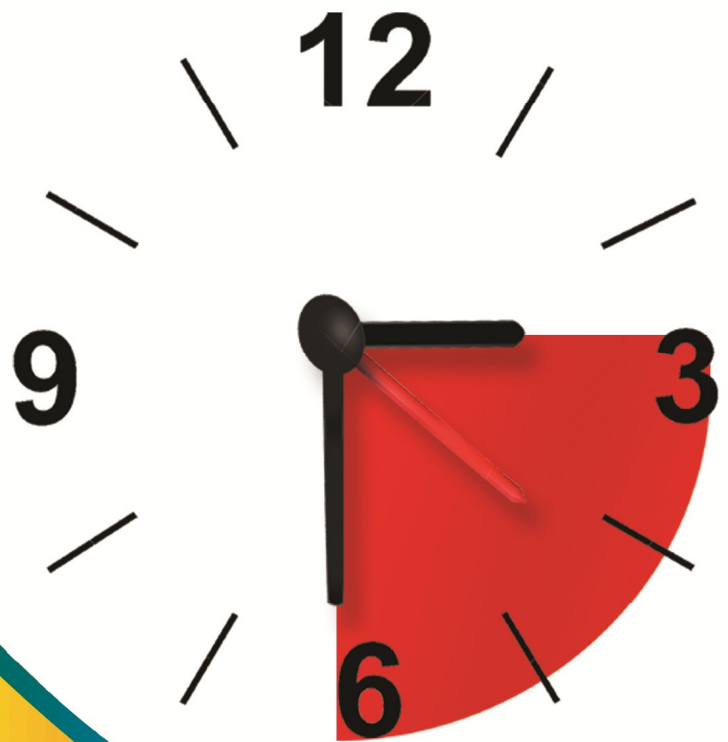


# المرصد

AL - MARSAD

مجلة دورية إلكترونية جامعية، لأبرز الأحداث والتطورات

## Second Season



الربع الثاني  
2018

## العراق .. أضواء تحليلية

# المرصد

AL- MARSAD

مجلة دورية ديجيتالية يصدرها مركز الرصد والمتابعة

بمكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني

-السنة الرابعة -

رئيس التحرير:

محمد شيخ عثمان

+964-7701564347

هيئة التحرير:

محمد مجيد عسكري

ديارى هوشيار خال

ليلى رحمن الجاف

هه لو ياسين البرزنجي

الاشراف اللغوي:

عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني:

هريم عثمان امين

العنوان:

السليمانية-اقليم كردستان-العراق

e-mail: ensatmagazen@gmail.com

Facebook : ENSAT.PUK

## هذا المرصد...

تمر المنطقة والعالم بمرحلة دقيقة وبالغة الحساسية والتي افرزت محاور عديدة تتصارع فيما بينها على مصير المنطقة ومستقبل النظام العالمي الجديد ونفوذها وثقلها في هذا النظام، ويصح القول بان هنالك عاصفة كبرى تعبرها وهي خطيرة ومعقدة جدا فيما يبدو ان الإمكانيات التي تتوفر لدى بعض دول المنطقة قوية وكثيرة وفي المقابل ضعيفة او غير مدروسة عند غيرها وهذه العوامل المتعارضة ستدفع التوتر إلى مرحلة اكثر حساسة بالتأكيد.

اتجاهات الاحداث واهداف الاحلاف ومآلات الصراعات الخفية والمكتشوفة ومعرفة الحدث اليومي والرؤية الدقيقة والثاقبة للحاضر والآتي تتطلب الالمام التام بسير التطورات والمواقف في السابق والماضي البعيد للوصول الى مستوى من القدرة على تحليل آفاق وابعاد مجمل القضايا العالمية التي تشوبها الابهام وعنصر المفاجأة في اغلب الاحيان عند الكثيرين ولكن عند المطلع على خلفية هذه الاحداث وبداياتها لن تكون مبهما او حتى مفاجئا الا في حالات نادرة.

انطلاقا من هذه الحقائق، نضع بين ايدي القارئ الكريم من النخبة السياسية والاعلامية وصناع القرار والمؤرخين حصادا شاملا لفصول العام ٢٠١٨ .

وحسب اطلاعنا على ابرز المنشورات التحليلية على مستوى المنطقة وجدنا ان (المرصد) هي الاولى من نوعها التي تتضمن ابرز التحليلات السياسية والستراتيجية فيما يخص القضايا الكردستانية والعراقية والشرق اوسطية والابرز عالميا وقد تم تصنيف المواضيع بمايسهل على القراء اختيار ما يخص توجهاتهم الفكرية واهتماماتهم البحثية والتحليلية وقد ارتابنا في مرصد العام ٢٠١٨ ان تقتصر الاعداد بفصولها الاربعة كالاتي :

١. من العراق واقليم كردستان... اخبار وتقارير

٢. قضايا كردستانية... رؤى وتحليل ودراسات

٣. اضواء عراقية... رؤى وتحليل ودراسات

٤. قضايا عالمية... رؤى وتحليل ودراسات

٥. المشهد السوري... اخبار ورؤى ودراسات

٦. المشهد التركي... اخبار ورؤى ودراسات

مجموع اعداد المجلة الديجتالية الذي يبلغ (٢٤) عددا اضافة الى نشرها في رابط المجلة على موقع مكتب اعلام الاتحاد الوطني(www.pukmedia.com/ensat) سيتم تقديمها الى النخبة الاعلامية والسياسية والمؤرخين على قرص خاص بعنوان(٢٠١٨ في المرصد) .

# الربع الثاني أبريل 2018

## بل موقف الرئيس صحيح وسليم

\*عدنان حسين

الذين اعترضوا على موقفه إنما يريدون الإبقاء على تقليد سقيم يتعارض مع المصالح الوطنية

صحيفة (المدى) البغدادية؛ ٢٠١٨/٤/١

رئيس الجمهورية معه الحقّ كلّهُ في الاعتراض على قانون الموازنة للعام الحالي (٢٠١٨) وقانون مجلس النواب، وفي ردّهما إلى المجلس مقرونين بتفصيلات أوجه الاعتراض.

في المقابل، ما كان لمجلس النواب ولا لأيّ جهة أخرى حقّ الاعتراض على موقف رئيس الجمهورية المستند إلى أحكام الدستور وإلى القوانين سارية المفعول، وما فعله رئيس الجمهورية مع القانونين هو من صلب اختصاصاته وواجباته، بل كان عليه أن يفعل الشيء نفسه مع قوانين عديدة سبق وشرّعها مجلس النواب الحالي وكانت عليها اعتراضات وملاحظات شبيهة باعتراضات وملاحظات الرئيس على القانونين الأخيرين.

المادة (٦٧) من الدستور تنصّ على أنّ "رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن، يمثّل سيادة البلاد، ويسهر على ضمان الالتزام بالدستور، والمحافظة على استقلال العراق، وسيادته، ووحدته، وسلامة أراضيه، وفقاً لأحكام الدستور".

ضمان الالتزام بالدستور، إذن، واجب محتمّ على رئيس الجمهورية، والرئيس إذ يقف في وجه القوانين المتعارضة مع أحكام الدستور وسائر القوانين إنّما يؤدي واجب، ولا لوم عليه في هذا بل اللوم يقع عليه حينما لا يؤدي هذا الواجب.

في الأقلّ نصف الملاحظات التي سجّلها الرئيس على قانوني الموازنة ومجلس النواب تحيل إلى انتهاكات لأحكام الدستور والقوانين الأخرى، وهو قد سبّب اعتراضاته وملاحظاته على القانونين بـ "وجود عدة مخالفات دستورية وقانونية وشكلية"، وما كان على مجلس النواب أن يشرّع قوانين تخالف أحكام الدستور والقوانين السارية كيما يتجنّب الموقف الذي اتخذته رئيس الجمهورية، والذين جادلوا في أحقيّة أو عدم أحقيّة الرئيس في التوقيع على القانونين أن يجادلوا في معنى ومغزى أن يشرّع مجلس النواب قوانين تتعارض مع أحكام الدستور والقوانين النافذة.

ليست مشكلة رئيس الجمهورية أنّ قانون الموازنة، مثلاً، قد رُفِعَ إليه متأخراً. المشكلة هي مشكلة الحكومة التي تأخّرت في رفع مشروع القانون إلى مجلس النواب، وهي مشكلة الحكومة التي لم تقترح قانوناً لا يثير الكثير من الإشكاليات والاعتراضات والملاحظات في مجلس النواب. ثمّ المشكلة هي مشكلة مجلس النواب الذي أخذ وقتاً طويلاً جداً في قراءة قانون الموازنة قبل إقراره ورفعها إلى رئيس الجمهورية، كما هي مشكلة مجلس النواب أن يرفع إلى الرئاسة قانوناً فيه أخطاء شكلية كثيرة (هذه ظاهرة عامة في كل القوانين في الواقع)، والأنكى أنه يتعارض مع أحكام الدستور والقوانين النافذة.

الذين اعترضوا على موقف رئيس الجمهورية الصحيح والسليم إنّما يريدون الإبقاء على تقليد سقيم يتعارض مع المصالح الوطنية تكرّسَ على مدى الاثنتي عشرة سنة الماضية... هو تقليد التجاوز على الدستور وانتهاك أحكامه.

## مصادقة رئيس الجمهورية على قانون الموازنة

\*سلام مكّي

صحيفة (الصباح) البغدادية: ٢٠١٨/٤/١

رغم ان نظام الحكم في العراق، وحسب نص المادة الأولى من الدستور، نيابي، الا ان الدستور ذاته، منح رئيس الجمهورية صلاحيات مهمة وأساسية، وان كانت تشريعية. الغرض منها التذكير بدور رئيس الجمهورية واهميته في الحياة السياسية. ومن تلك الصلاحيات اعتباره أحد أركان السلطة التنفيذية، إضافة الى الصلاحيات المنصوص عليها في المادة ٧٣. ولعل صلاحية المصادقة على القوانين التي يسنها مجلس النواب من أهم تلك الصلاحيات، كونها على تماس مستمر مع السلطة التشريعية. الدستور، ختم الفقرة التي تشير الى تلك الصلاحية بالجانب التشريفي المتمثل بأن القوانين تعتبر مصادقا عليها بعد مرور خمسة عشر يوما على تسلمها، سواء صادق عليها رئيس الجمهورية أم لم يصادق.

ما حدث مع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٨، هو اعتراض رئيس الجمهورية على عدد من نصوص القانون، حيث اعتبر ان قانون الموازنة يتضمن العديد من المخالفات والخروقات الدستورية، وطلب من مجلس النواب إعادة النظر بتلك المواد، من باب ان رئيس الجمهورية وحسب نص المادة ٦٧ من الدستور يسهر على ضمان الالتزام بالدستور. من جانبه بين مجلس النواب ان موضوع الموازنة انتهى بالنسبة له ولا يمكن إعادة القانون للقراءة مجددا بعد ان صوت المجلس عليه. ورغم مضي المدة الدستورية البالغة ١٥ يوما الا ان رئيس الجمهورية لم يصادق على القانون. ما دفع بمجلس الوزراء الى مخاطبة وزارة العدل لغرض الإسراع بنشر القانون في جريدة الوقائع العراقية، على اعتبار ان القانون لا يكون نافذا الا بعد نشره في الجريدة الرسمية.

الأمر الذي دفع رئاسة الجمهورية الى مخاطبة العدل، طالبة منها عدم نشر القانون الا بعد ورود اشعار من رئاسة الجمهورية على اعتبار ان المادة ٧٣ ثالثا من الدستور منحت رئيس الجمهورية سلطة تصديق القوانين، بمعنى ان أي قانون لا يصادق عليه رئيس الجمهورية لا يمكن نشره في الوقائع، دون الالتفات على الفقرة الأخيرة التي تنص على اعتبار القانون مصادقا عليه بعد مضي ١٥ يوما على تسلمه. ثم عادت رئاسة الجمهورية الى مخاطبة العدل طالبة نشر قانون الموازنة دون تصديق رئيس الجمهورية. الكل يعلم، ان قانون الموازنة له خصوصية تميزه عن باقي القوانين، حتى ان المادة ٥٦ أولا نصت على ان فصل الانعقاد الذي تعرض فيه الموازنة لا ينتهي الا بعد الموافقة عليها، لما لها من أهمية تتمثل بكونها تتصل بجميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية العامة للدولة والمواطنين، حيث لا يمكن ان تستمر مؤسسات الدولة بالعمل دون إقرار قانون الموازنة، ولا يمكن للأفراد ان يمارسوا حياتهم الطبيعية دون تشريع القانون، كما ان المشاريع الاستثمارية والنفقات التشغيلية، كلها تعتمد على قانون الموازنة.. بالتالي، لا يمكن تأجيل القانون او التهاون في تشريعه مهما كانت الأسباب.

رئيس الجمهورية، من حقه ان يمارس اختصاصاته، بالتصديق او الامتناع عن التصديق. والملاحظات التي نشرتها وسائل الاعلام تمثل وجهة نظره ومن حقه طرحها مهما كانت الدوافع والأسباب. رئاسة الجمهورية واي سلطة حكومية او جهة او فرد يتضرر من قانون الموازنة او أي قانون آخر يصدر عن مجلس النواب، ثمة طريق رسمه الدستور للطعن به. وهو اللجوء الى المحكمة الاتحادية التي لها اختصاص اصيل يتمثل بالنظر في دستورية القوانين. فرئيس الجمهورية يمكنه رفع دعوى امام المحكمة الاتحادية للطعن بالنصوص التي يراها مخالفة للدستور. وهذا هو الطريق الوحيد الذي رسمه الدستور للبت في صحة القوانين ومدى تطابقها من الدستور.

## فساد قديم وفساد جديد !

\*محمد عبدالرحمن

صحيفة ( طريق الشعب ) البغدادية : ٢٠١٨/٤/١

ملفات الفساد لا يمكن ان تُنسى مع تقادم الزمن، فهي لا تقسم الى قديمة وحديثة، والقلق كبير من ان يشمل " العفو عما سلف " الملفات القديمة. والتبريرات قد تكون جاهزة ومنها عدم كفاية الأدلة، وصعوبة إكمال التحقيق، او الرخص وراء تبريرات اخرى لم ينزل بها من سلطان.

الفساد واحد سواء جرى في ٢٠٠٥ مثلا أو في ٢٠١٨ ففي جميع الأحوال هناك ضياع للمال العام وهدر له وسوء تصرف، وهذه تتجلى بصور واشكال عدة بما فيها استغلال الموقع الوظيفي، وحتى لغرض الدعاية الانتخابية، كما يجري هذه الأيام. فهذا فساد أيضا وبامتياز.

ويبقى السؤال: كيف يتصرف رجل الدولة الذي بيده سلطة القرار امام ملفات فساد ما برح البعض يصرح بها ويقول انها موجودة ؟ وهل يصح لرجل دولة ان يخرج الى الاعلام في كل مرة، ويهدد بانه يمتلك ملفات وسوف يكشفها في الوقت المناسب ؟ وهل يصح أيضا لرجل دولة ان يقول انه سوف يكشف ملفات فساد قديمة ؟ بادئ ذي بدء اذا كانت هذه الملفات موجودة حقا، والكثير منها موجود فعلا، فلماذا لا يعلن عن ذلك في وقته؟ هل ان الحديث عنه الان وكما كان يجري سابقا، هو للدعاية الانتخابية التي انطلقت قبل وقتها الرسمي، أم للابتزاز والتسقيط السياسي فقط ؟

وبغض النظر عما يدور في ذهن من يصرح، سابقا وراهنا، من دون ان يتخذ اجراء معيننا يستطيع اتخاذه، فانه يسهم شاء أم ابى في اضاءة المال العام، ويحول دون استرجاعه وإعادة الامور الى سياقها الطبيعي، وبالتالي يشجع الفاسدين على التماذي في فعلهم القذر. وهو أيضا يمكن ان يسهم في تهيئة الأجواء امام فاسدين، للعودة الى مركز القرار وتسلم مواقع تشريعية وتنفيذية مهمة، فهو ببساطة يتستر على جرم مرتكب.

والمواطن يتساءل أيضا عن السبب في حسم قضايا فساد ( هي عموما مما خف وزنه) بسرعة، فيما تمر سنون على ملفات اخرى وتصمت كل الاجهزة صمت القبور عنها، الا ما نسمعه من تصريحات في مناسبات معينة، تهدد بكشف هذا الملف أو ذلك!

ونصل الى الفقرة الحمراء ونتساءل: هل ان عدم الكشف أو السعي الى اطالة امد جمع المعلومات، مرده ان بعض الملفات ترد فيها اسماء حيتان كبار، يوجد تردد او حتى خوف من الاقتراب منها ؟ وهل ان تردد البعض في الاقتراب منها يأتي ضمن " جهده " للحفاظ على منصبه وتدويره؟

وإذا كان هناك مسؤول يتردد بالطريقة المشار اليها أعلاه، فما دور مؤسسات الدولة الاخرى في معالجة الامر، الذي يكمن في استمراره ضرر بليغ على أموال الدولة وهي أموال الناس في المحصلة ؟ وهنا تحديدا: ما دور القضاء وبضمنه الادعاء العام؟! هل يتردد هو الآخر في الأقدام على اجراء ما ؟

ونذكر هنا بمثل قريب، حين اقدم القضاء الفرنسي على استدعاء الرئيس السابق ساركوزي والتحقيق معه بتهمة استلام أموال من الخارج ( من القذافي ) لتمويل حملته الانتخابية، وتوجه القضاء الفرنسي نحو إصدار حكم عليه. وعندنا استُخدم المال السياسي، الداخلي والخارجي، على نطاق واسع وما زال، من دون ان يقول احد " على عينك حاجب ".

ان مطالب الناس واضحة ومفادها ان ملفات الفساد لا بد ان تكشف جميعا، قديمها وحديثها، وانها غير خاضعة للمساومات، وبعبس ذلك لا يبقى للدعوات الى محاربة الفساد معنى، فتكون للاستهلاك والدعاية ليس الا، ومجرد نفخ في بالون مثقوب.

## اتقوا دعوة المظلوم

\*حسين الصدر

صحيفة (الصباح) البغدادية: ٢٠١٨/٤/١

- ١ -

الدعاء هو الرابط بين الارض والسماء،  
وهو الصلة بين العبد  
وربه،

وهو الخيط الذي لأبد أن لا ينقطع بحال من الاحوال  
ومعنى ذلك :

ان الدعاء مطلوب في حالتي السراء والضراء، لا في حالة الشدة  
فقط.

- ٢ -

وقد أمرنا الله بالدعاء فقال (ادعوني استجب لكم )  
ويتساءل الكثيرون :

لماذا ندعو فلا نجاب ؟

ويكفينا في الجواب ان نقول :

انهم يغفلون عن اجتراحهم المظالم، ويدعون على من ظلمهم...!!  
والدعاء لا يستجاب من الظالم - وهم ظالمون -

فعلينهم تسوية مواقفهم مع من مارسوا بحقه الظلم، فاذا برئت ذمتهم من الظلم استحقوا استجابة  
الدعاء.

قال الشاعر : تنام عينك والمظلوم منتبه

يدعو عليك وعين الله

لم تنم.

- ٣ -

ويستبد الطغيان والغرور بكثير من السلطويين، فيهزؤون ويسخرون ممن يتوعددهم ويهددهم بالدعاء، فتدور  
عليهم الدوائر، وحينها يدركون حجم الخطأ الذي ارتكبوه...!!

- ٤ -

ومن اهم اوقات الدعاء الدعاء في السحر..

وسمي الدعاء بالليل بـ (سهام الليل).

وهي سهام قل ان تخطى الهدف انتصاراً للمظلوم من ظالميه.

- ٥ -

ومن أروع الأمثلة على ما قلناه ما جاء في كتاب (المكافأة ص١٩٣-١٤٠).  
وخلاصة القصة :

ان سيدة مصرية تهددت والي مصر (احمد بن المدبر) بأنها ستدعو عليه.

وقد استهان بها وبكلامها فقال مستهزئاً بها :  
إذا عزمتم على ذلك فليكن الدعاء في السحر فانه أنجع له...!!  
وكانت هذه المرأة المصرية قد وقفت في طريق (ابن المدبر) وناشدته الإفراج عنم يعليها مع مجموعة أخرى بلغوا  
المئة.

قالت عنه انه :

( قد ضاع شمله لحبسه )

( فاتق دعوةً الى الله منّا فيك )

ونحن نلمح الصدق واضحاً في نبرة هذه المرأة، عبر كلماتها المليئة بالشجن، من ناحية وبالثقة بالله من ناحية، فما  
كان من (ابن المدبر) إلا الاستهزاء بها..  
أجابها قائلاً :

" إذا عزمتم على ذلك فليكن في السحر فانه أنجع له "

وكانه يريد ان يقول لها :

أنا باق في مكاني أمارس صلاحياتي كاملة غير منقوصة ولن أترجع عن قرار اتخذته بحق الرجل المطلوب الإفراج  
عنه فاصنعي  
ما تشائين...  
تقول القصة :

ولم يمض شهر على ذلك، حتى جاء القرار بعزل (احمد بن المدبر) بـ (محمد بن هلال)

وكان أول ما أقدم عليه (محمد بن هلال) هو اعتقال

(ابن المدبر) ثم أقامه في الطريق على كناسة...!!

وألبسه جبة صوف كانت لبعض الساسة

وختم الجبة في عنقه

فكان أول من وافاه تلك المرأة فقالت له :

جزاك الله خيراً يا أبا الحسن، فقد جربنا ما أشرت به، فوجدناه أنجع شيء يلتمس.

وهكذا ردت عليه الصاع صاعين، لكن من دون ان تستخدم ألفاظ الشماتة ولقنته – ومن كان على شاكلته –  
درساً لا ينسى، عبر تقديم الشكر له على الوصفة الناجعة التي قدمها، وهي اللجوء الى الدعاء وقت السحر، وكأنها  
أرادت ان تقول له :

أيك ان تستهزئ بأحد من الناس،

وأيك ان تستهزئ بالدعاء فانه سلاح فتاك لا قبيل لك به

على الاطلاق.

– ٦ –

وفي حديثها رسالة موجهة الى كل المسؤولين :

ان اتقوا الله بالمواطنين والأفان (سهام الليل) ستقودكم الى الندم الشديد حيث لا ينفع الندم

ومن الجميل ان نورد قصة (قُتَيْبَةُ بن مسلم) حين قاتل الترك، وهاله أمرهم فسأل عن (محمد بن واسع) – وهو من

كبار الزهاد ومن الثقات في الحديث عُرض عليه قضاء البصرة فرفض ان يتولاه –،

قيل له : هو ذاك في الميمنة ينضنض باصبعه نحو السماء، فقال قتيبة : "تلك الاصبع أحب اليّ من مائة ألف  
سيف".



## لماذا تراجعت تركيا عن هجومها على سنجار؟

< ستراتفور >: ٢٠١٨/٤/٢

**ترجمة وتحرير: الخليج الجديد:** عمد الجيش العراقي مؤقتا إلى وقف انتشار الجيش التركي في سنجار، محبطا بذلك عملية توغل يمكن أن تثير التوتر الدبلوماسي بين بغداد وأنقرة“ ولكن تركيا مازالت ملتزمة بعملياتها في جميع أنحاء شمال العراق في ظل محاربة حزب العمال الكردستاني، كما ستتعاون الحكومتان العراقية وحكومة إقليم شمال العراق الكردية مع عمليات أنقرة ضد «حزب العمال الكردستاني» القريبة من الحدود التركية لمحاولة تجنب المزيد من النشاط العسكري المدمر في أماكن أخرى.

### تحليل

كما حدث في عدد من المرات خلال فترات الصراع الأخيرة في العراق، عاد جبل سنجار النائي إلى دائرة الضوء من جديد حيث نشرت بغداد قوات في المنطقة في شمال غرب العراق في ٢٦ مارس/أذار، بعد أن هدد الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» بشن هجوم في المنطقة لطرد مقاتلين من «حزب العمال الكردستاني»، وعلى الرغم من أن تركيا تتراجع، إلا أنه من غير الواضح ما إذا كانت أنقرة ستشعر بالارتياح للسماح للقوات العراقية بالسيطرة على سنجار، ويمكن أن يمر هذا الوضع في اتجاهات مختلفة.

تفتقر سنجار، إلى الموارد الطبيعية وتحيط بها مساحات شاسعة من الصحراء، ومع ذلك، فإنها تعد منطقة استراتيجية، للعراق وتركيا على حد سواء، وتعتبر المنطقة، الممتدة على جانبي الخط الفاصل بين سلطة حكومة إقليم كردستان وسلطة الحكومة العراقية في بغداد موطنًا للأيزيديين، ولا يزال الأيزيديون، وهم أقلية دينية، يتعافون من الدمار والاضطهاد الذي أحدثته «الدولة الإسلامية» بهم بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، وما زالت هناك بقايا من الجماعة الجهادية في صحارى جنوب سنجار، وفي الواقع كان «إرهاب» تنظيم «الدولة الإسلامية» هو من مهد الطريق للمواجهة الحالية في المنطقة بين بغداد وأنقرة.

عندما اجتاحت تنظيم «الدولة الإسلامية» شمال العراق في عام ٢٠١٤، تراجعت القوات الكردية، تاركة المجتمع المحلي الإيزيدي يدافع عن نفسه وفي هذا الفراغ تحركت بعض الميليشيات ذات العلاقات مع «حزب العمال الكردستاني» إلى المنطقة وبدأت بتدريب الأيزيديين لمحاربة الجهاديين، ولم تنس القوات الأيزيدية المقاتلة المعروفة بوحدات مقاومة سنجار تعرضها للخداع من قبل الحكومتين العراقية والكردية.

وفي الوقت نفسه، رغم شعورهم بالامتنان لجهود «حزب العمال الكردستاني» للقتال نيابة عنهم، كان الأيزيديون حذرين من وجود المجموعة في سنجار ف«حزب العمال الكردستاني» في النهاية هو منظمة إرهابية مصنفة دوليا وهي تشن تمردا ضد الحكومة التركية منذ عقود، وتقوم أنقرة بعمليات ضدها منذ مدة طويلة، بما في ذلك الغارات الجوية على جبال شمال قنديل العراقية، بل إن تركيا تعتبر سنجار جزءا من مجالها في إطار الاستراتيجية العثمانية الجديدة التي تنتهجها في سوريا والعراق.

وتعد هذه النظرة مثيرة للقلق ليس فقط بالنسبة للأيزيديين ولكن أيضا بالنسبة للحكومة العراقية، وبغض النظر عن التعاون في تأمين حدودهما المشتركة، فإن بغداد لا ترغب في السماح لقوات تركيا العسكرية بالوصول إلى العراق، خشية تعرض سيادتها للخطر حيث إن الحفاظ على سلطتها الكاملة على البلاد له أهمية خاصة مع اقتراب الانتخابات في شهر مايو/أيار، حيث يعارض عدد كبير من الناخبين العراقيين انتشار النفوذ التركي في شمال العراق.

قد تكون العملية العراقية التركية المشتركة ضد «حزب العمال الكردستاني» ممكنة بعد التصويت -على الرغم من إصرار بغداد على عكس ذلك- لكن يجب أن يقتصر الأمر على المنطقة الحدودية الأقل إثارة للجدل.

ومنذ ذلك الحين، أقر «أردوغان» علنا على الأقل، بأن عملية نشر القوات العراقية قد «تحل جزئيا» المشكلة في سنجار مع «حزب العمال الكردستاني»، في حين أكد رئيس الوزراء التركي لبغداد أنه لن يتم إجراء أي عملية ضد الحزب دون إشعارها.

## مخاطر

وتعتبر تحركات بغداد في سنجار انتكاسة نسبية لتركيا، لكنها لن تخفف من تصميمها على محاربة «حزب العمال الكردستاني» في شمال العراق ومع استمرار أنقرة في بحث قضية سنجار مع الحكومة العراقية، فإن الكثير من المخاطر الأخرى تنتظرها حيث تستطيع وحدات «الحشد الشعبي» وهي مجموعة مكونة من ميليشيات شيعية عراقية مدعومة في معظمها من إيران مواجهة القوات التركية حول سنجار، حيث انتشر مقاتلوها هناك منذ هزيمة «الدولة الإسلامية».

وعلاوة على ذلك، كلما شعرت تركيا بأن العراق يعيق طريقها في سنجار، ستكون العلاقات الدبلوماسية مع بغداد أكثر توترا، وفي هذه الأثناء، ستواصل حكومة إقليم كردستان المشلولة في أربيل صراعها لصد التقدم التركي في أقصى شمال العراق، وفي محاولة لمنع نشاط عسكري أكبر في أماكن أخرى، قد تتعاون أربيل، مثل بغداد، مع أنقرة في بعض عمليات مكافحة «حزب العمال الكردستاني».

ويعتبر جبل سنجار مجرد منطقة واحدة من بين العديد من المناطق في العراق التي ترك التنوع العرقي والثقافي والديني بابها مفتوحا أمام تدخل قوى أجنبية مثل تركيا. لكن رغم كل قوتها العسكرية، تواجه تركيا في شمال العراق حواجز سياسية ودبلوماسية لم تواجهها في شمال سوريا. وبغض النظر عن مدى قوة قواتها المسلحة، فإن تفاوض أنقرة على هذه الأمور لن يكون أمرا سهلا.

## خبراء الإعلام في قضايا النشر

\*عدنان حسين

العدل يقتضي أن تتحرى السلطة القضائية إمكانية انتداب خبراء متخصصين في مجال الإعلام للاستعانة بهم في قضايا القذف والتشهير، في الفضاء الصحفي والإعلامي

صحيفة (المدى): ٢٠١٨/٤/٢

جاء في الأخبار أن لقاءً جرى الأسبوع الماضي بين رئيس محكمة استئناف بغداد الرصافة الاتحادية القاضي ماجد الأعرجي ونقيب نقابة الصحفيين. وبحسب المركز الإعلامي لمجلس القضاء الأعلى فإن اللقاء "بحث التعاون المشترك بين المؤسسة القضائية والأسرة الصحفية في ما يخص قضايا النشر والإعلام".

وجرت الإشارة إلى أن رئيس الاستئناف "تطرق إلى أن رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان وجّه المحاكم بانتداب خبراء متخصصين في مجال الإعلام في قضايا القذف والتشهير"، وأن النقيب من جهته دعا مجلس القضاء الأعلى "إلى مفاتحة النقابة لترشيح صحفيين كخبراء في دعاوى النشر والإعلام".

ما من مشكلة في أن يجتمع أي كان مع أي كان، ولا في ما يقال ويُطرح ويُقترح في اللقاءات، فما من أحد يمتلك الأمكنة والفضاء (نظام صدام - كما كل الانظمة الشمولية - كان يتصرف بوصفه مالك الفضاء والأمكنة، والأرواح أيضاً)، لكن من نوافل القول إنه ما من أحد في مهنة ما يمثل ناس المهنة كلهم حتى لو كان نقيباً لنقابة تتعلق بهذه المهنة.

الأسرة الصحفية في العراق كبيرة، ونقابة الصحفيين لا تمثل هذه الأسرة بأجمعها، فثمة نقابات واتحادات ومنظمات أخرى تعمل في هذا الميدان، وثمة أيضاً المئات من الصحفيين الذين اختاروا ألا ينتموا إلى أي من هذه النقابات والاتحادات، وهذا حق مطلق لهم، فالانتماء إلى النقابات والاتحادات وسائر منظمات المجتمع المدني اختياري، وما من سلطة لأحد لإرغام صحفي على الانتماء إلى أي من هذه النقابات والاتحادات والمنظمات، وعدم انتماء الصحفي إلى نقابة أو اتحاد ليس مبرراً لحرمانه من حقوق وامتيازات مقررة لجنس الصحفيين.

قانون حقوق الصحفيين رقم ٢١ المُشرع في العام ٢٠١١ كرس هذا في مادته الأولى، ففيما كان مشروع القانون المرفوع من الحكومة يُعرف الصحفي بأنه عضو نقابة الصحفيين استجاب مجلس النواب لاعتراضات واحتجاجات الكثير من الصحفيين الذين وجدوا في نصّ كهذا انتهاكاً لمبادئ الدستور وأحكامه، فجرى تغيير صفة الصحفي إلى أنه "كل من يزاول عملاً صحفياً وهو متفرغ له"، بحسب منطوق المادة الأولى من القانون.

انتداب خبراء متخصصين في مجال الإعلام في قضايا القذف والتشهير التي تنظرها المحاكم أمر محمود للغاية، لكنّه سيكون من الخطأ الكبير جداً جعله حكراً على جهة بعينها، فثمة الكثير من الخبراء المتخصصين موجودون خارج النقابة، في النقابات والاتحادات والمنظمات الصحفية والإعلامية الأخرى وفي كليات الإعلام الموزعة على أرجاء البلاد.

لم يعد العراق دولة الحزب الواحد والرجل الواحد والنقابة الواحدة.. نحن في زمن الحرية والديمقراطية والحقوق المتكافئة. النقابة، أي نقابة، لا تشكل حصانة من الوقوع في الخطأ، ولدينا تجربة حية هي تجربة نقابة الصيادلة التي ضُبط نقيبها وأعان له يتاجرون بالأدوية الفاسدة مستغلين صفتهم النقابية. ونقابة الصيادلة ليست النقابة الوحيدة المضروبة بالفساد، فعلى صورتها توجد نقابات واتحادات عدة.

القضاء عنوان العدل، والعدل يقتضي أن تتحرى السلطة القضائية إمكانية انتداب خبراء متخصصين في مجال الإعلام للاستعانة بهم في قضايا القذف والتشهير، في الفضاء الصحفي والإعلامي الرحب غير المقيّد بقيود أي نقابة.

## التحديات والمواجهة

\*واثق الجابري

صحيفة "العالم" البغدادية: ٢٠١٨/٤/٢

اثبتت تجارب السنوات الماضية، تحديات جمة واجهها العراق، من هجمة إرهابية شرسة وأزمة إقتصادية وانخفاض أسعار النفط، ومحاولات لإثارة الإنقسامات الطائفية والفئوية في المجتمع، ومراهنة على زعزعة البلد ومستقبله، وما كانت نتائج التحدي سوى فرص والمحن منح، وأصبح العراق يملك جيشاً من أفضل جيوش المنطقة، وتعافى اقتصادياً ونبذ المجتمع أصوات الطائفية، والعراق في قمة الإنسجام المجتمعي والسياسي وقت ذروة المعركة، لكن جزءاً مهماً منها ما يزال ينتظر حلولاً.

ثبت أن منهج الاعتدال والحوار مع الاخوة، والحزم مع الأعداء الإرهابيين، هو المنهج القادر على معالجة المشاكل وتجاوز الأزمات.

التضحيات جراح غائرة في جسد الوطن، ولكنها مصباح نور وعلامة شهادة يُستدل منها الطريق، والتاريخ يثبت يوماً بعد آخر، أن مواجهة التحديات ونحن موحدون في عراق واحد، تضمن مصالح جميع العراقيين، وينمي روح المسؤولية وبها يمكن تجاوز الأزمات المتكررة، ومنها للمستقبل حجر في طبيعة التعااطي السياسي مع المجتمع، والالتزام بالدستور كسقف تحته تحقق الطموحات وبناء الدولة بتقوية مؤسساتها والحوار هو ضمانة منع تكرار الأزمات.

إن الاستجابة لتطلعات الشعب بشكل واقعي، والمراهنة على القدرات وتجربة المعركة وإمكانيات العراق، واستثمار مكاسب النصر من توجيه الدول الإقليمية والعالمية، لتمثل ركيزة أساس وفرصة تاريخية، تبحث عن إغتنام وتحمل مسؤولية، وقدرة على إتخاذ قرارات صعبة وشجاعة لوضع العراق على مسار صحيح يرسم مستقبله.

العراق بحاجة لرجال دولة لا رجال سلطة، يبحثون عن نجاح مشروع وطني يحقق تطلعات المواطنين، لا نجاح مشاريع تحقق تطلعاتهم وحاشيتهم.

أمام التيارات والقوى السياسية فرصة لإثبات وجودها، والمحافظة على تنوعها وتنويع خيارات الشعب في مفاضلة البرامج، واتخاذ الدولة عنوان أكبر، وكل العناوين الفرعية سائدة، لا أحزاب تحكم الدولة، بل دولة تحكم أحزاب داخلها وتعمل لمصلحة مهابة داخلياً وخارجياً أن توحد الخطاب والعمل السياسي، وتفرض سلطة القانون بقناعة جماعية بمصلحة الفرد تتحقق بمصلحة الجميع، ومصلحة الحزب بالبرنامج الذي ينفع المجموع، وتقرب البرامج مع بعضها، لتحقيق غاية التضحية وقدرة العراق وطاقاته، ويخلق نضجاً سياسياً بقدر حجم المرحلة والتحديات والتطلعات، وهذا ما يضع القوى السياسية في مواجهة حقيقية بين الأنا الحزبي والشخصي، والمصلحة الوطنية التي تقدمتها تضحيات وتجارب، تشير الى قوة العراق بوحدته وحكمة وإعتدال القادة في وقت الأزمات، وإلا فأن بعض التحديات ما تزال موجودة، والمواجهة إن لم تنطلق من قاعدة الوطن ستكون خاسرة.

## التحدي الأكبر

\*د. علي شمخي

صحيفة ( طريق الشعب ) البغدادية : ٢٠١٨/٤/٢

يبقى الملف الاقتصادي الملف الابرز في العراق لما له من تأثيرات وانعكاسات على المستوى الداخلي والخارجي وارتباطه بملفات اخرى سياسية وامنية واجتماعية وخلال السنوات المنصرمة لم تستطع اية حكومة عراقية من تثبيت معالم خطة اقتصادية استراتيجية تحيط بحاجات البلاد وتتكفل بالنهوض بالمستوى الاقتصادي ولو بالحد الأدنى الذي يبعد شبح الركود وتفاقم البطالة وتقلص فرص العمل في القطاعين الحكومي والخاص مما جعل التذبذب سمة واضحة في هذا الاقتصاد وتفاوتت معدلات دخل الفرد العراقي في سنوات مختلفة تبعا لتخلخل الوضع الاقتصادي في العراق ولربما كان تدهور الوضع الامني وانشغال الدولة بمواجهة الاعمال الارهابية التي تصاعدت ووصلت الى مستوى الحرب المفتوحة السبب الاوضح في غياب خطة اقتصادية واحدة ومستقرة لمعالجة المشكلات والتحديات التي يواجهها العراق حيث تبذرت ثروات العراق في الانفاق على الجهود العسكرية لمواجهة التنظيمات الارهابية وتوسع هذا الانفاق مع تشكيل قيادات وتشكيلات امنية وعسكرية جديدة.

ومنذ أربع سنوات اسهم الانخفاض الحاد في اسعار النفط في تعميق المشكلة الاقتصادية وظهرت معالم العيوب للخطط السابقة التي اعتمدت على الثروة النفطية في تغطية التكاليف الواردة في الموازنات السابقة ومما زاد الامر سوءا هو تفشي ممارسات الفساد في مرافق مختلفة من المؤسسات العراقية وعدم قدرة الاجهزة الرقابية والتنفيذية على كبح جماح حركة الفساد الواسعة.

اليوم تبدو الفرصة مؤاتية للعراق لاعادة النظر بالملف الاقتصادي وتعزيز قدرات العراق في استرجاع موقعه في المحور الاقليمي كقوة اقتصادية تمتلك مقومات النجاح واعادة النظر باعتماد الاقتصاد الكلي على النفط الذي يمثل ٨٥ ٪ من عائدات الحكومة و٦٥ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي لكنه في الوقت نفسه فشل في تأمين وظائف كافية في سوق العمل حيث اسهمت الموارد النفطية بنحو ١ ٪ من العمالة وعلى الرغم من تصاعد الدعوات لتوسيع مشاريع الاستثمار واشراك القطاع الخاص في انتشال الاقتصاد العراقي وتدعيم الخطط الاقتصادية العراقية الا ان قدرة الحكومة على تفعيل هذه الدعوات بقيت قاصرة ولم ترتق الى هذا التحدي وخطورة التأخير في انجاز هذا الملف وماسيتركه من مشكلات جديدة في العراق مع زيادة النمو السكاني وتساعد نسب البطالة بين فئة الشباب.

ويتفق مختصون ومهتمون بالشأن الاقتصادي ان العراق يحتاج اليوم الى دخول واسع للشركات الكبرى في مجال الطاقة لتعظيم القدرات الانتاجية في مجال النفط والغاز بما يحقق موارد مالية جديدة تمكن الدولة العراقية من تغطية نفقات ايجاد فرص عمل جديدة والامر يحتاج ايضا لآليات فاعلة تنجح في اجتذاب شركات القطاع الخاص وفتح الابواب امامها لتنمية الاقتصاد العراقي .

## أرشيف البعث يكشف عن وحشية نظام صدام المباد

\*كلفتون باركر

عن موقع جامعة ستانفورد : ٢٠١٨/٤/٢

\*ترجمة: انيس الصفار: عندما قررت "ليزا بليدز"، الباحثة في جامعة ستانفورد، تأليف كتاب عن نظام حكم صدام حسين في العراق لجأت الى أوسع مصدر في هذا الشأن وهو ارشيف حزب البعث المقبور، والمودع في معهد "هوفر".

يضم هذا الكنز من المشاهدات، النافذة في عمق تاريخ العراق الحديث، أكثر من ١٠ ملايين صفحة وصورة مسجلة رقمياً ونحو ١٥٠٠ ملف فيديو جمعت من مقرات حزب البعث العراقي ومصادر اخرى. هذه الملفات المودعة في مكتبة ارشيف معهد هوفر تسلط الضوء على الكيفية التي كان العراق يدار بها وطبيعة حكم صدام الشمولي. عملت على جمع هذه الوثائق مؤسسة "ذاكرة العراق" وتلقى معهد هوفر الدفعة الاولى منها في العام ٢٠٠٨.

في العام ٢٠١٠ سمح لـ ١٧٠ باحثاً بمباشرة العمل على هذه الوثائق، وفي شهر آذار الحالي اطلع ممثلون من مركز "منتهكو حقوق الانسان وجرائم الحرب"، المشكل من عملاء خاصين تابعين لمكتب التحقيقات الفدرالي ووزارتي العدل والامن القومي، على مجموعة الوثائق تلك خلال فترة تواجدهم في الجامعة.

تعكف وحدة جرائم الحرب على إجراء تحقيقات في مجال حقوق الانسان، لذا من شأن مجموعة مثل ارشيف حزب البعث ان تكون لهم عوناً مهماً في مساعيهم.

صعد حزب البعث الى سدة السلطة في العراق بانقلاب عسكري في تموز ١٩٦٨، وفي العام ١٩٧٩ فرض صدام، الذي كان له دور مهم في الانقلاب المذكور، قبضته على السلطة بشكل كامل. تكشف الوثائق عن أن أعضاء الحزب أخذوا يتسللون مع مرور الوقت بشكل منتظم الى جميع المؤسسات الحكومية والعسكرية، وقد مكنتهم من ذلك ممارسة اسلوب القبضة الحديدية على حياة الموظفين الحكوميين والكوادر العسكرية الى جانب قدرتهم على التأثير في القرارات الحكومية عند المستويات الادنى في كل مكان من البلد.

تصف بليدز، الزميلة السابقة في معهد هوفر الوطني، الارشيف بأنه ذو قيمة لا توصف بالنسبة لكتابتها المقبل وعنوانه: "دولة القمع: العراق تحت حكم صدام حسين". (ستصدره مطبعة جامعة برنستون في ٢٠١٨) حيث وجدت الباحثة ان حزب البعث كان يستخدم آليات متنوعة لكسب الولاء ومنع الانتفاض ضده.

تقول بليدز: "تغطي وثائق هذا الارشيف مختلف شؤون ادارة الدولة يوماً بيوم، بدءاً من نشاطات تحشيد المواطنين التي يقوم بها حزب البعث الى مراقبة الخيارات السياسية لدى طلبة المدارس الثانوية".

من بين اشد الجوانب اثاراً للاهتمام مذكرات كثيرة تتناول "الشائعات" التي كان المجتمع العراقي يتداولها خلال اعوام التسعينيات الى مطلع ما بعد العام ٢٠٠٠.

تضيف بليدز: "هذه الشائعات تغطي شؤوناً متنوعة بعضها مسرف في الخيال، مثل شائعة تقول ان والدة بيل كلنتون مولودة في مدينة الموصل، وبعضها الاخر اقرب الى الواقع، مثل شائعة ان اسعار الطماطم في طريقها للارتفاع".

وجدت بليدز في ملفات حزب البعث اكثر من ٢٠٠٠ شائعة، كثير منها تستهدف تقويض النظام او تسعى لحشد شرائح مختلفة من الناس باتجاه فعل جماعي ما.

يكشف ارشيف بليدز عن أن الارهاب كان حاضراً دائماً في المجتمع العراقي. فخلال سنوات منتصف التسعينيات اصدر صدام امراً بقطع آذان الفارين من الخدمة العسكرية، وتقول بليدز: "وجدت وثيقة تكشف عن اعداد الفارين من الخدمة الذين القي القبض عليهم في انحاء مختلفة من البلد، وكذلك اعداد من قطعت آذانهم. وفي احدي المذكرات وردت شكوى مفادها ان الاطباء لا يقطعون اعداداً كافية من الاذان وفي هذا احياء بوجود شكل من اشكال العصيان

البيروقراطي. ” كذلك وجدت بليدز ان العقوبات كانت في كثير من الاحيان تلاحق عوائل الاشخاص الذين يمتنعون عن تأييد الحزب.

تنقسم مادة الارشيف الى مجموعتين. الاولى، وهي المجموعة الاكبر، تتألف من وثائق حزب البعث ومؤسساته الامنية والادارية الاخرى، وهذا هو سجل حزب البعث للفترة ١٩٦٨ الى ٢٠٠٣. اما المجموعة الثانية الاصغر حجماً فتضم اشربة فيديو ومواد مطبوعة انتجتها جهات اخرى بعد سقوط حزب البعث، وهذه هي سجلات مؤسسة الذاكرة العراقية للفترة ٢٠٠٣ الى ٢٠١٠.

يقول “إريك واكن” مدير المكتبة والارشيف: “تتيح المجموعة منفذاً فريداً للاطلاع على الآليات الداخلية لنظام سلطوي دموي وحشي. يحصل الباحثون الراغبون على نظرة معمقة في اساليب تفكير وعمل النظام الدكتاتوري البعثي على مستويي طبقة النخبة وطبقة عناصر الحزب العاديين، ومنها يمكنهم رؤية مدى التفصيل في عمليات المراقبة والاجراءات القسرية التي كانت تمارسها دولة صدام الاجرامية.”

قبل الحصول على اذن بالدخول الى السجلات يوقع الباحثون اتفاقية خاصة لأن المجموعة تحتوي على معلومات يمكن ان تستغل في تحديد هوية الاشخاص. وبالامكان استعراض محتويات السجل عبر محطات كومبيوتر في قاعة المطالعة التابعة لارشيف هوفر، كما تتوفر بعض المواد بنسخ مطبوعة.

استعان “جوزيف ساسون”، وهو استاذ مساعد من جامعة “جورجتاون”، بوثائق حزب البعث في تأليف كتابه المعنون: “حزب بعث صدام حسين: من داخل النظام السلطوي.” (الصادر عن مطبعة جامعة كمبردج في العام ٢٠١٢). يقول: “لولا الارشيف العراقي لاستحال علي اجراء بحوثي عن حزب البعث. بل اننا في الواقع لن نتمكن اليوم من اجراء بحث عن اي دولة عربية بسبب افتقارنا الى الارشيفات المفتوحة.”

في حالة العراق يكشف الارشيف كيف كان الحزب الدموي الحاكم ينسق العمل مع اجهزته القمعية ومكتب صدام. يقول ساسون: “هذا الارشيف فريد حقاً من حيث المادة التي يغطيها، واعتقد ان كثيرا من الكتب سوف تؤلف في تغطية جوانب مختلفة من واقع العراق الحديث بالاستناد الى هذه الارشيفات.”

أدهش ساسون مستوى الدقة التفصيلية المكثفة في جمع المواد على شكل ملفات ثم اجراء مطابقات بين المراجع مع بعضها على مدى اكثر من ٣٠ سنة من حكم حزب البعث الفاشي، بالاضافة الى “الكم الهائل” من المعلومات التي كانت تجمع عن كل تلك الاعداد الكبيرة من الاشخاص الذين تتراوح اعمارهم بين طلبة المدارس الثانوية وسن التقاعد. فعلى سبيل المثال كان الحزب يجمع المعلومات عن جميع المتقدمين للانتساب الى الكليات العسكرية واكاديميات الشرطة، وهذه المعلومات تمتد الى كافة جوانب حياتهم.

يقول ساسون: “اعتقد ان من المهم للعراقيين ان يروا كيف كانوا يحكمون طيلة ثلاثة عقود او اكثر، والى اي مدى كان النظام البوليسي يفرض نفسه على حياتهم الخاصة من خلال اعداد ضخمة من المخبرين ويتوقع الولاء والطاعة التامتين من جميع المواطنين بلا استثناء.”

وجد الباحثون ايضاً ان اقارب من يوصفون بـ “شهداء ام المعارك” (وهي التسمية الرمزية التي اطلقها حزب البعث على معركة الخليج الاولى) كانوا يتمتعون بامتيازات كبيرة وفرص افضل في التعليم. اما الذين تربطهم صلات قربي بالمعارضين السياسيين فقد كانت فرص تقدمهم في اي مجال محدودة للغاية.

## موجة الاحتجاجات الجديدة (اعتصامات المناطق)

\*جاسم الحلفي

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٠١٨/٤/٣

عادت الحركة المطالبة بقوة عبر موجة جديدة من الاحتجاجات المناطقية ضد سياسات تهميش المناطق الأكثر فقرا في العاصمة بغداد، مثل الحسينية والنصر والمعامل وسبع البور وسبع قصور والراية والشيشان وحي الزهراء وحي الغرير وحي الحميدية وجسر ديالى والنهروان، والتي تعاني احياء أخرى الى جانبها من نقص حاد في الخدمات الأساسية، كأطراف حي الشعب وحي اور.

وما يميز موجة الاحتجاجات الأخيرة هذه انها تتخذ من الاعتصامات شكلا ملموسا لها، وانها تتركز في الاحياء الفقيرة التي يسكنها العاطلون عن العمل والفئات المحرومة والشرائح الأكثر فقرا، الى جانب ذوي الدخل المحدود. هذه الاحياء التي لا يمر بها المسؤولون الا ايام الانتخابات مستجدين أصوات أهاليها، وتاركين إياهم بعد يوم الاقتراع فريسة للعوز المعلوم والفاقة ونقص الخدمات. وهذا الواقع هو ما دعا منسقي التظاهرات الى عدم السماح للمسؤولين وأعضاء مجلس النواب والمرشحين وذوي الغايات الحزبية الضيقة بحضور فعاليات الاحتجاج، لمنعهم من استثمارها لمصالح خاصة وللتنافس الحزبي والانتخابي.

لقد عكست هذه الاحتجاجات بشكل صادق معاناة أبناء المناطق، وهي تجعل من الخدمات فقط عنوانا لها، وترفع شعارات محددة تركز على ما تحتاجه المنطقة المعنية بشكل ملموس من خدمات وبنى تحتية: مستوصف او مدرسة او مجاري او تبليط شوارع، ما جعل تأييد أبناء المنطقة وتبنيهم لها واسعا.

ومعلوم ان السلطات لم تلتفت الى تصاعد الاحتقان الاجتماعي في هذه المناطق والاحياء الفقيرة، وذلك ما تسبب في تصاعد السخط وعدم الرضا والشعور بالخذلان. وازاء الإهمال المتعمد وفساد المسؤولين، الذين لم ينفذوا المشاريع الخدمية رغم وجود تخصيصات سبق ان رصدت لها ولكن ابتلعها الفساد. بادر مواطنو تلك المناطق الى تنظيم احتجاجات واعتصامات مناطقية، وتوفير مستلزمات الاعتصام من سرادقات وخيام، بحضور ملفت للشباب الذين يعانون البطالة والحرمان وفقدان الامل.

وانحصرت أغلبية المطالب الشعبية التي رفعها المحتجون في توفير الخدمات وتحسينها، وفي بناء مستوصفات ومراكز طبية ومؤسسات خدمية أخرى.

ويبدو الآن ان لا نهاية في الأفق للاحتجاجات. فما ان ينتهي احتجاج في منطقة، حتى تعلن منطقة أخرى مباشرة احتجاجها. ولئن وعدت الحكومة اهالي هذا الحي او ذاك بتلبية مطالبهم، فإنها اعجزت من ان تنفذ كل المطالب المرفوعة.

وامام هذا العجز من جانب الحكومة والمسؤولين المحليين عن تنفيذ وعودهم، وتأمين حقوق المناطق في الخدمات، سيبقى فعل حركة الاحتجاج يتواصل ويتجلى في هذا الشكل او ذاك، ليس على نطاق العاصمة بغداد فقط، بل وفي المحافظات الاخرى مثل البصرة والناصرية وبابل والكوت.

واذا نظرنا الى النشاط الاحتجاجي كفعل سياسي اجتماعي واع، نرى انه لا يقتصر على مطلب محدد او منطقة معينة. وما امتداده الى محافظات كردستان جميعا الا دليل على بعده الوطني. ويأتي هذا لبيّن امتداده الافقي، واعتماده الاسلوب السلمي حصرا، وتمييزه بطول النفس واستمرار الأنشطة.

وان العدالة هي القيمة المفقودة التي تجمع كل هذه التحركات، بمختلف اشكالها وتنوع اساليبها وتعدد مطالبها.



## ميثاق الشرف.. هل يطبق بشرف؟

\*مرتضى عبد الحميد

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٠١٨/٤/٣

منذ سقوط النظام، وإعتماد المحاصصة الطائفية والحزبية، كقانون أساسي في بناء العملية السياسية، وعامل الثقة بين أطرافها ينحسر تدريجياً، بل يتدحرج نحو الأسفل، مثل كرة الثلج التي يزداد حجمها كلما إقتربت من القاع.

ورغم المحاولات العديدة لترميم جسورها، وهي التي استقرت في القاع، منذ أمد طويل، لم تفلح ولو بقدر محدود في استعادة عافيتها، لان هذه المحاولات، كانت وما زالت تفتقر إلى الجدية والى صدق النوايا.

وهذه النتيجة متوقعة تماماً، فالتمسك بسياسة المكونات، والتعامل مع الدولة وموازنتها السنوية كغنيمة، يجري تقاسمها بين القوى والكتل المتنفذة، وما يستتبع ذلك، من فساد مالي وإداري، وإسناد المسؤوليات إلى عديمي الكفاءة والنزاهة، لأنهم ينفذون ما يريده الكبار، هذا كله لابد وأن يؤدي في المطاف الأخير، إلى إضعاف الثقة المتبادلة، ومن ثم فقدانها كلياً، كما هو الحال في الوقت الحاضر.

ومن أجل إعادة إقتسام الكعكة بين آونة وأخرى والسعي لتأييد بقائهم في السلطة، تشتد الصراعات العنيفة بين المستحوذين على المال العام، وتعلن أحياناً مشاريع عنوانها الأبرز المصالحة الوطنية، أو القيام بإصدار موثيق شرف يتم خرقها قبل أن يجف حبرها، وبالتالي تخضع العملية برمتها للمزايدات السياسية، والمساومات، والصفقات التي تبرم خلف الأبواب الموصدة.

ميثاق الشرف الأخير (وثيقة النزاهة الانتخابية)، الذي إتفقت عليه القوى والأحزاب السياسية، وتم إنضاجه خلال ستة أشهر كما يقول معدوه، تضمن بنوداً وفقرات، لو طبق عشر معشارها على أرض الواقع، لكانت إنتخاباتنا البرلمانية القادمة، مثلاً للنزاهة، وليقظة الضمير، وإحترام إرادة الشعب.

إن عدم إستخدام المال السياسي، وعدم إستغلال الموقع الوظيفي، وتحريم الرشا للمحتاجين وقليلي الوعي، وإدانة المحاصصة الطائفية، وتوفير الخدمات الضرورية لأبناء الشعب، دون تمييز على أساس الدين أو المذهب، أو القومية، أو العشيرة، والالتزام بقرارات وتوصيات المفوضية العليا "المستقلة" للانتخابات، ورفض خطاب الحقد والكراهية والتفرقة بين أبناء الشعب الواحد، وغيرها الكثير، مما ورد في الميثاق، يجسد المطالب العادلة والمشروعة لجموع العراقيين، فضلاً عن إرتقاؤها بسمعة بلدنا، الذي نريد له أن يكون ديمقراطياً، وأن يكسب إحترام العالم كله.

لكن التجارب السابقة، سواء ما تعلق منها بالمصالحة، أو بموثيق الشرف الاخرى ذات المضامين الجيدة، والمليبة لطموحات الشعب العراقي لو طبقت فعلاً، كانت تجارب مريرة بمعنى الكلمة، لأنها غير ملزمة وتنقصها آليات التنفيذ، الأمر الذي وفرّ الفرصة للتوصل منها، وعدم الالتزام بأي بند من بنودها، حتى وإن إدعت الأمم المتحدة، أنها الضامنة لتطبيق ما ورد فيها.

فخطاب الكراهية والحقد والانتقام، من قبل "الكفوشي" و "صباح شبر" وغيرهما يتناقض كلياً مع ما ورد في ميثاق الشرف، كما إن إستغلال فقر وبؤس الناس البسطاء، وشراء بطاقتهم الانتخابية مستمر على قدم وساق، والأمر ذاته في الدعاية الانتخابية المبكرة، دون أن يتمكن القضاء العراقي أو المفوضية أن يفعلاً شيئاً للذين يخرقون القانون، أو الذين يزورون إرادة الناخبين.

الحل الامثل ليس في ميثاق الشرف، وإنما في المشاركة الشعبية الواسعة في الانتخابات، وكنس الفاسدين والفاشلين والمزورين.

## سرّ الضغط لسحب قوات التحالف من العراق

\*عدنان حسين

صحيفة (الشرق الاوسط): ٢٠١٨/٤/٢٣

التحالف الدولي الذي لم يزل يُقدّم العون الحاسم للعراق في حربه غير المنتهية ضد تنظيم داعش الإرهابي، يُعلن في أحد بياناته الدورية أنه نفذ «٢٣ غارة ضمن ٣٥ اشتباكاً ضد التنظيم في بلدة الحويجة جنوب كركوك، وفي الموصل والأنبار»، في الأسبوع الأخير من فبراير (شباط) الماضي.

الحكومة العراقية، من جهتها، تُعلن بعد ذلك بأيام أنها اضطرت لإعادة نشر قواتها في مناطق كانت حررتها من سيطرة «داعش» في محافظات ديالى وكركوك والأنبار، بعد استئناف التنظيم نشاطاته المسلحة، إمّا بقطع الطرق وخطف مسافرين مدنيين، أو بمهاجمة مواقع عسكرية وأمنية وقتل عناصرها، وبثّ مقاطع فيديو لعملية القتل عبر الإنترنت بالأسلوب الترويعي المألوف للتنظيم الإرهابي.

رئيس الحكومة حيدر العبادي ينبّه بعد ذلك بأيام قلائل إلى استمرار الخطر الذي يمثله «داعش»، بل يحضّ على «تكاتف جميع العراقيين من أجل منع كارثة الانهيار العسكري والأمني وسقوط المحافظات»، في إشارة إلى ما حدث في عهد سلفه نوري المالكي عندما اجتاحت «داعش» مناطق تعادل ثلث مساحة البلاد في يونيو (حزيران) ٢٠١٤، فبسط سيطرته عليها، وأقام فيها «دولة الخلافة» المزعومة التي احتاج القضاء عليها إلى حرب مُكلفة للغاية، بشرياً ومادياً، دامت ثلاث سنوات.

في الأثناء كانت تزايد وتتصاعد دعوات من قيادات لفصائل عراقية لإنهاء وجود القوات الأجنبية (التحالف الدولي) في العراق، بل التهديد بشنّ هجمات مسلحة عليها في حال عدم الانسحاب. هل في الأمر مفارقة؟

في الظاهر تبدو المفارقة كبيرة، لكنّ المفارقة تتلاشى إذ نعرف أن هذه الدعوات إنّما كانت تصدر دائماً من قيادات لجماعات حليفة لإيران، بل بعضها يُعلن صراحة أنه من مقلّدي ولاية الفقيه (الإيرانية)، بمعنى أن دعوات الانسحاب، جملةً وتفصيلاً، مجيئة لصالح إيران التي رفعت من ضغوطها للمطالبة بانسحاب قوات التحالف، ومعظمها أمريكي، مع تولّي إدارة الرئيس دونالد ترمب السلطة في العام الماضي، وبالذات مُذ أظهر ترمب العزم على إعادة النظر في الاتفاق النووي الذي وقّعه إدارة الرئيس السابق أوباما مع طهران، ويهدّد بفرض عقوبات جديدة على إيران في حال رفضها مطالب واشنطن التي تتهم طهران أيضاً بالوقوف وراء الإرهاب الدولي.

في الواقع، ما من مصلحة للعراق في سحب قوات التحالف في الوقت الحاضر. مهمة القضاء على تنظيم «داعش» لم تكتمل بعد، والقوات العراقية لم تنزل في موقف غير المؤهل تماماً لمجابهة إرهاب «داعش» وسواه. أحداث الأسابيع الأخيرة شاهد، وتصريحات العبادي شاهد إثبات آخر.

مع سحب قوات التحالف الآن يُمكن للتاريخ أن يُعيد نفسه، ففي ٢٠١١ ضغط رئيس الوزراء السابق المالكي لإنهاء وجود القوات الأمريكية التي دخلت إلى العراق في ٢٠٠٣، مع أن البلاد كانت لما تنزل تخوض حرباً يومية مع

تنظيم القاعدة وفلول نظام صدام، لكنّ المزايدات السياسية بين المالكي وغمائه ومنافسيه انتصرت، فانسحبت القوات قبل إكمال تأمين العراق من خطر الإرهاب، فكان أن تفاقمت الأعمال الإرهابية وتراجعت قدرة القوات العسكرية والأمنية العراقية على مواجهتها، وفي غضون ثلاثين شهراً بعد ذلك حلت كارثة حقيقية كبرى مع اجتياح «داعش» وسيطرته على ثلث مساحة العراق.

الضغوط الإيرانية على الحلفاء في العراق لمواصلة وتصعيد المطالبة بسحب قوات التحالف محكومة بعنصرين: الأول، القلق الإيراني الدائم من أن قوات التحالف، خصوصاً الأمريكية، يُمكن توظيفها في هجوم أمريكي محتمل على إيران. هذا القلق لم تخفّف منه التأكيدات العراقية المتكرّرة، لا سيما على لسان رئيس الوزراء العبادي، بأن الحكومة العراقية لن تسمح باستخدام الأراضي العراقية منطلقاً للعدوان على أي دولة أخرى. آخر مناسبة أعاد فيها العبادي هذا التأكيد كانت الأربعاء الماضي، عندما قال في كلمة أمام مؤتمر للطاقة في بغداد إن العراق «يريد أن ينأى بنفسه عن الصراع بين الولايات المتحدة وإيران»، ويسعى لتحقيق «توازن» في علاقاته مع كلٍّ من واشنطن وطهران، مشدداً على أنّ «هذه السياسة تصبّ في صالح بغداد».

أما العنصر الثاني فيتمثّل في الخوف الإيراني المتنامي من تراجع نفوذ طهران الطاعني في العراق. هذا الخوف يكمن وراءه واقع أن حلفاء إيران في العراق لم يعودوا في أحسن أحوالهم. هم الآن يواجهون مأزق تراجع نفوذهم الداخلي، فأحزاب الإسلام السياسي الشيعية ليست في حال الاسترخاء التي كانت عليها منذ ٢٠٠٣. فشلت الحكومات التي قادتها هذه الأحزاب وشركاؤها في تحقيق الإصلاح والتنمية وتقديم الحد الأدنى من الخدمات العامة، بسبب تفشّي الفساد الإداري والمالي في جهاز الدولة الذي تهيم عليه هذه الأحزاب، يزيد من النقمة الشعبية عليها، وهو ما تعكسه الحركة الاحتجاجية المتواصلة منذ منتصف ٢٠١٥، التي اتّسع نطاقها في الأشهر الأخيرة. والانتخابات البرلمانية الوشيكة تتّجه مؤشراتها الأولية إلى أن برلمان ٢٠١٨ سينخفض فيه مستوى تمثيل حلفاء إيران على نحو لافت هذه المرة.

إيران تُدرك هذا جيداً، وفيما تجاوز عدد من مسؤوليها على اللياقات الدبلوماسية بالتدخّل في الشأن الانتخابي العراقي صراحةً بالتحذير من تنامي شعبية المدنيين واليساريين، فإنها تُقرن ذلك الآن بالضغط لتصعيد المطالبة بانسحاب قوات التحالف الدولي. إيران تريد لهذا الانسحاب أن يحصل قبل أن تتشكّل الحكومة العراقية الجديدة التي ستنبثق عن انتخابات الشهر المقبل، وقبل أن يقرّر ترمب خطوته التالية حيال طهران.

الضغوط الإيرانية أسفرت فقط عن قرار من البرلمان العراقي الموشكة ولايته على الانتهاء، يدعو حكومة العبادي إلى وضع جدول زمني للانسحاب، فيما العبادي ومساعدون له كرّروا القول إن الحاجة إلى قوات التحالف لم تزال قائمة. أما خطوة ترمب فما من أحد يستطيع تقديرها الآن، لكنّ من الواضح أنها جارية في اتجاه آخر غير الذي تريده طهران.

## ١٠٪ وأكثر من واردات النفط مباشرة للشعب، خطوة للامام

\*د. عادل عبدالمهدي

صحيفة (العالم) البغدادية: ٢٠١٨/٤/٧

انتقد البعض صدور قانون "إنوك" جملة وتفصيلاً، وانتقد آخرون مواداً فيه، وأيده كثيرون بشكل عام، أو باقتراح تعديلات وانتظار الصياغات والتعليمات النهائية. ولاشك ان النقاش سيستمر.. ونتمنى ان يتحول النقاش الى الحملات الانتخابية.. وليتصدى المؤيدون والمعارضون ليطلع الشعب على الحقيقة.. ولننقسم ونختلف حول الخير والحقيقة، لا حول الشر والباطل.

من شأن هذه النقاشات انضاج مجمل المشروع، الذي ادرج كجزء من المنهاج الوزاري.. فطرح في وزارة النفط وكلفت الدائرة القانونية باعداد مسودة له.. وحصلت اجتماعات مشتركة بين اخصائيين من مجلس الوزراء وكادر الوزارة منذ ٢٠١٥.. وعقدت ندوات في المركز النفطي ومراكز ابحاث اقتصادية.. وقدمت الوزارة مسودتها، فاقرها مجلس الوزراء بعد اجراء تعديلات عليها.. ومنذ استلام مجلس النواب للمشروع في ربيع/صيف ٢٠١٧، ولجنة الطاقة البرلمانية تعقد الاجتماعات، مع الاخصائيين واصحاب الخبرة. وادخلت تعديلات اساسية والتي اقرها البرلمان بعد قراءتين اصوليتين.. وتمت مصادقة رئيس الجمهورية. وستستمر النقاشات يقيناً، للوصول الى الاحسن والافضل باجراءات اصولية ايضاً. ومن جهتنا ناقشنا بعض التحفظات واثرتنا بعض الملاحظات.. وستكون لنا نقاشات تباعاً، عندما نرى كيف سترسم الجهات المختصة السياقات والقواعد والتعليمات لتطبيق القانون.

تحرص أغلبية ساحقة -كما يبدو- على إعادة العمل بـ"إنوك"، بالشكل الصحيح... وحصلت نقاشات مع مختصين ومسؤولين ومواطنين ابدوا بعض الانتقادات، ووصلتني رسائل من آخرين.. ويقولون بصيغ مختلفة ان الشركة حلم من الاحلام، ويرون اهمية المضي قدماً، مع ضرورة الاخذ ببعض الملاحظات، وتوضيح بعض المواد: (أ) هل الشركة مالكة ام مشغلة، وهل الموارد للشركة ام للشعب ام للدولة.. (ب) ان لا تنشغل الشركة في مهام اخرى كالصناديق، وانما تتفرغ للانتاج اساساً.. (ج) يرى بعضهم بقاء ارتباط "سومو" بالوزارة بل يرى آخرون ارتباطها بمجلس الوزراء.. (د) كيف سيتشكل مجلس ادارة الشركة.. (هـ) ان صناديق الشعب والاجيال والاعمار تمس مبدأ المساواة بين المواطنين.. (و) ان حرمان المحافظة التي لا تسلم مواردها النفطية من الاسهم الموزعة فيه حيف وتقسيم للبلاد.. (هـ) ان قيام الشركة بالانتاج والتصدير قد يرفع الحماية التي يوفرها غطاء الدولة.. وقد تكون هناك ملاحظات اخرى لم اطلع عليها.

سألني احد الاخوة، ان هناك من يقول ان توزيع الـ١٠٪ لن تعني اكثر من سنتات او دولارات تصيب كل مواطن. والجواب انه اذا كانت الـ١٠٪ ستعادل عدة سنتات او عدة دولارات لكل مواطن، فان الـ٩٠٪ المتبقية لن تعني بالمقابل سوى ارقام هزيلة من الواردات النفطية. ومن يريد ان يعرف ببساطة، كم ستحصل الصناديق المخصصة مباشرة للشعب عليه قلب هذا المنطق.. فيحدد مجموع الواردات المستحصلة سنوياً، ولتكن ٦٠ مليار دولار، فالـ١٠٪ ستعني (٦) مليار دولار.. والـ٢٠٪ ١٢ مليار دولار.. ان كان ما سيخصص للموازنة ٩٠ او ٨٠٪ او غيرها. وهذه مبالغ مهمة ستنقذ اعداداً غفيرة من خط الفقر حسب صندوق المواطن، بعد توزيع سهم متساوي على جميع المواطنين الذين يبتهم الضريبي العراق، سواء كانوا في العراق او خارجه.. ثم تأتي الضريبة التصاعدية لتفعل فعلها لاعادة التوزيع حسب اولويات المواطنين.. او تصرف عبر صندوق الاجيال والاعمار في مشاريع تخص المواطنين، او في مناطق محرومة تحتاج الخدمات اكثر من غيرها. وحسب تصورنا لا تدير الشركة هذه الصناديق، كما لا تدير الشركة ما سيخصص للموازنة، فالامر هنا هو طريقة توزيع الموارد النفطية ليس الا.. وعليه لا يمكن تعريف طريقة عمل الصناديق وتقييمها قبل معرفة الجهة التي ستتولاها والسياقات والضوابط التي ستوضع لها.

كنت اتمنى اصدار القانون اثناء استيزاري.. لذلك اغبط الوزير لعبيبي، والسيد العبادي والوزارة ولجنة الطاقة والبرلمان وكل من ساهم بتشريع القانون من المسؤولين وغير المسؤولين. اما الذين يحملونني اكثر من مسؤوليتي ودوري، فهذه "تهمة لا انفيها، وشرف لا ادعيه". فالتاريخ سيسجل اسماء من ساهم او سيساهم بهذه الخطوة بحروف من ذهب، إن استكملت بشرطها وشروطها.

## لماذا رشحت ايران عادل عبد المهدي رغم قناعتها بالعبادي ؟

موقع المدار/ فريق التحليل السياسي : ٢٠١٨/٤/٧

أصبح من المؤكد ان مشروع ترشيح السيد عادل عبدالمهدي، قد اخذ منحى جديا بعد ان سربت مصادر خاصة للمدار بان عبدالمهدي قد تلقى دعوة ايرانية من شخصية ايرانية نافذة في الشأن العراقي ليكون مرشحا لرئاسة الوزراء القادمة وقد قبلها عبدالمهدي على قاعدة "اقبل وفق شروطي" او ما عرض مثل هذا الامر على عاقل ورفض.

وبهذا الخصوص لابد من قراءة تحليلية لمشروع ترشيح السيد عادل عبد المهدي من قبل ايران تحديدا، وهناك عدة قراءات يمكن الاشارة اليها منها :

### الاول: التوازن الشيعي

ان الواقع الحالي يؤكد على عدم وجود شخصية منافسة حقيقية لرئيس الوزراء حيدر العبادي، خاصة بعد النجاحات التي حققها وبعد ان فرض نفسه كشخصية متوازنة تتصرف وفق منطق "القوة الناعمة" استطاع ان يجد لنفسه مساحة من الاحترام والتفاعل الاقليمي والخارجي ويتقدم عليها مساحة واسعة من القناعة العراقية من اغلب الكتل السياسية بان استمراره في دوره ثانية يمكن ان يساعد على ادامة زخم حالة الاستقرار السياسي والمذهبي والامن والاقتصادي التي تؤهل لاحقا لانتقال العراق الى مرحلة جديدة متقدمة على السنوات الماضية.

هذه القناعة الواضحة تقود الى مفهوم مفاده ان العبادي سيكون قادرا على الفوز وتشكيل حكومة عراقية بالاتفاق مع اغلب الاطراف العراقية بصورة شبه مستقلة عن اي تدخل خارجي ستعطية قوة زخم ودفع لفرض استقلالية وسيادة عراقية لم تتوفر لمن سبقه في تشكيل الحكومات وتجبر كل الدول على التعامل معه وفقا لهذا المنطق العراقي الجديد، ويبدو ان هذه الصورة تعتبر قفزة عراقية بطريقة حرق المراحل نحو الامام غير مقبولة من قبل بعض جيران العراق وان كانوا متفاعلين مع العراق ايجابيا ومنهم ايران.

لذلك يفهم مسعى ايجاد مشروع منافس بديل قوي بترشيح السيد عادل عبد المهدي اشبه برسالة تحذير بان الذهاب بعيدا قد يقود بالمحصلة ليس لابعاد العبادي من رئاسة الوزراء وانما الى اخراج رئاسة الوزراء من حزب الدعوة الى اطراف اخرى منافسة، وايضا قريب من معنى فرض توازن قوى وان كانت شيعية على الساحة العراقية تسعى ايران من خلالها بالنهاية لاجبار العبادي للتفاهم مع المشروع البديل القوي لكي تسحب من يديه ورقة الاستقلالية الكاملة في تشكيل الحكومة وفقا لقناعاته العراقية الخالصة، وان كانت ايران تبدي مقدار كبير من الارتياح لسياسة العبادي المتوازنة وغير المعادية ضدها.

وايضا فان هذا المشروع هو تحرك لايجاد بديل مناسب ومقبول بقدر مقبولية السيد عبد المهدي الخارجية فيما اذا خرجت الامور عن السيطرة وقامت امريكا بفرض اجندات خاصة بها في العراق او سوريا او اندلعت حرب من نوع ما في المنطقة، وبالتالي فهي رسالة داخلية وخارجية تريد ايران من خلالها مسك العصا من الوسط لحين اتضح الصورة النهائية مابعد الانتخابات في الشهر القادم.

### الثاني: لرئاسة الوزراء رجالها

ان ترشيح السيد عادل عبد المهدي كشخصية سياسية هادئة هو رسالة ايرانية الى بعض اصدقائها في العراق وبالخصوص منهم رئيس منظمة بدر هادي العامري ومحاولته للوصول الى رئاسة الوزراء، او محاولات رئيس الوزراء السابق نوري المالكي في ترشيح بعض المقربين منه لهذا المنصب وفقا لتحالفات مابعد الانتخابات.

وبالتالي فهي رسالة واضحة من ايران بان من يشغل هذا المنصب لابد ان يكون بعيدا عن شخصية المالكي او بعيدا عن شخصيات مطبوعة بالختم العسكري الواضح القريب منها، وانه لم يصل الآون للفصائل المسلحة العراقية في ان تصل الى سدة الحكم في الدورة القادمة بصورة مباشرة تحت يافطة الديمقراطية والانتخابات باعتبار ان لمثل هذا الامر حاليا مردودات سلبية على العراق وعلى ايران في آن واحد، وان على اصدقاء ايران في العراق ان يعوا هذه الحقيقة ويتفاعلوا معها ولايتجاوزها ايضا.

### الثالث: رئيس الوزراء المقيد

انه وفقا للمنطق السياسي لا يوجد فاصل كبير في قناعات العبادي وعبد المهدي وربما ان سياسة عبد المهدي لن تكون بعيدة عما قام به العبادي، وهنا يطرح السؤال التالي نفسه، اذا كانت التجارب السابقة تؤكد على ان المنطق السياسي او المنطلقات السياسية التي تحرك العبادي وعبد المهدي تقريبا متشابهة فما هو المغزى من ترشيحه بالضد من العبادي؟.

فيكون الجواب المنطقي على مثل هذا التساؤل هو: ان الفارق الوحيد في هذا المشروع ان عبد المهدي سيكون مرشح كتلة الفتح وفصائل الحشد الخارجة عنها وكل اصدقاء ايران في العراق من السنة الكرد بعد تشكيلهم كتلة كبيرة تسحب البساط من تحت ارجل الباقيين، وهذا ما يفرض نتائج نهائية خلاصتها ان عبد المهدي سيكون اشبه بالمقيد بالكتلة البرلمانية الكبيرة التي رشحته واقل استقلالية من العبادي في تشكل الحكومة وتسيير شؤونها الداخلية والخارجية، ان نجاح هذا المشروع سيعطي اولوية في بناء فصائل الحشد باعتبارها الراعي الاول لرئيس الوزراء ويمد جذورها في مفاصل المؤسسات العراقية الهامة خلال السنوات الاربع القادمة بسهولة ويسر مما يساهم في بناء هذه الكتلة ماديا وسياسيا وتحولها الى بديل جديد للتحالف الوطني الشيعي الذي ووري جثمانه الثرى، والساحة العراقية بانتظار المولود الشيعي الجديد الذي سيسشكل الحكومة ويسير شؤون البلد.

## كي لا تكون الانتخابات رافعة لطغمة الفساد ومنصة للفاشلين

\*جاسم الحلبي

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٠١٨/٤/٧

يستعد رموز المحاصصة الطائفية السياسية، والمنتفعون منها، وكذلك الذين حامت حولهم شبكات الفساد، الى التربع على مواقع السلطة في السنوات الاربعة المقبلة! ها هي صورهم تنتشر على اعالي البنايات في بغداد والمحافظات الاخرى، استعدادا للجولة الانتخابية المرتقبة، فيما تصريحاتهم التي مهما حاولوا تغليفها بالأمل، لا يشم منها الا رائحة الشؤم، يلوحون في خطباتهم بأن الاعمار والتنمية وتوفير فرص العمل هو ما تتضمنه برامجهم الانتخابية، مع أن الناس قد خبرت خداعهم والاعيبهم وزيف ادعاءاتهم.

يبدو وكأنه لا يكفي لمن تسلط علينا عبر التهبيج الطائفي، وسعير الكراهية، وحكم منذ التغيير في مطلع ٢٠٠٣ حتى الآن، وفسد وافسد، وخلف كل الخراب الذي يعم البلد، لا يكفي عقد ونصف من السنين للمجرب كي نجربه، ويعيد التجربة علينا مرة اخرى!

ويبدو أنه لم يكف المتنفذون ثراؤهم الفاحش، الذي اكتسبوه لخيانتهم الامانة، ونهبهم المال العام وعقدهم صفقات الفساد، لا يكفي هؤلاء الذين اغتنوا على حساب الفقر الذي خلفته إدارتهم المترعة بالفساد، لا يكفيهم وجودهم في السلطة وامتداد نفوذهم في الدولة عميقا، والامتيازات الخرافية التي تمتعوا بها. ولا يكفي المتنفذون امتلاك المصارف والفضائيات والعقارات والارصدة المالية خارج وداخل العراق، لا يكفيهم كل ذلك، ولا يكتفون بما نهبوا، لذا تجدهم يحاولون ترسيخ وجودهم في السلطة التي يسعون الى توريثها الى ابنائهم.

لا نعتقد انهم سيقفون مكتوفي الايدي، ويخوضون الانتخابات بشفافية ونزاهة، كما يتطلب القانون وقواعد السلوك، سوف لا يكفون عن الاساليب المدانة التي دأبوا عليها في كل انتخابات، من استخدام المال السياسي، واستغلال الدولة ووظائفها ومواقعها في الترويج لقوائمهم، الى جانب حملات التشويه والضغط والاكراه وشراء الذم والاصوات، وكذلك ما تتداوله الاخبار اخيرا عن حملات شراء بطاقات الناخب.

ندرك ان المتنفذين سيبدلون ما بوسعهم للتمويه والتشويه والزوغان والالتفاف والعناد، وهم كذلك يدركون ان قوى الاصلاح والتغيير، وهي تشارك في الانتخابات هذه المرة بقوة، تسعى لحصص نفوذهم، مستندة الى امكانيات ملموسة، يمكن ان تتحقق نتائج مفرحة، عبر توعية دؤوبة مثابرة مستمرة، مبنية على رؤية إصلاح واضحة، يترجمها برنامج شامل، واليات تنفيذ ومنهج عمل متكاملين. يتضمن اصلاح النظام السياسي وتخليصة من المحاصصة والفساد، واعادة بنائه وفق المواطنة والعدالة.

بشائر الخير هي رغبة الاوساط الشبابية في المشاركة في جهود اصلاح الاوضاع، سيما وان الدافع في ذلك هو الوعي باهمية التغيير.

## مَنْ يَشْجَعُ أَرْدُوغَانَ عَلَى صَلاَفَتِهِ؟

\*عدنان حسين

صحيفة (المدى): ٢٠١٨/٤/٧

بقدر غير قليل من الوقاحة والصلافة، لا يتردد رئيس تركيا الإسلامي، رجب طيب أردوغان، في التهديد العلني للدولة العراقية بانتهاك سيادتها الوطنية والتعدّي على استقلالها، متشجعاً بصمت زملاءه الإسلاميين الحاكمين في العراق!

أردوغان الثرثار قال في إسطنبول منذ يومين مخاطباً الحكومة العراقية "إذا كان باستطاعتكم التعامل معهم عناصر حزب العمال الكردستاني الموجودين في سنجار منذ تحريرها من داعش أواخر العام ٢٠١٥)، فافعلوا وإلّا فسأنتي إلى سنجار ونتعامل معهم... نحن لا نطلب الإذن من أحد"، وأضاف "لقد قلنا سابقاً إننا قد نأتي فجأة، وها قد أتينا..".

من الأعراف السارية في العلاقات الدولية أن تُترك المهمات القذرة، من قبيل التهديد المباشر الذي يُطلقه أردوغان هنا، إلى متحدثين حكوميين أو قيادات أمنية أو عسكرية من الدرجة الثانية أو الثالثة، أمّا الرؤساء خصوصاً فمن وظائفهم الاحتفاظ باللياقة والكياسة لحفظ الاعتبار لدولهم.. أردوغان ليس من هذا النمط من الرؤساء المحترمين.

تهديد الرئيس التركي لا معنى له في الواقع، فقواته موجودة في إقليم كردستان العراق منذ عهد نظام صدام، وفي السنوات الأخيرة دفعت تركيا قوات إضافية وأقامت قواعد جديدة هناك، ومنذ يومين كشفت صحيفة "أحوال" التركية عن توغل قوات تركية داخل الأراضي العراقية في إقليم كردستان مسافة ١٧ كيلومتراً وبدئها بشق طرق وإنشاء قواعد متقدمة دائمة.

أردوغان يتصرف حيال الشأن العراقي وسيادة الدولة العراقية كما لو أنّ أحداً في بغداد قد وقع له على بياض. الحكومة العراقية لا تفعل أكثر من التصريح بأنها لا تقبل بانتهاك سيادة العراق وأنها على تواصل مع الحكومة التركية في هذا الخصوص! من دون ممارسة أيّ ضغط، والحكومة العراقية برغم كل شيء لديها القدرة على الضغط السياسي والاقتصادي لإرغام أردوغان على ضبط نفسه.

وأردوغان يتشجع في صلافته بموقف القوى الإسلامية المتنفذة في الدولة العراقية، فما من أحد فيها يرفع صوته تنديداً بالوقاحة التركية. ومن المفارقات أنّ هذه القوى قد شغلت نفسها وجمهورها المغلوب على أمره منذ أسابيع بقضية لا وجود لها البتة، هي الزيارة المزعومة لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى العراق.. هذه القوى نسجت قصصاً غير مسلية حول الزيارة وسيّرت التظاهرات مدفوعة الثمن (تأجير سيارات مريحة وتوزيع وجبات أكل)، ليتبين أنّ القضية لا أساس لها بالمرّة فما من دعوة عراقية قد وُجّهت إلى الأمير السعودي وما من طلب سعودي تلقته بغداد بهذا الشأن أيضاً، على وفق ما أعلنه رئيس الوزراء حيدر العبادي بعد آخر اجتماع لمجلس الوزراء الأحد الماضي.

كيف إذن لا يتشجع أردوغان ولا يتمادى وهو يرى هذا الصمت الحكومي تجاه صلافته، ثم وهو ينظر في ما تفعله القوى المتنفذة في بغداد من اختلاق لأعداء وهميين للعراق وترك الأعداء الحقيقيين يفعلون ما يشاؤون بالسيادة الوطنية العراقية انتهاكاً وانتقاصاً!



## هوية الدولة.. بالمراد

\*عبدالمعظم الأعظم

الصباح الجديد : ٢٠١٨/٤/٨

من يبحث عن موصوفات هوية العراق في برامج الكتل والاحزاب المتنافسة في انتخابات ٢٠١٨ (وفي ما سبقها من انتخابات) سيكتشف، من خلال تسميات صريحة او موحية، المسافة الشاسعة بين نظرات اللاعبين واصحاب المشاريع السياسية لهوية بلادهم (تعددية. عربية. اسلامية. جامعة. مذهبية. دينية. قومية. فارسية. عثمانية.. الخ) وتزداد التوصيفات غموضا وتهربا من التحديدات مع قرب موعد الانتخابات في الثاني عشر من ايار المقبل، وفي سياق هذا الجدل نجد ان الكثيرين، وربما الجميع، يتفقون على ان هوية دولة العراق في العام ٢٠١٨ لم تتبلور بعد، وان دستور العام ٢٠٠٥ لم يساعد على ضبط بناء مفاصل هذه الهوية، وقد يذهب البعض، وله الحق، الى القول ان الدستور وضع الغاما امام اي محاولة لترسيم هوية الدولة، والحال، ان الذين يبحثون موضوع (هوية) الدولة العراقية الحالية، يجدون كمًا غير قليل من المفاهيم، منها ما يمس جوهر الموضوع، ومنها ما ينأى الى التمنيات والتنظير والفرضيات تنفع في تنمية الثقافة السياسية والقانونية اكثر مما تنفع في معرفة هوية الدولة.

القائلون بان العراق دولة مكونات، مستندين الى مفردة «المكونات» في اكثر من مادة دستورية، يضعون هذا التوصيف في اضيء الحدود، بحيث يبدو انه يتعارض مع موصوف (دولة) المواطنة التي تتضمنها جميع النصوص التي تشير الى المساواة بين العراقيين، وبخاصة المادة (١٤) التي تُسقط الحدود الجنسية والدينية والقومية والطائفية بين المواطنين حين يتعلق الامر بحقوقهم المدنية، كما يضعونها بالصد من التعريف الدستوري للحكم الجديد بحسب المقدمة (الديباجة) كونه «نظام جمهوري اتحادي ديمقراطي تعددي» بل انهم يضيّقون مشمول «المكونات» بتجريده من البعد الاجتماعي، فلماذا لا تكون النساء، او طبقات العمال والمزارعين والموظفين واصحاب العقائد المختلفة في عداد مكونات الشعب، اسوة بالمكونات الدينية والقومية؟

لكن، التعسف في استعمال مفهوم (منطق) المكونات نجده في الامعان بتوزيع الحقوق والامتيازات على قاعدة التراتبية وخارطة الحجوم (المحاصصة) الامر الذي يضع المساواة الملزمة دستوريا في مأزق، او في مهب الريح، والخلاصة، ان «ان المساواة بين مكونات الشعب العراقي غير متوفرة» كما قال رئيس الجمهورية مرة لمجموعة من الاعلاميين. وليس ذلك غير واحد من الحقائق التي يمكن ان نقرأها بسهولة في طائفة الشكاوى المعلنة، فليس ثمة مكوّن مطمئن الى المستقبل والى سلامة العلاقات والنيات مع شريكه، في ممارسة الحقوق او في تفسير النصوص، وليس ثمة طائفة او قومية او جماعة دينية لا تشكو من تهديدات او تعديات، فيما تحولت هواجس المظلومية الى شعارات تتقاذفها القيادات السياسية بغرض التعبئة والدعاية الانتخابية والنفوذ، في تجارة سياسية مثيرة للاستفزاز.

نعم، ثمة في سياقات الدستور اكثر من عبارة تؤكد على دولة المواطنة، والمساواة بين المواطنين، وبين النساء والرجال، وفي فرص العمل، وامام القانون، وثمة اتفاقات دولية انضمت اليها العراق وصادق عليها البرلمان، تقضي باحترام حقوق المواطنة باوصفها حقا مطلقا، لكن المشكلة تتمثل (أولا) في هشاشة الهيكلية القانونية التي تضمنت بناء دولة المواطنة التي لا تلغي، طبعا، خصوصيات المكونات القومية والدينية والاجتماعية.. (ثانيا) في ضعف جاهزية واستعداد (وايمان) الطبقة السياسية المتنفذة بوجود تشييد دولة المواطنة، وبعض ممثلي هذه الطبقة يقولون لك، بعظمة لسانهم: دولة المواطنة نعم، لكن على الورق فقط.

ماركيز:

> أن يصل المرء في الوقت المناسب خير من توجيه الدعوة إليه <.

## أمل جديد للعراق

مجلة فورين أفيرز الأمريكية: ٢٠١٨/٤/٨

دعت مجلة فورين أفيرز الأمريكية إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للمساعدة في إقامة تحالف من الشيعة "المعتدلين" في العراق مع بعض أحزاب السنة والكردي لتشكل الحكومة المقبلة عقب الانتخابات البرلمانية التي ستُنظم بعد نحو شهر.

وحذرت المجلة في مقال للكاتبة إيما سكاى إدارة ترامب من تكرار أخطاء إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما وحساباتها التي وصفها بالكارثية، إذ مددت لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي لفترة ثانية في المنصب. وفي فترته الثانية، نفذ المالكي سياسات استبعدت قوى كثيرة من السنّة، وسمحت بانبعث تنظيم الدولة من رماد تنظيم القاعدة، ليقدم نفسه مدافعا عن السنّة ضد نظام المالكي الذي تهيمن عليه إيران.

وقالت سكاى إن العراق يقف حاليا عند مفترق طرق مثلما كان عام ٢٠١٠ عقب هزيمة تنظيم القاعدة، حيث كان العراقيون والأمريكيون يأملون أن تضع الانتخابات البلاد في طريق السلام الدائم، لكن تبددت الآمال بسبب دعم إدارة أوباما للمالكي الذي كانت تعتقد بأنه مؤيد لها.

واليوم نجد العراقيين يتطلعون بـ"تحفظ" لمستقبل بلادهم، الذي لا يهدده "الجهاديون" النائمون حاليا فقط، بل تهدده طبقة سياسية فاسدة ظلت تحكم العراق منذ الغزو الأمريكي، بالإضافة إلى نظام حكم يدعم نخبة من "الصوص" هذا الثالث - تقول الكاتبة - هو الذي يهدد استقرار العراق على المدى الطويل.

ووصفت الكاتبة المشهد السياسي بالعراق قبل شهر واحد من الانتخابات بأنه متشظ، إذ تتنافس في الانتخابات خمس قوى شيعية، كما يتنافس الحزبان الكرديان الرئيسان اللذان أصبحا ضعيفين عقب كارثة الاستفتاء بالاضافة الى قوى كردية أخرى، وتقول ان للمجموعات السنية والعلمانية ثلاث بطاقات هي: جمال كربولي، وأسامة النجيفي، وإياد علاوي المتحالف مع صلاح مطلق وسالم الجبوري.

وقالت الصحيفة إن أكثر المتنافسين احتمالا بالوصول لرئاسة الوزراء هو رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي، مشيرة الى انه رغم رصيده الإيجابي في السياسة الداخلية والخارجية، فإن حملته الانتخابية ضعيفة التنظيم والتأثير على العراقيين، كما أنه تعثر في إنشاء تحالفات سياسية.

ومضت سكاى تقول إن تشظي المشهد السياسي العراقي يعني أن هناك إمكانية لإنشاء تحالفات عابرة للطوائف تستطيع تقديم أجندة تكافح الفساد وتحسن مستوى الحكم والخدمات، مبينة أن المزيد من الاستقرار للوضع الأمني سيمنح العراقيين فرصة لتجاوز السياسات القائمة على الهوية إلى السياسات القائمة على قضايا.

وأضافت ان العراق بحاجة الآن إلى استبدال النظام الطائفي الموجود بحكومة راغبة في إصلاحات سياسية واقتصادية حقيقية وقادرة على تنفيذها، وهذا أمر لم يكن أكثر إلحاحا من الآن" نظرا إلى أن العوائد النفطية لم تعد كافية لتغطية الميزانية، والبطالة في ارتفاع، خاصة بين الشباب.

ولفتت سكاى الى بعض الجوانب السلبية للانقسامات السياسية في العراق ومنها انها تفتح الباب للمتشددين الإيرانيين للتأثير على العراقيين، فمع تهديد إدارة ترامب بالتخلي عن الاتفاق النووي في يوم الانتخابات العراقية ذاته، سيقوم الشيعة المواليون لإيران بالدعوة لسحب جميع القوات الأمريكية من العراق وتوحيد الصف الشيعي في وجه أمريكا، وسيعيد ذلك سيناريو ٢٠١٠ حيث تضغط إيران لتشكيل حكومة طائفية تحقق مصالحها.

والعراقيون لا يزالون يعدون الولايات المتحدة لاعبا كبيرا في بلادهم ولها القدرة على تعزيز جانب بعض السياسيين العراقيين في مواجهة إيران، لذلك من الضروري أن تساعد واشنطن المعتدلين الشيعة في وجه الضغوط الإيرانية والمتشددين الشيعة العراقيين بدفع السنّة والكردي وتحفيزهم للتقارب مع المعتدلين الشيعة.

\* البروفيسورة ايماسكاى مستشارة قائد قوات التحالف الدولي السابق في العراق

## الانتخابات العراقية والامتحان العسير

\*عزيز الحاج

ايلاف: ٢٠١٨/٤/٨

خلال السنوات الأولى من بعد سقوط النظام السابق في العراق نشرت سلسلة من المقالات عن الأحداث الجارية آنذاك؟... وقد اختارت (مكتبة إيلاف) الالكترونية إصدار تلك الكتابات في كتاب وضعت له عنوان: (العراق الجديد والمخاض العسير) وكان ضمن المواد دراسة بعنوان (الديمقراطية علمانية) حيث عبرت عن رأيي بأن الديمقراطية والعلمانية بمعناها الواسع والأصيل وجهان لمبادئ واحدة. فالعلمانية ليست فقط في فصل الدين عن السياسة وإنما تعني أيضا احترام كل القوميات والأديان وحرية المعتقد، ومبدأ المواطنة والمساواة. وقد رأيت أن علمانية أتاتورك، بالرغم أنها في ظروفها الخاصة كانت انقلاباً على قوى المحافظة والتكلس الديني، فأنها كانت ناقصة لكونها لم تلتزم بمبادئ حقوق الإنسان والقوميات.

وحين كان عنوان كتابي (العراق الجديد....)، فقد قصدت ذلك العراق الديمقراطي العلماني الفيدرالي. كنت ممن كانوا يرون أن هذا الهدف لن يأتي بمجرد سقوط نظام البعث، وإنما يتطلب فترة زمنية طويلة ومراحل متعددة نتجاوز فيها العراقيل والصعاب والتحديات خطوة خطوة، ولاسيما العراق لم يمر في تاريخه الحديث بمرحلة الديمقراطية العصرية المنشودة، لم أكن شديد التفاؤل ولا كنت متشائماً، بل بين بين. أما اليوم، وبعد سنوات من سلطة الإسلام السياسي، فقد صرت أرى أن هدفنا المنشود يبتعد تحقيقه أكثر فأكثر، ولكنه قادم لا محالة.

إنني لا أتصور الانتخابات القادمة، حتى لو جرت بحرية، ستكون حاسمة في الطريق المنشود، بالرغم أن الحرية التي نبتغيها غير متوفرة عواملها اليوم.. وأظن أن أقصى ما نتوخاه في هذه الظروف هو أن تحقق قوى التغيير اليسارية والمجتمع المدني، تكوين كتلة برلمانية قوية واعية وشجاعة، بإمكانها ومن واجبها العمل لتحريك الجماهير خطوة خطوة ونشر أفكار ومبادئ المواطنة وتعبئة قوى أخرى في العمل ضد الطائفية والفساد والتفوق الديني المذهبي والقومي. إن كل ما من شأنه إضعاف قوى المحافظة والفساد والطائفية سيكون خطوة كبرى إلى أمام ن ربما تليها خطوات ايجابية أخرى في طريقنا الطويل المنشود نحو العراق الديمقراطي العلماني، القائم على مبدأ المواطنة واحترام الحقوق والمساواة.

ومع أنها لم تمر بمرحلة كهذه أو قريبة منها، فقد مررنا في بعض محطات تاريخنا الحديث بصفحات من التآخي والتعايش، على أساس المواطنة وبرزت شخصيات سياسية مرموقة ومفكرون وكتاب ومن الجنسين، جديرة بأن نتعلم منها اليوم ونطور أفكارها وممارساتها، صحيح أن عراقنا يعيش وسط أزمات حادة في المنطقة وظروف دولية غير مناسبة، ليست لصالح التغيير الديمقراطي المنشود، ولكن هذا يجب أن يحفز قوى التغيير العراقية إلى مزيد من الصلابة والتكاتف مع المرونة السياسية اللازمة.

وكل الأمل أن تنجح في امتحانها العسير القادم قريباً.

## هل ينجح مشروع "المهندس" لحكم العراق؟

صحيفة (العالم الجديد) البغدادية: ٢٠١٨/٤/٨

**بغداد- جلال عاشور:** يبدو أن إيران الباحثة عن تعزيز نفوذها في العراق من خلال حلفائها الأشداء، باتت تخطط منذ فترة ليست بالقصيرة لإعادة المنصب الأعلى في جسد الدولة العراقية الى جادته المعهودة.

فقد شخصت مبكرا أن سُنن حيدر العبادي لم تبخر باتجاه رياحها، لاسيما بعد تحفظه على التحالف مع القائمة التي أنشأتها ودعمتها (قائمة الفتح)، حين وضع شروطا تعجيزية أزعجت الحلفاء الجدد وتسببت بعسر المفاوضات في ساعاتها الأولى، ومن ثم إفشال الصفقة التي قادها الجنرال الإيراني المثير للجدل قاسم سليمان، ما جعل طهران تفكر ببديل مناسب في المرحلة المقبلة، ربما يكون من خارج حزب الدعوة هذه المرة، خصوصا بعد تأكدها من عدم قدرة حليفها نوري المالكي على العودة للواجهة كرئيس وزراء، بالإضافة الى عدم وثوقها بالشخصيات الأخرى التي قد تمنحها وعودا شكلية، لكنها غير مضمونة الولاء كما حدث مع العبادي.

فكرة إنشاء تحالف يضم حلفاءها الأقوياء، تحت مسمى تحالف "الفتح" كان نقطة البداية، بهدف لملمة شتات القوى الصغيرة الداخلة تحت عباءة منظمة بدر، والمدعومة بعنوان الحشد الشعبي الذي يحظى بامتداد شعبي لا بأس به بين صفوف الناخبين في المحافظات الجنوبية، كي يتحول الى العمود الفقري للتحالف الشعبي المنتظر بعيد الانتخابات، والذي سيقع على عاتقه تشكيل الحكومة المقبلة، إذ تشير المعلومات التي حصلت عليها "العالم الجديد" من مصدر سياسي مطلع، الى أن قاسم سليمان يدمع مشروعا تقدم به مهندس المعارك الميدانية للحشد الشعبي، الزاحف بقوة نحو هندسة التحالفات السياسية (أبو مهدي المهندس)، ويقوم على أساس دعم (عادل عبد المهدي) لتسبم منصب رئيس الوزراء كمرشح تسوية مدعوم من قائمة الفتح التي يرأسها هادي العامري، انطلاقا من أهليته، وخبرته الطويلة في العمل السياسي، ولما يحظى به من قبول داخلي (كردي خصوصا) وخارجي، خصوصا من الولايات المتحدة، مقابل أن يفسح رئيس الوزراء الجديد فرصا غير مسبوقة لنفوذ فريق المهندس في داخل مفاصل الحكومة".

التنسيق بين الرجلين لم يكن محض صدفة، فقد سبقته مواقف صلبة، إذ رد عبد المهدي في تشرين الأول أكتوبر الماضي، على الاتهامات التي أدلت بها واشنطن ضد المهندس، واصفا وزارة الخارجية الأمريكية بالمتناقضة والفاقدة للأسس الموضوعية، مدافعا عنه بالقول إنه دافع عن العراق والمنطقة والعالم بقتاله الارهاب.

هذا الأمر سيحقق نتيجتين مهمتين لجبهة المهندس التي بدأ نفوذها بالاتساع، وهما حسب المصدر "أولا: إنهاء هيمنة حزب الدعوة على رئاسة الوزراء ما سيفتح الباب على مصراعيه مستقبلا لرؤساء من صناعته، وثانيا: تضعيف التيار الصدري، الذي يشكل ندا شعبيا وسياسيا قويا في الشارع الشيوعي"، غير أن ما لم يحسب المهندس حسابه، هو اصطدام هذا المشروع بعقبة لم يتوقعها، وهي "إصرار رئيس قائمة الفتح ومنظمة بدر هادي العامري على ترشحه لمنصب رئيس الوزراء القادم، ورفضه القاطع لخيار المهندس، خصوصا وأنه يرى في نفسه زعيما بلا منازع لواحدة من أكبر القوائم الانتخابية المتنافسة، وأن ليس من شأن أحد غيره شغل المنصب الأكبر، خصوصا بعد إشارات تلقاها من واشنطن من عدم وجود فيتو ضده لشغل المنصب، الأمر الذي رفضه المهندس، لعدم قناعته بأن العامري سيتمكن من حصد القبول الداخلي المطلوب، فضلا عن الموقف الضبابي للولايات المتحدة، وأن إصراره سيعقد المشهد السياسي، ما سيفسد خطط الظفر بفرصة النفوذ غير المسبوق في رئاسة الحكومة العراقية، الأمر الذي تسبب بخلافات وتضاربات سياسية وميدانية كبيرة بين أكبر قياديين في الحشد الشعبي.

سليمان الذي أخفق في زيارته الأخيرة بالتقريب بين مشروعَي أبو مهدي المهندس وهاضي العامري، فضل الحياء في هذا الخلاف العميق، ولم يظهر معارضته لطموحات العامري أو التقليل من اندفاعه، كي لا يخسر حليفا بحجمه، مستعد (هذه المرة) لحرق كل المراكب التي أوصلته الى هذه النقطة، من أجل مواصلة الطريق نحو الهدف الأعلى، مرجحا انتظار ما ستسفر عنه الانتخابات لبيان حجم كل ائتلاف سياسي، وحينها سيكون له حديث وموقف آخر.

الإدارة الأمريكية التي لا تخفي انزعاجها من تدخل إيران المباشر في الشأن العراقي، لاحظت في الصراع شبه العلني بين أقطاب الفصائل المقربة منها على رئاسة الوزراء تدخلا خطيرا للهيمنة على السلطة في العراق، حسب مصدر سياسي رفيع. واشنطن التي تسعى لتجسيم الدور الإيراني في العراق، تم تسريب قبولها بشخصيات بديلة عن العبادي، بعضها مقرب من إيران، وذلك في حال عدم نجاحه بحصد الأغلبية، لكنها فيما يبدو لن تملك أكثر من التفاهم مع طهران على مرشح يحظى بقبول الطرفين، ولا ينحاز لأحدهما على حساب الآخر كثيرا، في تجديد لولاية العبادي أو إعادة لسيناريو وصوله الى السلطة مع شخصية بديلة، غير أن الأمر لن يمر سهلا على الطرفين بعد أن اقتحمت السعودية بقوة معترك الوضع السياسي، وقررت دعم أطراف مختلفة، ناهيك عن موقف مرجعية النجف الداخل بقوة على خط صناعة الحكومة، بعد أن فرضت نفسها طرفا ثالثا وداخليا لأول مرة في اختيار رئيس حكومة العراق، لاسيما بعد أن اضطلعت بدور محوري في الاطاحة بسلطة نوري المالكي القوي، ومنحها حيدر العبادي ضوءا أخضر للإبحار بسفنه في محيط من الأمواج العاتية نجح الى حد ما باجتيازها.

## ضباط الجيش السابق وراء ظهور «داعش» في العراق.. وكذلك دحره

وكالة فرانس برس : ٢٠١٨/٤/٨

توجت القوات العراقية حربها التي خاضتها على مدى ثلاث سنوات ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بالانتصار على نفسها في "حرب أدمغة" ضد مقاتلين كانوا قبل الغزو الأمريكي للعراق منذ ١٥ عاما، رفاق سلاح. يقول اللواء الركن السابق عبد الكريم خلف الذي خدم في القوات العراقية قبل سقوط نظام صدام حسين وبعده "هم يعرفوننا".

ويضيف الخبير في الشؤون العسكرية لوكالة فرانس برس إن الضباط الذين التحقوا بالتنظيمات المتطرفة "كانوا برتب صغيرة (...). لكن كانت لديهم الخبرة". ويوضح أن "الجهاديين" وخلال قتالهم ضد القوات الأمنية في ما بعد، كانوا يمتلكون أساليب أتقنوها في الجيش "كعمليات حفر الأنفاق وبناء الدفاعات وإعاقة تقدم الآليات والقوات في الميداني" التي عادة ما يكون ضباط برتب متدنية مسؤولون عنها".

وكان هذا ما يعيق الحسم السريع في كل المعارك التي خاضتها القوات العراقية في معادل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق.

ويؤكد الخبير في الجماعات المسلحة هشام الهاشمي من جهة أخرى إن فهم القوات العراقية لعقلية العدو كان عاملا حاسما في المعركة. ويشير إلى أن "معظم هيئة الأركان العسكرية هم من ضباط القوات الخاصة السابقة، وهؤلاء هم الذين حسموا المعركة، فهموا أن خصومهم داعش في الميدان كان يجعل من القوات الخاصة الذين التحقوا به قادة ميدانيون".

مع دخول الولايات المتحدة إلى العراق وإسقاط نظام صدام حسين، أقدم الحاكم المدني الأمريكي حينها بول بريمر على حل القوات الأمنية العراقية التي اعتبرها آنذاك أداة بيد النظام.

ويعتبر خلف أن "الولايات المتحدة هي من ساهم في إضعاف وتفكيك الجيش العراقي"، مشيرا إلى أن نقطة التفوق للعراقيين في المعارك الأخيرة هي أن العدو لم يكن متكاملا.

### منبع التمرد

كان القرار الأمريكي أحد الأسباب الرئيسية في خسارة ضباط لمناصبهم العسكرية. ومع أن أبناء المؤسسة العسكرية في ذلك الوقت كانوا بعثيين اشتراكيين، وجدوا في الدين والتنظيمات "الجهادية" غطاءا للتأثر من الأمريكيين، بدءا من تنظيم القاعدة وصولا إلى تنظيم الدولة الإسلامية.

يؤكد الباحث في معهد الشرق الأوسط بجامعة سنغافورة فخر حداد أن الخبرة العسكرية في عهد صدام كانت حاسمة في الموضوع الأمني بعد ٢٠٠٣ و"أساسية في نشوء التمرد". ويلفت إلى أن "العديد من قيادات الصف الأول والمسؤولين في تنظيم الدولة الإسلامية هم من الاستخبارات أو العسكريين في أيام صدام".

ورغم حديث خلف عن رتب غير عالية، إلا أن أحد هؤلاء كان العقيد السابق في مخابرات سلاح الجو العراقي في عهد النظام السابق، سمير عبد محمد الخليفاوي المعروف باسم "حجي بكر" وهو عضو سابق في المجلس العسكري لتنظيم الدولة الاسلامية وقتل بيد الجيش السوري الحر في تل رفعت بشمال سوريا العام ٢٠١٤، بحسب ما ذكرت مجلة دير شبيغل الألمانية وقتذاك.

الخليفاوي، وفق المجلة وخبراء في الشؤون "الجهادية"، التقى أبو مصعب الزرقاوي وهو قائد سابق في تنظيم القاعدة وقتل في ٢٠٠٦، ثم تقاطعت طريقه مع طريق الإسلاميين. وفي العام ٢٠١٠ خطط "الاستراتيجي المهم" كما وصفته دير شبيغل مع مجموعة من الضباط العراقيين السابقين لتعيين أبو بكر البغدادي على رأس تنظيم الدولة الاسلامية من اجل اعطاء بعد ديني للتنظيم.

وتؤكد مصادر عدة أن الخليفاوي كان واضعا لخطط تمدد التنظيم الذي سيطر في العام ٢٠١٤ على مناطق واسعة من سوريا والعراق.

### "عسكر صدام احتل وعسكر صدام حرر"

يشير الهاشمي إلى أن الخليفاوي لم يكن الاستثناء، بل التحق "بالجهاديين" أيضا عشرات من الضباط العراقيين السابقين، أبرزهم أبو مسلم التركماني واسمه فاضل أحمد الحيالي والذي كان نائب البغدادي وقتل في غارة جوية قرب الموصل في شمال العراق في آب/أغسطس العام ٢٠١٥.

وقالت الرئاسة الأمريكية حينها أن الحيالي ويلقب أيضا بأبي معتز، كان أحد المنسقين الرئيسيين لعمليات نقل الأسلحة والمتفجرات والآليات والأفراد بين العراق وسوريا.

خلال الحرب الشرسة ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وقف الضباط القداماء الجدد وجها لوجه ضد رفاق السلاح سابقا، فكانت "حرب أدمغة" بين القيادات العسكرية، وفق الهاشمي. ويضيف أن قليلين من هؤلاء كانت لديهم "الخبرة الجهادية".

من قائد قيادة العمليات المشتركة الفريق الركن عبد الأمير يارالله الى رئيس جهاز مكافحة الإرهاب طالب شغاتي، وقائد قوات مكافحة الإرهاب الفريق عبد الغني الأسدي، كان هؤلاء فرسان الحرب الأخيرة وهم "خريجو المدرسة العسكرية الصدامية".

يؤكد خلف أن "القوات العراقية تفهم طبيعة المعارك وجغرافية الأرض، فهمنا كيف يقاتل الخصم، وذلك عائد إلى عقلية الجيش الأساسية".

وفي هذا الإطار، يوضح حداد لفرانس برس أن القوات العراقية استفادت أيضا من الخبرة في بلد شهد موجات عنف دامية أنتجها الفراغ الأمني بعيد غزو العام ٢٠٠٣.

يقول حداد إن ١٥ عاما مرت على سقوط نظام صدام حسين "وهذه السنوات، للأسف، كانت تدريبا مكثفا متواصلا للعراقيين على التمرد ومكافحته".

لذا يختصر الهاشمي الصورة كاملة بالقول إن "من انتصر على داعش هم عسكر صدام، ومن احتل العراق خلال ثلاث سنوات في داعش هم عسكر صدام".

## سقط الطاغية.. فهل سقط النظام؟

\*عادل عبدالمهدي

صحيفة (العدالة) البغدادية : ٢٠١٨/٤/٨

"سقط صدام بعد ان انهكته مقاومة الشعب وتضحياته بعملية قيصرية، او بلغة اوضح بالدبابات الامريكية. مما يطرح تساؤلين.. هل سقط النظام معه؟ ومسؤولية دخول القوات الاجنبية؟

بعد الانتفاضات الاخيرة، يسهل الجواب على التساؤل الثاني.. فعندما يستهتر المسؤول ويتحكم برقاب وحقوق شعبه.. ويشن الحروب الداخلية والخارجية.. ويتقوى على مواطنيه باطراف خارجية.. يصبح التدخل نتيجة متوقعة. هذا ما حصل تاريخياً مع دول وامبراطوريات تعزز بهويتها واستقلالها كالمانيا واليابان. فالعراق اقلّم ودول منذ حرب الخليج، واستلبت ارادة شعبه تماماً..

وصدرت مواقف وقرارات اقليمية واممية قبلها النظام، مهدت كلها ارضية التدخل. ومنها قرار ٦٦١ وخيمة صفوان والموقف من انتفاضة ١٩٩١. وبعد السقوط -ورغم التعقيدات والتدخلات- ارتفعت الامل للتغيير والاصلاح، وبناء الحياة الديمقراطية والدستورية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.. وانهاء الاحتلال، والعقوبات والحصار والمديونية والفصل السابع، وتواجد القوات.

اما سقوط النظام فاكثر تعقيداً.. سقط الطاغية لكن عقلياته ومؤسساته تجدد نفسها. سقط الفرد والحزب.. لكن ممارسات التفرد والتحزب شائعة ومهددة.. فالتشريعات ما زالت في معظمها لمجلس قيادة الثورة.. والجديدة -عدا قلة- يعاد تكييفها مع البنى والمفاهيم القديمة.

فالنظام ليس كالافعى تموت بقطع الرأس.. انه كالشجرة تموت باقتلاع الجذور. فالدستور والانتخابات ومجيء شخصيات وقوى بتاريخها وسقوط الحاكم كانت -وما زالت- تعني الكثير.. لو تغيرت نوعية الحكومة وطبيعة الفلسفة بين السلطة والمواطن. ولو جدت نظريات الاقتصاد والاجتماع والثقافة والبنى التحتية ونظام العلاقات الداخلية والدولية.

بقيت كلمة ومصلة المسؤول -كقاعدة- هي العليا وكلمة ومصلة المواطن هي السفلى.. فالسلطة تتحكم بمواطن عاجز يُذل ويُهان.. ويقتل بالارهابيين والمفخحات وكوتم الصوت، بعد ان كان يقتل بالحروب وزنانات الموت.. فمعدلات الهجرة والعسكرة في تزايد وكذلك البطالة والامية والفقر والمرض والجريمة والفساد. فالتغيير لا يستحق اسمه بدون تغيير جذري بين نظامين وعقليتين وممارستين.. ولا يمكن تبرير التقصير والفشل بعد ٩ سنوات ومئات مليارات الدولارات.. لنحمل غيرنا المسؤولية او نتحجج بالارهاب والماضي.. الذي يمثل استمراره امتحاناً وادانة، وليس تبريراً وعذراً.

الابواب فتحت، لكن اجسادنا وعقولنا معتادة او منشدة الى وراء.. فاحباطات الماضي ولغته واساليبه تطل برأسها بما فيها خوف على الحريات والحقوق. نرى الافاق، وانتفاضات جيراننا، فنزداد ثقة بصحة نهجنا.. والاصلاح ممكن، بل قادم لا محالة، ومعياره المواطن وحقوقه وامنه وواقعه ومستقبله."

## أصداء.. عراق جديد

النظام الصدامي الذي قتل الشعب وضربه بالاسلحة الثقيلة والكيميائية لازالت اثارها الى اليوم قد سقط بفعل الارادة الشعبية على يد ابطال الانتفاضة الشعبانية المباركة في عام ١٩٩١.

والتي أرخت رسمياً للربيع الذي اجتاح البلاد العربية بعد اكثر من عشرين سنة لم يتفاعل المجتمع الدولي مع انتفاضة الشعب العراقي لتدخل قوى لم ترغب ان ترى الشعب يمسك مقود ادارة دفة البلاد فسمحت للنظام المباد ان يفتك بالشعب من خلال استخدام كل صنوف الاسلحة غير ان الشعب بقي يناضل ويجاهد الطاغية فنخره من الداخل حتى سقوطه عام ٢٠٠٣.

في لحظة تاريخية لن ينساها الشعب والعالم الحر مطلقاً يوم تهاوى كل جبروت وطغيان الطاغية واخذت ملامح بناء جديد ترسمه ارادة شعبية استطاعت ان تبني معادلة جديدة وتطوي الى الابد المعادلة الظالمة التي يحاول البعض متوهماً اعادتها برفع عقيرة هنا وعقيرة هناك ولكن الشعب الذي اعطى التضحيات الجسام وسالت دماء غزيرة في طريق الحرية سيبقى مدافعاً عن بنائه الجديد وسيواصل سيره بقوة الى ذرى المجد في عالم الحرية الذي تنفس هواءه الشعب بعد سقوط الدكتاتورية تمثل بامتلاك الشعب لارادته وهذا اهم نصر حققه الشعب وامتلك الشعب ثرواته وكتب دستوراً يضمن حقوق كل الشعب وخاض انتخابات ديمقراطية لانتخاب حكومات محلية والمتمثلة بانتخابات مجالس المحافظات او انتخاب برلمان تشريعي متمثلاً بمجلس النواب الذي اختار اول حكومة شرعية جاءت عن طريق انتخابات حرة نزيهة اذهلت العالم وبينت مدى عشق العراقيين للديمقراطية.

فبالرغم من كل التحديات والاعمال الارهابية غير ان الشعب أصر بقوة على تسطير اروع تظاهرة ديمقراطية تشهدها المنطقة.

ان ما تحقق من مكاسب للشعب بعد سقوط الدكتاتورية انما جاء بفضل تضحيات الشعب وان التجربة الرائدة المتمثلة بالعملية السياسية وما انبثق عنها من تشكيلات ومؤسسات حاول الاعداء وبقايا البعث الصدامي المباد ان يشوه صورة العراق الجديد ويقتل الشعب فتكالتبت قوى الارهاب بكل اصنافها واشكالها لتقتل الشعب وطوال كل السنين التي مرت بعد سقوط الدكتاتورية لم يساوم الشعب ولم تستطع هذه الاعمال الارهابية ان توقف تقدمه الى الامام.

ومن هنا حري بكل القوى التي قارعت الدكتاتورية ان توحد صفوفها وتنطلق بقوة للمحافظة على مكاسب ومنجزات الشعب وان لا تسمح للقوى الارهابية والظلامية النيل من مكاسب الشعب.



## هل إستحق نظام صدام السقوط؟

\*حسين علي الحمداني

صحيفة (الزمان) اللندنية ٢٠١٨/٤/٨

الأحداث المتسارعة في البلاد العربية غطت في الأعوام الماضية بدرجة ما عن ذكرى الحرب التي أطاحت بنظام صدام حسين الذي سقط في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ تحت ضربات قوات التحالف الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في سابقة لم تألفها المنطقة من قبل وشكلت تحولا خطراً في المنطقة التي باتت الآن بؤرة صراعات عديدة تغذيها دولا ضد أخرى عبر حروب أخذت طابعا طائفيا بدرجة كبيرة جدا.

والعراق تاريخيا كان محطة لأكثر من احتلال منذ فجر التاريخ وحتى تاريخنا المعاصر و لم يكن الاحتلال الأمريكي للعراق هو الأول في تاريخ هذا البلد الذي تكالبت العديد من القوى في السابق عليه ولا نريد أن نخوض في موضوع تاريخي طويل ربما يبعدها عن الغاية التي نرجوها من موضوعنا هذا الذي سنحاول فيه قراءة هادئة في الذكرى السنوية لسقوط نظام صدام حسين بفعل معركة عسكرية لا مجال للمقارنة في ميزان قوى الطرفين فيها.

ورغم الاختلاف الكبير بين من يقول إنه تحرير وأخر يجده إحتلالا، ولكن الحقيقة الراسخة والثابتة بأن نظاماً قمعياً كنظام صدام لا يمكن إزاحته بالسهولة التي جاءت بها سياقات التغيير في تونس ومصر، لأن نظام صدام لديه القدرة والاستعداد على قتل الملايين من العراقيين من أجل البقاء ولنا في نظام القذافي وبشار الأسد دلالة على ذلك، وهذا ما حصل فعلا في أكثر من مناسبة لعل أهمها الانتفاضة في الشمال والجنوب عام ١٩٩١ وما آلت إليه من نتائج قمعية لازالت آثارها موجودة حتى اليوم. وقبل أن يختلف البعض في التسمية ما بين ( التحرير والإحتلال) علينا هنا أن نسأل هل كان نظام صدام يستحق أن يزال من خارطة السياسة لمنطقة الشرق الأوسط؟ وبالتأكيد فإن الجواب لا يحتاج لوقت بقدر ما يحتاج لمراجعة سريعة جدا لمواقف وسلوكيات هذا النظام الذي كما يعرف الجميع تلخص في شخصية صدام دون غيره من أعضاء قيادته الذين لا يمكن أن يكونوا شركاء له بقدر ما هم تواع تدور في فلكه أو مجرد ديكورات تتطلبها إدارة الدولة وتركيبتها وسياسات العمل اليومية. وتجلى ذلك بوضوح في غزوه للكويت بقرار فردي جدا، والكويت البلد العربي الذي وقف مع العراق كثيرا في السنوات التي سبقت آب- أغسطس- ١٩٩٠ وبالتالي فإن هذا الغزو كان بمثابة الضربة غير المتوقعة للنظام العربي برمته، وهذا ما جعل من الشعارات القومية التي كان نظام صدام ينادي بها تتهاوى فجأة في قيض أغسطس ويتحول اتجاه الشعارات من القومية إلى الإسلامية في محاولة من النظام آنذاك لإضفاء صبغة جديدة يحاول من خلالها كسب ود ومشاعر المسلمين الذين صدموا بغزو الكويت كما صدم بذلك العرب بمختلف مشاربهم الفكرية، وفشل النظام آنذاك في عملية الربط بين المشاعر والواقع. وهذا يدل على مدى الخطورة التي كانت تعيشها المنطقة العربية في ظل وجود نظام ذي نزعة توسعية من جهة وقمعية استبدادية من جهة ثانية. لهذا كانت هناك حتمية تفرض نفسها في إن نظام صدام لم يكن بالنظام القادر على أن يعيش بأمن وسلام في منطقة تشكل عصب الاقتصاد العالمي، وإحدى أهم مناطق توفير البترول للعالم من جهة ومن جهة ثانية ظلت هذه المنطقة بعيدة عن الوجود العسكري الأجنبي سواء الغربي ممثلا بأمريكا أو الشرقي ممثلا بما كان يعرف بالإتحاد السوفيتي سابقا، ولكن وجدنا بأن ضرورات أمن المنطقة وعمليات عاصفة الصحراء وحرب تحرير الكويت فرضت واقعا جديدا على المنطقة تمثل بتواجد قوات أجنبية ضمن اتفاقيات استراتيجية أملتها نزوات صدام وحروبه ونزاعته التوسعية. وبالتالي فإن زوال هذا النظام باتت حتمية مع تقادم الزمن وكثرة أخطائه السياسية ومحاولته امتلاك أسلحة محرمة دوليا من جهة ومن جهة أكثر أهمية بأن الفترة الممتدة من ١٩٩١ حتى نهاية عام ٢٠٠٢ كان بإمكانه تصحيح الكثير من الأخطاء لعل في مقدمتها المصالحة مع شعبه وإحداث تغييرات كبيرة في سياسته الداخلية على الأقل، مع الاعتراف بأنه ارتكب أخطاء خاصة وأنه دوليا اعترف بهذا من خلال التزامه بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بغزو الكويت بما في ذلك دفع التعويضات، لكن كما قلنا أنه كان يكابر ويغالط نفسه ومسارات الأحداث.

ومن هنا فإن حتمية السقوط لهذا النظام انتقلت في التاسع من نيسان -أبريل- من صورتها التي تمثلت بالسقوط الرمزي والسياسي عام ١٩٩١ إلى النهاية الحتمية في ٢٠٠٣ والتي مثلت هزة قوية في منطقة ظلت لسنوات عديدة بعيدة عن التغييرات. وما يمكننا أن نقوله في نهاية المطاف إن أمريكا نجحت في إزالة نظام صدام حسين لكنها فشلت في إيجاد نظام سياسي بديل في العراق مما جعل البلد ساحة مكشوفة للفضى والتدخلات الخارجية عبر حكومات ضعيفة جعلت المواطن العراقي بين الحين والآخر يعمل مقارنة بين العراق قبل ٢٠٠٣ وبعد هذا التاريخ.

## التاسع من نيسان وآفاق التغيير المنشود

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية : ٢٠١٨/٤/٩

كتب المحرر السياسي: التاسع من نيسان ٢٠٠٣ حدث بارز في تاريخ وطننا المعاصر، ففيه تم الخلاص من اعنى دكتاتورية عرفها، لكنه وضع بلادنا في قبضة المحتلين في الوقت ذاته. واذ ابتهج شعبنا كثيرا برحيل نظام الطاغية والخلاص من شروره، فانه لم يهمل للمحتل أو يفرش له الورود.

واشرت تطورات الاحداث في بلدنا لاحقا، صحة وصواب مواقف الشيوعيين العراقيين برفضهم الحرب والتدخل الخارجي سبيلا لتغيير النظام، وتأكيدهم ان الحرب ستجلب مخاطر جمة لبلدنا ولن تحقق الامن والاستقرار أو تؤمن الانطلاق على طريق اقامة بديل ديمقراطي حقيقي يعبر عن طموحات وتطلعات شعبنا وخياره، بعد انتظار طويل وسنوات عجاف من القهر والظلم والحصار والمآسي والحروب الداخلية والخارجية.

ولم تجر التطورات والاحداث في بلدنا بعد نيسان ٢٠٠٣، بمعزل عن سياسات ونوايا المحتلين، واستمراء قوى متنفذة المنهج الذي اريد للدولة ان تسير عليه ليحقق لتلك القوى مصالح ونفوذا ومراكز قوى وتحكما بمسارات الاحداث.

وبينت حصيلة الـ١٥ عاماً الماضية عمق الازمة الشاملة التي يمر بها بلدنا بسبب ذلك، وهي ناجمة بالأساس عن المحاصصة الطائفية والاثنية، وسوء ادارة البلد، وفشل المنهج المتبع، وتفشي الفساد والتدخلات الخارجية الفظة في شؤون وطننا. كذلك ما سببته التنظيمات الارهابية من خراب، ومسعى خبيث لزرع الفتنة بين اطياف وطننا المتآخية.

ان حصيلة السنوات الـ١٥ الماضية لم ترتق الى طموحات وآمال شعبنا، بل على العكس تماماً ولدت خيبة امل كبيرة. ولكنها حفزت من جانب آخر على المزيد من الحراك لرفض الواقع القائم وعدم القبول به والارتهان له، والعمل على مراكمة عناصر التغيير وتحقيق الاصلاح الشامل الذي بات ضرورة ملحة.

واليوم اذ انتخابات مجلس النواب على الابواب، فالأمل كبير في مشاركة جماهيرية واسعة لاختيار النزاهين والكفوئين والمخلصين للوطن، وان يكون كل ذلك رافعة للتغيير المنشود والخلاص من الطائفية السياسية والفاستين والفاشلين، وتعزيز التوجه نحو بناء الدولة المدنية الديمقراطية، دولة المواطنة والمؤسسات والقانون والعدالة الاجتماعية.

وان في تحقيق هذا تلبية لرغبات جماهير واسعة انتظرت على مدى ٣٥ عاماً حصول التغيير وهي قابضة على الجمر.

## ٣٢ يوماً تفصلنا عن الانتخابات

\*د. عادل عبدالمهدي

صحيفة (العالم) البغدادية: ٢٠١٨/٤/٩

ستجري الانتخابات قريباً، لتقرر شكل السلطتين التشريعية والتنفيذية القادمتين. لاشك ان اموراً مهمة كثيرة قد تغيرت.. ف"داعش" قد هُزم، وتحسنت الحالة الامنية كثيراً، رغم ان الارهاب لم يجتث تماماً، مما يتطلب الحذر والمواصلة.. فلنمنع نعطي فضل هذا العمل.. هل نعطي للقوات المسلحة؟ ام للحشد؟ ام للبيشمركة؟ ام للقوى العشائرية؟ ام للدعم الايراني او الامريكي؟ ام لذلك كله؟ بالمقابل تحسنت العلاقات بين العراق ودول الاقليم والعالم.. وتم تجاوز ازمة الاستفتاء، وانهياري اسعار النفط، ولم يعلن العراق افلاسه كما روج البعض، فلنمنع نعطي فضل هذه التطورات؟ هل هو حسن الاداء الحكومي؟ ام حسن اداء القوى السياسية بمختلف انتماءاتها؟ ام الضرورة التي دفعت الدول الاقليمية والدولية للتوجه الى العراق، سواء بعد فشل سياساتها لمشاكسة العراق او لتوازنات اقليمية باتت ضرورية للنجاح في مواجهة التحديات الاقليمية... لكن بالمقابل هناك فشل واخفاقات.. فالخدمات العامة لم تتحسن كثيراً رغم الاموال الطائلة التي تصرف عليها.. والفساد والبيروقراطية والهدر العام يزداد نخرًا في بنية الدولة والمجتمع دون افق جدي للاصلاح.. والتشريعات والقوانين والسلوكيات الفردية والمسلحة والحزبوية تزداد سيطرة على الدولة والمجتمع على حد سواء، فمن يتحمل مسؤولية ذلك كله؟ وهنا أهمية الانتخابات والمشاركة فيها.. وهنا يأتي دور الشعب لاسناد من ساعد على النجاحات ومن وقف بوجهها.. كنا نتمنى ان تحصل تحالفات عابرة قبل الانتخابات لتقدم لناخين صوراً اوضح لرجال ونساء المرحلة القادمة.. فالقوى والساحات قد انقسمت كثيراً.. وظهرت تحالفات وقوى جديدة.. وان مساهماتها ومسؤولياتها متداخلة جداً، في اختيار الافضل والانسب. وفي ٢٠١٤/٣/٢ كتبت افتتاحية بعنوان "١٤٤٠ ساعة.. الانتخابات والبطاقة والمشاركة" اعيد نشر نصها للفائدة:

(٦٠ يوماً او ١٤٤٠ ساعة تفصلنا عن الانتخابات.. واستعدادات دؤوبة من "المفوضية" لاجراء الانتخابات.. او لتنظيم الصفوف وكسب الاصوات، او حتى لشرائها كما هو حال القوى السياسية، او بعضها.. او جهود حثيثة من المرجعية لحث الجمهور على المشاركة والتغيير واختيار الكفاء. ففي ٢٥ شباط الماضي، بلغت نسب استلام البطاقة الالكترونية في البصرة ٣٥٪ وفي ذي قار اكثر من ٤٠٪.. وقد يكون الامر مشابهاً في معظم المحافظات الاخرى، عدا بغداد التي تأخر طرح البطاقات فيها. ما يهمننا هو هذه النسب التي تشير الى اقبال اكثر من التوقعات.. والذي كان سيرتفع باقتراب الانتخابات.. وذلك قبل تسيير المفوضية الفرق الجواله، واعتبار البطاقة مستمسكاً رسمياً، وهو موضوع مستقل بذاته. فالجمهور ضجر اصلاً من المستمسكات الاربعة.. لكن اغراءه او وضع العقوبات للمشاركة هو اسلوب تتبعه ارقى الدول الديمقراطية، خصوصاً وان البطاقة قد تكون مقدمة للبطاقة الوطنية التي تغنيها عن المستمسكات و"صحة الصدور"، وقس على ذلك. ان سعة المشاركة موضوع حيوي للجميع.. فهو طعنة كبيرة للارهاب والعنف.. ولنمنع يريد تعطيل الانتخابات.. والعودة للممارسات الفردية والانقلاب والتآمر والتدخل الاجنبي. لا نقول ان الانتخابات خالية من الشوائب.. لكنها تبقى الوسيلة الاجدى لتصحيح الاوضاع. وان دعوات التغيب تصدر من طرفين.

الاول مشكلته مع شرعية النظام.. فهو يريد اسقاطها للعودة للاستفراد والانقلاب والتمرد.. وهذا مسار مرفوض يدعو للدولة الشمولية الدينية او غير الدينية.. او يدعو للخروج من البناءات الحالية كلياً، والذهاب لبناءات وانتخابات جديدة تماماً.. دون تبيان من سيقوم بذلك وكيف؟ والقوى التي ستحمل المشروع؟ وباي نظام او دستور؟ وسياقات وضمانات ذلك كله؟ انه استبدال وضع معلوم فيه اختلالات قابلة للتصحيح.. مقابل مسار مجهول في قواه ونواياه وبرامجه، وسيزيد الامور ارتباكاً وتراجعاً. اما الثاني فهو الاغلبية الساحقة المحبطة.. والقائلة ان الانتخابات لن تغير لا الوجوه ولا السياسات.. والغاضبة عن حق او بعضه علينا جميعاً.. هذا الطرف يجب ان نحترمه.. فان كان كلامه صواباً فعلياً تصحيح سلوكياتنا.. وان كان يطعن عن حق بشخصياتنا فيجب ان نقدم او نقبل الوجوه الجديدة.. وان كان على خطأ ويقول اموراً عن جهل فيجب الشرح والتوضيح والاقناع. لا سبيل امامنا للتغيير والتصحيح، غير المشاركة في الانتخابات.. واختيار الشخصيات والسياسات الاصلح.)

## سقوط الصنم

\*حسين علي الحمداني

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٤/٩

يشكل التاسع من نيسان ٢٠٠٣ مفترق طرق في تاريخ العراق وإن اختلف البعض منا في التسمية ما بين (تحرير واحتلال) إلا إن المحصلة النهائية كانت سقوط صنم جثم على مقدرات العراق عقودا طويلة.

إن سقوط الصنم يوم التاسع من نيسان ٢٠٠٣ لم يكن مجرد سقوط تمثال للطغيان والشر والتخلف بقدر ما هو تحقيق لرغبات ملايين العراقيين الذين استبيحت كرامتهم على يد أزام هذا النظام الشوفيني، وربما كان البعض من أبناء الشعب العراقي لا يتصور حجم الجرائم التي ارتكبتها صدام وأعوانه بحق العراقيين ولكن جلسات محاكمات أزامه سواء كانت في محاكمات الدجيل أو الأنفال أو حلبجة أو إعدام التجار أو الكرد الفيلين وغيرها قد كشفت عمق الخراب الذي لحق بالعراق على مختلف الأصعدة جراء سياسات النظام المقبور. وحتى بعد سقوطهم وجدناهم يمارسون هواية القتل ضد الشعب عبر تنظيمااتهم الإرهابية التي كانوا يقودونها بمسميات مختلفة ليكشفوا حقيقتهم الإجرامية لكل العالم.

وبالتالي فإنه وبعد كل هذه السنوات من سقوطه انكشفت الكثير من الحقائق التي غيبت في سنوات حكمه البائدة. والمتابع لمؤسسات النظام المقبور خلال السنوات الـ٣٥ التي سيطر فيها على مقدرات العراق يكتشف إنها جميعا كانت تؤدي مهمة واحدة هي حماية رأس النظام وتحقيق طموحاته غير المشروعة ونزواته الشريرة وفي السنوات التي أعقبت انتفاضة آذار المباركة عام ١٩٩١ تكرست هذه المؤسسات العسكرية والحزبية والاستخبارية بيد ولديه المقبورين لتزداد بطشا بالشعب والتحكم حتى بقوت الشعب الذي كان بالكاد يكفي لبضعة أيام من شهر طويل جدا من الجوع والحرمان.

لهذا فإن سقوط النظام المقبور لم يكن في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ بل هو سقط قبل هذا التاريخ بكثير سقط حين ارتكب جريمة العصر بإعدامه المرجع الديني الكبير محمد باقر الصدر (قدس) حيث اعدم بأمر من الطاغية، أليس هذا سقوط وانحدار نحو الهاوية التي ما بعدها هاوية؟

كثيرة هي المرات التي سقط فيها النظام الفاشي ولكن في كل مرة كانت أجهزته القمعية بالمرصاد تحصد أرواح الأبرياء في المدن والقرى والقصبات العراقية ومن ينجو من الموت بأعجوبة يختار المنافي حتى وصلت أرقام المعارضين له في دول العالم ومن الهاربين من جحيم حكمه أكثر من أربعة ملايين.

خلاصة القول إن العراق كان سجنا كبيرا، أسلاكه الشائكة أزام النظام سواء في المخابرات أو الاستخبارات أو (الرفاق) وهم ذاتهم الجلادون والشعب هو السجين وفي التاسع من نيسان ٢٠٠٣ تهدم السور وهرب السجنانون فاستعاد الشعب حرية ولن يفرض بها.

أربعة عقود من الاضطهاد ولت دون رجعة، انتهت وانتهى معها حكم الطغيان والاستبداد والفردية، لنجد أنفسنا اليوم وبعد أكثر من عقد من الزمن، نبني دولة جديدة وإنسانا جديدا وعقلا عراقيا جديدا يؤمن بالتعددية والديمقراطية ويسعى لحفظ كرامة الإنسان العراقي الذي عانى كثيرا في الماضي.

## التاسع من نيسان النعمة - النعمة

\*سعد العبيدي

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٤/٩

اتفق العراقيون في الغالب أو بالأحرى معظمهم باستثناء البعثيين العقائديين أن صدام بنظامه كان غير ملائم للعراق وقد تسبب في هدم أركان دولته، بدكتاتورية أقامها وحروب افتعلها أو قَبِلَ الوقوع في فخ الايحاء النفسي لافتعالها، فكانت وبالاً لا يمكن لعامل القول أن صاحبها كان ملائماً وأن نظام الادارة التسلطية وداء الذات المفرط وغيرها كان مناسباً، بل وعلى العكس من توصيف الملائمة بات العراق بسببه وكأنه فرن يحرق أصحابه، وبات القوم بسببه أو معظم القوم بينهم بعثيون منصفون متفقون أن تغيير صدام ونظامه هو الحل الوحيد للتخلص من نار الفرن واحتمالات الموت حرقاً، واتفقوا كذلك أن الشعب بقدراته المتاحة وخصائص سلوكه التي يغطيها الخوف وعدم تحمل المسؤولية لا يمكنه القيام بثورة تغيير أو انقلاب عسكري للتغيير، فأذعنوا أو قبلوا أغلبهم سبيل التغيير من الخارج حلاً للتخلص من حكم بات يقودهم الى المجهول، لا يتمكنون من تحمل أعبائه، قبلوه دون مناقشة التبعات والمخاطر وتمنوا حدوثه قبل أن يعطوا فرصة حتى الى التهيؤ للقبول والاستعداد الى التعامل مع الآثار التي يمكن أن تحصل بسببه جانبياً، الا القلة التي لم تكن تمتلك أدوات الوقوف دون حصوله ولو بالتظاهر كلاماً كأضعف الايمان.

لقد حصل التغيير بقوة الفعل الخارجي وبغض النظر عن عدم امكانية أن يكون مثل هذا الفعل الخارجي ملائماً تماماً لتطلعات المجتمع، أو صحة الطريقة من عدمها، لكنه تغيير محتوم قد حصل في مجتمع يفترض أن يللم أهله شتاتهم ويَرْتَقُوا الجراح ويوحدوا الصفوف، ويعملوا جاهدين بغية الاستفادة من زخم التغيير وأدواته المُنْقَذة ويحولونه بقدراتهم الى نعمة كما فعلت من قبلهم أقوام.

لكن العكس قد حصل، فالبعض ممن أعطي المسؤولية جاهزة استسلم لهشاشة الوضع الجديد وفرح واهماً برفع غطاء السلطة الدكتاتورية فأسهم دون وعي منه في اقامة سلطة الديمقراطية دون غطاء، والبعض ظهرت من داخله مكبوتات آلاف السنين مقاتلاً من أجل فرض السلطة بطريقته الخاصة، وظهر لابسوا جيب الدين رياءً وظهر قريباً منهم سراق بيت الله والبدو أصحاب الغزو كراً وقرأً، شكل بعضهم جيوش أسموها مقاومة يقتلون فيها أهل البلاد، وشكل آخرون أحزاباً تمول من خارج البلاد، ومليشيات مرتبطة بأعداء البلاد، وظهرت أجيال تجهل معنى السياسة، ترفع رايات التفريق والاستحواذ، تتجه الى الاستقواء على أبناء جلدتهم بأولئك الذين لا يريدون خيراً لأهل البلاد... هرولة في جميع الاتجاهات، رهن وارتهان وتصارع مواتٍ وتحقيق لأهداف الغير، حتى تكونت صورة سلوك جمعي وكأن أصحابه صاروا أدوات لتخريب حضارتهم، وحرق أنفسهم في فرن من نوع آخر، أو بالمعنى الآخر تسببوا في أن يكون ذلك التغيير الحاصل نعمة عيش أرجعت كثيراً منهم الى نقطة باتوا يقارنون فيها الحاضر بالماضي دون لوم أو خجل من الذات.

## ١٥ عاماً.. المهزلة مستمرة !!

\*علي حسين

صحيفة (المدى) : ٢٠١٨/٤/٩

تحتفل دولة الإمارات العربية بمئوية الشيخ زايد، الرجل الذي أسس اتحادها ودولتها وبنى حداثتها، رغم انه لم يتخرج من جامعة، لكنه أخرج بلاده من القرن الثامن عشر، ليضعها اليوم على أعتاب القرن الحادي والعشرين بجدارة.

قد يشعر بعض القراء بالحنق، ويقولون يارجل تريد منا أن نتذكر معك مئوية زايد، في الوقت الذي نريد منك أن تحتفل معنا بذكرى زوال الدكتاتورية، هل من المعقول لكاتب يدعي اليسار، يخصص عموده للحديث عن بلاد يقودها أمراء.. أين الماركسية والعلمانية والليبرالية التي تنادون بها؟ بالتأكيد أنا أقدر حجم الضجر الذي أسببه للقراء في أحيان كثيرة، ولكن ماذا أفعل ياسادة والمدنية أصبحت مثل ثوب فضفاض يريد الجميع أن يرتديه ليمارس لعبة إهدار أعمار الناس بالأكاذيب.. يكفي قراءة ماذا تحقق في الإمارات منذ تولّى زايد الحكم، وحتى اليوم لنعرف حجم المأساة التي عشناها خلال العقود الماضية، مضافاً إليها ١٥ عاماً من الديمقراطية " السعيدة".

أين نحن في هذا العالم الذي ترتقي فيه سنغافورة، وتحقق فيه دولة صغيرة مثل الإمارات أعلى درجات الرفاهية لشعبها؟ لكي ندخل إلى الاستقرار، يجب أولاً أن نخرج من عالم موفق الربيعي، وخرزعبلات صالح المطلق. لأنهم يمتلكون حناجر صاخبة، لكنهم لم يعلمونا يوماً كيف نفتح مصنعاً لملايين العاطلين، وكيف نقيم مشروعاً وطنياً صادقاً، وكيف نضاعف ثروات هذا البلد. لكنهم يذكروننا كل ٢٤ ساعة بأنهم أصحاب التغيير، وأيضاً فرسان الأغلبية.

١٥ عاماً وتجمعاتنا السياسية تفترض أننا مجموعة من المختلّين عقلياً.

١٥ عاماً وهذه التكتلات التي تريد اليوم أن تغيّر واجهات دكاكينها، مصابة بداء عضال يجعلها ترى هلاوس وضلالات على أنّها حقائق.

١٤ عاماً ونحن نعيش لحظة في مجتمع مغلق، ودولة تخاف من افتتاح دار للسينما، وأحزاب تغذي نفسها من أموال السحت الحرام، فيما المواطن وحيداً في الشارع ينتظر من يؤمن له حياته وحاجياته وينشر الأمل والتسامح.

١٥ عاماً ولم يعط النظام السياسي الجديد، العراقيين ما يمكن أن يتعلّقوا به أكثر من مصطلحات عن الانبساط والتوازن والأغلبية والتوافقية

١٥ عاماً أمضيها معهم في معارك طائفية، ليست بينها معركة واحدة من أجل التنمية والأمان والرفاهية والمستقبل. ١٥ عاماً من العمر.. والعمر به كم ١٥ عاماً ياسادة حتى تريدون منا أن نستبدل حنان الفتلاوي ماركة دولة القانون، بـ حنان الفتلاوي ماركة إرادة!؟

## ١٥ سنة.. تتمة لخراب صدام

\*عدنان حسين

صحيفة (المدى) : ٢٠١٨/٤/٩

يولد الإنسان وينمو ويتربص ويدخل إلى المدرسة فينهي مرحلة الدراسة الابتدائية كلها ثم المتوسطة، ويغدو بالغاً مؤهلاً للزواج وإنجاب البنات والبنين. كل هذا في خمس عشرة سنة.

وفي خمس عشرة سنة يُنهي الصبي أو الصبية المتخرج/ من المرحلة المتوسطة دراسته الثانوية فالجامعية ويغدو معلماً فيخرج ثماني مراحل دراسية أو مهندساً يشقّ عشرات الطرق ويقيم عشرات المباني والصروح، أو طبيباً يعالج آلاف المرضى وينقذهم من الموت، أو مديراً يقود المؤسسات أو الشركات.. أو، إذا شاء واقتدر، يواصل تعليمه العالي فينال شهادة الماجستير ثم الدكتوراه ويصبح خبيراً رفيع المستوى في اختصاصه وينتمي إلى نخبة المجتمع المرموقة.

في خمس عشرة سنة تطوّرت دولة الإمارات العربية المتحدة من كيانات قبلية متشرذمة تنتمي لمرحلة ما قبل الدولة إلى دولة قوية باقتصاد يحتلّ إحدى المراتب الأولى عالمياً بسرعة نمو فائقة. وكذا الحال بالنسبة لـ "النمور الآسيوية"، سنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية، التي انتقلت في خمس عشرة سنة أيضاً من دول شبه منسية إلى دول قائدة في مجال الاقتصاد ورائدة في مجالات التكنولوجيا والعلوم.

السّرّ في تجارب هذه الدول الأربع التي حققت لشعوبها الأمن والسلام والرفاه، يكمن في توافر القيادة العاقلة الحكيمة التي أدركت تحديات القرن العشرين العاصفة وعقدت العزم على المواجهة والمجابهة بإرادة قوية وبروح وطنية عالية.

هذا السّرّ هو ما ينقصنا هنا في العراق الذي كان مؤهلاً لأن يُصبح في الخمس عشرة سنة المنصرمة أقوى وأغنى وأكثر تقدماً من هذه الدول جميعاً.. نقص العقل وغياب الحكمة هما ما جعل صدام حسين ومن ثم خلفاءه الذين تَمَرَّ اليوم خمس عشرة سنة على توليهم مقاليد الأمور، يعودون بالعراق إلى حقبة ما قبل تأسيس الدولة العراقية الحديثة، لجهة التخلف الحضاري والتردي في مستوى المعيشة (الفقر والبطالة يبلغان مستويات فلكية تتجاوز نسبتها الآن ٢٥ بالمئة!).

تجربة الخمس عشرة سنة هذه سجّلت فشلاً مدوياً آخر لجماعات الإسلام السياسي التي حكمت البلاد فانغمرت في وحل الفساد الإداري والمالي بدل أن تنخرط في بناء دولة قويّة بشعب مرفّه.

وإن نحن على أبواب انتخابات برلمانية جديدة، فلا يمكن لأيّ إنسان عاقل إلا أن يقرّر بأقل قدر من التفكير بأنّ الذين كانوا سبباً في كل هذا الخراب المحيق بالوطن وأهله لا ينبغي التعويل عليهم ومنحهم الثقة من جديد.. لقد أخذوا فرصتهم وزيادة، وهم الآن لا تنمّ عنهم أي بادرة بالشعور بالذنب والاعتراف بالخطأ، ما يعتبر دليلاً قوياً على العناد والمكابرة.. صدام حسين كان هو نفسه عنيداً ومكابراً، فكان أن قاد العراق إلى الخراب.. وخراب الخمس عشرة سنة الماضية (الإسلامي) هو نتيجة وتتمة وذرورة لذلك الخراب...

باختصار شديد، الإسلام السياسي أتمّ في الخمس عشرة سنة الماضية المهمة التي لم تكتمل في عهد صدام!

## في ذكرى سقوط البعث.. الخلاص من الشمولية والحذر من تعددها؟

\*عبد حسن المسعراوي

صحيفة (البدر) البغدادية: ٢٠١٨/٤/٩

في مشهد لم يغب عن البال تلك الملابس السوداء (فدائيي صدام) المنتشرة على جانبي احدى مناطق بغداد المؤدية الى كربلاء المقدسة وهي (الدورة) والتي كانت ترعب ما قبل هذا التوقيت ابناء الشعب المظلوم!!! وبانتشارها خلع جبروت القساة والظالمين وبنوا على حقيقتهم وذهبت جميع تلك الاموال المرصودة للتشكيلات المجرمة شبه العسكرية ادراج الرياح.

انها لوحة ترسم سقوط قوة.. لطالما نفخ فيها اسيادها حاجة في نفس يعقوب وبعد انتفاؤها ذهبت شعاراتهم الكاذبة واستقواؤهم الغاشم على شعبهم واصبحوا يلوذون بالحفر كالجرذان بعد ان زرعو الخوف بشخطة قلم للقوانين التي تنال من كرامة هذا الشعب الصابر.

ولكي لا يصيب الوهم شخصا في تفكيره بان هذا النظام الشمولي المتعجرف نظام البعث وصدام وزبانيته المجرمين قد اسقطته قوى الاستكبار العالمي امريكا ومن يدور في فلك مصالحها بل ان تلك الدماء الزكية لشهداء العراق قد دقت نواقيس الخطر بكل اركان النظام البعثي، فكان نظاما كرتونيا لا يستطيع تحمل اي هزة شعبية من شعب ناغم على الوضع السياسي والاقتصادي والمعيشي والاجتماعي والصحي والتعليمي مع تكون صورة الرفض النمطية لحكم البعث؟؟ وان كانوا يتبحرون بالسقوط السريع لبغداد فان الشعب المؤمن بقضيته ومن خلال انتفاضته المباركة عام ١٩٩١ قد اسقط الرهان الامريكي الغربي كليا في الاعتماد على الحكم البعثي الشمولي والتفكير جديا لقادم الاعوام بستراتيجيات تخدم مصالحهم وتديم وجودهم في المنطقة وهم يرون اغلب محافظات العراق تخرج من سيطرة الدولة والحكومة وبأيام معدودة.

ان من اللازم علينا النهوض بعد انتهاء الحكم الشمولي وحقبة البعث وزوال الطاغية الذي لطالما اوغل في دماء ابناء شعبه، كأفراد وجماعات نافعين في الهيئة الاجتماعية من رجال ساسة وفكر وعلماء وحتى ابسط انسان يشعر بمعاناة وطنه ان نتحلى بأقصى الطاقات في الحفاظ على سمعته ورفعته امام الاوطان والامم بوعي وتروي للأحداث التي تمر علينا بعد سقوط الصنم واغتنام الفرص الايجابية واتخاذها منبرا لوحدتنا وحفظ ارضنا وصيانة مصالحنا والاتفاق على الامور المشتركة بين اطيانا وزرع الثقة التي يريد الاعداء زرععتها وادخال الفرقة بيننا.

اننا نمر في مرحلة خطيرة محليا واقليميا ودوليا كنتاج طبيعي لما تمر به المنطقة عموما وهذا يترتب عليه اثار اخطر يجب الالتفات اليها بحكمة من قبل ساسة البلد مجتمعين وتفويت الفرصة على الاعداء المتربصين بنا السوء الذين يريدون فرض اجنداتهم الشريرة وتدخلهم السافر في تسيير الامور من خلال بعض المرضى الذين ارتبطت مصالحهم بهم، مع ان العقل والشعور العالي بالوطن يفرضان علينا ان لا نفكر بمصالحنا الخاصة في ظل تغييب مصلحته.

ان الالتفات الى تشريع القوانين التي تهتم جديا بمصلحة الوطن والمواطن ودولة المواطنة لهي من اوجب الواجبات في ظل الظروف المتأزمة ونبد كل ما يسيء الى المنظومة التشريعية في العراق والتي تقلل من شأنها مناقشة مشاريع قانونية تكون بالنتيجة وبالا عليها.

لذا فحري بنا ان لا ننهج النهج الشمولي المقيت في التعامل مع ابناء شعبنا لاسيما بعد ان خرج العراق من سلطة شمولية ظالمة، وتتوالد الشمولية في انفسنا كطوائف وقوميات واحزاب مختلفة المشارب الفكرية، والنزوع الى اتباع سياسة وطنية شاملة تبدأ بموازنة البلد السنوية ووضع اسس توزيعها بالعدل ولا تنتهي عند قانون الانتخابات المعمول به حاليا! وذلك لان المشهد السياسي برمته يجب ان يبتعد عن الخصوصية المكوناتية والحزبية والقومية والدينية في سن القوانين التي تفضي الى التعامل مع العراقي كمواطن بدرجة واحدة للجميع وليس كما كان يتعامل النظام البعثي القذر بتصنيفاته البائسة لأبناء الشعب آنذاك؟؟؟

ان خدمة الشعب وتضحياته تحتم على الجميع بذل الكثير من الجهود الجادة وتوفير حاجات الانسان العراقي الاساسية والضرورية بعد ان كان يفترقا طوال تلك المدة المظلمة للشمولية ويحسن الظن بالتغيير الذي حصل في نيسان من عام ٢٠٠٣ والحفاظ على الاوضاع من الانفجار وتدخل المغرضين.



## إعادة إعمار العراق: أنقرة وبغداد وإربيل

\*إيغيان آلان فاي

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: ٢٠١٨/٤/١٠

في شباط/فبراير الماضي، تباغت مصادر تركية موالية للحكومة بفخر بأن وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو تعهد بتقديم المبلغ الأكبر من المال في المنطقة خلال مشاركته في مؤتمر الجهات المانحة الدولي حول إعادة إعمار العراق في مدينة الكويت. وقد جمع الحدث الذي دام ثلاثة أيام ممثلين عن المجتمع المدني ومسؤولين حكوميين رفيعي المستوى وعدد من المنظمات غير الحكومية. وقد تمّ جمع ٣٠ مليار دولار من أصل مبلغ ٨٨ مليار دولار الذي طلبته الحكومة العراقية. وقد غرّد جاويش أوغلو قائلاً إن العراق "دولة مجاورة وصديقة وشريك موثوق، سنقف دائماً إلى جانب أشقائنا العراقيين". ولم يفاجئ هذا التعهد الخبراء، إذ إن نمو تركيا الاقتصادي وأمنها المحلي وتطلعاتها الإقليمية مرتبطة ببغداد وإربيل على السواء.

وكانت العلاقات التركية في العراق أحدثت توازناً بين "حكومة إقليم كردستان" العراقية ومقرها إربيل والحكومة الفدرالية في بغداد. وكما قال السفير الأمريكي السابق إلى أنقرة جايمس جيفري "تركيا تريد إبقاء الطرفين في صفها". في هذا السياق، صرّح بلال وهاب، وهو خبير في شؤون العراق وزميل في "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" قائلاً "لم أفتأجأ (بالتعهد) لأن العراق، ولا سيما "حكومة إقليم كردستان"، كان ثاني أو ثالث أكبر شريك تجاري لتركيا". وفي عام ٢٠١٠، ساءت العلاقات التركية مع بغداد خلال حملة رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي وإعادة انتخابه بسبب استبداده المتزايد ونشره للخطاب الطائفي المدمر في العراق.

وتحاول تركيا منذ فترة الاضطلاع بدور بارز مع جارتها الجنوبية. فعلى سبيل المثال، خلال هجوم الموصل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ ضد "داعش"، حاولت أنقرة القيام بالتحرك المطلوب، في وقت أصرّ فيه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على رغبته في مشاركة "القوات المسلحة التركية". وفي ذلك الوقت، واجهت هذه الرغبات معارضةً دولية صريحة من قبل الغرب وما تبقى من المشاعر المعادية لاستعمار الإمبراطورية العثمانية في بغداد.

غير أن أنقرة وبغداد حافظتا على علاقة من التسامح تخللتها فترات من التوترات لغاية ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، عندما قاد رئيس "حكومة إقليم كردستان" مسعود برزاني الاستفتاء الكردي حول الاستقلال عن العراق الذي أثار جدلاً واسعاً. وقد عزّز ذلك إلى حدّ كبير المخاوف التركية من أن حكومة كردية عراقية مستقلة قد تطلق مفعول الدومينو المتسلسل الذي يثير حماسة الاستقلال في أوساط الأقليات الكردية الكبيرة في سوريا وإيران وفي نهاية المطاف في تركيا. وللحدّ من هذه المخاوف، أعلنت طهران دعمها الكامل لأنقرة وبغداد حيث فرضت بشكل مؤقت حظراً شمل عدة أصعدة على المنطقة المستقلة. وكانت الضربة النهائية القاضية الموجهة إلى الكرد العراقيين إعلان وزير الخارجية الأمريكي السابق ريكس تيلرسون أن "التصويت والنتائج تفتقد إلى الشرعية" بسبب التوقيت الحساس للاستفتاء.

وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أمالت تركيا ميزانها الدبلوماسي من إربيل إلى بغداد. ومن دون دعم دولي، فشل الاستفتاء الكردي العراقي المعزول فشلاً ذريعاً. ولحسن حظ أنقرة، لم يعق رفض الأتراك لمهمة برزاني الصفقات التجارية بين "حكومة إقليم كردستان" وتركيا التي تصل قيمتها إلى ٢,٥ مليار دولار. لكن التحول السريع في العلاقات بين أنقرة وإربيل لم يقلل من الحساسية بين أنقرة وبغداد حيال التعاون الوثيق من خلال الاستفادة من الأرضية المشتركة الناتجة عن جهود تقرير المصير التي بذلها الكرد. هذا وذكر وهاب أن "تركيا لم تخسر" حكومة إقليم كردستان، لكنها ربحت في الوقت نفسه العراق (بغداد). أعتقد أن ما حققته تركيا هو مكسب لها. وبعد أسابيع قليلة فقط من الاستفتاء، زار رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي تركيا. وقد دعم التوصل إلى اتفاق تساهم من خلاله بغداد في محاربة "حزب العمال الكردستاني" الإرهابي، كما أطلق محادثات لاستبدال خط أنابيب نفط كركوك-جيهان الذي دمرته الحرب.

وكان لمبادرات إيران الأثر الإجمالي الأسوأ على إقليم كردستان العراق. فسرعان ما استعادت قوات الحكومة العراقية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ الأراضي المكتسبة حديثاً خلال دحر تنظيم "الدولة الإسلامية" على يد "حكومة إقليم كردستان"، على غرار مدينة كركوك. ويزعم وهاب أن "إيران أرسلت وكلاءها لمساعدة العراقيين على استعادة كركوك. أعني أن خطة استعادة كركوك كانت من إعداد إيران. إنها العقل المدبر. وبالتالي، لم يكن لتركيا أي يد في ذلك. بل على العكس، كان رئيس الوزراء الكردي يطالب، بل يتوسل من أجل عقد اجتماع مع أردوغان".

وقوّض هذا التحول في الآونة الأخيرة نحو بغداد إلى حدّ ما "حكومة إقليم كردستان" التي لا تزال أنقرة بحاجة إليها لأغراض التجارة وتلبية طلبها المتنامي على الطاقة. وفي هذا السياق، قال ديليمان عبد القادر، وهو مدير "مشروع كردستان" في مركز البحوث "وقف حقيقة الشرق الأوسط" (إيميت) ومقره واشنطن العاصمة، إنه "يمكن اعتبار الاستثمارات مؤشراً لإربيل على أن تركيا تؤيد وحدة العراق وأنا (نحن الأتراك) سنواصل تعزيز هذه الوحدة، لكنني أعتقد أن الكرد باتوا يفهمون هذه الحقيقة الآن". وعلى خط السياسة الخارجية التركية نفسه، علّق ريكس تيلرسون أن الولايات المتحدة تدعم "عراقاً موحداً فدرالياً ديمقراطياً ومزدهراً".

وقد جمعت بين الولايات المتحدة وتركيا علاقات متشعبة خلال الشهرين الماضيين. غير أن بند إعادة إعمار العراق مدرج في أجندة البلدين وسيمثل فرصة فريدة للتعاون. ويفيد السفير السابق جيفري أن "تركيا مهتمة شأنها شأن الولايات المتحدة بكبح إيران. وثمة محادثات ثنائية أساساً بين البلدين (بشأن إعادة إعمار العراق). كما أن نظرة أمريكا وتركيا للعراق تتمثل باندماجه الكامل مع الغرب بدلاً من عراق يميل إلى إيران. وتكمن المشكلة في أن كلاً من تركيا والولايات المتحدة لديهما روابط وطيدة في العراق تكون متنافسة في بعض الأحيان".

وبخلاف الوضع في سوريا، يتشارك الحليفان في "النااتو" مصالح مشتركة في العراق، وتشمل الحفاظ على وحدة العراق الاتحادية والحدّ من منطقة نفوذ إيران واستقرار الاقتصاد العراقي - إلى جانب نقطة مشتركة تتمثل بعراق مندمج في الغرب.

غير أن الكثير من العقبات تواجه هذا المسعى الحثيث لإعادة إعمار العراق. ففي هذا البلد غير المستقر والمدمر بفعل الحرب ٥,٧ ملايين نازح يجدون صعوبة في العودة إلى وطنهم، كما أن ٦٠٪ تقريباً من العراقيين هم دون سنّ الخامسة والعشرين وقد ترك عدد كبير من بينهم مقاعد الدراسة. فضلاً عن ذلك، لا تزال مخاطر الألغام قائمةً إلى جانب مشاكل ضبط النظام وضرورة إجراء محادثات صلح ما بعد الحرب بغية استئناف الحياة اليومية. والأهم من ذلك أن البلاد تواجه مشكلة كبيرة مع الفساد رغم انطلاق إصلاحات حكومية هائلة قريباً. وفي الوقت الراهن، يمكن اعتبار جمع مبلغ ٣٠ مليار دولار في قمة مدينة الكويت قصة نجاح متواضعة للعراق، قصة تمثل فرصة فريدة لرأب الروابط بين الحلفاء التاريخيين على أسس مشتركة.

هذا ولم تفصح تركيا بشكل خاص كيف سيتمّ تطبيق التعهد بمبلغ ٥ مليارات دولار. وثمة الكثير من الغموض حول ما إذا كانت هذه الأموال ستكون على شكل قروض سيادية أو هبات أو استثمارات خاصة. ويقول وهاب في هذا الإطار إن "التعهد التركي هو تعهد حكومي بتقديم ٥ مليارات دولار، أما التعهد الأمريكي فهو خط ائتماني مقدم إلى المستثمرين الأمريكيين من أجل العمل في العراق". وتطرح الانتخابات العراقية المرتقبة في الشهر المقبل والإقالة المباشرة لوزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون ودعوة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان القوات المسلحة التركية لمهاجمة منبج بعد عفرين تعقيدات حقيقية أمام التعاون. لكن، وللمرة الأولى منذ وقت طويل، يتشارك الأمريكيون والأتراك أجندة متطابقة في المنطقة.

\* باحث تركي - أمريكي. حاز إجازته في دراسات الشرق الأوسط عام ٢٠١٧ من جامعة ولاية فلوريدا

## صندوق الاجيال.. ترف ام ضرورة؟

\*د. عادل عبدالمهدي

موقع الكاتب : ٢٠١٨/٤/١٠

لا يوجد نموذج مثالي.. ولا بد من التوقف عن التخفي وراء الدولة وكأنها الحامية للثروة النفطية، والمحاربة للفساد والمحاصصة، وتبرأتها وكأنها ليست المسؤولة الاولى والاساسية عن دمار البلاد وهدر الاموال واستنزافها في الحروب والنفقات الطائشة والمديونية والعجز وتدمير القطاعات الحقيقية. فانتقل المرض الريعي من الموازنة الى الدولة الى المجتمع. فالمشكلة تكمن -منذ عقود- في النظام، وليس الاشخاص. فكفانا خداعاً للنفس. والى متى الانتظار؟ وهل تسمح التطورات النفطية العالمية الراهنة بنقاشات عقيمة والمزايدة بالشعارات. بينما الحل العاجل والضروري الخروج من الدورة الريعية القاتلة، وليس ادامتها بشكل او اخر، كما يناقش البعض.

تطبق اكثر من (٤٤) دولة "صناديق الاجيال او الصناديق السيادية"، تمولها بالعائدات النفطية والغازية ( او ريع اخرى). وهذه امثلة لدول نفطية: الامارات (١,٢٩٨ ترليون/دولار اصول الصندوق).. النرويج (١,٠٦٣ ترليون).. السعودية (٦٩٧ مليار/دولار).. الكويت (٥٢٤ مليار).. قطر (٣٢٠).. ايران (٩١).. ليبيا (٦٦).. عُمان (٢٤).. الجزائر (٦,٧)، الخ.. وهذه لمحات لمثالي النرويج والكويت، وهناك تجارب اخرى مثيرة:

١- النفط مورد طبيعي وهو ملك الشعب، وحق لهذا الجيل والاجيال القادمة، ليستمر النرويجيون من جني ثماره حتى مع نزوب الحقول، بفضل المكاسب المالية التي يحققها "الصندوق التقاعدي الحكومي الشامل". عقب اكتشاف النفط في ١٩٦٩، حاولت النرويج التصدي "للمرض الهولندي" الذي يصيب القطاعات الحقيقية. فتأسس الصندوق عام ١٩٩٠ ويتولى البنك المركزي ادارته، وبدأ في ١٩٩٦ اعماله بـ ٣٠٥ مليون/دولار.. وموارده العائدات النفطية العامة من ضرائب وارباح الحقول النفطية وعائدات شركة "ستات اويل" التي تملك الدولة ٦٧٪ من حصصها. اموال الصندوق غير متاحة اطلاقاً للسياسيين.. ومفصولة عموماً عن الانفاق الحكومي. وساهم الصندوق بتخفيض سن التقاعد لدعم فرص عمل الشباب، ودعم القطاعات الحقيقية، وتقرر عام ٢٠٠١ امكانية استخدام الصندوق لدواعي الموازنة في اطار محدد بدقة، من غير المس بامواله بحد ذاتها للحفاظ عليها.. فبقيت ايرادات النفط اقل من ٣٠٪ من الايرادات الحكومية، و٢٣٪ من الناتج الوطني الاجمالي بارقام ٢٠١٣. تتوزع استثمارات الصندوق حوالي ٩٠٠٠ شركة عالمية، لتمثل ١,٣٪ من رسملة سوق الاسهم العالمية، و٢,٣٪ من رسملة سوق الاسهم الاوروبية.. ومن اسباب نجاح التجربة هو تطور البلاد وبنائها التحتية الذي كان سابقاً للثروة النفطية، فتسنى الاستثمار الواسع في الخارج اساساً، منعاً لتأثير التقلبات على الاقتصاد الوطني.. وهو غير الحالة العراقية التي تتطلب استثمارات داخلية وليس خارجية فقط.

٢- اسس "صندوق الاجيال القادمة" الكويتي عام ١٩٧٦، باعتبار ان النفط مورد قابل للنزوب.. وتبلغ الاستثمارات الحالية حوالي ٦٠٠ مليار/دولار في كبريات الشركات العالمية، لتقليل عامل المخاطرة والاعتماد على موارد النفط، وضمان الموارد المالية. تدير "هيئة الاستثمار" الصندوق.. الذي ساهم في تمويل البلاد بعد الاجتياح العراقي وحرق الابار النفطية.. ويستقطعون ٢٥٪ من موارد النفط للصندوق، وهناك محاولات لاعادتها الى ١٠٪.. وفي تشرين الاول ٢٠١٧ تم تحويل ٢,٣٣ مليار/دولار الى الصندوق، رغم عجز الموازنة بمقدار ٦,٤٣ مليار/دولار.. وعدا الحالات الطارئة، يتم استبعاد الدخل الناتج عن الاحتياطي العام و"صندوق الاجيال" من الموازنة وهو ما يخلق عجزاً غير حقيقي. ومن الانتقادات الموجهة للصندوق ان حساباته تناقش في جلسات سرية لمجلس الوزراء والامة، وهناك مطالبات لتحقيق شفافية اعلى.

للواقع العراقي خصوصياته، فلا بد من التعلم من التجارب وليس اقتباسها.. وقناعتنا ان يساعد الصندوق ضمان حقوق التقاعد للعاملين اينما كانوا، والاستثمار في القطاعات الحقيقية وفي استثمارات مضمونة داخل وخارج البلاد لضمان سيولة الاموال وتقليل الاعتماد على النفط، وتخفيف الضغط على ملاكات الدولة وفتح فرص عمل لاعداد العاطلين والشباب المتزايد.. وتأسيس او تكييف هيئة -او هيئات كفوءة- لادارة الصندوق بجانب صندوق "الاعمار" و"المواطن" تشرف عليها السلطتين التشريعية والتنفيذية، لرسم السياسات العامة وتحقيق الشفافية والتدقيق.. والابتعاد عن التسييس والمحاصصة والنظريات البالية.. وان توضع الضوابط لمنع تجاوز الدولة والموازنة وانتهاك الاستقلالية المالية والادارية، الا في الحالات القصوى ووفق سياقات محددة، وبما لا يؤثر على الاصول وانسيابية العمل، الخ.

## تحولات الشخصية العراقية في الانتخابات البرلمانية

\* د. قاسم حسين صالح

صحيفة (المدى) : ٢٠١٨/٤/١٠

كشفت سنوات ما بعد التغيير (٢٠٠٣) صفات جديدة عن الشخصية العراقية بعضها ما كان موجودا فيها بنفس الحدة (التعصب مثلا)، وبعضها كان يعدّ عيبا اجتماعيا وصار ظاهرة شائعة (الفساد مثلا) جسدتها مواقف العراقيين من اهم حدث ميداني قدمت لنا نتائجه تشخيصا لخصائص الشخصية العراقية لا تقدمها بحوث ميدانية، لكون الحدث يتعلق بأهم أربع قضايا في الوجود الانساني: الانسان وحياته كفرد، ومسؤولياته : الأسرية، والاجتماعية، والوطنية.

كان اخطر هذه الظواهر هو اذكاء التعصب الذي كان موجودا في مجتمعنا لكن اعراضه ما كانت حادة لغاية عام (٢٠٠٥) الذي انفجر بعنوان جديد هو صراع الهويات الذي دفعنا ثمنه عشرات الاف الضحايا بين (٢٠٠٦ و ٢٠٠٨)، وصل مائة قتيل في اليوم في تموز (٢٠٠٧).. ان كنتم تتذكرون.

وكان العامل السيكولوجي الذي تحكم في انتخابات (٢٠١٠) هو (الأحتماء) بطائفة او عشيرة او قومية تحميه. فتوزع الشيعة على قوائم والسنة على قوائم والكرد على قوائم. واستطاعت الطائفية ان تعزز اشراطا او اقترانا نفسيا وعقليا واجتماعيا بين بقاء السلطة بيد الشيعة من جهة، وسعي السنة لاستعادتها من جهة أخرى، وبين حياة الذل والقهر والخوف من الأبناء لدى الطرفين. وكان هذا هو الصنف الشائع من الشخصية العراقية، فيما كان الصنف الأضعف منها متمثلا بقلّة تمتعت بالنضج السياسي والفكري والاجتماعي من مثقفين ومتنورين توحدوا بهوية الانتماء للوطن ازاء كثرة غالبية توزعت على هويات فرعية: طائفية وعشائرية وقومية ودينية، واخرين منحوا انفسهم تبريرات بمقاطعة الانتخابات من قبيل (الاحتجاج) و(ان العراقيين لا يستحقون).. فضلا عن اصابة كثيرين منهم بالاحباط وتضخم الأنا.

وفي (٢٠١٠) جسّد العراقيون في الخارج صنفا جديدا من الشخصية العراقية. اذ افادت الارقام في حينها بان عدد الذين شاركوا في الانتخابات لم يبلغ ١٧٠ الفا.. واذا استثنينا مليوننا منهم لصعوبات حالت دون مشاركتهم فانه يبقى بحدود ثلاثة ملايين عراقي في دول العالم لم يصوتوا.. ما يعني انهم طلقوا الوطن بالثلاث!

وفي مقالة موثقة بجريدة المدى ومواقع عراقية نشرت قبيل انتخابات (٢٠١٤)، اشرنا بالنص (ان الذي يحسم نتائج الانتخابات هو حجم مشاركة اللامنتمين، لأنهم يمثلون النسبة الأكبر، والخشية انهم عازفون).. وصدق توقعنا بعزوف ثمانية ملايين عراقي عن المشاركة فيها.. كنا وصفناهم في المقالة ذاتها بأنهم (موزعون بين اليائسين من اصلاح الحال والمترددین والمعلقينها على الظرف الامني يوم الانتخابات).. مع ان المرجعية ورجال الدين من الطائفتين عدّت من لا يشارك في الانتخابات (آثما) و(خائنا) للوطن، وان المشاركة (واجب ديني ووطني).. ومع ذلك قعدوا في بيوتهم، ومنحوا اصواتهم عمليا للطائفيين وكان نتيجتها سبعة ملايين عراقي صاروا تحت خط الفقر مع انهم يعيشون في اغنى وطن بالعالم، فيما صار الفاسدون من الحكام من اغنى أثرياء العالم مع انهم ما كانوا حينها يملكون ثمن تذكرة الطائرة تعيدهم الى الوطن.

والتساؤل هنا : هل ان الشخصية العراقية ما تزال ثابتة على موقفها من انتخابات ٢٠١٨، كما هو حالها في انتخابات ٢٠١٤؟

الجواب العلمي يقول(كلا) مستندا الى قوانين التطور الاجتماعي والوعي الانتخابي وحصول احداث ما كانت متوقعة متمثلة بانفراد مشهد انتخابات بتعدد القوائم الانتخابية (٨٨ قائمة)

وتفكك قوى كانت مؤتلفة ابرزها انفراط عقد حزب الدعوة الذي تولى السلطة منذ العام (٢٠٠٥)، وانشقاق تيار الحكمة عن المجلس الاعلى وظهور تحالف جديد باسم (الفتح)، وتحالف يحدث للمرة الاولى في تاريخ العراق السياسي بين الحزب الشيوعي العراقي والتيار الصدري.. واستياء جماهيري من انفراط احزاب الاسلام السياسي بالسلطة والثروة.

ومن أهم التحولات في انتخابات (٢٠١٨).. تراجع العامل الطائفي من صراع كان بين شيعة وسنة الى: صراع شيوعي شيوعي، وسني سني، وكردى كردى ايضا، لحساب قانونين يحكمانها هما (المنفعة والتبادل). فلقد عمدت أحزاب الاسلام السياسي في السلطة الى استمالة شيوخ عشائر ومنحهم امتيازات وتوظيف ابنائهم وصاروا مدينين لقادتها بالفضل بشكل نستطيع فيه القول ان قاعدتهم الجماهيرية ستبقى عالية بين سكان النواحي والأقضية والارياف فيما سينخفض رصيدهم في مراكز المدن.

والقانون الثاني هو قانون التبادل القائم على الأخذ والعطاء، وهو قانون قامت عليه البشرية من قديم الزمان حيث ان وجود شبكة من المبادلة والالتزام بين الناس يمنح الانسان شعورا بالأمان والثقة في انه يستطيع ان يعطي وهو مطمئن انه سيأخذ في المقابل. وتجسد هذا بقيام مرشحين باعطاء الناخب شيئا ماديا مقابل ان يمنحه صوته. وشاع عبر وسائل التواصل الاجتماعي قيام احزاب سياسية بشراء آلاف البطاقات الانتخابية بثمن ترواح بين (١٠٠ الى ٢٠٠) دولار، وقيام مرشحين بدفع مبالغ تصل الى خمسمئة دولار للناخب الواحد، فيما قام آخرون بتعبيد بعض الطرق الترابية في مناطق ترشحهم، بـ «السييس»، في عملية سخر منها الناس بوصفهم لها بملحمة (السييس).. وكل هذا يقوم على وعد برد الجميل بالتصويت لصالحهم.

وهناك نمط ثابت من الشخصية العراقية ترى وجوب طاعة الاشخاص ذوي المناصب او السلطات الاعلى منهم والانصياع الى اوامرهم او توجيهاتهم باعتبار انهم مؤهلون لقيادة الناس وأنهم يعتمدون المثل القائل (شين اللي تعرفه احسن من خير اللي ما تعرفه).

بالمقابل، هنالك استياء واسع ضد حكومات أحزاب الاسلام والمحاصصة السياسية، في مراكز مدن المحافظات تحديدا، وقيام تظاهرات تدعو الى انتخاب وجوه جديدة تمتاز بالكفاءة والنزاهة، وتسقيط جماهيري عبر اهازيج وسخریات لاذعة من سياسيين وصفوا بأنهم فاسدين او فاشلين.

وعلى وفق توقعاتنا فان نتائج انتخابات (٢٠١٨) ستكون مختلفة عن سابقتها، واهمها ان القوائم التي وصفت بالكبيرة والماسكة الان بالسلطة لن تحقق أيا منها اغلبية مطلقة (النصف زائد واحد) وان البرلمان القادم سيشهد دخول وجوه جديدة تزيح وجوها اثبتت فشلها..

غير ان هذا سيكون مشروطا بامرئين: نجاح القوى الوطنية المدنية والتقدمية في استخدام ستراتيجيات الاقناع في حملاتهم الدعائية بشكل علمي مستفيدة من التحولات في الشخصية العراقية، وكثافة المشاركين في التصويت من اللامنتمين من داخل العراق وخارجه التي نتوقع ان تكون نسبتها اعلى مقارنة بسابقتها.. مضيفين لها عاملا ثالثا هو نشاط جمهور الفيسبوك في حث الناس على المشاركة في الانتخابات بشكل فاعل، وادراكهم ان جمهور الفيسبوك اوسع من جمهور الفضائيات واغوى تأثيرا.. ولكم في ذلك شاهد ودليل انه اطاح بحكومة اخوان المسلمين في مصر بأقل من سنة!

\* مؤسس ورئيس الجمعية النفسية العراقية/امين عام تجمع عقول الثقافي

## رسالة مفتوحة إلى السيد علي السيستاني ووكلائه بالعراق

\*د. كاظم حبيب

الحوار المتمدد: ٢٠١٨/٤/١٠

سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني المحترم/  
الحوزة الدينية بالنجف تحية طيبة..

وبعد، كُنْتُ قد وجهت في السنين المنصرمة أكثر من رسالة إلى جنابكم حول عدد من الأمور التي تمس المجتمع العراقي بالصميم، ومنها ما يمس أتباع الدين الإسلامي والمذهب الشيعي أو ما تعرض له أتباع الديانات الأخرى بالعراق وفي ظل حكومات تترأسها وتقودها أحزاب إسلامية سياسية حظيت بتأييدكم وبركاتكم. ولم احظ بجواب منكم. وكان من المفترض، وأنتم في المقام الديني الرفيع، أن تجيبوا على رسائلي ذات المضامين غير الشخصية والتي تمس الشأن العراقي الديني والاجتماعي العام مباشرة. ومع ذلك فإن من فوائد رسائلي المفتوحة أنها تُقرأ من عدد كبير من القارئ والقرء بالعراق وبدول عربية أخرى وحيثما وجد قراء بالعربية. إذ إن لها بعداً تنويرياً يعالج العيوب التي يعاني منها المجتمع والتي لا تجد أذناً صاغية لدى الغالبية العظمى من شيوخ الدين بالعراق، لأن عدداً كبيراً منهم منشغل بأكتناز وتكديس الأموال والتعاون مع جمهرة من سياسيين الصدف من رجال الدين والأحزاب الإسلامية السياسية. وفي الغالب الأعم، فإن هذه الأموال هي من السحت الحرام، إضافة إلى العقارات ودور السكن التي احتلوها وسكنوا فيها أو حولوها إلى مراكز لعملهم الحزبي و"الديني". وهذا ليس ادعاءً أهوجاً أو غير مسؤول من جانبي، بل هو التعبير الصارخ عن حقيقة دامغة تحدث البعض من وكلائكم عنها، ومنهم الشيخ عبد المهدي الكربلائي. ولم يهتف الشعب عبثاً أو رغبة في الإساءة إلى أحد، حين قالوا "باسم الدين باگونه الحراميه"، و"باسم الله هتكونة الشلايتية"!!، بل كان هذا الشعار المزدوج واقعاً يعيشه الناس يومياً وفي كل شبر من أرض الدولة العراقية دون استثناء.

السيد المحترم، لقد تدخلتم، وما زلت، بالسياسة من أوسع أبوابها، وهي ليست من صلب مهمات موقعكم ومركزكم الديني، وتسببتم بوصول أشخاص وأحزاب سياسية إسلامية طائفية مريضة بكراهية الشعب والفساد والرغبة في إيذاء أوسع دائرة ممكنة من الناس، ولاسيما أتباع الديانات والمذاهب الأخرى، وتسببتم في هيمنتهم على سلطات الدولة الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضاء، ودعمتم أسوأ هذه الشخصيات التي تسببت بمآسي وكوارث العراق خلال السنوات الـ ١٥ المنصرمة، التي سرقت وسهلت نهب أموال الشعب وقوته اليومي، كما سلّمت، بعدوانيتها وطائفيتها المقيتة، مدينة الموصل وسهل نينوى، وكل محافظة نينوى، ومحافظة غرب العراق، إلى المحتل الدموي، تنظيم داعش المجرم، والذي أدى إلى موت مئات الآلاف من أبناء وبنات العراق ومن كل الأعمار وإلى جرائم الإبادة الجماعية.

ومن موقع المسؤولية الدينية التي في أيديكم وعنقكم لم تقفوا بوجه البدع الدخيلة على الإسلام التي تمارس سنوياً في عشرة عاشوراء أو أربعينية الشهيد الحسين وصحبه الكرام، ولا في المناسبات الأخرى التي أصبحت تشمل ثلثي أيام العمل بالعراق. كما لم تساهموا في مساعدة فقراء العراق من خلال تبيان رأيكم الديني، وليس السياسي، في واقع الفجوة المتسعة بين الأغنياء والفقراء، بين "بجوحه" شيوخ الدين ومعممي السياسة من جهة، والعوز الشديد الذي يلف نسبة عالية جداً من سكان العراق من جهة أخرى. لا أدعوكم هنا إلى التدخل في السياسة أبداً، أو الوقوف إلى جانب هذا وضد ذلك، بل أدعوكم إلى الالتزام بمهامكم الدينية، تلك التي تخليتم عن الكثير منها منذ سقوط الدكتاتورية البعثية الغاشمة وقيام النظام السياسي الطائفي المقيت على أنقاضه، وتدخلتم في مهمات ليست ضمن واجباتكم الدينية، من خلال:

\*\* عدم التدخل في السياسة والالتزام بمبدأ الفصل بين الدين والسياسة، وبين الدين والدولة، وهو مبدأ لصالح الدين وأتباعه، ولصالح الدولة ومواطناتها ومواطنيها في آن واحد.

\*\* أن توجهوا أنظاركم وجهودكم صوب الدفاع الديني عن الإنسان، أياً كان، دينه أو مذهبه، قوميته أو لغته أو جنسه، أي الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب الأخرى، الذين تعرضوا للعسف والاضطهاد والقتل على الهوية

والسبي والاعتصاب وبيع النساء الإيزيديات في سوق النخاسة الإسلامي وممارسة العبودية بحق الإنسان غير المسلم!!!

\*\* أن تلعبوا دوركم الديني في الاستعداد الفعلي للكشف دون رحمة عن الذين استخدموا وما زالوا يستخدمون الدين للخديعة والكذب وتشويه العقول وسرقة المال العام، سواء أكانوا من شيوخ الدين، أم من العاملين في الأحزاب الإسلامية السياسية وفي السلطة، لأنهم باسم الدين يمارسون كل ذلك.

\*\* أن تساهموا من موقعكم الديني في الدفاع عن الأيتام والأرامل والمعوقين من ذوي الحاجات الخاصة، والابتعاد عن الدفاع عن كل من ارتدى العمامة، لكن جيوبه مليئة بالسحت الحرام، فهؤلاء ذئاب وليسوا بشراً. وكم كان أبن النجف الشاعر محمد صالح بحر العلوم محققاً حين قال وهو يخاطب تلك الذئاب بالذات: يا ذئاباً فتكت بالناس آلاف القرون اتركيني أنا والدين فما أنت وديني أمن الله قد استحصلت صكاً في شؤوني وكتاب الله في الجامع يشكو اين حقي!

\*\* أن تقوموا بتوزيع الأموال التي في حوزتكم، ولاسيما الخمس، لإعمار العراق، ومنها إقامة بيوت للأرامل والفقراء ودور حضانة ومدارس لليتامى من الأطفال، بدلاً من توجيه تلك الأموال إلى بناء ما يشاء ويريد حكام إيران، على حسب ما قرأته في موقعكم على الإنترنت، وما يتحدث به اقرانكم.

\*\* إن تبحثوا مع شيوخ الدين بإيران ليتخلوا حقاً وصدقاً عن التدخل الفظ في الشأن الديني العراقي، وأن يكفوا عن تصدير الجمعيات والبدع التي تشوه الدين والمذهب بالعراق، في حين لا يمارس كل ذلك بإيران.

\*\* أن تطلبوا من إيران الكف عن تمويل المليشيات الطائفية المسلحة بالأموال والسلاح والعتاد والخبراء والقياديين والجواسيس الذي يتولون العمل في الحشد الشعبي برموزه المعروفة التي لا تلتزم بالإرادة العراقية، بل بإرادة المرشد الإيراني السيد علي خامنئي، وهو ما يصرح به أغلب قادة المليشيات الطائفية المسلحة. إن هذه المهمة واحدة من مهماتكم واجباتكم الدينية وليس السياسية.

\*\* ومن واجبكم الديني والاجتماعي أن تمنعوا شيوخ الدين من وكلائكم أو غيرهم، من شتم المدنيين والديمقراطيين والشيعيين والإساءة لسمعتهم باسم الدين وباسمكم وبأسماء مراجع دينية أخرى بالنجف. لأنهم بذلك يسيئون بقصد التشويه إلى أناس شرفاء لم تتدنس أيديهم بالسحت الحرام أو خطايا الكذب والتزوير والتهريب والقتل.. إلخ. وهو ما يعرفه الإنسان العراقي جيداً.

\*\* كم أتمنى عليكم أن تمنعوا رفع صور شيوخ الدين الإيرانيين والعراقيين في الساحات العامة وفي الدعاية الانتخابية مستثمرين بساطة الناس لتشويه إرادة العراقيات والعراقيين باسم الدين وباسمكم.

\*\* من واجبكم الديني، وليس السياسي، تحريم الرشوة وشراء وبيع أصوات الناخبين أو ممارسة التزوير والغيبة لأنها كلها مخالفات تتناقض ما هو ملزم ومطلوب من المسلم والمسلمة عموماً، ف"المسلم من سلم الناس من لسانه ويده".

\*\* ومطلوب منكم أن تحرموا مثلاً شراء أعضاء من جسم الإنسان، ولاسيما الأطفال، بسبب حاجة العائلات للمال، أو عهر الأطفال من الذكور والإناث الذي أصبح تجارة رابحة بالعراق، أو تصدير المخدرات من أفغانستان وإيران إلى العراق وتدمير صحة أطفال وشباب العراق، والتي أصبح موسم الزيارات الحسينية أحد الأبواب المهمة في تهريب المخدرات إلى العراق! لدي، سماحة السيد، قائمة طويلة بما هو مطلوب منكم باعتباركم تحتلون الموقع الأهم والأول بين مراتب شيوخ الدين بالعراق، إذ يمكن أن يُسمع صوتكم الديني من قبل المسلمات والمسلمين الشيعة بجانبه الديني وليس السياسي. فما ذكرته في أعلاه يعتبر جملة من المجالات التي يمكنكم أن تخدموا الإنسان العراقي والحياة الدينية والاجتماعية العراقية، وأن تدعوا للتآخي بين اتباع جميع الديانات والمذاهب بالعراق وتحرموا الصراع والنزاع الديني والمذهبي والقومي، فقد سالت بالعراق دماء ودموع كثيرة وكثيرة جداً لا طاقة لهذا الشعب في تحمل المزيد منها، والظلم، كما تعرفون، إن دام دمر. لم يكن البعثيون وحدهم من تسبب بسيول الدماء في الحروب وفي الاستبداد، بل الأحزاب والقوى الإسلامية السياسية بميلشياتها الطائفية المسلحة وسياساتها التي مزقت النسيج الوطني العراق أكثر فأكثر. أرجو لكم الصحة والعمر المديد للقيام بالواجبات الدينية والاجتماعية الملقاة على عاتقكم، على حسب اجتهادي وقناعتي.

مع خالص التقدير.

## وللمعاناة نيرانها الالهية

\*حسين الصدر

صحيفة (المدى) : ١٠/٤/٢٠١٨

- ١ -

من الصعب للغاية ان تجد شخصاً، مهما علت رتبته، وعظمت قوته، واشتدت شوكته، خالياً من الاصطلاء بنار المعاناة في جانب من جوانب حياته...!! فالهموم الدنيوية كثيرة، وهي تنبؤ عن الاحصاء والعدا، فهناك من يرى الإفلاس والاملاق أكبر ألوان العناء، وهناك من يرى الأمراض وفتكها الداء الأكبر، وربما اعتبر المحروم من الأولاد انه في غاية العناء... وهكذا.. تتناسل الابتلاءات، وتتكاثر الأوجاع، وتتعدد الآلام... وتتشعب المصيبات. وكل ينظر من منظاره الخاص، متأثراً بأوضاعه الشخصية وظروفه الخاصة به...!!

- ٢ -

ومن النادر أن تسمع من يُسئل عن أعظم المعاناة فيجيبك قائلاً : تسلط المزورين على المهنيين، من ذوي الكفاءة والخبرة والقدرة العالية على الأداء.

- ٣ -

إن مشكلة الوطن الحبيب اليوم هي أن المحاصصة مكنت الكثير من انصاف الأميين التسلسل الى مواقع خطيرة، وهم ليسوا من المؤهلين للحكم والادارة، فتردت أوضاع البلاد، وساءت الحالة ودخلنا في قوائم الدول الأكثر فساداً في العالم...

- ٤ -

دخلنا في قوائم الدول المبتلاة بالفساد والمفسدين، ولكننا لا ندري متى يتم الخروج؟ والوعيد والتهديد للفاسدين لا ينقطع، ولكن القراصنة واللصوص لا يكثرثون لما يسمعون...!! فانا لله وإنا اليه راجعون...

- ٥ -

الشاهد التاريخي :

جاء في التاريخ : أن (الرشيد) غضب على (ثمامة بن أشرس) - وهو شخصية علمية معروفة - فأمر (سلام الأبرش) أن يتولى تعذيبه، والتضييق عليه، وذلك بان يدخله بيتاً ويطين عليه، ويترك فيه نقياً ( أي يسجنه في غرفة مغلقة بالكامل، باستثناء ثغرة بسيطة في احد جدرانها، يسرب اليه من خلالها الطعام لئلا يموت جوعاً أو عطشاً... ومن المعلوم ان الحكام لا يقدرون العلم وأهله، وانما يقدرون من يواليهم من العلماء، أما المعارضون لهم فهو يعانون أشد ألوان العناء، ابتداءً بالسجن والتضييق، وانتهاءً بالاغتيال، وهذا ما صنعه الدكتاتور المقبور تحديداً بالمرجع الديني الكبير الامام آية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر، صاحب النظريات التجديدية الفريدة، والبراعات العالية، لا في علوم الدين وحدها، بل في الفلسفة والاقتصاد والاجتماع والسيرة والتاريخ، فضلاً عن التفاعل الكامل مع آلام الأمة وهمومها، وسعيه الحثيث لانقاذها من براثن الظلم والاستبداد ولم يلتزم (سلام الأبرش) بما قال له الرشيد حرفاً بل خفف من أوامره الصارمة، وجلس (سلام) في احدي العشيات يقرأ في (المصحف) - وثمامة يسمع - فقراً : ( ويل للمكذبين) - بذال مفتوحة - فقال له ثمامة : ( اقرأ المكذبين) - بكسر الذال - وجعل يشرح ويقول : المكذبون - بفتح الذال - هو الرسل والانبياء، والمكذبون - بكسر الذال - هم الكفار، فقال له سلام : " قد قيل لي انك زنديق ولم أقبل " ثم ضيق عليه أشد الضيق...!! ومرت الأيام حتى جاء اليوم الذي رضي فيه الرشيد عن ثمامة، فأطلقه وجالسه، وقال الرشيد يوماً لجلسائه : أخبروني عن اسوأ الناس حالاً؟ فقال كل واحد شيئاً. ولما بلغ القول الى ثمامة قال : (اسوأ الناس حالاً، عاقل يجري عليه حكم جاهل) قال ثمامة : فتبينت الغضب في وجه الرشيد،

وربما اعتبر الرشيد كلام ثمامة تعريضاً به... وهنا تدارك (ثمامة) الموقف فقال :

"ما أحسبني وقعت بحيث أردت".

قال : لا والله، فاشرح، فحدثته بحديث سلام، فضحك حتى استغرب، وقال : صدقت والله لقد كنت اسوأ الناس حالاً" أقول : ما لم يتم القضاء على المحاصصات التي همشت أهل الخبرة واللياقة، عن المسرح الاداري والمواقع الحساسة في البلد، وما لم يتم الالتزام بالمعايير الموضوعية، في اسناد المناصب بحيث يوضع الرجل المناسب في الموضوع المناسب، فإن عامة العلماء والأكاديميين والمثقفين وذوي المهارات والاختصاصات في أسوأ حال...



## فرصة للتغيير يتوجب أن لا تضيع !

\*محمد عبدالرحمن

صحيفة ( طريق الشعب ) البغدادية : ٢٠١٨/٤/١٦

انطلقت رسميا يوم السبت الحملة الدعائية للانتخابات الجديدة لمجلس النواب، التي كانت اطراف متنافسة مختلفة قد بدأتها قبل هذا الوقت بكثير، مسجلة خرقا مكشوفاً للضوابط والتعليمات التي اصدرتها المفوضية العليا للانتخابات، فيما اكتفت هذه باعلان وتأشير حدوث خروقات وانتهاكات، من دون ان تتخذ اجراءات واضحة وملموسة حتى الآن .

ويجمع الكثير من المراقبين على اهمية وحساسية هذه الانتخابات، وعلى ان الكثير سيتوقف على نتائجها . فالساحة السياسية العراقية تشهد صراعا شديدا، مستترا وظاهرا، ولم يعد يدور بين اطراف متقابلة تقليديا فقط، بل امتد الى كتل كانت الى الامس القريب في اطار واحد وتتغنى بتماسكها!

ومن الخطأ الاعتقاد انه صراع وتنافس داخلي خالص، حيث تحول العراق منذ زمن الى ساحة لصراع ارادات اقليمية ودولية . ومما سهل مهمة هذه الارادات ان هناك اطرافا عراقية لم تعد تجد الا في الدعم الخارجي سندا لاستمرارها في مواقع نفوذها وسطوتها وامتيازاتها .

ومن الواضح ان الصراع يدور الآن بين توجّهين رئيسيين . فهناك من يريد الاستمرار في النهج المعتمد حتى اليوم في ادارة الدولة وفي المجالات كافة، مع بعض التعديلات الطفيفة للتكيف مع ، من دون مس جوهر الامور . واصحاب هذا التوجه يدركون قبل غيرهم انهم يقفون على رمال متحركة، لذلك فان هذه الانتخابات هي اقرب بالنسبة اليها من مسألة حياة او موت . فليس من المستغرب ان توظف كل شيء لصالح اعادة انتاج حكمها . ومن جانب آخر هناك دعاة المشروع الوطني الساعون الى التغيير والاصلاح، وهم ينطلقون من حقائق ومعطيات باتت موضع اهتمام الكثير من المواطنين الراضين استمرار الحال على ما هو عليه، فليس لديهم ما يخسرونه، وهم فعلا يخسرون كل يوم شيئا، وآخرها ما جاءت به موازنة ٢٠١٨ من توجهات بائسة في حق فئات وشرائح مجتمعية واسعة من الفقراء والمهمشين ومحدودي الدخل والكادحين .

والشيء الملفت في الماكنة الانتخابية الدعائية للقوى المتنفذة، انها تحاول ابعاد هذه الشرائح الواسعة عن المشاركة في الانتخابات، لانها تعرف مدى سخطها وتذمرها منهم ومن سياساتهم ونهجهم طيلة الـ ١٥ عاما المنصرمة، وتعرف انها تحمل المتنفذين مسؤولية ما آلت اليه اوضاعهم واوضاع البلد عامة . بل ان حالات التذمر تمتد الآن الى فئات اوسع، خاصة من الشباب الذي يعاني البطالة وضالة فرص العمل، اضافة الى التمييز وعدم تكافؤ الفرص، ولا تستثنى من ذلك فئات وسطى . لكن هناك ايضا وفي كل الاوقات من هو على استعداد للعب دور وعاز السلاطين، رغم اقرار الكثير منهم في لحظات صفاء مع النفس بان البلد ان استمرت احواله على ما هي عليه، فهو ذاهب الى ما هو اخطر .

في اجواء كهذه وغيرها من التداعيات والانقسامات والتشظيات، بدأت الحملة الدعائية الانتخابية . ولن نتفاجأ كثيرا حين نرى الانفاق ببذخ، ومواصلة شراء الذمم، واغداق الوعود والاستمرار في شراء بطاقات الناخبين باسعار عالية، كما لن نتفاجأ بالفلكسات الكبيرة تغطي شوارع المدن والارياف، مع انطلاق الفضائيات في دعاية انتخابية صاخبة . وان من حق الناس ان يسألوا كلا من هؤلاء : من اين لك هذا ؟

ووسط ضجيج الدعاية الانتخابية يبقى التعويل كبيرا على الارادة والوعي الجماهيريين المتناميين، والادراك المتزايد لاهمية وضرورة التغيير لصالح القطاعات الشعبية الكبيرة، وفي المحصلة النهائية لصالح البلد ككل .

انها لحظة تاريخية يتوجب اقتناصها، وليكن صندوق الاقتراع رافعة التغيير والاصلاح المنشودين !

## الشرعية السياسية والتحول الديمقراطي

\*د. ماجد أحمد الزامل

صحيفة (بدر) البغدادية: ٢٠١٨/٤/١٦

جوهر الشرعية لا يمكن فرضه بالسطوة والرهبة حتى لو تحججنا بالقوانين المكتوبة وبالساتير، ومن هذا المنطلق فإن الأنظمة غير الشرعية، أو التي انتفت شرعيتها نتيجة لممارسات غير قانونية تسارع عادة إلى تعليق الدساتير وتلجأ إلى العمل بالأحكام العرفية، وهو اعتراف صريح من جانب هذه الأنظمة بأن قانونيتها مع ما هي عليه من شكلية لم تعد مبرراً كافياً لممارسة السلطة. كما لم يعد مبرراً أن يتم في إطار ممارسة السلطة أن يبقى مبدأ تفضيل الموالين للنظام الحاكم في مواجهة الإصلاحيين وأهل الخبرة هو الأساس الذي يتم وفقاً له ممارسة السلطة وتكريسها لصالح فرد ما أو نخبة ما، وفي مقابل ذلك يكون لهؤلاء مصلحة في بقاء واستمرار الطغمة الحاكمة رغم انتفاء الشرعية عنها، وهو ما يدفعهم إلى المشاركة و الدفاع عن سياسات وممارسات التهيب وقمع الجماهير، كما أنها تتولى الترويج لمنجزات النظام الحاكم وافتعال الأزمات الداخلية والخارجية لتبرير التقاعس والفشل، بمعنى أنهم يقومون بالدور الأساسي في تبرير وفرض وسائل شرعيتها من خلال مؤسسات الدولة المتعددة كأجهزة الإعلام والأمن وغيرها.

يمكن التعامل مع أزمة الشرعية علي مستويين رئيسيين يعبران عن جوهر تلك المشكلة يرتبط أولهما بما يعرف بأزمة الشرعية السياسية، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكثير من القضايا المتعلقة ببناء الدولة كمشكلات التحول الاجتماعي والتطور الاقتصادي وقضايا الديمقراطية وغيرها، كما أشار ماكس فيبر بإقراره أن النظام الحاكم يكتسب شرعيته من شعور المحكومين بأحقية وجدارته في الحكم، وأنه دون الشرعية يصعب على أي نظام حاكم أن يملك القدرة الضرورية علي إدارة الصراع بالدرجة اللازمة في المدى البعيد، ومن ثم يبقى جوهر الشرعية متمثلاً في ضرورة رضا وقبول المحكومين وليس إذعانهم لفرد أو نخبة في أن يمارسوا السلطة عليهم.

الأنظمة السلطوية بقيت تعاني من فقدان الشرعية السياسية بدرجات متفاوتة تصل في بعضها إلى مستوى الأزمة الحقيقية، وتتجسد في فقدان الثقة بينها وبين المواطنين وانعدام الثقة والمصادقية في قدرتها على إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما لم تتيح تلك الأنظمة للمواطنين الفرصة للتعبير السلمي عن الاضطهاد الذي يتعرضون له ولا تلبية رغباتهم في تغيير القيادات الفاسدة وغير المقبولة شعبياً.

وأزمة الشرعية السياسية قد تلازمت مع ما يعرف بأزمة الشرعية الدولية والتي تعني قبول ورضا المجتمع الدولي عن دولة متخلفة ما، لقد أسهم في تنامي تلك الأزمة انتهاء الحرب الباردة وانهيار القطبية الثنائية، حيث دأبت الدول المانحة الأوروبية والأمريكية وعلى رأسها الولايات المتحدة في إطار سعيها لتكريس هيمنتها و التدخل في الشؤون الداخلية للدول، سواء بشكل مباشر، في محاولة لتشويه صورة الدول المتخلفة أمام المجتمع الدولي وإظهارها في وضع الدول الخارجة عن المجتمع الدولي وحرصت في ذات الوقت على دفع مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات عليها، أو قيام الولايات المتحدة بأعمال عدوانية ضد تلك الدول متذرعة بذرائع مختلفة وواهية ومنها أنها تدعم الإرهاب، أو أنها نظم غير ديموقراطية وغير ذلك من

الذرائع التي تتستر وراءها لإضفاء المشروعية على سياساتها وممارساتها العدوانية تجاه العديد من الدول، وفي إطار ستراتييجيتها للهيمنة والسيطرة. ومن ثم فإن الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة وحلفائها على الدول تحت غطاء الشرعية الدولية، ومن أجل إحداث التحولات السياسية والاقتصادية، وإن كان في ظاهرها الإصلاح، إلا أن الواقع يشير إلي أن الهدف الأساسي من وراء ذلك، هو إيجاد لغة تخاطب وآلية سياسية واقتصادية واحدة بينها وبين تلك الدول بحيث تتيح لها فرصة وحرية التدخل وإحكام سيطرتها على قدراتها ومواردها.

عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى زعزعة الأمن داخل الدول ويعد مصدر تهديد مباشر للنظام الحاكم ويعد أيضا مؤشرا على التدهور السياسي ويلاحظ أن الحركات الوطنية في ظل الحكم الاستبدادي او الاستعماري لم تضع الأسس الكافية من أجل الدول لفترة ما بعد الديكتاتورية او الاستقلال أو أن أنظمة الحكم لفترة ما بعد الاستقلال تولت الإلغاء للإجراءات الحديثة الموضوعة قبل سقوط الأنظمة الديكتاتورية او قبل الاستقلال وخصوصا فيما يتعلق بعمليات بناء الأمة، الشرعية، تحقيق الذات، النفوذ، المشاركة، التوزيع، الاندماج وغيرها. . أن تغييرات الحكم وحالة عدم الاستقرار تعكس حالة من الانحراف السياسي من مسار ما قبل الاستقلال الذي كان يركز على إنهاء الاستعمار وترسيخ الاستقلال والاهتمام بالأمور المتعلقة بالتنمية الشاملة والانشغال بتركيز السلطة والتثبيت برموزها وبمصالح النخبة الحاكمة. ومن ثم فقد بات مستقرا في أذهان المواطنين من ناحية، والحكام من ناحية أخرى في الدول التي عانت من الديكتاتورية او الاستعمار أن المخرج من حالة عدم الاستقرار والعنف المتفشية في دولها لن يكون سوى بإعادة النظر في السياسات والممارسات المتعلقة بالديمقراطية وضرورة المشاركة السياسية لجميع القوي داخل تلك الدول. برزت قضية الديمقراطية باعتبارها محور أزمة التطور السياسي في البلدان التي استقلت حديثا أو البلدان التي كانت تترزح تحت أنظمة استبدادية، بعد أن فشلت ستراتييجيات التنمية التي تبنتها الحكومات التسلطية في تحقيق المهام السياسية التي حددتها، وبدلا من الوصول بالمجتمع إلى حالة من الوحدة والتجانس دفعت به إلى حالة الانقسام والتمييز العرقي، وبدلا من تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، عملت على نشر الفساد وعدم المساواة في المجتمع، وبدلا من تحقيق التنمية الاقتصادية عززت الكساد المادي والانحراف وبدلا من تأسيس أنظمة سياسية فعّالة خلقت توجهات انفصالية وانقلابات عسكرية وحروب أهلية بما أدى إلى بقاء المجتمعات والشعوب رهينة الأزمة الدائمة، والتي يعزى السبب في تكوينها والإبقاء عليها إلى غياب الديمقراطية، ذلك أن التحول الديمقراطي لا يعكس فقط الجوانب النظرية والأخلاقية التي تقف وراء البحث عن بديل للمأزق السلطوي القائم وإنما يعكس كذلك المطالب الشعبية الملحة من أجل التغيير. و ينبغي التركيز في هذا الشأن على ضرورة وأهمية العلاقات المتداخلة والمشاركة بين المجالات الاقتصادية والتعددية السياسية والتجارب الديمقراطية فالمساواة مثلا ليست فقط بين الجماعات الإثنية والطائفية ولكن أيضا فيما بين الطبقات الاجتماعية، كما أن التكاليف السياسية للفشل الاقتصادي تكون كبيرة وقد تؤدي إلى انهيار أنظمة سياسية بكاملها وهو ما يمكن ملاحظته في أنحاء عديدة في دول العالم النامي.

## نزاهة القضاء

\*حسين الصدر

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٤/١٦

- ١ -

أهم الصفات في القاضي النزاهة، حيث أن العلم الغزير والقدرات الفائقة في تسيير الأمور الخاصة بالمرافعات، لا تجدي شيئاً إذا لم يكن القاضي نزيهاً .

ان الاتسام بالموضوعية والعدل ، وعدم الانحياز لفريق ضد آخر هي أهم ما تقتضيه النزاهة .

وإن رفض الضغوط مهما كان حجمها ومهما كان مصدرها ، هو أيضاً من مقتضيات النزاهة .

- ٢ -

لقد مسح الطاغية المقبور أعمال الكثير من القضاة ، كما مسح القوانين العسكرية والاخلاقية برمتها، في حين انّ (القضاء) لأبد أن يبقى (مستقلاً) عن السلطة التنفيذية والتشريعية معا ..

وهذا ما تنص عليه الدساتير في الدول الحديثة كلها .

- ٣ -

وتشكيل المحاكم الخاصة كمحكمة الثورة - سيئة الصيت ، هو في حقيقته هرب من نزاهة القضاء العراقي، الذي يأبى ان يحكم وفقاً لأهواء الطاغية ...

- ٤ -

وقضاة الطاغية كانوا يحكمون بمصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة لكل من تصدر بحقهم أحكام الاعدام او السجن، في منحى انتقامي من أسرته وذويه، وحرمانهم حتى من المنزل الذي يسكنونه ...

- ٥ -

هنا فضلاً عن أحكام المصادرة التي تصدرها أجهزة الأمن والمخابرات جزافاً ودون الرجوع الى القضاء .

وكاتب السطور ممن صودر منزله الشخصي بدعوى انه من (حزب الدعوة) وما هو من المنتمين لاي حزب

من الاحزاب ...!!

- ٦ -

والدار التي أسكنها الآن كانت مصادرةً من أصحابها ايام الطاغية المقبور ، ولم تسترجع الا بعد سقوط

الصنم .

ومن الصعب احصاء العقارات التي انتزعت من يد أصحابها ظلماً وعدواناً ، وتحول بعضها الى مقرّات للأجهزة القمعية ...

إنّ الدكتاتورية لا تعني الا الطغيان، وتعطيل كل القوانين والموازن، واعتبار المواطنين وما يملكون شيئاً من اشياء الدكتاتور الحاكم !!..

ومن هنا كانت معارضة الطاغية واجباً شرعياً ووطنياً وإن لم ينهض بأعباء المعارضة الا الاحرار الشجعان من العراقيين ...

ومن الجميل ان نتحف القارئ بما ذكره التاريخ عن (إياس) القاضي واياس بن معاوية من القضاة المشاهير بالذكاء.

لقد دخل اياس على (ابن هبيرة) الذي كان أمير العراق ، فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فقال: لا حاجة لي فيها.

ف قيل له : أتردّ جائزة الأمير؟

فقال : ولم يعطيني ؟

أيتصدق عليّ؟ فقد أغناني الله ،

أو يعطيني على عملي أجراً ، فلا آخذ على العلم أجراً

- راجع أخبار القضاة ج ١ ص ٣٥٢ -

ان رفض (إياس) لهدية الامير ( ابن هبيرة ) تعني : رفضه لتدخل الاخير في القضاء ، فالهدية ليست من

دون هدف، وقد أوصد الباب أمام الأمير وحال بينه وبين قبول تدخله في شؤون القضاء

وأخيراً :

فإنّ القاضي النزيه يردّ كل محاولات التأثير عليه أيا كان مصدرها .:

جاء في التاريخ ان قاضي المخرم وحريم دار الخلافة (الخرزي) تقدّم اليه وكيلان (محاميان) في قضية ،

فبكي احدهما فقال له القاضي :

أرني الوكالة ، فأراه اياها فتأملها ثم

قال: ما رأيتُ فيها أنه جعل اليك ان تبكي عوضاً عنه.. !!

\* راجع المنتظم لابن الجوزي ج ٧ ص ٢١٨

## الوقوف بحزم ضد التجاوزات التركية

\*مصطفى محمد غريب

صحيفة (بدر) البغدادية: ٢٠١٨/٤/١٦

إن التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للعراق ما زالت تشغل بال الشعب العراقي وجميع القوى الوطنية واعتبرتها وما تزال تعتبرها تجاوزات عدوانية يجب الوقوف ضدها والتوجه للمجتمع الدولي والأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان لإدانة هذه التجاوزات وفق القوانين والأعراف الدولية وعدم السكوت عنها أو إطلاق التصريحات الرنانة التي لا تفيد وليس لها أي مفعول قانوني، على الحكومة العراقية الدفاع عن أرض العراق بكل الوسائل الممكنة بما فيها الدفاع العسكري والا سوف تكون أراضي العراق مثل المثل التركي "خان جغان" لكل من هب ودب، وللحق يقال لم يثبت يوماً حكام تركيا حسن نواياهم تجاه العراق فمنذ حُددت الحدود وكانت الموصل ضمن العراق بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية وظهور تركيا الحديثة بقيادة رئيسها ومؤسسها مصطفى كمال أتاتورك الذي ولد في أيار/ ١٨٨١ وتوفى في ١٠ تشرين الثاني/ ١٩٣٨ في حينها كان يقود الحركة التركية الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى، بعد انسحاب قوات الحلفاء من تركيا أعلن مصطفى أتاتورك عن تأسيس جمهورية تركيا الحديثة وعاصمتها أنقرة وبهذا تم إلغاء الخلافة الإسلامية التي كان بواسطتها تم إحكام السيطرة على البلدان العربية وبلدان أخرى، وأعلن عن الحكم العلماني للدولة الجديدة، لكن حكام تركيا الطوارنيين بقت أعينهم على ولاية الموصل وكركوك بحجة إن الموصل تركية أقطعت من تركيا، وبحجة وجود أتراك في كركوك هذه الرؤيا العدوانية تجاه العراق تكمن في أكثرية التصريحات التي تتكرر بين فترة أخرى بين العلنية الصلفة والوقحة أو الدبلوماسية وفق مصالح تخدم الحكام الترك أو السرية التي تهدف إلى إخفاء الحقيقة ونسيق لهذا الأمر مثلاً قريباً، مع العلم هناك عشرات الأمثلة عن الوقاحة التركية، فقبل فترة قصيرة ظهر احد المسؤولين في تركيا وهو محافظ (كرشهير) وأعلن من شرفة مكتبه أن القوات التركية سوف تستمر في السير نحو الموصل ثم القدس وفي يده سيف ذو نصلين يطلق عليه " ذو الفقار " وقال في شريط فيديو "بمشيئة الله، سنأخذ عفرين. وسنأخذ منبج"، المدينة الكردية الأخرى في شمال غرب سوريا" وراح يلوح بسيفه المذكور أعلاه وهو يصرخ في مكبر للصوت في اليد الأخرى "سنذهب أيضاً إلى الموصل، وسنذهب إلى القدس. الله أكبر" وأضاف بدون تردد وهو يمثل العقلية العدوانية لحكام تركيا "لست خائفاً. جنودنا يسطرون ملحمة بعد أخرى. إنهم يدخلون حيث يقال لهم أن لا يدخلوا.

هذه الوقاحة ليست هي الأولى ولن تكون الأخيرة فالتصريحات وما قامت وتقوم به الحكومات التركية منذ ما يسمى الحكومات العلمانية وآخرها حكومة اوردغان وحزبه الإسلامي يدل على مدى الاستهتار والاستخفاف بحقوق القوميات الموجودة في تركيا مثل الكرد حوالي (٢٠) مليون وملايين العرب في الاسكندرونه وغيرهم، وكذلك الاستهتار في التدخل في شؤون الشعوب الأخرى بحجة المطالبة بالأراضي رجوعاً إلى أوضاع ما قبل الحرب العالمية الأولى والآن بحجة الإسلام وحقوق الأتراك خارج تركيا وبخاصة في كركوك العراق، وهم أي حكام تركيا لم يتركوا أية ساحة إلا وكشروا أنيابهم بتهيئة آلتهم العسكرية وطابورهم الخامس للتدخل ولممارسة الضغوط والتهديدات بما فيها تحريك قواتهم العسكرية بحماية حلف الناتو العدواني للدخول إلى أراضي الدول المجاورة، وهذا ما نشهده اليوم بما تقوم به قواتهم العسكرية على الأرض أو الجو في سوريا وشن الحرب على كرد سوريا في عفرين وغيرها ثم تواجدهم في قواعد عسكرية في كردستان العراق وقيامهم بالتوغل داخل الأراضي العراقية بما فيها الغارات الجوية وما تخلفه من دمار واسع بالقرى الكردية بحجة محاربة حزب العمال الكردستاني (PKK)، وهم اليوم يخططون لإنشاء قاعدة عسكرية بعد توغلمهم ١٧ كم بعمق الأرض العراقية، وكشفت وسائل إعلام تركية في ٢٢ / آذار / ٢٠١٨ في مقدمتها

صحيفة " أحوال " أن القوات التركية توغلت داخل أراضي إقليم كردستان بعمق ١٧ كيلومترا وبدأت بإنشاء طرق وقواعد متقدمة "دائمة" في الأراضي العراقية" هذه العدوانية السافرة المستمرة ضد العراق وبقاء القاعدة العسكرية التركية بالقرب من قضاء زاخو يجب أن تردع بشكل قوي وبالاعتماد على القانون الدولي المشرع من قبل الأمم المتحدة الذي يدعو إلى التعامل الحسن وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت طائلة أي حجج واهية تستخدم للعدوان والاحتلال كما هو حال دولة إسرائيل وغيرها .

ان إدانة الحكومة العراقية لهذه التدخلات والحملات العسكرية وقصف القرى والمناطق في كردستان العراق بالمدفعية والقوات الجوية التركية هي إدانة خجلة دون المستوى المطلوب، وعلى ما يبدو ان التعاون العراقي التركي ضد الاستفتاء في مناطق الإقليم والمناطق المشتركة مازال يؤثر على مواقف الحكومة العراقية والا ما قيمة إدانة وزارة الخارجية العراقية الاعتداءات والتجاوزات على الحدود العراقية من قبل القوات التركية وأخيرها وليس آخرها " القصف الذي طال قرى ماوان وقسان وسركينان بقضاء سوران التابعة لمحافظة أربيل والذي أدى إلى استشهاد عدد من المواطنين المدنيين العزل "هذه الاعتداءات المجرمة والتوغل الصلف في الأراضي العراقية وقصف القرى وقتل الأبرياء – كيف كانت ردة الفعل من قبل الحكومة العراقية؟! مجرد إدانة كلامية خجولة وبعض البيانات العابرة بدون تحرك واضح وفعال على كافة المستويات بما فيها الحفاظ على أمن وأرواح المواطنين بواسطة القوات العسكرية، لقد أظهرت وزارة الخارجية العراقية في إدانتها أنها مجرد كلمات عامة سرعان ما ذهب تدرج الرياح مثل أي إدانة أو بيانات سابقة بدلاً من التوجه للإدانة الغلوية ومطالبة الجامعة العربية أو المنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة بالوقوف مع الشعب العراقي والمطالبة بمحاسبة الحكومة التركية فقد ذكرت وزارة الخارجية العراقية أنها تستنكر استمرار التجاوزات " التي تطال المدنيين العزل من أبنائنا في كردستان والتي لا تخدم تطور العلاقات ما بين البلدين الجارين " هذا الاستنكار دفع الحكومة التركية إلى مواصلة الاعتداءات العسكرية وإطلاق التهديدات بان قواتها ستدخل حتى قضاء سنجان مثلما فعلت في عفرين وغيرها، وأنها تخطط للقيام بإنشاء قواعد عسكرية في شمال العراق حسب ما صرح بها رجب طيب اردوغان حول أمن بلاده الذي يتطلب السيطرة على مساحات من أراضي سورية وعراقية ولقد نشرت وسائل إعلام تركية أن القاعدة العسكرية المؤقتة سوف تقام في " هاكورك " في منطقة كردستان مع العلم وجود قوات عسكرية بالقرب من بعشيقة في كردستان العراق، وتركيا مصرة على بقاء هذه القوات العسكرية على الرغم من مطالبات الحكومة العراقية وكل القوى الوطنية بالانسحاب من الأراضي العراقية وعدم التدخل في الشأن الداخلي العراقي وفي هذا الصدد صرح (كرمانج عزت) قائم مقام سيكان في سوران محافظة أربيل إن "الجيش التركي أقام عددا من الثكنات والمواقع العسكرية الثابتة في مناطق تابعة لناحية سيدكان التابعة لقضاء سوران، والواقعة في المثلث الحدودي بين إقليم كردستان وكل من إيران وتركيا " .

ان الاعتداءات التركية خرق واضح للمواثيق الدولية ودليل على عدم احترام تركيا لجيرانها تحت حجة وطائل حزب العمال الكردستاني " PKK " بينما هي تتغاضى عن حقوق الكرد داخل تركيا بشكل شوفيني تعسفي ونرى في رد الحكومة العراقية ضعفاً واضحاً لا بل شبه موافقة على ادعاء حكام تركيا بمحاربة حزب العمال الكردستاني على الأراضي العراقية، ونتفق مع تصريح الدكتور رائد فهمي سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي حول الرد الخجول للحكومة العراقية يعكس عدم امتلاك العراق عناصر القوة الضرورية للقيام برد أكثر حزمًا "، لم يكن رائد فهمي وحده في هذا التشخيص إنما أكثرية القوى الوطنية والديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني و طالبت أن يكون الرد حازماً وقوياً لمنع تركيا أو أي دولة أخرى من التدخل في الشؤون الداخلية وخرق أراضي البلاد والتجاوز على سيادته المثلومة أصلاً، ولا علاج لهذا الضعف إلا بالعمل على التخلص من الانقسامات الداخلية بإلغاء المحاصصة على أسس وطنية واعتماد الشفافية والديمقراطية في العلاقات الوطنية الداخلية.

## البعث هو أصل الفوضى في العراق

\*روبرت كابلان

صحيفة (نيويورك تايمز) : ٢٠١٨/٤/١٧

**ترجمة: أنيس الصفار:** قبل خمسة عشر عاماً، في العام ٢٠٠٣ بالتحديد، تدخلت الولايات المتحدة في العراق فجاءت النتيجة حرباً وفوضى. لكن الولايات المتحدة لم تتدخل في سوريا ٢٠١١ عندما واجهت حكومتها تحديات صعبة، ورغم هذا كانت النتيجة حرباً وفوضى. ولا ننسى أنه على مدى عقد ونصف من الزمن كانت وسائل الاعلام تميل الى تفسير جميع الصراعات المسلحة لمنطقة الشرق بأنها ثمرة فشل سياسة الولايات المتحدة دون سواها، بيد أن تلك السياسة انقلبت في سوريا بمقدار ١٨٠ درجة عنها خلال تجربة العراق، ورغم هذا بقيت النتيجة نفسها. وهو دليل بأن هنالك قوة اعمق وارسخ هي التي توجه احداث هذين البلدين، وأن على الصحفيين والمؤرخين الانتباه اليها والاعتراف بوجودها.

تلك القوة الاعمق هي إرث البعث، وهو مزيج سام من القومية العربية العلمانية واشتراكية الكتلة الشرقية. وهذا المزيج بقي مهيمناً على سوريا والعراق منذ الستينيات، فبالنسبة للعراق جعل نظام البعث عائلة صدام فريدة من نوعها في العالم العربي. لقد كان البعث، أكثر من «جورج بوش» و«باراك اوباما»، هو أصل العنف الكابوسي الذي عم خرابه جميع المناطق الواقعة بين البحر المتوسط والهضبة الايرانية خلال السنوات الاولى من القرن الحادي والعشرين.

### ايدولوجيا ترفض البديل

ثمة قاعدة لا تحيد، وهي إن الايدولوجيا كلما كانت أكثر شمولية، تجريدية في تعميماتها، تركت وراءها مساراً أوغلاً دموية. والسبب هو ان مثل هذه الايدولوجيات لا تسمح بوجود طبقات وسيطة من المجتمع المدني ما بين النظام الذي في القمة والعشيرة او المجتمع الاوسع عند القاعدة لكي تتولى الحفاظ على تماسك البلد في حالة سقوط الزعيم او مواجهته تحدياً مصيرياً.

في العام ١٩٩٨، أي قبل احداث ١١ أيلول بثلاث سنوات، التقيت في بيروت بالمفكر إلياس خوري وتحدثنا في شؤون العراق وسوريا فقال: «هذا النظام لم ينجح بتدمير مجتمعه فقط بل ايضاً تدمير أية بدائل يمكن ان تحل محلهم. وحين يغيب البديل يصبح الخيار واحداً من اثنين لا ثالث لهما: السيطرة الشاملة، أو الفوضى الشاملة.»

فبالنسبة للعراق يبدو ملخص هذه الرؤية أن صدام أمضى سنوات عديدة على مقعد السلطة في بناء اجهزة معقدة من الشرطة السرية (المخابرات) المموهة بصورة دولة، وبقي شعبه بمقام التابع لا المواطن، فيما أبقيت التناقضات العرقية والطائفية داخل قنينة محكمة الاغلاق معدة للانفجار بدلاً من معالجتها بالتنمية الاقتصادية والسياسات السلمية. ولكن تحت قشرة الطغيان المدرعة القاسية تلك لم يكن هنالك شيء سوى الخواء التام.

في صميم هذا العجز الكامل عن انتاج هويات عصرية قابلة للحياة، متجاوزة لخطوط العرق والطائفة في سوريا والعراق، كان فكر البعث كامناً.. وهو شيء أشد فتكاً وكتماً للانفاس مما يمكن ان تصل اليه الانظمة البرجوازية المتجبرة المعتادة كما في مصر وتونس وسواهما من الانظمة في العالم العربي. ففي بلدان مثل مصر وتونس أمكن بناء تكتلات وتجمعات حضارية يمتد عمرها مع التاريخ، وهي تكتلات نجحت منذ قديم الازل بتكوين دول بشكل او بآخر فحافظت على هوياتها حية الى زمننا الحاضر. أما العراق وسوريا فلم تكونا سوى تكوينين جغرافيين مبهمي المعالم وملامح الدولة التاريخية فيهما اضعف بكثير، لذا تطلبت السيطرة عليهما ممارسة انماط من القسوة الوحشية الامضى تطرفاً. وضمن إطار هذا المسعى وفر البعث المادة الايدولوجية الماسكة.

### بداية التناقض

بدأت حركة البعث بالتشكل قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها على يد شخصين دمشقيين ينتميان الى الطبقة الوسطى، الاول مسيحي "إسمه ميشيل عفلق، والثاني مسلم" إسمه صلاح الدين البيطار. انجذب هذا الشابان الى الايدولوجيات المسكرة التي كانت تموج بها اوربا ونفذت الى فكريهما عندما كانا طالبين يدرسان في فرنسا مطلع ثلاثينيات القرن الماضي. الشيء الذي تمخض عنه ذلك كله كان خلطة جمعت بين القومية العربية والماركسية التي



أولع بها كلا الرجلين بالإضافة الى النظريات الالمانية التي انتشرت بين النازيين آنذاك“ بخصوص مثاليات الدم وهوية التراب. الواقع أن كل ما كتبه الباحث الفرنسي «اوليفيه روا» عن الاصولية الاسلامية بين انصاف المثقفين في زمننا كان منطبقاً على البعثيين العلمانيين. فحينما تجاهلت المجتمعات ابناءها المستغرقين في كتبهم من أسفل الطبقة الوسطى، انتفض هؤلاء معلنين رفضهم لوضعهم ومكانتهم التي وضعوا فيها، وأخذوا يحلمون بثورة تقتلع البرجوازية العربية لا تبقي لها أثراً، ثم تحل محلها دول شديدة المركزية عالية التعبئة تحكها عقلية بروليتارية. وفي مطلع الستينيات كان اشخاص“ من أمثال عفلق والبيطار، بدلاً من طبقة التجار التقليدية في دمشق وبغداد، أو أفراد من طبقة النخبة العثمانية والاروبية المترفة، هم من نجح بإستمالة الناشطين والضباط العسكريين الصاعدين من أمثال حافظ الاسد وصادم. لكن الثمرة التي انتجتها افكار البعث لم تكن سوى دولاً بوليسية عقيمة قائمة على القمع مع قليل من التنمية الاقتصادية واللعب على حبال الطائفية والعشائرية. تلك الافكار، بعمومياتها التجريدية بدأت معانيها الفكرية بالتبخر لدى أول مواجهة مباشرة مع المجتمعات الشرقية التي يشيع فيها الجهل وتحكمها التقاليد. انتهى الامر بالبعث في العراق، الذي تحكمه النخب السنية، الى فلسفة معادية للشيعية، وكان النظام معادياً للکرد. كان البعث من حيث التطبيق العملي نسخة معلولة شديدة الوطأة من القومية العربية، التي سقطت بدورها في وقت لاحق أمام قوى التطرف الاسلامي.

بطبيعة الحال كانت هناك اختلافات من داخل البعث نفسه بين بلد وآخر. ففي العراق تحت حكم صدام، حيث لم يكن الناس يجروون على الهمس بكلمة ضد النظام حتى داخل بيوتهم، والبطش اشد عنفاً وقسوة، فيما كانت سوريا الأسد تسمح بالمعارضة طالما لم تخرج الى حيز العلن. فخلال سني السبعينيات وحتى التسعينيات كنت أعمل صحفياً، وقد ترددت على سوريا خلال زيارات عديدة وطففت البلد متنقلاً بالباص التقى بالناس في كل مكان دون الحاجة الى من يلازمي ملازمة الظل، على العكس من العراق.

#### فرضية الربيع العراقي

بعد ذلك زرت العراق وقمت برحلة من بغداد الى مدينة النجف استغرقت يوماً كاملاً فإذا بي اتلقى تحذيراً شديداً للجهة بعدم تكرار ذلك مرة اخرى، وكان هذا في العام ١٩٨٤. وعندما سافرت الى شمال العراق بعدها بسنتين لم يسمح لي بذلك إلا ومعني من يرافقني بعد أن سحبت السلطات جواز سفري مني مؤقتاً. وخلال سنوات الثمانينيات كان يفرض علي أن أسلم نسخة من تقاريري الاخبارية الى موظف يتولى ارسالها بنفسه عبر آلة التلكس الى هيئة تحرير صحيفتي، أما في سوريا فقد كان بإمكانني التوجه الى اي مكتب بريد وارسال نسختي بنفسني من دون عرضها على الرقابة أو أي شخص.

لقد كان العراق اشبه بباحة سجن كبيرة سلطت عليها اضواء كاشفة شديدة السطوع، وكان صدام حريصاً على وضع المجتمع العراقي طول الوقت تحت وطأة حالة تأهب لحرب ما. فبعد حربه مع ايران التي استغرقت قرابة عقد من الزمن إبان الثمانينيات، عاد فاحتل الكويت خلال صيف العام ١٩٩٠، ذلك الغزو الذي كان ببعده المرضي بداية النهاية الدموية للبعث العراقي.

بناء على ذلك لا استطيع الجزم بأن البعث العراقي كان سيتمكن من الخروج سالماً من أزمة الربيع العربي في العام ٢٠١١ لو كانت الولايات المتحدة قد تركت صدام على رأس السلطة قبل ١٥ عاماً، لأن الخطوط الطائفية والعرقية بين السنة والشيعية والکرد كانت دائماً محفورة بحدة وعمق في العراق اكثر مما هي عليه في سوريا. فبسبب العنف الشديد والهمجية المفرطة التي تميز بها نظام صدام كان من شأن اصغر خرق للواجهة الحاكمة (تحت ظل العقوبات السارية والخراب الاقتصادي المتفاقم) أن يتسبب في تصدع بناء الدولة بأكمله وانهاره أسرع مما حدث في سوريا.

كان مفهوم «المقاومة» يحتل موقعا مركزياً في فكر البعث، لهذا كان متوقعا من صدام ان يقاوم مهما تكن الظروف وربما كان سينجو شكلياً، بيد أن هذا ما كان سيتحقق له من دون خسائر هائلة في الارواح واضعاف بنى الدولة، ولذا كانت ايران هي التي ستبرز عبر جميع الاحوال كقوة مهيمنة في المنطقة حتى من دون الغزو الأمريكي.

#### دكتاتور بديل لصادم

جاء توسع النفوذ الإيراني في منطقة البحر المتوسط على مدى السنوات الخمس عشرة التالية نتيجة للتأثير البعثي الناخر لجسم المجتمع بقدر مساو لنتيجة القرارات التي إتخذها رؤساء الولايات المتحدة. فبعد الغزو الأمريكي كان الأمل الوحيد في العراق يتمثل بظهور سريع لدكتاتور عسكري آخر، أو تنصيب دكتاتور مماثل، على

شاكلة حسني مبارك لمصر، أو برويز مشرف في باكستان هذه المرة. ولكن نظراً للمدى الذي بلغه صدام وفكر البعث في سياسة مسخ المجتمع العراقي بات حتى هذا الاحتمال رهاناً بعيد المنال.

كانت سوريا الاسد الاب تحتاج الى الدكتاتورية العاقلة، شيء من قبيل ما قدمه الحبيب بورقيبة لتونس او النظامين الملكيين في المغرب والاردن لبلديهما. بيد ان الاسد لم يكن لديه شعور كاف بالامان كي يقدم على ذلك نظراً لهشاشة وضع الاقلية العلوية التي ينتمي اليها. عندئذ لم يبق إلا البعث الذي كان مفتقراً الى الشرعية الاصلية التي تمتلكها الانظمة الملكية العربية، تلك الشرعية التي مكنتها من ان تسقي شعوبها جرعة مقبولة من الحرية التي سمحت بدورها بقيام مجتمع مدني بدرجة ما، وهذا هو ما عجزت دونه الانظمة البعثية. لذا رأينا سوريا تأخذ بالتشظي سريعاً حين واجه النظام حركة احتجاج جديده. ترى هل كانت الولايات المتحدة ستتمكن من ايقاف المجزرة لو انها تدخلت مبكراً بعد احداث ٢٠١١؟ الجواب على هذا السؤال سوف يبقى مجهولاً من المجاهيل.

ليس الغاية من هذا الكلام التنصل من تبعات غزو العراق الذي كنت أحد مؤيديه. فمن الواضح ان حرب العراق لم تكن تستحق التضحية بحياة ٤٥٠٠ جندي أمريكي او نحو ذلك واصابة عشرات الآلاف غيرهم، ناهيك عن اعداد القتلى العراقيين التي فاقت هذا بأضعاف مضاعفة. بيد أن تأييدي لحرب اسقاط صدام كان مبعثه ما رأيت من قمعه للعراق خلال اعوام الثمانينيات عبر تجربتي الشخصية الحية، ذلك الذي لم يكن يضاهيه شيء سوى قمع رومانيا، الذي اطلعت عليه ايضاً بنفسني، تحت نظام حكم «نيكولاي تشاوتشيسكو» الذي كان هو الآخر مزيجاً زعافاً من الاشتراكية والفاشية القومية. وبرأيي، ما دامت رومانيا قد تمكنت من التعافي بعد تشاوتشيسكو فإن العراق سيتمكن هو الآخر من التعافي.

#### سبب فوضى السقوط

بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ كان يجب أن اذكر جيداً ما قاله لي إلياس خوري، حيث كان يؤكد بأن الحكم البعثي قد بلغ حدوداً من الشمولية تمنع تكوين أي بديل له، وهذا معناه ان البعثيين، وعلى الاقل المستويات الوظيفية الدنيا منهم، سيبقون مطلوبين لتسيير شؤون العراق بعد سقوط صدام. وهو ما كان على سلطات الاحتلال ان تعيه مثلما وعى المحتلون الغربيون والسوفييات ان لا مناص لهم من الصفح عن النازيين من المستويات الوظيفية الدنيا لكي يسيروا شؤون ألمانيا بعد سقوط هتلر. وهذا الدرس غاب عن الاذهان في العراق. دعنا نتذكر ايضاً ان رومانيا تعافت بعد أيام قليلة من الفوضى بعد سقوط تشاوتشيسكو لأن الجناح الاكثر اعتدالاً داخل الحزب الشيوعي هو الذي أمسك بزمام الامور خلال المرحلة الانتقالية التي استمرت عدة سنوات قبل بناء النظام الديمقراطي.

اخطاء أمريكا في العراق، وربما في سوريا ايضاً، أكثر من أن تحصى، ولكن يجب أن ندرك ايضاً ان الولايات المتحدة، سواء أحسنت في العراق أم أساءت، فإنها لم تكن مطلقة القدرات. وقبل خوض مناقشات في ما أقدمت عليه الولايات المتحدة او لم تقدم، يجب الاقرار بأن البعث كان المسؤول الاول عن وضع الاسس السياسية والاجتماعية للفوضى العارمة التي اجتاحت البلاد.

قبل غزو العراق كان على الأمريكيين ان يضعوا في حسابهم خطر الهوة السحيقة التي تركها البعث مستترة وراء واجهة طغيان صدام، لكن نشوة الظفر التي اثمرتها انتصارات عظيمة حققتها الولايات المتحدة على ايدولوجيات شمولية اخرى خلال القرن العشرين، مثل النازية سنة ١٩٤٥ والشيوعية سنة ١٩٨٩، كانت عنصراً مهماً للغطرسة التي شهدناها في العراق بحلول ربيع العام ٢٠٠٣. كان هنالك شعور بأن تدخل الولايات المتحدة "إن يكن قد نجح في مداواة جروح ألمانيا النازية بعد سنة ١٩٤٥ وتحسين اوضاع يوغسلافيا الشيوعية خلال التسعينيات" فلا شيء محال إذن.

لقد كشف تفكك العراق بعد حرب ٢٠٠٣ عن الخواء التام للفكر البعثي من جهة، ومن جهة ثانية أعلنت نهاية هيمنة القطب الواحد الأمريكي. ومع تداعي البلاد وترديها وسط الفوضى الدموية التي اعقبت سنوات ما بعد الغزو كان التاريخ الفعلي للقرن العشرين يختتم هو الآخر فصوله الاخيرة بصورة من الصور.

\* كبير محلي الجغرافيا السياسية في ستراتفور

## ٩ نيسان .. حدث مفصلي في تاريخ العراق

\*عبدالحليم الرهيمي

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٤/١٧

مرت قبل أيام الذكرى الخامسة عشرة لحدث ٩ نيسان عام ٢٠٠٣ الذي اطاحت خلاله القوات الأمريكية - الدولية بنظام صدام الدكتاتوري وتحرير العراق وشعبه من حكمه الطغياني الظالم ومن قمعه واستبداده وحروبه، فدخل العراق وشعبه بهذا الحدث حقبة تاريخية جديدة واعدة بمستقبل أفضل وفتحت الأبواب أمامه واسعة للتغيير والانتقال الى مرحلة التحول الديمقراطي وبناء العراق وإعادة إعمارهِ وتحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية لشعبه الذي انهكته الحروب والقمع والاستبداد. وعلى الرغم من مرور خمسة عشر عاماً على هذا الحدث المفصلي المهم في تاريخ العراق الحديث والذي وصفه كثيرون بالحدث الزلزال الذي هزت ارتداداته العراق ودول المنطقة، فإن اختلاف العراقيين، وحتى غير العراقيين، وسجالاتهم حول توصيف هذا الحدث وتقييمه مازالت مستمرة ومنها التساؤل حول ما اذا كان حدث ٩ نيسان وأطاحة نظام صدام عن طريق الجيش الأمريكي وحلفائه احتلالاً وغزواً وحدثاً سلبياً في غير مصلحة العراق وشعبه؟ أم انه عملية تحرير وقضاء على نظام حكم طاغ ومستبد دمر بحروبه العراق فكان حدثاً ايجابياً انقذ العراق وشعبه من مواصلة دمارهما، وبالتالي وضعهما على سكة التغيير والتحول الديمقراطي نقبياً للحكم الدكتاتوري الاستبدادي اللاديمقراطي الذي اطيح به؟

لا شك، أن الحدث بذاته وبمعنائه الكبير الاساسي، وهو الاطاحة بنظام صدام وليس بما اعقبه في السنوات التالية من تداعيات، هو انجاز كبير ومهم فرحت وابتهجت بتحقيقه الغالبية العظمى من الشعب العراقي بمختلف مكوناته وتياراته، بما فيها مئات من آلاف البعثيين غير الصداميين الذين كانوا متضررين من ذلك النظام. اما الذين رفضوا وادانوا هذا الحدث وناصروا العداة وما زالوا حتى الان فهم شريحة ليست واسعة من البعثيين الصداميين الذين تضررت مصالحهم المباشرة بالحدث، أو لقناعة بنظام صدام وحكمه وسياساته.

هذه الشريحة الضيقة من البعثيين الصداميين المعادية لأمريكا التي صنعت هذا الحدث سرعان ما تلقفت مواقف شريحة واسعة اخرى من المواطنين العراقيين الذين فرحوا وايدوا حدث التغيير، لكنهم ناصروا الجيش الأمريكي العداة ودعوا الى محاربتهم باعتباره محتلاً. ومع اختلاف دوافع واهداف وعقيدة كل شريحة من حدث التحرير ومن التواجد الأمريكي بدأ فرز آخر في المواقف فبينما وصل الصداميون معارضتهم للتواجد الأمريكي ودعوا لمحاربتهم ورفضوا وحاربوا ايضا العملية السياسية الوليدة والناشئة بعد ٩ نيسان ودعوا لاغتيال بعض قادتها وكذلك عناصر الاجهزة الامنية للسلطة الجديدة وعدم الانخراط فيها، واصلت الشريحة الاخرى المؤيدة للاطاحة بنظام صدام وللعملية السياسية الجديدة رفضها ومقاومتها للتواجد الأمريكي باعتباره احتلالاً. وخلال السنوات الخمس عشرة التي تلت حدث ٩ نيسان تبلورت ثلاثة اتجاهات رئيسية : الأول، الذي أيد وساند حدث التغيير وفرح به وانخرط تماماً في العملية السياسية والذي لم يكن بمعظمه مؤهلاً لقيادتها فأدى ذلك الى ما نشهده من خراب ودمار للذين لحقوا بالعراق والذي نشهد اليوم بعض مظاهرهما الصارخة بالعجز والفساد والفشل.. وغير ذلك من مظاهر، والاتجاه الثاني هو الذي واصل اعتباره للتواجد الأمريكي احتلالاً ويدعو لتحرير العملية السياسية منه، لكنه انخرط في الوقت نفسه في العملية السياسية واقتصرت مواقفه على معارضة بعض ادائها دون ان يناصرها العداة ويرفع السلاح ضدها ولعل ابرز تعبيرات هذا الاتجاه هو التيار الصدري ومن يتوافق معه بالمواقف.

اما الاتجاه الثالث فهو اتجاه البعثيين الصداميين من القيادات العليا للحزب ومن الاجهزة الامنية للنظام السابق التي اتخذت نهج معاداة التواجد الأمريكي ومحاربتهم، وكذلك معاداة العملية السياسية ومحاربتهم وذلك بالتعاون والتنسيق مع القاعدة ثم مع تنظيم داعش الذين احتلوا مواقع اساسية في قيادته واصبحوا جزءاً منهما.

الواقع، ان حدث ٩ نيسان المهم والمفصلي في تاريخ العراق الحديث غير مسؤول عما آلت اليه الاوضاع في العراق خلال السنوات الخمسة عشر الماضية، ذلك ان المسؤول المباشر والحقيقي عن تعثر العملية السياسية وفشلها هو البعض من الطبقة السياسية التي تولت الحكم والتحكم في السلطة وداخل المجتمع، واذا ما تم النظر الى حدث ٩ نيسان بهذا المنظار فينبغي، والحالة هذه، اعتباره حدثاً ويوماً وطنياً لكل العراقيين ثم البناء عليه، بأنه فتح الأبواب واسعة امام العراقيين لبناء تجربتهم الديمقراطية، والتي لم تتم الاستفادة من الظروف الملائمة لنجاحها.

ان الانشغال بالاختلاف والسجال حول الدور الأمريكي في اطاحة نظام صدام واعتبار تواجده العسكري الذي شرعنه القرار الاممي رقم ١٤٨٣ بهدف ضبط الوضع الأمني وحماية التجربة السياسية الناشئة بارادة القيادات السياسية، قبل وبعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، ينبغي ألا يحرف الانظار عن الاسباب الحقيقية لتعثر وفشل العملية السياسية والنتائج المأساوية التي اوصلت اليه العراق وشعبه، وهو الامر الذي يتطلب مراجعة نقدية جادة وحادة لمسار هذه التجربة واخفاقاتها وعدم تعليق اسباب الفشل والاخفاق على التواجد الأمريكي الذي تنظم علاقته بالعراق اتفاقية الاطار الاستراتيجي لعام ٢٠٠٨ بينما يعتقد معظم العراقيين أن البعض الطبقة السياسية المتنفذة هي المسؤولة الأساسية والحقيقية عن اسباب ذلك التعثر والفشل لعدم اهلية وفساد الكثير من قياداتها ورموزها في تصدر المشهد السياسي والعملية السياسية طيلة الخمسة عشر عاماً الماضية.

## لا قرارات لرئيس الوزراء فوق قرارات مجلس الوزراء إلا استثناءً

\*عادل عبدالمهدي

موقع الكاتب : ٢٠١٨/٤/١٧

نظامنا دستورياً نظام برلماني، لكنه تطبيقياً نظام رأسي. فقانون "ادارة الدولة" وزع السلطة التنفيذية بين "مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ورئيسه" (المادة ٣٥).. اما الدستور فحصرها بـ: "رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.. " (المادة ٦٦).

خصص الفرع الاول/الفصل الثاني للدستور الخاص بالسلطة التنفيذية لرئيس الجمهورية.. وخصص الفرع الثاني لمجلس الوزراء.. ولم يخصص فرعاً لرئيس الوزراء. فمجلس الوزراء دستورياً من حيث الصلاحيات هو مرجعية رئيس الوزراء، لا يغير هذه الحقيقة ان الدستور افرز مواداً حصرية لرئيس الوزراء كما في حالة الطوارئ، وطلب حل البرلمان، وتشكيل الحكومة واختيار الوزراء وسحب الثقة منهم، فان استقال استقالت الحكومة بمجملها، والعكس ليس صحيحاً بالضرورة.

وقع الانحراف عندما توقف الفهم على المادة (٧٨) التي تنص: "رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، والقائد العام للقوات المسلحة..."، وتركت مواد مهمة كالمادة (٨٠) التي تشكل البناء الاساس لصلاحيات السلطة التنفيذية، ومن نصوصها: "يمارس مجلس الوزراء الصلاحيات الاتية: "تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة".." "اقترح مشروعات القوانين".." "التوصية الى مجلس النواب بالموافقة على تعيين رئيس اركان الجيش ومعاونيه ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق ورئيس جهاز المخابرات الوطني، ورؤساء الاجهزة الامنية".." او المادة (٨٤) التي جعلت ارتباط جهاز المخابرات الوطني بمجلس الوزراء ويخضع لرقابة مجلس النواب. هذه الامور وغيرها صارت تدار حصراً من رئيس الوزراء، دون موافقة مجلس الوزراء.. فتم شخصنة الموقع واستتلت له صلاحيات واسعة لا يملكها دستورياً، او يملكها لكن لها شروط وسياقات.. فذهبنا الى "الواوات"، والادارة بالوكالة والوامر بدل القوانين والسياقات. لذلك كظاهرة وبعيداً عن الاشخاص والاسماء، عطلنا الاركان الدستورية الحقيقية للسلطتين التشريعية والتنفيذية، وبنينا عملياً نظام الرأس الواحد، الذي به ترتبط كل المنجزات، او عليه تسقط كل اللعنات. فصار رئيس الوزراء اقوى من مجلس النواب والدولة والكتلة التي نصبته.

١- تحول الصراع على موقع رئيس الوزراء الى صراع ضار بين قوى "رئيس الوزراء" من جهة وبينها ومع الآخرين من جهة اخرى. مما شخصن السلطة.. (أ) فتصادم مع دور مجلس النواب، ورئاسة الجمهورية، والحكومات المحلية، بدل تفعيل مجمل المنظومة بتوازناتها المختلفة.. (ب) وشجع المحاصصة ومنع قيام اغلبية سياسية حاکمة واقلية برلمانية معارضة.. (ج) وشجع التخندق الاثنية والطائفية التي بقيت تنتظر او تناور لاختيار رئيس الوزراء لفرض مطالبها وشروطها بصفقات خاصة.. (د) وأظهر وكأن القوى التي ينتمي اليها مذهبياً رئيس الوزراء، هي من تتحمل وحدها وزر السلطة واخطائها وازماتها.

٢- وفق المادتين الدستوريتين ٨٥ و٨٦، المتعلقة بقوانين الوزارات والنظم الداخلية التي يجب ان تكون هي الحاكمة، تحولت الامور الى كثير من الفردنة والاجتهادات الشخصية، وقليل من القانون والمؤسساتية. وتحولت الامانة العامة لمجلس الوزراء الى جهاز كبير وضخم من حيث الاعداد والموازنات والصلاحيات. غالباً ما يلعب دور الوزارات، وغالباً ما يتجاوز قوانينها. وبدل ان يخضع المسؤول للقانون، اصبح هو القانون بموجب اوامر ديوانية او وزارية غالباً ما تناقضت مع الدستور والقوانين النافذة.. فحصلت فوضى ندفع ثمنها، ومحاسبات واستجابات تستند للاجتهادات الشخصية والمواقف الحزبية والطائفية والاثنية، وما تتناقله مواقع التواصل والقنوات الكيدية، بدون مرجعية وقانونية نستند اليها لنميز بين القانوني واللاقانوني.

ستجري الانتخابات التشريعية قريباً. ويتكرر المشهد ويكثر الحديث عن رئيس الوزراء وليس الحكومة القادمة، ونحن نواجه ثغرة اساسية. فسيصوت الناخبون وهم لا يعلمون كيف ستسوق (لم اقل ستسرق) اصواتهم. فالليات الحقيقية لتشكيل الحكومة ومنهجها وخطها ستبدأ بعد الانتخابات وليس بالانتخابات. فاي من الاحزاب لن يحصل على اكثر من ١٠٪ من المقاعد البرلمانية، وستبدأ -عندها وعندها فقط- الصراعات او الصفقات الحقيقية داخل التحالفات وبينها.. وهذا خلاف جميع الدول الرئاسية او البرلمانية، حيث يذهب الناخبون للانتخابات، الذين عندما يشخصون الاغلبية او شبه الاغلبية التي ستفوز، فانهم يشخصون اسم او اسماء السلطة التنفيذية القادمة.

## هل ينجح مشروع "المهندس" لحكم العراق؟

صحيفة (العالم الجديد) البغدادية: ٢٠١٨/٤/١٧

**بغداد- جلال عاشور:** يبدو أن إيران الباحثة عن تعزيز نفوذها في العراق من خلال حلفائها الأشداء، باتت تخطط منذ فترة ليست بالقصيرة لإعادة المنصب الأعلى في جسد الدولة العراقية الى جادته المعهودة.

فقد شخصت مبكرا أن سُنن حيدر العبادي لم تبخر باتجاه رياحها، لاسيما بعد تحفظه على التحالف مع القائمة التي أنشأتها ودعمتها (قائمة الفتح)، حين وضع شروطا تعجيزية أزعجت الحلفاء الجدد وتسببت بعسر المفاوضات في ساعاتها الأولى، ومن ثم إفشال الصفقة التي قادها الجنرال الإيراني المثير للجدل قاسم سليمان، ما جعل طهران تفكر ببديل مناسب في المرحلة المقبلة، ربما يكون من خارج حزب الدعوة هذه المرة، خصوصا بعد تأكدها من عدم قدرة حليفها نوري المالكي على العودة للواجهة كرئيس وزراء، بالإضافة الى عدم وثوقها بالشخصيات الأخرى التي قد تمنحها وعودا شكلية، لكنها غير مضمونة الولاء كما حدث مع العبادي.

فكرة إنشاء تحالف يضم حلفاءها الأقوياء، تحت مسمى تحالف "الفتح" كان نقطة البداية، بهدف لملمة شتات القوى الصغيرة الداخلة تحت عباءة منظمة بدر، والمدعومة بعنوان الحشد الشعبي الذي يحظى بامتداد شعبي لا بأس به بين صفوف الناخبين في المحافظات الجنوبية، كي يتحول الى العمود الفقري للتحالف الشعبي المنتظر بعيد الانتخابات، والذي سيقع على عاتقه تشكيل الحكومة المقبلة، إذ تشير المعلومات التي حصلت عليها "العالم الجديد" من مصدر سياسي مطلع، الى أن قاسم سليمان يدعم مشروعا تقدم به مهندس المعارك الميدانية للحشد الشعبي، الزاحف بقوة نحو هندسة التحالفات السياسية (أبو مهدي المهندس)، ويقوم على أساس دعم (عادل عبد المهدي) لتسليم منصب رئيس الوزراء كمرشح تسوية مدعوم من قائمة الفتح التي يرأسها هادي العامري، انطلاقا من أهليته، وخبرته الطويلة في العمل السياسي، ولما يحظى به من قبول داخلي (كردي خصوصا) وخارجي، خصوصا من الولايات المتحدة، مقابل أن يفسح رئيس الوزراء الجديد فرصا غير مسبوقة لنفوذ فريق المهندس في داخل مفاصل الحكومة".

التنسيق بين الرجلين لم يكن محض صدفة، فقد سبقته مواقف صلبة، إذ رد عبد المهدي في تشرين الأول أكتوبر الماضي، على الاتهامات التي أدلت بها واشنطن ضد المهندس، واصفا وزارة الخارجية الأمريكية بالمتناقضة والفاقدة للأسس الموضوعية، مدافعا عنه بالقول إنه دافع عن العراق والمنطقة والعالم بقتاله الارهاب.

هذا الأمر سيحقق نتيجتين مهمتين لجبهة المهندس التي بدأ نفوذها بالاتساع، وهما حسب المصدر "أولا: إنهاء هيمنة حزب الدعوة على رئاسة الوزراء ما سيفتح الباب على مصراعيه مستقبلا لرؤساء من صناعته، وثانيا: تضعيف التيار الصدري، الذي يشكل ندا شعبيا وسياسيا قويا في الشارع الشعبي"، غير أن ما لم يحسب المهندس حسابه، هو اصطدام هذا المشروع بعقبة لم يتوقعها، وهي "إصرار رئيس قائمة الفتح ومنظمة بدر هادي العامري على ترشحه لمنصب رئيس الوزراء القادم، ورفضه القاطع لخيار المهندس، خصوصا وأنه يرى في نفسه زعيما بلا منازع لواحدة من أكبر القوائم الانتخابية المتنافسة، وأن ليس من شأن أحد غيره شغل المنصب الأكبر، خصوصا بعد إشارات تلقاها من واشنطن من عدم وجود فيتو ضده لشغل المنصب، الأمر الذي رفضه المهندس، لعدم قناعته بأن العامري سيتمكن من حصد القبول الداخلي المطلوب، فضلا عن الموقف الضبابي للولايات المتحدة، وأن إصراره سيعقد المشهد السياسي، ما سيفسد خطط الظفر بفرصة النفوذ غير المسبوق في رئاسة الحكومة العراقية، الأمر الذي تسبب بخلافات وتضاربات سياسية وميدانية كبيرة بين أكبر قياديين في الحشد الشعبي.

سليمان الذي أخفق في زيارته الأخيرة بالتقريب بين مشروعَي أبو مهدي المهندس وهادي العامري، فضل الحياد في هذا الخلاف العميق، ولم يظهر معارضته لطموحات العامري أو التقليل من اندفاعه، كي لا يخسر حليفا بحجمه، مستعد (هذه المرة) لحرق كل المراكب التي أوصلته الى هذه النقطة، من أجل مواصلة الطريق نحو الهدف الأعلى، مرجحا انتظار ما ستسفر عنه الانتخابات لبيان حجم كل ائتلاف سياسي، وحينها سيكون له حديث وموقف آخر.

الإدارة الأمريكية التي لا تخفي انزعاجها من تدخل إيران المباشر في الشأن العراقي، لاحظت في الصراع شبه العلني بين أقطاب الفصائل المقربة منها على رئاسة الوزراء تدخلا خطيرا للهيمنة على السلطة في العراق، حسب مصدر سياسي رفيع. واشنطن التي تسعى لتجسيم الدور الإيراني في العراق، تم تسريب قبولها بشخصيات بديلة عن العبادي، بعضها مقرب من إيران، وذلك في حال عدم نجاحه بحصد الأغلبية، لكنها فيما يبدو لن تملك أكثر من التفاهم مع طهران على مرشح يحظى بقبول الطرفين، ولا ينحاز لأحدهما على حساب الآخر كثيرا، في تجديد لولاية العبادي أو إعادة لسيناريو وصوله الى السلطة مع شخصية بديلة، غير أن الأمر لن يمر سهلا على الطرفين بعد أن اقتحمت السعودية بقوة معترك الوضع السياسي، وقررت دعم أطراف مختلفة، ناهيك عن موقف مرجعية النجف الداخل بقوة على خط صناعة الحكومة، بعد أن فرضت نفسها طرفا ثالثا وداخليا لأول مرة في اختيار رئيس حكومة العراق، لاسيما بعد أن اضطلعت بدور محوري في الاطاحة بسلطة نوري المالكي القوي، ومنحها حيدر العبادي ضوءا أخضر للإبحار بسفنه في محيط من الأمواج العاتية نجح الى حد ما باجتيازها.

## لا تطلب الدبس من النمس؟

\*كفاح محمود كريم

ايلاف: ٢٠١٨/٤/١٧

للوهلة الأولى وأنا استمع لهذا المثل العراقي الجميل ظننته يقصد ذلك الحيوان الذي يربع الأفاعي ويصطادها بسرعة مذهلة، لكنني أدركت فيما بعد إن الدبس والنمس مفردتان شكّلهما الدارج المحلي للتعبير عن الرجاء الذي ليس في محله، وقد تداولتهما الأجيال في توصيف أولئك الذين لا يرتجى منهم خيرا، والدبس هو عصير التمر المعروف، أما النمس فهو درجة من درجات النظافة البائسة التي تقع بين التنظيف وبين القذر أو الوسخ، وليس الحيوان المعروف كثيرا في افريقيا وجنوب شرق آسيا، والنماسة تعني الوساخة أي عدم النظافة تحديدا، حيث يصعب كثيرا أن تطلب شيئا لذيذا أو نظيفا من شخص غير نظيف!.

بهذه المقدمة أردت أن ادخل إلى موضوعين متشابهين رغم البون الشاسع بينهما، الأول يتعلق باعمار المدن المخربة اقصد المحررة من داعش، والتي قلب التحرير عاليها على ناصيها، فكانت مدن من الذاكرة ليس إلا، والثاني هو المستنقع الذي صنعه بغداد بين كردستان والعراق، وكيفية ردمه وإعادة فتح الطرق بينهما، ففي الأول يطلب سكان المدن المخربة اعمار مدنهم وبقيّة البلدات من الحكومة الاتحادية التي تغص في بحيرة من قذارات الفساد واللصوصية، حتى حولت كل مدن البلاد إلى خرائب وان تكن لم يمسهها داعش، فليست البصرة بأحسن حال من الفلوجة، أو المحاويل أفضل من سنجار، بفضل مكرمات وبركات برلمان الفساد وحكومة الأكاذيب والادعاءات، أصبحت البلاد من افسد وافشل البلدان، ويأتي بعد كل ذلك الموصلية أو الانباري أو السنجاري ليطلب منها إسعافه واعمار مدنه، والانكى في هذه التراجيديا إن مجاميع من الفاسدين والمغرر بهم ومثلهم أو أكثر بكثير أولئك الطامحين في السحت الحرام من الامتيازات وصفقات الفساد من كعكات برلمان المهازل، حيث التبشير بأن الدبس بين أصابعهم وهم الذاهبين إلى ظلال قبة البرلمان والملوثين بأطماع الثراء الفاحش وكعكات إحدى نائبات الدورات الثلاث!

تلك هي والله رجوة الدبس من النمس!

أما الثانية فهي ما يحصل الآن بين العراق وكردستان فهي بحق مهزلة ومسرحية مثيرة للأشجان والسخرية معا، حتى توهم البعض إن الطاقم الحاكم الحالي في العراق، قادر على حل تلك الإشكاليات وهو صانعها منذ سطر على كراسي السلطة باستخدام سلال صناديق الديمقراطية العرجاء والصفقات الصفيقة وفتاوى أئمة السياسة والدين، إشكاليات تم تجميعها في دوائر صناعة الأزمات وتعقيد المشكلات، لتحقيق الأهداف المنشودة في إقامة نظام ايديولوجي ذي خلفية دينية مذهبية، وإلغاء ما جاء في الدستور، بعد فرض نظام الأغلبية الذي سيجري لهم إجراء تعديلات تفصله على مقاساتهم.

إن المشهد القادم لن يكون أفضل مما مضى إن لم يكن أسوأ، حيث التوجه لفرض دكتاتورية الأغلبية بشرعية برلمانية تسيطر عليها قوى الحشد الشعبي التي أدغمت في العملية السياسية والبرلمانية خلافا للدستور كونها مؤسسة عسكرية مذهبية مؤدلجة، مما سيقصي تماما بقية المكونات التي تختلف معها فكرا وعقيدة وانتماء، وبذلك تعود حليلة إلى عاداتها القديمة، ولم يعد هناك دبسا يطلب ولا نمسا يلاحق الأفاعي!

## رثاة السلطة وأثره في بناء الدولة العراقية

\*زهير كاظم عبود

موقع الكاتب : ٢٠١٨/٤/١٨

تعرف الدولة بأنها كيان سياسي ضمن نطاق إقليمي يمارس السلطة عبر الحكومة ومنظومة المؤسسات الدائمة التي يشير إليها الدستور، وتتشكل الدولة من الشعب والحكومة والسيادة على الأرض، وتكتسب الدولة شخصيتها القانونية عبر الاعتراف بها، وبممارستها للسيادة في المجتمع وفقا للدستور، يعني أنها تعلق على كل التنظيمات التي تمارس السلطة، وتعتبر قراراتها وشكلها عن إرادة ومصالح المجتمع، حيث تمتلك الضمان القانوني لفرض قوانينها من خلال الدستور، واحتكارها لفرض القوانين والعقوبات وهيمنتها على الوسائل القسرية في التطبيق، وتمارس تلك الوسائل والاختصاصات ضمن مساحة محددة من الأرض يشكل وحدة مستقلة لتطبيق سياستها.

والدولة العراقية وفقا لما ورد بالدستور العراقي هي دولة اتحادية واحدة مستقلة، ذات سيادة كاملة، ونظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وضمن الدستور حرية الإنسان وكرامته، وان لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة، هذا الضمان الذي يفرضه الدستور تلتزم به الحكومة (السلطة)، والسلطة تعني المؤسسة التي حولها المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر بواسطة نوابه في مجالس النواب او البرلمانات أن تمارس صلاحياتها ومشروعيتها وفقا للدستور ولنصوص القوانين النافذة، وبذلك تستمد السلطة السياسية قوتها من الحق الممنوح لها في الدستور والقوانين، من خلال تحويل الشعب وقبوله باستمرارها، وبذلك يمكنه متى ما أراد أن يسحب تخويله وتفويضه من تلك السلطة متى ما وجد إنها لم تقم بتنفيذ السياسة العامة المخطط لها أو التي تم رسمها من قبل مجلس النواب أو من قبل المجتمع متمثلا بمنظمات المجتمع المدني، فتنتهي بذلك مشروعيتها وأسباب بقائها.

أن الدستور العراقي يقوم على عدة ركائز أساسية، كما انه حدد وبشكل واضح وصريح شكل المبدأ الذي تلتزم به الدولة العراقية على أساس الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومهمة السلطة التنفيذية المتشكلة من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وان يمارس مجلس الوزراء الصلاحيات التالية:

أولا: تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة والخطط العامة والإشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة.

ثانيا: اقتراح مشروعات القوانين.

ثالثا: إصدار الأنظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ القوانين.

رابعا: إعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية.

خامسا: التوصية إلى مجلس النواب بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء وأصحاب الدرجات الخاصة، ورئيس اركان الجيش ومعاونيه ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات الوطني، ورؤساء الأجهزة الأمنية.

سادسا: التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها أو من يخوله.

هذه الصلاحيات لتنفيذ السياسة العامة الضامنة لتطبيق الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والحريات العامة يتم تنفيذها عبر السياسة العامة للدولة، ورئيس الوزراء والوزراء مسؤولون مسؤولية تضامنية مباشرة عن تنفيذ هذه السياسة العامة كلا وفقا لاختصاصه وصلاحياته، لذا فان فرض أفكار يؤمن بها حزب معين على جميع المواطنين، وانسحاب هذا الفكر قسرا على كل طبقات المجتمع يعد انتهاكا لمبدأ السياسة العامة للدولة، كما إن استغلال السلطة لقمع الفكر الآخر، والقبول بقيم متخلفة ومتعارضة مع مبدأ المساواة بين العراقيين، وتقسيم الفئات الاجتماعية الى أغلبية وأقلية دون أي اعتبار لمبدأ المساواة والمواطنة، وفرض ممارسات طقسية على المجتمع لتصبح جزءا من الممارسة السياسية، ثم لتصبح جزءا من الممارسة الحكومية في شتى الأصعدة العسكرية والتربوية والاجتماعية، وبعد كل هذا عدم القدرة على تنفيذ السياسة العامة للدولة المدنية بشكل أمين، وفشل المحافظة على المال العام وعدم تنفيذ خطط الموازنة، وتراجع الخدمات، وانتشار الفساد دون أي درجة من درجات المحاسبة والملاحقة، ودون أي اعتبار لما تحمله المجتمع العراقي من ضيم وقهر وتهميش من النظام البعثي، وصيرورة العراق بلدا منقادا من فئة دينية تحاول أن تتوافق مع بعض الكيانات التي تماثلها في الاعتبار لتتقاسم معها السلطة، جميعها أفعال تنتهك المبادئ الأساسية للدستور وتتناقض مع مبادئ الدولة المدنية، وتتعارض مع منطلق العدل والمساواة.

الرثاة تعني الاهتراء والبالى الممزق من الأشياء، وهي نوع من أنواع السلوك المتخلف أو المتراجع، ومنذ بداية عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم تراجعت الحياة العراقية بشكل مؤسف، ورافق ذلك التخلف تراكم الدمار والانحدار والتكلس لبنى تحتية ومؤسسات فاعلة في الصناعة والزراعة، ورافق ذلك أيضا إشاحة النظر عن إعادة البناء والترميم والتفكير ببناء مرافق او مشاريع يمكن أن تقوم بخدمة الإنسان في العراق منذ ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٦.

الحكومة تعكس المبادئ التي طرحتها الدولة العراقية ضمن الدستور، ضمن مبادئ المساواة والمواطنة وعدم التمييز والحق في الحرية والحياة والأمن وتكافؤ الفرص والحق في الخصوصية الشخصية وصيانة المال العام وضمان حرية الإنسان وكرامته وحرية التعبير والتظاهر وحرية الفكر والضمير والعقيدة، إلا أن الحكومة كانت بمعزل عن تلك المبادئ ولم توفر للعراقي أدنى مستويات التطبيق العملي السليم لها، وفرضت هيمنتها على جميع مرافق الدولة باعتبارها غنيمة حزبية أو سياسية بالتقاسم مع أحزاب أخرى، دون إي اعتبار للإرادة العراقية المتمثلة بالتعددية وللتاريخ العراقي أيضا.

أن ضمان الهويات الدينية للمكونات العراقية لا يعني بأي شكل من الأشكال أن يتم استغلال الدين كواجهة سياسية، وأن يتم استخدام الدين كوسيلة لتهديم معاني حرية الآخر، فالعراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، ووجوب مراعاة هذا التعدد ملزم، كما إن المساهمة في عدم فهم التحول الديمقراطي داخل المجتمع شوه تلك المبادئ، وكل خروج على هذه المراعاة يستوجب المساءلة، حيث اتسمت المرحلة من ٢٠٠٣ وحتى الآن بفشل الحكومات المتعاقبة في بناء أسس متينة لبناء الدولة العراقية الوطنية، نقصد دولة المواطنة، وطيلة هذه الفترة زادت الطبقة الماسكة على زمام السلطة إصرارها على التمسك بالمنهج الطائفي، وحاولت استغلال المرجعية الدينية والرموز الدينية وتوظيفها لصالح ديمومة بقائها في الحكم، كجدار حماية ضد النقد وتشخيص الخلل والفشل والأخطاء والفساد الذي يحيط بأغلب قياداتها ونخبها السياسية، وبنتيجة هذه الحماية توسع الخراب والفساد، ولم يتم الاستماع إلى أصوات المتظاهرين والمحتجين والمعتصمين ومطالباتهم المشروعة.

١٣ عاما ولم تستطع السلطة أن تزيل الاحتقان الطائفي ولا خففت الكراهية والانتقام من الآخر، ولم تستطع أن تطرح مشروعا منطقيًا للمصالحة الوطنية التي استغللتها أبشع استغلال دون نتائج، بالرغم من الإنفاق الهائل والكبير على مؤتمراتها واجتماعاتها، كما ساهمت في تخريب مفهوم الديمقراطية في الانتخاب وهيمنتها على الهيئات المعنية التي سماها الدستور بالمستقلة، وتمكنت من تحويلها إلى أدوات لتثبيت أركان الحكم، وخرقت مفهوم استقلاليته، كما ساهمت السلطة في إشاعة التخلف الثقافي الدستوري والقانوني، وترددت العلاقة مع إقليم كردستان العراق، حيث انتابها التوتر والتشنج والحساسية وسوء الفهم، بالإضافة إلى المواقف السلبية التي أضرت بالشعب العراقي بشكل عام.

وطيلة فترة الحكم السابقة غاب التخطيط والاستراتيجية عن تطوير الاقتصاد العراقي، وإزاء ضعف الأداء انعكس ذلك سلبيا على السيادة العراقية فاسحا المجال للتدخل الأجنبي المتناحر داخل الساحة العراقية من خلال أطراف سياسية داخل بنية السلطة. وتفشت ظاهرة اليأس من قدرة تلك القوى على معالجة الفشل والإخفاق في أداء السلطة، كما ثبت عدم قدرتها على إيقاف ظاهرة الفساد ومعالجتها بالنظر لكون الفاسدين من تلك الرموز ومن بين رجال السلطة نفسها، مما شكل انتشار ظاهرة الفساد ونفور المجتمع من الصمت وغض البصر الذي تواجهه من السلطة المسؤولة عن الحكم، والمسؤولة عن معالجة تلك الملفات.

وبالرغم من أن الدستور يؤكد على عدد من المبادئ التي تؤسس مداخل لإرساء دولة القانون، إلا أن أسلوب ممارسة السلطة ومعالجة الملفات والأوضاع كان يعتمد الحزبية الضيقة والمكاسب الشخصية والمحسوبية بالإضافة إلى الطائفية أسلوبا ومنهجًا انتشر ضمن هيكل المؤسسات والمصالح الحكومية، مما جعل عملية الإصلاح الجذري غاية في الصعوبة والتغيير، ما لم يقترن بالتغيير المجتمعي وتغليب الهوية الوطنية على بقية الهويات، بالإضافة إلى ضرورة العودة إلى برنامج العدالة الانتقالية وتفعيل دور المجتمع المدني، وكبح جماح التطرف وإنهاء ظاهرة العنف ومنع انتشار واستخدام السلاح الذي تمتلكه الميليشيات خارج إطار القوات المسلحة، وإعادة هيكلة وبناء القوات المسلحة على أساس المواطنة، والمباشرة بعملية الإصلاح الإداري والاقتصادي والثقافي، واعتماد سياسة نشر ثقافة حقوق الإنسان بزيادة الوعي المجتمعي، وتهيئة الناس لتقبل مفاهيم الديمقراطية والدولة المدنية، وتقبل المعارضة ونقدها، ونبذ اعتماد سياسة الإقصاء والأجتثاث كأسلوب لإنهاء الآخر.

بناء الدولة العراقية يحيط به كم هائل من الرثاثة لا يمكنها من سلوك الطريق الدستوري ورسم معالم الدولة الذي يحلم بها كل أهل العراق، ويتعارض مع جميع مبادئ بناء الدولة الحديثة، ولا يتجاوز أو يعبر مرحلة الانتقال إلى الدولة المدنية، الدولة التي يتساوى فيها المواطنون العراقيون بغض النظر عن أديانهم وقومياتهم ومذاهبهم، ولا تقوم على مفهوم آخر يستهين بالمجتمع وبالعقل المتمدن، ونحن إزاء مفترق طريقين لا ثالث لهما، فأما أن نبدأ بسلوك طريق الدولة المدنية ونلتزم بما يمليه شروط تأسيس هذه الدولة، أو نمضي إلى المنحدر لتهديم ما تبقى من أطلال الدولة العراقية والمجتمع.



## ما نحتاجه في بناء العراق... ليس الأموال

\*فاتح عبد السلام

رئيس تحرير صحيفة (الزمان) الطبعة العراقية: ٢٠١٨/٤/١٨

اعادة اعمار العراق لا تتم عبر مؤتمرات دولية لجمع الأموال ، فذلك الحد الأدنى من العملية التي يحتاجها العراق . عندما تغيب الخطة المركزية المخولة تنصب العيون على الاموال فحسب ، مع ما تعنيه كلمة الاموال من مرادفات الفساد في واقع عراقي متفسخ من المستحيل اصلاحه بالأدوات المتداولة اليوم. لننظر الى تجارب الدول الأخرى في النهوض ، أعلم أنّ السياسيين الان مخبوضون وراغبون عن التفكير بأكثر من حظوظهم التعيسة للفوز بالانتخابات محسومة الأطر، لذلك لابد أن تتصدى منظمات ومؤسسات أهلية تخص المجتمع المدني للتفكير بالبدائل.

وأعلم هنا أيضاً أنّ كل شيء مرتبط بآليات الحكومة وبرامجها وتحالفاتها وتنسيقاتها السياسية التي لا تشترك الطاقات المستقلة في دائرة اتخاذ القرارات الخاصة بإعادة الاعمار . في اليابان حين وقعت نكبة هيروشيما التي لدينا مجسم مصغر لها في الجانب الايمن من الموصل ، كان القرار في إعادة الاعمار بيد منظمات ورجالات ومؤسسات المجتمع المدني وليس بيد السياسيين ، فالسياسي تفرغ لتصريف شؤون البلاد العامة ، واهتمت النخب اليابانية بتقديم كل ما تمتلكه وتقدر على تسخيره في بناء البلد من جديد . المسألة لا تخضع للأهواء السياسية ولا المساومات الدولية.

إنّ ما نحتاجه فقط هو القرار الوطني المستقل في تشكيل الهيئة العليا لبناء العراق مطلقة الصلاحيات ومراقبة من اكثر من هيئة وتشكيل ، تتولى وضع خطط اعادة البناء بحسب حاجة العراق لعشرين سنة مقبلة في أقل تقدير ، لكي نضمن كيف نوفر فرص عمل وتسيير المجريات الاقتصادية مع عملية البناء.

يجب أن نقسم البناء لمراحل ولكل مرحلة رصيدها من المؤهلات والاموال والدعم الدولي ، لكي نعرف أين نتجه في العمار بحسب خطة معروفة ومعلنة في الاعلام لكل الناس ، فهي ليست عملية سرية وانما هي حملة وطنية شاملة تحتاج استقدام العقول العراقية من الخارج في عقود انتاجية محددة مع عمر المشاريع ومراحل البناء . بغير هذا ، لا ندري الى أين نحن ذاهبون ، وقد اختلط مفهوم اعادة البناء بترقيع الموازنة التي تتآكل في بنود لم يتم اعادة هيكلتها حتى الآن ومعظمها صرفيات ذات دلالات سياسية تضع فارقا سياسيا بين مواطن عراقي عادي وآخر قاتل النظام السابق قبل سنوات ، وهي تصنيفات انتهى مفعولها بعد خمسة عشر عاماً من التغيير الذي حدث في المسميات ولا يزال الواقع يعيش التردّي العميق.

## ماذا لو بقي صدام؟

\*عدنان حسين

صحيفة (المدى) : ٢٠١٨/٤/١٨

بمقارنة ما جرى منذ العام ٢٠٠٣ حتى الآن بما كان قبلاً، هل العراق، ومع إقليم الشرق الأوسط والعالم، كان سيغدو في حال أفضل من الحال القائمة طوال الخمس عشرة سنة الماضية لو لم يُطح صدام حسين ونظامه؟

البعض يظنّ هذا، لكنّه ظنٌّ يُجافي المنطق والواقع.. لننظر إلى سوريا، مثلاً، هل هي الآن في حال أفضل ممّا لو قد تجاوب بشار الاسد مع مطالب شعبه بالرحيل، أو أقله إجراء إصلاح سياسي في نظام حكمه؟ على مدى ربع قرن قبل ٢٠٠٣، كان صدام قد بدأ حقبة رئاسته العراق (١٩٧٩) بمجزرة رهيبة طالت العشرات من رفاقه في قيادة حزب البعث ممّن صوّتوا في اجتماع حزبي ضد إحالة الرئيس السابق أحمد البكر للتقاعد عنوة وإحلال نائبه صدام محلّه. وفي غضون ذلك كان صدام يواصل حرباً داخلية ضد الحزب الشيوعي الذي كان شريكاً صغيراً في السلطة، وسائر القوى الوطنية والقومية، فلم يكن يقبل بأقل من أن يُصبح كل العراقيين بعثيين وأن يوالوه شخصياً، وإلا فدونهم المصير الأسود الذي يصل الى السجن والتعذيب وحتى الموت. في الأثناء أيضاً كانت الحرب ضد الحركة القومية الكردية متصاعدة بعدما انقلب صدام قبل ذلك بخمس سنوات على اتفاقية السلام والحكم الذاتي معها، ثم عقد وشاه إيران اتفاقية مخلة بسيادة العراق واستقلاله الوطني مقابل معونة إيران في القضاء على الثورة الكردية.

في أقل من سنة بدأ صدام يهيئ المسرح لحرب ضد إيران. وفي مدة أشهر أشعل نار الحرب (١٩٨٠) التي ستدوم ثماني سنوات وتستنزف قدرات العراق المالية والاقتصادية، فضلاً عن العسكرية، ليسعى صدام بعد انتهائها من دون تحقيق أهدافها، لابتزاز دول الخليج التي فتحت له خزائنها في سنيّ الحرب، وإذ رفضت الخضوع للابتزاز شنّ صدام حرباً جديدة احتلّ فيها الكويت وألحقها بالعراق (١٩٩٠)، ورفض بعناد ومكابرة الانسحاب منها ليواجه حرباً أخرى أحرقت ما تبقى للعراق من أخضر ويابس. ومع ذلك تمسك بالتغنيّ بالهزيمة في حرب الكويت بوصفها نصراً، على غرار ما حصل في الحرب مع إيران.

في غضون ذلك أقدم صدام على ارتكاب ثلاث مجازر كبرى في حق شعبه "الهجوم بالغازات السامة على مدينة حلبجة الكردية، وحملة الأنفال ضد الكرد (١٩٨٨)، وعمليات القتل ودفن الناس أحياءً في مقابر جماعية للآلاف من سكان المحافظات الجنوبية والوسطى التي انتفضت اثر هزيمة حرب الكويت (١٩٩١)..." تلك الحملات كلّفت الشعب العراقي مئات الآلاف من الأرواح، لتضاف الى نحو مليون ضحية في الحربيين ضد إيران والكويت.

لم يشأ صدام، بعد تلك الأحداث المزلزلة، أن يراجع نفسه ليختطّ طريقاً آخر في سياساته الداخلية والخارجية، بل زاد من تركيز السلطات في يديه ورفع من منسوب القمع والعسف، غير مكترث بما آلت إليه

أحوال العراقيين الذين باعوا حتى شبابيك بيوتهم وأبوابها للبقاء على قيد الحياة بأدنى الشروط اللازمة لحياة البشر، في ظلّ حصار دولي كان بمثابة عقوبة جماعية للشعب العراقي، لم تشمل صدام الذي ظلّ يبني القصور المنيفة ويعيش الحياة المبالغ في رفاهيتها حتى بمقاييس الظروف العادية.

كان في وسع صدام أن يتخلّى عن الحكم بعد انتهاء الحرب ضد إيران ليسمح لغيره بقيادة الدولة، ولم يفعل.. وكان في وسعه القيام بذلك بعد هزيمته في حرب الكويت، ولم يفعل. وبدلاً عن التخلّي عن السلطة، كان في وسعه أيضاً في المرّتين، الحدّ من صلاحياته المطلقة، والانفتاح على قوى المعارضة وإحياء اتفاقية الحكم الذاتي مع الحركة الكردية، بيد أنه لم يذهب إلى أيّ من هذه الخيارات، متشبّثاً بخيار وحيد هو بقاؤه في السلطة بكامل مواصفات الجور والطغيان في حقّ شعبه وجيران العراق وبقية العالم. خيار الاستقالة ونقل السلطة إلى غيره من قيادة البعث كان متاحاً له بضمانات قوية، حتى بعدما بدأت حرب ٢٠٠٣، فرئيس دولة الإمارات العربية الراحل الشيخ زايد عرض عليه توفير ملجأ آمن له ولعائلته، فرفض بكامل العناد والمكابرة، ليزجّ العراق في أتون حرب مدمّرة جديدة.

المؤكد أن شخصاً بهذه السيرة والسلوك لو بقي في السلطة لزاد من طغيانه، ولظلّ يتحين الفرص للانتقام داخلياً من قوى المعارضة، وخارجياً من الدول التي وقفت ضد احتلال الكويت وشاركت في عملية تحريرها. القول بأن العراق والعالم ربّما كانا سيكونان أفضل لو بقي صدام، لا سند له سوى أن أوضاع العراق وإقليم الشرق الأوسط اتّجها نحو الاضطراب خلال الخمس عشرة سنة الماضية. وفي ما يتعلق بالعراق، فالسبب في سوء أوضاعه يرجع إلى أن الذين تولّوا السلطة بعد صدام لم يعملوا على بناء دولة ظلّ العراقيون في انتظارها عقوداً عدّة. العراق كان جاهزاً بعد إزاحة نظام صدام الهمجي ليصبح دولة تضاهي في قوتها الاقتصادية ورفاه سكانها المملكة العربية السعودية ودولة الامارات، مثلاً، فعدا عن ثروة النفط والغاز المهولة المتوفرة له، لديه امكانيات زراعية وصناعية كبرى، أما ثروته البشرية، وبالذات الفئات المؤهّلة علمياً، فكانت لا تدانيها ثروة أي دولة في المنطقة.

المشكلة أن خلفاء صدام تعاملوا مع الدولة والمجتمع وفق نظام البرية الوحشي، فتنازعوا على السلطة وسعوا لتقاسمها بنظام المحاصصة الطائفية والقومية، وهذا بالذات كان مثاراً لنزاعات عنيفة متفاقمة، وسبباً في استشراف ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وما كان في وسع دولة انهكتها الحروب المتلاحقة والدكتاتورية المديدة، أن تقف على قدميها مع صراعات طائفية وقومية مسلّحة ونهب منظمّ سافر لعوائدها المالية.

تماماً مثل صدام، التزم خلفاؤه العناد والمكابرة، فلم يشاؤوا التراجع عن أخطائهم وخطاياهم وتعديل المسار، فكان أن تردّت أحوال العراقيين، ما جعل البعض منهم يترحّم الآن علناً على صدام ونظامه! عملية إسقاط نظام صدام كانت صحيحة.. غير الصحيح هو وضع الولايات المتحدة عراق ما بعد صدام في أيدي جماعات الإسلام السياسي التي أظهرت التجربة أنها لا تصلح لغير إدارة الأضرحة والجوامع والحسينيات.

## نحو قانون متوازن ومتكامل لشركة النفط الوطنية

*افتتاحية صحيفة ( طريق الشعب ) البغدادية، ٢٠١٨/٤/١٨*

يعد صدور قانون اعادة تأسيس شركة النفط الوطنية حدثاً ايجابياً بذاته، وخطوة في الاتجاه الصحيح، اذا ما استوعب المبررات الحقيقية لتشكيلها وضرورة ارساء بنائها على اسس اقتصادية متينة وسياسية سليمة، واذا ما جرى تخليصها من الثغرات والنواقص. وقد سبق للحزب الشيوعي العراقي ان أكد أكثر من مرة، ضرورة إحياء الشركة بعد ان دفنها النظام السابق من دون مبرر ملموس ومقنع، باعتبار انها تهدف الى تحقيق الاستثمار الوطني المباشر للثروة الهيدروكربونية (النفط والغاز)، بما ينسجم مع مصالح الشعب العليا ويضمن انتفاع البلد بالكامل من ثرواته الطبيعية، وفقاً لمعطيات سوق النفط العالمية المتقلبة وبما ينسجم مع احدث منجزات العلم والتكنولوجيا.

هذا ما كان مطلوباً تحقيقه. فهل جاء القانون الجديد منسجماً مع هذه الرغبة؟ وهل سيحقق تلك الاهداف؟

كان حزبنا وما زال، وذلك ما يتضمنه برنامجه وثائقه الاخرى، يؤكد دائماً على رسم استراتيجية وسياسة نفطيتين وطنيتين واضحتي المعالم في اطار اقتصاد حديث، ينشد الاستثمار الامثل لثروات البلد ووضعها في خدمة تطوير اقتصاده وتخليصه من طابعه الريعي، وضمان توزيع يحقق قدرًا معقولاً من العدالة الاجتماعية.

وتركزت طرحاتنا في السنوات الاخيرة، على ضرورة تأطير هذه الاستراتيجية في قانون متماسك عام للنفط والغاز. فهل

للقانون الجديد علاقة وصله بما كان يفترض ان يصدر من قانون للنفط والغاز؟ وكيف سيجري التوفيق بين هذا وذاك؟

يضاف الى ذلك ان قانون شركة النفط الوطنية ظهر وهو ينص على احكام تتداخل بل وتتقاطع مع قوانين مؤسسات

قائمة كوزارة النفط. فما هي حدود صلاحيات الشركة بالارتباط مع قانون وزارة النفط النافذ؟ وكيف سيجري التنسيق

ومنع التضارب مع ما توسعت به الشركة، حسب قانونها الجديد، ليشمل ليس فقط الاستخراج وانما ايضا تصنيع

البتروكيماويات؟ وكيف سيتعامل قانون الشركة مع الشركات العاملة فعلاً في الحقل النفطي، سواء تلك التي لها علاقة

بالاستكشاف والاستخراج، او تلك التي تتعامل بالغاز او بالنقل او التسويق؟ وتلك ثغرات في بناء القانون لا تساعد على

تطبيقه على نحو جاد وبحكمة، بل يمكن ان تثير من المشاكل والتعقيدات ما يصادر جوهر المبررات والاهداف التي

استست من اجلها الشركة، خصوصاً اذا اضفنا الى ذلك بعض الثغرات والنواقص والتعارضات ذات الطابع الدستوري.

فالشركة وفق قانونها الجديد طابعها عراقي مركزي عام، والدستور نص على البناء الفيدرالي للدولة العراقية، واقر

تشكيل الاقاليم واعطاها والمحافظات حقوقاً حتى في مجال المساهمة في مجال النفط والغاز والثروات الطبيعية عموماً.

فكيف سيجري التعامل مع هذا كله، وقد حولت عمليات الاستكشاف والاستخراج لشركة النفط الوطنية حصراً؟ وما

علاقة الشركة بالوضع القائم في اقليم كردستان، حيث ابرمت السلطات الكثير من التعاقدات في ميادين الاستخراج

والتصدير؟ وكيف سيجري تطبيق ما نصت عليه المادة ١١٢- ثانياً من القانون، التي تقول ان التعاقدات الجديدة

ستكون معاً، مع الاقاليم والمحافظات؟

ولا بد لنا ان نأخذ في الاعتبار ما اثير ويثار حول اعتبار كل موارد النفط ايرادات للشركة وملكا لها. أفلا يثير هذا

اشكالا قانونياً حول طبيعة الواردات وسياديتها، من اجل حمايتها من المساءلات والمطالبات الخارجية، التي لا يمكن

ان تطولها اذا كانت باسم الدولة العراقية، بينما تنفتح ثغرة اذا كانت باسم شركة، حتى وان كانت شركة مملوكة الدولة.

ولقد منح القانون الشركة صلاحيات وحقوقاً تفوق ما تحتمله طبيعتها. فاذا كان مفهوماً ان تختص الشركة بميدان

النفط والغاز، فان القانون اعطاها ومجلس ادارتها صلاحيات تمكنها من التحكم باقتصاد البلد كله، وبكيفية ادارة موارد

النفط التي تشكل المصدر الاساس للدخل الوطني ولموارد الموازنة بشقيها التشغيلي والاستثماري. فهل يعقل مثلاً ان

تتمتع الشركة بصلاحيات تمكنها من التدخل في شؤون الزراعة والصناعة والقطاعات الاخرى؟ أليس هذا من مهام

مؤسسات اخرى في الدولة؟ ثم الا يعني ادخال الشركة في قضايا وتعقيدات تعيق انجازها مهامها الاساسية؟

اما ما نص عليه القانون في مادته ١٣ من توجهات لتوزيع الايرادات والارباح، فانه ينطوي على اشكالات مفاهيمية

وثغرات عملية، ستزيد من صعوبات ادارة الاقتصاد العراقي وتخليصه من طابعه الريعي الفوضوي. فهل تكون الشركة

حقاً، الجهة المقررة لنسب توزيع الايرادات، ام ان هذا من اختصاص الحكومة والبرلمان؟ وهل ان تخصيص نسبة ١٠ في

المائة لتوزع على الاستثمار والاحتياطي وكماخيل مباشرة للمواطنين، هو الطريق السليم لمساعدة البلد على تخليص اقتصاده من الطابع الريعي؟ ام انه يعزز النزعة الاستهلاكية، وبالتالي يعمق ويديم الطابع الريعي؟ ان الخلاص من الطابع الريعي يتحقق عبر تعزيز الصفة الانتاجية وتنوع مصادر الدخل ، ويتأتى من توفير المزيد من الموارد الوطنية لتطوير الصناعة والزراعة والخدمات الانتاجية، وليس من بعثرتها على مداخيل استهلاكية تعزز ارباح كبار التجار، وتفتح السوق الوطنية على مصراعيها للاستيراد وللتضييق على الانتاج الوطني. ومن الضروري فضلا عن هذا اعادة صياغة بعض فقرات القانون المفتوحة وغير الواضحة والقابلة للتأويلات غير السليمة، بما يجعلها اكثر انسجاماً مع بعضها ومع القوانين، وبعبارة عن الطروحات حمالة الوجة والتي يمكن ان تنأى بها عن مصلحة الشعب والوطن.

من المؤكد ان الحاجة ستبقى قائمة الى سياسة نفطية متكاملة، تضع في الاعتبار حقيقة ان النفط ثروة ناضبة، وسلعة عالمية لا نستطيع التحكم بمآلات اسعارها صعودا او هبوطاً، خصوصاً وان الاقتصاد العالمي يسير بخطى حثيثة بحثاً عن مصادر اخرى للطاقة، نظيفة وصديقة للبيئة. كما ان التكنولوجيا تتطور نحو اكتشاف احتياطات ومواقع مهمة وكبيرة لانتاج النفط والغاز من الرمال والحجر الصخري، وفي المناطق النائية والمياه العميقة. وكل هذا يضع على عاتق الادارة الاقتصادية والنفطية مشروع الانتفاع الامثل من مصادر النفط، لتجمع ثروة جديدة والا فستحمل الاجيال القادمة في العقود القريبة المقبلة ما لا طاقة لها به.

وعليه نؤكد من جديد، ضرورة وضع استراتيجية اقتصادية - نفطية متكاملة، تهدف للاستثمار الوطني المباشر للنفط والغاز، بما يعنى ان: لا للامتيازات، لا لعقود المشاركة، نعم للاستعانة بعقود خدمة لا تخل بملكية الشعب لثرواته الوطنية. وهذا يتطلب فيما يتطلب التحرك لاعادة النظر في بعض جوانب عقود التراخيص، او في العقود غير المتوازنة المبنية على المشاركة، التي عقدتها حكومة اقليم كردستان.

ويتطلب الامر، ايضاً، الاستمرار في سياسة انتاج وتصدير النفط وفقاً لسياسة حكيمة ومتوازنة، ومنسجمة مع نشاط "اوبك"، وبما يضمن احترام حقوق العراق الخاصة. كما نؤكد اهمية استثمار الغاز والكف عن احراقه، وتصنيع النفط والغاز داخلياً بما يضمن الانتفاع من القيمة المضافة الناجمة عن التصنيع. كذلك مواصلة بناء المزيد من المصافي لتسد حاجتنا الداخلية ولاغراض التصدير، والتوسع في بناء الصناعة البتروكيماوية لتقليص استعمال الثروة الهيدروكربونية كمحروقات، وتطوير الكفاءات العراقية في كل ميادين الصناعة النفطية، والاعتماد على القدرات الوطنية العراقية، والبحث الجاد عن معالجات فعالة وفورية للتجاوزات والخروقات التي تعاني منها الصناعة النفطية، عبر تطوير الادارة ومحاربة الفساد وايقاف الهدر.. الخ.

ونشدد هنا ايضاً على استثمار كل الزيادات المتأتية من الفرق بين السعر الرسمي للنفط (في موازنة ٢٠١٨ حيث اعتمد سعر ٤٦ للبرميل الواحد) ولاحقاً للغاز، وبين السعر الفعلي الذي يتجاوز حالياً ٦٣ دولارا لبرميل الخام المصدر، استثمار هذه الزيادات في تطوير مصادر الطاقة ، وفي الميادين الانتاجية المتنوعة، لقطع شوط او اشواط اولى على طريق ايقاف الهدر والتصرف العبثي بموارد النفط والغاز، باعتبارها مصادر مالية ناضبة، وفقاً لخطة مقرر رسمياً . وهنا، وبغية وضع الامور في اطار شرعي ومبرر قانونياً وفنياً، تفرض الضرورة تأسيس صناديق سيادية تشرف على هذه الموارد وتتابع استثمارها على النحو السليم.

وان من ضمن هذه التوجهات اعادة النظر في القانون الجديد لشركة النفط الوطنية، واجراء التعديلات المؤشرة اعلاه، ليكون اكثر مشروعية وتواؤماً وانسجاماً مع الدستور والسياسة الاقتصادية المطلوبة، واعتبار قطاع استخراج النفط والغاز قطاعاً استراتيجياً لا بد ان يظل ملكية عامة. وهذا يعني ايضا الغاء المادة ١٣ لتشريع في قانون خاص بعد طرح مسودته للنقاش الجاد والواسع. كما ان الضرورة تلح على اصدار قانون موضوعي وعادل للنفط والغاز، ينسق بين السياسة النفطية المشار اليها اعلاه، وبين دور المؤسسات المختلفة العاملة في الصناعة النفطية - في الاستخراج وفي عموم قطاعاتها الاخرى، وتحديد ملامح العلاقة بين السلطة الاتحادية وسلطات الاقليم والمحافظات، ودور كل منها في هذه الميادين، بما ينسجم مع الدستور ويحفظ للشعب العراقي حقوقه، وللصناعة الهيدروكربونية دورها في الاقتصاد الوطني وفي التنافس العالمي المحتدم .

## رشوة انتخابية

\*القاضي إياد مجسن ضمد

موقع السلطة القضائية العراقية: ٢٠١٨/٤/١٨

قد يكتسب الرز طابعا سياسيا كذلك اجهزة التبريد ومكائن الخياطة قد تكتسب مثل هذا الطابع حين تستخدم وسائل للحصول على مكاسب معينة فالمال وفي أحيان كثيرة يشكل قوة غاشمة يسعى ممتلكها لحرف الأمور عن جادتها لتحقيق مصالح فئوية ضيقة حتى وان كان ذلك على حساب المصالح العليا للمجتمع.

واخطر ما يمكن تصوره في هذا المجال هو استخدام المال للتأثير على صحة التمثيل النيابي لأفراد الشعب في مرحلة الانتخابات من خلال إغراء الناخب بالوعود والهبات والهدايا لتوجيه إرادته نحو التصويت لمصلحة حزب او مرشح معين حينما يستغل صاحب المال حالة الفقر او المرض او البطالة او انعدام الخدمات لدى الناخب ومن ثم السعي لسلب حريته في الاختيار من خلال تقديم الهبات المالية والوعود بالتوظيف او تقديم الخدمات او منح المساكن ما ينتج عنه ان التمثيل النيابي لا يعكس الارادة الحقيقية للمواطنين.

وعلى الجانب الآخر انعدام فرص المرشحين الذين يخوضون العملية الانتخابية بكل نزاهة وشفافية ولا يلجؤون لاستخدام المال في الحصول على تمثيل نيابي ومن ثم سيخسر المجلس النيابي فرصة ان يصل إليه مرشحون لم يسلكوا وسائل غير مشروعة في سباقهم الانتخابي.

المشرع العراقي في قانون انتخابات مجلس النواب رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣ المعدل تناول موضوع الرشوة الانتخابية في المادة ٣٢ الفقرة/ ثانيا والتي عاقبت بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من أعطى او عرض او وعد بان يعطي ناخبا فائدة لنفسه او لغيره ليحمله للتصويت على نحو معين او الامتناع عن التصويت ومن خلال هذه المادة وباستخدام عبارة الفائدة فان المشرع نحا لاستخدام مصطلح عام وشامل ويمكن ان ينطبق على الكثير من صور الرشوة الانتخابية التي يشهدها الواقع وبالتأكيد فان لجريمة الرشوة الانتخابية ركنا ماديا وركنا معنويا حالها حال بقية الجرائم وهي تفترض أطرافا هي المرشح الراشي وهو من يقوم بعرض الرشوة أو الوعد بفائدة لقاء الحصول على الصوت الانتخابي والمرتشي وهو الناخب الذي يصوت باتجاه معين لقاء المنفعة وقد يكون هناك طرف اخر وهو الوسيط الذي لا يكون ناخبا ولا مرشحا لكنه يتوسط لإتمام الجريمة او تسهيل ارتكابها وكل هذه الأطراف تقع تحت طائلة النص العقابي للمادة ٣٢ من قانون انتخابات مجلس النواب وفي ما يتعلق باختصاص نظر هذه الجرائم فانه ينعقد لمحكمة التحقيق التي وقعت جريمة الرشوة الانتخابية ضمن منطقة اختصاصها المكاني ورغم ان اثبات جريمة الرشوة الانتخابية وتوفير ادلتها ليس بالامر السهل بسبب طبيعتها والعزوف عن تقديم الشكاوى المتعلقة بها وما يحصل في بعض الاحيان من تداخل بين ما يقدم في المؤتمرات الدعائية والانتخابية من وعود كبرامج انتخابية وما يقدم فيها من منح ووعود بمنافع كرشى انتخابية الا ان ذلك لا يمنع بأي حال من تعقب مرتكبي هذه الجريمة التي تؤثر على شرعية العملية الانتخابية برمتها وما يرافق ذلك من استغلال الظروف المعيشية الصعبة للناخبين.

## تجربتنا الديمقراطية

\*حسين علي الحمداني

صحيفة (الصباح) : ٢١/٤/٢٠١٨

نستعد لانتخابات جديدة أبرز ما فيها إنها حلقة مهمة من حلقات البناء الديمقراطي الذي اعتاده الشعب العراقي منذ سقوط النظام الديكتاتوري عام ٢٠٠٣ وصولاً لعامنا هذا، الانتخابات في العراق هي الفيصل وصناديق الاقتراع هي الميدان الأول والأخير الذي يتنافس فيه المتنافسون من أجل كسب صوت الناخب العراقي. وهذا يعني إن الانتخابات ليست جديدة بل باتت مألوفة لنا حيث ابتدأت بانتخاب جمعية وطنية كان من مهامها الأولى كتابة الدستور العراقي الذي صوت عليه الشعب، تبع ذلك انتخابات برلمانية عامة أفرزت حكومة وحدة وطنية، وما تلاها من انتخابات لمجالس المحافظات والبرلمان، وصولاً إلى الانتخابات القادمة في آيار ٢٠١٨ والتي يراهن فيها المواطن العراقي على التغير وتجاوز نقاط الوهن في التجارب السابقة والتي كانت محكومة بالواقع الداخلي والإقليمي والدولي، ودورة انتخابية جديدة تعني بكل تأكيد إن الديمقراطية الناشئة في العراق حققت نجاحات لا يمكن تغافلها في ظل ظروف صعبة جداً ومحيط إقليمي تتعارض أفكاره مع هذه الديمقراطية التي كانت نتيجة لسقوط نظام شمولي.

ومن أبرز النقاط المضيئة في الديمقراطية العراقية هي المشاركة الشعبية في الانتخابات التي وصلت في الانتخابات الأخيرة أكثر من ٦٢ بالمئة، والشيء الآخر والمهم هو تسليم السلطة سلمياً وهذا حدث لأكثر من مرة على مستوى السلطة التنفيذية سواء في الحكومة المركزية أو المحافظات والاقاليم، النقطة الثالثة ترسيخ قيم الديمقراطية في المجتمع العراقي واعتبار صناديق الاقتراع هي الفيصل في الوصول سواء للسلطة التنفيذية أو التشريعية، بعد أن ظل العراق عقوداً طويلة تأتي حكوماته عبر الانقلابات والتداول السلمي للسلطة يؤمن ديمومة خطط التنمية وتداولها أيضاً من حكومة إلى أخرى، وكذلك إعطاء حقوق الاقليات العرقية والدينية بما يضمن تمثيل هذه الاقليات في السلطة التشريعية.

ورغم إن لكل تجربة ديمقراطية في العالم ايجابياتها وسلبياتها ومخارجاتها، إلا إن أساس رسوخ أية تجربة ديمقراطية تحتاج إلى مجموعة مقومات أساسية وضرورية في مقدمتها الايمان بالديمقراطية ومخارجاتها وما تفرزه من نتائج، وأيضاً وعي الشعب الذي تنامي كثيراً في السنوات الماضية بأهمية المشاركة في الانتخابات وتجلي ذلك بوضوح في رفض دعوات المقاطعة التي حاول البعض الترويج لها قبل الانتخابات وهذا الرفض يعكس وعي الشعب بأهمية صناديق الاقتراع في عملية التغير. إن الديمقراطية العراقية قطعت أشواطاً مهمة في عملية البناء الديمقراطي وصولاً لحالة متميزة يمكننا أن نلمسها بوضوح في آيار القادم تعزز من وضع العراق السياسي والديمقراطي وتكون حلقة مهمة في تاريخنا المعاصر.

وخلاصة القول بأن تجربتنا الديمقراطية تسير نحو الأفضل ولكنها بالتأكيد تحتاج للتطوير شأنها في ذلك شأن الكثير من التجارب الديمقراطية في العالم التي بدأت كما بدأنا نحن وطورت آلياتها عبر اكتساب الخبرات المتراكمة من الممارسات الديمقراطية المتتالية والتي بالتأكيد ستفرز قيادات تمتلك الخبرة والرؤية في هذا الميدان.

## الفساد والخداع في واجهة المعركة الانتخابية الجارية بالعراق!

\*البوفيسور كاظم حبيب

الحوار المتعدد: ٢١/٤/٢٠١٨

دعا مجلس القضاء الأعلى بالعراق المرشحين للانتخابات النيابية إلى توخي الدقة والمسؤولية خلال الحملة الانتخابية الجارية، محذراً إياهم من "التهجم على المتنافسين بأسلوب التسقيط السياسي خارج إطار القانون". ورد هذا في بيان بمناسبة بدء المعركة الانتخابية بتاريخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وهي دعوة من حيث المبدأ صحيحة ولا غبار عليها. ولكن الأسئلة كثيرة تلك التي تدور في بال كل عراقية وعراقي حول موقف مجلس القضاء الأعلى والادعاء العام بالعراق إزاء المرشحين للانتخابات القادمة بالعراق، منها مثلاً: لماذا لم يتخذ مجلس القضاء الأعلى والادعاء العام بالعراق موقفاً واضحاً وصحيحاً من الاتهامات الكثيرة جداً التي وجهت إلى رئيس الوزراء السابق نوري المالكي بشأن ما جرى في محافظة الأنبار وفي اجتياح الموصل وبنينوى؟

وقد أدان ملف التحقيق الذي اجراه مجلس النواب العراقي نوري المالكي وآخرين معه باجتياح الموصل وانسحاب القوات المسلحة والكارثة التي عمت محافظة بنينوى؟ أو بشأن حديث نوري المالكي عن وجود ملفات فساد في أدراج مكتبه لسياسيين عراقيين كبار وغيرهم، حين كان رئيساً للوزراء، ولم يقدم تلك الملفات للادعاء العام أو للقضاء العراقي؟ لماذا لم يحاسب مجلس القضاء الأعلى عشرات المسؤولين الكبار الذي سيطروا على دور مسؤولين عراقيين من ألام النظام السابق ودور حكومية ويطالب بتخليتها وإعادتها للدولة؟ ولماذا لم يحاسب مئات النواب الحاليين المتهمين بالرشوة والفساد وخداع الناس، بما في ذلك حملة الاتهامات المباشرة الجارية بين وزيرة الصحة عديلة حمود والمفتش العام في الوزارة أحمد رحيم الساعدي، والتي نشرت على صفحات الصحف العراقية وفي الخارج، وكذلك ما جرى لها في مؤتمر صحفي عقد لها في محافظة ميسان حين هب الحاضرون وهم يحتجون و"يهتفون بصوت واحد" شلح قلع كلهم حرامية"، اثناء حديث وزيرة الصحة العراقية عديلة حمود؟ لماذا لا يأخذ القضاء على عاتقه مسؤولية التحقيق بهذه الاتهامات؟

هل يراقب القضاء العراقي الحملة الانتخابية الجارية، أو لا يرى كيف توزع الأموال والهدايا على الناس لشراء ذممهم وأصواتهم؟ ألا يتابع القضاء العراقي الكذب الذي يطلقه المرشحون ويدعون فيه إنهم هياؤا ٢٠٠٠ دار لتوزيع على الفقراء، وهم بعيدون عن السلطة، ولم يببنوا مثل هذه الدور أصلاً؟ ألا يقرأ القضاة الدعايات الانتخابية وما فيها من كذب وتزوير وتشويه للحقائق والسلوكيات؟

لقد كان وما يزال من واجب مجلس القضاء الأعلى والادعاء العام أن يقوم بمحاسبة كل من له ملف فساد أو خداع أو تزوير شهادة.. في مجلس الوزراء أو مجلس النواب أو لدى القضاء العراقي، وأن يوقف ترشيحهم لأنهم بذمة التحقيق، وهو ينسجم مع الدعوة الاجتماعية التي تقول "لا تُجرب المُجرب"، أي لا تنتخبوا من كان في الحكم أو على رأسه أو في مجلس النواب ولم يمارس مهماته بل شارك في نهب وسلب خيرات البلاد ولقمة عيش الناس الفقراء والمعوزين والكادحين،.. الخ.

إن مجلس القضاء الأعلى لا يؤدي واجباته، بل يحابي الحكام، ولا سيما رئيس الوزراء السابق ورهطه ومن سار على دربه، إن مجلس القضاء العالي فقد مصداقيته في أعين الكثير جداً من أبناء وبنات الشعب العراقي نتيجة مواقفه السابقة والراهنة، ولهذا فدعوته هذه لا يمكن تصديقها وأخذها بجديتها ما لم يتوجه صوب محاسبة الموجهة لهم اتهامات صريحة من الشارع العراقي من أبناء وبنات الشعب إزاء من كان مسؤولاً عن الكوارث التي تعرض لها الشعب طيلة السنوات الـ ١٥ المنصرمة.



## مشهد العراق الانتخابي.. تحالفات جديدة ومفارقات غريبة

صحيفة (كيهان) الإيرانية: ٢١/٤/٢٠١٨

**عادل الجبوري:** يختلف مشهد العراق الانتخابي في عام ٢٠١٨، بشكل كبير عن مشهد العام ٢٠١٤، وكذلك عن المشاهد الانتخابية التي سبقته في الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠١٠.

والاختلافات هنا لا تنحصر في اطار مسميات وعناوين معينة، وفي مرشحين جدد، وقوائم ذات برامج وأطروحات تنطوي على شيء جديد، بل ان الاختلافات تكمن في تشضي كيانات كبيرة، وبروز اصطفاقات وتحالفات تبدو غريبة الى حد كبير، وحصول انتقالات وتحولات غير محكومة بأطر حزبية أو قومية أو مذهبية يكون لها لون واحد. ولعل اطلالة سريعة على القوى والكيانات الرئيسية الممثلة للمكونات الثلاثة (الشيعية والسنية والكردية) تكشف عن ذلك الأمر بوضوح.

فبالنسبة للمكون الشيعي، نجد أن هناك خمسة كيانات رئيسية، تشكل مجتمعة الخريطة السياسية لذلك المكون، وتتنافس على فضاءه الاجتماعي الممتد من الجنوب مروراً بالفرات الاوسط والعاصمة بغداد، وأجزاء من مدن الوسط والغرب والشمال.

وهذه الكيانات الخمسة هي:

- "ائتلاف النصر" بزعامة رئيس الوزراء حيدر العبادي. وينظر الى هذا الائتلاف، على أنه شق من حزب "الدعوة الاسلامية"، ومعه قوى وأحزاب صغيرة، ويتوقع له إن لم يحصل على المركز الأول من حيث عدد أصوات الناخبين، فإنه بلا شك سيمثل رقماً مهماً ومؤثراً.

- "تحالف الفتح"، بزعامة الأمين العام لمنظمة "بدر" هادي العامري، ويتألف من المجلس الأعلى الاسلامي العراقي، بعد انفصال زعيمه السابق السيد عمار الحكيم عنه، وقوى الحشد الشعبي، وعناوين سياسية صغيرة من مكونات أخرى.

وفي بادئ الأمر، تحالف "ائتلاف الفتح" مع "ائتلاف النصر"، بيد أن اختلافات في جوانب فنية - كما قيل في حينه - حالت دون نجاح ذلك التحالف.

ويعول "تحالف الفتح" على المنجز الكبير الذي ساهمت قوات الحشد الشعبي في تحقيقه، ألا وهو الانتصار الكبير على تنظيم "داعش" الارهابي، وهذا عامل مهم جداً في توجيه بوصلة اختيارات نسبة لا يستهان بها من المواطنين العراقيين في انتخابات الثاني عشر من ايار - مايو.

- "ائتلاف دولة القانون" بزعامة رئيس الوزراء السابق والأمين العام لحزب "الدعوة" الاسلامية نوري المالكي. ومع أن هذا الائتلاف شهد خروج كيانيين مهمين منه وهما، منظمة "بدر"، والمستقلون بزعامة نائب رئيس الوزراء السابق حسين الشهرستاني، وقوى صغيرة أخرى، الا أنه وبحسب الكثير من القراءات والاستطلاعات، لن يكون رقماً هامشياً وثانوياً، ونقطة قوته الرئيسية تتمثل بزعيمه المالكي، الذي ما زال يمتلك شعبية وحضوراً يعتد به في الساحة.

- تحالف "سائرون"، وهو عبارة عن ائتلاف "التيار الصدري" بزعامة السيد مقتدى الصدر مع الحزب الشيعوي العراقي وقوى مدنية اخرى صغيرة. وفي واقع الامر، ينظر الى هذا التحالف على أنه العنوان الجديد للتيار الصدري، لذلك يرى بعض المراقبين ان حظوظه في الانتخابات المقبلة، سيكون لها حظوظ مشابهة للتيار الصدري في الانتخابات السابقة، مع فارق بسيط يمكن ان يضيفه المدنيون اليه.

- "تيار الحكمة الوطني" بزعامة رئيس المجلس الأعلى السابق السيد عمار الحكيم، وقد كان من المفترض ان يدخل هذا الكيان ضمن التحالف الواسع بين "ائتلاف النصر" و"الفتح"، الا أن ملابسات عديدة حالت دون حصول ذلك، وتبدو فرص تيار الحكيم غامضة، لأكثر من سبب، الأول يتمثل في أن مساحات جمهوره وجمهور المجلس الأعلى لم تنفرز بالكامل، لأنه لم يمر وقت طويل على حصول الانفصال (تأسس تيار الحكمة في ٢٤ تموز - يوليو

٢٠١٧)، والسبب الآخر هو أنه اضطر الى خوض الانتخابات منفرداً، وهذا أمر ينطوي على محاذير كبيرة بالنسبة لكيان حديث التشكيل رغم أنه يركز على الارث السياسي للمجلس الأعلى وزعاماته السابقة وتجربته الطويلة في العمل السياسي.

أما بالنسبة للمكون السني، فإن عنوانه الأبرز والأكبر، المتمثل بتحالف القوى العراقية، تعرض للتصدع والتشظي الى حد كبير، بحيث برزت عناوين جديدة منه وأهمها:

- تحالف "القرار العراقي" بزعامة نائب رئيس الجمهورية أسامة النجيفي ومعه قوى وشخصيات سنية تتفاوت في حجم تأثيرها وحضورها، ومن المتوقع أن يحصد هذا الكيان نسبة كبيرة من أصوات جمهور المكون السني، دون أن يعني ذلك أنه سيتمكن من الامساك بزمام المبادرة بالكامل.

- "ائتلاف الوطنية"، بزعامة نائب رئيس الجمهورية الحالي والامين العام لحركة "الوفاق الوطني" اياد علاوي، وان كان الأخير ينتمي للمكون الشيعي، الا أنه محسوب على المكون السني، لأن ائتلافه يحمل هوية سنية - علمانية، ويرى مراقبون، أنه سيحافظ على ما يملكه حالياً من أصوات ومقاعد، لكن الأمر الجدير بالتوقف عنده هنا يتمثل في أن رئيس مجلس النواب العراقي سليم الجبوري، الذي خرج حديثاً من عباءة "الحزب الاسلامي العراقي"، قرر التحالف مع علاوي لخوض الانتخابات المقبلة ضمن تحالف واحد، ولعل هذه واحدة من مفارقات وغرائب المشهد الانتخابي العراقي لعام ٢٠١٨.

- "حزب الحل"، بزعامة جمال الكربولي، الذي قد لا تختلف فرصه كثيراً عن فرص تحالف "القرار العراقي"، علماً أن جمهور الأخير يتمركز أساساً في محافظة نينوى، بينما يتحرك "حزب الحل" بصورة أساسية في اطار محافظة الأنبار.

- والى جانب هذه العناوين الرئيسية الثلاثة، هناك عناوين أخرى مثل "نينوى هويتنا"، و"الأنبار هويتنا"، والتحالف المدني الديمقراطي.

وفيما يتعلق بالمكون الكردي، فإن حاله يشبه الى حد كبير حال المكون السني، فالتحالف الوطني الكردستاني لم يعد له وجود حقيقي، لتكون أمام كيانين رئيسيين هما:

- قائمة "السلام الكردستانية"، وهي عبارة عن تحالف الحزبين الكرديين التقليديين، "الحزب الديمقراطي الكردستاني" بزعامة مسعود البارزاني، و"حزب الاتحاد الوطني الكردستاني"، الذي يتولى رئاسته حالياً كوسرت رسول علي خلفاً لزعيمه الراحل جلال الطالباني.

ولا شك أن شعبية ونفوذ وتأثير هذين الحزبين قد تراجع كثيراً خلال الأعوام الأربعة الماضية جراء عوامل عديدة. - "تحالف الوطن"، ويضم كلاً من "حركة التغيير" (كوران)، و"تحالف العدالة الديمقراطية" برئاسة القيادي السابق في الاتحاد الوطني برهم صالح، و"الحركة الاسلامية الكردية".

ومع أن هذا التحالف لا يمكن أن يتفوق على الحزبين التقليديين، الا أنه يمكن أن يكون منافساً ونداً حقيقياً لهما، لا سيما وأنه يحوز على نقاط قوة جيدة.

واللافت بالنسبة للمكون الكردي، هو أن هناك برلمانيين وساسة كرد قرروا ترك أحزابهم وخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة مع قوائم عربية، وهذا أمر غير مسبوق، ويطلق رسائل سلبية للأحزاب والقوى والشخصيات الكردية الكبيرة.

اضافة الى ما ذكر، فإن المشهد الانتخابي العراقي لعام ٢٠١٨، يشتمل على قوائم تركمانية وكردية فيلية ومدنية ومسيحية مختلفة، من قبيل جبهة تركمان كركوك، والائتلاف الفيلي العراقي، وتحالف بغداد، وائتلاف الرافدين، وعابرون، وكفاءات من اجل التغيير.

والكيانات المشار اليها لا تمتلك إلا حظوظاً ضئيلة في التنافس الانتخابي، لذا فإنها على الأرجح ستجد نفسها مرغمة على الانضواء تحت مظلة كيانات وقوى كبيرة بعد الانتخابات.

## الفصائح أداة دعائية في الحملات الانتخابية في العراق

\*همام طه

### تحركات شعبية

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢١/٤/٢٠١٨

بعد تداول مواقع التواصل الاجتماعي لمقطع فيديو فضائحي مزعوم ادعى مروّجوه أنه لأستاذة جامعية مرشحة للانتخابات العراقية، أصدرت وزارة التعليم العالي قرار إيقاف الضحية عن العمل. وبرت ذلك القرار بأنه جاء "احترازا وحفاظا على هيبة الوظيفة العامة وتجنبنا لكل ما يمس بها"، ما يعني أن الوزارة تعتبر هيبة الوظيفة العامة أهم من سمعة وكرامة إنسان، وأهم من سمعة وكرامة عضو في هيئة التدريس الجامعي. شكلت حملة التشهير صدمة وإساءة بالغتين للوجدان الجمعي العراقي ولكل النساء المتصديات للشأن العام، وسمحت للخطاب الشعبوي بالانفلات وبث مشاعر الازدراء ضد المرأة التي تنخرط في العمل العام. ولذلك فإن من حق الأكاديمية الضحية أن ترفع دعوى قضائية على وزارة التعليم العالي لأنها شاركت في التشهير بها وتشويه سمعتها عبر الاستجابة للنزعة الفضائحية بقرار إيقافها عن العمل قبل التحقيق في الواقعة وإثباتها وتحديد درجة مسؤولية الضحية ووجه الإدانة القانونية لها.

إنها الرسالة الخطأ التي أوصلتها الوزارة وهيئات التدريس إلى طلبتها وإلى المجتمع. انشغلت الوزارة بالجريمة الافتراضية (احتمالية ثبوت التهمة على الضحية) وتركت الجريمة الحقيقية الماثلة أمامها وهي جريمة التشهير والافتراس الجماعي لسمعة الضحية.

وكان ائتلاف النصر بقيادة رئيس الوزراء حيدر العبادي قد شارك أيضا في التشهير بالضحية عندما استبعدها من قائمة مرشحيه للانتخابات بدعوى "عدم التزامها بشروط الترشيح"، وهي العبارة التي تضمنت تلميحا إلى التسليم بصحة الفيديو وشككت اغتيايلا معنويا للضحية.

كان يفترض بالعبادي أن يرفض بوضوح وصرامة التشهير بامرأة بهذه الطريقة لا سيما وأن نشر الفيديو يأتي في توقيت ملتبس ومشحون حيث تتصاعد حمى التسقيط السياسي بين القوى المتنافسة في انتخابات مايو ٢٠١٨" بمعنى أن شبهة الفبركة والاستهداف السياسي حاضرة بقوة.

كما أن احتمالية الفبركة قد تعني أن المرشحة دفعت من سمعتها ثمن صراع العبادي مع منافسيه الذين يريدون ضرب سمعة ائتلافه والإضرار بحظوظه الانتخابية المتوقعة.

ويذكرنا سلوك صانع القرار العراقي اليوم بما حصل في عهد حكومة المالكي الأولى، فعندما ادعت مواطنة تعرّضها للاغتصاب على يد قوات الأمن، وكان للقضية بُعد طائفي، نفى المالكي ادعاءاتها وقام بتكريم

الضباط المتهمين ووصفهم بـ"الشرفاء" عوض التحقيق معهم، فسمح بتحوّل القضية إلى مادة لزيادة الانقسام الطائفي في المجتمع يتم استدعاؤها في خطابات الكراهية حتى هذه اللحظة، بينما كان بإمكانه أن يجعلها مدخلا لتوحيد المجتمع بأن يتبنى القضية ويعلن التزامه بأخذ حق الضحية فيأمر بالتحقيق في الادعاء ويتوعد المتورطين إذا ثبت تورطهم" وبذلك كان سيوحّد العراقيين ويكسب دعم الشارع العراقي في قضية تحظى بالإجماع لأنها تتعلق بالشرف والسمعة.

كان بإمكان العبادي أيضا أن يرفض التشهير بالأكاديمية المرشحة ضمن ائتلافه، وأن يتحمّل تجاهها المسؤولية السياسية والدستورية كمواطنة والمسؤولية الأخلاقية كامرأة في مجتمع محافظ فيحوّل بذلك القضية لصالح ائتلافه عبر جعلها قضية وطنية ملهمة تجعل العراقيين يؤيدونه فيها ويعيدون اكتشاف ذاتهم الأخلاقية، ويجمع العراقيين خلفه حول قضية تحظى بإجماعهم وتحتل موقعا مركزيا في الثقافة الاجتماعية وهي قضية "الشرف" وصون الحرمات والخصوصيات. لكنه لم يفعل واختار التخلي عن المرشحة والتصرف كرجل سياسة يحابي النزعات الشعبوية حرصا على مصالح انتخابية.

يعكس خضوع الدولة للنزعة الشعبوية تنصلها من النهوض بمسؤوليتها في التغيير الاجتماعي والثقافي وقيادة قاطرة التقدم الحضاري في البلاد. فالشعبوية بما هي اللاعقلانية والنزعة الانفعالية تشكل أحد منتجات النظام السياسي العراقي لأنه نظام يقوم على تأجيج النزعات الطائفية والجهوية، وهي اليوم تترد عليه في صورة حالة من السخط الشعبي العارم ينطبق عليها تعريف عالم الاجتماع الأمريكي إدوارد شيلز للشعبوية بأنها "أيديولوجيا الاستياء الموجّهة ضد نظام اجتماعي مفروض من قبل طبقة مضى على وجودها في وضع الهيمنة فترة زمنية طويلة، ويُفترض أنها تحتكر السلطة والثروة والامتيازات والثقافة".

واستنادا إلى هذا التعريف فإن حملات التشهير المكثفة التي طالت المرشحة الضحية وغيرها من مرشحات الانتخابات على مواقع التواصل الاجتماعي إنما تعكس النقمة السائدة في الطبقات المهمشة على النظام السياسي العراقي القائم على التمييز الاجتماعي والاقتصادي ومحاباته للنخب والطبقتين العليا والوسطى المرفهتين على حساب الطبقات الأدنى الفقيرة، وسعي هذه الطبقات المحرومة أو التي ترى نفسها كذلك للانتقام من النخب المهيمنة عبر واحدة من أكثر وسائل الانتقام إيلاماً وتعبيراً عن الغضب والرفض والعداوة وهي التشهير الجنسي بالضحايا.

\* كاتب عراقي

## الخلافاً حول قوانين الانتخاب في العراق

\*كيرك سويل

مركز كارنيغي للسلام الدولي: ٢٢/٤/٢٠١٨

يواجه رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، في عامه الثالث في الحكم، معركة سياسية جديدة في بغداد على خلفية انتخابات مجالس المحافظات والأقضية (المزمع إجراؤها هذا العام)، والانتخابات البرلمانية الوطنية (العام المقبل). في حين أن الدستور ينص على إجراء انتخابات مجالس المحافظات والأقضية بحلول أواخر نيسان/أبريل الجاري، والانتخابات النيابية بحلول أواخر نيسان/أبريل ٢٠١٨، ليس المجهود غير المكتمل لتحرير نينوى والأنبار، وكلاهما محافظتان أساسيتان تقطنهما أكثرية سنية، سوى جزء من المشكلة. فثمة صراعات تدور أيضاً حول إقرار القوانين الانتخابية الضرورية واختيار مجلس المفوضين في المفوضية العليا للانتخابات. يهدد مقتدى الصدر، الذي استوعب الحركة الاحتجاجية ضد الفساد، بالتحرك في الشارع والمقاطعة في حال عدم قبول مقترحاته في السياسات.

آخر مرة أجريت فيها انتخابات مجالس المحافظات والأقضية كانت في نيسان/أبريل ٢٠١٣ (وفي حزيران/يونيو ٢٠١٣ في محافظتي نينوى والأنبار لأسباب أمنية كما زعم). وكانت المفوضية العليا للانتخابات في العراق قد حددت موعد الانتخابات المقبلة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧. لكن يجب أولاً إقرار قانون انتخابي جديد لكل من انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والانتخابات البرلمانية، تستغرق الاستعدادات نحو ستة أشهر. فضلاً عن ذلك، فشلت الحكومة في تخصيص الأموال الضرورية. في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أعلنت المفوضية العليا للانتخابات في العراق أنه من غير الممكن إجراء الانتخابات في نيسان/أبريل، بحسب الموعد الذي جرى تحديده. بعد تفويت تلك المهلة، وافقت حكومة العبادي متأخرة على مشروع قانون انتخابي في الرابع من كانون الأول/ديسمبر يخضع حالياً للمراجعة في مجلس النواب. في غضون ذلك، وافقت الحكومة في ٢٣ كانون الثاني/يناير على اقتراح تقدمت به المفوضية العليا للانتخابات لتحديد موعد جديد للانتخابات، في ١٦ أيلول/سبتمبر المقبل.

تعاملت المفوضية مع موعد ١٦ أيلول/سبتمبر باعتباره ثابتاً ونهائياً، ومنحت الأحزاب مهلة حتى ١٦ نيسان/أبريل للتسجيل، استناداً إلى قانون للأحزاب جرى إقراره في العام ٢٠١٥. توقع محسن السعدون، رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب، في ٣٠ آذار/مارس الماضي، أن يقر مجلس النواب قريباً قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية بعدما استُكملت تقريباً القراءة الثانية لمشروع القانون، وقد تكرر هذا الكلام أيضاً على لسان النائب أحمد طلال البديري في التاسع من نيسان/أبريل. ويومئذ أشار نائب رئيس مجلس المفوضين في المفوضية العليا للانتخابات، كاطع الزوبعي، إلى أن الحكومة خصصت أموالاً للمفوضية، وبالتالي من الممكن إجراء الانتخابات في أيلول/سبتمبر المقبل.

على الرغم من هذه الاستعدادات، ثمة احتمال الآن بحدوث مزيد من التأجيل في انتخابات مجالس المحافظات والأقضية. تتعلق نقطة الخلاف الأساسية بشأن قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية، بتوزيع المقاعد، بالاستناد إلى طريقة سانت ليغو التي تهدف إلى تأمين صيغة موضوعية لتوزيع المقاعد تنال بموجبها أحزاب متعددة حصصاً معينة من الأصوات. في الجولة الأولى من التطبيق المعياري لهذه الطريقة، يُقسّم مجموع الأصوات التي ينالها كل حزب أولاً بـ ١٠، على أن يذهب المقعد الأول إلى الحزب الأفضل أداءً. مع توزيع كل واحد من المقاعد، يُقسّم مجموع الأصوات التي نالها كل حزب بقواسم أكبر متكافئة مع عدد المقاعد التي يكون الحزب قد ضمنها لنفسه، ويتم تخصيص مقاعد جديدة للحزب الذي نال الحاصل الأكبر في تلك الدورة. بحسب هذه الصيغة، التي استخدمها العراق لأول مرة في انتخابات المحافظات والأقضية في العام ٢٠١٣، فازت الأحزاب الصغيرة بعدد كبير من المقاعد. في الانتخابات الوطنية في العام ٢٠١٤، أقر قادة الكتل الكبرى ما يُسمى "طريقة سانت ليغو معدلة"، والتي

رُفِعَ بموجبها القاسم الأولي من ١,٠ إلى ١,٧، ما يزيد عدد الأصوات التي ينبغي على الحزب الحصول عليها من أجل الفوز بمقعد أولي. وهكذا فإن بعض الأحزاب الصغيرة التي فازت بمقاعد في العام ٢٠١٣ لم تتمكن من حجز مقاعد لها في انتخابات ٢٠١٤.

تجدد هذا السجال في العام ٢٠١٧. تصب المادة ١٢ من مشروع القانون الذي رعاه العبادي في كانون الأول/ديسمبر، في مصلحة الكتل الكبرى، وتُبقي على قاسم ١,٧ المعتمد في طريقة سانت ليغو المعدلة. وحدهم الصديرون بين الكتل الكبرى وقفوا - انطلاقاً من خطهم الشعبي - إلى جانب الأحزاب الصغيرة في المطالبة بالعودة إلى قاعدة ٢٠١٣. إذاً تدعم أكثرية اسمية القاعدة المعدلة، إنما لا يزال على مجلس النواب التصويت على مشروع القانون. بحسب النائبة ابتسام الهلالي، وهي عضو في اللجنة القانونية، تناقش الأحزاب الكبرى ما إذا كان يجب زيادة القاسم الأولي من ١,٧ إلى ١,٩. بعبارة أخرى، وبما أن غالبية النواب تفضل تهميش الأحزاب الصغيرة، يدور الخلاف بين من هم راضون عن إجراءات العبادي للإبقاء على الأفضلية التي تتمتع بها الكتل الكبرى من جهة، ومن يريدون أن يتضمن مشروع القانون مزيداً من الأحكام التي تصب أكثر فأكثر في مصلحة الكتل الكبرى من جهة ثانية.

حتى لو أقرّ قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية، فإن ذلك لا يعني أن الانتخابات ستجرى هذا العام. في ١٢ نيسان/أبريل الجاري، أعلنت المفوضية العليا للانتخابات مجلس النواب أنها تستطيع رهنأ إجراء الانتخابات في ٨٣ دائرة فقط من أصل ١٣٧ دائرة انتخابية في العراق، وذلك لأسباب أمنية. غير أن هذه المسألة تحتمل بعض المرونة، نظراً إلى أن الانتخابات أجريت في الأنبار في نيسان/أبريل ٢٠١٤ على الرغم من الأوضاع التي كانت المحافظة تمر فيها آنذاك. بيد أن المفوضية تحتاج عموماً إلى ستة أشهر للاستعداد للانتخابات، ولم يعد يفصلنا سوى خمسة أشهر فقط عن موعد الانتخابات الذي عُيّن في أيلول/سبتمبر المقبل. تحبذ بعض الكتل إجراء انتخابات المحافظات والأقضية والانتخابات البرلمانية معاً العام المقبل، ويبدو أن هذا الخيار يصبح أكثر ترجيحاً يوماً بعد يوم.

يدور خلاف مختلف حول مشروع قانون الانتخابات الوطنية، التي يجب أن تُجرى، بحسب المادة ٥٦ من الدستور، بحلول ١٦ أيار/مايو ٢٠١٨ (أي قبل ٤٥ يوماً من انتهاء ولاية البرلمان الممتدة لأربع سنوات). طرح الرئيس العراقي فؤاد معصوم، في ٢١ شباط/فبراير الماضي، مشروع قانون مختلفاً عن القوانين الانتخابية السابقة. يقترح مشروع القانون تقسيم المقاعد المخصصة لكل محافظة إلى فئتين، مع توزيع نصف المقاعد بين القوائم حسب المجموع الكلي للأصوات التي حصلت عليها كل قائمة في الدائرة الانتخابية الواحدة وفقاً لنظام سانت ليغو المعدل على أساس اعتماد القاسم ١,٥، أما نصف المقاعد المتبقية فتوزع على المرشحين الذين نالوا العدد الأكبر من الأصوات، بغض النظر عن الكتلة التي ينتمون إليها.

رفضت الفصائل الشيعية اقتراح معصوم في آذار/مارس الماضي، ما أدّى إلى الاصطدام بحائط مسدود. تُعارض تلك الفصائل البند المتعلق بالتصويت الفردي، الذي قال البعض إن أمير الكناني، النائب السابق في كتلة الصدر وأحد مستشاري معصوم، نسخه من الطرح الانتخابي الذي تقدّم به الصدر في كانون الثاني/يناير الماضي. من شأن إدراج بند عن التصويت الفردي أن يعود بالفائدة على فصائل مثل الصديريين والاتحاد الوطني الكردستاني الذي ينتمي إليه معصوم، واللذين يتمتعان بتنظيم محلي قوي. بما أن البرلمان يفتقر إلى السلطة اللازمة لتعديل التشريعات من دون الحصول على موافقة السلطة التنفيذية، لا يمكن إنهاء هذا المأزق إلا بتراجع معصوم عن اقتراحه أو مبادرة العبادي إلى دعم مشروع قانون بديل عن طريق مجلس الوزراء.

إلى جانب هذه الخلافات حول قانون الانتخابات، تدور معركة أخرى حول التعيينات في المفوضية العليا للانتخابات. فقد قُسمت مقاعد المفوضية، منذ تأسيسها، بين الفصائل السياسية، ما ولد توازناً من التحيزات يجعل

المفوضية محايدة سياسياً في شكل عام. ينتهي التفويض القانوني لمجلس المفوضين الحالي في ٢٠ أيلول/سبتمبر، أي بعد أيام فقط من الموعد المقرر حالياً لإجراء الانتخابات. كي يحصل مجلس المفوضين على الوقت الكافي لتعداد الأصوات، يجب تمديد تفويضه، وهو أمر منوط بمجلس النواب. لكن في الحالتين، سيستمر الجدل حول تشكيل المجلس الجديد الذي يطالب الصديريون بأن يكون غير سياسي بكامله، مهددين بمقاطعة الانتخابات في حال عدم تلبية مطلبهم.

اللجنة المكلفة اختيار المجلس الجديد للمفوضية العليا للانتخابات، والتي أنشأها البرلمان وينتمي أعضاؤها إلى الكتل المختلفة، تعرّضت لاختلال في آلية عملها بسبب الخلافات الداخلية. في البداية، عين البرلمان نائب رئيسه آرام شيخ محمد، من حزب غوران الكردي، رئيساً للجنة. لكن في مطلع آذار/مارس، أرغم شيخ محمد على مغادرة المنصب، وفي ١٢ آذار/مارس، صوتت اللجنة على تعيين عامر الخزاعي من ائتلاف دولة القانون (الشيوعي) رئيساً للجنة، وصالح الجبوري من ائتلاف العربية (السنّي) نائباً للرئيس. يُعرف عن الخزاعي أنه مؤتمن على أسرار نائب الرئيس نوري المالكي، الذي لا يزال رئيس ائتلاف دولة القانون، أما فصيل الجبوري فيرأسه نائب رئيس الوزراء سابقاً صالح المطلك. اختيار الخزاعي أمرٌ لافت، لأنه يتسبب بنزاع مباشر بين المالكي والصدر حول الرئيس المقبل لمجلس المفوضين في المفوضية العليا للانتخابات.

العامل غير القابل للقياس يتمثل في احتمال حدوث مواجهة مع الصدر وقاعدته الواسعة التي تتألف في معظمها من أبناء الطبقة الدنيا، والتي برهن عن قدرته على تحريكها عند الحاجة. لقد دفعت تصريحات الصدر القومية التي أظهرت استقلاليته عن إيران، ببعض المراقبين إلى النظر إلى حركته بأنها تمثل موقفاً وسطياً. وهذا الاعتقاد يستند إلى أساس معين، فخطابه غير طائفي فعلاً، كما ظهر مثلاً في النداء الذي وجهه في الثامن من نيسان/أبريل الجاري ودعا فيه الرئيس السوري بشار الأسد إلى الاستقالة. بيد أن تصرفات الصدر الغريبة – يصور نفسه باستمرار بأنه الجهة التي تمنح الحكومات شرعيتها، كما أنه ادعى في آذار/مارس تعرّضه لتهديدات بالقتل بسبب ممارسته ضغوطاً من أجل الإصلاح – تسببت بعزله في أوساط الطبقة السياسية. مثالٌ على ذلك، باءت الجهود التي بذلها من أجل عزل وزيرة الصحة عديلة حمود التي تنتمي إلى فصيل شيعي خصم من منصبها، بالفشل على الرغم من الاستياء شبه الجامع الذي يبديه الرأي العام من إدارتها لشؤون الوزارة.

مع ذلك، لا يزال بإمكان الصدر تعبئة قاعدته كما فعل في أيار/مايو ٢٠١٦، عندما أقدم أنصاره على نهب المباني الحكومية في المنطقة الخضراء مرتين، ووصلوا إلى حافة المواجهة مع الميليشيات الشيعية المناوئة. وفي حال نفذ الصدر تعهده بمقاطعة الانتخابات إذا لم تتم تلبية مطالبه باختيار أعضاء غير حزبيين لملء المقاعد في مجلس المفوضين في المفوضية العليا للانتخابات، فقد يتسبب ذلك بتشنجات شعبية متواصلة في بغداد. وفي مختلف الأحوال، تشكل تهديداته سبباً إضافياً لإبقاء الانتخابات مؤجلة حتى العام ٢٠١٨.

\*كيرك سويل محلل للمخاطر السياسية وناشر الرسالة الإخبارية Inside Iraqi Politics التي تصدر كل أسبوعين.

## شهر كل الاستحقاقات العراقية

\*خير الله خير الله

### هل يستطيع العبادي أن يكون رجل المرحلة

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٢/٤/٢٠١٨

يبدو شهر أيار- مايو المقبل شهر كل الاستحقاقات في العراق، وربما أيضا على صعيد المنطقة كلها. سيتبين أولا هل في الإمكان إعادة لملمة العراق في ضوء الانتخابات التي ستجري يوم الثاني عشر من هذا الشهر في وقت لا يزال هناك ثلاثة ملايين عراقي مهجرين من بيوتهم داخل العراق نفسه؟

الأهم من ذلك كله، ما طبيعة السلطة التي ستنبثق عن هذه الانتخابات في وقت يسعى رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي إلى الظهور في مظهر القادر على إعادة الحياة إلى دولة القانون في العراق، وهي دولة لم تعد موجودة منذ الانقلاب العسكري في الرابع عشر من تموز - يوليو ١٩٥٨، أي قبل ستين عاما.

بعد سقوط النظام الملكي، زالت دولة القانون في العراق. حلت العشوائية مكان دولة القانون التي كانت تحمي المواطن والمقيم في العراق، بغض النظر عن انتمائه الديني والقومي. كانت تحمي أيضا الملكية الفردية التي تجعل المواطن والمقيم يشعرون بأن الدولة درع لهما...

لا حاجة إلى العودة إلى ما ارتكبته الأنظمة التي توالى على حكم العراق منذ ١٩٥٨، لكن المحزن أن عراق ما بعد العام ٢٠٠٣ سقط في هاوية سحيقة بات صعبا انتشاله منها. تفوق حزب الدعوة الإسلامي على البعث وعلى عبدالكريم قاسم والأخوين عارف بمراحل طويلة.

كان لا بد من معجزة تعيد بعض الاعتبار إلى نظام صدام حسين الذي ارتكب حماقة زج العراق في مغامرة احتلال الكويت. لكن ما حصل بعد ٢٠٠٣ كان كفيلا بتحقيق هذه المعجزة التي جعلت عراقيين كثيرين يترحمون على صدام الذي تميّز بأنه أدرك باكرا الخطر الإيراني على العراق بعد وصول الخميني إلى السلطة في العام ١٩٧٩، لكنّه لم يعرف كيفية التعاطي معه. على العكس من ذلك، أدخل العراق في حرب استمرت ثماني سنوات خرج منها بلده منهوكا ومعه كل المنطقة.

لم يكن الاحتلال الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣ مجرد عملية تسليم لإيران لبلد عربيّ يعتبر أحد أعمدة النظام الإقليمي القائم منذ انهيار الدولة العثمانية في عشرينات القرن الماضي. كان أكثر من ذلك بكثير.

أعطى الاحتلال الأمريكي للعراق وما تلاه من قرارات تصبّ في مصلحة طهران دفعة جديدة للمشروع التوسعي الإيراني. نجح المشروع الإيراني في العام ٢٠٠٣ حيث فشل في العام ١٩٧٩ عندما بدأ التحرش بالعراق من منطلق مذهبي قبل أي شيء آخر. هذا ما جعل صدام حسين يفقد وقتذاك أعصابه ويدخل بلاده في حرب غير مدروسة غير مدرك في الوقت ذاته أن الخميني كان المستفيد الأول منها. كيف ذلك؟ الجواب بكل بساطة أنّ الزعيم الإيراني الجديد، الذي حلّ مكان الشاه، لم يكن يثق بالجيش الإيراني.

كانت الحرب التي جرّ صدام حسين إليها فرصة كي يرسل هذا الجيش إلى الجبهات متكلا على أنّ ما سيدفعه إلى ذلك الحس الوطني الفارسي. جعل هذا الحس كبار ضباط الجيش الإيراني ينسون أن من بين أهداف الخميني التخلّص من جيش الشاه...



ستكون الانتخابات العراقية نقطة تحوّل. ستظهر هل في استطاعة العراق التقاط أنفاسه أم أن مستقبل النظام ومستقبل البلد ومؤسساته صار محسوما. هذا يعني هل ستمكن إيران من تكرار تجربتها في العراق؟ بكلام أوضح هل سيحلّ "الحشد الشعبي"، على الرغم من كلّ التناقضات والخلافات بين مكوناته، مكان الجيش العراقي تماما مثلما حلّ "الحرس الثوري" الإيراني مكان الجيش الإيراني؟

سيبتين، بعد الانتخابات العراقية، ما إذا كان حيدر العبادي سيكون قادرا على استعادة دولة القانون أم أن العراق سقط نهائيا في يد إيران التي تعرف أنّ مأزقها العراقي يتعمّق. بات على إيران البحث عن طريقة كي يبقى العراق تحت سيطرتها وإن كان ذلك عن طريق دعم شخص آخر غير نوري المالكي...

حتى لو كان هذا الشخص يمتلك ظاهرا ميزات السياسي شبه المستقلّ. هناك سؤال واحد لا مفرّ من طرحه على هامش الانتخابات العراقية. هل سيكون "الحشد العراقي" بمثابة "الحرس الثوري" في العراق، علما أن قيادات "الحشد" التي قاتل معظمها مع إيران ضد العراق في حرب ١٩٨٠ - ١٩٨٨ تنتمي عمليا إلى "الحرس الثوري"؟

ما قد يساعد العراق، ممثلا بحيدر العبادي، في التملص من الأخطبوط الإيراني أن موعد الثاني عشر من أيار - مايو ٢٠١٨ هو أيضا موعد الموقف الأمريكي من تمديد الاتفاق في شأن الملف النووي الإيراني.

ليس معروفا بعد الموقف الذي ستتخذه إدارة ترامب التي تميل إلى إلغاء الاتفاق من جانب واحد، علما أن أوروبا ممثلة بفرنسا وبريطانيا وألمانيا تميل إلى جعله مرتبطا بشروط جديدة تشمل، إضافة إلى الملف النووي، الصواريخ الباليستية والسلوك الإيراني على الصعيد الإقليمي مع ما يعنيه من ضرورة توقف إيران عن دعم الميليشيات المذهبية التابعة لها والتي تمثل الوجه الآخر لـ "داعش" وما شابهه.

ستكون الانتخابات فرصة للعراقيين كي يؤكدوا أن بلدهم لم ينته بعد. هل هناك شخصية عراقية مستقلة عن الشخصية الإيرانية؟ هل هناك بلد اسمه العراق يستطيع استعادة المرحلة الذهبية من تاريخه القصير، أي مرحلة ما قبل ١٩٥٨؟

وهذا يعني قبل أيّ شيء وجود دولة قادرة على أن تكون على مسافة واحدة من كل مواطن بغض النظر عن مذهبه وطائفته وانتمائه القومي، أي سواء أكان شيعيا أم سنّيا أم مسيحيا أم إيزيديا أم من الصابئة... أكان عربيا أم تركيا أم تركمانيا. يختزل سؤالان المرحلة التي يبدو العراق مقبلا عليها.

السؤال الأوّل هل يستطيع حيدر العبادي بخلفيته الحزبية (حزب الدعوة) أن يكون رجل المرحلة، رجل عودة دولة القانون، أي الدولة الحقيقية بمؤسساتها المدنية وجيشها الوطني؟

أمّا السؤال الثاني، فهو مرتبط بتأثير الموقف الأمريكي السلبي من الاتفاق في شأن الملف النووي الإيراني على طبيعة العلاقة الإيرانية - الأمريكية من جهة والوضع الإيراني الداخلي من جهة أخرى؟

يمكن لإيران، بسبب المشاكل المتنوعة التي تعاني منها، أن تجد نفسها مضطّرة إلى إظهار أنّها لا تزال قويّة. يمكن أن تكون لذلك انعكاساته على الوضع العراقي. سيعني الأمر زيادة الضغوط على العراق وعلى حيدر العبادي نفسه كي يشعر أنّه مطوّق وأن لا خيار أمامه غير "الحشد الشعبي".

إنّه بالفعل شهر كلّ الاستحقاقات العراقية، شهر دفاع إيران عن وجودها في العراق، وهو وجود فتح في العام ٢٠٠٣ آفاقا جديدة أمام مشروعها التوسّعي الذي عبّر عن نفسه بطريقة أكثر وقاحة في غير مكان بما في ذلك سوريا ولبنان واليمن والبحرين، فضلا عن العراق بطبيعة الحال.

\*إعلامي لبناني

## حين يختل العمل السياسي

\*عبدالحسين شعبان

صحيفة (الخليج) الاماراتية: ٢٢/٤/٢٠١٨

غالباً ما تجنح الحركة السياسية حين تكون خارج السلطة في البلدان النامية، ومنها البلدان العربية، إلى رفع أكثر الشعارات جذرية، ورنيناً، فهي تبدأ من «إسقاط النظام»، من دون أن تأخذ في الاعتبار توازن القوى، أو تحسب حساباً للظرف الموضوعي، والذاتي، فإما أن تضخم من إمكاناتها الذاتية، وإما تقلل من إمكانات خصمها، وقد يقودها ذلك إلى «حرق المراحل» لأن «التغيير» لن يتحقق من دون حصول التراكم المطلوب والتطور التدريجي وتلبية المطالب التي تخصّ الناس وصولاً إلى الهدف الأساسي.

وإذا كان المبرر أن الأنظمة لا تستجيب للمطالب الشعبية، وتدير ظهرها للإصلاح، وتعزف عن التغيير، وترفض الحوار مع الفعليات والأنشطة السياسية غير الحاكمة، فإن ذلك لا ينبغي أن يدفعها إلى التشدد، والتطرف، والعنف لأن اللجوء إليه يقود إلى العزل والعزلة حتى من لدن أوساط تتفق معها حول قضايا الإصلاح والتغيير، كما أنه ليس مبرراً للتعاون مع قوى خارجية، مهما كانت تسمياتها، بحجة عجزها عن تحقيق مطالبها وحدها.

إن ازدياد المطالب الاحتجاجية، واستصغارها، والاستخفاف بها، والقفز مرّة واحدة إلى القضايا الكبرى والأهداف الاستراتيجية، هي التي تجعل الخلل في العمل السياسي ظاهرة شائعة، لاسيّما في استسهال رفع الشعارات الصاخبة، فتبليط شارع، أو بناء مدرسة، أو إنشاء مستوصف، أو مستشفى في حي، أو ضاحية، أو خفض الضرائب، أو توسيع مجالات الاستفادة من الضمان الاجتماعي والتقاعد والعناية بالمسنين وحماية الطفولة والأمومة، وتعزيز حقوق المرأة، وإيجاد فرص عمل للشباب، وكل ما يتعلق بتحسين مستوى المعيشة، هي هموم مطلّبية وجزئية، ولكنها أساسية لسير عجلة الحياة، وهي التي ينبغي أن ينشغل بها العمل السياسي العربي في مختلف البلدان، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي، لأن مهمة تحسين الحياة المادية والروحية للإنسان، تبقى مطالب يومية متراكبة، ومتخالقة، ومتطورة، تنمو باستمرار وتتشعب وتتسع، وتحتاج من جانب السلطة ومعارضتها والمجتمع المدني وأصحاب الأعمال، إلى التعاون لتلبية ما هو ممكن منها ضمن خطط تنموية مستدامة.

إن أي تطور يحتاج إلى تراكم، حتى إن كان بطيئاً، لاسيّما في مجالات أساسية، مثل: التعليم، والصحة، والخدمات، والعمل، والضمان الاجتماعي، ومجال الحريات والحقوق، وعكس ذلك فإن البلدان التي حاولت

اختزال التطور بانقلابات وثورات وتغييرات سريعة، وبالقوة، أو عبر الوسائل المسلحة والعنيفة، بغض النظر عن اضطرارها بسبب تشبث الأنظمة السياسية، وصلت لاحقاً إلى طريق مسدود حتى إن حَقَّقت مكتسبات مرحلية لا يمكن الاستهانة بها، لكنها ارتدَّت على أعقابها لاحقاً، الأمر الذي أضع سنوات من التنمية، وعطلَّ المسار التدريجي والتاريخي لها.

وإذا تمكَّنت تلك البلدان عبر الثورات من إحداث نمو اقتصادي وتطور في مجالات صناعية وزراعية عدة، فإنها اصطدمت لاحقاً بعقبات كبرى، خصوصاً في الجوانب المدنية والسياسية والإنسانية، وتجربة البلدان الاشتراكية، وأنظمة ما أسميناه «حركة التحرر الوطني» خير دليل على ذلك.

إن الأهداف الكبرى هي أهداف عادلة ومشروعة، لكنها ليست يومية، أو آنية، أو راهنية، إلَّا إذا استثنينا تحرير الأراضي، وصدِّ العدوان، وتحقيق الاستقلال، وحق تقرير المصير، لكن ذلك لا يمنع من وضعها ضمن البرامج المستقبلية، فالملح والضروري الذي لا يقبل التأجيل، هو تحسين حياة الناس، وإيجاد فرص عمل، والقضاء على الأمية، وتأمين المستلزمات الضرورية للصحة والبيئة، ومكافحة الفساد المالي والإداري، ومواجهة التعصّب والتطرّف، والعنف، وتحقيق التعايش السلمي والمجتمعي.

ويحتاج الأمر إلى إصلاح نظم الحكم والإدارة، وتعزيز وتطوير حكم القانون الذي يقول عنه مونتسكيو «إنه مثل الموت، لا يفرق بين الناس»، خصوصاً بوجود قضاء نزيه ومستقل، وإجراء مصالحة حقيقية بين السلطات الحاكمة وشعوبها، بضمان الحقوق الجماعية والفردية، وتلك مسؤولية مشتركة وإن كانت درجاتها متفاوتة، ولكن شراكة المجتمع المدني ورقابته مسألة في غاية الأهمية، لاسيما مساهمته في صنع القرار، وفي تنفيذه، كما أن من واجبه أن يتحوّل إلى «قوة اقتراح»، وليس «قوة احتجاج»، فحسب.

ولعل مناسبة الحديث هذا هو انعقاد «مؤتمر فكر ١٦» الموسوم «تداعيات الفوضى وتحديات صناعة الاستقرار» الذي نظّمته «مؤسسة الفكر العربي» في دبي، والذي خصّص أحد جلساته لمناقشة «اختلال آليات العمل السياسي»، خصوصاً حين يتم اللجوء إلى العنف لحلّ الخلاف بين الحاكم والمحكوم، تلك التي ستلحق ضرراً بالمجتمع ككلّ، لاسيما وإن دورات العنف، والفعل ورد الفعل إذا ما استحكمت بالمتصارعين فإنها ستزرع ألغاماً يمكن أن تنفجر في كل لحظة لتدمر ما بنته سواعد الأجيال، وهو ما كان محط مراجعة مهمة من عدد من المسؤولين، وأصحاب القرار، وقادة الفكر والأكاديميين في هذا المؤتمر. تلك المراجعة التي تحتاج إلى حوار مجتمعي ومن موقع نقدي لرسم مشروع نهضوي عربي جديد لإنسان عربي جديد وثقافة جديدة، وهو العنوان الأساس لمؤتمر «فكر» هذا العام.

## وهم تحطي الطائفية في العراق

\*زمكن سليم

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: ٢٣/٤/٢٠١٨

مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية على المستوى الوطني في العراق المقرر إجراؤها في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٨، يعد قادة التحالفات الانتخابية في البلاد بتغيير طبيعة الديناميكيات السياسية في العراق في المستقبل من خلال اتباع سياسات وأجندات غير طائفية تخدم مصالح جميع المواطنين العراقيين. ومع ذلك، تشير الحقائق والظروف القائمة في العراق بصورة واضحة إلى أن الطائفية وسياسات الهوية ستظل قوى فعالة تؤثر إلى حد كبير على تشكيل السياسة الداخلية للعراق في المستقبل.

ولم تكن التغييرات الأخيرة في العراق في الطبيعة الطائفية للسياسات الداخلية للبلاد، ولكن في ميزان القوى العرقي الطائفي الذي تحول بدرجة كبيرة لصالح الشيعة في العراق. فقد تمكّن الشيعة في الآونة الأخيرة، وهم الأغلبية المهيمنة في العراق منذ عام ٢٠٠٥، من فرض سيطرة شبه مطلقة على المؤسسات الحيوية للدولة والموارد والخطاب الرسمي. ومن خلال محاربة تنظيم "الدولة الإسلامية"، أصبحت إدارة الأمن والشؤون الإدارية رهن "قوات الحشد الشعبي" و"قوات الأمن العراقية" في المحافظات السنية العراقية مثل ديالى وصلاح الدين والأنبار والموصل. وفي السنوات الثلاث الماضية، أشركت "قوات الحشد الشعبي" عدداً كبيراً من المقاتلين القبليين السنة والإداريين الحكوميين الموالين للشيعة ويتمحور برنامجهم السياسي حول المناطق العراقية السنية المثبطة. كما ويوجه الشيعة حركة السكان السنة، ويطلبون منهم الحصول على إذن من "قوات الحشد الشعبي" و"قوات سوريا الديمقراطية" وحلفائهما المحليين في المحافظات السنية العراقية حتى يتمكنوا من العودة إلى مناطقهم السنية.

وفي ردها على الاستفتاء حول الاستقلال في إقليم كردستان العراق غير الحكيم الذي أجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أزلت الحكومة العراقية ذات القيادة الشيعية السلطة الكردية عن الأراضي المتنازع عليها، بما في ذلك مدينة كركوك الغنية بالنفط، واستبدلتها بسلطة بغداد. ونتيجةً لمحاولة الانفصال الفاشلة، أجبرت الحكومة العراقية الكرد على تسليم إدارة المطارين الدوليين في المنطقة الكردية إلى جانب المعابر الحدودية الرسمية التي تربط كردستان بالعالم الخارجي وبالسلطات الاتحادية.

ومن خلال هزيمة "الدولة الإسلامية" عسكرياً وتهشيم محاولات الكرد للاستقلال، رسّخت القوى السياسية الشيعية هيمنتها على العراق، كما أشاد القادة الشيعة بالإنجازات الأخيرة كمكاسب لكل العراقيين في محاولة لإعادة تنشيط النزعة القومية العراقية بين السكان العرب في البلاد وتسهيل شرعية حكومة يسيطر عليها الشيعة في العراق. ولم تكن النجاحات التي حققتها الدولة العراقية ذات القيادة الشيعية مؤخراً ممكنة لولا مساعدة صريحة من إيران وتركيا والائتلاف الدولي الذي قاده الولايات المتحدة لمحاربة "الدولة الإسلامية". وقد أثبتت الدول العربية الإقليمية القوية حديثاً بالقول والفعل - مثل السعودية التي سبق أن صوّرت السلطات الشيعية في بغداد بأنها دمی في يد إيران، وبالتالي رفضت التعامل معها - أنها على استعداد لفتح صفحة جديدة مع الحكومة العراقية من خلال إعادة إحياء العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية معها.

ولدى الفصائل الشيعية العراقية أسباب إضافية للتوصل إلى توافق في فترة ما بعد الانتخابات. إذ سيقوم الدعم والاعتراف الدوليين، بالإضافة إلى عدم وجود منافسين محليين جديين، بقولبة سياسات وطموحات الفصائل الشيعية العراقية، التي ستركز على ضرب موقعها المتميز في العراق في المستقبل. فمن المرجح أن يسيطر الشيعة بعد الانتخابات المقبلة باعتبارهم أصحاب النفوذ الأبرز في العراق، في حين أن العرب السنة والكرد لن يكون أمامهم خيار سوى تأدية دور الأخ الأصغر للشيعية في حكم العراق.

وتجدر الإشارة إلى أن شيعة العراق ليسوا موحدين، وتتنافس مختلف الجماعات والفصائل الشيعية بشراسة على السلطة والنفوذ في ما بينها. ومع ذلك، لا ينوي أي من هذه الفصائل الإطاحة بالنظام العرقي الطائفي الحالي القائم في العراق لصالح إنهاء الطائفية في البلاد. وقد تمحور أحد العوامل الرئيسية التي وحدت معظم الفصائل الشيعية المتنافسة في العراق منذ عام ٢٠٠٥ حول تخصيص منصب رئيس الوزراء لشخص شيعي، وهو أهم منصب سياسي في البلاد. كما وأن معظم التحالفات الشيعية القوية التي تشكلت بهدف خوض الانتخابات العامة المقبلة تؤمن ببناء دولة قوية مركزية كحل لمشاكل العراق الكبرى. وهذا سيضمن أن صنع القرار الاستراتيجي في العراق سيبقى بين أيدي الفصائل السياسية الشيعية.

ولا تصل نزعة بعض الفصائل الشيعية العراقية للحد من نفوذ إيران في العراق إلى حدّ التزام جدي بين الجماعات الشيعية القوية لإنهاء الطائفية السياسية في البلاد. فإن تصنيف الجماعات الشيعية بين المعسكرات المؤيدة لإيران والمناهضة لها هو تبسيط لعلاقة أكثر تعقيداً بين الجمهورية الإسلامية والفصائل السياسية الشيعية في العراق. إذ تربط الأواصر الدينية والتاريخية والسياسية القوية جميع الفصائل الشيعية بإيران، حيث كانت وستستمر طهران في استخدامها لأغراض استراتيجية، بما في ذلك تعزيز مكانة إيران في المنطقة. وبالمثل، استخدمت الفصائل الشيعية العراقية، البعيدة كل البعد عن أن تكون دمي بأيدي إيران، دعم طهران لتعزيز مصالحها السياسية الداخلية وحمايتها.

ولم يمنع وجود الروابط مع إيران الفصائل الشيعية العراقية من بناء علاقات مع الحكومة الأمريكية. وبالمثل، لم تصبح الشخصيات والمجموعات الشيعية العراقية القريبة من أجندة الولايات المتحدة عدواً لطهران في العراق. فقبل نهوض تنظيم الدولة الإسلامية في منتصف عام ٢٠١٤، كان نوري المالكي، وهو رئيس الوزراء العراقي السابق الذي يقود تحالف دولة القانون والمعروف بصلاته الوثيقة مع النظام الحاكم في طهران، يتمتع بدعم واشنطن ومساعدتها. وعلى نحو مماثل، فإن حيدر العبادي، وهو رئيس الوزراء الحالي الذي يقود "تحالف النصر" والمعروف بأنه حليف للولايات المتحدة والغرب، لا يتحدى النفوذ الإيراني في العراق، بل يحظى في الواقع باحترام الأوساط ذات النفوذ ضمن النخبة الحاكمة في إيران. فقد زار العبادي طهران واجتمع ونسّق مع كبار الوفود الإيرانية في بغداد.

ويمكن للطبقة السياسية الشيعية في العراق أن تبني علاقاتها الخارجية على حسابات براغماتية. ومن المرجح أن تستفيد من تمتعها بالاحترام والاعتراف بها من قبل اللاعبين الإقليميين والدوليين ذوي النفوذ لإضفاء الشرعية على هيمنتها المحلية على بقية المجتمعات العراقية. وبصرف النظر عن انتماءاتهم الحزبية، يتميز جميع أعضاء الفصائل السياسية الشيعية العراقية القوية بأنهم متدينون ويحركهم نوع من مصير وحدة الشيعة الذي يتم الترويج له الآن على أنه قومية عراقية.

ولم يستفد جميع شيعة العراق من الهيمنة السياسية لقادتهم، وظل الكثير منهم فقراء وعانوا في ظل الدولة التي يشوبها الاختلال والتي يسيطر عليها الشيعة والتي فشلت إلى حد كبير في تحقيق تطلعات معظم المواطنين العراقيين. كما ويظهر مستوى عالٍ من السخط بين المواطنين الشيعة في العراق حيال حكم الأقلية الشيعية، لكن من المبكر جداً الجزم بأن هذا الاستياء الشعبي سيترجم إلى قوة تستبدل الطبقة السياسية الشيعية الحالية خلال الانتخابات العامة العراقية المقبلة. وقد ساهمت الحرب الطائفية والتوترات التي حدثت خلال السنوات الخمس عشرة الماضية في تعزيز روح التضامن بين المواطنين الشيعة في العراق، ما شكّل صعوبةً في الوثوق بالمرشحين والأحزاب غير الشيعية. علاوةً على ذلك، سيكون من الصعب جداً ألا يتأثر شيعة العراق بالنداءات التي يوجهها قادة "قوات الحشد الشعبي" - المجموعة في تحالف الفتح الانتخابي بزعامة هادي العامري - ورسائلهم التي تسلط الضوء على تضحيات القوات الشيعية وشجاعتهم من أجل إنقاذ المجتمع الشيعي العراقي من ويلات تنظيم "الدولة الإسلامية".

بالإضافة إلى ذلك، سمحت سيطرة الطبقة الحاكمة الشيعية على الموارد الاقتصادية للدولة بتثبيت أقدامها من خلال بناء شبكات متينة من المحسوبيات، ما لم يترك مجالاً واسعاً أمام منظمات المجتمع المدني الفعالة والأطراف العلمانية للازدهار داخل المجتمع الشيعي. وكونها تسيطر على وسائل إعلام متعددة، تؤدي الأحزاب الشيعية التقليدية أيضاً دوراً مهماً في صياغة الخطاب الشيعي العام بطرق تخدم مصالحها السياسية.

وفي السياق نفسه، تفتقر الفصائل الشيعية والسنية والكردية في العراق إلى إرادة والتزام جديين لوضع العراق على مسار تؤدي فيه القيم والكفاءات الديمقراطية، عوضاً عن الهوية والاعتبارات الطائفية، دوراً في تحديد مستقبل العراق السياسي. وإلى جانب الميل الواضح لضمان سيطرتهم على الحكم في العراق، يفتقر القادة السياسيون الشيعة إلى استراتيجيات طويلة الأجل ومتينة لإدارة بلد متعدد الأعراق ومتعدد الطوائف يقع في أكثر مناطق العالم تعرضاً للتقلبات.

فعلى سبيل المثال، لم تقدم الفصائل الشيعية رؤية واضحة حول كيفية التوفيق بين مركزية الدولة ومطالب الكثير من العرب السنة بتفويض السلطة والحكم الذاتي الإقليمي. فضلاً عن ذلك، فشلت الطبقة السياسية الشيعية في العراق في تقديم اقتراح مقنع وواقعي حول كيفية حل القضايا المزمّنة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وإقليم كردستان العراق، ويشمل ذلك تقاسم عائدات النفط العراقي ومسألة الأراضي المتنازع عليها. علاوةً على ذلك، لم تقترح الفصائل الشيعية الحاكمة في بغداد استراتيجية شاملة لإعادة إعمار المناطق السنية التي دمرتها الحرب ضد "الدولة الإسلامية" ومنع ظهور التطرف الديني في صفوف العرب السنة في العراق في المستقبل. وتشكّل هذه التساؤلات لبّ النجاح في بناء عراق قوي وموحد.

ويجب ألا تقتصر استراتيجية الحكومة الأمريكية في العراق على الحد من نفوذ إيران في العراق. فإن التفاوض عن طموحات الفصائل الشيعية المهيمنة بفرض مشيئتهم على بقية المجتمع العراقي تحت ذريعة إقامة عراق موحد هو وصفة لتكرار الكوارث السابقة. ويتعين على الحكومة الأمريكية أن تكون مستعدة للاضطلاع بدور فعال في عملية تشكيل الحكومة بعد الانتخابات في العراق من خلال دعوة القادة الشيعة إلى التفكير خارج إطار السيطرة على السلطة ووضع استراتيجيات تعود بالمنفعة على جميع المواطنين العراقيين. ويتعين على واشنطن أيضاً أن تشدد وتؤكد لأصحاب المصلحة الشيعية العراقيين المستقبليين أن الالتزام الحقيقي بتقاسم العراق مع مواطني البلاد، بصرف النظر عن خلفيتهم العرقية والطائفية، من شأنه أن يؤدي إلى تماسك البلاد والحفاظ على وحدتها واستقلاليتها.

## معهد واشنطن والتقارير الطائفية لخداع صناع الرأي الأمريكي والعربي

افتتاحية موقع المدار: ٢٣/٤/٢٠١٨

**المدار/ فريق المتابعة السياسية:** نشر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى مقالا تحت عنوان "وهم تخطي الطائفية في العراق" لكاتب اسمه "زمان سليم" من على موقعه الرسمي يتحدث عن ابعاد طائفية الكتل والحزاب الشيعية في العراق، احتوى على الكثير من المغالطات الفجة والكذب الفاضح والنصائح الخطيرة للادارة الامريكية بناء على رؤية كاتب التقرير.

وفي الوقت الذي اعترف فيه كاتب التقرير في المقدمة بان العراق يشهد حالة ابتعاد عن المناهج الطائفية قائلا " يعد قادة التحالفات الانتخابية في البلاد بتغيير طبيعة الديناميكيات السياسية في العراق في المستقبل من خلال اتباع سياسات وأجندات غير طائفية تخدم مصالح جميع المواطنين العراقيين. ومع ذلك، تشير الحقائق والظروف القائمة في العراق بصورة واضحة إلى أن الطائفية وسياسات الهوية ستظل قوى فعالة تؤثر إلى حد كبير على تشكيل السياسة الداخلية للعراق في المستقبل"، الا انه عاد لكي يناقض نفسه بقوة مؤكدا على ان هذه النتيجة كانت بسبب القوة التي حصلت عليها الكتل الشيعية من خلال مجموعة نقاط منها.

اولا: فرض السيطرة الامنية العسكرية والامنية من خلال القوات المسلحة العراقية والحشد الشعبي على المناطق المحررة من داعش ذات الغالبية السنية واشراكهم لجماعات سنية في القتال بالضد من داعش.

ثانيا: استرجاع كركوك المختلطة وابعاد قوات البيشمركة عن المناطق السنية المعروفة "بالمتمتازعليها"، مما حسر من تأثير نفوذ القوى الكردية في العراق.

ثالثا: انفتاح القوى والدول العربية واهمها السعودية على العراق وابتعادها عن النظر للشيعية باعتبارهم أداة بيد ايران.

رابعا: قوة القوائم الشيعية في الانتخابات القادمة رغم تنافسها لكن ايمانها العميق بالقيادة المركزية للعراق كحل لمشاكله الراهنة سيعزز من قوة نفوذها وتأثيرها اكثر.

خامسا: وجود رئيس الوزراء العراقي الحالي حيدر العبادي المتفهم لامريكا والغرب وإيران بشكل متوازن. وارجع بالمحصلة قوة الخطاب الوطني الحالي الى حصول الشيعة على هذه العناصر القوية التي ساعدتهم على تجاوز الخطاب الطائفي مشيرا الى انها نجاحات ماكان الشيعة ليحققوها لولا الدعم التركي والايرواني والتحالف الدولي عموما مضييفا " فمن المرجح أن يسيطر الشيعة بعد الانتخابات المقبلة باعتبارهم أصحاب النفوذ الأبرز في العراق، في حين أن العرب السنة والكرد لن يكون أمامهم خيار سوى تأدية دور الأخ الأصغر للشيعة في حكم العراق. ثم يقفز الى نتيجة متناقضة تماما مع مدعياته كخلاصة لرأيه الطائفي قائلا: " ومع ذلك، لا ينوي أي من هذه الفصائل . الكتل الشيعية . الإطاحة بالنظام العرقي الطائفي الحالي القائم في العراق لصالح إنهاء الطائفية في البلاد. وقد تمحور أحد العوامل الرئيسية التي وحدت معظم الفصائل الشيعية المتنافسة في العراق منذ عام ٢٠٠٥ حول تخصيص منصب رئيس الوزراء لشخص شيعي".

ويقول ايضا: "ومن المرجح أن تستفيد الاطراف الشيعية من تمتعها بالاحترام والاعتراف بها من قبل اللاعبين الإقليميين والدوليين ذوي النفوذ لإضفاء الشرعية على هيمنتها المحلية على بقية المجتمعات العراقية. وبصرف النظر عن انتماءاتهم الحزبية، يتميز جميع أعضاء الفصائل السياسية الشيعية العراقية القوية بأنهم متدينون ويحركهم نوع من مصير وحدة الشيعة الذي يتم الترويج له الآن على أنه قومية عراقية".

ويختتم مقاله بنصيحة لصناع الرأي الأمريكي محذرا اياهم من هيمنة الشيعة على السلطة وكأنهم غرباء عن البلد وبصورة طائفية مقبنة ومتناقضة قائلا : ” يجب ألا تقتصر استراتيجية الحكومة الأمريكية في العراق على الحد من نفوذ إيران في العراق. فإن التفاوض عن طموحات الفصائل الشيعية المهيمنة بفرض مشيئتهم على بقية المجتمع العراقي تحت ذريعة إقامة عراق موحد هو وصفة لتكرار الكوارث السابقة. ويتعين على الحكومة الأمريكية أن تكون مستعدة للاضطلاع بدور فعال في عملية تشكيل الحكومة بعد الانتخابات في العراق من خلال دعوة القادة الشيعة إلى التفكير خارج إطار السيطرة على السلطة ووضع استراتيجيات تعود بالمنفعة على جميع المواطنين العراقيين. ويتعين على واشنطن أيضاً أن تشدد وتؤكد لأصحاب المصلحة الشيعية العراقيين المستقبليين أن الالتزام الحقيقي بتقاسم العراق مع مواطني البلاد، بصرف النظر عن خلفيتهم العرقية والطائفية، من شأنه أن يؤدي إلى تماسك البلاد والحفاظ على وحدتها واستقلاليتها.”

ومن خلال قراءة سريعة للتقرير وطريقة صياغته من كاتبه المشار اليه اعلاه بأنه نظرة طائفية بحتة غير واقعية لاتعبر الا عن رأي كاتبها او من يوجهه بهذا المسار بعيدا عن الحقيقة التي تؤكد على ان الادارة الحالية لرئيس الوزراء العراقي قد وضعت العراق على السكة الحقيقية البعيدة عن الطائفية والتي ولدت استقرار واضحا في اغلب مناطق العراق ومكنت للمرة الاولى من تشكيل قوائم انتخابية مختلطة عديدة في كل المحافظات العراقية يتجاوب معها الناس بدرجات مختلفة فيما قام العبادي ولاول مرة كمرشح بزيارة محافظة الانبار يوم امس وامامه زيارات اخرى لاحقة لمدن سنية كبيرة ومعروفة.

انه لمن المؤسف بعد هذا الجهد الكبير الدماء الكثيرة التي سالت من اجل توحيد البلاد والعباد ان تطل اصوات طائفية لتوجيه نصائح للادارة الامريكية تدعوها للانخراط في الساحة الطائفية العراقية بصورة تزعزع استقرار العراق، وانه لمن المؤسف بعد كل هذه الجهود ان لاتعي هذه المعاهد والمؤسسات الحقائق الموجودة على الارض وتعمل على تفعيلها كما جاء في تقرير اخر وعلى نفس موقع المعهد بان استقرار العراق هو هدف السياسة الامريكية الحالية في العراق.

لقد تحدث التقرير عن شيعة العراق وكأنهم مجموعة تريد السيطرة والهيمنة على شرائح اخرى بدون اية مراعاة ولو لقطرة من الوطنية العراقية والتي تتعامل مع ابناء البلد على انهم مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات امام الدولة، وروج التقرير بصورة خفية لاهمية تقسيم العراق من ناحية اشارته الى الفدرالية السننية المدعومة من اطراف معروفة تراجعت عنها بالرغم من ان الحكومة الحالية والتي وصفها صاحب المقال بانها شيعية قد اعادت للسنة كامل المناطق المتنازع عليها وكركوك التي ينظر لها عموم السنة بانها سنية الطابع.

من جانبنا فأننا نحذر تلك المعاهد من هذه الآراء الطائفية المتناقضة والتي لا تبحث عن مصلحة الادارة الامريكية في العراق بقدر بحثها عن مصالح اطراف واشخاص ومدفوعات مالية تريد بقاء العراق ضمن اطار الصراع الطائفي من خلال دفع صناع الرأي الامريكي لتبني العراق على كونه مجموعة طوائف متنازعة ومتقاتلة في الهيمنة والسيطرة على البلد وكأنهم كائنات قادمة من كواكب اخرى.

ناصحين معهد واشنطن بالنظر بصورة واقعية للنتائج الوطنية الباهرة التي حققتها الحكومة العراقية الحالية من تحرير الاراضي السننية من سيطرة داعش الارهابية، وعقد مؤتمر الكويت لاعادة اعمارها وتهيئة الارضية الخصبة لمشاركتها في الانتخابات القادمة، والعمل الدؤوب لاشراك ممثلين حقيقيين للسنة في الادارة الحكومية القادمة مابعد الانتخابات، وتقسيم الثروة بصورة عادلة على كافة المحافظات بناء على النسبة السكانية وارجاع النازحين، والعمل التدريجي لاعادة المدن السننية للسيطرة الامنية الخاصة بها وابعاد الفصائل الشيعية عنها، والكثير من الخطوات التي اقنعت الغالبية السننية العراقية بأهمية دعم الدولة على اساس الوطن وليس الطوائف.



## العبادي وصعوبة الإبقاء على سرديات الحملة الانتخابية

\*كيرك سويل

مركز كارنيغي للسلام الدولي: ٢٣/٤/٢٠١٨

على مشارف الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في ١٢ أيار/مايو، ومع انطلاق الحملات الانتخابية الرسمية في ١٤ نيسان/أبريل، يقوم الجزء الأكبر من "الحملة" على إلقاء شخصيات بارزة مثل رئيس الوزراء حيدر العبادي ورئيس مجلس النواب سليم الجبوري، خطابات يصفهم مسؤولين منتخين - ويندرج ذلك أيضا في إطار الحملة غير الرسمية التي بدأت قبل ١٤ نيسان/أبريل. وقد نظم رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، رئيس ائتلاف دولة القانون وأحد نواب الرئيس العراقي الحاليين، تجمعات حاشدة، وتحدث في العن من الانتخابات المقبلة كوسيلة من وسائل التغيير (ذي التعريف السيئ جداً). بطبيعة الحال، تمنح هذه الحملات غير الرسمية، التي لم تتضمن قدراً كبيراً من النقاش في السياسات، أفضلية لأحزاب المؤسسة الحاكمة عبر إعطائها فرصة أكبر للسيطرة على السردية.

نظراً إلى هذه الأفضلية وعلى الرغم من بعض العثرات الأولى، لا يزال العبادي يحتل الصدارة في الحملة الانتخابية. لقد بنى سرديته حملته حول دوره كقائد أعلى للقوات المسلحة يشرف على الحرب ضد ما يُسمى بتنظيم الدولة الإسلامية. كما أن موقفه المتشدد من الاستفتاء الكردي في أيلول/سبتمبر، الذي أفضى إلى إعادة تأكيد بغداد سيطرتها الاتحادية على كركوك في تشرين الأول/أكتوبر، وضعه في موقع قوي جداً بحلول كانون الأول/ديسمبر. بيد أن أوراق اعتماده في القومية، وقيادة الحرب، والحوكمة، تتعرض لتحديات مطردة.

بعد العراق التي واجهها العبادي بسبب سوء إدارته لإطلاق تحالفه الانتخابي في كانون الثاني/يناير الماضي، بدا أنه يتخلص من أوراق اعتماده القومية لضمان انتخابه لولاية جديدة من خلال عقد صفقة مع الفصائل المدعومة من إيران في ائتلاف الفتح بقيادة منظمة بدر، إنما ما لبثت هذه الصفقة أن انهارت. وقد تعزز الانطباع عن غياب الصدق لديه، في شباط/فبراير، عندما كشف أحد أقرب حلفائه في حزب الدعوة، النائب علي العلق، في مقابلة معه، أن العبادي والمالكي اتفقا، كتابةً، على دمج ائتلافيهما بعد الانتخابات على الرغم من مواظبة كل منهما على إلقاء اللائمة على الآخر في المشكلات التي يعاني منها العراق راهناً. وقد أطلق كلام العلق عاصفة إعلامية حول "الاتفاق السري"، ونتيجة لذلك، استدعى الحزب العلق، كما أُفيد، للمثول أمام لجنة تأديبية.

عززت المعطيات التي كشف عنها العلق، الانطباع بأن أوراق اعتماد العبادي القومية معروضة للبيع، كما ظهر من خلال التحالف مع ائتلاف الفتح المدعوم من إيران الذي كاد أن يتحول إلى واقع ناجز. وعنى ذلك أيضاً أن حزب الدعوة ينتهك القواعد الانتخابية، فالحكم الصادر عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في كانون الثاني/يناير قضى بأنه لا يحق للحزب الترشح على قائمة أكثر من تحالف واحد، ما اضطر حزب الدعوة إلى الزعم في العلق بأن قياديه يترشحون بصفة مستقلين على لوائح منفصلة.

وقد تفاقمت متاعب العبادي الانتخابية مع التغطية الإعلامية المتزايدة لما بدا أنها عودة للنشاط الإرهابي في أعقاب سلسلة من الهجمات الدموية التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية ضد عناصر أمنيين في أجزاء من محافظة كركوك حيث تنمو المجموعات المتشددة وتتوسع منذ وقت طويل. لقد تسببت هذه العمليات بتقويض السردية الأمنية التي يروج لها العبادي، وقيادته للحرب. حتى إن الإمام الشيعي الشعبي مقتدى الصدر ذهب إلى حد القول بأنه "مع التقصير الحكومي الواضح بهذا الخصوص، نحن على استعداد تام لإنقاذ كركوك من يد الإرهاب"، في إشارة إلى إعادة تعبئة الميليشيا التابعة له.

في حين أنه ليست هناك مؤشرات توحى بأن تنظيم الدولة الإسلامية سيستعيد السيطرة على الأراضي، كما حصل في العام ٢٠١٤، إلا أن هذه النظرة إلى الإخفاق الأمني تطرح مشكلة بالنسبة إلى العبادي الذي ربط إلى حد كبير حظوظه السياسية بدوره كقائد أعلى للقوات المسلحة. منذ أعلن العبادي، في كانون الأول/ديسمبر، أن الأراضي العراقية "قد تحررت بالكامل" في إطار "نصر تاريخي مبين يفتخر به جميع العراقيين على مر الأجيال"، واظب رئيس الوزراء العراقي على التركيز على هذا الموضوع، وفي هذا الإطار، يندرج إطلاقه اسم ائتلاف النصر على تحالفه الانتخابي. وقد رد العبادي بتوجيه انتقادات إلى وسائل الإعلام. وفي حين شدد، عن صواب، على أن تنظيم الدولة

الإسلامية لم يعد يمارس سيطرة كاملة على أي من الأراضي، نحا خطابه نحو اعتماد نبرة هستيرية. ففي كلمة ألقاها أمام شخصيات مرموقة مقيمة في بغداد في ٢٦ آذار/مارس، طالب العبادي بمعرفة الأسباب التي تدفع بوسائل الإعلام العراقية الكبرى إلى نشر "أخبار كاذبة عن انتصارات كاذبة لداعش"، واشتكى من أن بعضها يفتقر إلى الحس الوطني.

تزامناً، اندلعت موجة من الاحتجاجات في أجزاء من بغداد على خلفية الخدمات العامة الرديئة - لا سيما في حي الحسينية شمال بغداد، حيث قطع السكان الطريق العام المؤدي إلى كركوك، وفي حي الفضيلية شرق العاصمة - ما طعن بسردية العبادي التي يتحدث فيها عن عراق ناجح بإدارته. من المناطق الأخرى في بغداد التي شهدت احتجاجات على خلفية الخدمات العامة، المعامل وسبع قصور وسبع البور والنهروان والنصر وجسر دياالى. ومن أبرز المطالب التي يرفعها المحتجون الحصول على مياه نظيفة، وتأمين الرعاية الصحية، والبنى التحتية. في حين تزداد الاحتجاجات على مشارف الانتخابات لأسباب عدة منها ممارسة الضغوط على السلطات كي تبادر إلى التحرك، أدى ارتفاع نسبة تلوث المياه مؤخراً بسبب رداءة منظومة الصرف الصحي، إلى تعاضم الغضب لدى المواطنين.

وقد أقدم العبادي، إدراكاً منه للتهديد السياسي الذي تشكله هذه الاحتجاجات، على خطوة دراماتيكية في الأول من نيسان/أبريل، عبر إصدار مرسوم تنفيذي لإطلاق "مجهود وطني" يتسلم بموجبه موظفو الوزارات الاتحادية مسؤولية إتمام مشاريع الخدمات العامة - لا سيما شبكات المياه والمجارير، والطرق، والمدارس والمستشفيات - التي لا تمتلك الحكومة الاتحادية التمويل اللازم من أجل التعاقد مع مومنين خارجيين لإنجازها. ينص المرسوم على إنشاء "غرفة عمليات" برئاسة استبرق الشوك، وكيل وزارة الإعمار والإسكان والبلديات، وخاضعة للإشراف المباشر من العبادي - ما يجعله يتحمل مسؤولية مباشرة عند وقوع أي تقصير من جانب الغرفة المذكورة. مرسوم العبادي غير قابل للتنفيذ - نظراً إلى أن موظفي الوزارات وغيرهم من موظفي الدولة لا يمتلكون الإمكانات لتأمين الخدمات العامة التي تشكل حاجة ماسة - ولا يعدو كونه مجرد وعد انتخابي. وبعدها عرض العبادي تفاصيل إضافية عن هذا "المجهود الوطني" في المؤتمر الصحافي الذي عقده في العاشر من نيسان/أبريل، قال (بنفحة تفاؤل مفرطة ربما) إن الناس يدركون أنه على الرغم من أن الحكومة تعمل على معالجة هذه المشكلات، إلا أنها لن تتمكن من إيجاد حلول لها قبل الانتخابات.

اندلعت احتجاجات خارج العاصمة - وقسم كبير منها انطلق على خلفية الجهود التي يبذلها العبادي لإصلاح قطاع الكهرباء، ما دفعه إلى التراجع وتسبب بالتالي بزيادة الدعم الحكومي للكهرباء. لكن بغداد هي دائرته الانتخابية الرئيسية ومسقط رأسه. فعلى النقيض من العديد من المحافظات الجنوبية حيث تدهورت الأوضاع الأمنية والاقتصادية في عهد العبادي بسبب زيادة الجريمة المنظمة، وتفاقم أزمة المياه، وغياب التمويل للخدمات العامة، من جملة أسباب أخرى، أفاد سكان بغداد من تحسينات أمنية وما رافقها من انتعاش اقتصادي منذ العام ٢٠١٤، بيد أن التملل لا يزال سائداً في أوساط أبناء العاصمة، وقد أخفقت التحسينات في إحداث فارق ملحوظ في حياتهم. فضلاً عن ذلك، تنتخب بغداد ٦٩ من أصل ٣٢٩ مقعداً في مجلس النواب المقبل، والتي يأمل العبادي بأن تكون كافية للتعويض عن الدعم المتناقص له في المحافظات الجنوبية التسع ذات الأثرية الشيعية، والتي تنتخب مجتمعة ١٢٥ نائباً فقط.

في حين أن الانتخابات تتعلق، في معظم الأحيان، بالسردية أكثر منه بالسياسات، وقبل نحو شهر من موعد الانتخابات، يخسر العبادي، على الرغم من تصدره السباق، سيطرته على السردية بصورة مطردة، ولن يحمل الشهر المقبل من الحملات الانتخابية الرسمية سوى مزيد من التدقيق في سجله، وفي الخلافات حول الرؤية لإدارة البلاد. لكن نظراً إلى الأفضلية التي يمنحه إياها وجوده في المنصب، وإلى انقسام المشهد السياسي، لا يزال ائتلاف النصر بقيادة العبادي يمتلك حظوظاً جيدة بالفوز بأكثرية المقاعد. إلا أنه من شأن الفوز بأكثرية ضئيلة، أو الفوز بعدد من المقاعد مساوٍ تقريباً للمقاعد التي سيفوز بها ائتلاف الفتح، أن يجعل العبادي من دون تأثير يُذكر في مفاوضات ما بعد الانتخابات، الأمر الذي سيُسفر، مرة أخرى، عن تشكيل حكومة ضعيفة من دون برنامج متماسك في السياسات.

\*كيرك سويل محلل للمخاطر السياسية وناشر الرسالة الإخبارية Inside Iraqi Politics التي تصدر كل أسبوعين.

لمتابعته عبر تويتر: @uticarisk

## تحدي "موت الديمقراطية" في العراق

\*إياد العنبر

شبكة الشرق الأوسط للإرسال (أم. بي. أن): ٢٣/٤/٢٠١٨

استخدم أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد ستيفن ليفيتسكي ودانيال زيبلات ( Steven Levitsky, Daniel Ziblatt) مفهوم "موت الديمقراطية" في كتابهما "كيف تموت الديمقراطيات: ما يخبرنا التاريخ عن مستقبلنا" الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

يرى مؤلفا هذا الكتاب . كما عرضته مجلة الغارديان . أن خارطة الأنظمة الدكتاتورية، بالشكل الفاشي أو الشيوعي أو الحكم العسكري المطلق، اختلفت في أنحاء كثيرة من العالم. وكذلك الانقلابات العسكرية وغيرها من عمليات الاستحواذ العنيفة على السلطة أصبحت نادرة، ومعظم البلدان تجري انتخابات منتظمة.

بموازاة ذلك لا يزال العالم يشهد موت الديمقراطيات، لكن بوسائل مختلفة! فمنذ نهاية الحرب الباردة، لم تحدث معظم الانهيارات الديمقراطية بسبب جنرالات وجنود، بل بوساطة الحكومات المنتخبة نفسها، مثلما خرب القادة المنتخبون المؤسسات الديمقراطية في جورجيا وهنغاريا ونيكاراغوا وبيرو والفلبين وبولندا وتركيا وأوكرانيا، أو في الحالات القديمة مثل إيطاليا وألمانيا والأرجنتين وبيرو.

فكرة الكتاب توضح بأن التهديد بالموت الذي تواجهه الديمقراطية، يمكن وصفه بالتهديد الداخلي، وتحديدًا من قبل القيادات التي تأتي عن طريق الشرعية الانتخابية. إذ يبدأ الانحدار الديمقراطي اليوم من صندوق الاقتراع، فالطريق الانتخابي خادع بشكل خطير" فمع الانقلاب الكلاسيكي، فإن وفاة الديمقراطية واضح للجميع، إذ يحترق قصر الرئاسة، أو يقتل الرئيس أو يسجن أو يرسل إلى المنفى، ويتم تعليق الدستور أو إلغاؤه.

أما في الطريق الانتخابي، فلا توجد دبابات في الشوارع، بل لا تزال الدساتير والمؤسسات الديمقراطية الأخرى قائمة، والناس يصوتون، فالمستبدون المنتخبون يحافظون على قشرة الديمقراطية، بينما ينزعون جوهرها.

إذا كانت الديمقراطيات العريقة في الغرب تواجه التهديد بالموت، بسبب أعمال القيادات (الديماغوجية/ الشعبوية) التي تسعى إلى تمركز سلطتها التنفيذية وإضعاف آليات السيطرة والتوازن في عمل المؤسسات السياسية في النظام الديمقراطي، فما هو الحال في البلدان التي تمر بمرحلة التحول نحو الديمقراطية كالعراق؟

يبدو أن نقطة الالتقاء بين البلدان ذات الديمقراطية الناضجة . كما يسميها صومائيل هنتنغتون . وبين البلدان التي تتجه نحو الديمقراطية، هي مأزق صعود القيادات التي تحصل على شرعيتها من الانتخابات. وإذا كانت قوة المؤسسات السياسية في الديمقراطيات العريقة قادرة على الحد من تغول القادة الدغمائيين، فإن المأزق العراقي أكثر تعقيداً، إذ لا توجد مؤسسات قادرة على تصحيح مسار الديمقراطية، ولا توجد قيادات أو أحزاب حقيقية تؤمن حقيقاً بالديمقراطية وقيمها.

وعلى الرغم من إيماني بفكرة التقادم بالممارسات الديمقراطية وبأنها الوحيدة القادرة على تصحيح مسار بناء النظام السياسي الديمقراطي، إلا أن تحدي موت الديمقراطية بات يهدد التجربة العراقية!

فعدم وجود قيادات حقيقية تؤمن بالنظام الديمقراطي وبالممارسات والسلوكيات الديمقراطية جعلت المواطن العراقي يتساءل عن جدوى الانتخابات والنظام الديمقراطي، إذ يمكن القول بوجود حالة من الجزع والتفكير بعدم جدوى الديمقراطية باتت تظهر بصورة واضحة في الرأي العام العراقي.

فالعراقيون سوف يتجهون نحو صناديق الاقتراع للمرة الخامسة منذ ٢٠٠٣، إلا أن مشكلة الانتخابات أنها لا تزال غير قادرة على إنتاج نظام ديمقراطي حقيقي. وهناك شعور عام يفيد بأنها (أي الانتخابات) لن تنتج تغييراً يمس حياة المواطن العراقي.

هذا الشعور العام بعدم جدوى الديمقراطية، ناتج بالدرجة الأساس عن عدم وجود أحزاب وقيادات تؤمن بأن الديمقراطية ليست انتخابات وحسب، بل منظومة مؤسساتية تعتمد الانتخابات كمدخل لمنح الشرعية للنظام السياسي، ومن ثم توثق العلاقة بين المواطن والمؤسسات السياسية. وفي ظل غياب المنجز السياسي والاقتصادي وعدم قدرة النظام السياسي على تحقيق التنمية، فإن التساؤل بشأن جدوى الديمقراطية يبدو منطقيًا للوهلة الأولى.

إذا أبعدا فرضية دور التقادم الجيلي في تصحيح مسار التحول الديمقراطي، فالقيادات والأحزاب العراقية لا تزال تدور في دائرة ما اصطلحوا عليه بـ "نظام المحاصصة". والمشكلة أن هذا النظام الذي هو نتاج لهذه الأحزاب مرفوض ومنتقد في العلن ومعتمد في توزيع مغانم السلطة في الواقع. فالنظام الانتخابي، وتوزيع الهيئات "المستقلة" على مرشحي الأحزاب، ناهيك عن الوزارات والمناصب العليا في مؤسسات الدولة والتي تدار أغلبها بالوكالة، دليل واضح على التعاطي بمنطق الغنيمية مع الدولة.

إنعاش الديمقراطية في العراق لن يكون فاعلا إلا بجرعة أولية تعمل على تغيير النظام الانتخابي والديمقراطية التوافقية، التي تحولت إلى نظام محاصصة، باتت ملعونة من قبل السياسيين العراقيين ويحملونها جميع الأخطاء في العملية السياسية منذ ٢٠٠٣، فيما يتجاهلون دورهم في انحرافها عن غايتها الأساس بتطمين الجماعات المتميزة عن بعضها الآخر وتبديد مخاوفها، عبر إعطائها حقوقا متساوية فيما بينها، في اتخاذ القرارات في الحكم، وليس تحويل مؤسسات الدولة، بعنوان التوافقية، إلى إقطاعات طائفية وحزبية وعائلية.

فالديمقراطية التوافقية - كما نظر لها آرنست ليهارت - تحتاج إلى تعاون بين قادة الطوائف، وهذا يستلزم أن يشعر القادة بشيء من الالتزام بصون وحدة البلد، على الأقل بالممارسات الديمقراطية أيضا، وعليهم أيضا أن يتحلوا بالاستعداد الأساسي للانخراط في الجهود التعاونية مع قادة المكونات الأخرى بروحية الاعتدال والحلول الوسط. ولا بد لهم في الوقت نفسه الاحتفاظ بولاء أتباعهم ودعمهم. ولذلك يتوجب على النخب أن تقوم باستمرار بعملية توازن صعبة. فإذا كانت النخب السياسية العراقية مأزومة بوعيها الطائفي والقومي، وغير مؤمنة بالديمقراطية فكيف يمكن التعويل عليها لإنجاح نظام ديمقراطي؟

التحديات التي تواجهها عملية التحول الديمقراطي في العراق عديدة ومعقدة، فأسوء تحد تواجهه الديمقراطية في العراق يكمن في قيام "ديمقراطية من دون ديمقراطيين"، كما يصفها غسان سلامة. ولعل نتاجات ذلك نظام انتخابي يراعي بالدرجة الأولى والأخيرة مصالح الأحزاب والنخب السياسية الحاكمة، فهي تنظر إلى الديمقراطية كآلية لتنظيم المشاركة ومنح الشرعية للسلطات السياسية، فحسب، وتتجاهل الغاية الرئيسة من الديمقراطية في تحقيق السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي.

وختاماً، إنعاش الديمقراطية في العراق، لن يكون فاعلا إلا بجرعة أولية تعمل على تغيير النظام الانتخابي الحالي "سانت ليغوا المعدل"، كونه يرسخ هيمنة الأحزاب والقيادات السياسية، ويجعلها قادرة على تحريف إرادة الناخبين بتوزيع الأصوات على مرشحيها. ومن جانب آخر، هدر الأصوات الانتخابية بتطبيق هذا النظام الانتخابي والتي بلغت في انتخابات ٢٠١٤. حسب مؤشرات المرصد النيابي العراق. "١,٩٠٣,٩٣٦" صوتا.

إذا الخطوة الأولى يجب أن تكون باعتماد قانون انتخابي جديد يكون قادرا على كسر دائرة هيمنة الأحزاب والقيادات السياسية على المرشحين. وذلك يمكن أن يتم بصورة تدريجية من خلال اعتماد نظام انتخابي جرى اقتراحه سابقا على رئاسة الجمهورية، إذ يقوم بتوزيع ٥٠ في المئة من المقاعد على أساس الفائز الأول، والـ ٥٠ في المئة الأخرى على أساس قانون "سانت ليغوا المعدل" المعتمد حاليا.

## التسقيط السياسي في الحملات الانتخابية

\*محمد شريف ابو ميسم

العربي الجديد: ٢٣/٤/٢٠١٨

منذ اللحظات الاولى لساعة الصفر التي بحولها انطلقت الحملات الانتخابية للقوى المتنافسة على مقاعد البرلمان الجديد في العاشر من نيسان الحالي، بدت محاولات التسقيط السياسي أكثر وضوحا من البرامج الانتخابية لبعض القوى المتنافسة، وبات جليا في ساحة التنافس التي تحتل فيها مواقع التواصل الاجتماعي الحيز الأكبر، ظهور وسائل وأدوات التسقيط ازاء تراجع كبير في الكشف عن المتبنيات السياسية والاقتصادية التي يفترض أن تعمل بموجبها القوى المتصدية للمسؤولية في المرحلة المقبلة.

ولعل الناخب العراقي معني في هذا الوقت بما تحمله برامج القوى السياسية المشاركة في المشهد الانتخابي للكشف عن ملامح المستقبل ازاء الضبابية وعدم الوضوح في رؤية بعض القوى المشاركة، التي ما زالت تتكلم عن موجبات خصخصة وظائف الدولة وتدعو لمزيد من التسهيلات والضمانات لاستقطاب الاستثمار الأجنبي ودعم القطاع الخاص ليتولى قيادة عملية التنمية، في وقت ترفع فيه شعارات ملامح الدولة الراعية على صور ويافطات مرشحيها.

الأمر الذي يدعو الناخب للتساؤل في ظل وعي مجتمعي ما زال متمسك بلامح الدولة الراعية عن التوجهات الاقتصادية لهذه القوى في محاولة لفض هذا الاشتباك، بعد أن تجلت ملامح التوجهات السياسية خلال المرحلة السابقة بعد النصر على الارهاب وتراجع الدعوات الانفصالية، إذ ما عاد للقوى المشاركة في اللعبة الانتخابية من متسع للخوض في الخطاب الطائفي الذي كانت تراهن عليه بعد أن استطاعت البلاد أن تخرج من معترك التجاذبات السياسية، فهل ستترك كل الفعاليات الاقتصادية لآلية السوق؟ وما هو الضامن في تحقيق توزيع عادل للثروة ازاء اقتصاد تحركه الرساميل الخاصة؟

وبالتالي فان الخوض في الوعود غير المستندة على برامج حقيقية بات ضربا من العبث في كسب أصوات الناخبين، فلجأت بعض الجهات وعلى ما يبدو لأدوات أخرى تحاول من خلالها ازاحة المنافسين والاستحواذ على أكبر عدد من الأصوات.

وبرغم عما يقال بشأن توقيتات الحملة الانتخابية، إذ يعتمد القائمون عليها الى تقسيم مساحة الوقت الى مراحل تكون فيها المرحلة الاخيرة هي الأكثر تأثيرا على العقل الجمعي وعلى ميول الناخب، الا ان الجهات التي تقف وراء وسائل وأدوات التسقيط سعت وعلى ما يبدو للتأثير المبكر على الشارع مستخدمة الاساليب غير الشرعية للضرب على اوتار تمس مجموعة الأنا الأعلى والآداب العامة التي تتشكل من "القيم والعادات والتقاليد والأعراف" للاطاحة بالآخر في غياب واضح للقانون الذي ينظم علاقات مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.

ومن الواضح ان ما ورد في قانون انتخابات مجلس النواب رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ بشأن التسقيط الانتخابي لم يصل الى مستوى التطبيق الذي يضع حدا لهذه الممارسة الخطيرة، والتي ترتقي الى مستوى الجرائم الجنائية. إذ ان المساس بسمعة المرشح أي كان توجهه يرتقي في كثير من الأحيان الى مستوى الاغتيال السياسي.

## ملاح تصاعد دور القبيلة في الانتخابات التشريعية العراقية

\*د. مشني العبيدي

مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية: ٢٠١٨/٤/٢٣

كشفت المنافسة المحتدمة التي تسبق الانتخابات التشريعية المرتقبة في مايو ٢٠١٨، عن هيمنة القبائل على العملية السياسية، وصعودها بقوة كفاعل مؤثر في التوازنات السياسية، إذ قامت القبائل بأدوار حشد الناخبين، وتنظيم وتمويل الدعاية الانتخابية، وقيادة حملات الترويج للمرشحين، وتشكيل القوائم الانتخابية، واختيار مرشحين من بين صفوفها، بالإضافة إلى فض النزاعات التي تنشأ بين المرشحين، وهو ما يُعد مؤشراً على صدارة الانتماءات الأولية والولاءات الفرعية في الانتخابات التشريعية المقبلة.

### الوضع الاستثنائي للقبيلة:

يتكون المجتمع العراقي من عدد كبير من القبائل والتي تنقسم إلى عدة عشائر، وعدد من الأفاضل، ولكل قبيلة قيادة هرمية تتكون من شيخ بمثابة الرئيس أو الزعيم، ويأتي في مستوى أدنى منه شيخ العشيرة، ومن ثم رؤساء الأفاضل والبطون، ويمكن وصف القبيلة بأنها كيان اجتماعي يقوم على أساس رابطة الدم ووحدة النسب بين أفرادها. ولها قيم وأعراف تُعد بمثابة القوانين لتنظيم شؤون أفراد القبيلة فيما بينهم، وتحدد شكل العلاقة بينها وبين القبائل الأخرى. كما يشترك أفرادها في التاريخ والثقافة واللهجة والتقاليد المشتركة التي تشكل عنصر تماسك لهم.

وتتمتع القبائل في العراق بوضع استثنائي " إذ تتوزع انتماءات القبيلة الواحدة - في بعض الأحيان - بين أكثر من قومية، وهو ما يرجع إلى الأوضاع السياسية المتقلبة التي مرت بها الدولة العراقية في مراحلها المختلفة، والتعايش الذي حدث بين القبائل والأفراد من قوميات مختلفة فحدث الاندماج دون اختفاء الهوية القومية لهؤلاء الأفراد، ومن الجدير بالذكر أن هذه الظاهرة لم تقتصر على القبائل العربية فحسب، بل امتدت إلى الكرد والتركمان.

كما لم يقتصر وجود القبائل على البوادي والأرياف فحسب، بل امتد إلى المدن أيضاً، وهو ما حدث نتيجة تصاعد حركة الهجرة من الريف والبادية إلى المدينة بحثاً عن فرص عمل، وبصفة خاصة خلال العقود الماضية التي شهدت البلاد فيها أوضاعاً سياسية واقتصادية واجتماعية مضطربة. وقد أدت هذه الهجرات إلى انتقال التقاليد والأعراف والامتدادات القبلية والعشائرية مع السكان الجدد.

وفي هذا السياق، تنامي دور وتأثير القبائل في العراق بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وتصاعد الصراعات الداخلية، حيث تحولت القبيلة إلى كيان سياسي وإداري يحمي حقوق أفرادها ويحقق لهم المكاسب، وظهر ما يُسمى بالمشيخات العشائرية والقبلية، وأصبحت الانتماءات الأولية هي المسيطرة على جزء كبير من المشهد السياسي. وصحيح أن دور القبائل في العراق لم يختف منذ قيام الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، إلا أن دورها ودرجة تأثيرها اختلفت من مرحلة لأخرى وفقاً للتطورات والظروف السياسية التي تمر بها بغداد. وتمارس القبيلة في الوقت الحالي عدداً من الأدوار السياسية، والأمنية، والاجتماعية، والقضائية، إلا أنه سيتم الاهتمام هنا بتأثير القبيلة على العملية الانتخابية.

### مؤشرات تصاعد دور القبائل:

تحاول الأحزاب والقوى السياسية التأثير في العملية السياسية والمسار الديمقراطي الذي نشأ بعد عام ٢٠٠٣ بالاعتماد على القبائل. وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى مؤشرات تصاعد دور القبائل في التأثير على العملية الانتخابية وذلك فيما يأتي:

١- حشد أصوات الناخبين: حيث تقوم القبائل بحشد أصوات المؤيدين من أبنائها وأنصارها لصالح مرشح بعينه أو قوى سياسية معينة، وهو ما دفع الأحزاب السياسية إلى أن تُنشئ في مقار مكاتبها بالأرياف أقساماً خاصة للعشائر، وبهذه الطريقة يحصل مرشحو الأحزاب على الأصوات من خلال علاقتهم بالقبائل والعشائر وجذورهم وانتماءاتهم القبلية، كما يحاولون الاستفادة من النفوذ العشائري في مدن العراق الكبرى مثل بغداد والموصل

والبصرة وغيرها. ولا يختلف الأمر بالنسبة للأحزاب والحركات السياسية في إقليم كردستان، إذ تحاول هي الأخرى الاستفادة من إمكانات القبائل في كسب الأصوات الانتخابية على الصعيدين المحلي والدولي.

وفي إطار الاستعداد للانتخابات، تُقام العديد من المؤتمرات التي يسعى المرشحون للظهور فيها بجوار زعماء القبائل بغية الحصول على تأييد قبائلهم، وتراعي هذه المؤتمرات كافة التقاليد والأعراف القبلية، فمثلاً قد يرتدي المرشح الملابس الخاصة بالمنطقة أو القبيلة، ويقوم بإعلان ولائه لها، والحرص على تمجيد دورها وتاريخها، والتعهد بالدفاع عن مصالحها. وتم استخدام اسم القبائل والعشائر في الدعاية الانتخابية للعديد من المرشحين، حيث حملت بعض لافتات المرشحين شعار أنه الممثل الشرعي الوحيد لقبيلة معينة، كما قامت بعض القبائل بإعلان تأييدها لمرشح معين.

٢- تشكيل القوائم الانتخابية: رأت بعض القبائل والعشائر أنها تمتلك طاقات وكفاءات علمية وشخصيات اجتماعية لها أهمية وثقل في المجتمع، وبإمكانها القيام بدور فاعل في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهو ما دفعها إلى الاتفاق مع عدد من أفرادها على الدخول في القوائم الانتخابية والسيطرة عليها. وفي هذا الإطار، ظهرت بعض القوائم الانتخابية وهي تضم عدداً كبيراً من المرشحين من قبيلة معينة. فعلى سبيل المثال، قام "حزب بيارق الخير" الذي يتزعمه وزير الدفاع السابق "عبدالقادر العبيدي" بإطلاق قائمته التي ترشح فيها الكثير من أبناء قبيلة العبيدي في عدد من المحافظات.

٣- إعلان قوائم مرشحي القبائل: لم تكتفِ القبائل بدفع مرشحيها للسيطرة على القوائم الانتخابية الخاصة بالأحزاب، بل قامت بإعداد قوائم انتخابية خاصة بها، وهو الأمر الذي سبق وأن حدث في الانتخابات المحلية لعام ٢٠١٣، حيث أعلنت بعض القبائل في المحافظات الجنوبية والوسطى عن تشكيل كتل وقوائم انتخابية بأسمائها، مثل "تجمع الفرات الأوسط" بالنسبة لعشائر الفرات الأوسط، و"كتلة مجلس شيوخ عشائر الجنوب" بالنسبة لعشائر الجنوب.

وقد اعتمدت بعض القبائل على آليات ديمقراطية في اختيار ممثليها لخوض الانتخابات، حيث يتقدم الراغب في الترشح باسمه لشيوخ وجهاء القبيلة، ويتم تنظيم انتخابات داخلية لأبناء القبيلة يتم من خلالها اختيار المرشحين الذين سيخوضون الانتخابات الرسمية، ومن ثم يتم اعتبار الفائزين المرشحين الرسميين للقبيلة، وبالتالي يمكنه حصد أغلب أصوات قبيلته، ويرى بعض المحللين أن نتائج الانتخابات الداخلية يمكن أن تكون مؤشراً على مقدار الأصوات التي قد يحصل عليها المرشح في الانتخابات الرسمية، بيد أنها قد لا تُعد مؤشراً كافياً، فقد لا يمثل المرشحون الخاسرون لقرار القبيلة القاضي بعدم خوضهم الانتخابات، وهو ما سيُفتت الأصوات، كما أن الانتخابات الداخلية تقتصر المشاركة فيها على الرجال دون النساء.

٤- فض النزاعات بين المرشحين: تحمي القبيلة مرشحيها، وتتدخل لفض النزاعات التي قد تنشأ بين المرشحين أثناء المناظرات التليفزيونية أو غير ذلك من الخلافات، كما تتدخل في حال تعرض المرشح المدعوم من قبلها لما يمكن اعتباره إهانة من قبل أي شخص. فعلى سبيل المثال، تناقلت وسائل التواصل الاجتماعي مؤخراً مقطع فيديو لشاب يقف بجوار لافتة لإحدى المرشحات في انتخابات مجلس النواب المقبلة ووصفها بأنها "جميلة"، وقام بتقبيل الصورة وهو الأمر الذي اعتبرته القبيلة إهانة لابنتهم، وقامت بالتعرف على الشاب، وفرضت غرامة مالية عليه كنوع من العقوبة على تصرفه.

٥- توظيف التواصل الاجتماعي: تقوم القبائل والعشائر بتوظيف وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة لدعم مرشحين معينين، حيث توجد العديد من الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي التي تحمل اسم القبيلة، وتروج لمرشح وتدافع عنه وتسانده، وتعرض نسبه ومكانته وتاريخ عائلته في القبيلة، وعادة ما تؤثر هذه الصفحات على سلوك الناخبين لا سيما في المجتمعات البسيطة.

ختاماً، يمكن القول إن تنامي دور القبائل العراقية خلال السنوات الماضية وتساعد تأثيرها على مجريات العملية السياسية جاء بسبب تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في فترة الاحتلال الأمريكي للعراق، وهو ما أدى إلى تزايد قوة الفاعلين المحليين، وعلى رأسهم القبيلة، لسد الخلل الناتج عن ضعف مؤسسات الدولة، ويتطلب بناء المسار الديمقراطي خلال الفترة المقبلة اتباع خطط وسياسات تهدف لترسيخ الهوية الوطنية وترجيحها على حساب الهويات والولاءات الفرعية وبناء دولة المواطنة والمؤسسات مما يضمن وحدة البلاد.

## "شركة النفط" .. طريقان لا ثالث لهما

\*د. عادل عبدالمهدي

موقع الكاتب: ٢٤/٤/٢٠١٨

حقوق الوعي لخطورة الاقتصاد الريعي خلال شهرين ما لم يحققه خلال عقود. والفضل لمن اصدر القانون، وللمعارضين والمناصرين، مما قد يساعد لمسارات جديدة تنفذ الدولة والمجتمع والاقتصاد من الأسر النفطية.

١- اذا كان انصار القانون -وانا منهم- مطالبين بتوضيحات لسد الثغرات، فان المعارضين يواجهون تحديات اكبر. فهناك انتقادات للشركة بأنها قد تكون باباً للفساد وعدم المساواة، وضياع الثروة النفطية، وانها ستكون اكبر من وزارات، وهذه كلها احتمالات وظيفيات، بينما المؤكد ان الدولة ومسكها للقطاع النفطي بعقليتها البيروقراطية، تفرز جميع هذه السلبيات مجتمعة واكثر.

٢- لا يكفي التأكيد ان الدولة ستستثمر اموال النفط في القطاعات الحقيقية. فالمُجَرَّب لا يُجَرَّب، حسب المثل.. (أ) فالدولة ضيقت تربيونات الدولارات، واغرقت البلاد في الحروب والمديونية والعجز، ومكنت الدكتاتورية والاستفراد لصناعة "قادة" صاروا أهم من الدولة والمجتمع والشعب مجتمعين، وليس عدة وزارات فقط. فعبثاً تفكيك الظنيات قبل تفكيك حقائق الدولة، والمستنقع الذي وضعنا فيه. (ب) غرقنا منذ الستينات وليومنا في الديون والعجز والفساد والهدر والترهل، ودفعنا وما زلنا ندفع اثمانها.. فتراج انتاجنا وصناعاتنا النفطية، وبقينا نحرق غازنا، وندمر زراعتنا وصناعاتنا وخدماتنا وبنانا التحتية. فلا بد من مواجهة الحقائق، وعدم تعليق ذلك على شماعة الاخرين؟ حاولنا عند اعداد الدستور جعل النفط ملكاً للشعب، وليس للدولة.. وكنا نعتقد اننا سنسير في طريق الاصلاح واستخدام مواردنا للتنمية البشرية والاقتصادية. لم يحصل ذلك كله. فأول عمل قام به "السفير بريمر" هو مضاعفة الرواتب مئات المرات.. فهو كان بحاجة للتأييد، كحاجتنا اليوم للاصوات الانتخابية والتعيينات والتقاعد والرايات والنفقات.. فاقمنا دولة رعاية اجتماعية فاشلة، وليس دولة راشدة.. معتمدين على زيادة اسعار النفط، التي تفرز معادلة خادعة.. فرغم انهيار القطاعات الحقيقية، لكن معدلات النمو الوطني تصل احياناً ١٠٪ سنوياً بسبب الاسعار. فلماذا فشلنا سابقاً؟ وكيف سننجح الان؟ والديون تتراكم، والموازنة تواجه العجز، واسعار النفط قد تنهار مجدداً، والنمو السكاني مرتفع والمتطلبات الانفاقية تتزايد، الخ.. فعلى المعارضين تقديم الاجابات. فنحن نواجه منظومة ضاغطة اقوى من الوطنية والكفاءة والخبرة والتكنولوجيا والعلم مجتمعين. انه سرطان لا يدهن او يمهل، فاما ان يجتث او الموت. صحيح هناك دول كالنرويج والامارات واندونيسيا والى حد اقل السعودية وايران استطاعت استخدام ثروات النفط لتعزيز قطاعاتها غير النفطية.. لكن هناك شروط وفروها، وفشلنا في توفيرها، ووضعنا في ايدينا قيوداً لا تسمح بالحلول السهلة والتبسيطية.

٣- باتت معدلات نمونا الاقتصادي السنوي منذ ٢٠١٤ سالبة، او لا تزيد عن معدلات نمونا السكاني.. (أ) فانقلبت معادلات اسواق النفط من اسواق بائعين الى مشتريين.. (ب) ودخلت تكنولوجيات جديدة لنفوط جديدة، فارتفع الانتاج الامريكي من ٥ م.ب.ي قبل اعوام وسيصل قريباً الى ١٢ م.ب.ي، متصدراً بقية الدول.. (ج) اضافة للضغط الشديد على الطاقة "الاحفورية"، التي باتت انبعاثاتها تهدد مستقبل البشرية قاطبة.. (د) والتوجه التاريخي للمصادر البديلة، الخ. لن ينتهي النفط، وسيستمر كما استمر الخشب والفحم.. وسيبقى كاحد اهم الثروات العراقية. لكننا لن نستطيع مواكبة العصر ان لم تنتقل عقولنا لمرحلة ما بعد النفط.. فكيف نقوم بذلك؟ وهل نبقي رقاب شعبنا بيد دولة ترهلت وغرقت الى قمة راسها بالبيروقراطية والجمود والفساد واستمرارية عقليات الاقتصاديات المركزية، وانتظار تحسن اسواق النفط لنوفر الاموال الكافية لنستخدمها في التخلص من السرطان الريعي. فعلى من يعارض القانون وفلسفته، ان يقدموا اجابات جديّة ومسؤولة لهذه الاشكالات، لا التشكيك والانتقاد فقط.

٤- قدمت قبل ٢٠٠٣ وبعده دراسات عن خطر الدولة الريعية.. ولا ارى اصلاحاً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ان لم تكن اولوياته الخروج من الاقتصاد الريعي واعادة الغلبة والحيوية للقطاعات الحقيقية. لذلك رحبت بـ "مذكرة" الاستاذ شفيق وزملائه وغيرها من مواقف، لانها ترحب بالقانون رغم انتقاداتها.. وسنرحب بآية خطوة للخروج من الحلقة المغلقة القاتلة. فايدت القانون ليس لخلوه من الثغرات، بل لفتحه ثغرة مهمة في المنطق الريعي.



## التسابق الانتخابي في زمن الجذام الأخلاقي

\*د. قاسم حسين صالح

صحيفة (المدى) : ٢٤/٤/٢٠١٨

الجذام مرض جلدي معد، تسببه بكتيريا تتكاثر ببطء شديد وينتقل بالعدوى ليصيب الجميع: ذكور، أنثى، كبار، صغار.. وله فترة حضانة تستمر خمس سنوات. ولأن أعراض ما حصل لأخلاق العراقيين بعد (٢٠٠٣) تشبه أعراض الجذام، فإنني استعرت له لنحت منه مصطلحاً جديداً في علم النفس والاجتماع السياسي باسم (الجذام الأخلاقي).. منطلقين من حقيقة أن أخلاق العراقيين كانت قبل (٢٠٠٣) أفضل من حالها الآن (٢٠١٨).. فما هي (البكتيريا.. السياسية، الاجتماعية، السيكولوجية) التي كانت السبب؟ وما هي طرائق العدوى التي انتقل بها الجذام الأخلاقي ليصيب الغالبية المطلقة من العراقيين؟ وما الذي ينبغي على المفكرين والمثقفين أن يفعلوه لمكافحة هذا الجذام؟

إن أفدح كوارثنا هو ما حصل (للضمير العراقي) من جذام أخلاقي في السنوات الثماني والثلاثين الأخيرة. ولنتفق أولاً على تحديد مفهوم (الضمير)، فهناك من يصفه بـ(القاضي) الذي يحاسبنا على أخطائنا، ومن يصفه بـ(الحارس) أو (الرادع) الذي يردعنا حين نهمّ القيام بفعل غير أخلاقي، أو (الرقيب) على السلوك قبل وعند وبعد الشروع بأي عمل، فيما يصفه آخرون، بأن الضمير هو الصدق والإيمان. ونحن نحكم على الأشخاص بقولنا (عنده ضمير) إن كان ذا أخلاق، و(ما عنده ضمير، أو ضميره ميّت) إن كان عديم الأخلاق.. ما يعني أن كل واحد منا هو منظومة من القيم الأخلاقية، وإن الضمير هو (رئيس) هذه المنظومة.. وإن هذا الرئيس هو القوة الفاعلة الذي يحدّد أهداف الفرد ونوعية تصرفاته مع الآخرين حاكماً كان أو محكوماً، فما الذي حصل لضمير الحاكم والمحكوم في عراق ما بعد (٢٠٠٣)؟

في سبعينيات القرن الماضي، كان الضمير الأخلاقي العراقي أفضل وأنظف بكثير مما هو عليه الآن. وفي ثمانينياته بدأت بكتيريا هذا الجذام تنمو فيه. ذلك أن ألد أعداء الضمير هي الحروب، والكارثة أنها تجسدت في العراق بأفجع أحداثها عبر ثماني وثلاثين سنة، فنشطت بكتيريا الجذام لتحدث تخلصاً في المنظومات القيمية للأفراد وتضعف الضمير عند كثيرين وتهوئه عند آخرين وتدخله في غيبوبة عند أغلبية.

وما أوصل لهذا الحال من (الجذام الأخلاقي) نحت له مصطلحاً جديداً آخر هو (سيكولوجيا التوليد)، ونعني بها، أن سلوك أفراد أو جماعات، لا يتحول إلى ظاهرة اجتماعية إلا بعد سلسلة من (الولادات). كان الحدث قد بدأ سياسياً بنوعية الذين تسلّموا السلطة. ففي كتابه (سنّي في العراق) وصف بريمر أعضاء مجلس الحكم، بأنهم يفكرون بمصالحهم الشخصية ولا يفكرون بمصالح الوطن.

وكانت (ولادة) مجلس الحكم قد انجبت إخوة أعداء، كل واحد منهم طامع بثروة أبيه (الوطن)، فعاشوا حالة (غزوة بدو) أنهم اعتبروا العراق غنيمة لهم، وأن عليهم أن يتقاسموه.. فتقاسموه!، وبهذه القسمة تحولت

السلطة من وظيفتها الرئيسية المتمثلة بإدارة شؤون الناس إلى وسيلة لجمع الثروة. ومن هذه الحاضنة السياسية، جاء الوليد الاقتصادي بتحديد راتب وامتيازات لعضو البرلمان لا يتمتع بها أي عضو برلمان في العالم. وبمجيء الدورة البرلمانية الأولى، وتمتع أعضائها بالرفاهية، فإنها أنجبت الوليد الأخطر والأقبح أخلاقياً ودينياً. ذلك أن النائب أدى اليمين بأن أقسم أمام البرلمان والشعب، بأنه سيحافظ على ثروة البلاد، فتحول إلى أكبر سارق بتاريخ برلمانات العالم.. وافتضح أمرهم بوصف الناس لهم بأنه (كلهم حرامية).. وبتكرارها، فإنهم ما عادوا يخلون من الفضيحة.. ولأنهم خسروا سمعتهم الأخلاقية، فإنهم تفننوا وتعفرتوا في الحصول على المزيد من الثروة، كافراد فيما فتحت خزائن أحزاب الإسلام السياسي أبوابها لنهب الثروة.. بطريقة يسألونها هل امتلئت، تقول هل من مزيد!.

وبسكوت الحكومة الحالية وعدم مصداقية وعود رئيسها بمحاسبة الفاسدين، وتبادل التهم بين معممين سياسيين بشكل خاص ومدعين بالزهد والنزاهة.. افتقد الناس لإنموذج القدوة، وصار الموظف البسيط يرد على ضميره: (إذا كان قدوتي يرتكب هذا الفعل.. فأنا لست بأحسن منه، وإذا كان حراماً.. فلاضرب ضربتي.. ثم أذهب إلى الحج واستغفر ربي.. والله غفور رحيم!). فشاع الجذام الأخلاقي بين المتسابقين على الفوز بكرسي البرلمان، والمتملقين لهم والمصلحين، وبين من أذله الجوع وأوجعه الحرمان، ومن لديه الاستعداد لبيع ضميره بالمجان.

وما حصل إن المجتمع العراقي صار مختبراً لما يصيب الأخلاق من تدهور في أوقات الأزمات. ونضيف هنا لما كنا قدمناه من (نظريات عراقية) في علم النفس والاجتماع السياسي وعلم نفس الشخصية، (نظرية) جديدة هي أن (الجذام الأخلاقي) يشبه مرض الجذام الجسمي في أن كليهما ينموان ببطء، غير أن حضانتها في حالة الجذام المرضي، تستغرق سبع سنوات لتنتشر، وسنتين إلى ثلاث للسيطرة عليه، فيما يثبت واقع المجتمع العراقي، إن الجذام الأخلاقي يستغرق خمس عشرة سنة ليشيع بين الناس، وإنه يحتاج إلى أربع سنوات (دورة انتخابية) لإيقاف انتشاره، فيما يحتاج إلى دورتين انتخابيتين (ثمانى سنوات) للسيطرة عليه. وستثبت صحة نظريتنا هذه، أن عام (٢٠١٨) سيكون بداية التحرك الثقافي لإيقاف انتشار الجذام الأخلاقي وسيأتي برلمان ينخفض فيه عدد الفاسدين الموبئين بهذا الجذام، فيما سيشهد برلمان (٢٠٢٢) بداية السيطرة عليه بقلّة عدد المتسابقين للفوز به، شرط القضاء على أنشط بكتيريا في هذا الجذام، بتخفيض راتب عضو البرلمان وإلغاء امتيازاته المادية.. وتلك مهمة المثقفين المبشرين بأن العراق سيكون جنة لمحبيه النظيفين من الجذام الأخلاقي.

## الترويج الانتخابي والأمن الوطني

\*الفريق الركن محمد العسكري

صحيفة (الصباح) : ٢٤/٤/٢٠١٨

ما ان منحت مفوضية الانتخابات العليا الضوء الاخضر لبدء حملاتها الانتخابية للكتل والكيانات والاشخاص للترويج لبرامجها الانتخابية للدورة التشريعية القادمة ،حتى بدأت حمى السباق حول الترويج الانتخابي . وهذا حق مشروع لكل الكيانات والكتل السياسية باستعراض برامجها وافكارها والترويج بافضل الطرق حسب ما تعتقده بمخاطبة جمهورها، من اجل الظفر باحدى الجائزتين للدخول في معترك البرلمان العراقي والحصول على عضوية في السلطة التشريعية والرقابية او الحصول على منصب في السلطة التنفيذية ومن اجل هذا وذاك، لاحظنا خلال الايام الماضية وحتى هذه اللحظة في مختلف وسائل الاعلام التقليدية ووسائل الميديا الاجتماعية، ان هناك حملات منظمة لها باع وخبرة في كيفية مخاطبة الحشود البشرية، في ظروف معقدة يصعب الاقناع والاقتناع بيسر وايضا ظهرت هناك حملات تشويه وتسقيط وابتعد عنها التنافس الشريف، الذي بالنتيجة يفترض ان يؤدي الى نتائج سامية لخدمة المواطن والوطن.

قد يكون هذا امرا طبيعيا ويحدث في مختلف بلدان العالم التي تشهد حملاتها الانتخابية مثل هكذا ممارسات، ولكن بدرجات متفاوتة وحسب ثقافة الاحزاب والمرشحين وطرق الاعلام المتطورة والذكية والتي تعرف من اين تؤكل الكتف والتاثير بالآخرين ولكن في العراق ومن خلال تجربة الحملات الانتخابية للدورات السابقة، لوحظ هناك تجاوز على الخطوط الحمراء التي تهدد امن وسلامة البلد وتهدد اقتصاده، بل حتى في علاقاته نتيجة تهافت قسم من المنتفعين واللاهثين للصعود الى عضوية البرلمان، من اجل الحصول على اقل تقدير صفة تشريعية وان هدفها الرئيسي هو الحصول على منافع تنفيذية، فبدأت حملاتها التي قد تكون مقصودة او غير مقصودة للتاثير على واقعنا الامني، مما اعطى فرصة للتنظيمات الارهابية (داعش) باستغلال هذه المناخات ويعرف الجميع ان هذه التنظيمات تنتعش وتنمو باوكسجين الخلافات والنقد الجارح والتقاطعات السياسية التي توفر له مناخات وتشجعه على القيام باعمال ارهابية ضد المواطنين وكان . للاسف . في الدورات السابقة بعض السياسيين ينتظر حدوث خروقات امنية، حتى يبدأ بكييل التهم والانتقادات للسلطة التنفيذية من اجل التاثير في الناخبين ولن يكون الهدف الاسمي هو مصلحة الوطن وهذه ممارسة لا نجدها في الاحزاب المتصارعة في الدول الاخرى، التي تبحث وتطبق الديمقراطية من اجل مصلحة شعوبها، فنجد انه عندما يتعرض أي بلد مثل فرنسا – بريطانيا- المانيا وحتى في البلدان العربية مثل مصر والاردن وغيرها ان الجميع يتكاتف في السلطة التنفيذية والتشريعية والقانونية والاعلامية والفرقاء السياسيين جميعهم يتوحدون في موقفهم ضد الارهاب وادانته وعدم التنكيل بقواتهم الامنية والعسكرية وعدم اعطاء الفرصة للتنظيمات الارهابية بتكرار اعمالها وتشجيعها على ذلك. ما نقصده يحق لكل كيان او مرشح الترويج بكل الوسائل لمشاريعه السياسية والخدمية وكيف ينظر الى مستقبل العراق وان يضع في نصب عينيه الامور التالية التي تمس الامن الوطني ومنها:

١ - استغلال الاعمال الارهابية والخروقات الامنية التي قامت بها تنظيمات داعش الارهابية والتي لا سمح الله ان قامت في المستقبل وقبل الانتخابات هي اعمال ارهابية محدودة رغم يقظة الاجهزة الامنية والاستخبارية ودخولها حالة النفير العليا وتفعيل كل مؤسساتها الامنية لاجهاض أي عمل ارهابي يستهدف المواطنين ومراكز الاقتراع، فعلى مفوضية الانتخابات والقضاء العراقي عدم السماح للمروجين من السياسيين ووسائل الاعلام لاثاره الفتن الطائفية والمذهبية التي تثير الخوف من الاخر الشريك في الوطن والتشكيك والرفض لمعتقداته وافكاره وشراسته تمهيدا لاقصائه.

٢ - ينبغي ان تركز مفوضية الانتخابات والقضاء العراقي العادل على منع ممارسة اصطناع الشرخ ما بين السلطة والمواطنين ، وهذا يتم عبر زرع بذور الشقاق بين السلطات السياسية والعسكرية والمواطنين عبر التركيز والتثقيف باتهام السلطة التنفيذية بشكل مكثف ومكرر انها سلطة فاسدة لاتهتم سواء بمصالح التجار واصحاب رؤوس الاموال والمقربين منها وتتجاهل الفقراء وعامة الناس وعدم منحهم الخدمات لكي تصل الى نتيجة لا سبيل للنجاة الا بتخلص من هذه السلطة .

٣ - على الجميع ان ينتبه الى من يمارس بطريقة او اخرى عملية ضرب الوحدة الوطنية بين مكونات المجتمع وهذا يمهد مستقبلاً لالغاء التعددية الحزبية والسياسية وتقويض العملية الديمقراطية شيئاً فشيئاً والبدء بتنفيذ اجندات التقسيم باسغلال مواد دستورية تسمح بانشاء اقاليم ولكن وفق منظورهم وليس وفق المنظور الوطني والمنظومة الدولية، بل عملية انفصال مبرمجة الغاية منها ضرب الوحدة الوطنية بعمق وكانت هناك تجربة قريبة في هذا الموضوع . هذة الموشرات ينبغي على كل من يرشح نفسه للانتخابات ان يضع فوز العراق قبل فوزه لان الممارسات الخاطئة صنعت الفرصة للتنظيمات الارهابية لتنفيذ افكارها واجندياته المريضة وان حققت -لاسمح الله - جزءا يسير من اهدافها فلا قيمة للفوز باي منصب والوطن ينزف دماءً نتيجة للصراع على الحصول على الاصوات على حساب الوطن الام نتمنى ان نشهد حملات انتخابية واعية تهدف الى وحدة وسلامة الوطن والاستمرار في دحر الارهاب وتكاتف الايادي والقلوب بمجابهة اعداء العراق وعدم المساس بالامن الوطني لكي نغلق الابواب والمنافذ التي تستغلها التنظيمات الارهابية واخر مثال على ذلك ما روجت له كثير من وسائل الاعلام بعد استشهاد (٨) من ابطال الشرطة الاتحادية وهم عزل عن السلاح واثناء عودتهم لكي يتمتعوا باجازة وبزيهم المدني وكيف تم اغتيالهم بأيادي الغدر والاثم وكيف روجت بعض وسائل الاعلام لهذه الحادثة التي حدثت على طريق بغداد كركوك (بلدرون) وخصصت فترات ومساحات واسعة في نشراتها الاخبارية وبرامجها التحليلية وتعمدت ببث شريط الاغتيال عدة مرات حتى رأى بعض المتابعين والمراقبين ان تسليط الضوء على هذه الجريمة اكثر مما خصص من وقت ومساحة لتسليط الضوء على تحرير مدن كبرى مثل الموصل والفلوجة والرمادي ذلك النجاح الكبير الذي لم يحظ باهتمام اعلامي كما تحظى به عمليات داعش الارهابية.

والغاية كانت معروفة لدى عامة الناس وعلينا ان ندرك ان الدم والقتل والتوحش التي تمارسها التنظيمات الارهابية لا يساوي شي الا اذا صاحبه الحبر والنشر والتركيز في وسائل الاعلام لتحقيق ما يصبو اليه الارهابيين من ترويع الابرياء ونشر فكرهم الضال.

\* المستشار العسكري لوزارة الدفاع

## كيف تدعم السيادة العراقية المصالح الوطنية الأمريكية؟

\*جيمس جيفري ومايكل نايتس

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: ٢٤/٤/٢٠١٨

في ١٢ أيار/ مايو، يتوجه العراقيون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب أعضاء البرلمان القادم، وبعد ذلك سيتفاوض المسؤولون على اختيار رئيس وزراء وتشكيل حكومة وقد شهدت البلاد رحلة طويلة وشاقة منذ الانتخابات العامة الأخيرة في نيسان/ أبريل ٢٠١٤ فقد استولى تنظيم «الدولة الإسلامية» على أراضٍ شاسعة تضم أكثر من ثلاثة ملايين شخص، واثنين وعشرين مدينة، والعديد من حقول النفط، وقد تم تحريرها جميعاً بمساعدة الميليشيات والقوات العسكرية الدولية وقد انخفضت أسعار النفط بمقدار النصف، ولم يتم إنقاذ البلاد من الإفلاس سوى عن طريق اتخاذ إجراءات تقشف صارمة والحصول على مساعدات أجنبية وتعافي أسعار النفط جزئياً. كما اقتربت «حكومة إقليم كردستان» في الشمال من الاستقلال المالي وأجرت استفتاءً للانفصال عن العراق، مما دفع بغداد إلى الاستيلاء على حقول النفط في كركوك في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي. ومن ناحية أخرى، أبدت السعودية والإمارات وتركيا استعداداً جديداً للعمل مع الحكومة العراقية التي يقودها الشيعة كوسيلة لموازنة النفوذ الإيراني.

وباختصار، عانى الناخبون العراقيون من صدمات كبيرة، وينضم إليهم حالياً ناخبون شباب لا يتذكرون حتى حقبة صدام. وقد يتمتع هؤلاء الناخبون بأفكار حول مستقبل العراق أقوى من المرشحين أنفسهم.

وبرغم أن الحملات الانتخابية بدأت رسمياً خلال نهاية الأسبوع الماضي، إلا أن معالم الانتخابات تتبلور بالفعل فقد حقق رئيس الوزراء حيدر العبادي أكثر مما توقعه أي مراقب منطقي نظراً إلى الوضع المروع الذي ورثه في عام ٢٠١٤، ويمكنه الإشارة إلى التعافي الاقتصادي والعسكري الضعيف كسبب كافٍ لانتخابه لولاية أخرى وإذ أنه يتوخى الحذر من المبالغة في المطالب من الناخبين، يبدو أنه تولى في الوقت الحاضر عن خطه المهمة بل المؤلمة للإصلاح الاقتصادي. ومع ذلك، فما يزال يشير إلى إمكانيات جديدة للعراق.

وعلى وجه الخصوص، دعا العبادي إلى جعل البلاد أرضية محايدة في الصدام المتنامي الذي تشهده المنطقة بين المعسكرين المؤيد لإيران والمعارض لها. وبتشجيع من الجهات الفاعلة الدولية، أشار إلى أنه يريد أن يمثل جميع العراقيين، وليس العرب الشيعة فحسب وبالفعل، فإن قائمته الانتخابية هي الوحيدة التي تتنافس في كل محافظة، بما فيها «إقليم كردستان». وإذا تمكنت بغداد من تحقيق هذه الرؤية المتمثلة بدولة مستقلة ومستقرة تعيش في سلام مع مواطنيها، فستتمشى على وجه التحديد مع المصالح الأمريكية.

### المصلحة الأمريكية في السيادة العراقية

في عام ٢٠٠٥، ساعدت الولايات المتحدة العراقيين على صياغة دستور جديد والمصادقة عليه لكي ينهض العراق من جديد. وفي عام ٢٠٠٩، أرسى الرئيس باراك أوباما أسس انسحاب القوات الأمريكية من خلال رسم معالم رؤية «عراق يتمتع بالسيادة والاستقرار والاعتماد على الذات». ثم تعهد «ببناء شراكة مع شعب العراق وحكومته تسهم في إرساء السلام والأمن في المنطقة».

وعلى النقيض من أهداف إيران التوسعية، يُعدّ هدف الولايات المتحدة في العراق دفاعياً، إذ يتمثل في منع الهيمنة الإيرانية ومنح بغداد مساحة كافية لاستعادة قوتها. وقد أخبر قادة عراقيون - حتى كبار السياسيين الشيعة - كاتبني هذه السطور أنهم يقدرون الانخراط الأمريكي المستمر لأنه يمنحهم القوة لموازنة النفوذ الإيراني. وهم يدركون جيداً أن توازن القوى هذا سيصبح مشوهاً بنحو كارثي إذا تنحّت واشنطن جانبا.

لدى العراقيين الكثير من الأسباب الخاصة بهم للتصدي للنفوذ الإيراني. فبعد صراع دام خمسة عقود، لا يرغبون في أن يتم جرّهم إلى حروب طهران كما كان حال لبنان فالروابط الإيرانية قد تقيّد علاقاتهم مع السعودية ودول مجاورة أخرى، مما يحرمهم من استثمارات وشراكات تجارية مهمة كما أن إيران هي المنافس الطبيعي لهم في مجالات النفط والغاز والكهرباء وصادرات البتروكيماويات، وتثير هيمنة الواردات الإيرانية استياءً في صفوف المزارعين والصناعيين والتجار العراقيين. وأخيراً وليس آخراً، تُعدّ الجمهورية الإسلامية منافساً دينياً للمعاهد الشيعة الكبرى ومواقع الحج في النجف وكربلاء، حيث قد تسعى إيران إلى زيادة نفوذها بعد وفاة آية الله علي السيستاني. وبالتالي، فإن المصالح الاستراتيجية العراقية (والأمريكية) ستتحقق بنحو أفضل إذا كان وضع البلاد مماثلاً لوضع فنلندا خلال الحرب الباردة، مع الحفاظ على درجة من الاستقلالية عن طهران وكذلك عن واشنطن.

## دور الولايات المتحدة خلال الانتخابات وبعدها

ليس من شأن أي دولة أجنبية أن تحاول اختيار الفائز في الانتخابات العراقية، وأن أي تدخل مباشر في عملية بناء الائتلاف التالي قد يؤدي إلى نتائج عكسية وعضواً عن ذلك، تتمثل المقاربة الفضلى بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها في تحديد قيمة العرض بوضوح إذا قرر السياسيون العراقيون اعتماد حكومة شاملة، وسياسات أمنية ذكية، وإصلاحات اقتصادية، وحيادية في المسائل الإقليمية. إنها القضايا ذاتها التي دعمها العراقيون أنفسهم بأغلبية ساحقة في استطلاعات رأي محترمة ويجب أن يكون العرض الذي رسمته واشنطن - ومن الناحية المثالية، شركاؤها الآخرون في التحالف أيضاً - صفقة متكاملة من الدعم الأمني وغير الأمني، ويتوقف ذلك على (قيام) حكومة عراقية صديقة ترغب في معالجة هذه القضايا.

وأحد العناصر المهمة في هذا العرض هو توافر تدريب عسكري أمريكي على مدى السنوات القليلة المقبلة، لأغراض أمنية لمنع بروز تنظيم «الدولة الإسلامية» مجدداً وكرمز سياسي على حد سواء. وحتى في ظل البهجة القومية بعد «هزيمة» التنظيم، يدرك جزء كبير من الجسم السياسي العراقي مدى أهمية التعاون الأمني الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة. وقد تزامن انسحاب الجنود الأمريكيين عام ٢٠١١ مع إعادة نمو تنظيم «الدولة الإسلامية»، في وقت شاركت فيه القوات التي تقودها الولايات المتحدة في جميع الانتصارات التي حققها العراق منذ عام ٢٠١٤. وليس هناك خطوة واحدة من شأنها أن تؤكد علاقة بغداد مع واشنطن وانفتاحها على الدول العربية المجاورة وتركيا أكثر من السماح لقوات التحالف بالبقاء (في العراق).

ولا ينبغي النظر إلى الوجود العسكري المستمر على أنه واجب أو حق أمريكي، بل كترتيب يعود بالفائدة على الطرفين ويسترشد بالمبادئ البسيطة نفسها التي رسمت أطر «عملية الحل المتأصل»، وبنحو خاص:

\* ضمان تنفيذ العمليات القتالية «من قبل ومع ومن خلال» قوات الأمن العراقية.

\* تجنب أي قواعد أمريكية غير مصرحة أو أي عمليات أحادية الجانب.

\* إقامة تحالف مع مجموعة كبيرة من الشركاء الدوليين قدر المستطاع.

\* إبقاء حجم المهمة وأنشطتها قابلة للتكيف وفقاً لمتطلبات العراق.

قبول واقع أن السلطات القانونية العراقية القائمة كافية لضمان التواجد العسكري.

إضافة إلى ذلك، يتعين على واشنطن ربط التعاون الأمني بنحو سري بتنفيذ أوسع لـ «اتفاقية الإطار الاستراتيجي» لعام ٢٠٠٨، التي تتخطى العلاقات العسكرية وتشكل أساس التعاون في مجالات الاقتصاد والسياسة والطاقة. على المسؤولين الأمريكيين تذكير بغداد بفوائد مصادقة أمريكا، بما فيها: المساعدة في الحصول على دعم «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي» وحشد مجتمع المانحين الدولي، كما حصل في شباط/فبراير من هذا العام عندما استضافت الكويت «المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق»، إضافة إلى الدعم الدبلوماسي في الانخراط مع دول مثل السعودية، والدعم الفني والمساعدة في إدارة البرامج الخاصة بمشاريع البنية التحتية والاقتصادية المهمة، لاسيما إعادة تأهيل سد الموصل، ومجموعة من المزايا الخاصة التي تتحقق عندما يستفيد القادة من «المساعي الأمريكية الحميدة».

وأخيراً، يتعين على واشنطن التعاون مع تركيا في إطار مقاربة مشتركة إزاء «حكومة إقليم كردستان»، كضمانة بنحو أساسي إذا فشلت جهود الحفاظ على الحياد النسبي في العراق. ومن شأن مثل هذا التعاون في شؤون الدفاع والطاقة والدبلوماسية الخاصة بالكرد أن يشير إلى وجود خيارات أمام الولايات المتحدة إذا ما حصلت إيران على اليد العليا في بغداد يوماً ما. ولإبقاء هذا الخيار متاحاً، تحتاج واشنطن إلى مواصلة العمل كوسيط عادل بين الحكومة المركزية وأربيل بشأن تقاسم العائدات والمناطق المتنازع عليها والتعاون الأمني. وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، قد يؤدي استمرار الوجود العسكري للولايات المتحدة والتحالف في العراق و«إقليم كردستان» إلى طمأنة الكرد بأن لدى واشنطن مصلحة قوية في منع اندلاع أي نزاع في المستقبل بينهم وبين بغداد.

\* جيمس جيفري : زميل متميز في زمالة «فيليب سولوندن» في معهد واشنطن وسفير الولايات المتحدة السابق في العراق وتركيا.

\* مايكل نايتس : زميل «ليفير» في المعهد، وكان قد عمل في جميع محافظات العراق وقام بتغطية جميع انتخاباتها منذ عام ٢٠٠٥.

## السلم المجتمعي ومبدأ التسامح

\*زهير كاظم عبود

صحيفة (المدى) : ٢٥/٤/٢٠١٨

بعد سقوط النظام الدكتاتوري في العراق برزت الحاجة الضرورية لكتابة مسودة دستور عراقي يوضح الأسس التي تقوم عليها مرتكزات السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية ، مثلما يرسم شكل الدولة ويثبت حقوق وواجبات المواطن التي غابت في نصوص الدساتير السابقة ، ويؤكد هذا الدستور على التساوي بين العراقيين بغض النظر عن الدين أو القومية أو الجنس أو المعتقد السياسي فعلاً لا قولاً .

فالدستور يرسي دعائم العملية القانونية للسلطة بشكلها العام وفق الأطر التي تؤمن بها السلطة ، ويرتب أمور البيت العراقي الذي امعنت السلطات المتعاقبة في تخريبه وتهديم أجزاء مهمة منه ، واستخفت بنصوص القوانين وبنصوص الدساتير المؤقتة ، والعبرة كما نفهم ليست في النصوص الواردة في الدساتير إنما في التطبيق والالتزام . وحتماً تناخى كل أهل العراق من أجل بذل الجهود للخروج بصيغ متنوعة للدستور يتم طرحها على الإستفتاء العام لأقراره بصيغته النهائية والشرعية حتى تم إقرار الدستور .

ومع كل النقائص والنقائص التي وردت في عدد من النصوص في الدستور النافذ ، إلا أن الأمل كان في ان تنعكس التجربة والحاجة الموضوعية لتشيديه وتصحيح ما اعتراه من خلل ، اعتماداً على فقرات المادة ١٤٢ التي تتيح لمجلس النواب إصدار التوصيات بشأن تعديل نصوص الدستور ، الا ان حالة الأرياك وعدم الثقة بين المكونات العراقية والحذر ضمن المرحلة الزمنية التي عاشها العراق بعد كنس سلطة الدكتاتور وبقاء شراذم النظام وبعض الزمر المأجورة طليقة ومنفلتة ، مع عدم إنكار وجود فئة قليلة فهمت أن أسلوب القتال بالسلاح هو الطريق المناسب لرحيل القوات المحتلة ومرافق وجودها من قرارات مجلس الأمن الدولي ، مما زاد المشكلة تعقيداً وإرباكاً وأمعن في زيادة التباعد ، وهذا ما أدى بالتأكيد الى إطالة أمد فترة الاحتلال التي سعى الجميع الى إختزالها ببناء أسس الدولة والدستور في ظل السيادة الوطنية .

وقبل كل هذا كان النظام البائد قد ارتكب العديد من الجرائم الإنسانية والوطنية ، وخسر العراق الملايين من خيرة أبنائه ورجاله ، وأرتكبت زمر معروفة ومشخصة لعدد من هذه الجرائم مما استوجب أن تتم محاكمتهم وإنزال العقاب القانوني العادل بحقهم بمحاكمات أصولية يتولاها القضاء العراقي ، إلا أن إرباكاً أخر تجسد في ربط المحكمة الجنائية العراقية العليا برئيس الوزراء وهو موظف تنفيذي في حين نصت المادة ( ٩٥ ) من الدستور نفسه على حظر انشاء محاكم خاصة أو استثنائية ، وكل محكمة مهما كان اسمها تخرج عن نطاق تكوين السلطة القضائية تعد غير مؤهلة لأن تكون جزءاً من جسد القضاء العراقي .

وطيلة السنوات العجاف التي مرت على العراق كان الطاغية يزيد الخناق على أعناق العراقيين عن طريق أصابع وأيادٍ يستخدمها الجلاذ وسائل للإطباق على رقابهم فيسهم حياتهم ويعقد أيامهم ويزرع الخوف والرعب في جدران بيوتهم ، هذه الأصابع والأأيادي من بين أبناء شعبنا العراقي نفسه وأن كان القليل منهم من الأشقاء العرب ، البعض منهم أتكا عليه الطاغية وعده معبراً والبعض الآخر وظفه للترويج والتطبيب والآخر أيضاً للدفاع عنه بشتى الأسباب والأساليب .

سنقف أمام حالة لا بد من أن تكون رؤيتنا نافذة وثاقبة ومستتلة من واقع معاناة شعبنا العراقي ، وكذلك مصحوبة بالشجاعة والجرأة والإرتفاع على الجراح العراقية ، تلك هي حالة العفو والمصالحة مع العناصر التي لم يصل فعلها الى ارتكاب الجنايات أو من الأفعال التي يمكن قبول المصالحة فيها ، وبقينا أن الملفات الخاصة بالضحايا هي التي ستشير الى خصوصيتها الوطنية مما يجب الانتباه الى ضرورة عدم تسييس ملف الضحايا ، وأن ندعو جميع أهلنا في العراق أن يتناسوا جراحهم والأهم قدر الأماكن من أجل أن نخلق طريقاً جديداً يستطيع فيه من أخطأ أن يجد له محلاً في الحياة الجديدة وأن يتعرف على فداحة الخطأ المقترف وابتعاده عن طريق الخير بعد أن يعتذر ويطلب الصفح من شعبه وأهله .

التجارب في هذا المجال عديدة وقريبة ، ولعل هذه التجارب تكون دروساً يمكن الاستفادة منها وإيجاد الوسائل التي تنهي معاناة الناس في بلد ممتلئ بالجراح والقهر والبؤس مثلما يمتلئ بالثروات المستباحة .

أن ضرورة التفكير في قانون للمصالحة الوطنية كان يفترض أن يكون قبل أعداد مسودة الدستور حتى يمكن أن يجعل الماء الراكد صافياً ، وأن يجعل الأخوة تتعانق وأن تسمو المقدرة وفعل الخير على فعل الثأر والأحقاد والضغائن والاتهامات الجاهزة والبعيدة عن الوجدان والمروءة ، فثمة من يحتاج لهذه اللمسة وثمة من يحتاج لإطفاء تأجيج النار في صدره أو تخفيف لهيبها ، وثمة من يستطيع أن يتفهم العفو ويتنازل عن حقوقه الشخصية وثمة من يقدر على الارتفاع والتصافي من أجل الوطن والمستقبل وصولاً الى أجواء عراقية خالصة نستطيع معها أن نبدأ خطواتنا الأولى في الديمقراطية والمجتمع المدني والسلم الأهلي .

ويمكن أن تكون المأثرة التي سجلها الزعيم الشهيد عبد الكريم قاسم في العفو عن القتلة والغادرين مع اقتداره وقوته على الاقتصاص منهم ، وعدم قدرة الصغار والقتلة على ممارسة هذه الأخلاق معه عند إقذارهم بسبب قدرته على الارتفاع وعدم قدرة الآخرين على أن يصلوا لمصاف وقدرة الشهيد على السمو بالنفس الى حد العفو وإطلاق مبدأ (( عفا الله عما سلف )) .

وبدلاً عن ذلك أصر القائمون على كتابة الدستور تضمين نصوص حظرت على شريحة من الناس العمل ضمن العملية السياسية ( المادة ٧ من الدستور ) ، وكالت السلطة بمكيالين حين رفعت الحظر عن شخصيات مشمولة بالأجتثاث لتدخل العملية السياسية لأسباب لم تعد خافية على المدقق والمتابع الحصيف ، واللافت للنظر إنها تجاوزت الكيانات ذات النهج الطائفي أو العنصري أو التكفيري واكتفت بالبعث الصدامي وهي لاتقل عنه خطورة .

كما ضمنت المادة ١٣٥ من الدستور اعتبار هيئة الاجتثاث ومن ثم المساءلة والعدالة باعتبارها هيئة مستقلة وربطتها بمجلس النواب ، بمعنى استمرارها بالعمل وفق الضوابط التي وردت في قانون الهيئة ، ولم تزل تستمر بعملها حتى اليوم مع ان نص الفقرة ثانياً من نفس المادة منح مجلس النواب الحق بحل هذه الهيئة بعد انتهاء مهمتها وأن يكون الحل بالأغلبية المطلقة ، غير ان القانون والدستور لم يبيئا الآلية والفترة الزمنية والضوابط التي تنهي مهمة هذه الهيئة ، كما لم يناقش مجلس النواب خلال دوراته المتعاقبة هذه الناحية خشية من الاتهامات الجاهزة التي تكال لشخص المقترح .

كما ضمنت المادة ١٣٥ من الدستور اعتبار هيئة الاجتثاث ومن ثم المساءلة والعدالة باعتبارها هيئة مستقلة وربطتها بمجلس النواب ، بمعنى استمرارها بالعمل وفق الضوابط التي وردت في قانون الهيئة ، ولم تزل تستمر بعملها حتى اليوم مع ان نص الفقرة ثانياً من نفس المادة منح مجلس النواب الحق بحل هذه الهيئة بعد انتهاء مهمتها وأن يكون الحل بالأغلبية المطلقة ، غير ان القانون والدستور لم يبيئا الآلية والفترة الزمنية والضوابط التي تنهي مهمة هذه الهيئة ، كما لم يناقش مجلس النواب خلال دوراته المتعاقبة هذه الناحية خشية من الاتهامات الجاهزة التي تكال لشخص المقترح .

نحن بأمس الحاجة الى التصافي وحقن الدماء وفتح الصفحة الجديدة للعراق الجديد حيث كانت مشكلة العراق الطغيان والأستبداد وليس ثمة مشكلة في أفكار ومذاهب وقوميات واديان يعتنقها شعبنا ، مشكلتنا الأساس في مخلفات الدكتاتورية التي رحلت دون رجعة ، وتركت اثارها وندوبها في ارواحنا وعلاقاتنا ، ولذا اصبح لزاماً علينا أن نعالج أوضاعنا الداخلية قبل أوضاعنا الاقتصادية ، وان لانغرق في وحل الطائفية المقيتة التي تتعزز عليها أحزاب وشخصيات ، وأن لاننشر ثقافة الكراهية والثأر بين أجيالنا القادمة ، وحل الوقت الذي نتعايش فيه بأخوة حقيقية وبمحبة وبتصاف يصل الى مستوى الفجيعة التي حلت بالعراق ، وبمستوى المحنة التي طحنت كل أهل العراق ، حتى نتفرغ على الأقل للمساهمة الجادة والحقيقية في بناء أسس عراقنا الجديد .

مع أن الدستور العراقي نص في الفقرة أولاً من المادة ( ٤٥ ) على حرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها ودعم استقلاليتها وبما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لتلك المنظمات ، فإن الدور الفاعل والمؤثر لم يزل لايلقى الدعم والإهتمام الكافي .



## تباين واختلاف..!!

\*د. علي شمخي

الصباح الجديد: ٢٥/٤/٢٠١٨

تتيح الديمقراطية المجال الكافي للتعبير عن الاراء ويتميز النظام التعددي بتوفر حقوق الافراد في تقرير اختياراتهم وعند الانتقال الى المستوى القيادي في ادارة الدولة فان الفصل بين السلطات يعزز كثيرا من مبادئ الحرية ويقلص الى حد كبير الفجوات التي يمكن من خلالها الاستفراء بالرأي او تضيق من المسالك التي يمكن من خلالها مرور الاستبداد وتهميش الاخرين ولايخلو النظام الديمقراطي من إخفاقات في تطبيقه لمبادئ التعددية مثلما تعاني الشعوب في الانظمة الديكتاتورية من شمولية السياسة واتخاذ القرارات والتعبير عن المواقف وارتباطها باعلى سلم السلطة ففي النظام الديمقراطي يسهم منح الحريات الكافية في بروز مجموعة من التحديات تتمثل بغياب التمثيل الكافي للدولة وتهميش فرض سيطرتها على مفاصل العمل السياسي ولربما تمتلك احزاب نافذة جاءت بها صناديق الاقتراع الى قبة البرلمان ومقاعد الحكومة مقاليد الامور لادارة السياسة العامة للدولة وتصادر حق الدولة في التعبير عن مواقف الجمهور العام تحت ذريعة ان هذه السلطة تمثل الاغلبية النيابية ومن جانب اخر ثمة انتهاك مماثل يسهم فيه وزراء ومسؤولون وقياديون يتمثل بفرض وجهات نظرهم واراتهم ومواقفهم على مواقف وارات الدولة متذرعين بحقهم في التعبير الذي تكفلت به مجموعة الانظمة والقوانين التي تتعلق بالحريات العامة في النظام الديمقراطي وفي النهاية تتوضح بشكل جلي مظاهر الاختلاف والتباين في المواقف تجاه عدد من الملفات التي يفترض ان يكون فيها للدولة الصوت الاقوى خاصة مايتعلق بالسياسة الخارجية ويمكن اتخاذ العراق انموذجا حيا لما نقوله فقد تباينت كثيرا ولعدة مرات المواقف المعلنة لرئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ووزراء الخارجية والداخلية وعدد من الوزراء الاخرين تجاه ملفات عربية واقليمية وحاول كل منهم التسويق بان موقفه هو الموقف الشرعي الذي يمثل الدولة العراقية من دون ان تكون هناك قاعدة للتنسيق السياسي بين هؤلاء ومن دون ان يتم الاتفاق على توزيع الأدوار وتقسيم المهام وتفصيلها بما يبعد اية تفسيرات او قراءات خاطئة للموقف العراقي وسيكون من المفيد في المرحلة المقبلة التعرف على هذا التباين والاختلاف والوقوف عنده ومعالجته باعادة صياغة منظومة القوانين او باعادة صياغة اليات العمل السياسي وتوزيع المهام والادوار بما يضمن التعبير عن موقف وطني موحد تجاه الملفات الداخلية والخارجية .

## المشاركة الواسعة في الانتخابات بوابة التغيير

\*مرتضى عبد الحميد

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٥/٤/٢٠١٨

أحد الأهداف الإستراتيجية للفاستدين وناهي ثروات الشعب في حملتهم الانتخابية الحالية، هو تكريس حالة اليأس والإحباط لدى المواطن العراقي، وبالتالي دفعه إلى العزوف عن الذهاب إلى صناديق الاقتراع، وعدم المشاركة في الانتخابات يوم (١٢) أيار المقبل.

ويلجأ الفاستدون، ومعهم كل الفاشلين في أدائهم الوظيفي والسياسي إلى أساليب غاية في التنوع والخبث لتحقيق ما يصبون إليه. وهم يعرفون حق المعرفة، أنهم لم يقدموا شيئاً يذكر بالخير طيلة وجودهم في السلطة، لا على الصعيد السياسي، ولا الاقتصادي - الاجتماعي. وفي الوقت ذاته لا يتخلون عن الإصرار على البقاء في السلطة والترشح مرة أخرى، دون أن يستطيع احد منعهم وتخليص الناس منهم.

ولأجل تنفيذ نواياهم الشريرة، يعتمدون حزمة من الإجراءات والنشاطات التي تبدأ من شراء الذمم، وتسخير إمكانات الدولة في الدعاية لهم، ولا تنتهي عند حدود التبشير بأن هذه الانتخابات كما هو الحال في سابقتها، لا فائدة منها، لان الوجوه الكالحة نفسها ستعود، لتجعل من السلطة مجدداً مطية لها في تنفيذ مآربهم الدنيئة. بل إن البعض منهم يذهب بعيداً في تئيس المواطنين بأدعائه أن حصص الفوز، وعدد المقاعد مقررة سلفاً، لكل قائمة من قوائم المتنفذين، ولكل الذين داسوا على ضمائرهم، بأحذيتهم المتسخة بغير اللصوصية والسراقات المفضوحة.

لكن الطامة الكبرى لاتجد من يجسدها أكثر من الذي يصدق مثل هذه الخزعبلات، ويبني عليها موقفا بعدم المشاركة في الانتخابات، والآخر الذي يستند إلى وعيه المتدني، ليصل إلى النتيجة البائسة نفسها، والمضرة للشخص المعني قبل غيره.

المفارقة المؤلمة أن الجميع يشكون من سوء الحال، ومن فشل الدولة، وعدم كفاءة ونزاهة العديد من المسؤولين، الذين يدينون للمحاصصة والطائفية السياسية، في وجودهم على رأس دوائر رسمية لا يستحقون حتى الاقتراب من أبوابها!

كما أن الجميع يريد التغيير والإصلاح، لكن الكثيرين ينتظرون الفرج، أو أن يتحقق المطالبان تلقائياً، ودون أن يبذلوا جهداً، أو يخوضوا نضالاً لإجبار صناع القرار السياسي على تحقيقهما على ارض الواقع. وعندما يتحول الوعي القاصر، وما يرافقه من إحباط ويأس إلى إخطبوط يلف اذرعه على رقبة صاحبه، تجده يعلن واحياناً بـ "تباه فارغ" انه لن يذهب إلى الانتخابات ولن يشارك فيها!

إن كيف تريد أيها المقاطع للانتخابات، تغييراً واصلاحاً، وأنت تقدم خدمة مجانية للفاستدين، وتمهد الطريق أمامهم، للبقاء في عروشهم إلى أمد طويل؟

إن الذريعة المتهافتة بأن الجميع سواء، والكل فاستدون، هي ظلم مابعده ظلم وإجحاف بحق الشعب العراقي، الذي يمتلك من الطاقات والكفاءات الوطنية القادرة والنزيهة، ما يفوق بها شعوباً أخرى، وما على الناخب، سوى تشخيصهم بالاحتكام إلى نظافة أيديهم، وحرصهم على إقران الأقوال بالأفعال، و الى نضالهم الدؤوب للدفاع عن مصالح الكادحين والمحرومين، و الى برامجهم السياسية والانتخابية التي تعبّر عنها، وتعمل من اجل تطبيقها، لا المتاجرة بها وخداع الناخبين.

إن التغيير الذي يريده الجميع، لا يمكن حدوثه إلا عن طريق المشاركة الواسعة في الانتخابات، وكل ماعده، ليس أكثر من هراء.

## الفضائح والانتخابات العراقية

\*دياري صالح

(ميدل إيست أونلاين) : ٢٥/٤/٢٠١٨

يفترض أن تعقد الانتخابات العراقية يوم ١٢ أيار (مايو). وتشهد هذه الانتخابات أقوى أشكال الانقسامات بين الأحزاب السياسية. ولذلك، يقول المراقبون إنها ستكون أشبه بصراع مباشر، والذي يشارك فيه لاعبون محليون، وإقليميون وعالميون. وفي هذه اللعبة الخطيرة، سوف يتم استخدام كل الوسائل غير الشريفة من أجل تحقيق الفوز. في الأيام الأخيرة، بدأت الحرب الانتخابية. ويستعد كل حزب كبير لإلحاق الإهانة بمنافسيه. ولذلك سعت بعض هذه الأحزاب إلى شن حملات قاسية لتشويه سمعة بعض المرشحين. وهي تحاول الآن استكشاف أي خطيئة بسيطة حتى يتم استغلالها ضد أولئك المرشحين وضد كتلتهم السياسية.

أصبحت وسائل الإعلام الاجتماعية مسرحاً تتصاعد فيه هذه الحروب. وفيها يتم الآن نشر الفضائح الجنسية على نطاق عريض. وقد استهدفت إحدى هذه الحملات اللانسانية امرأة في تحالف الرئيس العراقي حيدر العبادي. وتنتشر بعض الصور التي تظهرها في لحظات خاصة مثل النار في الهشيم على "فيسبوك" و"تويتر". ومع أنها ظهرت لاحقاً لتنفى القصة المزورة في ذلك الفيديو، فإن الناس لم يتوقفوا عن إعادة نشر الفيلم الصغير على مواقعهم.

وزعمت بعض الوكالات الإعلامية المحلية، مثل "أنباء سومر" أن العبادي اتهم منافسيه السياسيين بإصدار هذا الفيديو. وأضافت الوكالة أن العبادي التقى بقيادة آخرين من حزبه "حزب الدعوة"، وأكد لهم أن هناك انحادراً متسارعاً في أخلاق المنافسة السياسية بين الأحزاب السياسية. كما أشارت أيضاً إلى أن العبادي وعد بأن لا يمر ذلك من دون عقاب.

في حقيقة الأمر، نحن نواجه الآن ظاهرة اجتماعية جديدة على المجتمع العراقي. لقد أصبح الناس يستمتعون بنشر مثل هذه الفضائح من دون أن يأخذوا في الاعتبار نتائجها الكارثية على الأفراد المتهمين بارتكاب مثل هذه الأخطاء. ويبدو أن الناس أصبحوا أكثر اعتياداً على استخدام الشاشات الرقمية للحواسيب والهواتف، وبذلك أصبحوا يشعرون بأنهم ينجزون شيئاً مهماً عندما يتبادلون الأخبار والمعلومات الخاصة عن أناس آخرين. وفي الحقيقة، لا يهتم هؤلاء بمن يكون الضحية بما أنه، أو أنها، من خارج عائلتهم أو قبيلتهم. ويجب أن تخضع هذه الممارسة للنقد.

إنني لا أتحدث هنا عن قيم الشرف والفضيلة، فأنا أعرف أن مثل هذه العلاقات الجنسية ينبغي أن تدار. لكنني أركز هنا على الكيفية التي تحول بها الجزء الخاص من حياتنا ليصبح شأنًا سياسياً، وكيف حولت وسائل الإعلام الاجتماعية هذا الأمر إلى كابوس يهدد الجميع. والآن، يتم استخدام بعض الصور والفيديوهات المزورة للابتزاز والتأثير على السلوك الانتخابي للناس - حتى أن المجتمع لا يفكر فيما إذا كانت هذه الفيديوهات صحيحة أم مزورة. ويبدو أن البعض يريدون فقط أن يشعروا بالنشوة عندما يرون الناس يتحدثون عن موضوع محدد: الفضائح.

ليست هذه المنافسة الانتخابية بهذه الكيفية عادلة على الإطلاق. إنها تريد أن تعمي الأعين عن فساد الأحزاب السياسية، وتريد أيضاً أن تركز على الفضائح أكثر من العملية الانتخابية نفسها. وهذه استراتيجية قذرة يجب أن يقف ضدها الجميع. وبخلاف ذلك، سوف نشارك في خلق حكومة أكثر فساداً لتحكم في السنوات الأربع المقبلة.

إننا إذاً وصلنا السير في هذه الوجهة في تفاعلاتنا الاجتماعية، فإننا سنصبح أكثر عزلة على المستوى الاجتماعي. كما سنشعر بمزيد من الوحدة. وسوف يقودنا ذلك إلى تداعيات أكثر تعقيداً. في مقالة جديدة له، كتب الصحفي الأمريكي، ديفيد بروكس "في صحيفة نيويورك تايمز": "القضية الكبيرة التي تحيط بـ"فيسبوك" ليست الخصوصية. إنها تتعلق بأن "فيسبوك" وشركات مواقع التواصل الاجتماعية الأخرى تقوم بتغذية هذه الوحدة المزمنة والعزلة الاجتماعية المرضية. ولا يقتصر الأمر على أن المستخدمين بكثافة لوسائل الإعلام الاجتماعية هم أناس أكثر حزناً. ولا يقتصر على أن الحياة على الإنترنت تعمق المقارنات المؤلمة وتهدد الأنا وتضخمها معاً. إنها تتعلق بأن أولئك المستخدمين بكثافة للإنترنت هم أقل احتمالاً بكثير لإقامة اتصال مع جيرانهم الأقربين أو تبادل المعروف والتعبير عن الاهتمام. ثمة شيء كبير يحدث للبنية الاجتماعية للأحياء". وبالمثل، تبدو كلماته صالحة تماماً لتحليل ما يحدث الآن في البيئة الاجتماعية العراقية.

سيطرر السياسة اليوم على حياتنا. وهم يستغلون كل شيء ممكن للوصول إلى تحقيق أحلامهم الخاصة. وسوف يدمر هذا السرطان هيكل العائلة والنظام الاجتماعي اللذين ينبغي أن نحميهم من هذه الخدع والمغامرات السياسية. وعندما يتم رسم الحدود بوضوح بين الفضاءات السياسية والاجتماعية، سيمكننا أن نناقش -منطقياً ونفسياً وأخلاقياً- مثل هذه المشاكل من دون تدمير سمعة أحد من أجل تحقيق غايات سياسية.

\*أكاديمي عراقي، يحمل درجة الدكتوراه في الجغرافيا من بغداد، وما بعد الدكتوراه في العلاقات الدولية من وارسو. وهو يركز على القضايا الجيوسياسية في العراق.

## قراءة اولية في ملخص التقرير السنوي لهيئة النزاهة ٢٠١٧

\*د. عدنان السراج

صحيفة (الصباح) : ٢٥/٤/٢٠١٨

توقفت كثيرا امام عبارة وردت في كلمة رئيس هيئة النزاهة د. حسن الياسري في ملخص التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ يقول فيها " على المستوى الوطني غدت مهمة مكافحة الفساد مسؤولية قانونية ووطنية و اخلاقية " في مهمة عسيرة و شائكة لمحاربة الفساد بالعراق حيث نبحت في المعالجات الدولية و المسؤولية المحلية و الوطنية و ليس من المعقول ان نحمل الاجهزة الرقابية وحدها تلك المسؤولية في مكافحة الفساد و القضاء عليه بل مسؤولية الدولة بسطاتها و مؤسساتها الدستورية و التشريعية و التنفيذية و القضائية و يمكننا القول ان الارادة السياسية الجادة و التعاون المستمر بين اركان الواقع السياسي و ابعاد صور التشويش و المؤثرين على المشهد السياسي ضرورة لاتخاذ قرارات ذات قيمة عالية من الشجاعة و الجرأة بعد ان تتوفر الارادة الجدية و المؤثرة و تقوم المنظومة القانونية بتشكيل برنامج صارم و اجراءات متكاملة و جدار صلب من القوانين و التشريعات لمنع تصدعه و صعوبة اختراقه من مافيات الفساد و الراعين له و تبقى الاجهزة الرقابية رديفا و مساعدا في مشروع مكافحة الفساد ولن يكتب له النجاح دون الدولة و القانون و لا اقل من خطورة الفساد الاداري و المالي من اثار جسيمة و كبيرة على المجتمع لأنه يوقف عجلة التطور و التنمية .

بيد ان ثمة فساد اكثر خطورة و هما الفساد السياسي و الفساد المجتمعي لأنه يوجه ضربة قاصمة لطبيعة التعامل المجتمعي و يخلق حالة من القبول و العمل به دون الحاجة لعلاج القانون .

في تقرير النزاهة ايضا الوضوح و الصراحة و الاعتراف بالوقائع و المشاهدات و الارقام و كونها دون الطموح و تطابقها مع الامال و التوقعات ولكنها تضع النقاط على الحروف و تعطي مؤشرات و حلول و خارطة طريق بالأرقام و الاسماء و المسميات لأصحاب الارادة الحقيقية للنجاح و في جولة سريعة بلغة الارقام الواردة في جداول معدة بدقة فان نسب الانجاز كبيرة مقارنة مع الكادر الفني و المهني و القدرات المتواضعة البشرية و المالية اضافة لمحدودية الصلاحيات و لكن تبقى الارقام غير المتحققة تشكل قلقا و خطرا واهما لو ترك دون علاج لأن الفساد كالسوس تنخر بجسم المجتمع و الدولة حتى لو ترك منها نقطة سوداء واحدة .

ولعل ابرز ما يثير المتفحص للتقرير هو الاعداد المتصاعدة لعدد الوزراء و من بدرجتهم و الذين صدرت بحقهم اوامر الاستقدام بلغ (٣٥) صدر بحقهم (٤٧) امرا فيما بلغ عدد الذين صدرت بحقهم اوامر الاستقدام من ذوي الدرجات الخاصة و المديرين العامين و من هم بدرجتهم (٣٠٦) صدر بحقهم (٤٦١) امرا و هو رقم يمثل حيتان الفساد حسب العنوان الدارج بالمجتمع العراقي و منها صدرت اوامر بالقبض لـ (١٧) صدر بحقهم (٣٢) امرا و من ذوي الدرجات الخاصة و المديرين العامين و من هم بدرجتهم (١٣٨) صدر بحقهم (٢٧٣) امرا اضافة لأوامر التوقيف القضائية و البالغة (١٤٢٤) امرا احدها لوزير و (٢٥) من الدرجات الخاصة مع صدور قرارات منع السفر خارج العراق و بلغ عددها (٣١٥) قرارا ، هذه الارقام الواضحة و الكبيرة لماذا بقيت حبيسة التقارير السنوية و الفصلية بهيئة النزاهة لماذا لم يسلط الاعلام و لا منظمات مكافحة الفساد و لا الناشطين بمجال الفساد من التطرق لها ؟، أليس المهنية و الواجب ان تراجع تقارير مؤسسة عراقية تحارب النزاهة افضل من السماع لتقارير اجنبية واقعة تحت الضغوط السياسية لمحاربة العراق و اعطاء صور من خلال تقارير صحفية او شهادات لشخصيات خارج العراق تعارض العملية السياسية بالعراق بل تحاربها و تريد القضاء عليها .. أليس الاجدر ان تراجع تقاريرنا و نجعلها اداة للدخول بكل مشاريعنا لمحاربة الفساد لأنها بلغة الرقم العراقي دون غيره و هو عمل مهني يعتمد على الوقائع و الاوامر القضائية و بدراسة و متابعة معمقة .. الاسماء و الارقام و الجداول المعدة لا تبقى مجالا للقول الا انها عمل كبير و مفيد و يحدد مسارات عديدة لخطط المستقبل و تساعد كثيرا في وضع البرامج الصائبة لمحاربة الفساد و سبق ان كتبنا عن خارطة طريق مكافحة الفساد بحلقتين متصلتين نشرتها باللغة العربية بجريدة الصباح الغراء و باللغة الانكليزية و التي وجدت لها صدى عالميا في اهم الصحف الأمريكية و البريطانية.

\*رئيس المركز العراقي للتنمية الاعلامية

## الجهة السياسية والبحث عن الحل الواقعية

\*علي حسن الفواز

صحيفة (بدر) البغدادية: ٢٥/٤/٢٠١٨

بعد فشل أو محدودية الضربة العسكرية على سوريا، بات المسرح السياسي مفتوحا على كثير من الاحتمالات، فالولايات المتحدة ودول التحالف الأوروبي غير مطمئنة للدخول في حرب مفتوحة طرفها الآخر روسيا وإيران، فضلا عن أنّ هذا التحالف لا يريد أن تنتهي الحرب بمكاسب كاملة للحكومة السورية، وبما سينعكس على طبيعة التحالفات والتوجهات في المنطقة، أو في ايجاد خندق ساخن أمام اسرائيل، أو حتى جعل سوريا ممرا للأسلحة الى لبنان لكسر التوازن الاستراتيجي على حدّ قول الوزير ليرمان..

هذه المعطيات هي الأكثر تحفيزا باتجاه الضغط على إعادة انتاج مفاوضات جنيف، وتغذية الحراك السياسي بأفكار وتصورات جديدة لإخراج الملف السوري من تداعياته، وبعيدا عن طبيعة التغيرات التي حدثت في الميدان العسكري، لاسيما بعد اخراج المسلحين من الغوطة الشرقية، وبدء اخراجهم من الغوطة الغربية..

الزيارة السريعة والمكوكية للسيد ديمستورا المبعوث الأممي بين عواصم القرار هي تعبير عن هذا التوجّه، وعن الأفق الذي يمكن أن تذهب اليه الأزمة السورية، وضمن خيارات تقوم على رسم معالم الخارطة السياسية الجديدة، ووضع الجميع أمام مقترحات حلول في مؤتمر جنيف القادم، تُراعى فيها المصالح والحساسيات السياسية والأمنية والاقتصادية، وتكشف عن ضعف خيارات التغيير العسكري وفرضية الحرب الدائمة..

السؤال المحوري في هذا الجانب يكمن في مدى القدرة على التعاطي الايجابي مع هذه المقترحات، وهل بإمكان دول التحالف الغربي فرض شروطها السياسية بعد الضربة العسكرية؟

تصريح السيد لافروف وزير الخارجية الروسي بأنّ الضربة العسكرية للتحالف الثلاثي قد ضربت معها مفاوضات جنيف السياسية يؤشّر مدى الشرخ الكبير في وجهات النظر، وفي البحث عن قراءات اخرى للصراع في المنطقة، وبما يحفظ المصالح الروسية، وعلى رأسها وحدة الاراضي السورية، ووضع النظام السياسي فيها، وهي أمور خلافية من وجهة نظر الغرب، ومن بعض الدول العربية والاقليمية. السياسة وجه آخر للصراع

المتغيرات الحادة في الحرب والصراع، ستجد انعكاساتها واضحة في السياسة، وسيعمد الفرقاء الى البحث عن وسائل للتعبير عن تلك المتغيرات، بما فيها العمل على فتح جبهة للحرب الباردة، أو لتغذية صراعات اقليمية في المنطقة، وهو ما يعني البحث عن الملف السياسي ودفعه الى الواجهة، للتصدّي لمثل هكذا خيارات، والى محاولة فرض ارادة سياسية تأخذ بعين الاعتبار مصالح هذا الطرف أو ذاك، وبعيدا عن لغة الثأر والاستنثار، وهي أمور دفعت الولايات المتحدة في وقت سابق الى حسابات لم تكن دقيقة، ورهانات لم تأت أكلها، بسبب التدخل الروسي المباشر، وبسبب ضعف الجماعات المسلحة وتشظيها، وجملة من التحديات الأخرى في لبنان، وفي اليمن واستنزافها الاقتصادي واللوجستي، فضلا عن حروب المصالح هنا وهناك.

لعبة فك الاشتباك هي الخيار الواقعي الذي يمكن أن يذهب اليه الجميع، والذي سينعكس بشكل خاص على تحجيم عودة الارهاب الى المنطقة، وحتى على فرضية عودة المركزية السياسية، إذ سيكون المسار الديمقراطي في دول المنطقة هو المجال العملي لتعميق الآفاق التنموية والسياسية في دولها من جانب، وخلق فرص للتعايش، وللتقارب وضمن حسابات المصالح الدولية، وعلى مستويات تكفل مراعاة المصالح الوطنية للدول، وبعيدا عن نظرية فرض الأمر الواقع، لاسيما على مستوى التعاطي مع القضية الفلسطينية وإيقاف العنف الاسرائيلي، وعلى مستوى مقارنة الملف النووي الإيراني وضمن سياقات الاتفاقات الدولية..

إنّ صناعة الأزمات تعني صناعة الحروب، وأنّ تغذية النزعات العرقية والطائفية تعني من جانب آخر فقدان السلم الأهلي في المنطقة، وتغذية مظاهر العسكرة والعنف، وهذا ما يتطلب مقاربات واقعية وعقلانية تدرك خطورة تضخم الأزمات في المنطقة، والذي سيكون تفجيرها سببا في زعزعة الأمن الدولي، وفي تهديد مصالح الجميع، وفي تكريس مظاهر الثقافات العنيفة، وتغذية مرجعياته الدينية والطائفية والجماعية، والذي لن تكون الدول الغربية بمنأى عنه، وعن تأثيراته الثقافية وعن قيم العنف التي يُعبّر عنها.

## الانتخابات القادمة.. شذرات حول إصلاح العلاقة بين بغداد والاقليم

\*لقمان عبدالرحيم الفيلي

صحيفة (الصباح) : ٢٨/٤/٢٠١٨

للقيام بأية عملية اصلاح حقيقية بين بغداد واربيل تتطلب تحديدا واضحا لصلاحيات وحدود ولاية الحكومة المركزية. وهنا يجب أن تكون لها السيادة بلا منازع على التمويل والدفاع والحدود والسياسة الخارجية والموارد الطبيعية، ولا بد للجميع من الاعتراف بصلاحيات السلطة المركزية واحترامها حسب النصوص الدستورية التي صوت الكل عليها في استفتاء ٢٠٠٥ م. وفي الوقت نفسه، يجب على الحكومة في بغداد أن تكون ممثلة حقاً عن طموح وتطلعات المجتمع بأطيافه كافة، وفي الوقت نفسه المناطق والمحافظات يجب أن تحترم أيضاً، وينبغي ضمان توزيع الواردات عليها، ويجب منح الحكومات المحلية والمحافظات، حسب الدستور، تفويضاً لإدارة الخدمات والبنى التحتية والأمن المحلي.

لإصلاح الواقع السياسي العراقي يتعين على قيادة الاقليم في اربيل أن تتفق مع حقيقة أن افتراضاتها المتعلقة بالاستفتاء لم تأت بالنتائج المرجوة، ولا خيار اخر لها غير الوصول الى توافقات طويلة الأمد مع الحكومة المركزية. إذا حدث هذا التغيير في البحث عن أسس متينة للعلاقة النفعية المتبادلة، فإنها ستكون تحويلاً جوهرياً لنقاش جدي حول الإصلاحات الدستور المطلوبة وطبيعة العلاقات المرجوة بينهما. حيث أن الاقليم، لأول مرة منذ عام ٢٠٠٣م، سيكون قادراً على التركيز على القضايا التي تربطه بالعراق، بدل البحث عن اسباب الانفصال.

حينها تحتاج بغداد أيضاً إلى رسم مسار معقول لتصحيح العملية السياسية إذا كانت الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية أهدافها الرئيسية لها، خصوصاً أن الاقليم هو جزء لا يتجزأ من العراق. اذ ليس هناك مجال او مصلحة لتبنيان مواطني الاقليم انهم مواطنون من الدرجة الثانية وان عليهم ان يدفعوا ضريبة أخطاء قياداتهم. فالحكومة العراقية الان لديها فرصة لتحقيق شيء لم تقم به أي حكومة آخر منذ انشاء الدولة العراقية، أي إرساء أسس الاستقرار الدائم والتعايش القائم على الحكم الرشيد والتمثيل الحقيقي، وهذا ينسجم تماما مع رسالة المرجعية الدينية في النجف الداعية الى الوحدة الوطنية والإصلاح.

وقد يسأل الاخر عن طبيعة النماذج المختلفة لإدارة البلاد والعقد السياسي والتي من الممكن تطبيقها؟ المفتاح لتحديد هذه الطبيعة ستكون متعلقة في الاتفاق على رؤية بنية الدولة، ثم التفاوض على

التفاصيل بعدها، بدلاً من ممارسات الماضي، حيث هناك تناقضات في الدستور لم تعالج بعد ويتم التعايش المؤقت معها أو التجاوز عليها عند الامكان وبالتالي إيجاد وترسيخ ممارسات خاطئة في إدارة البلاد.

وهنا نستطيع ان نقول ان الميثاق السياسي، لعراق ما بعد ٢٠٠٣م، لم يطبق بصورة صحيحة او يحل مشكلاتنا المتعددة، والمتعلقة باختلاف الصلاحيات بين السلطات الاتحادية وإدارة الاقليم والمحافظات. وللمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٣م، هناك فرصة حقيقية لمعالجة هذه المسألة على محمل الجد، وتكريس إطار جديد في دستور معدل، اذ لا يمكن معالجة الخلل في العملية السياسية من دون تغيير الدستور.

فشل تجربة الاستفتاء تحتاج منا كعراقيين عموماً وقفة مراجعة حقيقية عن سبب الوصول الى هذا الحال، وخصوصاً الى وقفة كردية جادة عن سبب فشل مشروع قياداتها. اذ حصلت نكبة كردية حقيقية بعدم قدرتهم على تحقيق حلم انشاء الدولة الكردية، أسباب الفشل قد تكون متعددة، بعضها متعلق بهيكلية العملية السياسية الكردية الداخلية، وبعضها موضوعية مرتبطة بسوء قراءة الواقع الجيوسياسي للشرق الاوسط والعالم وبعضها مرتبطة بضعف متانة العلاقة بين بغداد واربيل. المهم لنا كعراقيين ان نتعلم من هذا الدرس القاسي ونذكر ان مصلحتنا تأتي بتعاوننا وتجاوزنا المستمر للوصول الى معادلة سياسية ومجتمعية صحية ونافعة لكل الأطراف، بدل انشغالنا المستمر في إطفاء حرائق طبيعية ومصطنعة. اذ دور الأحزاب الكردية في السياسة العراقية يجب ان تكون اكثر فعالية على المسرح الداخلي العراقي، اذ هم جزء من الوطن وليسوا طارئين عليها او دولة أخرى وكيان منفصل. ولعل تعاملهم مع الحكومة المركزية في القضايا الحدودية والمناطق المتنازع عليها جدير بالمراجعة. اذ لطالما كنت أرى المشهد وكان قضية المناطق المتنازعة والحوارات الساخنة مع حكومة إقليم كردستان تعاملها أربيل كمفاوضات بين دول ذي سيادية منفصلة بدلاً من ممارسة ترسيم داخلي بين حكومة إقليم وحكومة مركزية، علما ان الموضوع متعلق بحدود مقاطعات وليس حدودا دولية. وهنا من الضروري للكل ان يفكروا ويتفاوضوا من منطلق التقاسم الداخلي الإداري (كجزء من العراق) وليس تقسيم البلاد (ككيانات منفصلة).

قوة او ضعف مشاركة الأحزاب الكردية المختلفة في الانتخابات النيابية القادمة، وبعدها في تشكيل الكابينة الوزارية، سيكون مؤشراً قوياً وحيوياً لمعرفة مدى استعداد القوى السياسية الكردية (وبالتالي حكومة الاقليم) للمشاركة في اصلاح الحال وإعادة العافية للعراق بعد مرحلة انتصارات تحرير بعض مناطق العراق من دنس داعش. هذا التحرير الكامل لم يكن ممكناً لو لم تشارك قوات البشمركة بقوة وإيثار بجنب العشائر والحشد والجيش النظامي العراقي وباقي القوات العراقية المثابرة.

## وعي الناخب العراقي

\*حسين علي الحمداني

صحيفة (المدى) : ٢٨/٤/٢٠١٨

العالم يترقب الانتخابات العراقية في ١٢ آيار القادم من زوايا عديدة، هنالك من يراقبها ليعرف من سيقود العراق في السنوات القادمة، والبعض الآخر يبحث عن نسبة المشاركة، وطرف ثالث يترقب رؤية الناخب العراقي في تجربته الديمقراطية الخامسة منذ الإطاحة بالنظام الشمولي وتأسيس عراق ديمقراطي تعددي. أما النتيجة الأكثر أهمية التي نبحث عنها نحن تتمثل باندفاع أبناء الشعب للتصويت بنسبة عالية تفوق سابقاتها لأسباب عديدة أولها، التغيير نحو الأفضل وتأصيل الديمقراطية وصناديقها كخيار وحيد وثابت للتغيير وثانيا إن وعي الناخب العراقي ازداد كثيرا في السنوات الأخيرة وبات صوته محسوبا بدقة، وهذا ما شكل ظاهرة بدأت تتصاعد مع كل ممارسة ديمقراطية، ويؤشر بكل تأكيد وعي الشعب بأهمية الصوت الواحد، بل أهمية الانتخابات على الصعيد كافة، خاصة إن تعدد التجارب الديمقراطية اكسب الشعب وعيا ونضوجا كبيرين بأهمية الانتخابات والمشاركة فيها وهو ما يؤكد بأن البناء الديمقراطي للإنسان العراقي بدأت ثماره واضحة للعيان وهذا بحد ذاته إنجاز كبير جدا يؤشر وعي الناخب العراقي وحرصه في اختيار من يمثله في البرلمان.

إن وعي الشعب بأهمية الانتخابات ظاهرة صحية، لأنها تمثل ظاهرة بشرية وشكلا من إشكال تطور ورقي الحياة السياسية والنيابية في العراق الجديد ورفع مستواها، وهذا ما لم يفهمه الكثير من الناس الذين صدموا بكثرتها واعداد المرشحين وتصور هؤلاء إننا ربما نعيش (تضخم في الأحزاب). وتناسوا اننا مجتمع يسعى للتطور عبر ولوجه النظم الديمقراطية التي تؤمن بما تفرزه صناديق الاقتراع وبالتالي فان المحصلة الأولية لنتائج الانتخابات تتمثل بانتصار الخيار الديمقراطي على كل الخيارات التي كانت مطروحة على الساحة العراقية في السنوات الماضية التي شهد فيها البلد حربا ضروسة مع القوى الإرهابية ومع هذا نجحت الانتخابات بشكل أعجب العالم، بل البعض ربما راهن على فشل الانتخابات، والبعض أراد إبقاء حالة الشلل هنا وهناك، والوقت نفسه ظاهرة التصويت ضربة قوية للإرهاب الذي حاول جاهدا ثني المواطن عن ممارسة دوره.

والانتخابات بالنسبة للمواطن مهمة جدا، لكونه سينتخب برلمانا تتشكل منه حكومة يتمنى المواطن أن تكون قادرة على تلبية طموحاته وتنفيذ ما تعطل في السنوات الماضية، لهذا يجب أن تكون المشاركة في انتخابات ١٢ آيار القادمة كبيرة وبمستوى ما نطمح إليه كشعب ضحي كثيرا وأنتصر في حربه ضد الإرهاب. لهذا فإن المواطن بدأ بالفعل يشعر بأن مسؤولية وواجبه يحتم عليه التصويت واختيار الشخص المناسب لتمثيله، وأيضا ترسخت قناعات كبيرة ومهمة لدى الناخب العراقي قائمة على إن التغيير يتم عبر الأصبع البنفسجي الذي وحده القادر على صناعة التغيير نحو الأحسن والأكثر إيجابية.

وخلاصة القول بأن الشعب قادر على أداء رسالته بأكمله وجه، وعلى من سيختارهم الشعب أن يؤديوا رسالتهم وينفذوا برنامجهم ليردوا الدين الذي بأعناقهم للأصابع التي منحتهم الثقة لتمثيلهم في البرلمان.



## لماذا تركت العمل الحكومي والسياسي؟

\*د. عادل عبد المهدي

موقع الكاتب : ٢٨/٤/٢٠١٨

كتب لي الاخ "مرتضى العزاوي في "الفيسبوك" منتقداً، قائلاً بأسلوبه: "سيدنا اولاً احنة زعلانين عليك.. يجب عليك العودة الى العمل الحكومي والسياسي وعدم ترك الساحة، لان صراحة اني من الناس راح اكول هرب السيد وقت اللي جان لازم يبقى.. خل يحجون المهرجين والجهال من الناس ما يحجون بحقك، لان في نفس الوقت هواية ناس كذلك يدعموك ويبقون وراك.. تحياتي". اشكر الاخ العزاوي ولا اتذكر انني اعرفه معرفة مباشرة، وهذا سبب اضافي لعرفاني بما كتبه.. ولان هذا موضوع يطرح باستمرار، لذلك استغل الفرصة للتوضيح.

١- لا يتوهم احد بان الاستقالة من الموقع سببها التسقيط والتهريج والاكاذيب. فمن يتصدى للمسؤوليات الكبرى، عليه تحمل وقبول ذلك. فلننا اشرف من الرسول الاعظم الذي اتهمته قريش بالسحر والجنون، او ابن عمه الذي سبته منابر بني امية لحوالي قرن كامل. فالكذب قد يصدق بعض الناس او بعض الوقت.. وسيرتد على المهرجين عندما يرفضه اكثر الناس واكثر الوقت.. فهذه من مبادئ السنن الاجتماعية والعدل الالهي.. (فكل نفس بما كسبت رهينة).. (ومن يعمل سوءاً يجز به).. (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره).. فالاكاذيب التي تصيبك، قد تؤذيك جزءاً او مؤقتاً، لكنها في النهاية تقويك وتزيد قدراتك وتزكك وتمنحك المصداقية.. وهذا ما نؤمن به، فارجو من اخواني ان يضعوا الامور في نصاباتها.

٢- لم ولن اترك الساحة، لكنني طلقت المواقع والتنظيمات.. ليس لانها غير مهمة، بل لان وجودي فيها قد تكون اضراره اكثر من فوائده. فالمواقع ليست عملاً فردياً، بل هي عمل جماعي. فاذا لم تتوفر القناة المشتركة، والجهد الموحد ليتحقق النجاح، واستمرت المواقع -حسب القناة- في الجمود او ضياع البوصلة، فان بقاءك سيشجع على ذلك بدل دق جرس الانذار. سيقول قائل لكن عليك المحاولة وتكرار المحاولة.. والجواب انك عندما تكرر المحاولات ولسنين عدة، ستخرج بقناة (تحتل الخطأ) ان التصحيح لن يأتي من الموقع، لانك ستحاسب فيما تحاسب الاخرين عليه، وستطالب فيما تطالب الاخرين به. وستختلط الاوراق ويصعب التمييز.

٣- في لحظة معينة حيث تتراكم مئات والاف التفاصيل الصغيرة المعرقة، تاتي القشة التي تقصم ظهر البعير. فتقول هذا استهلاك للذات وللآخرين. فان كان اخواني على حق فيجب عدم عرقلة جهودهم.. وان كنت على حق فان الموقع واشتراطاته يقتله. فاذا كنت حريصاً على الحق والحقيقة، فلا بد ان تخرج حيث تدعوله، وتسمح بتجديده، لكن من مواقع وقوى تخدمه.

٤- وصلت لقناة بان طرح الخطط والشعارات في مواقع الجمود او الاخطاء ستبقى جعجة بدون طحن، ووصلت لاستنتاج بان المشكلة هي ليست المتصددين بالضرورة بل الجمهور والقوى ايضاً.. فالخطط والشعارات ستبقى حبراً على ورق، ما لم يساندها وعي عام ومفاهيم فكرية راسخة وصحيحة. فوجدت من واجبي الخروج من الدوائر الخائفة الى دوائر الراي العام الفسيحة. استقلت طوعاً من مناصبي، ولم اترشح للانتخابات، وتوقفت عن اجراء المقابلات السياسية، وفضلت عليها اللقاءات الصغيرة الصريحة البناءة، والكتابة المركزة المستمرة الدؤوبة، فيما اعتقده اموراً تهم الوطن والشعب. فهذه مساحات اساسية ومنتجة قل المتصددين فيها، بينما كثر التدافع -من جادين وغير جادين- في مساحات المواقع والمناصب.

٥- لا ادعي انني اعلم من غيري، لكنني درست، ودربت، واخترت العمل والحياة، وقد استطعت تقديم -ولو القليل- في عملية بناء الوعي والفكر. فالمسألة ليست هروباً بل خروجاً -حسب ظروف- من ارض اراها جدباء او قليلة العطاء، الى ارض اراها اكثر خصوبة وعطاءً. وقد يرى غيري -حسب ظروفه- خلاف ذلك. فمنذ الثمانينات، وانا اكتب بان تحقيق النجاح هو ليس فقط الموقف الصحيح بل هو ايضا الموقع الصحيح.

٦- شرفتني خلال هذه الانتخابات، اكثر من واحدة من القوائم المتنافسة، وعرضت علي برامجها لاعطاء الراي فيها قبل طباعتها ونشرها. اذكر ذلك للتدليل ان الموقع هو ليس مكتب واوامر وتوقيع فقط، بل هو خلفية وبناء ورؤية، فان لم تتوفر الاخيرة، فلا جدوى من الاولى.

## الانتخابات العراقية والخروج عن قواعد اللعبة

\* محمد السعيد إدريس

صحيفة (الخليج) الاماراتية : ٢٨/٤/٢٠١٨

انشغلت القوى والأحزاب السياسية العراقية بسؤال واحد ما زال يحكم كل أداؤها، وتفاعلاتها مع الانتخابات البرلمانية التي من المقرر أن تجرى يوم ١٢ مايو/ أيار المقبل. هذا السؤال هو: ما هي السبل التي يمكن من خلالها الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد داخل المجلس النيابي العراقي؟ باعتبار أن عدد المقاعد هو الذي سيحكم مدى قرب، أو بُعد أي منها عن السلطة، وإدارة الدولة. سؤال عدد المقاعد رغم كل أهميته، كان من المفترض أن يكون أحد الأسئلة، أو فنلنقل أحد أهم الأسئلة، لأن التطلع إلى السلطة أمر طبيعي، لكن كان لا بد من وجود أسئلة أخرى ربما تكون أكثر أهمية والعراق يخطو أولى خطواته نحو الاستقرار، وإعادة البناء بعد الحرب الضارية التي فرضت عليه من تنظيم «داعش» والتي لم تدمر المباني فقط، بل هدمت أسس وقواعد «الاجتماع العراقي»، أي الأسس الاجتماعية والثقافية، وربما الحضارية، التي تأسست عليها الدولة العراقية، وقام عليها المجتمع العراقي، ومن ثم فإن إعادة بناء الوحدة الوطنية، والتأسيس لمشروع وطني عراقي جديد يعيد للعراقيين وحدة نسيجهم الوطني، ويؤسس لمستقبل، يمثل تطلعات الجميع، كان يجب أن يحظى بكل الأولوية، شرط أن يأتي متجاوزاً كل القيود التي فرضها الاحتلال الأمريكي البغيض للعراق، خاصة الطائفية السياسية التي دمرت وحدة العراقيين، إضافة إلى رهن القرار الوطني العراقي لإرادة قوى خارجية، سواء كانت دولية، أو إقليمية، خاصة الولايات المتحدة وإيران.

كان من المفترض أن تهتم الأحزاب والقوى السياسية بالبحث في كيف يمكن أن تخرج هذه الانتخابات عن قواعد اللعبة التقليدية، وبالتحديد عن قواعد «الكتل الطائفية المغلقة»، وسيطرة الدورين الأمريكي والإيراني على مسار العملية الانتخابية ونتائجها، لكن للأسف غابت المشروعات السياسية الحقيقية عن أولويات الكتل الانتخابية، وقد أدى ذلك إلى مطالبات بتأجيل الانتخابات، وبالذات من الكتل والأحزاب السنية التي تضررت كثيراً من الحرب ضد إرهاب «داعش»، وأدت إلى نزوح مئات الآلاف من مناطق تواجدهم وإقامتهم، كما ظهرت مطالبات ودعوات واسعة لمقاطعة الانتخابات بسبب ما اعتبر فشلاً للطبقة السياسية في إدارة أزمات البلاد، وارتفاع معدلات الفقر، والبطالة.

كما غابت الكتل الانتخابية «العابرة للطائفية السياسية»، ربما باستثناء كتلة «سائرون نحو الإصلاح» الذي أسسه زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بالتعاون مع ما يسمى ب «التيار المدني» الذي يضم الحزب الشيوعي والتجمع الجمهوري وأحزاب وشخصيات أخرى ليبرالية ويسارية. ورغم ذلك لم يسلم هذا التكتل من الطعن في نزاهته السياسية من جانب قيادات محسوبة على الأحزاب والكتل الطائفية، فضلاً عن الهجوم الضاري الذي شنّه علي أكبر ولايتي مستشار المرشد الأعلى الإيراني، على هذا التوجه من دون رد قوي وعلني من حكومة حيدر العبادي.

فقد تعرضت كتلة «سائرون نحو الإصلاح» لصنوف من التعليقات التي تتساءل عن طبيعة البرنامج السياسي الذي يمكن أن يجمع بين طرفين أحدهما مرجعه ديني، ويشكل أحد ثوابته العقائدية والسياسية، وآخر يؤمن ب «الديالكتيك» وفصل الدين عن الدولة، ورفض وجود الأحزاب الدينية على الساحة. لكن الهجوم الأهم على هذا التوجه شنّه الداعية عامر الكفيش، المقرب من حزب الدعوة، بدعوته إلى استباحة دماء المدنيين والليبراليين لمنعهم من الانتخابات، ما دفع لجنة الثقافة والإعلام النيابية إلى مطالبة المرجعية الدينية الشيعية بالرد على هذه التصريحات.

وإذا كان أنصار كتلة «سائرون نحو الإصلاح» يحاول «الخروج على قواعد اللعبة» بتشديد الدعوة إلى حاجة العراق إلى قوائم وكتل انتخابية تضع حداً للانقسام الطائفي والأيديولوجي الذي يسود العراق، وإلى قيام أحزاب وكتل جديدة على أساس برامج سياسية واقتصادية وتكون قادرة على تقديم حلول للأزمات الوطنية المستحكمة واستعادة الوحدة الوطنية العراقية، فإن الكتل الانتخابية التي تتنافس في الانتخابات المقبلة مع كثرتها هي بالأساس «كتل طائفية» ما بين الشيعية، وهي الأغلبية، وأخرى سنية تحاول المنافسة، وثالثة كردية تحاول المحافظة على الوجود الكردي كرقم قوي في المعادلة السياسية.

إن الوجود الأمريكي أيضاً يعاني الآن التأثيرات السلبية لتوجه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالانسحاب من سوريا، الأمر الذي دفع إلى التساؤل عن مدى تأثير هذا التوجه في الوجود الأمريكي في العراق خاصة، مع تزامن إجراء الانتخابات العراقية مع موعد إعلان ترامب موقفه من الاتفاق النووي الموقع مع إيران، ما يعني أن واشنطن سوف تكون مضطرة على إبقاء وجودها العسكري، ومن ثم السياسي في العراق لمواجهة ما تعتبره «خطراً إيرانياً»، فضلاً عن أطماع الرئيس الأمريكي في نفط العراق، ما يعني أن الانتخابات العراقية سوف تبقى محاصرة «داخل قواعد اللعبة» التقليدية.

## العراق.. لماذا الدعوة إلى التغيير؟

\*نصيف الخصاف

صحيفة (العالم) البغدادية: ٢٨/٤/٢٠١٨

يشير تقرير التنمية الدولية لعام ٢٠١٥ إلى أن نسبة الثقة في الحكومة تبلغ ٤٤٪ بالنسبة المئوية للمجيبين بنعم، وإنخفاض ثقة المواطنين بالحكومة والنظام السياسي بشكل عام، جاء بسبب عدد من الحقائق التي بينها تقرير التنمية الدولية والتي من بينها ما يتعلق بانعدام توفر فرص العمل، حيث تبلغ نسبة العاملين من السكان من الفئة العمرية ١٥ سنة فما فوق ٣٥،٣٪ فيما تبلغ نسبة تشغيل الأطفال للفئة العمرية من (٥ - ١٥ سنة) ٥٪ في حين تبلغ نسبة الفقراء العاملين مقابل ٣،١٠ دولار يوميا بمعادل القوة الشرائية من القوى العاملة ٢٧،٩٪ من مجموع القوى العاملة، وتبلغ نسبة المسنين الحاصلين على معاشات تقاعد بالنسبة المئوية من السكان في السن القانونية للتقاعد ٥٦٪.

أما من ناحية توفير الخدمات، فيشير تقرير التنمية الدولية لسنة ٢٠١٤، إلى أن ٢٣٪ من أطفال العراق دون عمر السنة معرضون للإصابة بأمراض الخناق والشهاق والكزاز، وهي نسبة الرضع الأحياء الذين لم يحصلوا على الجرعة الأولى من لقاح الخناق والشهاق والكزاز، وإن ٤٣٪ منهم معرضون للإصابة بمرض الحصبة، وهي نسبة الرضع غير المحصنين ضد الحصبة (نسبة الرضع الأحياء الذين لم يحصلوا على الجرعة الأولى من لقاح الحصبة) فيما معدل الوفيات للرضع يبلغ سنة ٢٠١٥، ٢٦،٥ لكل ١٠٠٠ طفل ويبلغ ٣٢ طفل لكل ١٠٠٠ طفل للفئة العمرية دون الخامسة، ومعدل الأطباء يبلغ ٦،١ لكل ١٠٠٠٠ نسمة.

وتتزايد الحاجة لعدد المدارس حيث يعاني العراق - حسب وزير التربية محمد إقبال - "من نقص حاد في عدد المدارس بسبب تراكم الأزمات حيث العراق بحاجة إلى أكثر من ٢٠ ألف مدرسة بحلول عام ٢٠٢٢ نتيجة النمو السكاني السنوي.

ذكرت الوزارة، أن "نتائج المسح الوطني للنازحين لسنة ٢٠١٤ الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء في بداية ٢٠١٥ بينت أن نسبة الأمية في العراق بلغت ١٨٪"، موضحة أن "هذه النسبة ارتفعت بين الإناث لتصل إلى ٢٠٪".

وإن "نسبة الأمية بين الذكور بلغت ١٤٪، فيما بلغت نسبة الأمية بين النازحين ١٤٪"، مبيّنة أن "ما يقارب من ٢٢،٤٪ من النازحين الشباب تركوا التعليم بسبب النزوح" وتبين الإحصاءات، أن هناك ٨ ملايين طفل بعمر الدراسة "٢ مليون منهم، لم يلتحق بالمدارس، فيما تضرر ٣ ملايين بسبب المعارك الدائرة، مع هروب ١٤ الف معلم من مناطقهم. بينما تضررت مدرسة واحدة من بين كل ٥ مدارس.

وتتصاعد أزمة السكن لتبلغ ذروتها عام ٢٠١٨ حيث تشير التقديرات إلى الحاجة إلى أربعة ملايين وحدة سكنية وإن هذه الأزمة سببت أزمات إجتماعية كتداعيات لها، حيث تشير التقديرات إلى إن حوالي ٤٤٪ من

حالات الطلاق الآن هي بسبب أزمة السكن، حيث يضطر المتزوجون الجدد إلى العيش مع أهل أحد الزوجين ما يؤدي لاحقاً إلى مشاكل إجتماعية بسبب ما يضيفه إنجاب الأطفال من مصاعب على الزوجين في وحدة سكنية غير مهيأة لاستيعاب عدد كبير من الأشخاص.

وأضافت الحروب مشاكل لم تلق الاهتمام المطلوب من قبل القائمين على السلطة منذ ما بعد ٢٠٠٣، حيث تؤكد منظمة "اليونسيف" المعنية بالأسرة والطفولة إن "نحو ٣ ملايين أرملة في العراق، وأكثر من ٦ ملايين يتيم"، وأيدت لجنة المرأة والأسرة والطفولة في مجلس النواب العراقي بشكل كامل ما ذهبت إليه "اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، مؤكدة أن "أغلب الأرمال يعشن تحت خط الفقر". وأن "الأرامل يستلمن ١٠٠ ألف دينار (أقل من ٧٥ دولار) كراتب من دائرة الرعاية الإجتماعية، وهذا المبلغ لا يكفي أجور نقل لمدة أسبوع". وأن "أغلب النساء الأرمال تقع على عاتقهن مسؤولية أسرة بعد فقدان المعيل، لذلك فإن ملايين العراقيين مهددون بالضياع إذا لم تبادر الحكومة بوضع برامج عاجلة لإغاثة هذه الشرائح التي تزداد كل يوم".

وتصاعدت وتيرة الجرائم وانعدام الأمن حيث يبلغ معدل جرائم القتل حوالي ٨ لكل مائة الف نسمة. وتزداد نسب الانتحار كنتيجة للفقر والعوز والمشاكل المرتبطة بهما، حيث تبلغ بالنسبة للإناث ٢،١ فيما تبلغ بالنسبة للذكور ١،٢ لكل مائة الف نسمة.

كل هذه الأرقام قد تكون مبررة لو لم يكن البلد من بين أكثر الدول تصديراً للنفط، وحتى سياسة التصدير غير محسوبة النتائج هذه ستضيق إمكانيات تغيير الأوضاع المعيشية للمواطنين في المستقبل، فيما إذا استمرت السياسات الاقتصادية على حالها واعتمادها اعتماداً كلياً على تصدير النفط. فما يجري هو أسرع عملية تفريغ لثروات العراق في كل تاريخه حيث يشير تقرير التنمية البشرية إلى أن نضوب الموارد الطبيعية بالنسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي في العراق سنة ٢٠١٠ يبلغ ٤٥،٧٪ وهي النسبة الأعلى عربياً، وتمثل ثالث أعلى معدل نضوب للموارد الطبيعية في العالم بعد غينيا الاستوائية حيث تبلغ النسبة فيها ٤٩،٤٪ والكونغو بنسبة ٥٩،٦٪، وتبلغ هذه النسبة في تركيا - للمقارنة فقط - ٠،٤٪ وإيران ٠،٥٪ وتونس ٥،١٪.

لكل ما تقدم، فإن بقاء الأحزاب التي تسيدت المشهد السياسي بعد ٢٠٠٣ في السلطة لن يقود إلا إلى تفاقم المشاكل أعلاه، وسيزداد الوضع سوءاً كلما تأخر حدوث التغيير المطلوب والإتيان بالكفاءات والتكنوقراط لإدارة البلد بعيداً عن المحاصصة الحزبية المرتكزة على البعد العرقي والطائفي في الحصول على المناصب العليا في الدولة العراقية، وستكون انتخابات ٢٠١٨ فرصة مناسبة للعراقيين ليمسكوا بمستقبل أبنائهم وبلدهم وإنقاذها من الضياع.

## العبادي ليس ابناً أصيلاً للعملية السياسية في العراق

\*فاروق يوسف

ميدل إيست أونلاين: ٢٨/٤/٢٠١٨

حتى عام ٢٠١٤ لم يكن حيدر العبادي رقماً يُذكر في المعادلة التي تقوم عليها العملية السياسية في العراق. الرجل الذي لا يمكنني التكهّن بمستوى أحلامه السابقة لم يكن إلا ممثلاً ثانوياً في سياق استيلاء حزب الدعوة المفاجئ على السلطة.

من المؤكد أن اختياره لمنصب رئيس الوزراء قد شكل ضربة لزعيمه الحزبي نوري المالكي الذي كان يخطط للمضي في حكم العراق في ولاية ثالثة.

ما هو مؤكد أيضاً أن المالكي وهو زعيم حزب الدعوة الذي ينتمي إليه العبادي لم يكن يتوقع أن يكون الأخير بديلاً عنه. ذلك لأن أحداً لم يكلف نفسه في استشارته في موضوع جليل من ذلك النوع.

ربما انطوى اختيار العبادي لمنصب رئيس الوزراء على رسالة لم يفهما المالكي في حينها جيداً، مفادها أن زمنك قد انتهى.

ومن الأشياء المربكة في تاريخ عراق ما بعد الاحتلال الأمريكي أن يتوهم رجل متواضع المواهب والقدرات العقلية مثل المالكي أنه سيكون منقذ العراق.

الرجل المريض بنزعتة الطائفية دمرته حقيقة أن يحتل عضو ثانوي في حزب الدعوة مكانه وهو الذي ألبسه منافقوه ثياباً أكبر من حجمه.

العبادي الذي يتحدث الإنكليزية وقد عاش الجزء الأكبر من حياته في لندن وهو مواطن بريطاني لا يمكن أن يشكل اختياره في سياق التسوية الأمريكية - الإيرانية في العراق مصدر رضا بالنسبة للمالكي.

هو في كل الأحوال خصمه الذي صار ينظر إلى استمراره عضواً في حزب الدعوة بعين الشك. اليوم وبعد أربع سنوات من السلطة لا يمكن توقع أن يعود العبادي إلى مرجعيته الحزبية باعتبارها رصيده في إقامة حوار مع الآخرين.

لقد حررت السلطة العبادي من تبعيته لحزب الدعوة. وهو ما لم يكن متوقفاً حدوثه لو لم يتم اختياره لمنصب رئاسة الوزراء بديلاً لزعيمه نوري المالكي الذي لم يكن سعيداً بذلك الاختيار.

كان المالكي قد راهن على فشل العبادي في إدارة الكثير من الملفات المعقدة التي تركها مفتوحة على الأزمات. ولو لم تكن هناك مسألة "داعش" وما خلفته من حرج في التاريخ السياسي العراقي في مرحلة ما بعد الاحتلال لما اجتاز العبادي عتبة ذلك الاختبار الصعب.

يدرك المالكي أن أية حكومة ستخلف حكومته لا بد أن تكون فاسدة، ذلك لأنها ستكون محكومة بفساده. وهو ما خطط له طويلاً. فالرجل الذي يستخف به الكثيرون في أماكن يجلبه فيها البعض من منافقيه صار يعرف الكثير من أغان العملية السياسية التي لم يكن حيدر العبادي جزءاً منها.

وحين نستعمل مصطلح "العملية السياسية" في العراق لا نقصد إدارة الدولة وتصريف شؤونها بل المقصود من ذلك المصطلح طريقة وأسلوب ترويض الكتل والأحزاب السياسية المشاركة في نظام المحاصصة.

لذلك فإن نجاح العبادي في اجتياز ذلك الفخ بطريقة غير متوقعة تمهيداً لانتقاله إلى الاختبار السياسي الحقيقي كان بمثابة الصدمة التي أنهت آمال المالكي في استعادة الحكم.

وكما أظن أن ذلك النجاح انما يكمن بسببه في أن العبادي لم يكن مُعداً أصلاً للقيام بدور قيادي في العراق الجديد. فهو رجل الربيع ساعة الأخيرة. وهو ما أهله لأن يكون مستعداً لأداء دور ما كان من الممكن أن يؤديه رجال الصف الأول ممن اعتبرهم المحتل الأمريكي عرابي العملية السياسية أو نظام المحاصصة الطائفية في العراق.

لم يكن ليخطر في ذهن أي واحد من السياسيين المعتمدين أمريكياً أن يلعب دور المصلح، على الأقل على مستوى دعائي. فتلك العملية السياسية المتعثرة أصلاً والتي أقيمت على أساس معادلات لا علاقة لها ببناء البلد وحماية المجتمع لا تحتاج إلى إصلاح من وجهة نظرهم.

لقد اخترق العبادي المشهد باعتباره داعية إصلاح فإذا الجميع من بعده قد تحولوا إلى اصلاحيين، لكن بعد أن التصقت بهم تهم وشبهات الفساد. ولأن العبادي ليس ابناً أصيلاً للعملية السياسية في العراق بل هو الابن البديل فإن شعور القوى السياسية وبضمنها حزب الدعوة بخطره بات يستدعي منها أن توحد صفوفها وتقف ضده من أجل إعاقة محاولته الفوز بولاية ثانية.

## اطردوا اليأس عنكم

\*حسين الصدر

صحيفة (الصباح) : ٢٨/٤/٢٠١٨

-١-

قال الشاعر :

لا يُؤيسنكَ مِنْ تَفْرِجِ كُريَةٍ  
خَطْبُ رماكَ به الزمان الأَنكدُ  
واصبرْ فانَّ الصبرَ يُعقبُ راحةً  
في اليوم يَأتي أو يَجِيءُ به الغدُ  
كم من عليلٍ قد تخطَّاه الردى  
فنجاً ومات طبيبهُ والعُودُ

-٢-

ليست الشدائد والأزمات والمحن...

مفردات غريبة عن (القاموس الحياتي)، ذلك أنها تتناوب في الوجود على الإنسان، فالأيام دول...

-٣-

لقد أدى الغرور الى هلاك كثير من المغرورين، لأنهم حسبوا الدنيا باقيةً لهم كما يشتهون، ثم انكشف لهم أنهم مخطئون.

وليس أصحاب الابتلاء بمعذورين إن تسرّب الى قلوبهم اليأس، وغاب عنهم الصبر، وحسبوا أنهم لن يذوقوا طعم الانفراج...

فقد يأتيهم الفرج بأسرع مما يتوقعون..

-٤-

وفي الأبيات التي افتتحنا بها المقالة إشارة الى أن المريض قد يبرأ من مرضه ويتمثل للشفاء، بينما يخطف الحمام طبيبه المعالج، أو بعض أحبته الذين كانوا يعودونه أيام مرضه...!!

-٥-

ولا أعرف داءً قاتلاً أمرّ من اليأس

المريض اذا يئس من الشفاء قتلته العلة...

والمسافر اذا يئس من العودة الى أهله، كان ميتاً الأحياء..!

والطالب اذا يئس من النجاح أهمل وفرط في الاستعداد للامتحان، وحينئذ يمشي الى الرسوب بقدميه...!

والمرأة اذا يُئست من حب زوجها لها، عاشت معذبةً شقية، وكذلك القول في الزوج...  
والمعلم اذا يُئس من طلابه أصابه الاحباط...  
وهكذا..

ومع اليأس يصعب أن يتحرك ساكنٌ من موضعه، وهذا يعني الشلل التام للحراك في المجتمع، فليس ثمة  
من حراك لا في الزراعة ولا في الصناعة ولا في التجارة ولا في التعليم ولا في المضمار الأدبي...!!  
ومع هذا الركود والجمود تغدو الحياة داكنةً مرّة، ولا يبقى فيها ما يغري بالبقاء...!!  
-٦-

يقول الشاعر :

وعليّ أن أسعى وليس

عليّ إدراك النجاح

فالسعي نحو تحقيق الأهداف، والأمل بالوصول الى الغاية، هو الأمل الذي لا بُدَّ من اعتماده  
ومعنى ذلك :

أن يطرد اليأس بالكامل...

ولن يضير الإنسان أن يسعى في قضية معيّنة، ثم لا يجني ثمارها،  
المهم انه سار على الخط الصحيح.

ليس عيباً عليك أن تفشل في امتلاك دار للسكن، ولكن العيب أن ترضى لنفسك الاستسلام للسكن الرديء  
من دون سعي لإيجاد البديل المناسب..  
والمهم أن لا يتسرب اليأس الى نفسك.

حتى المريض الذي اشتد به المرض، لا ينبغي له أن يصل الى درجة اليأس من الشفاء، لأن هذا اليأس  
هو لون من ألوان الموت.

فالمطلوب إبقاء الأمل مشتعلًا من دون انطفاء، واطفاء نيران اليأس بكل وسيلة لئلا تحرق الأخضر  
واليابس...

إنّ اليأس دودةٌ تقرض العزم، وتوهي القوى، وتفتتُ الصمود.

ومن هنا كانت الحكمة في إبعاد شبح اليأس عن الفرد والمجتمع والأمة، وفي كل الحقول والمجالات.  
قال الشاعر :

سيفتح الله باباً كنت تحسبه

من شدة اليأس لم يخلق بمفتاح

## الذكرى السنوية الثالثة لرحيل العلامة السيد بحر العلوم طاب ثراه

\*د. عادل عبدالمهدي

موقع الكاتب: ٢٠١٨/٤/٢٩

ما اسرع الايام، ونقصد ما اسرع الايام التي قضيناها مع ايها العالم والمفكر والاديب السيد بحر العلوم طاب ثراه.. وما اثقلها من سنين ثلاث مرت علينا بدونك. كنت الاخ الكبير والصديق الصدوق ورجل المشورة والثقة في الاحداث الكبرى والايام الصعبة. كنت القائد الشجاع الذي لا يهدأ ولا يكل لنصرة اخوانه ولخدمة شعبه وبلده. السيد بحر العلوم كجبل الجليد في المحيطات، جزءه الخفي اعظم بكثير من جزءه الظاهر.. فهو رجل ثقة وتكليف والتزام وعلم ودراسة مع جميع المراجع العظام في العراق منذ اربعينيات القرن الماضي والى وقت رحيله.. نعه المرجعية الدينية العليا كما يستحق كبار العلماء والرجال.. لم يكتف بالدراسات الحوزوية بل توجه للدراسات الاكاديمية وحصل على شهادة دكتوراه من جامعة القاهرة في الدراسات الاسلامية.. وهو رجل عمل ومساهمة في الاحداث الكبرى للبلاد.. بالتعاون مع جميع القيادات والزعامات السياسية منذ منتصف القرن الماضي ولوقت رحيله قبل ثلاث سنوات.. فاعطى فيها اكثر مما اخذ منها. انه رجل ادب وتأليف وتاريخ وعلم ورواية وله عشرات المؤلفات القيمة.. رغم ذلك كله فهو رجل لا يتباهى، ولا يحيط نفسه بالمحازيين والمروجين، فهو قامة شامخة بذاته، فهو لا يتدافع ولا يبهرج لاسمه العناوين والصفات والالقاب رغم صفاته والقاب التي يحملها عن جدارة واستحقاق. فهو شجاع يقول كلمته كما يعتقدونها ولا يخشى في الحق لومة لائم. وبحر العلوم له في اسمه واعماله واسرته وتراثه، ما كفاه ويكفيه لبناء هذا الصرح والمكانة الرفيعة، التي أهلتها لاحتلال هذه المكانة في دار العبور، وستشفع له اعماله ان شاء الله ليحتل مكانه في جنات الخلد ايضا بجوار اجداده واوليائه الطاهرين.

كان من اوائل مؤسسي التنظيمات الاسلامية في خمسينيات القرن الماضي، رغم انه كان ايضا من اوائل ناقدتها وكاشفي اخطائها.. كان من اوائل دعاة الوحدة الاسلامية والوطنية، رغم انه رجلاً جديلاً يدافع عن حقوق اخوانه وشعبه بكل صراحة وجراءة.. عمل مع تشكيلات عقائدية، لكنه اسس قبل التغيير "متحداً" ديمقراطياً ضم "اسلاميين" و"علمانيين"، وهو ما استهجنه عليه كثيرون يومها، بينما ترانا نتسابق اليوم محبذين ومشجعين مثل هذا التلاقح والتلاقي المطلوب. كان من اوائل من اسس لعلاقات داخل العشائر العراقية وبين الشيعة والسنة والمسلمين والمسيحيين وبقية الديانات والقوميات، ومع مختلف الاحزاب والقوى ومختلف الساحات والمكونات، ومن اوائل من حضر المؤتمرات، وزار مختلف الدول للدفاع عن شعبه وبلده. كان من اوائل من دعى للانفتاح وترك القوالب الجامدة رغم انه لم يترك عمامته السوداء وكل ما يلازمها، لا في لندن ولا في غيرها.. بل جعلها قوة له ولشعبه هناك كما جعلها قوة هنا. فهو لا يدهن في الشكل ويضمّر شيئاً آخر في المضمون.. فظاهره كباطنه.. وهو ما فسره البعض بالطيبة المفرطة التي قد يستغلها الجاهلون لاغراضهم الخاصة.. اما الحقيقة فان امتزاج الطيبة بقوة الموقف ووضوحه كانت من اهم عناصر حركية السيد بحر العلوم، ومن اهم عناصر قوته.. فاقام العلاقات القوية الدائمة، ولم يقم علاقات شكلية عابرة.. لذلك تراه قادراً في العمل مع من يختلف معه، بل كان يجند لمشاريعه السياسية والفكرية شخصيات وقوى تختلف معه، ثقة منه انه مهما كانت الخلافات، فانه تبقى هناك مساحة من التفاهات والمشاركات تسمح لعلاقات تعاون وتعاضد وثقة.

حياة الرجال كبحر العلوم لا يوقفها الموت.. بل حياتهم الحقيقة تبدأ بعده.. فالفيزياء والكيمياء ستذهب في الارض.. اما، ظلّه او فيئّه علينا او لنا، من علم وفكر ومواقف وطيبة قلب واريحية وادب ومبادئ وقيم فستبقى حية على مر الاجيال، تنمو وتكبر بمرور الايام، لا تموت، بل ستتجدد دائماً بعد ان استلم رسالته ونهجه ابناؤه ومحبيه الامناء المخلصون الاكفاء.



## مستقبل العراق بعد الانتخابات البرلمانية

\*نضال منصور

صحيفة (الغد) الأردنية : ٢٩/٤/٢٠١٨

ما يقارب ٧ آلاف مرشح يخوضون الانتخابات البرلمانية في العراق متنافسين على ٣٢٩ مقعداً موزعة على محافظات العراق كافة بما فيها كردستان، والأرقام الأولية تقول إن المرشحين يمثلون ٢٠٥ كيانات سياسية ممثلة في ما يقارب ٢٥ تحالفاً سياسياً.

تتنوع وتتعدد أسماء القوائم الانتخابية التي يتصدر صورها الزعماء السياسيون الذين سيطروا على المشهد السياسي منذ سقوط نظام الرئيس صدام حسين العام ٢٠٠٣، وبالرغم من كل الاتهامات لهذه الشخصيات بمختلف مشاربها السياسية وتحميلها مسؤولية الفشل السياسي والاقتصادي والأمني، إلا أنها ما تزال قادرة على السيطرة على خيوط اللعبة السياسية. واقع الحال يشي بشكل صريح وضمني، أن الأحزاب السياسية شيعية وسنية وكردية، تعرضت لحالة من الانكسار والتشظي، ولم تعد قادرة على الحفاظ على تماسكها ووحدتها، إما لأسباب انتخابية والصراع على القيادة وتصدر الواجهة، أو لخلافات سياسية مرتبطة بدول الجوار والعلاقة معها، أو لاستحقاقات ما بعد هزيمة "داعش" وتقاذف الاتهامات في المسؤولية عن انهيار الجيش والمؤسسات الأمنية، ويمتد الأمر بشكل جوهري للخطاب الطائفي الذي كانت تصدره بعض الأحزاب لاستقطاب الجمهور ولم يعد بضاعة رائجة، وأخيراً تداعيات ما بعد الاستفتاء في إقليم كردستان على المستوى الداخلي للأفراد، أو على مستوى تعامل الأطراف العربية معها.

لن تقلب الانتخابات البرلمانية المقبلة المعادلات رأساً على عقب على مستوى الفرز الطائفي، ولن تنجح في التحول عن نظام المحاصصة الطائفية في توزيع المناصب السياسية "رئاسة الوزراء، رئاسة الجمهورية، رئاسة البرلمان"، ولكنها فتحت الباب لنقاشات جادة في أهمية تجاوز هذه الحالة، ودفعت الكثير من المرشحين والقوائم إلى رفع شعار الدولة المدنية، ولا يثير الغرابة إن كان الزعيم، مقتدى الصدر، ينادي بالدولة المدنية ويتحالف مع الشيوعيين في قائمة واحدة.

يخوض زعماء الشيعة انتخاباتهم تحت خمس قوائم "الأولى" "النصر" ويتزعمها حيدر العبادي، والثانية يرأسها نوري المالكي "دولة القانون"، والثالثة "الحكمة" بزعامه عمار الحكيم، والرابعة "سائرون" بزعامه مقتدى الصدر، والأخيرة "الفتح" وهم أساساً ميليشيات الحشد الشعبي ويقودهم هادي العامري وقيس الخزعلي، في حين أن السنة توزعوا على قائمتين رئيسيتين هما "الوطنية" بزعامه إياد علاوي، وسليم الجبوري، وصالح المطلق، والثانية "القرار" بزعامه أسامة النجيفي وخميس خنجر.

يتعرض الكرد في هذه الانتخابات لأزمة عاصفة بعد فشل استفتاء الاستقلال ورفض التوحيد في قائمة واحدة، ما دفع الحزبين "الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني" إلى تشكيل قائمتين منفصلتين، وتوحدت أحزاب المعارضة الكردية الأخرى في قائمة واحدة.

القوائم، مهما بلغت قوتها، لن تستطيع أن تشكل حكومة منفردة، والمقاعد التي حصلت عليها بعض القوائم في الانتخابات السابقة لن تحلم بها، والتحالفات والصفقات ما بعد الانتخابات لها الكلمة الفصل في تشكيل الحكومة.

رئاسة الحكومة المقبلة، بالتأكيد، لن تخرج من سلة الشيعة، ويكرر سياسيون كلاماً بأن القفز عن الواقع الطائفي أو ما يسمى المكون الشيعي الأغلب أمر صعب في الوقت الحاضر، ولذلك سيحافظون على هذا المنصب. وتدور تكهنات وقرارات بأن الرئيس الحالي حيدر العبادي هو الأقرب للفوز، خاصة إذا ما تقدمت قائمته على باقي القوائم وخاصة منافسه نوري المالكي رئيس الوزراء السابق.

ويرى السياسيون أن العبادي يحظى برضا دولي وإقليمي، وفي الوقت ذاته قبول الشارع الذي يعتبره مخلصاً من "داعش" وقادراً على حفظ الأمن ووحدة العراق، وإخراجهم من نفق الطائفية الذي عشعش في العراق منذ ١٥ عاماً.

يدور الحديث عن تبادل في المواقع بين الكرد والسنة، بحيث يأخذ السنة منصب رئيس الجمهورية، والكرد رئاسة مجلس النواب، ومع أن الكرد يدخلون بشكل ضعيف وغير موحد ولا إجماع على ممثل لهم، فإن أبرز شخصياتهم التي تحظى بفرص القيادة، صالح برهم، وربما يتكرر الأمر مع السنة، فحتى الآن لا توجد مرجعية موحدة وشخصية تحظى بالإجماع بينهم، وإن كان رئيس مجلس النواب، سليم الجبوري، شخصية مقبولة من الأطراف كافة داخل وخارج العراق، ويزاحمه على القيادة السنية صالح المطلق، وأسامة النجيفي، وخميس خنجر، بالإضافة إلى أن إياد علاوي "الشيعي" قاسم مشترك للشيعة والسنة والكرد باعتباره مرشحاً عابراً للطائفية. نتائج الانتخابات تؤثر بشكل مباشر في مستقبل العلاقات الأردنية العراقية، ومع أن الأردن حذر ولا يسعى للتدخل أو التأثير في الانتخابات العراقية، إلا أن فوز العبادي مثلاً وعودته رئيساً للحكومة سيسعدانه أكثر من فوز مرشحين يقدمون المصالح الإيرانية على ما عداها من مصالح دول الجوار.

# مستقبل العراق بين الأغلبية الوطنية والسياسية والدستورية

\*محمد صادق الهاشمي

المدار: ٢٩/٤/٢٠١٨

برز في انتخابات عام ٢٠١٨ مشروعان لعلاج الاخفاق السياسي والحكومي وهما:  
الاجلبية السياسية

## ١- خصائص وتعريف الاجلبية السياسية

ما نستفيدة من كلمات القوم وتصريحاتهم وبياناتهم واعلامهم عن مشروع الاجلبية السياسية هي :حكومة يتم تشكيلها من قبل اطراف ( سنية وشيعية وكردية) متفقة على برنامج واحد، وبموجبه يذهبون الى البرلمان لتشكيل الرئاسات الثلاث ومن ثم تشكيل الحكومة ويبقى هذا الاتفاق الحكومي ساري المفعول إلى آخر عمر الحكومة، فيما بينهم“ كوثيقة عمل تتناول جميع جوانب ادارة الدولة سياسيا وامنيا واقتصاديا وغير ذلك ويشترط في هذا المشروع ما يأتي:

١- ان يكون مجموع اصوات ( الاطراف المتفقة ) يصل الى (١٠٥٠) اي ١٦٥ من مجموع عدمقاعد البرلمان.  
٢- ان لا ينظر اي طرف الى حصته قبل النظر الى حصة الوطن التي تقرها الوثيقة المتفق عليها، وهي تشكل وثيقة وطنية لبرنامج حكومي كمشروع ينهي الفساد المالي، والإداري، والمحاصصة، والترهل، و التعطيل في تشكيل الدولة ويعطي كل ذي حق حقه.

## ب- : الاسئلة بخصوص مشروع الاجلبية السياسية :

المواطن والنخب العراقية تطرح العديد من الاسئلة حول هذا المشروع“ بسبب عدم وضوح الرؤية لديها في النقاط الآتية:

١- كيف وماهي الية التوصل الى الاجلبية السياسية(عدديا ) في ظل التشظي، وكثرة عدد القوائم المشتركة في الانتخابات، والانشطارات التي تحصل فيما بعد.

٢- على فرض الوصول اليها عدديا كيف يتم الوصول اليها (تفاهما ) فهل مجرد تحقق العدد يكفي للاتفاق على صفقة الرئاسات الثلاث، ويكفي لتشكيل الحكومة، والآخرين سنة وشيعة وكرد يذهبون الى المعارضة البرلمانية بكل (سلام وتسليم) ام ان ليا للاندراع يحصل ونزولا الى الشوارع واربكاكيا سياسيا ونزاعا وتخاصما في البين يقع (شيعي - شيعي ) و(سني - سني) و(كردي - كردي) ثم (شيعي - سني) و(كردي - شيعي)؟، وهكذا تعود عجلة الخلافات المعطلة الى كل الدولة والحكومة، ام ان هناك آلية تم الاتفاق عليها او العمل عليها لاحقا؟.

هذا ما لانفهمه ممن يطالب بالاجلبية السياسية على كثرة المتابعة لكلماتهم سيما ان مشروع القوم يتصف بالخطابية متمنين ان نطلع على ايضاح الامر بدقة خصوصا فيما يتعلق بمخرجات المشروع عمليا .

٣- من يقول ان هؤلاء الذين يتم الاتفاق معهم“ لتشكيل الأغلبية السياسية انهم منزهون وسوف لايدافعون عن اي فساد او انهم سوف لايشكلون اي عائق للحكومة في اي قرار من: مقاطعة، او تمرد، او خلاف، ولم نجد في تاريخ العراق منذ عام ٢٠٠٣ الى الان في اي حزب او مكون هكذا توافق (افلاطوني) فكيف نفترضه للحلفاء في الاجلبية السياسية ؟.

٤- من يقول ان التحالف الشيعي يوهلكم الى تصدر الموقف الحكومي“ لتنطلقوا الى حوار الاحزاب من المكونات الاخرى؟.

ونفس الكلام ينطبق على مدعي الاغلبية الوطنية، ومن المؤكد ان هكذا مشروع يحتاج الى قاعدة سياسية عريضة وليس طرف من باقي اطراف خمسة في المكون الشيعي يمكنه النهوض به.

٥- ان مدعي الاغلبية السياسية كان في غاية قوته السياسية يوم كان يسند ظهره الى اكبر تحالف مع هذا لم يتمكن من بناء حكومة الاغلبية السياسية خصوصا انه طالب بها منذ عام ٢٠١٠ وربما ما حصل من تدهور ونزول الى الشوارع ومعارضات وساحات الاعتصام من الاطراف الأخرى كانت مؤامرات لها من يحركها ضد هذا المشروع ومتبنيه، فكيف يمكنكم تبنيه ونجاحه مع التشتت الحاصل؟.

٦- لماذا لا يتضح الى الان من هي الجهات والاحزاب - من جميع المكونات- التي تؤمن بهذا الامر بعمق وبالعامل عليه كمشروع وطني منقذ للجميع، فهل الامر طي الكتمان ام ان الحوار فيه موجد ام ماذا؟.

## ثانيا - الاغلبية الوطنية

### خصائص ومبررات الاغلبية الوطنية:

ايضا ما نستفيده من كلمات القوم وتصريحاتهم وبياناتهم واعلامهم عن مشروع الاغلبية الوطنية هي :  
انه مشروع لتشكيل الحكومة وفق برنامج تتفق عليه القوى الاساسية في الحكم والتي يشكل دخولها القدر المتيقن من المكونات (عددا وتأثيرا)، وبطبيعة الحال ستكون الانتخابات الحكم الفيصل في تحديد الحزب الاكبر والممثل للمكون، ومن مبررات التوجه الى هذا المشروع ومحاسنه هي :

١- يمكن ان يكون دخول هذه القوى السياسية على رؤية وطنية وتقارب سبب لتخفيف التوتر ويسهل ولادة الحكومة والرئاسات الثلاث، ويسهل عمل الحكومة، ومن الموكد انهم يشكلون (١+٥٠) حسب المدعي.

٢- من الوارد ان تكون هناك محاصصات في البين، ولكنها امر طبيعي سيما ان مدعي الغالبية السياسية لا يدعي تنازل اي مكون عن حصته في الحكم بل غاية ما يدعيه هو ان الاخر (متبني مشروع الاغلبية السياسية) يدخل معه في الحكم من يتفق معه على مشروعه بينما مدعي ( الاغلبية الوطنية ) يحاول استيعاب الاخر وان اختلف معه في الرؤية السياسية حتى لا يدفع به الى المعارضة والتوتر.

### الاسئلة بخصوص الاغلبية الوطنية

١- هل ان الحوار والتفاهم مع هؤلاء والاشترك معهم له اسس وفق الدستور وبقاء ثوابت الدولة العراقية مما يعني استبعاد النماذج التي ترفع من سقف مطالبها والتي تتجه بالعملية السياسية الى نهايات خطيرة ضد اسس الدولة العراقية؟.

ام اننا نمضي الى تأسيس دولة مترهلة لمجرد حصول الحد الأدنى من الانسجام غير الواقعي، فمدعي الاغلبية السياسية يجعل الدستور، والاتفاق على البرنامج السياسي مسطرة للاتفاق بين جميع اطراف حكومة الاغلبية السياسية، وسلامة الدولة اساس للتحالف الحكومي، ويمنع اي مطالبات تخل بمشروع الدولة وثوابت العملية السياسية - كما نفهمه من خطابه - فهل مدعي الاغلبية الوطنية يضع اسسا وضمانات بموجبها يتم الاتفاق مع الاطراف الاخرى ام لاجل الاتفاق يمكن التساهل في امور عدة او ابقائها سائبة؟.

٢- بعد التسليم بقبول خيار المحاصصة في كل الفروض (في افتراض مشروع الاغلبية السياسية وفي مشروع الاغلبية الوطنية) فهل سيتم اشتراط المسؤول الافضل من جميع المتحالفين والاتفاق على وحدة الدولة، وعدم خرق الدستور، والاستعداد لمحاسبة كل مقصرو فاسد مهما كان، وهل يكون مشروع الجميع البناء للدولة واسناد الحكومة ومواجهة الارهاب؟ حتى يتم انتاج حكومة بناء لاحكومة ارضاء؟.

٣- كيف افترضتم :ان القوم جادون في الدخول في الحكومة وفق مشروع الاغلبية الوطنية والحال لو كانت لديهم ثمة جدية لدخلوا معكم في التحالف الانتخابي يوم فتحت كلتا ذراعيك لهم لبناء تحالف انتخابي وطني بيد أنهم لم يدخلوا ؟.

٤- من يقول ان السنة سيبقون كتلة موحدة وانتم تتحالفون - حسب الفرض - مع الكتلة الاكبر عددا والاهم تأثيرا - وقد عودتنا الايام السابقة والتجارب الماضية الى انشطارتهم بعد اعلان نتائج الانتخابات بحثا عن مصالحهم الشخصية والحزبية اسوة بباقي الاحزاب ؟.

٥- في حال تفكك التحالفات السنوية وهو امر وارد فانه من الطبيعي أن يقال قد انتهى المعيار الذي يعمل به مدعوا الاغلبية الوطنية - وهو التعامل مع الكتلة الاكبر والاهم تأثيرا - فان الانشطار لايبقي اكبر بل يبقي اجزاء واحزاب مفككة يصعب ايجاد الكتلة الاكبر منها والتي تمثل مكوناتها، وبهذا سوف يضطر اصحاب مشروع الاغلبية الوطنية الى الاتفاق مع اي حزب من المكونات الاخرى صغيرا كان ام كبيرا مادام يمكنه ان يشكل معه النصف زائد واحد.

ووفق تلك النتيجة يتساوى اصحاب الاغلبية السياسية مع اصحاب الاغلبية الوطنية في التعاطي مع المكونات الاخرى وكلاهما بالنتيجة سوف يكون سببا لتضعيف الموقف الشيعي " لانهم سبب لظهور تجربتين شيعيتين غير منسجمتين.

٦- ان مدعي الاغلبية الوطنية يطرح المشروع وهو يبني على انه (مشروع الامكان) اي المشروع الذي بموجبه يمكن تشكيل الحكومة وعدم تأزيم المواقف بينما الذي يطرح مشروع الاغلبية السياسية يبني على انه (مشروع الانسجام ) اي انه المشروع الذي ينهض بحكومة منسجمة نوعا ما مما يعني كلاهما يحتاج إلى مزيد من الانضاج والحوار وتعميق التحالف وتثبيت الأسس.

ماذكرناه هو رؤيتنا وفهمنا لكلام الطرفين وخطاباتهم، وقد تكون رؤيتنا غير دقيقة، غاية الامر هي محاولة لفهم مايطرح في الساحة السياسية مع الأمل ان يتصدى الكتاب من كل الطرفين لايضاح المفاهيم للمواطن العراقي الذي سينتخب على اساس فهمه لهما وايضا من الاهمية بمكان الاجابة عن الاشكالات والتساؤلات التي تتبادر الى اذهان المواطنين والتي قمنا بنقل البعض منها

### الاجلبية الدستورية

اما رؤيتنا كمركز بحثي فان اي خيار من الخيارين المذكورين لايمكن ان يرى النور، ويتحقق الا بشرط واحد وهو :ان يتم بناء قاعدة تحالفية شيعية (عددا وبرنامجا) لتكون الاساس في توحيد قوة سياسية تنتج مشروعا يمثل رؤية المكون الشيعي وعدده الاكبر وثقله الاساس، ثم تنطلق هذه القوى المتحالفة المتدفقة الى طرح احدي المشروعين على المكونات الاخرى (سنية وكردية ) حينها يجد الآخرون من المكونات الاخرى ان ثمة واقعا سياسيا عليهم الايمان به والسير خلفه والانسجام معه، اما حينما يجدون عددا من المشاريع المختلفة المتضاده فانهم ينشطون بانشطارتها وربما منهم من ينفذ من خلالها.

وبهذا يمكن الحكم على المشروعين ( الاغلبية السياسية والوطنية ) انهما ولدا ليلغي بعضهما البعض مالم يحصل اتفاق وإعادة للتحالف على مشروع موحد والا فان تلك المشاريع لا تتوفر لها ظروف النجاح " لان النجاح يبدأ من بيوتنا ( فاجعلوا بيوتكم قبلة).

## زيارة العبادي لاربيل، سياسية ام سياسية؟

\*د. عادل عبدالمهدي

موقع الكاتب : ٢٠١٨/٤/٣٠

زار الاخ العبادي اربيل قبل ايام.. ومهما تكن الدوافع والنتائج لكن مثل هذه الزيارات هي مبادرات مطلوبة وصحيحة. فمآخذنا على البعض -ومن جميع الاطراف- انهم يتصرفون في مواقفهم السياسية مع ساحات العراق، او القوى المنافسة، وكأنهم امام دولة اخرى، او جهات معادية. فهم لا يميزون بين خلافات في صفوف البلد والشعب الواحد، واخرى بين بلدان مختلفة، او مع اعداء حقيقيين. فلكل من الحالتين حساباتها وابعادها، لكن للاسف اعتدنا الخلط كثيراً بين الاثنين، مما يضيع علينا جميعاً -وبدون استثناء- فرصاً كبيرة، سواء لسحب فتيل الازمات الداخلية، او لضياع امكانات وقدرات كان يمكن استثمارها لمصلحة البلاد والشعب، كل الشعب.

وهنا نأتي الى العنوان.. فهل هذه الزيارة سياسية لاغراض انتخابية وما بعد الانتخابات، ام انها سياسية لاغراض سياسات الدولة؟ فما حصل في ايلول ٢٠١٧ في عملية الاستفتاء امر يجب معالجته واستخلاص الدروس منه. بل من الخطا النظر لهذا الامر بمعزل عن مجموع العلاقة بين اطراف البلد الواحد خصوصاً بين بغداد واربيل. وهذا كلام موجه لنا جميعاً وليس لطرف واحد فينا. كنا ندعو ونتمنى ان تكون هذه الزيارات قبل نهاية العام الماضي. كنا نتمنى ان نفتح افاق مسارات جديدة لمعالجة الاوضاع المعقدة بين الاقليم والحكومة الاتحادية قبل اجواء الانتخابات وصفقاتها وعودها، التي اثبتت التجارب الماضية انها إن بنيت على اسس خاطئة وغير جادة وتكتيكية، تفقد لخداع ليس القيادات والقوى والجمهور فقط، بل سترسي قاعدة خاطئة في العمل والعلاقات بين القوى العراقية.. خلال سنوات اربع، او خلال سنوات العهد الحكومي يجب توقع حدوث ازمات واخطاء واختلافات وانحرافات.. في هذه المنعطفات الاساسية نحتاج للقاءات أخوية وصريحة في آن واحد، لنساعد بعضنا لتجاوز مثل هذه المنعطفات.. بينما نحن نقوم بعكس ذلك تماماً، فنلجأ لردود الافعال والتصعيد والتشنج وتحميل الاخر كل المسؤولية والتنصل منها تماماً. فطرف يتشدد ويتعصب معتقداً ان هذا سيقويه ويوسع من جماهيرته والتأييد له، وآخر يتشدد ويتعصب لمطالبه ورؤيته وسياساته وضغوطاته معتقداً ان هذا سيحقق مصالحه، ولو على حساب مصالح الآخرين. من هنا اهمية التمييز بين خلافات داخلية وخلافات خارجية منعاً من استخدام علاجات خاطئة لغير اغراضها.. وإلا ما معنى انه عندما تقترب الانتخابات، ونذكر ان مصير بعضنا مرتبط بمصير الاخر، ومواقع وسياسات بعضنا لن تتم الا بمساندة وموافقة الاخر، نتجاوز كل الحساسيات والحوارج ونفهم اولوية حل اللقاءات الداخلية والعناق والزيارات والترحاب الحار والحوارات والاتفاقات لرسم مسارات مشتركة تهم كافة الاطراف.

هذه اللحظات من الاستعداد للانتخابات، وقبل تشكيل الحكومة مهمة للجميع، ويجب ترسيخ صورها لاننا سنحتاجها لاحقاً أكثر من اي شيء اخر. تحتاجها بغداد لفهم طبيعة علاقتها باربيل والسليمانية والانبار ونيوى والبصرة والنجف وغيرها من ساحات وقوى.. وتحتاجها جميع تلك المراكز مع بغداد لان مصير ومستقبل الجميع مرتبط بعضه البعض الاخر.. ويجب ان لا نحصر هذه الممارسات في فترة الانتخابات او لضرورات تشكيل الحكومة، ذلك الا ان كنا قد غرقنا جميعاً في مستنقع الشخصية ونعتبر ان مصالحنا واعتبارياتنا اهم من مصالح واعتبارات الوطن. فالكل -واعني ما اقول- الكل اليوم وفي فترة الانتخابات والاستعداد لما بعدها يتصل بالآخرين، كل الآخرين، ويرسل لهم الوفود، وتتكرر الزيارات بينهم، ويحرص على الاتفاق معهم وتطمينهم.. وهذه كلها دلائل بان مصالحنا مشتركة لا تقبل التفكيك والانتقاء.. وان الخلافات الداخلية لا تعالج كالخلافات الخارجية بين الدول. فالاولى مصير مشترك، رغم الخلاف والخصومة والطموحات المتعددة، بل التقاتل الغبي احياناً، فهي خلافات داخل البيت الواحد، بينما الثانية خلافات خارجه، لها لغة ومباني وسياقات مختلفة تماماً.

## اضرب ولا تهرب.. في انتخابات العراق

\*عدنان حسين

صحيفة (الشرق الاوسط) : ٢٠١٨/٤/٢٠

هي معركة حامية الوطيس، لكن أطرافها ليسوا في حاجة لأن يضربوا ويهربوا على وفق قواعد الحرب التقليدية... هنا أيضاً يوجد ضرب، بيد أن الضارب ليس عليه أن يهرب... عليه أن يلزم مكانه دون حراك يتجاوز أصابع يديه. الذي كان يضرب ويهرب في الحروب التقليدية إنما كان معروفاً، معلوم الاسم والرسم، يهاجم بوجه مكشوف وينسحب إلى مكان غير خافٍ على الخصم... أما في هذه المعركة فالضارب يلوذ بمكمن موجود وغير موجود، وهو جيش إلكتروني يدير معركته في الفضاء الافتراضي، قوامه محررون صحافيون وكتاب وفنيو صوت وصورة وجرافيك مرتزقة، تُحسب أجورهم في الغالب على عدد «اللايكات» و«الشيرات» التي تحوزها «منتجاتهم».

ما من حملة دعائية شهدتها العراق منذ ٢٠٠٥ استعداداً لانتخابات عامة أو محلية تماثل الحملة الحالية المتميزة بأن «الضرب تحت الحزام» أصبح فيها سافراً للغاية، فالجيوش الإلكترونية تعمل ليل نهار في عمليات تسقيط اجتماعي وسياسي لمرشحي القوائم المتنافسة، مع التركيز على النساء المرشحات بشكل خاص، فالهدف يتجاوز التسقيط السياسي إلى إشاعة جو يُرغم المرشحات على الانسحاب لتخلو الساحة للرجال.

على مدى الأسابيع الماضية، بُثت عبر المواقع الإلكترونية، وبخاصة مواقع التواصل الاجتماعي، أخبار مضللة وكاذبة تماماً، وتقارير مشوهة وصور مُتلاعب بها ومقاطع فيديو مُحرفة، بينها مقاطع تُظهر مرشحات إناثاً في أوضاع جنسية مع أناس أغراب.

صحيح أن هذه «المنتجات» كان لها تأثير عاصف في البداية، لكنها ما لبثت أن أثارت السخط على الواقفين وراء الحملة المُبتذلة، وهم بحسب السائد القوى السياسية المتنفذة التي وحدها تملك الكثير من المال لكي تنفقه ببذخ على الدعاية السوداء من هذا النوع. هذا السخط انتقل من الأوساط الشعبية إلى بعض الدوائر الدينية، وبخاصة المرجعية الشيعية العليا في النجف، التي كرّست خطبة الجمعة الثالث عشر من الشهر الحالي للدعوة إلى الحفاظ على المنظومة الأخلاقية للمجتمع العراقي. ممثل المرجعية في كربلاء أحمد الصافي تحدّث في خطبته التي زاد عدد كلماتها على الألف عما سماها «مجموعة من التصرفات بدأت تدبّ في المجتمع ديبياً في بعض الحالات يكون بطيئاً ونفاجاً بأنها أصبحت حالة اجتماعية»، وأشار إلى تفشّي ظاهرة الرشوة والسرقة من المال العام والتجاوز على الأعراس.

وعدا عن المرجعية الشيعية العليا، استثارت هذه الحملة المتدنية بعثة الأمم المتحدة (يونامي) التي تعمل إلى جانب مفوضية الانتخابات في سبيل استمرار العملية الديمقراطية وتطويرها في البلاد. الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة يان كوبيتش ندّد في بيان بحملات التشهير، وقال إن «على الأحزاب السياسية وكل أطراف المجتمع العراقي الوقوف ضد هذه الأعمال المُبتذلة (التشهير والتسقيط) التي لا تؤدي

إلا إلى تقويض العملية الديمقراطية». سفارة الولايات المتحدة في بغداد هي الأخرى أعربت عن القلق حيال «المضايقات والتشهير وتشويه السمعة ضد المرشحين»، ورأت أن الهجمات وحملات التشويه ضد النساء «مخيبة للأمال وتستوجب الشجب»، وحضت على التحقيق في الانتهاكات التي «تهدد نزاهة العملية الانتخابية».

يوم الخميس الماضي نقل موقع القناة الروسية «RT» عن مسؤول في مفوضية الانتخابات التأكيد بأن حجم إنفاق الأحزاب على الحسابات الإلكترونية وعمليات المونتاج بلغ أكثر من ربع مليون دولار شهرياً، وأن «الأحزاب الإسلامية تصدرت المتورطين في ذلك»، وقال: «هناك استعانة بشركات فيديو وبرمجة عالمية لصناعة الصور أو أفلام الفيديو ضد شخصيات مختلفة ومحاولة استئجار ساعة أو اثنتين من بث قنوات محلية وعربية وقعت في الفخ».

الحملة الدعائية المتدنية هذه تعكس التردّي المرعب للممارسة السياسية بعد خمس عشرة سنة من قيام العهد الجديد في العراق، وهذا راجع إلى الصراع الضاري على السلطة والنفوذ والمال فيما بين القوى السياسية المتحكمة بالعملية السياسية، وهي من قوى الإسلام السياسي في الغالب. هذه القوى باتت تواجه الآن مأزقاً حقيقياً، فالعراقيون الذين اعتقدوا بعد سقوط نظام صدام حسين أن الإسلاميين «الثقاة» و«الورعين» سينتشلونهم مما كانوا فيه من أوضاع حياتية صعبة وتخلّف شامل ناجم عن حقبة الديكتاتورية وحروبها، وجدوا الآن أن أحوالهم لم تتحسن، بل ساءت، رغم تدفق موارد مالية هائلة على العراق في العهد الجديد (أكثر من ٨٠٠ مليار دولار).

الرأي العام العراقي استهجن بشدة هذا النوع من الدعاية السوداء، وتساءل كثير من الناس عن سرّ اهتمام القوى المتنفذة الواقفة وراء هذه الحملات بالتصرفات الشائنة المزعومة لبعض المرشحات فيما هي تصمت تماماً حيال قضايا الفساد الإداري والمالي الفاقعة التي لا تهتم الجيوش الإلكترونية بفضحها. وقد صرح النائب السابق والمرشح في الانتخابات الوشيكة فتاح الشيخ منذ أيام بأن القضاء العراقي لم ينجح في حسم ١٣ ألف قضية فساد، مشيراً إلى أن الكثير منها «تورط فيها عدد غير قليل من المسؤولين العراقيين الذين جاءوا إلى دفة الحكم من خلال الكتل السياسية التي تعاقبت على حكم العراق في ثلاث دورات متتالية».

فضلاً عن السعي لتسقيط المنافسين وعرقلة وصولهم إلى البرلمان، فإن هذه الحملات هي في الواقع عملية لخلط الأوراق قبل حلول موعد الانتخابات وللتغطية على الفشل الذريع الذي حقّقه الأحزاب المتنفذة (الإسلامية) في إدارة الدولة والمجتمع على مدى السنين الخمس عشرة الماضية. هذه القوى تسمع بأذنانها وترى بأعينها التساؤلات الملحة من عموم الناس عما فعلته هذه القوى، فثمة حملة قوية لعدم التصويت لصالح القوى المتنفذة وزعمائها تحت شعار «المُجرب لا يُجرب» الذي أطلقته المرجعية الشيعية، بل إن البعض دعا لمقاطعة الانتخابات بذريعة أن العملية الانتخابية الوشيكة لن تؤدي إلا إلى إعادة إنتاج الطبقة المتنفذة الفاسدة نفسها. الأرجح أن نتائج انتخابات الشهر المقبل ستظهر أن حملة الدعاية المبتذلة هذه، المكلفة ملايين الدولارات، لم تكن مجدية مثل العملية السياسية القائمة منذ خمس عشرة سنة.

## انهيار دولة القانون والمؤسسات في العراق.. الحل بين التضييل والبديل

\*أ. د تيسير عبدالجبار الأنوسي

موسوعة (هذا اليوم): ٢٠١٨/٤/٣٠

دولة المدينة فجر التحول بالمجتمع الإنساني من عتمة الفاب وقوانينه كانت نقطة شروع تنويرية بهية. لكنها بعد تطورات عديدة انتكست بسلطة استغلالية ظلامية انتمت لعبثية (الطائفية) وفلسفتها المرضية وما كانت تخفيه من دجل وتضليل بالصد من كل التطور البشري.. وبعد صراعات دموية عنيفة انتصرت البشرية على الحروب الهمجية المصطنعة وشادت بقيم عصر النهضة ثم وصلت إلى بناء الدولة الحديثة..

وشرقاً أوسطياً قامت الدول الحديثة، على أنقاض الامبراطوريات المهزومة بخاصة هنا العثماني المريض. ومنذ مطلع القرن العشرين كانت الدولة العراقية تحاول استعادة مجد التنوير يوم كانت مهد التراث الإنساني ويوم كانت بيت الحكمة والجامعة المستنصرية ومكتبات عصرها، إلا أن الاتكاء على وسائل التراث لم ولن يكون بكافٍ لوحده ولهذا وجدنا تلك الدولة تترنح بين انقلابات وظهور مستبد دفع نحو حروب كارثية لتأتي فإخ ما بعد ٢٠٠٣ والاحتلالات المركبة المعقدة.. ويوم خرجت قوات الاحتلال تسلمت قوى الطائفية السلطة وضجت البلاد والعباد بقيود إذلال ونهب وسلب لمافياتها وجرائم عبادة لمكونات الشعب الأصيلة ومزيد تقطيل وجرائم ضد الإنسانية قطعت السبيل على أية فرصة لتحرك الشعب نحو إعادة بناء الدولة وتشكيلها بالأسس التنويرية المتطلع إليها..

إن جوهر الدولة الحديثة يتمثل بعلمانياتها وكان هذا أول ما استلبوه منها في ظل فلسفة الطائفية وسليم وجودها أن تتسم السلطات فيها بالاستقلالية وبالتكامل وبسلامة العمل بقيم الديمقراطية وهو الركن الذي ألغى بذريعة الشريعة المختزلة بترهات الظلاميين المزعوم انتماءها للدين وهي الأبعد عنه بجوهر ما يسوقون من عبث وجرائم يرتكبونها.. أما ما يطبع الدولة الحديثة من منظور آخر عميق التبصر فهو القانون ضابط كل شيء وبنية مؤسسية" تلك البنية التي لا تتحكم بها الزعامات المافيوية والحزبية أي تلك التي لا تتحكم بها العوائل والعشائر والشمل والأفراد من بلطجية القوم ورعايمهم..

لأن هيكلاً (دولة) بلا مؤسسات حرة مستقلة ينظم اشتغالها القانون لا يمكنه أن يكون وجوداً لدولة حديثة تنتمي لعصرنا بقدر ما يعبر عن اجترار ماضويات منقرضة جلتها أمراض الزمن الغابر تنتقم بهمجية من كل محاولة للانعتاق أشد انتقام بخطاب تأري يستصرخ الانفجالات والعواطف السانجة باسم المقدس المفتعل المصطنع الكاذب مما لا صحة لقدسيته ولا لحقيقته..

إن كل هذه الحقائق الساطعة تفضح ما انحدر إليه العراق من مستويات ضحلة متدنية بكل المجالات حيث أوقفوا الصناعة وألغوا الزراعة وعللوا الدورة الاقتصادية فنشأت نسبة فقر مهولة صادمة وصلت لأكثر من نصف طاقة العمل مع تفاقم البطالة لحجم أزموي دفع بالشبيبة نحو هاوية غير منضبطة في ظل عملية تجهيل واختلاق أعرض نسبة أمية ابجدية وحضارية وسط العشب وبعد أن كان العراق أنهى الأميتين منذ عقود أعادوه لمرحلة حكم العصمالية وما اصطنعوه وفرضوه من تخلف..

ويظل تخريب البنى التحتية والركائز الاقتصادية جرى سحق همجي للطبقة الوسطى وتم تهجير عشرات آلاف العلماء والأساتذة والخبراء واغتيال آلاف أخرى منهم وقطع سبل اشتغال من بقي وحجب أدوات البحث والعمل وسطهم ثم جرى تشويه التركيبة المجتمعية من طبقات مجتمع ينتمي لعصرنا إلى بنى ما قبل الدولة الحديثة من تلك التي عفا عليها الزمن وانقرضت منذ زمن بعيد..

وظهر بالمطلق اقتصاد ريعي مافيووي وفر أضخم فرصة لأكبر جريمة سرقة في العصر الحديث تجاوزت تريليوني دولار عدا عن خراب البنى الاقتصادية باختلافها وعدا عن فقدان هو الأخطر يوم خسسر العراق العقول العلمية السبب في وجوده الأغنى والأنجع مساراً..

هنا احتل العراق في ظل حكم طائفي كليبتيوقراطي المراتب الأولى عالمياً الأكثر فساداً ومن ثم الأكثر فشلاً بما يعتي وقوعه على حافة هاوية الانهيار ما ولد قوى الإرهاب لتستكمل الدولة الطائفية جرائمها وسطوتها وبلطجتها في ظل غبار المعارك بين شرادم الإرهاب وميليشيات الطائفية التي تريد الإمعان في تقسيم الشعب على خانات وتخذقات صراع تناقضي مزعوم إدامة لسلطة المقدس الطائفي السياسي الأسوأ في التاريخ البشري منذ التجربة الأوروبية القروسطية..

دعوني هنا، أذكر القارئة الكريمة والقارئ الكريم بحقائق مرة قاسية كي لا يمر التناول مرور الكرام، وكأنه أي قضية جرى تدجين الناس عليها من تفاصيل العذابات اليومية للعراقية والعراقي.. ففي الصراع بين أجنحة السلطة الطائفية تتكشف جرائم وتفتضح وإلا فإنهم في سدة السلطة يشرعنون ما يريدون ويمررون ما يرغبون ولا أحد يمكنه أن يدين أحداً من مجرمي الطائفية وسلطتهم..



ومما يفتضح على سبيل المثال لا الحصر، ما يرتكب من جرائم ابتزاز النساء واختطافهم بوضوح النهار بمختلف السبل والذرائع والتغطيات مما يتستر عليه الطائفون ففي آخر فضائهم يقول بعض القضاة من الشرفاء المنتمين للشعب إن مجرمين باتوا يختطفون نسوة بالتغريب بهنّ في ظل أوضاعهن المزرية بين تأخر سن الزواج وفقدان الاستقلالية الاقتصادية وقدرات التعلم والتنوّث ثم يجري الاختطاف والاعتصاب وابتزازهنّ للابتجار بهنّ انظر أخبار اليومين الأخيرين في واحدة من تلك الجرائم..

ولنتمعن في تقارير المنظمات الحقوقية المحلية والدولية ﴿انظر آخر تلك التقارير قبل أيام﴾ التي رصدت جرائم استغلال أوضاع النازحات وساكنات المخيمات والمدن المخربة والسجينات والمحنجات فكلهن يتعرضن لابتزاز بقصد ارتكاب الاغتصاب مقابل الغذاء أو سد حاجة أو أخرى مما يقع في إطار تجنّب عائلتهن غوائل الاستغلال والاعتقال والتصفية بالتحديد، ولطالما تم دفن الكثرة ممن رفضت الخنوع وتلبية نزوات سادية الطائفيين وسلطتهم..

هذه ليست دولة ولا حديثة قطعا ولا يمكن أن يكون هذا النموذج مما ينتمي لعصرنا عصر الحقوق والحريات.. إذ يظل نموذج الدولة ذات الاقتصاد الريعي الأحادي المافوي سببا خطيرا للابتزاز بالبشر وحقوقهم وحرياتهم وهو المؤشر الصارخ الأبعث لحال الانهيار في العراق ووصوله اليوم لمرحلة الدولة الأكثر فشا وفسادا.

إن تلك الدولة يجري فيها تفصيل التشريعات ورؤوس الحكم على مقاس الشلل الطائفية المتحاصصة بينها بغنيمة الحرب والانتقام. ويقصد مواصلة سلطتها أي نهبا وإجرامها باتت تتحدث عن (العراق الديموقراطي)! وهي هذه المرة لا تشوه منظومة القيم الديموقراطية حسب بل تتبنى فعليا عمليا نظاما جوهره القدسية المزيفة التي لا صلة لدين بها فيما تتخفي وراء أسماء بلا جوهر كما التخفي وراء واجهة يزعمون ديموقراطيتها كما بالانتخابات التي لا علاقة لها بالمصطلح إلا بالاسم!!!

إنهم يجرون الانتخابات بتفصيل مخصوص يعيد إنتاج سطوتهم وبلطجتهم ويغرقون البلاد بلجج ما يعمهون به من فساد هو الأسوأ عالميا.. وطبعا يلهث بعضهم وراء الانتخابات ليشاركوا معتقدين أنها وسيلة الحل وهو جل ما يتمناه الطائفون من تضليل للشعب يوم يشارك بعض المدنيين بتسمية ما يجري انتخابات..!!!

فما الحل بعيدا عن هذا التضليل؟ بالحقيقة لا يدعو التنويريون العلمانيون إلى مقاطعة مع احترام من يمارس هذا الموقف.. ولكنهم ينادون باستثمار منصة اللعبة التضليلية المخادعة لفضح سلطة الطائفية من داخلها ومن داخل آليات اشتغالها ودجلها..

فيما حركة الاحتجاج تلك التي لم تتحط على تمسك بصيغة أفرغت التظاهرات والاحتجاجات من معانيها ومن قوتها ومن قدرة تحريكها الشارع ولكن التي تجد إبداعات جدية مختلفة تقف بوضوح وحسم في ظل شعار ((التغيير)) أي تغيير النظام الطائفي الكليبتوقراطي المفسد إلى ديموقراطي يمكنه أن يستقطب الشعب ويمنحه فرصة الفعل لتقرير المصير..

وبين ديموقراطية انتخابية مزعومة لا يوجد منها سوى الشكل الهلامي المريض وبين البديل الذي يعتمد حركة شعبية يجري تنظيمها بقوى التغيير العلمانية الديموقراطية التي لا تجامل ولا توقع الشعب بمصيدة أو فخاخ الطائفيين ومن يوجههم ويقف وراءهم من خلف الحدود سواء بتحالفات مشبوهة أو تلك التي ترضى بلعبة انتخابية يعرفون جيدا أنها مفصلة لإعادة إنتاج النظام الذي تسبب بوضع البلاد والعباد في عسف القيود ونير الاستعباد..

البديل يبقى نقيا شجاعا جريئا يقدم مشروعه بوضوح وتكون مشاركته استثمارا لمنصة من منصات الوضع الراهن لفضح النظام وليس قبول أن يجبرهم النظام في إطاره تحت أي مسمى..

هذا البديل عليه أن يقنع الشعب أولا وثانيا أن يجد التضامن الأممي والمجتمع الدولي كيما نتقدم لاستعادة وجودنا المنتمي لعصرنا ولقيمه قيم الحقوق والحريات..

ذلكم هو البديل، تذكروا جيدا أنكم مقبلون على لعبة إعادة إنتاج النظام الذي أفحش في مصادركم فلا تنخدعوا ولمن يبحث عن البديل بحق سواء شارك باللعبة المسماة انتخابات أم قاطع يمكنه أن يقرر إعلاء صوته لفضح ما يرتكب اليوم بحقه جهارا..

وتحديدا لمن سيشارك بالتصويت يمكنه أن يصوت احتجاجيا بالورقة البيضاء وليتمتع في إبطال ورقته أو ليتنبه بوقفة لا ينتخب اسما من جناحي الطائفية وأحزابها المشاركة بالمئات بل ليختر من التيار المدني الديموقراطي وقوى التنوير التي يعرفها وباسماء محددة من تلك القوائم يختارها بنباهة ويتداول مع المعنيين بمعرفة الحقيقة..

أما البديل الحقيقي بعيدا عن التضليل فهو بديل بعيد المنال اليوم، يتطلب وحدة قوى العلمنة والديموقراطية وفصاحة برامجها واستقلاليتها وحركة احتجاجية وطنية واسعة هي من سيطيح بنظام الكارثة الأفظع في التاريخ العراقي لم يشهد مثلها إلا عصر هولاكو والمغول ومن أعقبه من العصمليين..

وتحيا متجددة لتفاعلاتك وتفاعلاتكم بأمل لقاء متجدد نتابع التداول والتنوير بشأن المجريات المعقدة وسط ظلام دامس يحكم البلاد ويواصل إذلال العباد!

# الربع الثاني مايو 2018

## المشاركة في الانتخابات خطوة على طريق تغيير النظام الطائفي بالعراق

\*البروفيسور كاظم حبيب

الحوار المتمدد: ٢٠١٨/٥/١

الانتخابات هي معركة واحدة من معارك النضال بالعراق، وليست خاتمة المطاف، من أجل تغيير النظام السياسي الطائفي المحاصصي الفاسد حتى النخاع، ومن الواقع المزري الرث الذي يعيش تحت وطأته شعب العراق. الانتخابات هي جزء من عملية نضالية معقدة وطويلة ولكنها ضرورية جداً، باعتبارها خطوة هامة على طريق، طال أم قصر، سيصل بالعراق إلى نتيجته المرجوة في التغيير الجذري وفي إزاحة الطائفية السياسية والحنفة الفاسدة الحاكمة من الحكم، إنها الأحزاب والقوى الإسلامية السياسية التي مزقت وحدة الشعب العراقي وسعت إلى تدمير نسيجه الوطني، وفرطت باتباع الديانات والمذاهب الأخرى، وعمقت الصراعات والنزاعات القومية والدينية والمذهبية، وتسببت بموت مئات الآلاف من العراقيين والعراقيين، وأكملت ما عجزت عن تحقيقه الدكتاتورية البعثية والصدامية الجائرة بالعراق ووحدة نضاله الوطني.

إن هدف المشاركة في الانتخابات ليس الحصول على عدد من المقاعد النيابية من جانب القوى المدنية والديمقراطية والعلمانية، زاد أو قل هذا العدد، فحسب، بل وبالأساس خوض معركة فكرية وسياسية ضد الوضع القائم، خوض معركة فضح القوى التي حكمت العراق طيلة الأعوام المنصرمة وقادت البلاد إلى الموت والنزوح والهجرة والخراب والسبي والاعتصاب للنساء وبيعهن في سوق النخاسة الإسلامي السياسي وخطف الأطفال، وخنق العراق بمزيد من الديون الخارجية والمزيد من البطالة والجوع والحرمان للغالبية العظمى من بنات وأبناء العراق. إنها معركة يجب أن نخوضها بكل ما أوتينا من قوة لصالح مرشحي الحزب الشيوعي العراقي والقوى الديمقراطية والمدنية العراقية، وكل من يطرح بإخلاص ونزاهة برنامج الانتخابي الوطني والمدني الديمقراطي، ولا يكون كالحرباء يبذل جلده كلما وجد غنيمة جديدة، أو من برهن على إن وجوده في الحكم وحوله كان من أهم وأرأس الأسباب التي قادت البلاد إلى الحضيض الذي فيه الشعب حالياً، ملايين من النازحين، وملايين أخرى من المهاجرين، ونصف المجتمع يعاني من الفقر ونسبة عالية جداً من البطالة، ونسبة أعلى من البطالة المقنعة، وأحزان دائمة وعطل دينية عن العمل لا مثيل لها في جميع بلدان العالم، والتي تقود إلى المزيد من التخلف والفاقة المالية والاجتماعية. يجب أن نناضل من أجل منع هؤلاء النهابة والمرتزقة من دخول مجلس النواب العراقي وحكم البلاد.

إن معركة الانتخابات هي معركة واحدة من مجموعة معارك نضالية سلمية تخوضها القوى الديمقراطية والمدنية وكل من يؤمن بفصل الدين عن الدولة والسياسة، والعمل من أجل بناء دولة ديمقراطية حديثة وعلمانية، ومجتمع مدني ديمقراطي تُحترم فيه الهويات الفرعية، ولكنها لا تشكل أساس المواطنة، بل

المواطنة العراقية المتساوية أمام القانون والمشاركة في السراء والضراء، هي أساس وحدة العراق وتقدمه وتطوره وازدهار حياة شعبه، فأتباع كل القوميات والديانات والمذاهب يشتركون في هذه الهوية العراقية مع كل الاحترام والاهتمام الهويات الفرعية.

إن الدعوة لمقاطعة الانتخابات حق مشروع لكل إنسان أو مجموعة أو حزب أو منظمة، ولكن السؤال الأساسي هو: لمن تخدم الدعوة لمقاطعة الانتخابات؟ إنها، وكما أرى، سوف تخدم الأحزاب والقوى الحاكمة الفاسدة التي ما تزال تقود البلاد من كارثة إلى أخرى. فهل هاذ ما يريده الداعون إلى مقاطعة الانتخابات؟ لا شك بأن بعضهم، في أحسن الأحوال، يعتقد بان هذا الموقف يخدم فضح النظام! ولكن هذا غير كاف وغير واف بأي حال، بل إن المقاطعة ستقود إلى عكس ذلك، إلى مجيء السيئين والفاستدين إلى هذا المجلس، ولهذا أرى ضرورة المشاركة في الانتخابات لعزل القوى والأحزاب الإسلامية السياسية التي حكمت العراق ١٥ عاماً وفرطت بـ ٨٠٠ مليار دولار من أموال النفط العراقي ورفعت من مديونية العراق الخارجية وخلفت الدمار والرتاثة والبؤس، واخضعت البلاد في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية إلى الشروط غير الإنسانية وغير النافعة في وصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وصفة التثبيت والتكيف الاقتصادي في الاقتصاد العراقي، على غرار ما يجري بمصر حالياً. يجب أن نمنع عبر برامجنا الوطنية والديمقراطية وصول هؤلاء إلى مجلس النواب ومن ثم حكم البلاد.

إن من واجب الوطنيين والمدنيين والديمقراطيين العلمانيين المشاركة في الانتخابات لانتخاب العناصر والقوى والقوائم النظيفة والنزيهة والمخلصة للعراق والتي لم تتلطح أيديها بدماء العراقيات والعراقيين، ولا مدّت أيديها بالتهب والسلب في جيوب العراقيات والعراقيين لسرقة لقمة العيش من أفواه اليتامى والأرامل والكادحين من شعبنا المكابد، ولا نهبت خزينة الدولة والنفط الخام وكل ما يمكن أن ينهب من هذا الوطن المستباح بالطائفية والفساد والإرهاب. لننتخب من وقفوا إلى جانب الشعب، وهم منه وإليه، منذ ٨٤ عاماً وهم يناضلون بلا هوادة مع القوى المدنية والديمقراطية والعلمانية الأخرى من أجل إقامة الوطن الحر والشعب السعيد، إنه الشعار الذي يمكن أن تلتقي عنده اقوى الساعية إلى إنقاذ هذا الوطن من شرور من يريد الشر لهذا الشعب والوطن، سواء من هم بالداخل أو من القوى الخارجية والدول الطامعة بالعراق وخيراته!

## العراق.. انتخابات بلا أمريكيين

\*عبدالرحمن الراشد

صحيفة (الشرق الاوسط) : ٢٠١٨/٥/١

حمي الوطيس في بغداد، حيث بقي أقل من أسبوعين على الانتخابات البرلمانية العراقية، التي تقرر أيضاً رئاسة الوزراء.

هذه هي الانتخابات الرابعة منذ سقوط نظام صدام حسين، وكثيرون يصفونها بالديمقراطية المشوهة، بسبب نفوذ القوى الدينية، والتدخلات الأجنبية، والفساد السياسي. إنما تظل نسبياً أفضل من غيرها من الديمقراطيات العربية. ومع أن كثيرين تنبأوا بسقوط النظام السياسي البرلماني بخروج الأمريكيين، وهم مهندسوه، إلا أن هذه هي الانتخابات الثانية التي تتم من دونهم.

الأمريكيون صمموا نظام العراق ليكون برلمانياً فيدرالياً، وليس رئاسياً حتى يستوعب الاختلافات التي تميز العراق في إثنياته ولغاته وأديانه، ويتحاشى سلطة الفرد الواحد، وصار لكل مائة ألف مواطن مقعد واحد يمثلهم. للفوز برئاسة الحكومة، يحتاج المرشح إلى الأغلبية، ١٦٥ نائباً، من إجمالي ٣٢٩ نائباً. وبسبب التعددية الحزبية تقريباً يستحيل ذلك من دون تحالفات سياسية تحت قبة البرلمان. ومحافظة بغداد هي الأهم لأنها الأكبر بفارق كبير ولها ٦٩ مقعداً.

العراقيون لهم تاريخ حضاري عظيم ينافس الرومان واليونانيين والفراعنة. هم من اخترع الحرف، وهم أول من كتب القانون. لكن الحضارات، بكل أسف، لا تورث، بل حتى التاريخ القريب للعراق لم يورث. من يتخيل أن العراقيين مارسوا التصويت في عشرة انتخابات في عهد الملكية في النصف الأول من القرن الماضي.

ففي العشرينات، أي قبل نحو مائة عام، كانت بغداد مدينة مزدهرة، حديثة، شبه أوروبية. بعد إخراجهم العثمانيين، بنى البريطانيون فيها مجلسين برلمانيين "أحدهما منتخب من العامة والآخر معين للشيوخ. وهم من أسس دولة العراق الحديثة بحدودها الحالية، وكذلك أقاموا نظاماً سياسياً يشبه نظامهم، فجعلوها مملكة في عام ١٩٢١. بعدها بـ١١ سنة استقلت عن التاج البريطاني، ودامت المملكة العراقية مزدهرة إلى ١٩٥٨ حينما ظهرت موجة الانقلابات العسكرية في المنطقة التي جلبت الدمار وعدم الاستقرار.

ولطالما كان العراق هدفاً للغزو، وممرًا للغزاة وموطناً للحضارات المحلية مثل السومرية والبابلية. غزاه الرومان من الغرب، والساسانيون الفرس من الشرق، والمسيحيون العرب المناذرة من الشمال، والمغول من أطراف الصين، وعرب شبه الجزيرة من الجنوب، والأتراك والبريطانيون. العراقيون أنفسهم أمم متعددة، لهذا يحتاجون إلى هذا النظام الفيدرالي البرلماني، ضمن توازن دقيق، حتى يستطيعوا الحفاظ على العراق. وليس غريباً أن إيران الخامنئية تحاول جاهدة الاستيلاء على معظم جارتها العراق، اعتقاداً منها أن ذلك سيمنح نظامها الثيوقراطي النفوذ والديمومة، لكنها في الواقع تهدم المعبد على رأسها. كل الذين حاولوا ركوب وترويض هذا الحصان العراقي وقعوا، بمن فيهم عراقيون مثل صدام حسين، الذي بلغ به جنون العظمة أن يتصور أنه قادر على فرض نفوذه على إيران ودول الخليج العربية. ولهذا كررت الحكومة الأمريكية الحالية تحذيراتها لطهران بأنها لن تسمح لها بالهيمنة على العراق كبلد ستراتيحي. وما حدث في الانتخابات العراقية الماضية قصة لم تروها بالكامل بعد، حيث قررت القوى العراقية والأمريكيون ضرورة التخلص من نوري المالكي رئيس الوزراء الذي هيا لنفسه الفوز بكل السبل. وتم التخلص منه في ليلة مظلمة، شبه انقلاب، والسيطرة على قواته الحرس الجمهوري. ولم يكن هناك شجاع داخل حزبه، حزب الدعوة، لياخذ مكانه سوى حيدر العبادي بعد أن هرب مرشحون آخرون خوفاً من رفيقهم المالكي الذي هدد منافسيه بمحاكمات الفساد وغيرها من أجل أن يبقى في رئاسة الوزراء فترة ثلاثة، والأرجح مدى الحياة.

الانتخابات المقبلة مهمة لتثبيت النظام السياسي، لكنها قد لا تُصلح من حال البلاد التي تحتاج إلى التفرغ للتنمية، وتقليص العسكرة، والتخلص من نفوذ نظام خامنئي.

## «الجيش الإلكتروني» في الانتخابات العراقية.. سلاح جديد يطلق قذائفه في كل اتجاه

وكالة ساسة بوست: ٢٠١٨/٥/١

**أحمد الدباج:** سلاح جديد بات مرافقاً للانتخابات البرلمانية المقبلة في العراق، فبالإضافة لوسائل الدعاية التقليدية المعتمدة في الانتخابات، والتي تشمل الملصقات و«البروشورات» والإعلانات التلفزيونية، يلجأ المرشحون في العراق لوسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة منصة «فيسبوك»، التي أصبحت قبلة المرشحين والسياسيين سعياً منهم وراء حشد الدعم عبر تلك المنصات، ويستخدمون في ذلك ما بات يُعرف بـ«الجيش الإلكتروني».

ما هي «الجيش الإلكتروني»؟ وكيف تدار؟

اصطُح على تعريف الجيش الإلكتروني على أنها «مجموعات مدربة تعمل وفق أجندة خاصة هدفها اختراق مواقع الخصوم، والترويج لوجهة نظر معينة عبر مختلف منصات الإنترنت، وإسكات وتشويه سمعة المناوئين، إلى جانب ترويج الشائعات والأكاذيب وخلق البلبلة».

«حسان الدليمي» من مركز الرائد للترويج وإدارة الصفحات في فيسبوك، يقول في حديثه لـ«ساسة بوست»: «إن ظاهرة الجيش الإلكتروني بدأت تشهد رواجاً في العراق خلال السنة الأخيرة، وازداد الطلب على هذه الجيوش مع تحديد موعد الانتخابات البرلمانية في ١٢ مارس (آذار) القادم، وعن طريقة إنشاء هذه الجيوش وإدارتها»، يقول الدليمي: «إن إنشاء هذه الجيوش في غاية البساطة» حيث يحتاج القائمون عليها إلى طاقم فني مدرب بعض الشيء، وأجهزة كمبيوتر ووسيلة اتصال بالإنترنت».

يعمد هؤلاء إلى إنشاء الصفحة الخاصة بالسياسي أو المرشح أو أي كان، ثم يتم تمويل هذه الصفحة والترويج لها، وهذا يتم من خلال بطاقات ثمن الواحدة منها ٢٥ دولاراً، تكفي لعرض الصفحة ضمن الإعلانات الخاصة بفيسبوك، والترويج لها آلاف المرات، ويمكن شحن التمويل المناسب لها كل مرة، ويضيف الدليمي أن الوسيلة المتبعة في ذلك تتم إما من خلال التعاقد مع شركات مختصة بالترويج وصنع الجيوش الإلكترونية، أو من خلال مجموعة من الصحافيين المكلفين من المرشح، أو الكتلة السياسية لتنفيذ هذه المهمة، بحسبه.

هل يتنافى العمل الصحافي مع إدارة «الجيش الإلكتروني»؟

لا تقف ظاهرة «الجيش الإلكتروني» عند إنشاء الحسابات فقط، بل يتعدى ذلك إلى توظيف السياسيين والمرشحين لصحافيين يعملون ليل نهار على الترويج لهذه الصفحات ودعمها، الصحافي «بكر العبيدي» من العاصمة بغداد – وقد عمل لفترة معنية مديراً لحملة أحد مرشحي الانتخابات المقبلة – يقول لـ«ساسة بوست»: «هي حرب انتخابية، وصراع في مناطق ودوائر الانتخاب، وفيها يلجأ المرشح إلى كل الوسائل الإعلامية من أجل تحسين صورته لدى الناخب والتشويش على الخصوم، ليس بالضرورة أن يكون هذا العمل أو التصرف شرعياً أو غير شرعي» فالآن وفي هذه المرحلة يعد هذا الترويج ضرورة إعلامية، وأصبح من أدواتها ووسائلها «للتأثير على الرأي العام».

وأضاف العبيدي مجيباً على تساؤل عما إذا كان هذا العمل يعد انتهاكاً لميثاق الشرف الصحافي: «أعتقد أنه نقطة قوة في صالح الإعلامي، إن أحسن استخدام الفريق الإلكتروني». وعن إمكانية نجاح الكتل السياسية من خلال استخدام هذه الجيوش الإلكترونية يقول العبيدي: «لا يقاس النجاح من خلال استخدام الجيوش الإلكترونية، والفرق الإلكترونية، إنما هي أداة مكملة للماكينة الإعلامية من أجل صد الهجمات من الأطراف الأخرى، والدفاع عن المرشح، أو شن هجوم على مرشح معين».

مبالغ طائلة تدفعها الكتل السياسية لصحافيين يديرون الحملات الانتخابية عبر «السوشيال ميديا»، الصحافي «أيوب الجبوري»، صحافي يعمل ضمن الحملة الانتخابية لأحد الأحزاب الإسلامية «الشيوعية»، والتي رفض ذكر اسمها، يقول لـ«ساسة بوست» إنه يتقاضى ألف دولار شهرياً مقابل العمل ضمن الحملة الإعلامية الإلكترونية للحزب، ويضيف الجبوري بأن عمله يتم من مكتبه في بيته، وليس في مقر الحزب، وأنه ينسّق مع صحافيين آخرين يعملون ضمن الحملة، ويحددون كل يوم الأهداف وما سينشر في صفحة الحزب على السوشيال ميديا، وعن طبيعة عمله، وفيما إذا كان مقتنعاً بعمله هذا أم لا من

حيث الموضوعية والمهنية الصحافية، يقول الجبوري: «إنه عملٌ في المقام الأول، وما دام ليس هناك أي تبعات قانونية عليّ، فلا مانع من أن أعمل لصالح كتلة أو حزب معين حتى لو لم أكن مقتنعاً بما يقوم به».

### الحملة الانتخابية في العراق

الصحافي «غزوان جاسم» يقول: «إن ظاهرة الجيوش الإلكترونية ليست وليدة هذه الانتخابات، وكانت حتى سنوات قريبة مضت عبارة عن مجموعة محبي حزب أو كتلة سياسية يتبرعون للدفاع عن وجهات نظر هذه الكتلة»، ويضيف جاسم بأنه يمكن القول: إن «هذه الظاهرة بدأت رسمياً في العراق في نهاية الحقبة الثانية لرئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي عام ٢٠١٤ عندما بدأت تظهر نواة هذه الجيوش بين المالكي وخصومه الكثيرين، وكانت في أول الأمر تعتمد على التسقيط في القرارات وفي السياسات التي يتبعها الخصوم، لكنها ظلت محافظة على الحد الأدنى من العقلانية والصراع السياسي الطبيعي»، بحسبه.

### هل تؤثر الجيوش الإلكترونية في رأي الشارع العراقي؟

الصحافي وليد الزبيدي المختص بصحافة وسائل التواصل الاجتماعي، يقول لـ«ساسة بوست»: في معرض حديثه عن ظاهرة الجيوش الإلكترونية والحسابات الوهمية المستخدمة في حسابات النواب والمرشحين، إن «هذه الخدعة لا تنطلي على أحد، وبإمكان أي مستخدم بسيط أن يكتشفها، وكان الأولى بالنواب ممن يعكفون على استخدام هذه الوسائل أن يعرضوا برامج سياسية حقيقية قابلة للتنفيذ مع خطة عمل متكاملة تستطيع كسب الناخب، بدل اللجوء إلى هذه الطرق البدائية»، ويرى الزبيدي أن واجبات هذه الجيوش لا تخرج عن فبركة الفضائح للخصوم والتي غالباً ما تكتشف بعد مدة وجيزة. وعن استخدام فيسبوك دون غيره من وسائل التواصل الاجتماعي، كـ«تويتر» و«جوجل بلس» مثلاً، يقول الزبيدي: إن العراقيين يستخدمون «فيسبوك» بالدرجة الأولى، دون بقية المنصات، على عكس دول الخليج التي تستخدم تويتر بالدرجة الأولى، ويضيف أن الشباب اليافعين الذين لا تزيد أعمارهم عن ٢٠ عاماً بدأوا يستخدمون «تويتر» خلال السنوات القليلة الماضية، لكن هؤلاء قد لا يحق لكثير منهم المشاركة في الانتخابات بسبب العمر، ولذلك يلجأ السياسيون إلى استخدام «فيسبوك» دون غيره.

### هجمات إلكترونية يتعرض لها النواب والمرشحون

يشكو عدد من النواب والمرشحين للانتخابات المقبلة من الجيوش الإلكترونية وهجماتها، تقول النائب في البرلمان العراقي والمرشحة للانتخابات المقبلة فرح السراج في حديث لـ«ساسة بوست»: إن الهجمات الإلكترونية تصدر عن جهات سياسية، وهي تابعة لمرشحين منافسين، وتضيف فرح قائلة: «من خلال صفحتي على فيسبوك، رصدنا أكثر من ٩٠٠ حساب وهمي يهاجم الصفحة ويشوش عليها».

وعن طرق الهجمات وكيفية حصولها، تقول فرح: إن هناك عدة طرق للهجمات، «كلما أنشر موضوعاً في الصفحة، فإن هناك مجموعة من الحسابات تنشط ما بين الساعة الحادية عشرة والنصف ليلاً وحتى الواحدة والنصف فجراً، أي بمعدل ساعتين، تقوم هذه المجموعات بمحاولة تعطيل الصفحة والموضوعات من خلال التدخل بالموضوعات الشخصية لي، أو التهكم عليّ شخصياً، وهناك طريقة أخرى تتمثل في الإبلاغ عن الموضوعات أو النشر في صفحات أخرى تهاجمني وتهاجم ما قمت به». وعن الطرق المعتمدة لمعالجة هذه الهجمات، تقول فرح: «إنه يتم حظر هذه الحسابات، لكن هذا يؤدي أحياناً إلى مشكلة أخرى تواجه الصفحة، وهي أنه مع ازدياد عمليات الحظر، فإن هذا الإجراء يؤثر في قوة الصفحة حتى لو كانت ممولة، ويلجأ الفريق التقني في مرات عديدة إلى إخفاء المنشورات» حتى لا يؤثر ذلك في قوة الصفحة»، بحسب فرح.

### مراكز العد والفرز في المفوضية العليا للانتخابات في العراق

وعن ماهية هذه الحسابات الوهمية تقول فرح: «إن جميع هذه الحسابات - ومن الاطلاع على الملف الشخصي للحساب «البروفائل» - قد أنشئت خلال الأشهر الماضية - في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي على أقصى تقدير - وأن محتويات هذه الحسابات تضم صورة أو صورتين فقط دون أي بيانات تشير إلى معلومات حقيقية عن الحساب»، بحسب فرح.

سياسي آخر يتعرض لهجوم من الجيوش الإلكترونية، هو حسين الطائي، وهو شاب يعمل ضمن فريق الحملة الانتخابية الخاصة بالمرشح عن محافظة نينوى خالد العبيدي – المنضوية ضمن كتلة رئيس الوزراء حيدر العبادي – يقول في حديث له «ساسة بوست» ما نصه: «إنه وبعد أن أفلست أكثر وأكبر القوائم على مستوى محافظة نينوى، فإن حملة الدكتور خالد العبيدي – وزير الدفاع السابق – تتعرض وبشكل متكرر إلى هجوم من الجيوش الإلكترونية من جهات تريد إسقاط رموز القائمة، حيث يعلم المهاجمون أن قائمة العبيدي تعد من أكثر القوائم جماهيرية»، ويضيف الطائي بأنه مع كل عملية نشر في الصفحة، فإنهم يتعرضون لهجمات إلكترونية بحسابات وهمية، حسب تأكيده.

### هل ستكون الحملات الانتخابية عبر < السوشيل ميديا > مؤثرة؟

يؤكد أستاذ السياسات والعلاقات الدولية في جامعة «بيان» الدكتور علي بشار في حديث له «ساسة بوست» أن «الجيوش الإلكترونية التي تشهدها الحملات الانتخابية لمختلف الكتل والمرشحين هي دليل واضح على أن الانتخابات المقبلة هي انتخابات السوشيل ميديا بامتياز، وليست انتخابات البوستر والإعلانات التقليدية، لذلك فإن الجيوش الإلكترونية فاعلة جداً في هذه المرحلة».

### الدعاية الانتخابية للمرشحين في مدينة الموصل

ويضيف بشار أن «كل المرشحين والسياسيين أدركوا أن هناك أهمية قصوى لهذه الوسيلة، لذلك لجأوا إلى هذه الجيوش، وبعض المرشحين اعتمدوا على شركات خاصة في هذا المجال، أما البعض الآخر فاعتمدوا على صحافيين وأشخاص يعملون لصالح الكتل»، وعن الملابس التي ترافق استخدام مثل هذه الجيوش يضيف بشار أن «المرحلة الآن هي حرب الكترونية بين الكتل، إضافة إلى حرب بين المرشحين في ذات الكتلة أيضاً».

ويرجع بشار سبب انتشار هذه الظاهرة في هذه الدورة الانتخابية بالذات، إلى رخص التكنولوجيا الحديثة، ورخص الإعلانات الممولة عبر فيسبوك مقارنة مع وسائل الدعاية التقليدية، فضلاً عن أن مستخدمي هذه الجيوش الإلكترونية يعملون في الخفاء، ولا يمكن الوصول إليهم، وبالتالي يعملون بـ«أريحية»، فضلاً عن أن هذه الجيوش تستهدف الناخب من فئة الشباب، ولا يخفى على الجميع أن غالبية الشباب العراقي يستخدمون «فيسبوك» إلى درجة الإدمان، «فالعصر الآن عصر الصورة والفيديو القصير»، بحسب وصفه.

وعن قوة هذه الجيوش الإلكترونية وترجيح كفة الجهات التي تستخدمها، يختتم بشار حديثه له «ساسة بوست» بالقول إن هذه الجيوش الإلكترونية – القوية منها – سيكون لها الغلبة حيث إنها بدأت تؤتي ثمارها من خلال عمليات الإسقاط والتشهير لبعض المرشحين، وستكون الغلبة أيضاً لمن له الأموال الطائلة، ولمن له القدرة على التأثير في قرار الناخب من خلال تجميل عرض البروفایل الخاص بالمرشح المعني، فضلاً عن الطرق الأخرى.

لكن لمدير «مركز نون للدراسات الاستراتيجية» جريير محمد رأي آخر في هذا الموضوع أدلى به له «ساسة بوست» حيث يقول: إن الحملات الانتخابية الحقيقية لم تبدأ بعد، لكن حملات التسقيط والتشهير هي التي بدأت، وذلك ما يتجلى، خصوصاً في مواقع «السوشيل ميديا»، ويضيف محمد أن هذه الحملات تشتت الناخب بصورة كبيرة حيث إن شيطنة الكل وإسقاطهم يضر الجميع، ويبعد الناخب أكثر عن المشاركة.

وعن مشاركة بعض الصحافيين في إدارة الجيوش الإلكترونية، يقول محمد: إن «تفاعل أهل الاختصاص والكفاءات من صحافيين محترفين وأكاديميين ومتخصصين في إدارة دفة التوجيه المجتمعي يمكن أن يشكل تياراً معرفياً مضاداً لسلبية التسقيط التي نشهدها، خاصة الخارج منها عن الأعراف وآداب الذوق والمروءة، والذي يدخل في خانة السب والشتم والكلام الفارغ»، حسب وصفه.

وعن قابلية تصديق كل ما يعرض على السوشيل ميديا، يضيف محمد: «علينا الاعتراف أن دخول الفاسدين من المسؤولين المتداول عنهم الفساد، والمتلونين من العاملين في الحقل السياسي وكثرة فضائحهم، جعل ذهنية الجمهور مهياة لتصديق كل ما هو سيئ وفاسد عن أي مرشح، حتى لو كان بريئاً وشريفاً».



## إعلاميون برلمانيون.. لم لا؟

\*سالم مشكور

صحيفة (الصباح): ٢٠١٨/٥/١٠

تتميز الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في الثاني عشر من أيار القادم بخوض غمارها من قبل عدد كبير من العاملين في الحقل الإعلامي، ممن شاعت تسميتهم جميعاً بالإعلاميين، رغم الفارق في المستوى بينهم ورغم أن بعضهم لم يمارس عملاً إعلامياً حقيقياً، وليس ظهوراً على الشاشة كضيف مدافع عن كتلة أو تيار. من حيث المبدأ فإن من حق الإعلامي، كما غيره، الترشح إلى الندوة النيابية، بينما المزاج الشعبي ما زال متحفظاً على هذه المشاركة انطلاقاً من جهل بقيمة الإعلامي الحقيقي وليس المنتحل لهذه الصفة. من هنا فإن تعويل الإعلاميين على شهرتهم الإعلامية كسبيل لجلب أصوات الناخبين يبدو غير مجدٍ حتى الآن فالإعجاب بأداء الصحافي لا يترجم بالضرورة أصواتاً في صناديق الاقتراع. أقول هذا الكلام من واقع تجربتي الشخصية في انتخابات العام ٢٠١٠، التي خرجت منها بالاستنتاج السابق فضلاً عن آخر مفاده أن الناخب العراقي يفتقد، في الغالب، إلى البوصلة بحيث ينتخب طواعية، غير الكفوئين ليقوم بعد ذلك بشتمهم. كان البعض يستوقفني في الشارع ليلومني على الترشح قائلاً: «انت وطني ونظيف ومن المؤسف أن تترشح إلى البرلمان».

السؤال الذي يطرحه البعض حول ترشح الإعلاميين إلى البرلمان «هل يشكل دخول الإعلاميين إلى البرلمان إضافة نوعية إلى المؤسسة التشريعية»؟.

باعتقادي أن الجواب هو: نعم إذا كان هؤلاء إعلاميين حقيقيين، بمعنى أن هذا الإعلامي له باع طويل في ممارسة هذه المهنة مكنه من التعاطي مع الكثير من الملفات المتنوعة بين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وغيرها، وبالتالي فإنه يملك معرفة بكثير من التفاصيل في كل ملف فضلاً عن تشخيص لحلول للكثير منها. في الحد الأدنى سيكون هذا الإعلامي الحقيقي على دراية بما يُطرح من نقاشات ومشاريع قوانين وبالتالي بإمكانه التفاعل والتأثير الإيجابي في صياغتها وإقرارها، خلافاً للغالبية البرلمانية الصامتة خلال الدورات السابقة، التي لا يدرك أغلب أفرادها مضمون ما يطرح من الشؤون للنقاش. مثالي على ذلك التنديد الذي يصدر عن نواب بإجراءات حكومية سبق وصادقوا عليها بأنفسهم، ومصادقتهم على قوانين تنطوي على الكثير من التناقضات والتضارب في موادها مما يجعل التطبيق صعباً مستحيلاً.

هنا فإن الإعلامي الحقيقي سيكون إضافة نوعية في لجان البرلمان أو اجتماعاته العامة، فضلاً عن تدعيم لجنة الثقافة والإعلام بأعضاء مختصين في هذا المجال (شرط عدم امتلاكهم محطات تلفزيونية أو إذاعية تحاشياً لتضارب المصالح الذي شهدته الدورة الحالية).

لا عيب في أن يتحول الإعلامي إلى سياسي، فالعمل السياسي هو خدمة عامة من موقع تشريعي وربما تنفيذي لاحقاً، والإعلامي يقدم خدمة المعلومة والوعي أثناء أدائه الإعلامي، أما الجرأة والحرية في تشخيص الأخطاء ونقاط الخلل فمرتبطة بطبيعة كل شخص أكان إعلامياً أو غير ذلك.

## الانتخابات العراقية جزء من ملف التصعيد او التوازن الجديد وطنياً واقليمياً ودولياً (١)

\*عادل عبد المهدي

موقع الكاتب: ٢٠١٨/٥/٢٤

الثاني عشر من ايار القادم هو يوم الانتخابات..

وهذا امر مهم لاننا سننتهي من مرحلة عدد مقاعد كل كتلة لندخل في مباحثات تشكيل الحكومة الجديدة..

وفي ١٢/٥ ايضاً - او حتى قبل هذا التاريخ - سيتخذ الرئيس الامريكى قراره بشأن الملف النووي الايراني، الذي ستكون له تأثيرات مباشرة على اوضاع المنطقة ومنها العراق والحكومة القادمة سواء باتجاه التهدة او التصعيد.

سنركز الان على بعض ايجابيات وسلبيات الانتخابات، لنرى لاحقاً ارتباط الملف النووي الايراني بتشكيل الحكومة القادمة.

١- بالنسبة للانتخابات هناك اشكالات وإيجابيات.. وأهم الاشكالات:

أ) يضع قانونا الانتخابات والاحزاب حواجز بين الاحزاب والجمهور العريض، وعقبات امام فرص العناصر الكفوءة للصعود بسبب طريقة القوائم واحتساب الاصوات..

ب) ليست الانتخابات ذاتها من يحسم شخوص الحكومة القادمة، بل اساساً التسويات والتوافقات بعد الانتخابات..

ج) ما زالت السلطة مصدراً لاصوات اضافية سيصعب الحصول عليها بدون السلطة، وهذه مشكلة المرشحين والناخبين على حد سواء..

د) تخوض معظم القوى الانتخابات ولكل منها - وفي جميع الساحات - قواه المسلحة بشكل او اخر، والأمل ان تقود الانتخابات لسيطرة السياسة على السلاح وليس العكس..

هـ) تخوض معظم القوى الانتخابات وعقلية معظم المرشحين منشغلة اكثر بالموقع وليس بالمنهج وادوات واليات تغيير سلوك الدولة من دولة ريعية الى دولة متنوعة المصادر لا تعتمد كلياً على النفط، كما هو حالها اليوم.. دولة راشدة خادمة فعلاً للشعب، تمتلك تقاليد ومفاهيم وقوى ضاغطة فيها تدفع نحو المؤسساتية وتأدية الدولة لواجباتها بغض النظر عن يفوز ويخسر.

٢- الخوف اليوم من "داعش" اقل بكثير عما كان عليه الحال في الانتخابات السابقة عندما كانت "القاعدة" وبقايا النظام السابق هما من يقومان بمهمة التخويف والقتل، وهذه بعض الايجابيات:

أ) يتنافس اكثر من ٦٠٠٠ مرشح، ينتمون لمئات الاحزاب والتيارات وتضمهم عشرات الائتلافات اليسارية واليمينية والمتدينة والعلمانية ومن كافة المذاهب والقوميات، وهذا استفتاء لديناميكية وحيات

جديدة لم يعرفها العراقيون سابقاً، وبان الديمقراطية لدينا على هشاشتها وضعفها تشق طريقها ولو بصعوبة..

(ب) عدا النازحين والخارج وبعض الحالات فسنستخدم للمرة الاولى النظام الالكتروني، الذي نجح في عدد من الاختبارات التي اجريت علنا.

لا ينفي ذلك القلق من فشل المحاولات للاتفاق مع جهة "فاحصة دولية" مقابلة لتدقيق سلامة الاجراءات الالكترونية لنقل المعلومات والعد والفرز.. مما قد يتطلب اما الفرز والعد اليدوي اضافة للفرز الالكتروني، او تسليم نسخة من نتائج كل صندوق الكتروني للقوائم لتقوم بالتدقيق والاطمئنان للنتائج..

(ج) نلاحظ اليوم انقسامات قد تكون ضارة على صعد معينة وتكشف عن تفكك كبير في الطبقة السياسية، لكنها مفيدة على صعيد عبور الطائفية والاثنية. فحضور الوان مختلفة في قائمة اللون الاثني او الطائفي او الايديولوجي الواحد لم يعد امراً مستهجناً الا في حالات ومواقع نتمنى ان يتم تجاوزها في الانتخابات القادمة.

(د) سيجري معظم "التصويت الخاص" في المراكز المقررة مع بقية المواطنين، وليس في مركز خاص، وهذه خطوة للامام لتقليل تاثيرات السلطة.

٣- المؤشرات عراقياً تشير ان العراق يسير نحو مزيد من الانفتاح الداخلي والخارجي، ونحو تقدم ملموس في تجربته الجديدة.. مع صعوبات جدية في بناء دولة عصرية مدنية تعتمد في ادارة شؤونها على المؤسساتية الحقيقية والمعايير المعمول بها عالمياً في جميع الدولة "الناجحة" شرقاً وغرباً.. وهناك ايضاً على الصعد الاقليمية والدولية لقاءات واصطفافات تقابلها لقاءات واصطفافات في تجاذبات خطيرة حول الملف الايراني تستهدف ثلاثة امور اساسية هي:

(أ) الملف النووي..

(ب) الصواريخ الباليستية..

(ج) التدخلات الخارجية في المنطقة والعراق منها.. ولاشك ان تشكيل الحكومة العراقية القادمة هي احدى الحلقات التي سيجري عليها صراع خفي وعلني لدفع الامور باتجاه المواجهة -او المواجهات- المباشرة او بالنيابة، او لتوافقات ضمنية او علنية تمنع الصدام وتسمح بالتعايش او اللاحرب في توازن جديد قد تشهده المنطقة وشعوبها ودولها وارتباطاتها الدولية، بعد انهيار التوازن القديم.

## ديمقراطية الشيخ والملا والدينار

\*كفاح محمود كريم

صحيفة (الزمان) اللندنية؛ ٢٠١٨/٥/٢٠

في احدى أكثر الصور إثارة تلك التي تجلت في التطبيقات الديمقراطية الغربية على بلدان تتحكم في مفاصل حركتها الحياتية الدقيقة موروثات مئات السنين من حكم شيخ القبيلة وعالم الدين (الملا) والدينار، تلك الصور الدخيلة تماما على أنماط السلوك والعادات في هذه البلدان، التي تعاني أساسا من إشكاليات في تكوينها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وخاصة ما يتعلق بمفهوم العدالة ومصادر قوتها، هذا الثلاثي الذي أثبت قدرته على إفشال معظم التجارب التي تم تطبيقها في مختبرات تلك الشعوب ودولها، وهنا استذكر كلاما لمواطن بسيط من عامة الأهالي وهو يتحدث بزهو عن عظمة الشعب ومقدرته على إفشال تلك التجارب، وكان يقصد الأنظمة وتجاربيها، ابتداء من محاولات الهواشم في تكوين دولة مواطنة برلمانية ديمقراطية على غرار الأسطوانات البريطانيين، لكن هذا الشعب العظيم نجح في تحويل برلمان الملك إلى مضيف من مضاييف الشيوخ بكل عاداته وتقاليده، حتى انتصر الزعيم ورفاقه من الضباط الأشاوس في إبادة الهواشم وبرلمانهم وحكومتهم، والبداية بتأسيس الجمهورية الخالدة واشتراكيته المزعومة، التي ما برحت أن أبيدت هي الأخرى، لكي ينتصر البعث ويشرع في تأسيس دولة حزبه المنشودة من الخليج إلى المحيط، والتي تمخضت فولدت الأنفال وغزو الكويت، وسرعان ما انهارت هي الأخرى وفشلت اشتراكيته الخاصة جدا!

وحينما تأكد الغرب إن هذه التجارب والأنظمة أصبحت سلوكا وراثيا تاريخيا، بل أن الأخير أي نظام القائد الضرورة التصق بكرسي الحكم ومفاصله الاجتماعية والنفسية حتى لم يعد أي عراقي يجرأ بمجرد التفكير بتغييره، وكما قال احدهم بأنه لولا جيوش الغرب لحكم العراق أحفاد صدام حسين وأبنائهم، وبعد هذه السلسلة من التجارب وفشلها والانتصارات وانكساراتها جاء الغرب في البداية محررا ثم أصبح محتلا، لكي ينقذ هذه الشعوب ويبدأ بتطبيق برنامجه الديمقراطي معتمدا وبشطرة على الثلاثي التاريخي الشيخ والملا والدينار، مستخدما نظرية اتعدى بهم قبل أن يتعشوا بي!

ولنبداً من حيث انتهت أوضاع هذه البلاد بقيام الفاتحين الجدد من الأمريكان وحلفائهم بإسقاط آخر الأنظمة الدكتاتورية فيها، وإدخالها في مدرسة الديمقراطية الغربية منذ خمسة عشر عاما، خاضت فيها ثلاثة امتحانات اقصد انتخابات كانت نتائجها جميعا ما نشهده اليوم في بلاد تم وصفها بالدولة الفاشلة والافسد في العالم حسبما جاء في تقرير منظمة الشفافية الدولية نهاية العام ٢٠١٧م" حيث إن ثلثها مدمر في الاحتلال والتحرير، وثلثها الثاني يعاني من الفاقة والعوز والفقر وتردي الخدمات، وثلث ثالث محاصر ومحارب لكونه ازدهر وبازدهاره فضح عوراتهم فأراد الخروج من هذه العجقة المريبة.

### امتحان رابع

تحت ظل هذه الظروف وهذا الواقع المزري تخوض بلادنا امتحانها الرابع بأكثر من ثمانية آلاف مرشح يتهافتون على حجز كراسيهم في بنك يسمى البرلمان، وامتيازات لا نظير لها في كل العالم المتقدم منه والمتخلف، وينتظرون موافقة ما يزيد على أربعة وعشرين مليون ناخب، غالبيتهم تنخر في مكنوناتهم العميقة ثقافة العبودية

والقطيع القبلي أو المذهبي أو التكسبي، ولا يهمهم إطلاقاً إلا رضا الشيخ أو المرجع أو الجيوب، بعيداً عن أي مفهوم ناضج للوطن والمواطنة الحقة. مدارس الديمقراطية الغربية التي فتحتها أمريكا وبعض بلدان أوربا في كل من العراق وسوريا واليمن وليبيا وقبلهم أفغانستان، أتت أكلها وأنتجت بلدانا خربة تعبت فيها أفواجا من الفاسدين والانتهازيين، وكرست ثقافة القرية والعشيرة والتناحر المذهبي والديني تحت غطاء الحرية والديمقراطية العرجاء، مدارس بمستويات عالية تفتتح لمجتمعات تعاني في الأصل من أمية أبجدية وحضارية وثقافية واجتماعية، ولا تقدر على إدراك مفاهيم قبول الآخر، واستبدال نمط حياتها بحياة جديدة لا تقبل رؤساء آلهة ولا أحزاباً مخولة من الإلهة في حكم البشر، مجتمعات أدمنت على النظم التربوية والدينية والقبلية التي تكرر ثقافة الشمولية والعبودية وتلغي بشكل مطلق أي توجه نقدي، بل تعتبره كفراً وإلحاداً، أو عمالة للأجنبي والمستعمر!

في هذه المدارس تتساوى (الكرعة وأم الشعر - القرعاء) كما يقول الدارج المحلي، أو مثل ما وصفه الرئيس العراقي السابق جلال طالباني (إن صوته وصوت أي نكرة آخر في الانتخابات واحداً) بمعنى إن أفواجا لا نهاية لها من الناخبين المسطحين من الذين لا يعرفون الخميس من الجمعة، يقودهم شيخ القبيلة أو رجل الدين بفتاويه المزاجية، أو الحاجات الأساسية وخاصة المال، هم الذين سينتخبون المرشح الفلاني دون النظر أو ربما حتى دون أي دراية عن أي شيء، إلا ما ينحصر في ما ذكرته وعلاقته بالثلاثي الديمقراطي (الشيخ والملا والدولار).

### دولة مواطنة

الشيخ الذي حاول الرئيس احمد حسن البكر تهميشه ومن ثم إلغاء دوره في محاولة لتأسيس دولة مواطنة، اغتالها صدام حسين القروي وأنشأ بدلا عنها دولة العشيرة والقرية، هذا الشيخ الذي نُفخ فيه في تسعينيات القرن الماضي حتى أطلق على موديلاته الثلاث ألف وباء وجيم بشيوخ التسعين، أصبح الأداة الضاربة والأمره لرئيس العشائر والقرى. والملا بشطريه السني والشيعي وتحت ظلال حكم الطبقة السياسية الحالية، أصبح هو الآخر أداة كما كان أيام الحملة الإيمانية الوطنية التي أنتجت هذه الأفواج من الملالي والمعممين والإرهابيين والفاسدين حتى النخاع، يساق من قبل هذه الطبقة كواحد من أهم وسائل النفوذ الاجتماعي، وسلم رباني للصعود إلى جنات السلطة والمال.

والدولار وما إدراك ما الدولار وما سحره وتأثيره في صناديق الاقتراع ونتائج الانتخابات، ولكي لا نقس في جلدنا لذاتنا هنا، فهو أي هذه العملة العالمية التي دست انقفا في انتخابات أعظم الدول وأعرقها في المضمار الديمقراطي، فما بالك فيمن إيراده السنوي لا يتجاوز ألف دولار، أي أقل من ثلاثة دولارات يوميا، ويدفع له مائة دولار لشخطة قلم أو لشراء بطاقته الانتخابية، هذا الدولار الذي يستخدم في شراء مناصب الدولة العراقية، ابتداء من مدير الناحية ووصولاً إلى رئيس الحكومة، فما بالك بالأغلبية التي تتاجر على قد حالها بأصواتها، ولم يعد يهمها أو أساساً لا يهمها من سيجلس على الكرسي سواء في برلمان التهريج أو حكومة الصفقات والأكاذيب.

مظلومة هذه البلاد بأفاتها وحليمتها التي تعود اليوم إلى عاداتها وسلوكياتها، وان تغيرت وسيلة العودة من الزعيم الأوحده والحزب القائد والرئيس الضرورة إلى مختار العصر وقائد النصر، تحت ظلال أحزاب الله والإسلام والمذاهب تارة، وأحزاب الأمة الخالدة تارة أخرى، حيث تجتمع اليوم الأدوات الثلاث: شيخ القبيلة وشيخ المذهب وسيد الجيوب الدينار، لرسم خارطة العراق الجديد بأكثرية من الانتهازيين والوصوليين وتجار المناصب وعمولات الفساد والإفساد، وصدق من قال ستفوز نفس الوجوه ليس لأنهم نخبة واعية، بل لأننا أغلبية جاهلة!

## الصيد السياسي

\*حسين الصدر

صحيفة (المدى) ٢٠١٨/٥/٢٤

- ١ -

الصيادون كثيرون... هناك من يصيد الأسماك ليعتاش من أثمانها... وهناك من يصيد الغزلان... وهناك من يولع بصيد الدراج... وهؤلاء وإن تفاوتوا في المهارة فيما بينهم، إلا أن القاسم المشترك بينهم جميعاً هو أنهم لا يُشكّلون خطراً على البنية الاجتماعية والكيان العام.

- ٢ -

وهناك قسم آخر من الصيادين يتصف بالخطورة المتناهية على المجتمع، وعلى كل الأجهزة والمؤسسات والمرافق العامة فيه...!!

إنهم الصيادون السياسيون، الذين يصطادون الناس بالشعارات البراقة، والوعود المعسولة، حتى إذا ما تربعوا على دست السلطة، تبخرت كل تلك الشعارات، وأصبحت من الماضي دون أن تلوح تبشير التنفيذ...

- ٣ -

### المثال التاريخي

أورد الزمخشري في ربيع الأبرار ج ٤ ص ٢٣٤ حواراً ساخناً مهماً بين المنصور العباسي الملقب (بأبي الدوانيق) وبين رجل لم يسمه، توجه بالسؤال الى المنصور قائلاً:

"أين ما كنت تحدث به في أيام بني أمية: إن الخلافة إذا لم تُقابل بانصاف المظلومين من الظالمين، وإن لم تعارض بالعدل في الرعية، وقسم ألغى بالسوية، كان عاقبة أمرها بواراً، وحق بولاتها سوء العذاب؟!

وواضح من هذا السؤال، أن ما كان يطرحه المنصور من شاعرات أيام بني أمية للتحريض ضدهم، لم يكن إلا بقصد اصطياد الأنصار ليس إلا.

فماذا كان الجواب؟

يقول الخبر: "فتنفس ثم قال: قد كان ما تقول، ولكننا استعجلنا ما في الفانية على ما في الباقية.."

إنه إذن الاعتراف الخطير بانهم حين تربعوا على الدست تفرغوا للملذات والشهوات الدنيوية، ولتكديس الأموال والثروات، ومارسوا من المظالم والآثام ماشاء لهم الهوى، بعيداً عن حسابات العدل والانصاف، وبعيداً عن مراعاة القيم والموازن، وكانت المحصلة النهائية هي استئثارهم بكل الخيرات والموارد، وترك المواطنين محرومين مقهورين يعانون من نيران الفاقة والخذلان.

- ٤ -

ومن الماضي البعيد الى (العراق الجديد) الذي شهد من شعارات سياسي الصدفة، وتلاعبهم بالثروة الوطنية والمال العام، ما لم يشهده عبر تاريخنا الطويل، بل مالم يشهده بلد من بلدان المعمورة على الاطلاق.

- ٥ -

وبالمال السياسي واصل المحترفون السياسيون - وهم أهل خيرة ودراية بالاصطياد - شراء الذمم والضمان، لتكرر المساة دورة بعد دورة، والله المستعان ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

- ٦ -

إن الفتاوى بحرمة شراء الأصوات الانتخابية وبيعها، لم يُعربها سمعاً أولئك المتلهفون للحصول على المال من أي طريق كان..

- ٧ -

إن النضج السياسي، والوعي الوطني هما الكفيلان بإحباط مشاريع الاصطياد السياسي للمواطنين السذج... والتثقيف بهذا الاتجاه هو مهمة العلماء، ورجال الفكر، وكل الاكاديميين والمثقفين الوطنيين المخلصين، وليس حكراً على طبقة خاصة من الناس.

- ٨ -

وعلينا أن نعترف بأنّ النقلة الى تلك الأجواء، بحاجة الى جهود مضمّنية، وبحاجة الى وقت ليس بالقصير، حيث لا يتوقع أن تتم النقلة بين عشية وضحاها - كما يقولون - وعلينا مواصلة العمل بهذا الاتجاه حتى النفس الاخير دون كلل ولا ملل..

## التصعيد سيد الموقف.. والحكومة القادمة على نار الصراعات (٢)

\*د. عادل عبدالمهدي

موقع الكاتب: ٢٠١٨/٥/٥

يعيد العالم توازنه ومناطق النفوذ فيه.. والعملية اختلفت اليوم عما كانت عليه سابقاً. يومها كانت الحرب هي الوسيلة الأهم لصعود وسقوط القوى، لتلعب السياسة والدبلوماسية دوراً مكملًا. واليوم تغيرت الادوات لكن لم تتغير ضرورات اعادة التوازنات. فالحروب باتت مكلفة جداً بشرياً ومادياً. فبريطانيا لم تهزم عسكرياً، لكن هزمتها الاعباء.. والولايات المتحدة تطالب اليوم حلفاءها بتحمل نفقات حمايتهم. وشعوب مجتمعات الرفاه باتت حساسة لاية خسائر بشرية.

فخلال عقد (١٨٩٠-١٨٩٩) وقعت ٣٩ حرباً، شاركت بها جيوش من القوى العظمى.. بينما لم تجر خلال القرن ٢٠ و ٢١ سوى ٣٣ حرباً شاركت بها هذه الجيوش، وكان عدد ضحاياها حسب المتحف الامبريالي البريطاني للحروب " ١٨٧ مليون نسمة واكثر، دون حساب الحروب الصغيرة. لذلك تقدمت نظريات الحرب الباردة، والقوة الناعمة، والعقوبات الذكية، والحروب بالوكالة.. وتتركز الحروب الساخنة اليوم في معظمها في منطقة الشرق الاوسط الكبير وافريقيا.

افلم تحسم حرب افغانستان.. والحرب العراقية الايرانية، وحروب العراق والكويت وسوريا ولبنان وفلسطيني واليمن ولبنان توازنات المنطقة؟.. ام يجب انتظار حروباً جديدة لضبط المواقف؟

١- يمثل فوز الرئيس "ترامب" وتجديد كامل "المؤسسة"، خصوصاً باحتلال "بومبيو" و"بولتن" للمراكز القيادية، والترتيبات مع الحلفاء العالميين والاقليميين خصوصاً مع "ننتنياهو"، محاولات من "المؤسسة" الامريكية لرفض تراجع الدور الامريكي عالمياً واقليمياً..

وهذا الامر يعكسه ايضاً تجديد فرنسا لسياساتها عبر ماكرون.. و"البريكزيت" البريطاني.. يقابل ذلك كله ترسيخ "بوتن" لقيادته وتصاعد دور روسيا.. وصعود دور الرئيس الصيني "شي جي بينغ" كزعيم دائم بعد التخلي عن فكرة الدورتين، والتحالف العسكري والاقتصادي بين روسيا والصين وطيف غير قليل من البلدان.. وانجاز كوريا الشمالية تجاربها النووية الستة كالهند وباكستان، واطلاق المبادرة للتفاوض وتسوية اوضاع شبه القارة الكورية.. هذه الترتيبات وغيرها، على الصعيد الدولي لها انعكاسات وتداعيات على صعيد منطقتنا، بعد تراجع دور العراق ومصر وسوريا وليبيا، وتقدم ايران والسعودية، وازدياد دور

تركيا بعد توجيهها شرقاً بدل توجيهها السابق غرباً.. واعلان امريكا نقل سفارتها للقدس وتوقف مسارات التسوية، والتخلي عن تعبير الاراضي المحتلة المستخدم منذ ١٩٧٠ في تقرير وزارة الخارجية الامريكي، واستبداله بتعبير "اسرائيل والجولان والضفة الغربية وغزة"، وموقف الرئيس "ترامب" من الاتفاق النووي الايراني، وتحديد "اسرائيل" ان لديها ٣ اولويات هي "ايران، ايران، ايران"، التي جندت ٨٠ الف مقاتل في سوريا، وخوفها من التواجد "الشيعي" على حدودها الشمالية خصوصاً "حزب الله"، الخ.

وان جميع الصراعات التي نشهدها في المنطقة والخليج وكل بلد هي انعكاس للتدافعات سواء للحفاظ على النفوذ القديم او لتعزيز النفوذ الجديد.

٢- فهناك تصعيد خطير منتظر، يتطلب كامل الوعي والمسؤولية. الجميع يؤكد انه لا يريد الحرب، لكن كل طرف يقرب فتيل النار من البارود، لاعتقاده ان الاخر يقوم بالعمل نفسه.. فالحرب حقيقة قائمة.. ولكن اي حرب؟

فالحروب مفهوم واسع.. فهل ستكون حروباً بالنيابة، وقد خضناها الى اخر النفس.. ام حروباً بالصواريخ، وقد شهدنا منها الكثير.. ام حروباً جرارة، ولم يعد احد يمتلك جيوشاً جرارة لحسم هذا الحجم من الحروب.. ام ستكون تغذية للحروب الجارية حتى اخر يماني وسوري ولبناني وعراقي وفلسطيني وافغاني، الخ؟

٣- ستلد الحكومة القادمة وسط هذه الاجواء.. والتصعيد سيقودنا بالضرورة لمفهوم شامل مفاده ان لا حياء، فمن ليس معي فهو ضدي..

عندها لن ترسم خارطة الحكومة القادمة الانتخابات اساساً، بل سترسمها التخندقات التي ترفض اللقاء في منتصف الطريق.

لهذا ولكي لا تستمر بلداننا مسرحاً للحروب والدمار، نكرر اهمية:

(أ) ان مصالح كل بلد هي اولوية لشعبه وهو صاحب السيادة في شؤونه..

(ب) ان الروابط الاقليمية والمناطقية هي رئة بلداننا وشريانها، ولهذه العلاقات تعاريف حافظة لحقوق الجميع بدون خضوع او استعلاء او عدوان او تدخل..

(ج) وان حقوق المنطقة -فلسطين ضمنها- وعلاقتها بالمجتمع الدولي هي جزء من حاضرنا ومستقبلنا وامنا وسلامتنا وتعايشنا فيما بينا، ومع خارجنا.



## العراق.. تحالفات جديدة وانقسامات داخل الكتل الكبرى

صحيفة الاهرام: ٢٠١٨/٥/٥

**العزب الطيب الطاهر:** في الثاني عشر من مايو الجاري سيكون العراقيون على موعد مع غمس أصابعهم في الحبر الفوسفوري ، في تجسيد لمشاركتهم في عملية الاقتراع المرتقبة في هذا اليوم ، لاختيار أعضاء مجلس النواب الجديد ، وذلك في عملية إنتخابية تبدو استثنائية قياسا لأي إنتخابات سابقة جرت بعد الاحتلال الأمريكي قبل نحو خمسة عشر عاما . ولعل أهم ملامح الطابع الاستثنائي لهذه العملية، تتمثل في أنها تأتي في مستهل مرحلة ما بعد الإنتصار على تنظيم داعش الإرهابي ، الذي أقض مضاجع العراقيين على مدى ثلاث سنوات، الأمر الذي نتج عنه توحيد رؤية قواه السياسية على هذا الهدف ، وكان من المأمول أن يكون هذا التوحيد أو على الأقل حده الأدنى ، عنوانا لعلاقات هذه القوى خلال العملية الإنتخابية ، على نحو يقلل من مساحة الخلافات والتناقضات فيما بينها ، غير أن اللافت أن الاستعداد لها وسع وعمق من هذه المساحة ما أدى الى بروز خارطة جديدة من التحالفات ، وإن كانت هذه القوى - وهو ما ينطوي على تطور إيجابي في حد ذاته - قد تبنت جملة من التوجهات والنزعات الجديدة التي تتمحور حول التحول نحو المدنية الليبرالية، وإعداد برامج للمرحلة المقبلة تقوم على مفاهيم المواطنة وسيادة الوطنية، سعيا لديمقراطية حقيقية، وإقرار مبدأ التعددية السياسية بما يتوافق مع المصلحة الوطنية للدولة العرقية بعيداً عن الطائفية والمذهبية التي طغت على الحياة السياسية منذ الاحتلال الأمريكي في ٢٠٠٣ وحتى الآن .

ويبلغ عدد القوى السياسية المشاركة في العملية الإنتخابية ٢٥٠ حزبا وكيانا، بعد أن حصلت على موافقة المفوضية العليا في ديسمبر الماضي، وقد دخل ما يقرب من ١٤٣ منها في تحالفات بلغ عددها ٢٧ تحالفاً ، وشهدت مرحلة ما قبل الانتخابات اتساع حالة الإنقسام ليس بين المكونات الكبرى الثلاث : السنية والشيعية والكرديّة فحسب ، وإنما امتدت الى كل مكون بحيث تبدو الخارطة الإنتخابية أشبه بموزاييك متنوع ومتعدد على نحو ستكون له تداعياته على نتائج العملية الانتخابية ذاتها .

فعلى صعيد القوى الشيعية، فإنها تمر بالمرحلة الانقسامية الأسوأ منذ عام ٢٠٠٣ ، والتي بدأت بفصل عمار الحكيم عن «المجلس الإسلامي الأعلى في العراق» وبتأسيس «حركة الحكمة» وبالإضافة إلى ذلك، تمثل هذه المرحلة نهاية «الزواج الكاثوليكي» بين «منظمة بدر» و«ائتلاف دولة القانون» بقيادة نوري المالكي ، ويرأس هادي العامري، وهو زعيم «منظمة بدر»، «ائتلاف الفتح» الذي يتكون من أجنحة سياسية للجماعات التي شكلت «قوات الحشد الشعبي» مثل «عصائب أهل الحق»، وأيضا من القوى السياسية التقليدية مثل «المجلس الأعلى الإسلامي في العراق». كما أثر الانقسام السياسي بـ «ائتلاف دولة القانون» في جوهره، ألا وهو «حزب الدعوة الإسلامية» ، فهذا الحزب غير منقسم بشكل رسمي، ولكن يتوزع أعضاؤه على لائحتين

انتخابيتين إحداهما «ائتلاف دولة القانون» بزعامة نوري المالكي نائب رئيس الجمهورية والطامح بقوة للعودة الى موقع رئيس الوزراء والأخرى «تحالف النصر» برئاسة رئيس الوزراء حيدر العبادي، والذي يقوم - طبقا لما أعلنه في حوار خاص للأهرام «في فبراير الماضي - على رفض المحاصصة والطائفية والنصرة المذهبية لأن الشارع العراقي أسقط حسب رؤيته كل من لديه نزوع طائفي أو مذهبي خلال السنوات المنصرمة، ويضم هذا التحالف أعضاء حزب الدعوة الإسلامية وعددا من الشخصيات السنية والكرديّة، وفي السياق الشيعي أيضا ، شكل «التيار الصدري» بقيادة مقتدى الصدر تحالف «سائرون من أجل الإصلاح» الذي يضم الى جانب تياره الحزب الشيعي العراقي والمفارقة أن التيار دخل في هذا التحالف ليس باسمه الصريح وإنما تحت اسم حزب الاستقامة والذي يقال أنه أن يضم مجموعة من المرشحين المستقلين.

أما القوة السياسية السنية“ برغم كونها ستخوض الانتخابات التشريعية بما يقرب من ٥٠ حزباً وكيانا سياسياً، فإن انقسامها الحاد لم يظهر حديثاً، بل حدث مباشرة بعد انتخابات عام ٢٠١٠ حيث، اتحدت القوى السياسية السنية الرئيسية مع الشخصية الليبرالية الشيعية إياد علاوي في «اللائحة العراقية». ولكن في عام ٢٠١٤، انقسموا بين «الاتحاد من أجل الإصلاح» الذي ضم سياسيين مثل سالم الجبوري وأسامة النجيفي وقاسم الفهداوي، و«تحالف العربية» بقيادة صالح المطلك، ولا يزال السنة منقسمين في انتخابات ٢٠١٨ بين قائمتين رئيسيتين، ولكن بتحالفات مختلفة فقد دخل إياد علاوي وسالم الجبوري وصالح المطلك في «اللائحة العراقية» إلى جانب بعض قادة «قوات الحشد الشعبي» السنية ، وشكل أسامة النجيفي وشقيقه أثيل النجيفي «تحالف القرار» إلى جانب قوى أخرى .

أما القوى الكردية“ فإنها تعاني من الانقسام خاصة بعد الاستفتاء الفاشل على الانفصال في سبتمبر الماضي، ولم تعد موحدة تحت مظلة ائتلاف «التحالف الكردستاني» وتشكل التحالف الذي تم تشكيله حديثاً بين «تحالف الديمقراطية والعدالة» و«حركة كوران» و«الجماعة الإسلامية في كردستان» كمرشح، وقد أعلن «الاتحاد الوطني الكردستاني» و«الحزب الديمقراطي الكردستاني»، وهما الجناحان الرئيسيان لـ «التحالف الكردستاني»، في وقت سابق أنهما سيشاركان في الانتخابات في لائحتين انتخابيتين منفصلتين. الأمر الذي يترك الجانب الكردي من الانتخابات أكثر انقساماً الآن من أي وقت مضى .

وثمة تداعيات متوقعة لهذا الانقسام السياسي تتجلى بصورة رئيسية في أنها ستشكل عائقاً أمام تشكيل حكومة ائتلافية، ولن يسمح تخصيص مقاعد البرلمان المقبل لواحد أو اثنين من الائتلافات بتشكيل الغالبية، ويمثل الوجود المتزايد للقوى الصغرى واحداً من ملامح الانتخابات العراقية، فهي قد فصلت نفسها عن التحالفات الكبرى، واختارت أن تخوض السباق الانتخابي بمفردها.

## «داعش» يخبئ ملايين الدولارات في العراق والخارج

ايكونوميست: ٢٠١٨/٥/٥

ولت الأيام التي كان فيها العلم الأسود يرفرف فوق ثلث العراق ونحو نصف سورية، فبعد سحق تنظيم "داعش" في ساحة المعركة خسر نحو ٩٨٪ من "خلافته" المزعومة، لكن هذا التنظيم كدّس مخزونات كبيرة من المال النقدي فيما كان يغزو الأراضي في العراق وسورية، فقد باع نفط الحقول التي سيطر عليها، وفرض الضريبة على من حكمهم وسلبهم، وسرق أكثر من ٥٠٠ مليون دولار على الأرجح من مصارف عراقية، مما جعله المجموعة الإرهابية الأكثر ثراء في التاريخ، ففي عام ٢٠١٥ قُدّر الناتج الوطني الإجمالي لهذه الخلافة بستة مليارات دولارات.

يبدو أن المجاهدين توقعوا خسارة الأراضي، ففي شهر مارس فرض "داعش" استخدام عملته الخاصة في شرق سورية، وقد شمل هذا النظام لاحقاً الصيارفة ومراكز تحويل الأموال، وهكذا تمكن "داعش" من سحب مبالغ كبيرة بالعملة السورية والدولار الأمريكي. في العراق موّل هذا التنظيم مئات شركات صرف العملة، حتى إن عشرات منها شاركت في مزادات العملة التي نظمها المصرف المركزي العراقي في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، مما سمح لهذا التنظيم بتحويل الدنانير العراقية إلى دولارات، قبل أن تتمكن الحكومة أخيراً من إقفال هذه الشركات.

يؤكد تجار العملة في المدن التركية المتاخمة للحدود السورية أن "داعش" كان ينقل مبالغ كبيرة من المال إلى خارج الخلافة منذ مطلع السنة الماضية، والمال يتدفق عبر نظام "الحوالة"، وهي شبكة غير رسمية من مكاتب تحويل الأموال قليلة الكلفة، وسريعة، ومن شبه المستحيل ضبطها. توسّعت شبكة مكاتب "الحوالة" في سورية وتركيا منذ بدء الحرب السورية، سامحةً للاجئين، وتجار الأسلحة، ومهربي النفط بنقل المال النقدي من البلد وإليه. تتطلب عمليات تحويل أموال "داعش" النقدية، التي تبلغ أحياناً ملايين الدولارات، أسابيع لتُنجز، إذ تُعتبر العمليات الضخمة غالباً أكبر من أن ينفذها مكتب "حوالة" واحد، لذلك يشارك فيها تجار عدة في تركيا، وأوروبا، ولبنان، ودول الخليج. بالإضافة إلى ذلك يصعب تتبع المال، فيستخدم تجار "الحوالة" تطبيق الدردشة المشفّر عبر الهاتف "الواتساب" للتواصل مع بعضهم، وقلما يحتفظون بسجّل مفصّل عن عمليات التحويل وأسماء العملاء.

ينتهي المطاف بالجزء الأكبر من المال إلى تركيا، حيث يعتقد المسؤولون الاستخباراتيون أن أفراداً يعملون على تكديسه لاستعماله في عمليات لاحقة، ويستثمرونه في الذهب، ويستخدمونه لإبقاء خلايا "داعش" النائمة ناشطة. يذكر أحمد يايلا، الرئيس السابق لشعبة مكافحة الإرهاب في الشرطة التركية: "لا تحتاج إلا إلى ٥٠٠ دولار شهرياً لتغذي وتؤوي خلية من شخصين أو ثلاثة أشخاص". كذلك كشفت التحقيقات بشأن الهجوم المميت على النادي الليلي في إسطنبول في الأول من يناير عام ٢٠١٧ أن "داعش" أقام نحو مئة منزل آمن في المدينة، حيث عثرت الشرطة على أكثر من ٥٠٠ ألف دولار.

علاوة على ذلك بيّض تنظيم "داعش" مخزونه من الأموال النقدية باستثمارها في شركات شرعية في مختلف أرجاء المنطقة، ففي العراق مثلاً استخدم وسطاء لشراء المزارع، ومعارض بيع السيارات، والفنادق، والمستشفيات. ويعمل معظم هؤلاء الوسطاء بهدف تحقيق المكاسب وليس التزاماً منهم بأي عقيدة، حسبما يؤكد ريناد منصور من مؤسسة Chatham House الفكرية البريطانية. وعدد كبير منهم زعماء قبائل أو رجال أعمال عملوا سابقاً مع المجاهدين، ومهربي النفط، والأسلحة، والسلع، والناس.

يصعب ضعف المؤسسات وانتشار الفساد على العراق معالجة هذه المشكلة. حاولت وزارات عدة عرقلة التمويل الإرهابي، إلا أنها أخفقت، كذلك يحقق السياسيون المكاسب من السوق السوداء، أما من يرغبون في دق ناقوس الخطر، فيخشون امتلاك "داعش" جواسيس داخل الحكومة.

يملك تنظيم "داعش" أيضاً القدرة على إنتاج المال النقدي، فقد يستخدم شركاته ليضع يده على أموال مخصصة لإعادة بناء مدن المنطقة المخربة، كذلك ستظل عمليات الابتزاز، والتخطف، والخطف واسعة الانتشار، فيما يحوّل هذا التنظيم تركيزه من السيطرة على المناطق إلى شن حملة تمرد، وهكذا سيبقي المال القديم والجديد المجاهدين ناشطين لسنوات.

## عادل مراد الذي يعاني من أزمة صحية

\*جمال فاروق الجاف

٢٠١٨/٥/٦ : PUKmedia

قضى خيرة ايام شبابه مطاردا من قبل اجهزة النظام البائد فاتخذ من العالم وطنا، هاربا من كواتم اصوات جلاوزة الصنم. حمل في ذاته معجما من مفردات ثورية يستعين بها في محادثاته ويغنيها بأفعاله على ارض الواقع لكي يهتدي بها الواردون لمعترك النضال الثوري من الشباب. انه عادل مراد وهو ابن الشهيد الذي استشهد على يد مخابرات النظام البائد والعائلة الفيلية المناضلة التي تشردت وفقدت ممتلكاتها من اجل القضية الكردية.

ظل عادل متمسكا باخلاقه الثورية خلال مسيرته الطويلة دون ان تستهويه محطات الجاه والثروة على النقيض من رفاق له ايام نضال الجبل من الذين ظلوا يترجلون عن قطار الثورة رويدا رويدا في محطات عديدة حتى غدا عادل وحيدا خارج سرب الاثرياء الجدد ييمقتونه لصلابة عزمته في الدفاع عن المسحوقين من ابناء شعبه الذين، ما ان ازيح عن كاهلهم مظالم الغرباء حتى استولي الظالمون الكرد محلهم فاجادوا محاكاة سياسة الغرباء.

غياب مام جلال الذي اسس مع عادل مراد وفؤاد معصوم وعبد الرزاق عزيز واخرين الاتحاد الوطني الكردستاني وهو كان معينا و سندا لعادل مراد ادي لتوسع حلقة المعادين له لصراحته في الكشف عن عورات الفاسدين بغض النظر عن انتمائاتهم الحزبية. ومن جهة اخرى استفزت انتقادات عادل لحكومة الاقليم المدارة من قبل البارتي و بمشاركة حزبه (الاتحاد الوطني الكردستاني) فاصبح يهدد تدفق الثروة من اربيل لحساب المستفيدين من قياديين داخل حزبه الذين استثمروا واكتنروا الملايين من وراوات النفط في بنوك خارجية.

عادل مراد الان وهو يتلقى العلاج خارج الوطن مازال متمسكا باخلاقه العالية فلا يوجه اللائمة على بعض الرفاق الذين تركوه وحيدا في مستشفى الغربية، ولا يعاتب حتى الذين افتروا عليه كذباً وبهتاناً بتهم طائفية ومذهبية وهو المناضل اليساري الثائر.. فعندما تسأل عادل عن مجافات رفاقه تجاهه يردد بأسى.

وطني وان جار علي عزيز واهلي ان ضنوا علي كرام

## الأغلبية والأقلية

\*زهير كاظم عبود

صحيفة (بانوراما) البغدادية: ٢٠١٨/٥/٦

ترد كلمة الأغلبية والأقلية كثيراً في التصريحات والمقالات التي يكتبها المعنيين بقضايا الدستور والحقوق، حيث يجري تقسيم القوميات والأديان إلى أكثرية وتليها أقلية.

ولا يختلف أحد من أن العراق يتشكل من قوميات وأديان ومذاهب متعددة، وهذه القوميات والأديان تعايشت بانسجام وبمودة ووثام طيلة فترات طويلة من التاريخ العراقي، ولم تبرز في علاقاتها أية شروخ أو فواصل لولا تدخل السلطات التي أبتلي بها العراق، وطغى عليها الفكر الشوفيني والشمولي في اعتقادها بتغليب قومية على باقي القوميات، أو تغليب دين على باقي الأديان، أو تغليب مذهب على بقية المذاهب، وأن إطلاق تسمية الأغلبية والأقلية ضمن النصوص الدستورية سيساهم في تغييب حقيقة من حقائق الحياة العراقية ويسهل الأمر عليها في السلطة.

والأغلبية تعني الأكثرية وتشير ضمن هذا المفهوم إلى القومية العربية وكما يشير دين الأغلبية وهو الدين الإسلامي، وتعني المفردة حق سيطرة الأكثرية على الأغلبية من منطلق أن الأكثرية هي التي يجب ان تحكم.

وأستمر العمل بمنهج الأكثرية والأقلية حتى اقترنت كلمة الأقليات بالقوميات الأخرى غير القومية العربية أو الكردية المميزة بثقلها السكاني في العراق، وأصبحت هذه الكلمة لازمة لقوميات تسكن العراق ولها حقوقها الدستورية وواجباتها المنصوص عليها وهي القومية التركمانية والكلدانية والآشورية والآرامية، كما انسحبت على الأديان التي تدين بها (الأقلية) وهي الديانة المسيحية واليهودية والصابئة المندائية والأيزيدية.

وتضمنت النصوص الدستورية التي تم اعتمادها في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية ولحد صدور قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية والدستور الحالي (٢٠٠٥) تعابير مختلفة تدل على (الأقلية) منها الطوائف كما وردت في عدة دساتير وكذلك كلمة (الإسلام وغيره من الأديان والطوائف) أو في نص المادة ٢/ثانياً من الدستور في ضمان كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية للمسيحيين واليزيديين والصابئة المندائيين.

إن أشارات خجولة مثل هذه ترد في نصوص الدساتير المؤقتة تعني أن تكريساً للزعم بوجود مساواة بين القوميات والأديان في العراق التي نصت عليها المادة ١٤ من الدستور من مساواة العراقيين امام القانون، ستكون حبراً على الورق دون أن يتم ترجمة وتجسيد هذه الحقوق، لا نتطرق هنا إلى مسألة حقوق الأديان والمذاهب في ممارستها عقائدها وطقوسها بما لا يتعارض مع النظام العام والأداب، انما نعني مسألة المساواة بين القوميات والأديان المتأخية في العراق.

يتم احتساب حقوق هذه القوميات وفقاً لنسبة أعدادها من مجموع السكان في العراق، وعلى هذا الأساس فإن للقوميات غير العربية والكردية نسبة ضئيلة لا يؤشر مساهمة جدية في حقل المساواة بين القوميات في العراق، والأمر نفسه ينسحب على الدين حيث تكون الأديان الصابئة المندائية والأيزيدية والمسيحية تشكل نسبة ضئيلة مقارنة بنسبة عدد المسلمين في العراق.

وعلى هذا الأساس فإن الحق سيتم تجزئته وتقسيمه وفقاً لنسب محددة، وبهذه الطريقة سيتم تغليب قوميات على أخرى وسيتم تغليب ديانة على أخرى، مما يتنافى مع مبدأ المساواة التي وردت ضمن نصوص الدساتير الأساس والمؤقتة والتي أكدت جميعها أن العراقيين (كافة) أي بمختلف قومياتهم وأديانهم، متساوون في الحقوق، وبهذا الشكل الذي يفقد المساواة معناها الحقيقي ويجزء الحقوق إلى نسب، سيكون لهذه القوميات والأديان نسبة من التمثيل وجزء من الحقوق بما يتناسب مع هيمنة القوميات والأديان التي تسود الساحة العراقية، وسيكون هذا التمثيل النسبي ليس له تأثير مطلقاً ولا يمكن أن يصل إلى مستوى القدرة في صنع القرار او المساواة مع القوميات والأديان الأخرى.

ويبدو أن المعاناة التي عانى منها المواطن العراقي طيلة الفترة من تشريع القانون الأساس في العام ١٩٢٥ ولغاية تشريع قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية وحتى كتابة دستور ٢٠٠٥ لم يلتفت إلى هذه الناحية المهمة، وأعني بها مسألة التعايش الحقيقي والمساواة في الحقوق.

وأذا كانت جميع النصوص التي وردت في القانون الأساس والدساتير المؤقتة جميعها تشير إلى مبدأ المساواة، فإن اللائحة الدولية لحقوق الإنسان أكدت على هذا المبدأ وألزمت الدول الموقعة على الإعلان على أتباعه والالتزام به والعراق من ضمن الدول الملتزمة بذلك.

أن نصوص تدعو إلى المساواة ستصطدم بعقبة كبيرة جرى العمل بها، وهي مسألة الأثنية والأقلية، وهذه القضية ستحرم أعداد كبيرة من أبناء العراق من تمثيل حقيقي ومساواة دستورية في التمثيل البرلماني القادم.

إن التمثيل النسبي الذي سيتم تطبيقه في العراق سيجعل لها فرصة في الحصول على تمثيل لها في البرلمان، ولكن الحقيقة أن هذا التمثيل يبقى رمزياً وغير فاعل مما سيضعف صوتها من هذه الناحية وحقيقة وجودها.

التجارب الدستورية والبرلمانية التي مرت بها دول عديدة تشكل تجربة ثرة يمكن الاستفادة منها في تشكيل صورة عراقية مادام الهاجس الأساس في خلق تعاضد وطني وتمثيل حقيقي للجميع لغرض المساهمة في ترميم وبناء العراق.

والمملكة الأردنية الهاشمية بلد مجاور يعتمد تخصيص اثنا عشر مقعد من اصل ١١٢ مقعد في البرلمان الأردني يتم تخصيصها للمسيحيين والشركس، ويتم التنافس فيما بينهم على تلك المقاعد، وعند التمعن في عدد سكان المملكة الأردنية سنجد أن هذه المقاعد نسبة إلى مجموع مقاعد البرلمان لا تتناسب مع مجموع السكان من المسيحيين والشركس وإنما وفقاً لمبدأ المساواة والجدية في التمثيل البرلماني مع أن الأغلبية الساحقة في الأردن من المسلمين والعرب.

كما ان بلجيكا أيضاً سعت إلى تجسيد المساواة بشكل يتوافق مع النصوص الدستورية واللائحة الدولية حين ساوت في الحقوق بين الناطقين بالفرنسية والناطقين بالهولندية مع الناطقين بالألمانية، بالرغم من تفاوت النسب حيث تشكل الجماهير الناطقة بالهولندية الأكثرية وتليها الناطقة بالفرنسية، في حين لا يتجاوز الناطقين باللغة الألمانية نسبة لاتصل إلى ٢٪ من مجموع السكان ولكنهم يتساوون مع الطرفين بقصد إيصال الجميع بالتساوي إلى البرلمان باعتباره ممثلاً للشعب.

كما أن انصواء هذه القوميات والأديان الصغيرة تحت عباءة قوميات وأديان أخرى يجعل منها تابعاً ليس له مبرر، وهيمنة على أصواتها، في حين يقتضي المنطق أن يتم إطلاقها ومنحها حريتها وقابليتها على التعارض أو التوافق.

الإطار الديمقراطي الذي يسعى إليه جميع العراقيين يتشكل في أن يكون للجميع صوتاً مؤثراً ومساهمة ايجابية متساوية في البناء المستقبلي للعراق، فمثلاً يكون للعربي وللكردي يكون أيضاً للكلداني وللأشوري والتركماني، ومثلاً يكون للمسلم والمسيحي يكون للصائبني المندائي وللأيزيدي وللإهودي هذا الحق أيضاً.

إن إعادة النظر في مفردات الأقليات والأثنية تدفعنا للتفكير بمعادلة وطنية يتم أنصاف هذه الشرائح التي لم يقل نضالها وتضحياتها في سبيل العراق طيلة التاريخ القديم والحديث.

كما أن من حقائق العراق وجود هذه القوميات والأديان والمذاهب والتي أتفقت جميعها على إلغاء سيطرة قومية على باقي القوميات، فقد حولتنا السياسة الشوفينية إلى بلد تراجع في كافة مناحي الحياة وقد آن الأوان أن نركلها إلى غير رجعة، وأن ندفع بأخوتنا من القوميات الأخرى المتفاعلة والموجودة فعلاً في الساحة العراقية، كما ندفع بالأديان العراقية الجميلة والعبقة المتأخية من اجل المساهمة الفعالة في تجسيد معالم الدستور بما يحقق ترجمة الحقوق المتساوية فعلاً إذا كان الهاجس الأساس الذي يدفعنا هو بناء العراق وبدء الخطوات الديمقراطية الأولى، دون أن يكون هدفنا إلغاء الآخر وأحتواءه أو السيطرة على السلطة التي لن تدوم لأحد مطلقاً.

النظام الديمقراطي والفيدرالي الذي ننتظر يوجب علينا أن ننظر بمنظار عادل ومتساوي لكل القوميات دون حساب للحجم والنسب والبيانات والخطوط والفوارز، ودون أن نضع فوارق بين الأديان في العراق. يقيناً أن في هذه الألتفاتة الوطنية وقفة نتجرد فيها من العديد من التراكمات السلبية والمخلفات التي تركتها في نفوس العديد منها التجارب الشوفينية المريرة والثقافة الظالمة في أن تكون كل القوميات تابعة لقوميتنا العربية، وأن تكون كل الأديان تحت سلطة ديننا.

والاعتقاد بحق الآخر في الحياة العراقية يوجب علينا أن نجدد المناهج بما يجسد حق الإنسان في الحياة، فالحقوق لا تتجزأ والحقوق ليس مئة يمكن أن تتوسل بها لتمنحك أيها السلطات وأحزاب، وإنما هي حقوق موجبة مقررة شرعاً وقانوناً.

وهي وجهة نظر قابلة للنقاش ومنطلق يمكن أن يخلق لنا أفكار أكثر سعة وأوسع صورة من اجل العراق الديمقراطي والفيدرالي الذي ننشد، فقد حل علينا زمان جديد حق علينا أن نفكر بطرق ننصف بها أخوتنا من بقية القوميات والأديان، وحق علينا أن نقرّ ونعترف بحقوق مغبونة للصابئة المندائية والأيزيدية والمسيحية منذ زمن طويل وأن الأوان ان نكشف عنها هذا التراكم الثقيل من الظلم.

أن الإصرار على تطبيق سطحي لمفهوم الأكثرية والأقلية على القوميات في العراق لا يصلح أساس طبيعي للحياة المستقبلية الديمقراطية، وكما لا يؤسس لحياة يتعايش فيها الإنسان بكرامة وحقوق متساوية في العراق، وعلى من يريد أن يجعل للمساواة ملامس حقيقية في الحياة العراقية والعمل الديمقراطي ينبغي أن نقوم بتطبيق مبدأ المساواة على الجميع دون أن تكون هذه المساواة مفصلة مقاساتها على النسب المئوية، فالسعي من اجل إعادة بناء العراق والعمل من أجل ترجمة حقيقية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني يجعل للإنسان كقيمة عليا أساس في مبدأ المساواة وحضور في الحياة العراقية الجديدة، وأن نقرأ التجربة المريرة التي مرت بالعراق دستورياً وسياسياً ونستل منها ما يفيد المستقبل العراقي.

وفي تكريس مبدأ التوزيع على حساب الأقليات أو القوميات الأخرى لا يحل لنا مشكلة طويلة وعسيرة طالما عانينا منها في العراق، وطالما تذرعت السلطات بأن لا خيار ولا حل لديها غير الأقرار بالأمر الواقع، وعلى هذا الأساس يبقى الحال على ماكان عليه في حكم القومية الكبيرة للقوميات الصغيرة في العراق، وبذلك نتحول إلى مبدأ جديد مستتر يكمن في انضواء أي قومية صغيرة تحت عباءة القومية الكبيرة مع صيغ دستورية ونصوص قانونية عامة لا تفيد الحق والحقوق وبقصد ذر الرماد في العيون.

ونعاني في العراق من قضية عدم المساواة في الحقوق بين القوميات والمكونات، وأن مجرد وجود النصوص لا تعكس حالة ايجابية أو حقيقية على مسألة الشروح والفجوات التي تتعامل بها السلطات البائدة في قضية القوميات في العراق، شروح عديدة ينبغي أن تتم دراستها بصراحة وبشفافية بقصد التوصل إلى حلول ايجابية نتجاوز بها عملياً الفترات السابقة التي كان فيها المواطن العراقي من القومية غير العربية يعاني معاناة قاسية دون أن يحق له أن يعترض أو يرفع صوته عالياً بوجه السلطات، او على الأقل يطالب بتطبيق حقيقي لنصوص الدستور.

ومن بين أهم التعابير التي تعاني منها القوميات في العراق تعبير ( الأقليات ) والتي تشير إلى عبارة ( القلة ) من البشر، والتي توحى أو تهدف إلى أبقاء هذه المجاميع البشرية تحت سلطة ( الكثرة ) وأن تكون نسبة حقوقهم بقدر النسبة المئوية الخاصة بمجموعهم، ويشكل الأمر غيباً لمبدأ المساواة في الحقوق، وكما يشكل أيضاً تسطيحاً لمبدأ الحق الذي ينبغي أن يتساوى فيه البشر في كل زمان ومكان، بصرف النظر عن القومية أو الدين أو اللغة أو الفكر أو الجنس.

## بغداد الميدان الحاسم في معركة انتخابية بين قوى شيعية وسنية مشتتة

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٠١٨/٥/٦

يقف العراق بعد هزيمة تنظيم داعش، على مفترق طرق الانتخابات البرلمانية المقبلة في ١٢ مايو ٢٠١٨. وعند هذا المفترق، يحاول العراق التغلب على مجموعة من التحديات من أجل منع حدوث انحدار آخر إلى حالة من عدم الاستقرار وتقوية شوكة الإرهاب والطائفية.

وحاولت الميليشيات الشيعية، التي يوالي أغلبها إيران، ترجمة النجاح الذي تحقق في الحرب ضد تنظيم داعش إلى رأسمال انتخابي من أجل الاندماج في المشهد السياسي، ومن المتوقع أن يحافظ المعسكر الشيعي على قوته في البرلمان.

ويعكس العدد الكبير من الآلاف من المرشحين والكيانات السياسية في العاصمة بغداد لوحدها، حجم المعركة الانتخابية الشرسة التي تخوضها الأحزاب للحصول على مقاعد بغداد البرلمانية، والتي تعادل مقاعد ست محافظات بأكملها.

والانتخابات البرلمانية ٢٠١٨ هي ثاني انتخابات عراقية منذ الانسحاب الأميركي من العراق عام ٢٠١١، كما أنها رابع انتخابات منذ الغزو الأميركي للبلاد عام ٢٠٠٣، والتي ستجري لانتخاب ٣٢٨ عضواً في مجلس النواب (البرلمان) الذي بدوره ينتخب رئيسي الوزراء والجمهورية.

ويتنافس ٢١٨٨ مرشحاً في بغداد لوحدها، ضمن ٤١ تحالفاً وحزباً سياسياً لشغل ٧١ مقعداً نيابياً هي حصة بغداد، وفقاً لعدد سكانها، بينها ١٧ مقعداً تخصص للنساء، وهناك مقعدان اثنان مخصصان لكويتا الأقليات من المسيحيين والصابئة.

وتمتاز بغداد التي يسكنها نحو سبعة ملايين ونصف المليون شخص عن غيرها من المحافظات باختلاطها الديني والعرقي والقومي، ولهذا فإن جميع الأحزاب الدينية والعلمانية والقومية لها فرصة للمنافسة على نحو ربع مقاعد البرلمان، لكن المنافسة الأكبر ستكون بين الأحزاب السنية والشيعية.

ويشير مصطفى حبيب، الصحفي في موقع نقاش، في تقرير يرصد حيثيات المعركة الانتخابية الشرسة والاختبارات القاسية التي ستمر بها القوى السياسية التي تخوض هذه الانتخابات وسط انقسامات حادة.

تعيش الأحزاب الشيعية على وقع خلافات عميقة بين مكوناتها، وبعدها كانت تدخل في الانتخابات موحدة في تحالف واحد، أو عبر تحالفات عدة لكنها متوافقة على التوحد بعد الانتخابات، إلا أن الخلافات الحالية تبدو واسعة.

فحزب الدعوة الذي يمتلك منصب رئاسة الحكومة وهو المنصب الأقوى في البلاد انقسم إلى جناحين، هما تحالف النصر بزعامة رئيس الوزراء حيدر العبادي، واتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي.

وتجاوز التيار الصدري كل التوقعات بإعلانه التحالف مع أحزاب يسارية ومدنية في الانتخابات، وفجر مفاجأة بالذهاب بعيداً نحو التحالف مع الحزب الشيوعي.

وللمرة الأولى يشارك تحالف شيعي جديد هو تحالف الفتح بزعامة هادي العامري، وهو عبارة عن تحالف ميليشيات الحشد الشعبي القريبة من إيران، التي تسعى إلى استثمار شعبيتها التي حققتها في المعارك ضد تنظيم داعش، وأيضاً نفوذها داخل الأحياء والمناطق عبر مكاتب تابعة لها داخل الأحياء الشيعية والسنية.

ويعد تحالف النصر واتلاف دولة القانون وتحالف سائرون نحو الإصلاح بزعامة مقتدى الصدر وتيار الحكمة بزعامة عمار الحكيم، القوى الشيعية التقليدية المتنافسة على أصوات السكان الشيعية. وقدم كل حزب من هذه القوى الشيعية ١٢٧ مرشحاً في إشارة إلى التنافس المحتدم بينها على مقاعد العاصمة.

ودعا ممثل المرجعية الدينية الشيعية الأعلى في العراق الشيخ عبد المهدي الكربلائي إلى عدم "الوقوع في شبك المخادعين" وإعادة انتخاب "الفاشليين والفاستين"، قبل أسبوع من الانتخابات المقررة في ١٢ مايو.



## تحالفات السنة

على مستوى المنافسة السنوية في بغداد فإنها تتركز حول تحالف القرار، بزعامة نائب رئيس الجمهورية أسامة النجيفي، وائتلاف الوطنية، بزعامة رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، الذي تحالفت معه أحزاب سنوية بينها الحزب الإسلامي العراقي بزعامة رئيس البرلمان سليم الجبوري، وائتلاف العربية بزعامة السياسي صالح المطلك. وبرزت إلى جانب القوى السنوية التقليدية، تحالفات جديدة تسعى للمنافسة في الأحياء السنوية وأبرزها تحالف تضامن، بزعامة الشخصية العشائرية المعروفة، وضاح الصديد. وقدم كل منها قوائم بـ ٣٧ مرشحا. وبعد أن كانت موحدة في الانتخابات السابقة، تعرضت قوى وأحزاب علمانية ومدنية إلى الانقسام في الانتخابات المقبلة، وكان الخلاف الكبير بين حركة تمدن بزعامة النائب فائق الشيخ علي وبين الحزب الشيوعي. ويعود الخلاف إلى تحالف الحزب الشيوعي مع التيار الصدري (الإسلامي) في ظاهرة فريدة في المشهد السياسي العراقي، فيما قرر التحالف المدني الديمقراطي بزعامة غسان العطية المشاركة بشكل مستقل. ودفع تنامي الانتقادات الشعبية ضد الأحزاب الإسلامية، وصعود شعبية القوى والتيارات المدنية والعلمانية بعد التظاهرات الشعبية التي قادتها ضد السلطة منذ صيف العام ٢٠١٥، قوى وأحزابا إسلامية إلى تغيير أسمائها نحو عناوين جديدة تحمل اسم المدنية. ومثلا فإن الحزب المدني الذي يشارك في الانتخابات بقوة عبر حملته الانتخابية الواسعة بزعامة حمد الموسوي، هو في الواقع حليف معروف لائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي.

## الكردي ينافسون في بغداد

مخيمات النازحين التي كانت وجهة مهمة للمرشحين في الانتخابات السابقة لم تعد تحظى بالاهتمام ذاته، الأمر الذي أثار حفيظة النازحين الذين يتطلعون إلى تغيير ينتشلهم من واقع جثم على صدورهم منذ أربعة أعوام مخيمات النازحين التي كانت وجهة مهمة للمرشحين في الانتخابات السابقة لم تعد تحظى بالاهتمام ذاته، الأمر الذي أثار حفيظة النازحين الذين يتطلعون إلى تغيير ينتشلهم من واقع جثم على صدورهم منذ أربعة أعوام برغم الخلافات العميقة بين الأحزاب الكردية وتراجع شعبيتها في بغداد وباقي المحافظات بعد تنظيم استفتاء الاستقلال على الانفصال في سبتمبر العام الماضي، إلا أنها قررت المنافسة أيضا في بغداد. أما المسيحيون فيخوضون الانتخابات في بغداد عبر ستة كيانات سياسية للمنافسة على مقعد واحد مخصص لهم وفق نظام الكوتا، وهذه القوى هي المجلس الشعبي الكلداني السرياني الآشوري واتحاد بيت نهرين الوطني وحركة تجمع السريان وائتلاف الكلدان وائتلاف الرافدين وحركة بابليون المدعومة من قبل فصائل الحشد الشعبي. والشيء نفسه مع الأقلية الدينية الصابئية التي تمتلك مقعدا واحدا في بغداد وفق نظام الكوتا وتتنافس عليه ست شخصيات من أبناء هذه الديانة، وبعض هذه الشخصيات مدعوم من أحزاب كبيرة طمعا في نيل هذا المقعد. ويحق لـ ٢٤ مليون عراقي الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات من أصل ٣٧ مليون نسمة. وسيواجه الفائز في الانتخابات مهمة شاقة تتمثل في إعادة بناء البلد الذي دمرته الحرب وخوض معركة ضد الفساد المستشري الذي يأتي على إيرادات البلاد من النفط. وتقول بغداد إنها ستحتاج مئة مليار دولار على الأقل لإعادة بناء المنازل والأعمال التجارية والبنية التحتية التي دمرتها الحرب.

## ارقام وحقائق من مشهد العراق الانتخابي

\*عادل الجبوري

صحيفة (الوفاق) الإيرانية: ٢٠١٨/٥/٦

تعد الانتخابات البرلمانية العامة في العراق، اهم وابرز حدث سياسي- جماهيري في العام الذي تجرى فيه، لانه على ضوء نتائج تلك الانتخابات ومعطياتها تترتب امورا كثيرة، او هكذا يفترض، لعل من بينها، او في مقدمتها، مجيء برلمان جديد، وحكومة جديدة، حتى وان كانت التغييرات قليلة وغير جذرية. ولاشك ان المراقب والمتابع يمكنه ان يرصد جملة ارقام وحقائق في مشهد العراق الانتخابي، تشكل بمجموعها مع ما تفرزه صناديق الاقتراع وكواليس التفاوض فيما بعد، صورة المرحلة السياسية المقبلة في العراق، لاربعة اعوام مقبلة وربما لاكثر من ذلك.

### مرشجون وكتل وتوقعات

بحسب المصادر الرسمية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، سيتنافس ٦٩٨٦ مرشحا على ٣٢٩ مقعدا في ثمان عشرة محافظة عراقية، وعدد المرشحين الذكور من بينهم بلغ ٤٩٧٢ مرشحا، فيما بلغ عدد المرشحات من الاناث ٢٠١٤ مرشحة، وبلغ عدد المشمولين بأجراءات المساءلة والعدالة ٣٧٤ مرشحا، وعدد الذين تم استبدالهم ٢٢٠ مرشحا.

وبالمقارنة مع انتخابات عام ٢٠١٤، يتضح ان هناك تراجعا في اعداد المرشحين، ففي العام المذكور ترشح ٩٠٣٩ مرشحا، ونفس الشيء بالنسبة لعدد الكيانات السياسية، فبينما كانت قبل اربعة اعوام، ٢٧٧ كيانا، انخفضت في عام ٢٠١٨ الى ٢٠٤ كيانا.

ويحق لاربعة وعشرين مليون شخص المشاركة في الانتخابات المقبلة، في حين كان عدد من يحق لهم المشاركة في انتخابات عام ٢٠١٤، اثنين وعشرين مليون شخص، حيث بلغت نسبة المصوتين حوالي ٦٠٪، هذا في الوقت الذي تذهب مجمل الاستطلاعات والتوقعات الى ان نسبة المشاركة في انتخابات الثاني عشر من ايار-مايو المقبل لن تتعد ٥٥٪ في افضل الاحوال.

### أسماء غابت واخرى حضرت

اللافت في مشهد العراق الانتخابي، هو غياب عدد من الشخصيات السياسية البارزة، التي كانت حاضرة بقوة في الانتخابات السابقة.

ومن بين ابرز تلك الشخصيات، رئيس تيار الاصلاح الوطني ووزير الخارجية ابراهيم الجعفري، والوزير السابق والقيادي في المجلس الاعلى الاسلامي العراقي باقر جبر الزبيدي، والنائب الاول السابق لرئيس مجلس النواب الشيخ خالد العطية، ووزير النفط الاسبق حسين الشهرستاني، ووزير النفط والقيادي السابق في المجلس الاعلى عادل عبد المهدي، والامين العام للحزب الاسلامي العراقي اياد السامرائي.

وهناك شخصيات بقيت بعيدة عن معترك التنافس الانتخابي المباشر، رغم تزعمها لكتل سياسية انتخابية تحظى بمساحات جماهيرية لا بأس بها، مثل زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر، ورئيس تيار الحكمة الوطني السيد عمار الحكيم، ورئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني، والأمين العام الجديد للاتحاد الوطني الكردستاني كوسرت رسول علي.

### وجوه فنية ورياضية واعلامية

الظاهرة الملفتة كذلك في مشهد العراق الانتخابي لعام ٢٠١٨، هي مشاركة وجوه فنية ورياضية واعلامية كثيرة من كلا الجنسين، لم يعرف عنها تعاطيها او اهتمامها بالعمل والنشاط السياسي، مثل الفنان فاضل عواد، ولاعب كرة القدم السابق احمد راضي، اللذان رشحا عن ائتلاف الوطنية الذي يتزعمه اياد علاوي، والمدير الاداري للمنتخب الوطني العراقي لكرة القدم باسل كوركيس، الذي رشح عن قائمة الرافدين المسيحية برئاسة عضو البرلمان الحالي ورئيس الحركة الديمقراطية الاشورية يونادم كنا، ومدرب منتخب العراق للصالات هيثم عباس بعيوي، والامين المالي للجنة الاولمبية العراقية سرمد عبد الاله، اللذان ترشحا ضمن تحالف النصر برئاسة رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي، ورئيس الاتحاد العراقي لالعاب القوى طالب فيصل، الذي ترشح ضمن ائتلاف دولة القانون، برئاسة نائب رئيس الجمهورية الحالي نوري المالكي، وبطلة اسيا لالعاب القوى ميساء حسين، التي ترشحت ضمن تحالف ارادة برئاسة عضوة البرلمان الحالية حنان الفتلاوي، وعميد كلية التربية الرياضية في جامعة بغداد عدي الربيعي، الذي ترشح ضمن قائمة كفاءات للتغيير برئاسة عضو البرلمان الحالي هيثم الجبوري.

وتعمل الكتل السياسية على الوجوه الفنية والرياضية والاعلامية، في كسب اصوات فئات وشرائح معينة، قد لا تتفاعل مع الوجوه والعناوين السياسية بقدر تفاعلها مع الوجوه الفنية والرياضية والاعلامية، في ذات الوقت، فإن تلك الوجوه تطمح الى دخول المعترك السياسي من بوابة مجلس النواب، سعيا وراء امتيازات ومكاسب مادية ومعنوية.

### كتل وشعارات جديدة

وعند التعمق في مشهد العراقي الانتخابي، يمكن ان نجد اسماء لكتل جديدة، ومعها شعارات جديدة، واغلب هذه الكتل في الواقع تتألف من ذات القوى والحزاب مع اضافات طفيفة، وانتقالات وتحولات من هنا الى هناك او العكس، كما هو الحال مع تحالف النصر، وتحالف الفتح، وتحالف القرار العراقي، وتحالف الوطن، وقائمة السلام الكردستانية، وتيار الحكمة الوطني، وتحالف سائرون، وتحالف ارادة، وغيرها.

بيد ان معظم تلك الكتل والقوائم والتحالفات، لم تبرز انجازات تثير وتحفز الناخب على التعاطي والتفاعل معها ايجابيا، وكذلك لم تطرح برامج تلامس اشكاليات الواقع وهموم المواطن، وتتجاوز دائرة الوعود المكررة والخطابات الانشائية المستهلكة، رغم انها جاءت بالكثير من الاسماء الجديدة الى جانب الوجوه القديمة. ولعل هذا ما يجعل التوقعات بخصوص نسب المشاركة في الانتخابات لاتذهب بعيدا عن الـ(٥٠٪)، وهذا الرقم او قريبا منه، من الممكن ان يكون هو الاطار العام لمشهد العراق الانتخابي لعام ٢٠١٨ بكل ما يشتمل عليه من تفاعلات وتداعيات، وحقائق ومعطيات.

## لا يا دكتور سليم الجبوري.. لقد أخطأت

\*عبدالكريم شيخاني

موقع الكاتب : ٢٠١٨/٥/٧

منذ أن شكلت بريطانيا الدولة العراقية القائمة الآن وفق مقاساتها ومقتضيات مصالحها الاستعمارية كمنتصرة في الحرب العالمية الأولى وقضت على حكم الشيخ محمود في السلিমانية و ألحقت جنوب كردستان بالدولة العراقية المشكّلة حسب وصايا بعض الضباط الميدانيين البريطانيين، على رقعة جغرافية معينة اقتطعتها بريطانيا من حصتها التي تم الاتفاق عليها وفق اتفاقية سايكس-بيكو بين فرنسا و بريطانيا، فأصبحت تلك الدولة كالدمية التي يصنعها الأطفال من قطع قماش متنافرة الألوان، أو كالقدر الذي وضع على ثلاث قطع من الأحجار المهزوزة و المعرض للسقوط في كل لحظة. واستعاروا لهذه الدولة ملكا غريبا من غير العراقيين، لخلو العراق، على ما يبدو، من الرجال الأكفاء لحكم البلد. فالدولة الحديثة التي ألزمتها بريطانيا بوجوب مراعاة الحقوق القومية و الثقافية للکرد، لم تلتزم ابدا بالوصايا البريطانية صاحبة الفضل عليها، بل لم تلتزم حتى بقانون اللغات المحلية الصادر في العام ١٩٣١. و بهذا الشكل نجد أن الشعب الكردي لم ينل حقوقه حتى حسب القوانين العراقية المشرعة وفق أهواء و رغبات و تطلعات الحكومة التي تهيمن عليها طائفة معينة من العرب.

كما أن الحكومات العراقية المتعاقبة لم تجد الراحة التي تنشدها، فلم تتوان في انتهاج شتى السبل لغمط حقوق الشعب الكردي وانتهاكها بل كانت لغة الوحيدة لمطالب الكرد هي الحديد و النار و أننا كنا إخوة تحت صليل السيوف و هي على رقابنا. لا بد أن الدكتور سليم الجبوري يعرف بأن الشعب الكردي قد تعرض الى مظالم بشعة على يد الحكومات العراقية المتعاقبة، و خاصة على يد جلال الشعب، حزب البعث الذي استخدم كل الأسلحة المحرمة دوليا و إنسانيا للقضاء علي وجود الشعب الكردي كشعب خلال عمليات الأنفال الشبيهة بحملات الهولوكوست النازية على يد ألمانيا الهتلرية و اغتصاب وطنه كردستان.

يعرف الدكتور الجبوري أن البعث الفاشي استخدم السلاح الكيماوي في عدد من القرى الكردستانية، ولما وجد النظام الهولوكوستي ان المجتمع الدولي مصاب بالبكم و العمى و الصمم، استخدم السلاح الكيماوي غير مبال بأحد، في حلبجة أيضا كما قال علي حسن المجيد المعروف بعلي الكيماوي بجدارة، و أدى ذلك الى تشريد سكانها و استشهاد أكثر من خمسة آلاف إنسان بريء من النساء و الأطفال و الشيوخ و ليس بإمكان الجبوري و غيره من الغارقين حتى الأذقان في مستنقع العنصرية المقيتة، إنكار ذلك لأن وجه الشمس لا يمكن أن يحجب بغربال.

وخاتمة مطاف جرائم البعث البشعة البعيدة عن الإنسانية، كانت حملات الأنفال السيئة الصيت، طبعاً الحملات هي السيئة الصيت، ذات المراحل الثمان والتي بدأت في شباط عام ١٩٨٨ في محافظة السليمانية و انتهت في منطقة بادينان بمحافظة دهوك في ٢٥ آب من ذلك العام. وكان عدد ضحايا هذه الجريمة النكراء ١٨٢ ألف إنسان برياً من الشيوخ والأطفال والشيوخ الذين قتلوا بدم بارد وألقيت جثثهم في حفر أصبحت قبوراً جماعية لهم في صحراء عرعر وغيرها من الصحارى ولا تزال هذه المقابر الكثيرة غير معروفة وأن ذوي هؤلاء الضحايا ينتظرون عودتهم كل يوم من الصباح الى المساء.

وكان المشرف على هذه العمليات هو علي الكيماوي امين سر مكتب شؤون الشمال و الحاكم العسكري للمنطقة، وكان قائد تلك الحملات الجائرة و اليشعة هو القائد المغوار سلطان هاشم الذي يطلب الدكتور الجبوري اليوم الرأفة به و يسعى الى استصدار عفو خاص عنه لأجل إطلاق سراحه بناء على طلب من ذويه لأنه يعاني من المرض.

أقول للدكتور الجبوري رجل القانون و حامل شهادة الدكتوراه في القانون كيف يطلب الرأفة برجل مجرم تلطخت يده بدماء عشرات الآلاف من المواطنين الكرد الأبرياء ؟ كيف يطلب إطلاق سراح مجرم كان سببا في تدمير أكثر من ٤٥٠٠ قرية كردية فضلا على تدمير مدينتين كبيرتين هما قلعه دزه و حلبجه.

أقول له أيضا قام ضابط كردي من الحرس الجمهوري بقتل أحد الصحفيين، فأقمتم الدنيا و لم تقعدوها، حتى أن المالكي رئيس الوزراء آنذاك قد استشاط غضبا و قال الدم مقابل الدم. هل ان قتل شخص واحد اشد قسوة من قتل اكثر من ١٨٢ ألف إنسان. و قد قال الشاعر في هذا الشأن :

قتل إمريء في غابة جريمة لا تغتفر      و قتل شعب آمن مسألة فيها نظر

إنى أستغرب كيف لم ينفذ فيه حكم الإعدام الصادر ضده لحد الآن ؟

ثم أسأل الدكتور الجبوري لو أقدم كردي بقتل خمسة من العرب و لا أكثر من ذلك، هل كان الدكتور الجبوري الضليع في القانون يتخذ نفس الموقف الذي إتخذه الآن أم انه كان يطلب إنزال أشد العقوبات عليه؟ و ختاماً أقول : قليلاً من الإنصاف و المروءة ياسيدي و شيئاً أقل من الإنسانية التي باتت تتوارى في ظلكم و ظل من يحمل نفس الأفكار و التوجهات الشوفينية، ثم شيئاً أقل من الخجل أيضا يا سيدي، وأشركم على أنكم قد أبنتم على ما تضمرونه لنا من خير على حد زعمكم ياسيدي الدكتور.

## قراءة لبيان ١٧ شعبان للمرجعية الدينية حول الانتخابات

\*د. عادل عبدالمهدي

موقع الكاتب: ٢٠١٨/٥/٧

بيان بأبعاد مختلفة غاية في الأهمية، يؤسس لنظرة مركزة ومتكاملة لفهم المرجعية الدينية للنظام السياسي ولانتخابات باعتبارها "الحدث السياسي المهم". يتكون من ٣ نقاط متكاملة لا تقبل التجزئة، نعنونها: (أ) المباني.. (ب) مسؤولية المواطن.. (ج) معايير الانتخاب. وسنضع نصوص البيان بين هلالين.

١- ان الهدف (أ) ان "ينعم الشعب بالحرية والكرامة ويحظى بالتقدم والازدهار ويحافظ فيه على قيمه الاصلية ومصالحه العليا". كبدل لـ"النظام الاستبدادي السابق" او اي نظام استبدادي اخر.. وبالضد من مفهوم (المجمعات الانتخابية او الديمقراطيات المنفلتة والمؤطرة)، لذلك "اصرت المرجعية الدينية على سلطة الاحتلال ومنظمة الامم المتحدة بالاسراع في اجراء الانتخابات العامة".. فالنظام المطلوب "يعتمد التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة".. "في انتخابات دورية حرة نزيهة".. مع "عدم السماح لاي شخص او جهة استغلال عنوان المرجعية الدينية او اي عنوان اخر يحظى بمكانة خاصة في نفوس العراقيين للحصول على مكاسب انتخابية".. "والابتعاد عن الاجندات الاجنبية"، و"عن الشخصنة والشحن القومي او الطائفي والمزايدات الاعلامية"، وان "يمنع التدخل الخارجي في امر الانتخابات سواء بالدعم المالي او غيره".. وان لا يكون الانتخاب "اتباعاً للأهواء والعواطف او رعاية للمصالح الشخصية او النزعات القبلية او نحوها". فـ"لا بديل عن سلوك هذا المسار في حكم البلد إن اريد له مستقبل" يحقق الاهداف اعلاه.

لم يستخدم البيان كلمة "الديمقراطية"، لكن الديمقراطيين سيتفقون مع البيان، ففيه جوهر مبانيهم، وسيتفق معه ايضاً دعاة ناقدى ديمقراطيات الاقلية او المنفلتة بدون ضوابط قيمية ومصالح عليا، او الديمقراطيات الموجهة والمؤطرة بارتباطات خارجية، والمال، والتقاليد والهياكل المحدودة المتوارثة، والعنصر والجنس، والايديولوجيا، والطبقة والقومية، الخ، ففي مثل هذه الحالات، عندما ينحصر الانتخاب والتداول عملياً وليس شكلياً بالفئات ضمن أحد او بعض هذه الاطارات، فان انحرافاً كبيراً مقابلاً سيحصل.. (ب) لان "المسار الانتخابي لا يؤدي الى نتائج مرضية الا مع توفر عدة شروط" بدونها لن تتحقق الاهداف التي يطمح اليها الجميع.. (ج) من أهم الشروط "ان يكون القانون الانتخابي عادلاً يعرئ حرمة اصوات الناخبين، ولا يسمح بالالتفاف عليها.. وان يكون التنافس على برامج اقتصادية وتعليمية وخدمية قابلة للتنفيذ".. مما يلزم اخلاقياً على الاقل كل من أيد ويؤيد البيان ان يعمل في الدورة القادمة على تصحيح قانون الانتخابات وربط الشعارات والمناهج باليات جديّة للتطبيق، والا سنتنتهك الشروط ونعيد انتاج الفشل وعدم الرضا السائد حالياً.

٢- الانتخابات جزء من المسار او العملية وليس كلها، وبغياب بقية المستلزمات تفقد الانتخابات جزء عظيم من معانيها، وقد تتحول الى غطاء وتمويه.. مما يولد التذمر والعزوف، بسبب استغلال السلطة وعدم تحقيق اهداف الشعب.. ولان هناك نقص في الشروط ترك البيان الامر للفرد/المواطن ان يقرر ان كان سيشارك ام لا.. مع النصح بالمشاركة لان عدمها ستعني احتمال عودة الاستبداد المرفوض اساساً، وفقدان اية فرصة للإصلاح، وسد الثغرات، التي بسدها تستكمل الشروط.

٣- المرجعية "لا تساند اي شخص او جهة او قائمة على الاطلاق"، وتترك الامر للناخبين، وترشدهم لحسن الاختيار بـ"الاطلاع على المسيرة العملية للمرشحين ورؤساء قوائمهم -ولاسيما من كان منهم في مواقع المسؤولية في الدورات السابقة- لتفادي الوقوع في شبك المخادعين من الفاشلين والفاستدين، من المجريين او غيرهم".. والحقيقة هذه اشكالية كبيرة.. فالحكم حكم الشعب، وعليه حسن الاختيار.. فان صار الناخب اسيراً للهوى والنزعات الانانية والتضليل فهو من سيدفع الثمن، وإن احسن الاختيار فسيحقق الاهداف العليا المشار اليها في "الحرية والكرامة" و"التقدم والازدهار" و"حماية القيم الاصلية والمصالح العليا".

استخدم البيان "التعددية السياسية" وهو غير تعددية تلاوين المجتمع الدستورية. ولعل السبب: (أ) احتواء الحالات السلبية لانقسام القوى، وتشجيع التلاقح الايجابي -ولو النسبي- بين القوائم مذهبياً وقومياً وايديولوجياً.. (ب) للتحذير من استخدام السلطة لاحتكار السلطة من طرف واحد، فجاء تعبير "التعددية" ملازماً لـ"التداول السلمي للسلطة".

ستصدر شروحات وتعليقات كثيرة للبيان، مما سيساعد الكم المتدافع في التقاط النوع المتعدد الأبعاد للبيان ومفرداته المحسوبة، لتعميق الوعي وضمان تحقيق الاهداف.

## رئيس مجلس النواب العراقي يسير على حبل مشدود في فضاء تحكمه قواعد طائفية

\*نضال منصور

موقع الحرة: ٢٠١٨/٥/٧

لم أكن أعرف أن مقابلة المسؤولين صعبة جدا وتحتاج إلى إجراءات أمنية مشددة إلا حين زرت بغداد مؤخرا، وشاهدت ما كنت أسمعه عن المرافقين الذين يصحبهم "الرؤساء" في لبنان.

في الأردن يكفي أن أتصل هاتفيا لأحدد موعدا للقاء، فأذهب مباشرة دون إجراءات تفتيش وبروتوكولات معقدة. حدثني رئيس الوزراء الأسبق طاهر المصري بقصة طريفة وقعت معه حين كان رئيسا لمجلس النواب الأردني في أوائل تسعينيات القرن الماضي، وزار عمان رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، وقرر المصري أن يذهب راجلا إلى مقر إقامة بري بالفندق ليدعوه إلى العشاء.

لم يصدق بري أن المصري يأتي إلى الفندق منفردا دون حراسات ومرافقين أمنيين، وكان مترددا وحذرا في الذهاب إلى العشاء أيضا دون حراسة وسيارات ترفع الأعلام وتغلق الطرق.

هذه القصة استرجعتها وأنا أتوجه لمقابلة رئيس مجلس النواب العراقي سليم الجبوري في منزله بالمنطقة الخضراء في بغداد.

الإجراءات الأمنية التي وضعها وطبقها الجيش الأمريكي منذ دخوله العراق وسقوط نظام صدام حسين لم تتغير حتى الآن. ظلت البروتوكولات ذاتها متبعة، خاصة في المنطقة الخضراء التي تتواجد فيها السفارة الأمريكية. وبعد الحاجز الأمني الأول، فإن نقطة التفتيش الثانية يشرف عليها عسكريون غير عراقيين حتى الآن.

لفت انتباهي أنهم يتحدثون عن الـ "K9" عند نقاط التفتيش، وحين سألت المرافقين معي ماذا يعني ذلك، أخبروني أن التسمية تعود للكلاب التي تكشف عن المتفجرات في السيارات، ويعتقدون أن التسمية حملها معهم الأمريكيون وبقيت سارية.

أسئلة متعددة ومتزاخمة كنت أستعد لأطرحها على رئيس مجلس النواب العراقي الذي استطاع أن يدير اللعبة بتوازن في مرحلة معقدة ومضطربة. ليس سهلا أن تتحرك في فضاء تحكمه قواعد طائفية أحيانا، ويحركه من خلف ستار لاعبين إقليميين ودوليين، وتتقدم المصالح الشخصية المتشابكة والمعقدة، وفي ظل هذه المعادلات مطلوب من "الرئيس" أن ينجح في السير على الحبل المشدود كلاعب السيرك!

قلت للرئيس الجبوري الممثل للمكون "السني"، كيف نجحت في أن تكون قاسما مشتركا للجميع رغم اختلافهم؟ لم يتردد الجبوري في القول: "حاجتنا في العراق تقتضي أن نبني علاقات قائمة على أساس المصالح المشتركة، والابتعاد عن نهج العداة". ويمضي ليؤكد أن "العراق بلد متنوع، والمطلوب التعاطي مع الإنسان بمختلف مكوناته، وحتى الأطياف المتنوعة لديها رؤية بضرورة الاستقرار والبناء، ولكن أحيانا تخوننا الرؤية والأساليب التي نستخدمها في تعبئة الجمهور وفي الضرب على وتر انتمائهم وهذا خطأ تم تشخيصه".

الجبوري لا يناور في مسألة انتماء العراق، فهو يعيد الاعتبار لقضية شهدت صراعا منذ عام ٢٠٠٣ وتناوشتها أطراف مختلفة، "العراق جزء من المنظومة العربية" هذا ما يجاهر به ويعمل من أجله، رغم عتبه على الزعماء العرب لإدارة ظهورهم للعراق في السنوات التي مضت مكتفيا بالقول "للأسف كان هناك نوع من الصد العربي للعراق".

يكمل الجبوري تشخيص حساسية الوضع العراقي بالقول "حين تزور دولا عربية فإن هناك طيفا يشكك بزيارتك ويتهكم، وعندما تزور تركيا وإيران يتكرر الأمر نفسه".

يدرك الجبوري أن ظروف العراق السياسية صعبة، وأول الخطوات المطلوبة برأيه "البحث عن المشتركات أكثر لتلافي النقاط المختلف عليها، ويرفع صوته عاليا.. نحن لم نخلق لكي نعادي الجميع".

يرى الجبوري أن العراق دفع في السنوات الماضية ثمنا للتحشيد الطائفي، ويقر أن الدفاع عن الهويات الفرعية والطائفية خطأ يحدث ويواجه بالنقد واللجوء للقضاء، ويعترف بأن هناك من حمل السلاح حتى يقتل بناء على الهوية.

تقترب الانتخابات البرلمانية في العراق، والمراقب يلاحظ أن القوائم الانتخابية تجنب رف شعارات طائفية. يؤكد الجبوري في هذا السياق أن الخطاب الطائفي لم يعد له سوقا رائجا في العراق.

سألت الجبوري مباشرة إن كان يرغب في العودة لرئاسة البرلمان، فلم يتردد لحظة من الإعلان بأنه يرغب بذلك، مضيفا "عودتي ليست متوقفة على رغبتى وإرادتى، وإنما متوقفة على تفاهمات أخرى"، وقادني هذا السؤال لأمضي في طرح سؤال فج: وهل عودتكم لرئاسة البرلمان قرار عراقي تحكمه اعتبارات وطنية أم تحدده القوى الإقليمية والدولية؟

ودون لف ومواربة يجيب الجبوري "لا بد أن نعترف" لا زال هناك مساحة من التأثير الخارجي على صناعة القرار الداخلي وعملية تشكيل الحكومات وتسلم المناصب في العراق".

أكثر سؤال يطرح الآن في العراق من سيرأس الحكومة، ومن سيتسلم رئاسة الجمهورية، وما هو مصير رئاسة البرلمان؟ وتزداد هذه الأسئلة المقلقة وسط تشظي وانقسامات القوائم حتى المذهبية وتنافسها على الزعامة، ولهذا يعتقد الجبوري بأنه لا توجد قوة منفردة في البرلمان المقبل، أو كتلة أغلبية، وجميع القوائم ستضطر للتفاهم مع آخرين.

وعلى الرغم من حالة الاحتراب والصراع، فإن المحاصصة الطائفية في توزيع "الرئاسات الثلاث" الجمهورية، الحكومة، والبرلمان، لن تمس على الأرجح، مع أن هناك كلام شائع بوجود توجه للتبادل بين السنة والكردي في رئاسة البرلمان ورئاسة الجمهورية، ويعلق الرئيس الجبوري بالقول "علينا أن نعترف بأن تجاوز هذه القواعد السياسية لم ينضج، وليس سهلا أن يذهب موقع رئيس الوزراء خارج المكون الشيعي".

الهاجس الذي ظل يشغلني طوال إقامتي في العراق ماذا تغير منذ سقوط نظام صدام حسين وولادة نظام جديد؟ كنت أسمع من يقول لي من العراقيين الذين التقيتهم في بغداد، ما حدث هو سقوط ديكتاتور ويقصد "صدام حسين"، وجاء بدلا منه في الحكم مجموعة من الديكتاتوريين والطائفيين معا.

مساحة واسعة من الديمقراطية تحققت بعد عام ٢٠٠٣ وكثير من الأموال التي أنفقت ذهبت لجيوب الفاسدين لم يفاجئ هذا الكلام الجبوري ولم يغضبه ويقول مدافعا "هناك مساحة واسعة من الديمقراطية تحققت وترسخ البناء الديمقراطي وأصبحت آليات الرقابة واضحة وثابتة، وبالتأكيد هناك سلبيات مثل الفساد والإرهاب الذي واجهنا وأعاقنا عن التقدم".

ولكنني أعود لأسأل، ولكن هل تعلم أن هناك من يترحم على الرئيس العراقي صدام حسين الآن؟ بدبلوماسية وهدوء يجيب الجبوري "كل واحد يمر بظرف معين، ويجد أن ما كان عليه أفضل مما هو عليه الآن، وبطبيعة الحال يحن لأيام مضت، خاصة حين يشعر أنه لا يوجد تغير نحو الأفضل".

الزائر إلى بغداد لا يلمس أن هناك إمارا وتنمية قد حدثت منذ مجيء الحكم الجديد، ومع مضي ١٥ عاما يصبح السؤال واجبا... لماذا لم يتغير شيء؟

يلخص رئيس مجلس النواب الإجابة بالقول "الجميع يعلم بأننا مررنا بفترة مواجهة للإرهاب وكان الهاجس التركيز على البعد الأمني، وللأسف فإن هناك أموالا كثيرة أنفقت وقد تكون ذهبت لجيوب الفاسدين، وبعضهم يتبوأ عناوين بارزة في صناعة القرار".

هواجس ما بعد يوم الانتخابات في العراق كثيرة، عدا عن توزيع المناصب السياسية وتشكيل الحكومة التي يتوقع أن تدخل بمخاض صعب.

ومع ذلك تبدو الأمور واضحة وجلية في عقل الجبوري رغم تشابكها وتعقدها، فهو يبدأ من تمتمين الجبهة الداخلية، وأول العلاج "كي" وقطع دابر الطائفية التي اجتاحت العراق، ولا يقبل بسلاح خارج يد الدولة. أما عربيا وإقليميا فيرى أن يتحرك العراق والقاعدة التي تحكم تحركه النأي بنفسه عن الخلافات والمحاور، أما داخليا فيعود للمطالبة بمواجهة الفساد المالي والإداري، والاهتمام بملف النازحين، وإعطاء الأولوية للإعمار والتنمية.

السؤال الأخير: هل يعود الجبوري رئيسا رغم مزاحمة "المكون السني" له على الزعامة؟ في كل الأحوال فإن المؤكد أنه سيظل لاعبا سياسيا رئيسيا في العراق مهما تغيرت المواقع والأدوار.



## في أن التشدد لا يخلق مجتمعا متحضرا

\* حميد الكفائي

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٥/٧

لدينا ميل في العالم العربي نحو التشدد في فرض الأمن وتطبيق القوانين، ويصدر قضائنا أقسى الأحكام بحق المسيئين والمجرمين، وعادة ما تختار الحكومات وزيرا عسكريا صارما أو مدنيا متشددا للداخلية، متوهمة بأن التشدد والصرامة ضروريان لحفظ الأمن وردع المتجاوزين ودفع الناس إلى احترام القانون والنظام. لكن الحقيقة مختلفة تماما، فالتشدد والتعسف في التعامل مع الناس يدفعانهم إلى القسوة وممارسة العنف والجور نحو الجريمة، لذلك من الضروري أن يضطلع خبراء في الثقافة وعلوم النفس والاجتماع والقانون بإدارة الأمن والقضاء، لأن بإمكان هؤلاء الخبراء أن يقدروا تأثيرات الأحكام القضائية وممارسات أفراد الشرطة والأمن على مستقبل المجتمع.

قد يلتزم أكثر الناس بالنظام خشية من القسوة التي تمارسها السلطة معهم، ولكن القسوة، إن أصبحت مألوفة، تتحول إلى ثقافة يورثها الآباء إلى الأبناء ويصعب حينها خلق مجتمع سلمي ملتزم بالقانون ومتصالح مع نفسه. وعندما تسود القسوة في المجتمع فإنها تولد مزيدا من الجرائم والفظائع التي تستدعي مزيدا من القسوة المعاكسة ما يحول المجتمع إلى بيئة قلقة متشنجة يحكمها العنف والتعسف.

في العراق مثلا، أصبح ارتكاب الجرائم البشعة أمرا عاديا بسبب تعرض المجتمع للقسوة والعنف والإرهاب والخداع لعقود طويلة. والمزعج أن معظم مرتكبي هذه الجرائم شبان بعمر الزهور كان يفترض أن ينشغلوا بالدراسة والرياضة والموسيقى والفنون. ومن المتوقع أن تؤثر أعمال العنف الجارية حاليا في سورية واليمن وليبيا ومصر على ثقافة الأجيال المقبلة، وتجعلها أكثر ميلا إلى العنف والقسوة والتعسف، إن لم تكن هناك حلول ثقافية واجتماعية ناجعة.

المجتمعات الحديثة تحتاج لأن تكون متسامحة ورحيمة حتى مع المجرمين، ليس من أجلهم ولكن من أجل ترسيخ مبادئ الرحمة والتسامح التي تقلص العنف والجريمة، وتنمي الضمير عند الإنسان، خصوصا بين الشباب الذين سيقومون مستقبلا بإدارة المجتمع. كثيرون ينتقدون الأحكام «المتساهلة» التي يصدرها القضاء في المجتمعات الغربية على المجرمين، إلا أن هذه الأحكام، وإن بدت متساهلة، إلا أنها ترسخ مبادئ التسامح والتعايش وتؤسس لمجتمع رحيم متكافل يقيم وزنا أكبرا لقيم الحرية والسلم وقبول الآخر بدلا من الاستبداد والتأثر والعنف.

عندما تولى حزب العمال بقيادة هارولد ويلسون السلطة في بريطانيا عام ١٩٦٤ اختار روي جنكنز، خريج جامعة أكسفورد وأحد دعاة التسامح والمدنية والعالمية، وزيرا للداخلية، وقد أرسى جنكنز عبر عمله في وزارة الداخلية دعائم ما سماه بـ «المجتمع المتحضر» وأوقف العمل بالممارسات والقوانين الصارمة السابقة، بما فيها حكم الإعدام الذي كان نافذا حينها. وبعد أن أصلح وزارة الداخلية، انتقل جنكنز إلى وزارة المالية كي يعزز تماسك المجتمع عبر دعم الضمان الاجتماعي والخدمات الأساسية والنظام الصحي، الذي كان يعتبر الأکفأ والأقل كلفة في العالم، إذ يغطي جميع المواطنين والمقيمين من دون استثناء، بينما يكلف ٧ في المئة فقط من نسبة الإنفاق الحكومي، خصوصا إذا ما قورن بأفضل نظام صحي شهدته الولايات المتحدة في تاريخها وهو «أوباماكير» الذي يكلف ٥١ في المئة ولا يشمل كل المواطنين.

لقد أرسى جنكيز مبادئ التسامح والرحمة في المجتمع البريطاني وألغى العسكرة ومنع الشرطة من حمل السلاح، كي لا يصبح منظر السلاح مألوفاً، وعزز حرية المواطنين بينما تمكن من خفض معدل الجريمة، مع انحسار العنف تدريجياً. انتقل جنكيز بعد ذلك إلى رئاسة المفوضية الأوروبية وعمل على توحيد أوروبا وعلى الحد من الفوارق والتفاوت الاقتصادي بين دولها المختلفة. لقد تمكن شخص واحد من أن يحقق كل هذه الإنجازات لأنه وُضع في المكان المناسب.

في عالمنا العربي نحتاج أن يشغل وزارات الداخلية أشخاص من مستوى روي جنكيز، يمتلكون العلم والخبرة الكافيين في سلوك الأفراد والمجتمعات والثقافة والقانون، بالإضافة إلى الرؤية البعيدة الأمد لبناء مجتمعات متسامحة متصالحة متكافلة ومنتجة.

ما زال الاهتمام في مجتمعاتنا يتركز في الغالب على الوعظ والقسوة والثأر وتطبيق مبادئ «السن بالسن والعين بالعين»، أو مبدأ «سبعة بسبعة» الذي أسسته في العراق حنان الفتلاوي من أجل الفوز بأصوات البسطاء في الانتخابات! والأخطر أن هذا التشدد يُمارس فقط مع الناس العاديين، أما المرتبطون بمراكز القوى فهم يفعلون ما يشاؤون من دون وزاع أو رادع.

كثيراً ما يتحدث المسؤولون العراقيون عن محاربة الفساد، لكن معظمهم يمارس الفساد علناً فيعين أتباعه وأقاربه في وظائف الدولة ويمنح عقود الإعمار والخدمات لمن يقدم له نسبة محددة من قيمتها. إضافة إلى ذلك فإن المجرمين والفاستدين المرتبطين ببعض المسؤولين لم يحاسبوا، وأكثر ما يحصل لهم أنهم يهربون إلى دول مجاورة وتنتهي القضية. لم نسمع أن حوكم سارقو المصارف أو مهربو العملة أو متعاطو الرشوة، علماً أن بعضهم ارتكب جرائم قتل أيضاً، ولم يحاسب أعضاء عصابات الخطف والابتزاز، علماً أن أحداها كانت بقيادة أحد أقارب المسؤولين الكبار، الذي ربما سهل هروبهم إلى دولة مجاورة! وقد سرق أخ أحد المسؤولين مبلغاً كبيراً من المال العام الذي كان بعهدته وهرب، ولم يحاسبه أحد، بل أعلن أخوه المسؤول بأنه سوف يُشمل بالعفو عن المجرمين! لم يلاحق مئات المسؤولين المتهمين بالفساد، بل ألغيت التهم الموجهة إليهم بسهولة في صفقات مشبوهة.

مثل هذا التمييز بين المجرمين يترك آثاراً وخيمة على ثقافة المجتمع ويجعل أفرادَه يحتقرون القانون والدولة ويطعنونها في الخلف في أول فرصة.

قوانيننا تركز دائماً على الماضي وتنسى المستقبل. نعم يجب إنزال العقوبة المناسبة بالمجرم، ويجب أن يؤخذ الحق من المعتدي ويعاد لأصحابه، ولكن يجب دراسة تأثيرات الأحكام والممارسات السلطوية على مستقبل المجتمع والدولة والاستفادة من تجارب المجتمعات الأخرى. فعندما يحاسب الإنسان العادي وتنزل به أشد العقوبات بينما يفلت المسؤولون الكبار وأتباعهم من العقاب، سوف يشعر المواطنون بالظلم وعندها لن يحترموا القوانين بل سيخالفونها ويستهيون بها. يجب أن يكون المستقبل حاضراً دائماً أثناء تطبيق الأحكام القضائية وأوامر السلطات الحكومية، وهذا لا يمكن أن يحصل من دون وجود خبراء في مراكز القرار الأمني والقضائي، ليس في القانون فحسب، بل في الثقافة وعلوم الاجتماع والنفوس والسلوك. عندها فقط سوف نرسي دعائم العدالة والأمن والاستقرار.

\*كاتب عراقي

## رئاسة الجمهورية بين التهميش والتفعيل

\*د. إياد السامرائي

الحزب الإسلامي العراقي: ٢٠١٨/٥/٨

أتابع ما يتداول على وسائل الاعلام حول موقع رئاسة الجمهورية، والتصريحات التي بدرت من عددٍ من النواب، وكذلك بعض القيادات السياسية الرئيسية التي ادلت بدلوها في هذا الموضوع.

سمعنا تصريحات عدة صدرت عن الاستاذ نيجيرفان البرزاني، وعن الاستاذ اسامة النجيفي وعن الدكتور سليم الجبوري وربما غيرهم، ولكن الذي يقلقني أن الكل تناول الموضوع ببعده محدود دون الدخول الى عمق المسألة.

قد لا يهمني كثيراً كيف توزع المواقع السيادية الاولى، ولكن الذي يهمني حقاً هو نوع الاداء، وسأتطرق الى جملة من التناقضات الغريبة في هذا المجال :

من الغريب أن نبقى لرئيس الجمهورية ثلاثة نواب، ونقول ان دور رئيس الجمهورية هامشي، ونحذف نواب رئيس الوزراء الذي اعتبر أن دورهم مهم وضروري لتنظيم العمل في مجلس الوزراء بحجة تخفيف النفقات، بينما نفقات نائب رئيس الجمهورية اكثر بكثير من نفقات نائب رئيس الوزراء !.

ومن الغريب أن ندخل في مفاوضات صعبة مع رئيس الوزراء المرشح، وتفرض عليه شروط والتزامات، ولكننا لا نفرض على رئيس الجمهورية أي التزام ولا نتفاوض على ما ينبغي عليه ان يقوم به، ويبقى مجلس النواب منتظراً الترشيح فيصادق عليه دون اي قيل وقال !

من الغريب . ونحن نشكو من خلل هيكل في الاداء السياسي للدولة . ثم نقبل الا تفعل صلاحيات رئيس الجمهورية الدستورية، وهي صلاحيات في غاية الاهمية، وأن نقول هو موقع تشريفي ليس الا!

ومن الغريب أن نقول إن رئيس الجمهورية هو حامي الدستور والضامن لوحدة العراق، ثم لا نسنده تشريعياً واجرائياً لكي يعرف تحديداً كيف يحمي الدستور وكيف يضمن وحدة العراق، ونبقى هذا المبدأ شعاراً ووسيلة ضغط على رئيس الجمهورية لإبقائه مشلولاً وغير قادر على الاداء !

من الغريب أن قيادات المكون السني التي هي اول المستفيدين من تفعيل دور رئيس الجمهورية لا يبذلون عملياً اي جهد لتفعيل هذا الدور !!

بعد كل هذا يأتي من يسألني : أتريد رئيس الجمهورية سنياً ام كردياً ؟ لكي يخرجني عن طوري بسخافة السؤال !!.

واقول : أريده عراقياً فاعلاً نشيطاً يعرف دوره ويحترمه ويفرض احترامه على الجميع، ويفعل دوره الدستوري بكفاءة، واريدته يلتزم بعهود ومواثيق قبل التصويت عليه، وبعد ذلك لا يهم أن يكون منتمياً إلى أي مكون او اي حزب، فالعاقل من يطلب العنب لا السلة التي لا يدري ماذا تحتوي عنباً ام حصرماً.

\* الأمين العام للحزب الإسلامي العراقي

## لم ينته توزيع الأدوار بين المرجعية وأحزاب الإسلام السياسي

\*البروفيسور كاظم حبيب

صحيفة (العالم) البغدادية: ٢٠١٨/٥/٨

ما كان للنظام السياسي الطائفي أن يتكرس بالعراق لولا العوامل الآتية:

١. الطريقة التي تم بها إسقاط الدكتاتورية الغاشمة والقوى التي شاركت فيها والعواقب الوخيمة التي نشأت عنها من تدمير شامل للبنية التحتية ومؤسسات الدولة العراقية وفرض الاحتلال الدولي على العراق وفتح الباب أمام القوى الإرهابية للإسلام السياسي بالولوج إلى العراق ونقل المعركة معها إليه.

٢. الدور الذي لعبته المرجعية الشيعية في التعجيل بوضع الدستور وإجراء الانتخابات العامة في ظل الاحتلال، وهو دستور أعرج ومشوه، وبداية صارخة لإقامة نظام سياسي طائفي محاصي مقيت، بدعم مباشر وتنسيق صارخ مع المحتل، ما أسهم بدعم جهود المحتل في توزيع السلطة مبكراً على أسس طائفية محاصية مناهضة لمبدأ الوطن والمواطنة.

٣. التدخل السياسي المباشر الذي لعبته إيران ليس في دعم القوى والأحزاب السياسية الطائفية لتكريس حكم الطائفة فحسب، بل وفي تشكيل الميليشيات الطائفية المسلحة وتمويلها وتسليحها وتنفيذ برامج مدمرة لتنفيذ عمليات إرهابية ضد أتباع الديانات الأخرى وتنشيط الصراع الطائفي والاختطاف والقتل، وكذلك القتل على الهوية، وزيادة عدد القنوات التلفزيونية الدعائية الخاصة الممولة من إيران لتكريس الطائفية والوجود الأمني والمليشي والاقتصادي والاجتماعي والمذهبي الإيراني بالعراق. وقد وجد هذا الوضع تأييداً واضحاً من المرجعية الشيعية بالنجف، إضافة إلى دورة حوزة قم بذلك.

٤. الدور غير العقلاني للقوى السياسية الكردية في الابتعاد عن التعاون وتنسيق العمل والعلاقة مع القوى الديمقراطية العربية وغيرها العربية بالبلاد، والمساومة الفظة مع القوى الإسلامية الطائفية بدعوى مظلومية الكرد والشيعية، ومع النظام السياسي الطائفي، للحصول على مكاسب آنية معينة، ولكن كانت لها عواقب وحصيلة مأساوية على الكرد خصوصاً وعلى الشعب العراقي عموماً. وقد كان كل ذلك متوقعاً. إضافة إلى إغراق المحافظات الكردستانية بالقوى والنشاط الإيراني والتركي في آن واحد والأسواق بسلع البلدين ومقاولاتهم في البناء والمشاريع الخدمية الأخرى.

٥. الضعف الواضح والمساومة المضرة التي أبدتها القوى المدنية والديمقراطية وبعض القوى اليسارية في السكوت عما يجري بالبلاد، إلى حد قيام البعض بتقديم أكاليل الزهور لشخص وحكومة نوري المالكي ووزراءه، ومداراة الوضع بما ساعد على تكريس القوى والنهج الطائفي بالبلاد. كما إن التحرك المدني ضد الطائفية السياسية ونظامها السياسي واستبدالها الفكري وفسادها بدأ متأخراً، مع نهوض وانفجار ما أطلق علي بـ "الربيع العربي"، واستمراره حتى الآن.

٦. ولا شك في أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي وتشوه البنيتين الاقتصادية والاجتماعية (الطبقية) بالعراق، وكذلك تشوه وتخلف الوعي المنبثق عنهما قد ساعدا على قبول المحتالين والفاستين والسطحيين والطارئين في السلطة واستمرار هيمنتهم عليها حتى الآن. وقد عجزت القوى المدنية والديمقراطية واليسارية عن الاستفادة من ضعف وأخطاء وبشاعة ما حصل بالعراق بفعل وجود هذه القوى السياسية المتخلفة على رأس السلطة والنظام السياسي بالعراق.

ولم تكن عملية التنوير الفكري والسياسي سهلة بل معقدة جداً، بسبب القدرات المالية والإعلامية التي وجدت السند والدعم والتأييد من جانب المؤسسات والمرجعيات الدينية والمحتلين الأجانب والمتدخلين الأفاضل في الشن العراق، لا سيما إيران، ومن ثم السعودية وتركيا ودول الخليج.

لم يكن تدخل المرجعيات الشيعية والمؤسسات الدينية السنية بالحياة السياسية العراقية مقبولاً، بل كان وما يزال مضرراً وألحق الأضرار بقضية الشعب العراقي والدولة العراقية. وكان هناك منذ البدء توزيع الأدوار فيما بينها وما يزال هذا مستمراً.

وما الرسالة الأخيرة التي أعدت باسم المرجع الديني السيد على السيستاني والتي قرأها عبد المهدي الكربلائي بتاريخ ٢٠١٨/٠٥/٠٤، سوى تأكيد فعلي وحقيقي ليس بشأن التدخل المستمر منذ ١٤ عاماً في السياسة العراقية ومن أوسع أبوابها فحسب، بل وبتأييد مستمر واستثنائي لقوى الإسلام السياسي الشيعية الحاكمة الفاسدة وحليفاتها السنية الفاسدة أيضاً، التي ألحقت الدمار الشامل ووفرت مستلزمات اجتياح داعش للمحافظات الغربية ومحافظه نينوى واحتلاله وممارسة السبي والاعتصاب والنزوح والتهجير والقتل والفساد والإرهاب والبؤس والفاقة بالبلاد.

إن الرسالة الأخيرة تعلن عن مواصلتها التدخل غير المشروع الذي يرفضه الدستور بالشأن العراقي. حتى الآن، ورغم انتهاء مهمة تحرير الموصل، ما يزال السيستاني الذي دعا للجهد الكفائي وأسس للحشد الشعبي، لم يطلب حل الحشد العشبي وإنهاء دوره، بل تركه يشكل أحزاباً سياسية ذات نهج ووجهة إيرانية صرفة، ليدخل معها الانتخابات لصالح إيران. إنها البشاعة بعينها، سواء اعترفت المرجعية بها أم لم تعترف، وكذا المؤسسات الدينية السنية وأحزابها السياسية الطائفية والفاسدة.

إن من واجب كل إنسان غيور على وطنه وشعبه أن يفضح هذه الأدوار ولا يسكت عنها ولا يسمح ببقاء هؤلاء بالسلطة وعبر الانتخابات، لأنهم سيمارسون السياسة ذاتها ولكن بصورة أبشع من السابق. أتمنى على الناخبين أن يصوتوا لمن لم تلطخ يديه بدماء العراقيين والعراقيين ولم تلوث يديه وجيوبه بالفساد والمال الحرام!

## آفاق إعادة الإعمار وتحقيق التنمية وتحقيق الاستقرار في العراق

الصباح الجديد: ٢٠١٨/٥/٨

صَيَّف «معهد التقدم للسياسات الإنمائية» وكيل وزارة التخطيط والمالية الدكتور ماهر حماد جوهان للحديث عن آفاق إعادة الاعمار وتحقيق التنمية وتحقيق الاستقرار في العراق عموما والمناطق المحررة بنحو خاص.. وشارك في الندوة التي اقيمت برعاية «مجموعة الحنظل الدولية» وأدار الندوة المستشار المالي لرئيس الوزراء الدكتور مظهر محمد صالح وبحضور نخبة من خبراء المال والاقتصاد والمعنيين بشؤون التنمية..

واستعرض وكيل وزارة التخطيط في حديثه الخطط والستراتيجيات التي اعدتها وزارته لتحقيق التنمية واعادة الاعمار في العراق بعد الانتهاء من تحرير الارض من الارهاب.. موضحا ان جميع الخطط الاستراتيجية اتخذت من التوجهات العالمية للتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠.. وهذه الرؤية تعمل على تطويرها وتمثل التزام عراقي طوعي مع المجتمع الدولي ضمن ١٧ هدفا لتحقيق الرؤية العراقية للتنمية في البلد.. وهذه الرؤية تتحقق في اطار ثلاث خطط تنموية وصولا إلى انهاء الفقر عام ٢٠٣٠، وان خطة الوطنية الخمسية تتوافق مع مرحلة زمنية مقدارها ٥ سنوات وتنسجم مع الخطط والستراتيجيات القطاعية لكي يتم التنسيق فيما بينها بهدف العمل على تحقيقها وفقا لمدياتها الزمنية.. مشيرا إلى ان الخطة هي خطة اعمار وليس اعادة اعمار لان لدينا مشكلة في الاعمار ايضا.. لافتا إلى انه بعد مرحلة انتصار العراق على قوى الظلام – التنظيمات الارهابية، ينبغي المضي قدما بمرحلة تخطيطية مركزة على أهداف مستدامة ذات توجهات تنموية مستقبلية، وفقا لرؤية استشرافية تعالج التحديات والمشكلات المزمنة في هذه المرحلة لاعتمادها في خطط التنمية الوطنية القادمة التي تعدها وزارة التخطيط مع باقي المؤسسات الحكومية والجهات ذات العلاقة، بصيغة علمية مخططة تتسم بالمرونة لرسم المستقبل الذي نصبو اليه في تحقيق التنمية المستدامة. في عام ٢٠١٥ التزم العراق بأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ طوعيا، احتراما لشعبه واحتراما للعالم الذي يعيش فيه، وهي ١٧ هدف و ١٦٩ غاية تهدف إلى ان لا يتخلف احد عن ركب التنمية. وحقوق الإنسان، والعدالة، والمساواة. وترباط التنمية والسلم والعدالة... والمسؤولية المشتركة لكن المتفاوتة.

### آليات تطبيق الخطط التنموية

واكد حماد ان الدولة بجميع مفاصلها تعمل على وضع الاليات المناسبة لتطبيق خطة التنمية وفق اهدافها المرسومة، وهي تسير باربعة محاور اساسية هي الحوكمة والحكم الرشيد بكل مسمياته لكي نتمكن من تطبيق وتنفيذ الخطة.. والمحور الثاني هو الاعمار للبلد وليس المناطق المحررة فقط بعد توقف عجلة الاعمار بنحو مرعب بسبب الازمة الامنية والاقتصادية.. والمحور الثالث يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية الكارثية على مستوى الصحة والتعليم والهشاشة والصحة والغذاء والخطة تعمل على معالجة هذه المشكلات، والمحور الرابع هو تطوير القطاع الخاص والدولة جادة اليوم لتحقيق شراكة حقيقية مع القطاع الخاص ليصل حجم مساهمته في الناتج المحلي تزيد عن ٤٠٪ في جميع القطاعات.. مشيرا إلى لكل مواطن الحق في التنمية.. وتحقيق حالة من الترابط والتكامل، بالتزام مع التكيف الوطني. وصولا الى الحوكمة الرشيدة على كل المستويات. وبالتالي تحقيق عراق امن، مجتمع موحد، اقتصاد متنوع، بيئة مستدامة ينعم بالحكم الرشيد» رؤية انبثقت من خلال خصوصيتنا المحلية مستندة على ابعاد التنمية المستدامة.

### لماذا خطة التنمية ٢٠١٨-٢٠٢٢؟

وعن ضرورات إعداد خطة التنمية ٢٠١٨-٢٠٢٢.. اوضح حماد ان من الضرورات التي دعت إلى اعداد هذه الخطة هي الاستعداد لرسم وتنفيذ سياسات الاستجابة الخاصة بالاستقرار وإعادة الاعمار وضمن السلم المجتمعي

للمناطق المحررة من سيطرة داعش... فضلا عن ارتفاع معدلات الفقر المتعدد الابعاد (أكثر من ٢٠٪)، وفقر النازحين (نحو ٤٢٪) من اجمالي سكان العراق... والعمل على تكييف وتخصيص مواردنا باتجاه تحسين إدارة الأصول الرأسمالية الثابتة بما يضمن توسيعها واستدامتها وفقا لمعيار الكفاءة... وكذلك تعدد وتنوع واستمرار الصدمات الناجمة عن التطرف والإرهاب والعنف وفقدان الامن... رافق ذلك تراجع العراق في مؤشرات النزاهة والشفافية وأصبح من بين الدول الأكثر فساداً. وتراجع اخر في مؤشرات التنمية البشرية وفقاً للمقاربات الوطنية والدولية.

وعن خطة اعادة الاعمار.. قال وكيل وزارة التخطيط انه وتزامنا مع جهود وإجراءات وزارة التخطيط في إعداد خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، سعت الوزارة وبالتعاون مع الشركاء الدوليين والمحليين إلى المساهمة الفعالة في تأشير وتأطير متطلبات مهمة إعادة الأعمار بشكل علمي وتفصيلي مستند إلى بيانات إحصائية موثقة ومحدثة من خلال وثيقة « الإطار العام لخطة إعادة الأعمار والتنمية » والمعلق التنفيذي الذي يوضح الإجراءات المالية والمؤسسية بهدف الانتقال من جهود الإغاثة الطارئة وجهود إعادة الاستقرار إلى إعادة الأعمار والتنمية طويلة الأمد في المناطق المحررة. والعمل على تعافي المحافظات المتضررة جراء العمليات الإرهابية والحربية (بغداد ونيوى وصلاح الدين والأنبار وكركوك وديالى وبابل) وفقا لمعايير المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية للحقوق والخدمات في سنة الهدف ٢٠٢٧، وتنميتها مهمة وقضية وطنية وامر ضروري واساسي لتمكين الدولة العراقية من العيش والازدهار، ولمنع تصعيد الصراعات والرجوع إلى العنف، وتدعيم السلام المستديم ضمن بيئة آمنة ومستقرة... مبينا ان خطة اعادة الاعمار تهدف إلى تعافي المواطنين من سكان المحافظات المتضررة جراء العمليات الارهابية والحربية وربط خطة اعادة الاعمار بالخطط التنموية وأجندة التنمية المستدامة. وان تكون قيادة الحكومة العراقية مع مشاركة واسعة النطاق محلية وخارجية. وان تكون اسبقية الفئات الأكثر تضرراً وهشاشة بالرعاية الحكومية. وضمان الحلول المستدامة للنازحين داخليا. واعتماد مبدأ توظيف الازمات و استثمارها كفرص تنموية وتوجيهها لأفضل التغييرات و النتائج.. الا انها وثيقة وطنية تهدف لإعادة الاعمار والتنمية في المحافظات المتضررة جراء العمليات الإرهابية والحربية كخارطة طريق لإدارة ومعالجة الأزمة بكل ابعادها في هذه المحافظات. فضلا عن المحافظات الاخرى، وهي خطة تقوم على اساس ترابط العمل بينها وبين الاستراتيجيات الاخرى مثل استراتيجية لمعالجة وتأهيل السكن العشوائي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ( غير مقررة). و استراتيجية النهوض بالمرأة. و استراتيجية التنوع البيولوجي وبرامج للنهوض بالواقع البيئي لاسيما الاهوار بعد ادراجها في لائحة التراث العالمي. والسياسة الوطنية للسكان. و استراتيجية التنمية الحضرية ( المرحلة الثالثة). وكذلك استراتيجية التربية والتعليم. والاستراتيجية الوطنية للشباب. و استراتيجية تطوير القطاع الخاص.

وبين حماد، اننا نعمل على وضع منهجية لإعادة الاعمار من دون الاعتماد بشكل كبير على المنح والقروض الدولية ولذلك فان من بين تحقيق الحكم الرشيد لإعادة الاعمار هو بناء مؤسسات في اطار مؤسساتي ومالي شفاف وهذا مطلب جماهيري فضلا عن كونه عالمي، وهذه المنهجية كان ينبغي العمل عليها منذ زمن سابق... موضحا ان تأهيل البنى التحتية لاينحسر بما تم تدميره خلال احتلال داعش فقط انما هناك عوامل اخرى دخلت زادت من حجم الحاجة إلى المشاريع من بينها توقف التنمية وعدم تنفيذ المشاريع التي تضمنتها الخطط السابقة، والعامل الثاني هو الزيادة الطبيعية في حجم السكان الذي يتطلب زيادة المشاريع لاسيما مشاريع الخدمات، وهذا من شأنه ان يزيد الفجوة في البنى التحتية فضلا عن الخسائر في البشر والحجر.. كاشفا عن وجود ٥ الاف مشروع موجودة على الارض متوقفة قيمتها اكثر من ٢٠٠ ترليون دينار و يبلغ اندثارها السنوي اكثر من ٤ تريليونات دينار وبالتالي فان اعادة الاعمار ينبغي النظر إلى هذه المشكلة وان تركها يؤدي إلى تفاقم الخسارة.. اما الخسائر الاجتماعية والاقتصادية فهي الاخرى كبيرة وخطيرة وقد وصلت مؤشرات الفقر إلى اكثر من ٢٠٪ في عموم العراق فضلا عن الفقر الطارئ في المناطق المحررة التي وصل إلى اكثر من ٤٠٪، وقد تسببت سياسة ايقاف التوظيف من زيادة نسب الفقر والبطالة مع تزايد اعداد الخريجين سنويا.. لافتا إلى ان تنفيذ اطار اعادة الاعمار يتطلب نهجا مخصصا ومركزا لتيسير

التنفيذ، كما يتطلب التنسيق بين الحكومة والشركاء الدوليين والجهات الفاعلة الأخرى التي ستشارك في تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية المحددة، ونظام رقابي متخصص يراقب استخدام الأموال العامة بما في ذلك المساعدات الإنمائية الدولية ويسمح للمجتمع فهم عملية التنفيذ بسهولة... مشددا على ان الوضع الاقتصادي والمالي الحالي غير قادر على تغطية الالتزامات للمرحلة القادمة المتمثلة بمرحلة الإنعاش والتنمية على الرغم من المساهمات الخجولة في التمويل من الجهات الخارجية والقطاع الخاص، وعليه وضعت الحكومة استراتيجية للتمويل للمرحلة القادمة تتضمن في وضع مبادئ رئيسية لنهج التمويل معتمدة على التنسيق العالي بين الجهات ذات العلاقة والتوجيه الأمثل للموارد من خلال تحديد الأولويات وتحديد نوع الأنشطة وكما مبين في الشكل ادناه.

واشار وكيل وزارة التخطيط إلى ان الفهم الحقيقي للتنمية في كل دول العالم هو ادارة الاصول وليس اضافة اصول جديدة فيما الوضع لدينا هو اضافة اصول جديدة بنحو دائم في وقت ان الكثير من الاصول السابقة تعاني من سوء الادارة بدليل وجود مشاريع متوقفة تزيد قيمتها عن ٢٤٠ ترليون دينار، كما ان الدولة تصرف ٧٥٪ من الموازنة على الرواتب من دون وجود مخرجات حقيقية.. لذلك فالعمل يجب ان يكون على كيفية تحسين الاصول وضمان العمل الصحيح.. معلنا عن انشاء منصة الكترونية تتضمن قاعدة بيانات شاملة وكاملة عن جميع المشاريع سواء الخاصة بالاعمار او غيرها وهذه المنصة تتيح للمعنيين والممولين بتابعة خطوات وتوقيتات تنفيذ المشاريع.. مشددا ان العراق لا يبحث عن المنح والقروض انما يبحث عن الاستثمار بصورته الحقيقية، وقد كانت المنح محدودة جدا، فيما نقوم بدراسة القروض والضمانات الاستثمارية المناسبة.. محذرا من خطورة اي خطوة خاطئة قد تعيدنا إلى نقاط غادرناها وحدث نكسة.. مؤكدا ان وضع النفط الان افضل والسيولة جيدة ولكن هناك حدود في الموازنة والتخصيص بعد ان ارتفعت الاسعار النفطية إلى نحو ٧٠ دولارا وبالتالي فان العراق لن يكون بحاجة إلى الاقتراض خلال العام الحالي وسنتمكن من سد فجوة العجز البالغة ١٣ مليار دولار.. فضلا عن تمكن الحكومة من تسديد مستحقات المقاولين نقدا وليس بموجب سندات مسيلة، ولكن مع هذا التحسن لا ينبغي اطلاق اوجه الانفاق بل يجب الابقاء عليها.

### الدولة تسير بعقلانية عالية

من جانبه اكد المستشار الاقتصادي لرئيس مجلس الوزراء الدكتور مظهر محمد صالح ان الدولة الان تسير بعقلانية عالية، مبينا ان التنمية الحقيقية تتطلب تحسين ادارة الاصول وبعكس ذلك فان قيمة الاصول تتناقص والامر يشبه وضع العربة امام الحصان وهذا يمثل مازق للتنمية.. مبينا اننا بحاجة إلى طبقة مديرين جيدين للتنمية، فضلا عن اهمية وجود دراسات جدوى بمستوى عال لكي نتخلص من المشاريع الفاشلة.. مؤكدا ان ايجاد فرص العمل الجيدة للشباب كفيل بتحقيق التعايش السلمي المجتمعي.. مضيفا انه لامناص من اعادة هيكلة المصارف التي تواجه بمقاومة داخلية.

### حوارات وآراء ومناقشات

شهدت الندوة مناقشات شارك فيها عدد من الخبراء والمعنيين فقد تحدث خلال الندوة الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون والخبير الاقتصادي الدكتور ماجد الصوري والخبير الاقتصادي الدكتور عبدالله البندر والاستاذ الدكتور عبدالسلام سعيد ومدير العلاقات الخارجية في رابطة المصارف العراقية الخاصة شيروان انور مصطفى والخبير الاقتصادي عبدالحسن الزيايدي والدبلوماسي السابق غالب العنبيكي والاعلامي حسين فوزي وسيدة الاعمال العراقية زينب الجنابي وآخرون... وقد اكد المتدخلون على ضرورة فصل تأثير السياسة على الاقتصاد وزيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية من خلال دعمه وزيادة انتاجيته والعمل على تحقيق الحوكمة الحقيقية وتوزيع واعادة توزيع الدخل وتوفير قيادات فاعلة لمؤسسات الدولة والعمل على تحديد الهوية الاقتصادية التي يعتمدها الاقتصاد العراقي



## مفترق طرق

\*عبدالمنعم الأعسم

الصباح الجديد: ٢٠١٨/٥/٩

مفترق الطرق، في المدلول السياسي والتاريخي، هو منطقة توازن حساسة وخطيرة لا تتحمل الخطأ أو العناد أو المراهنة على الحظ. كل الاحتمالات واردة.

في الاحوال العسكرية تبرز لذوي النظر نقاط مجابهة قد تندفع نحو مواقع سيادية (الحدود. انتاج النفط. التعايش الديني). جنبا الى جنب مع آليات استيعاب النصر والهزيمة.

وفي الصراع السياسي، كما يجري لدينا ونحن ندخل اخطر تنافس انتخابي منذ ٢٠٢٣ يتجسد مفترق الطرق في ما اذا يعود اصحاب مشروع المحاصصة علانية او بواجهات براقة، او تتمكن الملايين من قلب المعادلة التشريعية ووضع اساسيات دولة المواطنة، ويتفرع «المفترق» الى احتقانات ورائحة بارود في بيت الاكثرية (الكتلة الاكبر) وفي بيوت اخرى، وحتى في داخل كل فصيل وحزب وتجمع وعشيرة، فتتراجع هوامش التسويات الى ادنى مساحة لها، فيما تتأزم خطوط الاتصال والصفقات والتعهدات العلنية والسرية بين الزعامات وجماعات النفوذ والمقامات.

السؤال الاستباقي هو: من الذي اوصل العراق الى هذا الحال؟ السؤال (في التحليل الموضوعي) مهم وإشكالي، وينطوي على محاسبات وقصاص، لكن قبل ذلك يلزم تأشير الخطايا والاطع الكثرية التي ارتكبت ودفعت الملايين العراقية ثمنها الباهظ من مواكب القتلى والنزوح والاحتراب والمجاعة والخوف، في وقت يناهز الذين ارتكبوا كل تلك الموبقات عن الاعتراف بما ارتكبوه.

عندما وقف موسوليني في شرفته ورأى روما في مفترق طرق، وعلى شفير الهزيمة التفت الى الكاردينال شوستر يسترشد فيه الى الخطوة المقبلة، قال له الرجل الحكيم: "حان الوقت للاعتراف بخطاياك" ومما له مغزى ان طلب الاعتراف هذا جاء متأخرا، فقد كانت روما تعبر مفترق الطرق الى الهزيمة فالخراب.

ومن غير مبالغة فقد ادخلت المحاصصة الطائفية والاثنية العراق في ما يشبه سلسلة من افلام الرعب، الارهاب مرعب. انتشار الاسلحة والراجمات في الاحياء والشوارع مرعب. الفساد مرعب. التفجيرات مرعبة. الاختطافات مرعبة. الاحتقان الطائفي مرعب. الشخصية السياسية مرعبة. تهديدات الجيران مرعبة. اسعار المواد المعيشية مرعبة. الثراء الفاحش مرعب. الفقر الجماعي مرعب.

الدعاية الانتخابية للمسؤولين عن ضياع الدولة والدماء والثروات تبدو للمراقب بانها مستعارة من عالم هيتشكوك باقل قدر من الاناقة الفنية والتشويق والدم البارد، وبأكثر قدر من الصفاقة والوحشية وعدم المبالاة.

الستارة على المشهد بين ان تنزل وتجعله من الماضي.. او ان مفترق الطرق ينفتح على كابوس جديد.

ابو ذر الغفاري:

«لا حاجة لي في دنياكم»

## ارتفاع نسبة الجهول في الانتخابات القادمة

\*عادل عبد المهدي

موقع الكاتب: ٢٠١٨/٥/٩

اصدرت المرجعية الدينية بياناً في غاية الاهمية حول الانتخابات كطريق لتحقيق الاهداف العليا للشعب والبلاد.. واهم الانتقادات الواردة تناولت قانون الانتخابات وضياع الاصوات وسوء استثمارها، بما لا يساعد على تشكيل اغلبيية انتخابية او برلمانية كفوءة، تسمح بالاسراع في تشكيل الحكومة من جهة، ومن جهة اخرى الضغط باتجاه تبني القوائم والائتلافات مناهج عملية تمتك شروطاً واقعية للتنفيذ وليس مجرد وعود.. وهو ما طالب به كثيرون، ومنها المقترحات الرسمية المقدمة من قبل النائب المستقل الدكتور السيد عبد الهادي الحكيم. فاذا اضيف لذلك بعض المعوقات الدستورية خصوصاً في آليات تشكيل الحكومة والرئاسات الثلاثة والتي كان من الواجب الاسراع بتعديلها، ولهذا تم اقتراح وضع صندوق بجانب صندوق الاقتراع لاجراء مثل هذه التعديلات واستثمار فرصة الانتخابات. لكن مع الاسف فان القسم الاعظم من القوى كان منشغلاً بحساب عدد المقاعد اكثر من تطوير النظام الانتخابي واجراءات عمل الحكومة على اسس يستفاد فيها من دروس السنوات الماضية. لهذا سنواجه، على الاغلب، مشاكل في تشكيل الحكومة القادمة، قد لا تقل عن مشاكل الحكومات السابقة من حيث التوقيتات والمحاصصات والمناهج.

١- الجديد في الانتخابات القادمة ان درجة الجهولية ازدادت عن الانتخابات الماضية، بسبب الانقسامات التي شهدتها مختلف الساحات في قواها السياسية. في الانتخابات السابقة كانت هناك قائمة رئيسية كـ"الائتلاف العراقي الموحد" و"التحالف الكردستاني" و"التوافق"، او قائمتين على الاغلب لكل ساحة يتوقع لها او لهما بعد ائتلافهما، وبعد الانتخابات، تصدر بقية القوائم كـ"دولة القانون" و"الائتلاف الوطني"، وكذلك في بقية الساحات.. فكان التصور اسهل بانه سيكون بالامكان تشكيل اغلبيية تنطلق بها عملية انتخاب الرئاسات الثلاث. المشكلة يومها لم يكن العدد المطلوب لتشكيل اغلبيية لتنطلق العملية، بل الاتفاق على الرئاسات وخصوصاً رئاسة مجلس الوزراء، ومساهمة مختلف المكونات واشتراطاتها. فكانت التوازنات المذهبية والقومية هي الاساس وليس عدد المقاعد المطلوبة. يومها كانت هناك اغلبيية ستتتحقق عموماً من خلال الانتخابات، بتحالف قائمتين فقط تبدأ بها العملية، ليشكلا اغلبيية المطلوبة، او قريباً منها.

٢- مشكلة او مزية الانتخابات القادمة ان الجهول كبير بغياب تحالف او تحالفين يسمحان بتشكيل اغلبيية او ما يقاربها كما كان حال "الائتلاف العراقي الموحد" مثلاً.. فالانقسامات الحادة الموجودة في كل ساحة غيرت المعطيات داخل كل ساحة وفي الساحة الوطنية عموماً.. خصوصاً انه لم يعلن عن تحالفات مسبقة لا داخل الساحة الواحدة ولا بين الساحات المختلفة.. لم نعد امام قائمتين متنافستين كـ"القانون" و"الائتلاف الوطني" ستتتحالفان لاحقاً في "التحالف الوطني".. او كـ"البارت" و"اليكتي" و"كوران" سيتحالفون لاحقاً في "التحالف الكردستاني"، وكذلك الحال لبقية القوى.. بل اصبح لدينا في كل ساحة عدداً من الائتلافات والاحزاب السابقة مضروبة بـ٢ او ٣.. وان عوامل عديدة شخصية وحقيقية منعت الاعلان عن تحالفات مسبقة. وهو ما عكسه فشل قيام تحالف "النصر" و"الفتح" و"الحكمة"، الذي اعلن عنه ثم تفكك بسرعة، او تحالف "البارت" و"اليكتي".. او "الوطنية" و"القرار" و"الحل"، حتى في المناطق المختلطة في اغلب الحالات.

٣- لهذا تبدو الصورة معقدة خصوصاً ان اكثر التوقعات لا تعطي لاي قائمة متقدمة اكثر من "سُدس" او "سُبع" مقاعد مجلس النواب. لذلك لن يتحقق الهدف النهائي للانتخابات وهو البدء باجراءات تشكيل الحكومة الا في المرحلة الثانية، أي ما بعد الانتخابات والمفاوضات التي ستجري لتشكيل الكتلة النيابية الاكبر، وهذا سيتطلب -حسب افضل التوقعات لحصيلة القوائم- توافق ما لا يقل عن ٥ قوائم رئيسية من جميع الساحات للوصول الى اغلبيية. وفي حالة تعذر تشكيلها ستزداد الصعوبات.. لانه بدون تحقق اغلبيية برلمانية (٥٠٪+) سيصعب عقد الجلسة الاولى بموجب المادة الدستورية (٥٩)، او انتخاب رئاسة المجلس بالاغلبيية المطلقة لعدد اعضاء المجلس حسب المادة (٥٥). وهو ما سيمنع انتخاب رئيس الجمهورية ليكلف رئيس وزراء الكتلة النيابية الاكبر او -عند غيابها- الكتلة الانتخابية الاكبر. فالانقسامات ستعطل اجراءات التنصيب، والسبب سيكون هنا اجرائياً، يضاف للاسباب الخلافية الاخرى، وهو ما على القوى السياسية ان تعالجه من الان، وعدم تركه للجهول فقط.

## الانتخابات العراقية... الطريق الطويلة إلى رئاسة الوزراء

### باب المفاجآت مفتوح... والمعارك الكبرى ضمن المكون الشيعي

صحيفة (الشرق الأوسط): ٢٠١٨/٥/٩

بغداد: حمزة مصطفى: خاض العراق بعد سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم ٣ دورات انتخابية برلمانية، تشكلت على أثرها ٤ حكومات، هي حكومة إبراهيم الجعفري عام ٢٠٠٥ التي لم تستمر سوى بضعة شهور، وحكومتا نوري المالكي (٢٠٠٦ - ٢٠١٠)، (٢٠١٠ - ٢٠١٤)، وحكومة حيدر العبادي الحالية (٢٠١٤ - ٢٠١٨). واليوم يتأهب العراقيون (٣٦ مليون نسمة) إلى خوض الاستحقاق الانتخابي الرابع، وسط منافسة وصلت إلى حد التسقيط السياسي والأخلاقي والتهديد بالسلاح وهي الأشرس بالقياس إلى الدورات الماضية. تبدو الانتخابات البرلمانية العراقية، المقرر إجراؤها في ١٢ مايو (أيار) المقبل، كأنها أشبه بانتخاب رئيس وزراء أكثر من كونها انتخابات برلمانية ستؤدي في النهاية إلى اختيار مرشح الكتلة النيابية الأكثر نواباً، طبقاً لقواعد اللعبة الديمقراطية.

الأسباب والعوامل التي تقف خلف ذلك كثيرة، أبرزها أن المناصب السيادية الثلاثة الرئيسية في البلاد (رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة، ورئيس البرلمان) توافقية مسبقاً لجهة احتكارها من قبل المكونات العرقية والمذهبية الثلاثة الأكبر في البلاد، أي الشيعة والسنة والکرد. ولأن رئاسة الحكومة هي المنصب التنفيذي الأهم في البلاد، ولكونه محسوماً للشيعة طبقاً لقاعدة الأكثرية (المذهبية) لا السياسية - مثلما يجري الترويج له، فإن ثمة أهمية قصوى لمسألة من سيكون رئيس الوزراء المقبل بصرف النظر عن حجم الكتلة البرلمانية، صغرت أم كبرت. صحيح أن رئيس الوزراء يفترض ألا يخرج عن الكتل الشيعية الخمس («النصر» بزعامة حيدر العبادي، و«دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، و«الفتح» بزعامة هادي العامري، و«سائرون» بزعامة مقتدى الصدر، و«الحكمة» بزعامة عمار الحكيم)، غير أن باب المفاجآت هذه المرة مفتوح هذه المرة أكثر منه في أي مرة سابقة.

- «الدعوة»... إلى أين؟

خلال الدورات البرلمانية الثلاث السابقة، كان المنصب ليس فقط حكراً على الشيعة، بل كان حكراً بالتحديد على كتلة «دولة القانون» و«حزب الدعوة» حصراً، الأمر الذي يرى فيه كثيرون غير منطقي أن يستمر. مما سهل هذه الفرضية هو الخلاف الشديد داخل «الدعوة» و«دولة القانون» بين المالكي والعبادي، الذي جعل «الدعوة» الطرف الأضعف في هذه المعادلة، بينما يبدو موقف العبادي قوياً لجهة حصوله على ولاية ثانية... ولكن شريطة خروجه من حزب «الدعوة». هذه بعض ملامح المشهد الانتخابي، حيث يقوم الآن نحو ٧ آلاف مرشح يمثلون أكثر من ٢٠٠ كيان بعرض برامجهم في سياق الدعاية الانتخابية التي تستمر حتى يوم ١١ من الشهر المقبل.

- أصحاب القرار

على الرغم من أن المتداول من توقعات بين مختلف الأوساط السياسية والإعلامية وبعض استطلاعات الرأي يكاد لا يخرج عن القطع بتقارب الحجوم هذه المرة، وهذا أمر يفترض أن يعقد عملية تشكيل الحكومة المقبلة، ولكن في سياق ما قرره المحكمة الاتحادية العليا بشأن التوقيعات الدستورية التي تلزم الكتل السياسية بألا يتعدى تشكيل الحكومة أكثر من شهرين بعد إعلان نتائج الانتخابات والمصادقة عليها. التقارب المتوقع في الحجوم لم يمنع من

الحديث عن إمكانية تدخل العامل الخارجي في تشكيل الحكومة المقبلة في العراق. وهنا لا يكاد ينقسم المراقبون السياسيون كثيراً بشأن ذلك، إذ إن غالبية الترجيحات تشير إلى أن أصحاب القرار في أمر تشكيل الحكومة المقبلة هم الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بالدرجة الأولى.

إيران التي يقوم كبار مسؤوليها بزيارات متواصلة إلى العراق علنية وسرية لا تريد للبيت الشيعي أن يتفكك، رغم انقسام «التحالف الوطني»، الذي يمثل البيت الشيعي، إلى ٥ كتل متنافسة تنافساً قلم مثيله في كل الدورات الانتخابية الماضية.

أما الولايات المتحدة، التي ستقول كلمتها بشأن الموقف من الملف النووي الإيراني يوم ١٢ مايو المقبل - وهو اليوم نفسه الذي ستجرى فيه الانتخابات العراقية -، فأعلنت على لسان المتحدث باسم الخارجية الأمريكية هيزر نويرت في مؤتمرها الصحفي الأسبوعي من واشنطن، أن الولايات المتحدة «ستتعامل» مع أي مرشح يفوز في الانتخابات التشريعية العراقية. ولفتت إلى أن إدارة الرئيس دونالد ترمب لا تميل لدعم مرشح محدد لترؤس الحكومة المقبلة في العراق. وتابعت نويرت، مشددة: «واشنطن ستتعامل مع أي مرشح تفرزه نتائج الانتخابات».

### - الرئاسات الثلاث

وبين أن يكون القرار عراقياً داخلياً لجهة تشكيل الحكومة، أو خارجياً بأي شكل من الأشكال، فإنه إذا كان منصب رئاسة الحكومة محسوماً للشيعية - بوصفهم يشكلون الغالبية السكانية في البلاد، وتالياً الغالبية البرلمانية - فإن أمر منصب رئاسة الجمهورية الذي يتولاه اليوم شخصية كردية (الدكتور فؤاد معصوم) والبرلمان الذي يتولاه شخصية سنية (الدكتور سليم الجبوري) ما زال بعيداً عن الحسم. والقصد أنه من غير المحسوم ما إذا كانا سيبقيان لدى الكرد (رئاسة الجمهورية) ولدى السنة (رئاسة البرلمان).

وهنا يقول محمد الكربولي، النائب عن محافظة الأنبار، في حديثه لـ«الشرق الأوسط»، إن «العرب السنة من حيث المبدأ ليسوا متمسكين بأي من المنصبين» رئاسة الجمهورية أو رئاسة البرلمان... ويمكن أن يتم تبادل الأدوار ما دام الأمر في النهاية يخضع للتوافق السياسي». وفي حين يرى الكربولي أن «رئاسة البرلمان يمكن أن تكون مفيدة للعرب السنة ضمن سياق معين، فإننا نفضل رئاسة الجمهورية لأنها أكثر قدرة على تحقيق بعض مصالح العرب السنة، خصوصاً لجهة بعض القرارات والقوانين والإجراءات مثل العفو الخاص الذي يشمل الأبرياء، لأن هناك كثيراً من الأبرياء الموجودين في السجون ينبغي أن يخرجوا».

### - باب المفاجآت المفتوح

التصور المستقبلي لشكل وملامح الانتخابات المقبلة، على أي حال، يبدو غير واضح المعالم، على الرغم من كثرة التوقعات بشأن الحجوم النهائية للكتل.

والواقع أن الحملة الانتخابية الدعائية، بالطريقة التسقيطية القاسية التي تجري بها الآن، تعبّر عن حجم القلق الذي يعيشه الجميع لجهة كيف يمكن أن تمضي الأمور. وفي هذا السياق، يرى النائب صلاح الجبوري من كتلة «تحالف القوى العراقية»، الذي يخوض الانتخابات حالياً عن محافظة ديالى ضمن كتلة «ديالى هويتنا» في لقاء مع «الشرق الأوسط»، أن «المعطيات لحد الآن غير واضحة بشكل كبير، لكن كل التوقعات تشير إلى أن نتائج المقاعد ستكون متقاربة بين الكتل... خصوصاً بالنسبة للتحالف الوطني بحيث لن تتجاوز أي كتلة حاجز ٤٥ مقعداً».

ورداً على سؤال بشأن ما إذا كانت الكتلة السياسية ستعود بعد إعلان النتائج إلى خريبتها القديمة، لم يستبعد الجبوري ذلك، لا سيما أن رئاسة الحكومة محسومة للشيعية... وبالتالي لا بد أنهم سيشكلون الكتلة النيابية الأكثر عدداً. بينما يرى أن «العرب السنة يمكن أن يعودوا إلى تحالف سنّي واحد بعد إعلان النتائج».

وفي السياق نفسه، يرى محمد جميل المياحي، الناطق الرسمي باسم تيار «الحكمة» الذي يتزعمه عمار الحكيم في حوار مع «الشرق الأوسط»، أن «الحجوم بدت واضحة إلى حد كبير، ومن ثم، فإن مسار التحالفات بدأ حراكه منذ الآن». وبيّن المياحي أن «ما يجري الآن هو في واقع الأمر مرحلة تفاهم قوى سياسية فيما بينها تروم الاتفاق على مبادئ معينة لغرض تشكيل الحكومة... ومن ثم توضع الآلية المناسبة لاختيار رئيس الوزراء». وحول ما إذا كان تيار «الحكمة» يميل إلى حكومة الغالبية السياسية التي تنادي بها أطراف عراقية كثيرة في محاولة منها لتخطي عقدة المحاصصة الطائفية والعرقية، يقول المياحي: «إننا في تيار الحكمة لن ندخل مشروعاً سياسياً لا يحقق الأغلبية».

غير أن النائبة الكردية سرور عبد الواحد قالت لـ«الشرق الأوسط» عندما التقيناها: «البرامج الانتخابية لم تتغير كثيراً عن سابقتها التي طرحتها الأحزاب المشاركة في الانتخابات السابقة. والجميع يتحدث عن محاربة الفساد... لكن دون أن يحددوا نوع البرنامج المعتمد للقضاء على الفساد، ولا أحد يذكر كيفية بناء الدولة ومؤسساتها».

وتضيف عبد الواحد: «قناعتي أن هذه البرامج تبقى حبراً على الورق لحين تنفيذها بعد الانتخابات». وبشأن الدعاية الانتخابية وما يمكن أن تعبر عنه في سياق التنافس، ترى عبد الواحد أن «الدعاية الانتخابية، بدورها، تتجاوز على الحق العام... وهناك خروق كثيرة لضوابط المفوضية، وهناك من يخرق القوانين أيضاً. وما يلفت النظر حجم التسقيط السياسي الذي يشارك به الجميع بمراحل مختلفة». وبيّنت النائبة الكردية أن «ما تتعرض له النساء المشاركات في الانتخابات وقتل شخصية المرأة من خلال نشر الصور المفبركة ومسّ الحياة العامة للمرأة من الأمور المؤثرة إلى أنهم يريدون تخويفها من المشاركة السياسية».

#### - حظوظ التيارات المدنية

وبشأن حظوظ التيار المدني وتراجع الخطاب الديني بالقياس إلى الدورات الماضية، يقول رائد فهمي، السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي، لـ«الشرق الأوسط»، إن «التيارات المدنية دخلت الانتخابات المقبلة بصورة غير موحّدة، بينما المفاجأة قد تبدو في تحالف (سائرون) الذي تحالفنا معه... ذلك أنه وإن كان تياراً إسلامياً، فإنه تحالف مع تيار مدني. وهذا تطوّر مهم، إذ إن التمثيل هو جزء من مشروعنا السياسي». ويضيف فهمي أن «الإطار العام هو أن الخطاب المدني سيفرض نفسه أكثر من أي وقت مضى، لأنه لا يمكن إعادة إنتاج الحالة السابقة نفسها. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو إلى أي مدى يمكن أن يكون ذلك؟». فهمي يعتقد أن «هناك مؤشرات كثيرة على ذلك، من بينها أن الشحن الطائفي تراجع كثيراً... ومن حاول إحياء المشروع الطائفي فشل تماماً ولم يستجب له أحد، كما أن مساحات الحريات اتسعت، وكذلك حالة الاعتراف بالآخر». ويؤكد أخيراً أن «مثل هذه الأمور بدأت تنعكس على مستوى السلوك الاجتماعي... وإن كانت ما زالت بحاجة إلى أن تترسخ سلوكاً سياسياً يمكن أن يخرجنا من عنق زجاجة المحاصصة».

#### - لماذا رئاسة الوزراء؟

كما سبقت الإشارة، الجزء الأكبر من الصراع المحتدم حالياً، لا سيما بين الكتلة الشيعية الخمس الرئيسية - أي «النصر» بزعامة حيدر العبادي، و«دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، و«الفتح» بزعامة هادي العامري،

و«سائرون» المدعومة من مقتدى الصدر، و«الحكمة» المدعومة من عمار الحكيم - إنما هو الوصول إلى رئاسة الوزراء، سواء تحقق ذلك عن طريق الغالبية السياسية التي يدعو إليها المالكي، أو الغالبية الوطنية التي يدعو إليها الحكيم، أو الشراكة الوطنية التي يدعو إليها العبادي.

كل طرف من هؤلاء، بما فيهم «الفتح» بزعامة هادي العامري، أو «سائرون» بزعامة مقتدى الصدر، له حلفاؤه من السنة والكرد... وإن بدرجات مختلفة.

لقد كانت الدورات البرلمانية السابقة تهدف إلى تشكيل كتلة شيعية أكبر داخل البرلمان، ثم يجري بسهولة نسبية اختيار مرشح إحدى الكتل الشيعية لمنصب رئاسة الوزراء مقابل تقاسم بقية المناصب داخل البيت الشيعي. إلا أن الأمر يبدو مختلفاً الآن لأسباب كثيرة، من بينها: تشظي الكتل كلها بمختلف تسمياتها، بما بات يعني إمكانية تشكيل تحالف عابر للعرقية والطائفية مع بقاء منصب رئيس الوزراء لشخصية شيعية. والفرق هنا يبدو كبيراً بين أن يكون المرشح لرئاسة الوزراء من قبل كتلة أكبر داخل البيت الشيعي يمكنها أن تتحكم بتحركاته طوال فترة حكمه حتى بافتراض وجود صلاحيات واسعة لديه، ومرشح شيعي يمكن أن يكون مستقلاً في حال تعذر الاتفاق على مرشح من كتلة معينة أو مرشح كتلة، لكن ليس ضمن شروطها.

ولذلك فإن من بين ما يجري تداوله من أفكار هو إمكانية أن يكون رئيس الوزراء المقبل من خارج البرلمان، وهو ما قد يعني شخصية مستقلة. ومع أن رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي يسعى لولاية ثانية، ولا يخفي أنصاره ذلك، فإن لدى المالكي مرشحين لرئاسة الحكومة ما لم يغير هو رأيه في آخر لحظة فيطرح نفسه مرشحاً إذا حصل ائتلافه (دولة القانون) على عدد من المقاعد يسمح له بالمناورة. وفي هذه الأثناء، يسعى تحالف «الفتح» إلى طرح مرشحين لرئاسة الحكومة المقبلة، ربما أبرزهم هادي العامري، ومثله منافسائه «الحكمة» بزعامة الحكيم و«سائرون» بزعامة الصدر، اللذان لم يعلنوا حتى الآن عن أسماء للتنافس.

#### - العودة إلى الاصطفاف

وفي هذا السياق، يوضح السياسي والأكاديمي العراقي الدكتور نديم الجابري في لقاء مع «الشرق الأوسط»، أن موضوع «تشكيل الحكومة لا يرتبط بمجرد تشكيل كتلة أكبر، بل هناك موازنات صعبة مع كتل وكيانات ومكونات لا بد منها». ولا يستبعد الجابري عودة هذه الأطراف إلى «الاصطفافات والتفوق الطائفي، لأنها ورغم كل الحديث عن الكتل العابرة، تحولت إلى منظومة ثابتة من الصعب تخطيتها... ثم إن عملية تشكيل الحكومة خلال الانتخابات المقبلة سوف تكون صعبة بسبب التقارب النسبي بين الكتل، خصوصاً أنه لن تكون هناك كتلة كبيرة في الغالب». وهنا تبرز مسألة الولاية الثالثة للمالكي والثانية للعبادي «حجر الزاوية» في المشهد السياسي داخل القوى الشيعية... من منطلق أن رئيس الوزراء هو الذي ترشحه الكتلة النيابية الأكبر. وحقاً، ما دام لا توجد فرصة حتى المدى المنظور لتشكيل مثل هذه الكتلة وفقاً للمعايير الوطنية، فإن الصراع بشأن المنصب التنفيذي الأهم بالدولة، أي رئاسة الوزراء، سيبقى محصوراً في الدائرة الشيعية.

#### - الكتل الرئيسية المشاركة في الانتخابات العراقية

##### أولاً: الكتل الشيعية

١ - «النصر» بزعامة رئيس الوزراء حيدر العبادي، ولقد دخلت في ١٨ محافظة عراقية بما فيها محافظات إقليم كردستان. تضم الكتلة قيادات بارزة من «حزب الدعوة»، بالإضافة إلى شخصيات سياسية، من بينها آراس حبيب

كريم أمين عام المؤتمر الوطني العراقي، وبعض قيادات حزب الدعوة من بينهم عباس البياتي وعلي العلاق ووليد الحلي، وشخصيات سنية من بينهم وزير الدفاع السابق خالد العبيدي.

٢ - «دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، وتضم قيادات من «حزب الدعوة» مثل خلف عبد الصمد، و«الدعوة تنظيم العراق» مثل محمد شياع السوداني وزير العمل والشؤون الاجتماعية وخالد الأسدي.

٣ - «الفتح» بزعامة هادي العامري، وتضم غالبية فصائل «الحشد الشعبي».

٤ - «سائرون» المدعومة من زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، وتضم عدة أحزاب منها «الاستقامة» بزعامة حسن العاقولي، والحزب الشيوعي العراقي بزعامة رائد فهمي، و«التجمع الجمهوري» بزعامة سعد عاصم الجنابي، وحزب «الدولة العادلة» بزعامة قحطان الجبوري.

٥ - تيار «الحكمة» بزعامة عمار الحكيم، الذي اعتمد في غالبيته على الشباب، ومن أبرز الشخصيات التي يضمها هذا التيار وزير الرياضة والشباب عبد الحسين عبطان.

### ثانياً: الكتل السنية (الكتل الأبرز)

١ - «تحالف القرار العراقي» بزعامة أسامة النجيفي، ويضم عدة قوى وأحزاب سنية في المحافظات الغربية، ومن أبرز الشخصيات المنضوية فيه ظافر العاني وأحمد المساري وسلمان الجميلي.

٢ - «تحالف بغداد»، ويضم من بين رموزه رئيس البرلمان الأسبق محمود المشهداني، بالإضافة إلى النائبة الكردية آلاء طالباني التي فضلت الترشح عن بغداد.

٣ - كتل وتحالفات سنية تحت تسميات «الأنبار هويتنا» و«ديالى هويتنا» و«نينوى هويتنا» و«صلاح الدين هويتنا».

### ثالثاً: الكتل المختلطة

١ - ائتلاف «الوطنية»، يتزعمه رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، ومن أبرز رموزه رئيس البرلمان الحالي سليم الجبوري.

٢ - «تحالف تمدن» وهو يضم عدداً من القوى المدنية بزعامة النائب فائق الشيخ علي، وبين شخصياته النائب عن نينوى أحمد الجبوري والنائبة عن بغداد شروق العبايجي.

رابعاً: الكتل الكردستانية في محافظات إقليم كردستان

١ - الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني.

٢ - الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة كوسرت رسول.

٣ - «التحالف من أجل الديمقراطية» بزعامة برهم صالح.

٤ - «حركة التغيير».

٥ - «الجماعة الإسلامية».

مجموع عدد الكيانات والأحزاب والكتل ٢١٦، وعدد المرشحين ٧ آلاف مرشح.

## فرصة العراقيين لاسترجاع العراق

\*غسان شربل

صحيفة (الشرق الاوسط) : ٢٠١٨/٥/١٤

ليست المسألة اسم رئيس الوزراء العراقي، رغم أهميته. إنها تتعلق قبل ذلك بالدولة العراقية نفسها. بقدرتها على لملمة أشلائها ومعالجة تصدعاتها وتضميد جروحها. بقدرتها على إحياء قدرتها على صناعة قرارها ضمن حدودها، وترسيخ التوجه نحو تحول العراق دولة طبيعية في الداخل والخارج. وليست المسألة اسم رئيس الوزراء في لبنان. إنها تتعلق قبل ذلك بالدولة اللبنانية. بقدرتها على إحياء العلاقات بين المكونات، واستعادة القدرة على صناعة قرارها داخل حدودها، ووضع الأساس الفعلي لتحول لبنان دولة طبيعية في الداخل والخارج. الوقت فعلاً من ذهب. لا يملك العراقيون أو اللبنانيون ترف إضاعة مزيد من الوقت. النار في الدار أو على الأسوار وتهدد بالدخول. عدم تحويل الانتخابات فرصة للخروج من الركاب سيعد جريمة تضاف إلى جرائم كثيرة ارتكبت.

نظّم بلداننا حين نطالبها بأن تكون الانتخابات فيها متطابقة مع مثيلاتها في الديمقراطيات العريقة. ننسى أحياناً أن لتجدر الديمقراطية في بلد ما شروطاً ثقافية واقتصادية وسياسية لا يمكن القفز فوقها. ثم إن هناك من يعتقد أن فكرة الديمقراطية والانتخابات جزء منها، هي نبتة مستوردة من عالم آخر شهد مخاضات طويلة يوم كنا نهج في نوم عميق. لكن ذلك لا يلغي أن الاحتكام إلى الناس يشكل فرصة للتعرف على أحجام القوى في المجتمع وتوجهاتها وتطلعاتها، وأن تكرار تجربة الاحتكام هذه يفترض أن يكون الكفيل بعملية التصحيح والتشذيب والتنقيح.

تجربتان طازجتان من بلدين لا يستطيعان الاستقالة من الأزمة الإيرانية - الأمريكية، ولا من لهب النار السورية المجاورة لهما ومعها الأزمة الإيرانية - الإسرائيلية على الملعب السوري. وربما بسبب هذا الاضطراب الهائل الذي يعصف بالإقليم تتحول الانتخابات إلى فرصة للاحتماء من النار عبر ترميم النسيج الوطني وإحياء القرار الذي يفترض أن يقيم داخل الخريطة لا خارجها.

من حسنات الانتخابات في البلد المتعدد التكوين أنها تذكر كل مكوّن بحاجة إلى أناس من مكوّن آخر كي يفوز ويحصل على تفويض وطني بتولي الحكم. والحاجة إلى الآخر تعني الاستماع إليه، وتفهم مطالبه وهواجسه، والسعي إلى اللقاء معه في منتصف الطريق أو قريباً، وتحديدًا في رحاب الدولة.

ما قلناه عن الديمقراطية يمكن أن نقوله أيضاً عن فكرة الدولة. عن هذه الآلة التي يفترض أن تكون في خدمة الناس. في خدمة التنمية وضمان الحقوق والأمن وفرص التعبير والتغيير. وهذه المهمة صعبة وشائكة لأنها تختلف تماماً عن نهج إحلال ظلم جماعة مكان فرد ظالم. ولا مبالغة في القول إن ثقافتنا المورثة تتكئ على صورة المنتصر والبطل وإلغاء الخصم، لا على فكرة اللقاء والتنازلات المتبادلة ووضع القرار في عهدة المؤسسات.

علينا أن نتذكر أن دورة الانهيارات الحالية بدأت حين أسقط نظام صدام حسين، ولم تستطع المعارضة العراقية التقدم سريعاً كبديل جاهز ومقنع. كان الرئيس العراقي الراحل جلال طالباني يعتبر أن العراقيين أضعوا ذات يوم فرصة ثمينة كان يمكن أن تجنّبهم تجربة مجلس الحكم وقرارات بول بريمر بحل الجيش



العراقي. قال إن الجنرال جاي غارنر أول حاكم عسكري أمريكي للعراق بعد الغزو قال لقادة المعارضة: «أيها العراقيون شكّلوا حكومة مؤقتة لتديروا البلد وأنتم المعارضة التي تعاملنا معها، تفضلوا وقوموا بتشكيل الحكومة من جانبكم». وكان غارنر يعتقد أن طالباني يمكن أن يرأس هذه الحكومة، وكان موقف السفير الأمريكي آنذاك زلماي خليل زاد يصبّ في الاتجاه نفسه. ويقول طالباني إن واشنطن كانت مستعدة لوضع الملفات الأساسية في عهدة الحكومة المؤقتة لكن المطالب المذهبية أفضلت هذا الاقتراح وأدخلت العراق في عهد بريمر وقراراته.

اليوم لا بدّ من التعامل مع الانتخابات العراقية كفرصة بعدما نجحت الدولة العراقية بمساعدة الحلفاء في إبعاد خطر «داعش» والانتصار عليه. وتزداد أهمية اغتنام هذه الفرصة في وقت تلوح في الأفق معالم مواجهة إيرانية - أمريكية قد يكون العراق أحد ملاعبها ويدفع ثمنها من استقراره ما لم تتمخض الانتخابات عن قيام حكومة تمتلك الرؤية والإرادة والقرار كي لا يرجع العراق ساحة اختبار وملعباً لتبادل الرسائل الدامية. أعود إلى طالباني لأنه كان سياسياً بارعاً يعرف حساسيات التركيبة العراقية وحساسيات المنطقة، خصوصاً أنه أقام خلال معارضته عهد صدام حسين في طهران ودمشق وكان صديقاً للعاصمتين. قال طالباني إن طهران تخطئ كثيراً إذا اعتقدت أنها تستطيع إدارة بغداد على غرار ما فعلت دمشق مع بيروت، والنتيجة معروفة.

ذهب أبعد في شرح موضوع الشيعة العراقيين. قال: «أنا أعتقد أن شيعة العراق لن يكونوا أبداً تابعين للشيعة في إيران. أولاً دعني أقلّ لك أمثلة المرجعيات. عندنا أربع مرجعيات على رأسهم سماحة السيد علي السيستاني. هؤلاء مختلفون مع إيران حول موضوع ولاية الفقيه، فهم لا يريدون ولاية الفقيه، وهذا خلاف كبير. شيء يذكر بالحركة الشيوعية العالمية والخلاف بين الصين وروسيا. ثانياً هؤلاء المراجع يعتبرون أنفسهم هم مراجع الشيعة في العالم. ثالثاً النجف الأشرف هو (فاتيكان الشيعة) في العالم وليس قم أو مشهد. رابعاً أكثر أضرحة أئمة الشيعة موجودة في العراق، الإمام علي والحسين والعباس والكاظم والعسكريان. هناك واحد فقط مات في مشهد. عندما يذهبون إلى قبره يقولون: يا غريب الدار السلام عليكم. لذلك لا خطر من أن يكون شيعة العراق أتباعاً لإيران أبداً».

أهم ما يمكن أن يفعله العراقيون هو تحويل الانتخابات فرصة لترميم النسيج والقرار، واسترجاع العراق إلى أيدي العراقيين. استرجاعه من أيدي الدول القريبة والبعيدة ولكي يكون العراق لاعباً لا ملعباً وعنصر استقرار وازدهار في المنطقة. كل تمديد للأدوار غير الطبيعية على أرض العراق هو تمديد لآلامه. الأدوار التي انتزعت في زمن الملعب العراقي يجب أن تنحسر إلى حدود العلاقات الطبيعية بعد عودة الدولة العراقية. لا عودة إلى الاستقرار من دون عودة الأشياء إلى طبيعتها: العراق للعراقيين، وسوريا للسوريين، ولبنان للبنانيين. إن إدارة عاصمة من عاصمة أخرى هي وصفا واضحة لتمديد الاضطراب الكبير.

## ماذا تعني انتخابات العراق للمليشيات الشيعية العراقية؟

\*رنج علاء الدين

صحيفة (واشنطن بوست) : ٢٠١٨/٥/١٤

الانتخابات النيابية التي تجري في العراق هي الأولى التي تشهدها البلاد منذ الهزيمة العسكرية التي منيت بها الدولة الإسلامية في ديسمبر، وهناك آمال في أن يفتح العراق صفحةً جديدةً، وأن يمضي قُدماً في محاولاته لمعالجة التحديات التي تواجه أمنه والفساد المستشري والاستقطاب داخل المجتمع وضمن النخب السياسية العراقية. هناك شعور بالحيرة وعدم اليقين يحيط بهذه الانتخابات التي يشارك فيها ما يقرب من ٧٠٠٠ مرشح يتنافسون على ٣٢٩ مقعداً فقط - في بلد يزداد فيه المشهد السياسي تفتتاً وشرذمةً يوماً بعد يوم. لكن من النتائج شبه المؤكدة، السيطرة السياسية للمليشيات الشيعية العراقية، وهي القوة الأكثر هيمنة التي تقود قوات الحشد الشعبي، وتربطها علاقات وطيدة مع إيران. علماً بأنه تمّ حشد هذه المليشيات المؤلفة من حوالي مئة ألف مقاتل، غالبية من الشيعة، لملء الفراغ الأمني الذي أعقب احتلال الدولة الإسلامية للموصل وانهيار القوات المسلحة العراقية الذي تلاه.

منذ انطلاق الحرب ضد الدولة الإسلامية، حظي الكثير من المجموعات التي كانت موجودة سلفاً والعديد من المقاتلين المتطوعين الذين تمّ تشكيلهم حديثاً ضمن قوات الحشد الشعبي، بأهمية واسعة النطاق نتيجة الانتصارات التي حقّقوها في ساحة المعركة. وقد زاد من أهميتهم، تراجع أسهم الجيش العراقي ومكانته، الذي يعود جزء كبير منه إلى الانهيار المحرج الذي تعرّض له في العام ٢٠١٤، حيث بات الكثير من العراقيين يعتبرون المؤسسة العسكرية فاسدة، ذات تاريخ غارق في القمع والوحشية.

وتصبح الصورة أكثر تعقيداً بسبب الطريقة اللافتة لتطور المليشيات الشيعية في العراق، ومدى محافظتها - هي وقوات الحشد الشعبي - على استقلاليتها، مع أنها تُعتبر نظرياً مكوناً عراقياً تابعاً للحكومة. فقد سيطرت ميليشيا فيلق بدر على وزارة الداخلية العراقية وموظفيها البالغ عددهم ٣٧ ألفاً منذ العام ٢٠٠٣. وتحوّلت بعض الميليشيات السيئة السمعة، مثل عصائب أهل الحق إلى حركات اجتماعية ثقافية قوية، الأمر الذي عزّز مؤهلاتها السياسية وغطّى على سمعتها الملتصقة بالدماء، من خلال التواطؤ مع الأحزاب والمؤسسات القائمة. وقد اندمجت هذه الجهات الفاعلة رسمياً في الدولة العراقية ودعمت موارد الدولة العراقية وسيادتها (مقابل الاعتراف الدولي) - مع الاحتفاظ باستقلالها المالي والتشغيلي.

هناك مفهوم خاطئ مهمّ أنّ المجموعات المسلّحة تظهر دائماً نتيجة فشل الدولة. أما المفهوم الخاطئ الثاني فهو ذلك الذي يقول إنّ وجود هذه المجموعات هو لعنة دائمة ضدّ انتعاش الدولة. فالمليشيات الشيعية هي ثمرة الأحقاد التاريخية، والاضطهاد الطويل المدى، والمظالم وإنكار الحقوق التي تساند الوعي الجماعي للشيعة في العراق. هذه الميليشيات ليست مناهضة للدولة، بل هي تبحث عن نظام سياسي داخل حدود الأراضي العراقية الحالية، على الرغم من أنّ هذا قد يتعارض مع تصوّرات خصومها والدول الغربية المؤيّدة للعراق.

على أقل تقدير، تسعى هذه المجموعات المنحازة لإيران، والتي تمثل الميليشيات الأقوى والأكثر عدداً في العراق، إلى إعادة بناء العراق وفقاً لشروطها هي (وبالشراكة مع إيران)، والتي تناقض الشروط والأحكام التي وضعتها الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون.

بشكل عام، يمكن أن تُعزى البنية التحتية التي أفسحت المجال لبعود هذه الميليشيات بعد العام ٢٠٠٣، إلى تعبئة المجتمع الشيعي ضد نظام البعث السابق، خصوصاً منذ فترة السبعينيات وما تلاها. فالميليشيات الشيعية متجذرة في المجتمعات والبيئات التي تعمل فيها، نتيجة لتفاعلات وعلاقات تطوّرت على مدى حقبة زمنية طويلة. إنَّ سيرورة الأحداث والبيئة التي تمكّن المجموعات المسلحة من النجاح لا تستغرق وقتاً طويلاً للظهور، فما إن تتأسس حتى يصبح من الصعب إزالتها. حتى إنَّ مجرد محاولة إزالتها قد يؤدي إلى انتشار المجموعات المسلحة، لا سيّما عندما تكون هناك قوى خارجية متورطة في الصراع، حيث تحفز المصالح الخاصة لهذه القوى قدرتها على الصمود (كما هو حال العلاقة بين الميليشيات الشيعية العراقية وإيران).

وتظهر الدراسات أيضاً أنَّ العنف غير الحكومي لا يمكن أن يُعزى دائماً إلى فشل الدولة، لأنَّ الاعتماد على منفذي العنف غير الحكومي لطالما كان شكلاً معروفاً من أشكال التطور العسكري في الدول التي ظهرت فيها مؤسسات العنف اللامركزية كرد فعل على تغيّرات الأنظمة الإقليمية والدولية.

من الآن فصاعداً، يبدو أنَّ قوات الحشد الشعبي تسعى لأن تطوي القوات المسلحة العراقية التقليدية تحت جناحها. هل هذا ما يريده العراقيون، إنَّها مسألة قابلة للنقاش، لكن هذا الأمر سيزيد من فرص انغماس العراق في الصراعات خلال السنوات القادمة. فعلى رغم الاحترام الواسع الذي يتمتع به مقاتلو فصائل الحشد الشعبي، إلا أنه لا يخفى على أحد داخل المجتمع الشيعي، ولا على كرد العراق والسنة العرب والأقليات، أنَّ قيادة قوَّات الحشد الشعبي ومجموعاتها المسيطرة المنحازة لإيران، قد تهدت صراحة بالولاء لآية الله خامنئي في إيران، وللعقيدة التي تدعم نظام الحكم في إيران.

وسوف يساعد المناخ الإقليمي، الذي يواجه فيه الشيعة العراقيون ما يعتبرونه تهديدات وجودية لمجتمعاتهم، في صعود قوَّات الحشد الشعبي. لقد قاوم شيعة العراق، على مدى التاريخ، جهود إيران لتصدير نظامها الديني إلى العراق، ومن المرجح أن يفعلوا ذلك في المستقبل القريب، بغض النظر عن حجم الموارد التي توظفها إيران في المدن العراقية التي تضمُّ مقامات دينية.

ويواصل التيار الصدري، الذي يقوده مقتدى الصدر، وهو أقوى الحركات السياسية في العراق، البناء على إرث الصدر الأب، أي محمد صادق الصدر – رجل الدين العراقي القومي القوي، الذي كان يعتزُّ بالهوية العربية لشيعة العراق. الأمر الذي سيضمن تحقيق شيءٍ من التوازن في العراق، بحيث لا تتغيّر موازين القوة كثيراً لصالح المجموعات المنحازة لإيران، أو تلك التي تسعى إلى إخراج العراق من مدار نفوذ إيران، في الوقت الحالي.

## لا يمكن بناء الديمقراطية بدون الإصلاح السياسي

\*مأجد الزامل

صحيفة (البلاد) البغدادية : ٢٠١٨/٥/١٤

أمر الإصلاح السياسي وما يرتبط به من تحديث لمختلف القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد والاجتماع والثقافة والسياسة مرتبط بحضور الإرادة الشعبية في مركز القرار السياسي في البلاد، ولا يجوز إحالة الأمر لهذا الحزب أو ذاك، هذه السلطة أو تلك، من السلطات التي سكنها أصلاً هاجس المشروعات المفقودة. مقاومة مراكز مناهضة التغيير، فإرادة الإصلاح ستصطدم حتماً بقوة الجمود والتخلف والسلطوية، إن اختيار التعامل معها يجب أن يكون مبدئياً بعيداً عن حملات التصفية والإثارة، والاحتكام إلى القانون وإصلاح وتخليق الحياة العامة، والاعتماد على الامتداد الشعبي لمواصلة النضال الديمقراطي من موقع قيادة العمل الحكومي وتعبئة الجماهير في اتجاه إقرار السيادة الشعبية، وتفعيل المجتمع المدني في إطار محاربة الفساد والتسلط وزرع ثقافة المواطنة والحس المدني وروح الواجب والمسؤولية.

شروط الاعتناق من الخطاب السياسي المتردي هو التحليل النقدي للاحتجاجات اليومية وتركيز الانتباه على المطالب الشعبية الحقيقية والفعالية، ومعالجة أزمات البطالة والتعليم والصحة، والإسهام من طرف الجميع في تأسيس مقومات العيش المشترك وتطوير أدوات التضامن الاجتماعي وتنوع أشكال الفعل العمومي والشروع في تطهير المؤسسات من الفساد، وذلك بإذكاء ثقافة العمل والانجاز والعتاء.

الصراعات السياسية والحزبية الضيقة في هذه المرحلة التي يمر بها بلدنا، ينبغي تجاوزها ويحل محلها الوفاء بالعهد وانجاز الممكن منها، وتطبيق البرامج التي تم تسطيرها والدعاية لها خلال فترات الانتخابات، وخدمة الناس يجب أن تحل محل خدمة المطامح الذاتية، ومسؤولية الطبقة السياسية الوفاء لمنطق التعاقد، للسياسة أخلاق، واستحقاق في عالم القيم، وإن منطق التنازل للوطن في القضايا الكبرى، هو الذي ينبغي أن يكون سائداً ويرافقه في ذلك الكف عن التحدث بلغة الحرب، لأن الرابح الأكبر هو الوطن والمواطن البسيط، وبالتالي لا الأغلبية يجب أن تهيمن ولا الأقلية يحق لها أن تحتكر المشهد وتمارس ابتزازاً ولا حتى مساومة بعيدة عن منطق ميزان القوى الحقيقي والديمقراطي على الأرض.

وجدير بمكونات الطبقة السياسية في مجملها العمل على تفادي النظر الى العملية السياسية من زاوية التنافس التجاري في السوق بين العرض والطلب، وذلك لكون الفعل السياسي المسؤول يقوم على تقديم الخدمة العمومية للناس وفداء الوطن والتضحية بالمصلحة الشخصية والطائفية والحزبية، من أجل المصلحة العامة للشعب، بينما واقع الحال الذي يؤطر المجال السياسي والعمومي، هو أن العملة المتداولة في السوق تصعد قيمتها وتهبط، بارتفاع حرارة الاحتكار والجشع واذكاء منطق الحيلة والمكر والكيد، وهذا الأسلوب لن يؤدي الا للفتك وتردي الأوضاع الاقتصادية والخدمية.

إن ما ينتظر الطبقة السياسية بمجملها بعد صياغة الدستور هو تحصين البلاد من النزعات التحكمية والتطلعات الاستبدادية، وذلك بالعمل على صنع ارادة حازمة وعزم حاسم يقضي على نهج السلطوية وهيمنة الاحزاب المتنفذة وعدم اقصاء الاغلبية للمعارضة، ويحترم الحريات العامة ويضمن حقوق الأقلية السياسية ويغير نظام توزيع الخيرات والمنافع والثروات، ويفتح نقاشاً وطنياً حول مشاكل الأمن والتفكك الأسري والعنف المجتمعي وتقلب المناخ وندرة المياه وأزمة صناديق التقاعد. النقاش بين السياسيين من المفروض أن يتوجه صوب تأسيس وصياغة نمط المجتمع الذي يريد الشعب بناءه، والنموذج التنموي الذي نتغنى جميعاً ببناءه، ومنوال التحديث والتطوير الذي يلائم هذه المرحلة الانتقالية ويدمج الجهات المحرومة والمناطق المهمة في الدورة الاقتصادية والتنموية ويحقق الاعتراف المتبادل والمساواة بين الفئات والشرائح والأجيال والطبقات.

أن تكون الدولة مستوطن الإرادة السياسية في التحول الديمقراطي، وإن الاداء العملي والانجاز التنفيذي والعقلانية التديرية ينبغي أن تأتي الى التاريخ الديمقراطي والوطني بواسطة السياسي والمثقف، وتبحث لها عن أوثق السبل الصادقة والمخلصة لصناعة الخير المشترك، وتجعل الحق ينتصر في النهاية على التزييف والتزوير الماكر للتاريخ وحقائقه، وتوفر الفرصة الكاملة لكي تساهم في اتخاذ القرارات الحاسمة والمناسبة بشأن المستقبل.

العقلية الديمقراطية الحقيقية تقتضي أن يحترم المنافس وأن يعامل بندية وأن تجد قوى المعارضة الحقيقية - داخل المؤسسات وخارجها - الفضاءات والمنابر الكافية للتعبير عن وجهات نظرها، وأن يعطى للقوى المشكلة للأغلبية السياسية فرصة للتشكل وممارسة الحكم وامتلاك جوهر السلطة، وأن تكون العلاقة بينهما يحكمها التوازن والرقابة والإصغاء المتبادل والنقد المسؤول، وذلك لأن الجميع يركبون نفس السفينة ويتقاسمون نفس المشاغل ويواجهون نفس التحديات، وتزول بينهم الفوارق والاختلافات.

# أمريكا وإيران تتنافسان على النفوذ في عراق ما بعد داعش

صحيفة "إندبندنت" البريطانية: ٢٠١٨/٥/١٤

يتصدر رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي الانتخابات البرلمانية، استناداً إلى نتائج غير رسمية، في اقتراع يكتسب أهمية مضافة بسبب تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران.

الهجمات الشرسة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب وإعادة فرضه عقوبات جديدة على طهران عقب انسحابه من الاتفاق النووي، ستجعل التعاون السري بين واشنطن وطهران في العراق أكثر صعوبة واعتبر باتريك كوكبيرن في صحيفة "إندبندنت" البريطانية، أن مفاجأة الانتخابات حتى الآن هي الأداء القوي لرجل الدين الشيعي الشعبوي الوطني مقتدى الصدر، الذي تحالف مع الشيوعيين، ويقال أنه يحل في المرتبة الثانية، وفق مسؤول انتخابي. وأجريت الانتخابات السبت في ظل إجراءات أمنية مشددة، لكن من دون هجمات كبيرة لداعش، في دلالة أخرى على أن الأمن في البلد هو أفضل من أي وقت مضى منذ عام ٢٠٠٣. وكانت نسبة الاقتراع أقل من ٤٥ في المئة، في انعكاس على ما يبدو لخيبة الأمل العامة من الأحزاب السياسية بسبب الفساد والعجز، بشكل أساسي، ونظراً إلى عدم وجود ما يقدمه المرشحون في انتخابات غير ملهمة.

## الموصل

وأشار كوكبيرن إلى أن العبادي، الذي أتى إلى السلطة عقب استيلاء داعش على الموصل عام ٢٠١٤، يعزى إليه الفضل في استعادة المدينة بعد تسعة أشهر من الحصار العام الماضي. وأعقب هذا النجاح تحرك القوات العراقية إلى كركوك التي كانت تحت سيطرة الكرد منذ ٢٠٠٣. ويقود العبادي واحداً من أربعة أو خمسة أحزاب تتنافس على السلطة ولا يستطيع أي منها أن يحصل على غالبية في البرلمان الجديد. وتبعاً للتجارب السابقة، فإن تأليف الحكومة لن ينجز إلا بعد عملية مساهمة طويلة حول المناصب الرئيسية. ومع أن العبادي يمكن أن يُنسب إليه الفضل لنجاحاته التي حققها ضد داعش والكرد، فإن تحسن الأمن قد جعل العراقيين أكثر وعياً حيال الحاجة إلى إعادة البناء بعد ١٥ عاماً من سقوط صدام حسين. ولا تزال المياه والكهرباء والإسكان في حال معدومة، على رغم إهداء أو سرقة عشرات المليارات من عوائد النفط.

## الصدر

ولفت إلى أن الأهمية المتزايدة للمسائل الاجتماعية والاقتصادية تساعد على فهم الأداء القوي لأتباع الصدر، الذين يتحدرون من فقراء الشيعة في بغداد وجنوب العراق. ويتمتع الصديرون بحلقة من الأتباع المتحمسين والمنظمين تنظيمياً حسناً ولديهم خبرة في العملية الانتخابية، مما يفترض أنهم قد استفادوا من نسبة الإقبال الضعيفة. وقاد الصدر المقاومة الشيعية ضد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٤ حيث تم اعتقاله مرتين في النجف. ويُساعده في ذلك الموقع الذي تحتله عائلته وقد اغتيل والده محمد صادق الصدر واثنان من أخوته بأوامر من صدام عام ١٩٩٩. وقد عبّر في كثير من الأحيان عن عدائه حيال تدخل الولايات المتحدة وإيران على حد سواء في السياسات العراقية، ملقياً عليهما اللوم في تغذية العنف والانقسامات السياسية داخل البلاد.

## الحكومة العراقية

وقال إن لا مفر من أن تلعب الولايات المتحدة وإيران دوراً في تأليف الحكومة العراقية الجديدة، بينما تلعب تركيا والسعودية دوراً مساعداً. ومنذ حرب الخليج في ١٩٩١، تتنافس الولايات المتحدة وإيران على النفوذ في العراق، لكن كان ثمة قاسم مشترك يجمع بينهما، مثل معارضة صدام حسين، وبعد سقوط الأخير، جمعتهم معارضة تنظيمي القاعدة و داعش. وذكر كوكبيرن بأن كلاً من العبادي وسلفه نوري المالكي، تم تعيينهما في منصبيهما فقط بعدما حظيا بموافقة واشنطن وطهران. لكن الهجمات الشرسة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب وإعادة فرضه عقوبات جديدة على طهران عقب انسحابه من الاتفاق النووي، ستجعل التعاون السري بين واشنطن وطهران في العراق أكثر صعوبة. وأي زعيم عراقي سيتعين عليه محاولة الحفاظ على علاقات جيدة مع إيران والولايات المتحدة، الأمر الذي يعقد تشكيل أي إئتلاف حكومي مقبول من الجانبين.

## العراق: مناورات سياسية بين السعودية وإيران

روسيا اليوم : ٢٠١٨/٥/١٥

"العراق اختار المصالحة الوطنية"، عنوان مقال سيرغي ستروكان، في "كوميرسانت"، حول نتائج الانتخابات البرلمانية ومناورة السياسيين العراقيين بين المملكة العربية السعودية وإيران. وجاء في المقال: أكبر عدد من الأصوات، وفقا للنتائج الأولية، نالتها كتلة رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر.

ووفقاً لخبراء سألتهم "كوميرسانت" رأيهم، فإن نجاح كتلة الصدر، الذي نجح في توحيد الأحزاب الدينية والعلمانية في قوة سياسية جديدة، يفسره تزايد الطلب في المجتمع العراقي على المصالحة الوطنية. ومع ذلك، سيكون الحفاظ على وحدة البلاد بعد سنوات طويلة من الانقسام الوطني والديني العميق أمراً صعباً، بالنظر إلى أن البلاد تظل، بعد بدء العملية العسكرية الأمريكية في العراق، ساحة مواجهة بين الولايات المتحدة وإيران. علاوة على ذلك، فإن تصاعد النزاع الدولي حول إيران المجاورة، المرتبط بانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع طهران... يهدد بجعل هذه المواجهة غير قابلة للمصالحة.

وفي الصدد، قال البروفيسور في جامعة موسكو الحكومية للعلوم الإنسانية، غريغوري كوساتش، لـ "كوميرسانت": "حقيقة أن الفائزين الثلاثة هم كتلة مقتدى الصدر، وهادي العامري و حيدر العبادي تعني أن العراق سيبقى مجالاً للمواجهة الأمريكية الإيرانية بمشاركة المملكة العربية السعودية، الخصم الاستراتيجي لطهران والحليف الرئيس للولايات المتحدة في الخليج".

يذكر الخبراء أن موقف مقتدى الصدر المعادي لأمريكا لم يمنعه في السنوات الأولى بعد الإطاحة بصدام حسين من إبعاد نفسه عن طهران. وهكذا، قام في الخريف الماضي بزيارة تاريخية إلى المملكة العربية السعودية، قال خلالها إن "الدبلوماسية الشعبية" لا تناسب إيران.

وبدوره، يفضل وزير النقل السابق هادي العامري أن يطلق على نفسه اسم "وطني عراقي"، على الرغم من علاقاته الوثيقة مع الجنرال الإيراني قاسم السليمانى، رافضاً تصنيفه كداعية لإيران.

وأخيراً، فإن هزيمة جماعة الدولة الإسلامية بمساعدة الولايات المتحدة تحت قيادة حيدر العبادي، وكذلك زيارات الأخير إلى الرياض، التي ساهمت في نمو الاستثمار الثنائي والتعاون الاقتصادي، لا تعني القطيعة مع طهران. فـ "سوف تبقى مناورة السياسيين العراقيين بين القوى الخارجية الرئيسية ثابتة في السياسة العراقية"، بحسب غريغوري كوساتش.

## الانتخابات العراقية: اللعبة الكبرى للهيمنة على المنطقة

\*ديفيد هيرست

ميديل إيست آي : ٢٠١٨/٥/١٥

ثمة أخبار جيدة وأخرى سيئة بشأن الانتخابات العراقية" أما الأخبار الجيدة فهي أن القوائم الحزبية مقسمة على أسس غير طائفية، فلم يعد المهم في الأمر أن تكون سنيا أو شيعيا، بل توجد انقسامات داخل القوائم الحزبية نفسها. وأما الأخبار السيئة فهي أن الانتخابات العراقية، والتي من المقرر أن تجرى في الثاني عشر من مايو/ أيار، أضحت ساحة حرب بين القوى الإقليمية، حيث تتنافس المملكة العربية السعودية وإيران وتركيا على حسم نتائج هذه الانتخابات، وهذا ما فتت السياسة في العراق ضمن سعي محموم لشراء النفوذ، ولقد بات العراق المرحلة الأخيرة في اللعبة الكبرى للهيمنة على المنطقة.

### الولايات المتحدة وإيران في خندق واحد

وجدت الولايات المتحدة وإيران نفسيهما في عام ٢٠١٠ في الخندق نفسه، ففي عام ٢٠١٠ حصلت قائمة إياد علاوي، القائمة العراقية السنوية بأغليبتها، على أكبر نصيب من الأصوات (٢٤,٧ بالمئة) وعلى أكبر عدد من المقاعد البرلمانية (٩١ من ٣٢٥)، متقدمة بذلك ولو بعدد ضئيل على قائمة دولة القانون التي كان يقودها رئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي (والتي حصلت على ٢٤,٢ بالمائة من الأصوات وعلى ٨٩ مقعدا).

إلا أن المالكي، الذي كان لا يزال رئيسا للوزراء منذ عام ٢٠٠٦، تمكن من البقاء في منصبه جزئيا لأنه احتفظ بمساندة واشنطن وطهران وضمن دعمهما له، ثم أعيد انتخاب المالكي في عام ٢٠١٤ إلا أنه ما لبث أن أجبر على الاستقالة في شهر آب/ أغسطس من نفس تلك السنة، أي خلال بضعة شهور فقط، بعد أن أعلن تنظيم الدولة (داعش) سيطرته على الموصل، ثاني مدن العراق، وعلى مساحات شاسعة في الجزء الشمالي من البلاد. وحل محله حيدر العبادي، منافسه الرئيس داخل حزب الدعوة الذي ما زال في السلطة منذ عام ٢٠٠٥.

تعليقا على التجربة الفاشلة في المشاركة في السلطة، قال أحد السياسيين العراقيين، والذي ينتمي إلى إحدى الكتل ذات الأغلبية السنوية في البلاد: "عندما أصبحت القائمة العراقية في عام ٢٠١٠ هي الحزب الأكبر كان من المفروض أن يكون رئيس الوزراء منها.

إلا أن رئيس الولايات المتحدة أوباما حمل الأقطار العربية على الضغط على علاوي كي يتنازل عن السلطة للمالكي الذي يدين بالولاء لإيران، ولقد هالنا حينها أن تتوجه الولايات المتحدة هكذا نحو إيران، وحينها قالت لنا الولايات المتحدة إنها أكثر حرصا على وجود دولة ديمقراطية مستقرة يهيمن عليها الشيعة، لأن ذلك يمكن أن يساعد في إجبار الإيرانيين على رؤية أن بإمكانهم الحصول على نظام أفضل يسيطر عليه الشيعة".

من وجهة نظر هذا السياسي العراقي، اتخذت واشنطن موقفا مناهضا للسنة لأنها لم تنس كيف واجهت القوات الأمريكية في العراق مقاومة شرسة في المناطق ذات الأغلبية السنوية أثناء الاحتلال.

### التنافس السعودي الإيراني

أما اليوم، فما هي إيران تمد يدها للقوائم السياسية ذات الأغلبية السنوية وذات الأغلبية الشيعية على قدم وساق، وذلك سعيا منها لتعزيز نفوذها في المناطق التي بات فيها الحشد الشعبي، تلك الوحدات العسكرية التي قاتلت جنبا إلى جنب مع قوات الأمن العراقية لطرد "داعش"، قادرا على إيجاد موطئ قدم له بعد انهيار تنظيم الدولة وتراجع نفوذ حكومة إقليم كردستان منذ الاستفتاء على الاستقلال في العام الماضي.

ولقد أخبرني محلل سياسي عراقي بما يلي: "بدأت إيران في الدخول إلى المناطق السنوية، بل لقد وصلوا إلى المناطق التي كانت تهيمن عليها الدولة الإسلامية ولم يكن لإيران أدنى نفوذ فيها من قبل، مثل محافظة الأنبار، كما بدأ الحشد في ممارسة نفوذه داخل المناطق الكردية والتي لم يكن له فيها نصيب من قبل، مثل إربيل، وبدأ السنة يتجهون نحو دعم الموقف الإيراني، وذهب الإيرانيون يمارسون الضغوط على الزعماء السنة من خلال الحشد الشعبي، وهذا له عواقبه بكل تأكيد".

أسفر التنافس بين المملكة العربية السعودية وإيران عن انقسامات داخل الحزبين اللذين تهيمن عليهما الأغلبية الشيعية: حزب الدعوة الحاكم والمجلس الإسلامي الأعلى.

أما حزب الدعوة فقد انقسم إلى تحالف النصر الذي يقوده العبادي، والذي يراه البعض حالياً منحازاً نحو المملكة العربية السعودية، بينما يقود زعيم الحزب، المالكي، تحالف دولة القانون، والذي يميل نحو إيران، ولقد أمكن الوصول إلى هذه الحالة بعد أن أصدر البرلمان قانوناً يجيز للحزب الواحد الترشح من خلال قائمتين متنافستين.

وهناك قائمة ثالثة اسمها الفتح، وهذه تمثل الحشد الشعبي ويقودها هادي العامري، زعيم مليشيا كتائب بدر والتي تعتبر موالية لإيران بالكامل، وهناك قائمة رابعة اسمها "سائرون" يقودها الزعيم الديني الشيعي مقتدى الصدر، والذي كان ذات يوم رمزاً للمعارضة الشيعية ضد الاحتلال الأمريكي، وهذه القائمة تميل اليوم نحو المملكة العربية السعودية.

وكان الصدر قد قام في العام الماضي بزيارة نادرة إلى المملكة العربية السعودية والتقطت له صور بينما كان مجتمعاً مع محمد بن سلمان، وكان قد قال في مقابلة سابقة مع موقع ميدل إيست آي إن الميليشيات الطائفية لا مكان لها داخل العراق، بينما صرح رئيس سابق للبرلمان العراقي في لقاء مع ميدل إيست آي بأن الصدر هو "الشيعي الأقرب إلى السنة" وبأنه الزعيم الشيعي "الأكثر انفتاحاً على الحوار".

وهناك قائمة خامسة اسمها "الحكمة"، وهذه فرع ناجم عن الانشقاق الحاصل في المجلس الإسلامي الأعلى، ويتأسسها عمار الحكيم.

منذ شهر شباط/فبراير الماضي، لم يدخر قاسم سليمان، قائد لواء القدس التابع للحرس الثوري الإيراني والذي بات بحكم الأمر الواقع رجل إيران الأول في العراق، وسعا في بذل جهود مضنية لتوحيد الزعماء الشيعة وبشكل خاص لإقناع العبادي والعامري والحكيم في أن يشكلوا قائمة واحدة، إلا أن جهوده باءت بالفشل، ويذكر أن أحد المبعوثين الذين أوفدهم سليمان قضى اثنتي عشرة ساعة وهو يحاول إقناع الرجال الثلاثة بوضع خلافاتهم جانبا.

وحول ذلك قال لي محلل سياسي عراقي: "كانت تلك محاولة لإضفاء الشرعية على الحشد الشعبي، إلا أنه بعد ساعات قليلة من صدور الإعلان، تدخل السعوديون وضغطوا على العبادي حتى ينسحب، وكذلك فعل".

#### تشقت الولاءات

كما أن القوائم التي يهمن عليها السنة تعاني كذلك من الانقسام من حيث ولائها للقوى الإقليمية المتنافسة، ويقود قائمة القرار خميس الخنجر وأسامة النجيفي، أحد النواب الثلاثة للرئيس العراقي، وتتكون القائمة من عشرة أحزاب صغيرة شكلت ائتلافاً فيما بينها ويعتقد بأنها على صلة وثيقة بكل من تركيا وقطر، ومعروف أن قطر تخضع حالياً لحصار تفرضه عليها المملكة العربية السعودية.

وهناك قائمة ثانية اسمها الوطنية، وهذه تشتمل على الحزب الإسلامي العراقي المرتبط بجماعة الإخوان المسلمين، وهو أكبر الأحزاب السننية في العراق، إضافة إلى علاوي، رئيس الوزراء السابق.

يوجد داخل القائمة مجموعتان علمانيتان وأحزاب إسلامية على علاقة وثيقة بإيران، بينما يميل علاوي نحو الإماراتيين، ثم هناك قائمة الحل التي يتأسسها جمال الكربولي، وهذه تعتبر أقرب إلى السعودية.

وفيما لو ذهبت شمالاً فستجد أن الصورة مشابهة، حيث توجد قائمة واحدة اسمها "الكرديستاني"، وتتشكل من الحزبين الحاكمين في كردستان: الاتحاد الوطني الكرديستاني والحزب الديمقراطي الكرديستاني، الأول منهما موالٍ لإيران بينما الثاني أقرب إلى تركيا.

وهناك قائمة ثانية مشكلة من الإسلاميين الكرد، والذين دخلوا في تحالف مع مجموعة منشقة عن معسكر طالباني اسمها حركة "كوران" أو "التغيير"، وأما القائمة الثالثة فيتأسسها برهم صالح، وهو كان أحد النواب الثلاثة لرئيس وزراء العراق.

قد تجد تركيا نفسها في موقع الحكم الذي يقرر ما إذا كان العراق سيميل شرقاً نحو إيران أو إلى جنوب الغرب باتجاه المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ولكن هناك من يفند هذه الحسابات ويؤكد أن العراقيين مهما كانت انتماءاتهم العقائدية والمذهبية فإنهم لا يمكن أن يعاملوا كما لو كانوا وكلاء للقوى الإقليمية المتنافسة.

وبالفعل، لا ينبغي أن يعاملوا كذلك لو أريد الحفاظ على ما تبقى من هذا البلد الممزق. ولكن لكي يتسنى ذلك فلا بد أن يثبت زعماء الأحزاب أنهم لا يتصرفون كما لو كانوا وكلاء للقوى الإقليمية المختلفة. وسيتبين بعد الانتخابات إلى أي مدى كانوا يتصرفون كما لو كانوا مجرد بضائع أو أموال منقولة.

ربما يكون الاحتلال الأمريكي قد انتهى، إلا أن العقلية التي تقوده وتبقي عليه مازالت حية.

\* ديفيد هيرست مراسل بريطاني مخضرم ومحرر موقع "ميدل إيست آي". - ترجمة عربي ٢١



## الانتخابات.. أحلام أمس حقائق اليوم.. هل ستكون أحلام الحاضر حقائق الغد؟

\*د. عادل عبدالمهدي

موقع الكاتب: ٢٠١٨/٥/١٥

في طريقنا للانتخابات صباح السبت ١٢ ايار، كانت الشوارع خالية من السيارات، لكنها كانت مزدحمة بذكريات وارواح واسماء ملايين الرجال والنساء الذين قدموا حياتهم، وتحملوا صنوف التعذيب، ودخلوا السجون، وهجروا وقاتلوا وناضلوا وافنوا شبابهم للتصدي للدكتاتورية والاستبداد، لكي يتسنى لي وعائلي واولادي وابناء وطني من الذهاب بكل حرية لاختيار شخص واحد بين الاف المرشحين، وقائمة واحدة بين عشرات القوائم ليمثلونا في رابع دورة تشريعية منذ ٢٠٠٦.. ولاختيار الحكومة القادمة في تداول سلمي للسلطة. من كان يحلم بهذا اليوم؟ وكيف تحول الحلم الى حقيقة؟ وكمن من الدماء اريقت على هذا الطريق؟ وكمن من الدماء يجب ان تراق لحماية هذا المكسب العظيم امام محاولات التدخل الاجنبي والاحتلال والارهاب وقوى العرقلة والكذب والتعطيل والجهل. نذهب الى الانتخابات وهناك حالة واضحة من الاحباط والقلق والبلبلية.

١- ننتخب لنتجاوز عوامل القصور والتقصير التي تواجهنا. وعدا اشكاليات البطاقات والنظام الالكتروني والشفافية والنزاهة ونسب المشاركة، فهناك تقصير واضح يتعلق بالنظام الانتخابي.. وهذه امثلة:

(أ) يكرس سلطة الفرد وعدد من الاحزاب في انقسام متزايد بين القوى السياسية وجمهورها..  
(ب) ضياع للصوت، او سوء استثماره.. وان الانتخابات ذاتها لا تحسم تشكيل الحكومة والكتلة الفائزة، فالامر يتم بعد الانتخابات عبر الصفقات والضغوطات والمحاصصات..

(ج) لا تضغط لانتخاب الكفاء، وتصلب عود القيادات والكفاءات المخلصة، على العكس فان الكثير من منطلقاتها ومبانيها تشجع الطفيليين والفاشلين والفاستدين. وهذه ثغرات ستزيد القطيعة بين الشعب وحكامه إن لم تعالج، منعا من تحول الانتخابات لعملية رتيبة فوقية، مكلفة، مثيرة للانقسام والتصارع، بعيدا عن اهتمامات الشعب ومصالحه ومستقبله.

٢- لاشك ان الحرية شيء عظيم، وحاجة فطرية تلد مع الانسان، لهذا ضحى ويضحى من اجلها شعبنا وبقية الشعوب.. لكن الحرية بمفردها لا تصنع الحياة ولا مقومات الرضا والقبول.. وستغيب عن الذاكرة وتذوي وتذوب كل التضحيات التي بذلت من اجلها وضحت وقاتلت لبناء صرحها. ففي "دعاء الافتتاح"، ونحن نقف على ابواب شهر رمضان المبارك، ندعوه سبحانه ان "يؤمن الخائفين وينجي الصالحين ويرفع المستضعفين ويضع المستكبرين ويهلك ملوكا (حكاما) ويستخلف اخرين".

لكننا ندعو ايضا لـ "دولة كريمة" تعز المؤمنين والمخلصين والعاملين، وتذل المنافقين والفاستدين والفاشلين.. وما لم يتحقق حلم الدولة الكريمة، فان الحرية التي نعيشها ستبقى مثلومة وناقصة.. وقد تتبدد مكاسبها هذه المرة بايدينا، ولا نستطيع ان نلقي اللوم على غيرنا.

٣- لعل من سنن الكون الغيبية والوضعية ان امجاد الماضي بمفردها لا تبني الحاضر والمستقبل، حتى وان كانت دماء الشهداء وعذابات الظلم والعدوان. فالواقع الملموس يفرض مستلزماته ومتطلباته بذاته.. فاكثرت من نصف الناهخين اليوم هم من جيل نهاية التسعينات وبداية القرن الحادي والعشرين، اي من الذين تتراوح اعمارهم ١٨-٣٠ عاما.. ذلك الجيل -في جزء كبير منه- لم يعيش مباشرة ظلم العبودية وفقدان الحريات، كما عاشته الاجيال التي سبقته، لكنه عاش ويعيش عذابات الحاضر والارهاب والعنف والبطالة والجهل والامية. فهو يحلم اليوم بان يعيش حاضرا افضل من حاضره، ومستقبلا واعدا يمنحه الكرامة والرقي، ويحميه من الفقر ويوفر له العمل والعلم والصحة والرفاه شأنه شأن الشعوب الاخرى. فهو بحاجة الى حكومة ناجحة تبني دولة المواطن، وليس حكومة تكرس السلطة لنفسها، لتبني دولة المسؤول على حساب دولة المواطن. فالحكومات عندما تنجح لا تحتاج ان تصرف الاموال لترويج ذلك، بل سيتحسس المواطن ذلك، كما يتحسس الطفل عطف وعطاء والدته، فيلتصق بها، كما تلتصق به. اما الحكومات الفاشلة فستزداد غريبتها عن شعبها، ويتحول ابناؤها وجمهورها من قوة لها الى قوة عليها، وهو ما يتطلب تغييرا جذريا في الفكر والوسائل.

٤- سنحلل في الافتتاحيات القادمة نسب المشاركة ودعوات التلاعب وتداعياتها خصوصا في كركوك والسليمانية والنتائج شبه الرسمية عبر الماكنات الانتخابية لمختلف القوى والتي بدأت تتوضح ملامحها والتي تشير لتوجهات تتطلب الوقوف عندها طويلا.

## تقييم موضوعي لنسب المشاركة

- مع ارتباك الاحصاءات والمعلومات، لكننا نستطيع اعتماد الارقام الاتية كارقام رسمية موثوقة او شبه موثوقة.
- (أ) عدد من له حق الانتخاب اكثر بقليل من ٢٤ مليون عراقي..
- (ب) تسلم ٨٦٪ من التصويت الخاص بطاقتهم الالكترونية، ووزعت على ٧١٪ من التصويت العام اي ١٧ مليون مواطن تقريبا..
- (ج) التصويت الخاص والعام هو ١٠,٨٤٠,٩٨٩ مليون ناخب، يتكون من التصويت العام ٩,٩٥٢,٢٦٤.. والخاص ٧٠٩,٣٩٦.. والخارج ١٧٩,٣٢٩، من هنا نسجل الملاحظات الاتية:
- ١- تحدد جميع الانظمة الانتخابية، انه لاحتساب نسب المشاركة، يجب عدم خلط "المسجلين المؤهلين" للتصويت Eligible من مجموع السكان في سن التصويت.. ففي الدورات السابقة اعتمدنا البطاقة التموينية والسجل الانتخابي، اي عمليا مجموع السكان البالغين.. وان اللجوء للنظام الالكتروني، بقدر ما هو انجاز، لكنه في موضوع نسب المشاركة اثار سلسلة من الاشكالات والتناقضات، حيث اختلط عامل من لا يريد المشاركة لاسباب شخصية او سياسية مع من يريد المشاركة لكن صِدته اجراءات اعداد وتوزيع البطاقة. وان نسبة ٤٤,٥٢٪، كنسبة مشاركة قد لا تعكس الواقع مرة سلباً واخرى ايجاباً.
- ٢- تتبع الدول عموماً نظامين مختلفين.. فهناك دول تجعل التصويت الزامياً، كاستراليا وبلجيكا واليونان والبرازيل والارجنتين وغيرهم.. اما معظم الدول فالمشاركة عموماً حرة.. وتشير الدراسات للفترة ١٩٦٠-١٩٩٥ ان هناك ٥١ مليون شخص في الولايات المتحدة لهم حق التصويت لكنهم لا يشاركون بالانتخابات، وان نسبة "المسجلين المؤهلين" من مجموع من لهم طبيعياً حق الانتخاب هو، الولايات المتحدة ٤٨٪، وسويسرا ٥٤٪، وروسيا ٦١٪ والهند ٦٦٪ واليابان ٧١٪ وكندا ٧٤٪ والمملكة المتحدة ٧٦٪ وفرنسا ٧٩٪، الخ..
- ٣- وان نسب المشاركة عندما تصدر في تلك الدول فانها تحتسب من "المسجلين المؤهلين" وليس من مجموع السكان البالغين. واننا لو اخذنا مجموع المصوتين فعلاً، أي ١٠,٨٤ مليون من ١٧ مليون مواطن بحوزتهم البطاقة او وصلها، اي "المسجلين المؤهلين"، فان نسبة المشاركة ستكون ٦٣,٧٦٪.. فهل ظلمت المفوضية العملية الانتخابية، ام حسناً فعلت خشية الاتهام بالمخاتلة وعدم الشفافية، لاننا لا نعلم هل ان المتغيين تغيبوا لموقف سياسي، او لعدم المبالاة كما يحصل في بلدان كثيرة، او بسبب ظروف مناخية او مرورية او لتقصيرات ادارية وفنية ومالية وقضايا الحرب والنازحين، الخ التي منعت من استكمال توزيع البطاقة او المشاركة بالانتخابات.
- ٤- الاحتياط عند المقارنة بالانتخابات السابقة، فنسب المشاركة المرتفعة قد تعود..
- (أ) حماس الدورة التشريعية الاولى بعد سنوات الكبت، وتحدياً للارهاب، وتلبية لنداء المرجعية، والاستقطابات المذهبية والقومية..
- (ب) وفي الثانية والثالثة كان هناك استمرارية لبعض تلك العوامل وازدياد واردات الدولة والأمل بان تقود القوى السياسية لاصلاحات وخدمات..
- (ج) سهولة عمليات التزوير وشراء الاصوات وحشو الصناديق بالاوراق والتزوير عند العد والفرز..
- (د) سهولة تمديد فترات الانتخابات، وفتح صناديق اضافية، الخ.
- ٥- اذا استثنينا موقف المرجعية الذي حث على المشاركة الواسعة لكنه اجاز من لا يريد المشاركة، باستثناء ذلك قد تفسر نسب التصويت الحالية:
- (أ) بسبب البطاقة الالكترونية والصندوق الالكتروني المبرمج مركزياً من حيث الاعداد والتوقيعات..
- (ب) اخفاقات القوى والطبقة السياسية وحالة من الياس والاحباط بين المواطنين الذين سبق لهم وشاركوا بحماس في الانتخابات السابقة، لكنهم احبطوا بسبب السياسات المتبعة..
- (ج) الاحتجاج على مواقف القوى السياسية من الاصرار على ابقاء النظام الانتخابي بشكله الراهن رغم الانتقادات.
- (هـ) مواقف سياسية واعلامية غير منصفة لم تنقطع عن معارضة اي عمل للنظام..
- (د) حملات واجندات منظمة تساهم بها قوى معادية وارهابية اقليمية ودولية لاحداث فراغ وفوضى في البلاد لاجندات خاصة.
- هناك شبهة انتهاكات واعمال تزوير ونقص اجراءات يجب التدقيق فيها.. فلم تفعل كل البطاقات وكل الاجهزة بشكل صحيح، وهناك ارتباك وتناقض في الاجراءات والمعلومات، لكن المحصلة النهائية ان ادخال النظام الالكتروني - إن استكملت كافة مستلزماته - كان انجازاً قد يساعدنا مستقبلاً في تجاوز الكثير من الاشكالات والثغرات في عملية الانتخابات.

## حكومة ما بعد الانتخابات العراقية

\*عدنان حسين

صحيفة (المدى) : ٢٠١٨/٥/١٥

الانتخابات البرلمانية العراقية المنتهية للتو، لم تشبه سابقتها منذ أول انتخابات لمجلس النواب في عهد ما بعد صدام في ٢٠٠٥. هذه المرة اختفت الكتل الكبيرة المتشكلة على أساس طائفي (شيعي - سني) وقومي (عربي - كردي). ومجلس النواب المنتخب للتو سيتكوّن من عدد مضاعف من الكتل، لكن بأوزان أدنى، فالكتلة الشيعية الكبرى (الائتلاف الوطني) ليس مرجحاً أن تعاود الظهور بعد الانشقاقات العديدة التي ضربتها: «التيار الصدري» خرج منها وخاض الانتخابات مع الحزب الشيوعي وجماعات مدنية أخرى، «ائتلاف دولة القانون» انشقّ إلى جماعتين يقود الأولى رئيس الوزراء حيدر العبادي، والثانية رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، «تيار الحكمة» بقيادة عمار الحكيم نشأ خارج المجلس الأعلى الإسلامي منفصلاً عنه. جماعات شيعية أخرى شكّلت قائمة منفردة ضمّت الجماعات المسلحة التي التحقت بهيئة «الحشد الشعبي»، وخاضت الانتخابات بقيادة زعيم «منظمة بدر» هادي العامري الخارج من «ائتلاف دولة القانون» و«الائتلاف الوطني».

الكتلة السنّية انشطرت هي الأخرى، وتوزّعت جماعاتها ما بين قوائم طائفية صغيرة، أو ذهب بعض زعمائها إلى «ائتلاف الوطنية» بزعامة إياد علاوي. الكرد الذين أظهروا في الماضي تجانساً أفضل من سواهم تفتّت وحدتهم، ولم يعد التحالف الكردستاني مظلّتهم الموحدة. صار لكل حزب قائمة سيكون تمثيلها ضعيفاً داخل البرلمان المقبل، وستسعى للالتحاق بالكتل الشيعية أو السنّية لتضمن دوراً في الحكومة المقبلة، ومن المرجّح أن يحتفظ الحزب الديمقراطي الكردستاني بالصدارة بينها، ما يؤهله ليكون شريكاً مفضلاً لمن يشكّل الحكومة المقبلة.

ومن أهم ما ميّز هذه الانتخابات كذلك، أن نسبة المقاطعة أو العزوف التي كانت من سمات كل العمليات الانتخابية السابقة، ارتفعت هذه المرة بدرجة لافتة، فقد هبطت نسبة المشاركة من ٦٠ في المائة في انتخابات ٢٠١٤ إلى أقل من ٥٠ في المائة، وهو ما كان متوقّعاً ومثّل عقوبة من الشعب للقوى المتنفّذة، وبخاصة قوى الإسلام السياسي التي شعر الجمهور الذي ادّعت تمثيله أنها قد خذلتها بعد ١٥ سنة من توليها السلطة بعد سقوط نظام صدام.

الشيعية، وهم الكتلة السكانية الأكبر، لم يلمسوا من الأحزاب التي نطقت باسمهم وباسم «مظلوميتهم»، أي مساهمة في تحسين أحوالهم المعيشية، ووضع حدّ لتلك المظلومية... العكس هو الصحيح، فالسكان الشيعية هم المتضرّرون الأكبر من انهيار نظام الخدمات العامة (الصحة والتعليم والكهرباء والماء والصرف الصحي والنقل)، ومن ارتفاع مستويات البطالة والفقر. ومعظم الناس يدركون أن ذلك يرجع إلى انغمار قيادات الأحزاب الشيعية في الفساد الإداري والمالي، الذي ظلّت مستوياته تتصاعد العام بعد الآخر برغم التعهدات الحكومية بمكافحة هذه الظاهرة المتسببة في اختفاء مئات مليارات الدولارات من تخصيصات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكان لما حدث في عهد الحكومة السابقة التي كانت بقيادة أكبر كتلة في البرلمان (الائتلاف الوطني العراقي) الشيعية، أثر كبير للغاية في زيادة نعمة الشيعة حيال «أحزابهم»، فمع أن المناطق التي احتلها تنظيم داعش في ذلك العام كانت سيئة، إلا أن حصة الشيعة بين الضحايا كانت كبيرة، ففي يوم واحد، مثلاً، قتل التنظيم الإرهابي في مجزرة جماعية ١٧٠٠ من الشبان الشيعة المتدربين في معسكر سبايكر الذين تُركوا لمصيرهم بعد انسحاب قوات الجيش والشرطة من المنطقة المحيطة بالمعسكر على غرار ما حصل في سائر المناطق التي احتلها «داعش» دونما مقاومة. كما أن ضحايا الحرب ضد «داعش»، ومن أجل استعادة المناطق المحتلة في السنوات اللاحقة، كانوا في معظمهم شيعة من منتسبي الجيش والشرطة الاتحادية و«الحشد الشعبي». ولطالما اشتكت عوائل المقاتلين الذين قضوا في تلك الحرب من أن «حكومتهم» لم ترع مصالحهم على النحو المتوجب، ما زاد من الشعور بالنقمة وخيبة الأمل حيال الأحزاب الشيعية وحكومتها.

أما بالنسبة للسنة، فكانت نقمتهم حيال «أحزابهم» هم أيضاً كبيرة. سياسات هذه الأحزاب ركزت على إثارة النزعات والنزاعات الطائفية، ما أدى إلى حصول كارثة الاحتلال «الداعشي». والنقمة على الأحزاب السنية تفاقمت أكثر بعد الاحتلال الذي تسبب في نزوح معظم سكان المناطق السنية، وعيشهم في مخيمات بائسة افتقدت إلى أبسط شروط العيش. ومما زاد الشعور بالعداء لهذه الأحزاب أن قياداتها استغلّت المحنة لتستحوذ على قسم من الأموال المتدفقة من الداخل والخارج، المخصصة لإغاثة النازحين.

في إقليم كردستان لم تكن الصورة أفضل، فالغالبية من الكرد وجدت أن أحزابهم لم تكن عند مستوى ما حققوه من مكتسبات وما كان مأمولاً لتعزيز هذه المكتسبات. قيادات الأحزاب الكردية هي الأخرى انغمرت في عمليات الفساد الإداري والمالي، وانخرطت في الصراع فيما بينها على السلطة والنفوذ والمال. وكان لسوء التقدير (لجهة التوقيت خصوصاً) في تنظيم الاستفتاء على حق تقرير المصير في العام الماضي، أثره البالغ في زيادة النقمة على هذه الأحزاب، فعملياً خسر الكرد الكثير من مكاسبهم المتحققة على مدى نصف قرن.

في إطار هذه اللوحة المثقلة بالتفاصيل، يتعين تشكيل الحكومة الجديدة التي يُفترض أن تكون قويّة لمواجهة متطلبات مرحلة ما بعد «داعش»، وبخاصة على صعيد بناء دولة المواطنة بعد سقوط دولة الطوائف والقوميات المحاصصاتية، وهو ما عبّرت عنه الرسالة التي تضمنتها النسبة الكبيرة للمقاطعة أو العزوف في هذه الانتخابات، وكذلك على صعيد إعادة الإعمار المتوجب أن تشمل العراق كله، وليس المناطق المدّمة، بسبب احتلال «داعش» وتبعاته وحسب، وهذا بالذات تلزمه حكومة تنهض بالمهمة الأكبر، وهي مكافحة الفساد الإداري والمالي الذي يربح السبب الأكبر في انهيار الاقتصاد العراقي غير النفطي، وفي إثارة النزاعات الأهلية والسياسية وجلب «داعش».

بالطبع لا يمكن أن تكون الحكومة الجديدة في صورة الحكومات السابقة، وعلى صيغتها التي قامت على المحاصصة الطائفية والقومية. هذا سيعني إعادة إنتاج الفشل وزيادة منسوب النقمة إلى مستوى يمكن أن يُنذر باضطرابات اجتماعية يصعب السيطرة عليها.

مثلاً كانت الانتخابات الأخيرة لا تُشبه سابقتها، فإن الحكومة الجديدة، بل العملية السياسية برمّتها، يتحتم ألا تُشبه سابقتها.

## العزوف وضعف الكفاءة سمتان بارزتان في الانتخابات

\*مرتضى عبد الحميد

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٠١٨/٥/١٥

من كان يسمع تصريحات أعضاء المفوضية العليا "المستقلة" للانتخابات، عشية إجرائها، والاحتياطات المتخذة لضمان نزاهتها، وصيانة حقوق الناخبين في حرية اختيار المرشحين إلى مجلس النواب، دون ضغوط أو ابتزاز أو شراء للذمم، من أية جهة كانت سيظن حتماً أن هذه الانتخابات ستكون الأروع، ولا يمكن أن تجاريتها تجربة انتخابية أخرى، في أي بلد من بلدان العالم، من حيث الشفافية والنزاهة والانسياوية، وستكون فتحاً مبيناً في بلد مثل العراق.

لكن حسابات حقل المفوضية، لم تتطابق مع بيدرهما، فالخروق والمخالفات القانونية لاحدود لها سواء ما يتعلق منها بالتزوير، أو بالعطلات الكثيرة في أجهزة التحقق والعد والفرز، التي قيل أن عملها منذ البداية كان بطيئاً، قياساً الى ما أعلنه أحد أعضاء المفوضية، قبل يوم واحد فقط من الانتخابات، عن الفترة الزمنية التي يستغرقها الناخب للإدلاء بصوته، وتتراوح بين ٢٠-٣٠ ثانية، بينما كانت في التطبيق العملي تستغرق من ٢-٣ دقيقة، الأمر الذي أدى الى تزامم وتدافع كبيرين أثناء التصويت الخاص، فضلاً عن تعطل قسم منها نتيجة إرتفاع درجة حرارة الأجهزة نفسها، وعدم وجود احتياط كاف لها.

كما بادر المسؤولون في بعض المراكز الانتخابية التي تعطلت فيها هذه الأجهزة الى مخاطبة المراقبين والوكلاء السياسيين والناخبين، بأن يتركوا الأوراق الانتخابية في السلال المركونة جانباً، وسيقوم الموظفون بإدخالها لاحقاً في أجهزة العد والفرز!

أما من الناحية الوظيفية، فحدث ولا حرج، حيث ذهبت أدرج الرياح، كل التحذيرات والتهديدات الصادرة من المفوضية، بمعاقبة كل من يرتكب خروق قانونية، أو يتجرأ على تجاهل تعليماتها، بعقوبات شديدة، تصل الى السجن خمسة عشر عاماً، لمن يبيع أو يشتري بطاقة إنتخابية تعود لشخص آخر.

وكان شراء بطاقات الناخبين (الفقراء مادياً ووعياً) يجري على قدم وساق، وعلى عينك يا تاجر، بل أصبح لهذه التجارة، سماسرة، يجهزون المشتري بالعدد الذي يحتاجه، دون أن تحرك المفوضية ساكناً، كذلك تمزيق صور ودعايات القوائم الأخرى، وعمليات التشهير والتسقيط المرافقة لها، وكانت حصة تحالف "سائرون" من كل هذا كبيرة.

إن هذه الخروق والتجاوزات، قد تكون أقل من الانتخابات السابقة، وكان تلافيتها في متناول اليد، لو مارست المفوضية دورها بكفاءة ونزاهة أفضل مما جرى، لتجعل الفجوة بين الأقوال والأفعال أقل سعة، وأخف ضرراً، ولو ان الكتل السياسية تصرفت وفقاً للتعليمات والقوانين السارية.

إلا أن ما يحز في النفس حقاً، هو العزوف عن المشاركة في الانتخابات، بدوافع وأسباب أكثر من واهية، سداها ولحمتها، اليأس والإحباط، وانعدام الثقة بالنفس، والمفارقة أن عدداً كبيراً من هؤلاء المقاطعين، كانوا هم الأعلى صوتاً في المطالبة بالإصلاح والتغيير، دون أن يتوقفوا لحظة واحدة، ليسألوا أنفسهم، كيف يتم تحقيق ما نطالب به، ونحن عازفون؟! ودون أن يدركوا أنهم يقدمون خدمة مجانية للفاسدين والفاشلين للبقاء في مواقعهم، وبالتالي أستمروهم في جرّ العراق، شعباً ووطناً إلى الهاوية.

يبقى الأمل معلقاً على ما حصل عليه تحالف "سائرون" وغيره من القوى القريبة منه في منهجها، من مقاعد في مجلس النواب، ليكون باستطاعتها المساهمة بجدية في إعادة بناء الدولة على أسس المدنية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

## الانتخابات.. يبقى التفاؤل قوياً

\*د. عادل عبد المهدي

موقع الكاتب: ٢٠١٨/٥/١٦

باعتماد النتائج الاولى المعلنه والمتداوله، صار واضحاً اوزان القوائم والافراد، والرابحون والخاسرون..  
مذكرين انفسنا والجميع ان المنافسة والخصومة يجب ان لا تفسد في الود قضية، فالعدو الحقيقي المشترك  
يبقى الارهاب والاحتلال والتبعية والعنف والبطالة والفقر والمرض والامية والجهل والتخلف.

١- ما زال الطريق طويلاً لتجاوز الطائفية والاثنية، وثغرات النظام الانتخابي واعمال التزوير والتأثير  
اللامشروع على الناخبين، والأهم من ذلك كله لتجاوز عقل المعارضة، والكذب والتسقيط والجهل للدخول في  
عقل بناء النظام والدولة الراشدة والرأي العام والوعي والحكومة الناجحة.

فتحت الانتخابات احتمالات تعديل المعادلات والعلاقات، رغم كل الملاحظات والشكاوى خصوصاً  
المحقة. فهذه الانتخابات اكثر اماناً واقل تزويراً على صعيد اوراق الاقتراع، والأهم اقل تزويراً واكثر اماناً مع  
الذات والضمير.. فسمعت اصوات التقريع والنقد الموجه للكثير من السياسات الجارية، وفتحت مجالات  
النقد الذاتي ومراجعة السياسات والتوقف عن القاء المسؤولية على الغير. واذا كانت هناك سلبيات في بعض  
الاجراءات والتطبيقات، لكن المفاجئات او الصدمات للنتائج الايجابية للبعض والسلبية لآخرين قد تفتح  
العيون عن حجم المسؤوليات سواء لمعالجة النواقص، او لتعزيز المكاسب.. عسى ان تُعالج بصدق وبدون  
انانية وحزبية ضيقة برؤى تختلف عما كان يحصل سابقاً. لم تعلن رسمياً كل النتائج وهذه خطوة حذرة  
لحين التدقيق والتأكد، لكننا نستبق ونبارك للحكومة جهودها، وللاخ العبادي بيانه الرصين بعد مجيئه ثالثاً  
خلاف توقعات صدره، وللمفوضية والمسؤولين والامينين والاعلام والقوى السياسية مواقفها.

٢- خلال ٤ دورات تشريعية تقدمت قائمتان لا تمثلان السلطة هما "العراقية" و"سائرون" وذلك في  
الدورة الثانية والحالية، وهذه تحسب للانتخابات العراقية وتداول السلطة، رغم بقاء تأثيراتها القوية.

٣- عبرت (٩) قوائم حاجز الـ ١٠ مقاعد، حاصدة ٢٤٧ مقعداً، وباجمالي (٧,٧٢٤٨٦٢) مليون صوتاً..  
وفازت ٢٤ قائمة بمقاعد برقم احادي.. والمجموع الكلي لاصوات الـ ٣٣ قائمة الفائزة (٨,٣٨٠٤٣٨) مليون  
صوتاً من مجموع ١٠,٨٤ مليون، مع بقاء فضلة بسيطة لم تحتسب بعد.. قائمة واحدة عبرت حاجز الـ ٥٠  
مقعداً هي "سائرون" (١,٣٤٢٢٢٢٨ صوتاً).. وقائمتان عبرتا حاجز الـ ٤٠ مقعداً هما "الفتح" و"النصر"

(١,٢٢٢٦٧٦، ١,٠٢٨٦٩٢، على التوالي).. وثلاث قوائم عبرت حاجز الـ ٢٠ مقعداً هي "الديمقراطي الكردستاني" و"القانون" و"الوطنية" (٧١٩٥٠٠، ٦٣٧٨٥٧، و٥٠٧٢٩٣ على التوالي).. وثلاث قوائم عبرت حاجز الـ ١٠ مقاعد هي "الوطني الكردستاني" و"الحكمة" و"القرار" (٥٠٤١١٩، ٤٨٣١٩٤، و٣٣٩٢٦١ على التوالي).

٤- الشحن الطائفي والقومي هو الاقل مقارنة بالدورات السابقة.. وعنصر الاختلاط الديني والمذهبي والقومي والايديولوجي هو الاكثر، دون ان يعني غياب الشحن تماماً، وهذا تطور مهم.

٥- كان "المجلس الاعلى" و"الدعوة" و"البارت واليكتي" محور الدورة التشريعية الاولى.. وصارت "الدعوة" و"العراقية" محور الثانية.. و"الدعوة" (جناح العبادي) و"المجلس" و"التيار الصدري" و"البارت" محور الثالثة.. وقد يكون "التيار الصدري" و"بدر" محور الحالية، سواء: أ) باتجاه بعضهما.. ب) حراك محوره "سائرون" ج) حراك محوره "الفتح". وستتردد القوائم الاخرى لتشكيل ائتلاف اكبر قبل استطلاع نوايا هاتين القائمتين، او احدهما.. عدا ما قد يحصل على صعد محلية، وتحركات من اخرين سعياً لتحقيق اكثرية اخرى، او للتحصن ضد العزل والحرمان.

٦- سيُدقق في الشكاوى وستعلن النتائج النهائية. وبعد تصديق المحكمة، امام رئيس الجمهورية (١٥) يوماً لدعوة البرلمان، لانتخاب رئاسة المجلس بالاغلبية المطلقة (المادة/٥٤ و٥٥) اي ١٦٥ عضواً.. وحسب المادة (٧٠) يتم انتخاب رئيس الجمهورية بثلاثي المجلس، فإن لم تتحقق الاغلبية، يقترح ثانية بين اعلى اثنين، ويعد رئيساً من يحصل على اكثرية الاصوات.. وحسب المادة (٧٦) يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الاكثر عدداً خلال (١٥) يوماً من تاريخ انتخابه.. وعلى المرشح تشكيل الحكومة خلال (٣٠) يوماً، والا سيكلف مرشحاً جديداً لرئاسة الوزراء.

٧- تسمح التوقيتات تشكيل الحكومة قبل العيد او بعده مباشرة.. لكن الأهم قيام حكومة ناجحة، لا تختفي وراء الشعارات الفارغة والمسميات الرنانة، التي تلد عادة حكومة معطلة، فاشلة من بيضتها الاولى، قوامها المحاصصة وفساد المنظومة، وخلل المباني، واعتماد نظام النقاط وعدد المقاعد لتوزيع المناصب، بعيداً عن عوامل الانسجام والوحدة والكفاءة.

## نظرة في خارطة الانتخابات العراقية القادمة

\*رند رحيم

(مجلس الأطلسي) ٢٠١٨/٥/١٦

الانتخابات البرلمانية العراقية للعام ٢٠١٨، تجسد الاستمرارية والتغيير، في مناخ تقسيمي بشكل خاص. وتقام هذه الانتخابات في ظل الدمار الذي خلفه الصراع مع "داعش" والانقسامات الخطيرة في داخل الحزب الشيعي الحاكم. ونتيجة لذلك، سوف تشكل الانتخابات التي تُعقد يوم ١٢ أيار (مايو) الحالي اختباراً لمزاج البلد في أعقاب السنوات الأخيرة المضطربة.

مع القليل من الاستثناءات، يهيمن على التحالفات الانتخابية نفس اللاعبين الذين سيطروا على المشهد السياسي العراقي منذ انتخابات العام ٢٠٠٦. وفي حين أن الوجوه تظل نفسها، فإن هناك تغييرات مهمة في تشكيلات الائتلافات – والأكثر استدعاءً للانتباه من بينها هو انقسام القوة المهيمنة في المشهد السياسي العراقي: الجماعات الشيعية.

### التحالفات الشيعية

في العام ٢٠١٤، تنافست الأحزاب الشيعية على المقاعد البرلمانية من خلال ثلاث مجموعات: ائتلاف "دولة القانون"، بزعامة حزب الدعوة الذي يقوده نوري المالكي، والذي انضم إليه أعضاء من منظمة بدر، وائتلاف بقيادة المجلس الإسلامي العراقي الأعلى، وائتلاف بقيادة رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر.

الآن، وبعد عدة محاولات فاشلة بذلتها المجموعات للتجمع، أصبحت انتخابات العام ٢٠١٨ تزدهم بخمسة تحالفات شيعية: تحالف "النصر" بقيادة رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي، وتحالف "دولة القانون" بقيادة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، وتحالف "الفتح" بقيادة وزير النقل السابق ورئيس منظمة بدر، هادي الأميري، وتحالف "الحكمة" بقيادة رجل الدين عمار الحكيم، وتحالف "سائرون" وهو مزيج من المرشحين المتنوعين تحت رعاية مقتدى الصدر.

ثمة بعض المفاجآت في هذا التشكيل الجديد – لعل أكثرها أهمية هو انقسام "حزب الدعوة" ككيان انتخابي موحد إلى تحالفين: "النصر"، و"دولة القانون". وكان حزب الدعوة هو الحزب الحاكم الفعلي في العراق منذ العام ٢٠٠٥، بثلاثة رؤساء للوزراء على التوالي. ومع ذلك، نشب في أعقاب تعيين العبادي رئيساً للوزراء في العام ٢٠١٤ صراع على السلطة مع سلفه، نوري المالكي. وقد تسببت الانقسامات المتواصلة بين الرجلين في حدوث انشقاق في الحزب، والذي وصل إلى ذروته خلال التحضيرات لتشكيل تحالف انتخابي لهذا العام. ونتيجة لذلك، شكل المالكي والعبادي تحالفين منفصلين، واللذين لا يحمل أي منهما اسم "الدعوة"، وترتب على مرشحي "الدعوة" الاختيار بين الاثنين. ويشكل هذا الغياب لحزب "دعوة" موحد نكسة رئيسية للحزب، لكن بعض الأعضاء يصرون على أن الحزب سيستعيد وحدته بعد الانتخابات. وربما يكون هذا التصور أملاً عاطفياً عتيقاً: لن يندم الكثير من الشيعة على رؤية حزب الدعوة وهو يضعف، ويرخي قبضته عن السلطة.

بالإضافة إلى حزب الدعوة، يعرض المجلس الإسلامي الأعلى انقساماً آخر في صفوف الشيعة. فعلى مدى عقود، كانت المجموعة منافساً بارزاً لحزب الدعوة، لكنها ضعفت بشكل كبير على مر السنين. في العام ٢٠١٢، انشق "لواء بدر"، الذراع العسكري للمجلس الإسلامي الأعلى، عن المجموعة، وانضم في العام ٢٠١٤ إلى تحالف "دولة القانون" بزعامة حزب الدعوة خلال الانتخابات. وأفضت التوترات بين الوريث الشاب للقيادة – عمار الحكيم – وبين الحرس القديم للمجلس الإسلامي الأعلى إلى المزيد من الصدوع في المجموعة. وفي تموز (يوليو) ٢٠١٧، انشق الحكيم – ربما بسبب ضيقه بالضغط التي يمارسها الجيل الأكبر ورغبته في أن يروق للناخبين صغار السن – عن المجموعة وقام بتأسيس "تيار الحكمة"، الذي يشارك بائتلافه الخاص في الانتخابات القادمة.

في الأثناء، ضم أنصار الاتجاه التقليدي في المجلس الإسلامي الأعلى قواهم مع القوى السابقة، "منظمة بدر"، تحت مظلة تحالف "الفتح". ومن المتوقع أن يبلي تحالف الفتح الذي شكلته قوات التحالف الشعبي بلاءً حسناً في الانتخابات القادمة، مستفيداً من شعبيته التي كسبها كمنظمة شبه عسكرية قاتلت "داعش"، وتمكنت من تحرير الأراضي والاحتفاظ بها، وحمت بغداد، وضحت بمئات الشهداء منذ العام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن يتمكن هذا التحالف من إبعاد الناخبين عن الائتلافات الشيعية الأخرى، ويرجح أن يلعب دوراً حاسماً في تشكيل الحكومة الجديدة.



من جهته، فجر مقتدى الصدر مفاجأة أخرى هو أيضاً. وكان يقود حملة مناهضة للفساد -بشكل غير أصيل نوعاً ما، وفقاً لمنتقديه- والتي تدعو إلى "اجتثاث" السياسة غير الأكفيا واستنكار الطائفية. وتُرد رسالته الشعبوية صدى عواطف العراقيين الذين ضاقوا ذرعاً بالسياسة الذين لا يخدمون إلا أنفسهم.

في تزاوج غير متوقع، عقدت حركة الصدر تحالفاً مع الحزب الشيوعي. وجاءت هذه الشراكة في أعقاب سنتين من التنسيق بين الصدرين والشيوعيين لتنظيم الاحتجاجات المناهضة للفساد والطائفية في المدن العراقية الرئيسية. وظهر الصدر، شأنه شأن الشيوعيين، كصوت قوي ضد الحالة السياسية الراهنة. وقد انضمت عدة مجموعات سنية وعلمانية أصغر إلى هذا الائتلاف، لتمنحه شخصية أكثر وضوحاً كتكوين عابر للأديان من القوائم الانتخابية الأخرى.

ما الذي سيعنيه هذا الخليط المتناثر من التحالفات عندما يتعلق الأمر بالأصوات؟ في العام ٢٠١٤، حصلت التحالفات الثلاثة بقيادة شيعية على ١٥٥ مقعداً في البرلمان. فاز تحالف "دولة القانون" (بقيادة حزب الدعوة) بـ٩٢ مقعداً، وفاز المجلس الإسلامي الأعلى بـ٢٩ مقعداً، بينما كسب الصدرين ٢٨ مقعداً، بالإضافة إلى ستة حلفاء. وكان ذلك العدد أقل من الـ١٦٥ مقعداً اللازمة لتحقيق أغلبية مطلقة، ولذلك احتاجت هذه التحالفات إلى دعم الكرد للوصول إلى تلك الأغلبية.

في الانتخابات القادمة، سوف تتوزع الأصوات الشيعية بين خمسة تحالفات بدلا من ثلاثة، والتي لا يتوقع لأي منها أن يكسب عدد الأصوات التي كان قد حققها تحالف "دولة القانون" في العام ٢٠١٤. ويتوقع معظم المراقبين أن تحقق تحالفات "النصر"، و"دولة القانون" و"الفتح" نتائج متشابهة تقريبا، مما يقود إلى المساومات والمنافسات بين القادة الشيعية. وسوف يجعلهم ذلك أكثر اعتماداً على دعم الائتلافات السنية والكردية من أجل تكوين ائتلاف.

### المتسابقون السُّنة

كانت القيادة السُّنية التقليدية منقسمة منذ وقت طويل -بل أكثر انقساماً من نظيراتها الشيعية- وهي تواجه الآن تحديات غير مسبقة لشرعيتها نفسها.

تشعر المحافظات ذات الأغلبية السنية، التي تلقت أعنف الضربات من "داعش"، بأنها مهملة من قبل ساستها. وقد أثارت عمليات إغاثة النازحين وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد "داعش" اتهامات للسياسة بالاستغلال والتكسب. والآن، تجمع القادة السنة حول قائمتين رئيسيتين: شكل أسامة النجيفي، وهو أحد نواب الرئيس العراقي الثلاثة، تحالفاً مع شقيقه، أثيل النجيفي، الذي كان حاكم الموصل عندما اجتاحت "داعش" المدينة. وسوف يخوض تحالفهما "القرار العراقي" مسابقة الانتخابات في الموصل والمحافظات الأخرى ذات الأغلبية السنية، لكنه لا يتمتع بوصول على المستوى الوطني.

من ناحية أخرى، انضم سليم الجبوري، رئيس البرلمان الحالي، وصالح المطلك، النائب السابق لرئيس الوزراء، إلى تحالف إياد علاوي العلماني. وقد أصبح ائتلاف علاوي "تحالف الوطنية"، بشعاره المناهض للطائفية والمدني (في كناية ملطفة عن العلمانية)، بمثابة ملاذ للسنة البارزين كما كان حاله في العام ٢٠١٠ عندما كسب أكثرية مقاعد البرلمان. وفي الأثناء، عبر سنيون بارزون آخرون، بمن فيهم رجل الدين عبد اللطيف حميم، خطوط القسمة الطائفية وانضموا إلى تحالف العبادي، "النصر".

كما أدى عدم الرضا عن السياسيين السنة التقليديين، خاصة في محافظتي الموصل والأنبار، إلى خلق فراغ في القيادة أيضاً، والذي يقوم بملئه قادمون جدد من مجموعات قبلية ومدنية. وقد ظهرت تحالفات مقتصرة على المحافظات، وبعضها محلي بشكل حقيقي.

### الأحزاب الكردية

في أعقاب تفكك حزب "الاتحاد الوطني"، وصعود "حزب غوران"، وظهر أحزاب منشقة أخرى، لم يعد الكرد يشكلون جبهة موحدة.

كان الكرد -على عكس السُّنة المتشردمين على الدوام- يشكلون حتى الآن الوزن الحاسم في تحقيق التوازن السياسي العراقي، والضروري في تعيين رؤساء الوزراء الجدد. وفي حين أن الحزب الديمقراطي الكردستاني بقي متماسكاً، فإن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني عانى من صراع وانقسامات داخلية، والتي أفرزت عدداً من الأحزاب الأصغر، وأكثرها بروزاً حزب غوران (التغيير)، و"حزب الديمقراطية والعدالة" الأحدث بقيادة برهم صالح، المسؤول الكبير السابق في الاتحاد الوطني الكردستاني. وفي حال تحول الكرد إلى تكوين جبهة موحدة بعد الانتخابات من أجل الحفاظ على مصالحهم في المفاوضات مع الحكومة الفيدرالية، فإنهم سيستنفون دورهم كـ"صانعي ملوك" في تشكيل الحكومة الجديدة.

## بعد الانتخابات

تتعلق الانتخابات البرلمانية العراقية باختيار رئيس وزراء بقدر ما تتعلق بانتخاب أعضاء البرلمان، ويتكشف ذلك في عملية مفاوضات، ومقايضات، وليّ أذرع تحدث بعد الانتخابات، وبشكل أساسي في داخل الجيب الشيعي. وثمة عدة سيناريوهات ممكنة لما سيأتي، اعتماداً على عدد من المتغيرات: عدد الأصوات التي تلقاها القادة الأفراد، وقدرة إيران على إقناع التحالفات الشيعية - أو الضغط عليها - لتشكيل ائتلافات، وما إذا كانت الجماعات الكردية ستلتئم معاً مرة أخرى لتشكيل عامل الترجيح المألوف، وأي مدخلات قد تكون لدى الولايات المتحدة لتساهم بها - أو لا تكون.

سوف تستفيد إيران من نفوذها الكبير لتوحيد التحالفات التي يقودها الشيعة. ويفترض أكثر السيناريوهات طموحاً تكوين ائتلاف لما بعد الانتخابات بين أربعة تحالفات على الأقل، وهو عدد كبير بما يكفي لنيل الحد الأدنى من الدعم من السنة والکرد لتحقيق أغلبية مطلقة في البرلمان. وفي العام ٢٠١٤، لم يكن من الصعب على إيران أن تقنع التحالفات الشيعية الثلاثة بتجاوز خلافاتها والتوحد تحت راية "التحالف الوطني". وفي العام ٢٠١٨، وعلى الرغم من الخصومات بين المالكي والأميري، سوف يكون من السهل إقناع تحالف "دولة القانون" و"الفتح" - وكلاهما يحتفظان بعلاقات وثيقة مع إيران - بتشكيل تحالف. وربما لا يكون أمام تحالف الحكيم "الحكمة" - الذي قد يكون الأضعف - خيار آخر سوى الانضمام. لكن الأقل احتمالاً - وإنما الممكن أيضاً، اعتماداً على نتائج الانتخابات - هو أن يجلب العبادي تحالفه، "النصر"، ويضمه إلى التحالف من أجل البقاء في النظام. وسيكون الأقل احتمالاً على الإطلاق للانضمام إلى مثل هذا التحالف هو ائتلاف مقتدى الصدر، بسبب تحالفه مع الشيوعيين وبسبب انفصال الصدر المعروف عن إيران.

مع ذلك، وفي حال لم تتمكن إيران من أن تجمع معاً بين العبادي والمالكي والأميري في تحالف كبير، فإن النتيجة ستكون قيام معسكرين شيعيين قويين، واحد يرأسه العبادي، والآخر يقوده المالكي والأميري. ويتطلع هؤلاء الثلاثة جميعاً إلى شغل منصب رئيس الوزراء لأنفسهم أو لوكلائهم. وعندئذ، ربما يصبح تحالف الصدر، "سائرون" عنصراً مهماً في تحديد أي معسكر هو الذي يتمتع بفرصة أفضل لتشكيل ائتلاف حاكم. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يحتاج كل من المعسكرين إلى استمالة عدد كبير من السنة والکرد لتشكيل أغلبية برلمانية، وسوف تكون الاحتمالات مفتوحة النهايات بقدر أكبر.

ما يزال بإمكان الكرد، الذين لعبوا دوراً حاسماً في اختيار رئيس الوزراء في العامين ٢٠١٠ و٢٠١٤، أن يؤثر على الاختيار هذه المرة أيضاً. ويمكن أن يشكل ذلك أخباراً سيئة بالنسبة للعديد من الأحزاب، حيث يمكن أن يؤدي الغضب من العبادي بسبب موقفه الحازم في أعقاب استفتاء الاستقلال الكردي، والخوف من زحف قوات الحشد الشعبي على المناطق التي استعادها الكرد، والتجارب المريرة مع المالكي على مدى ثماني سنوات، إلى حفز الكرد على تفضيل مرشح جديد للمنصب. وعلى النقيض من ذلك، ينظر السنة إلى العبادي على أنه أقل طائفية وأكثر تصالحية واستجابة لاحتياجات السنة مما يغلب أن يكونه المالكي أو الأميري.

بالحكم من نتائج الانتخابات السابقة، فإن هناك ثابتين يحكمان المشهد الآن: يجب أن يأتي المرشح لمنصب رئيس الوزراء من واحد من التحالفات الشيعية الرئيسية، ويجب أن يكون مقبولاً لدى كل من إيران والولايات المتحدة. وكان هذا هو النمط الثابت في العامين ٢٠١٠ و٢٠١٤، عندما بدا أن كلا من إيران والولايات المتحدة متفقتين ضمناً على شخص الرئيس. والآن يعمل عدد من التطورات كحواجز لإيران لكي ترى حليفاً قوياً لها وهو يُنصّب في بغداد. وتُنظر إيران إلى التوترات المتصاعدة باستمرار مع الولايات المتحدة ووجود القوات الأمريكية في العراق على أنها تهديد وجودي. وبنفس المقدار، يمكن أن تؤدي العلاقة التي تصبح أكثر دفئاً بين السعودية وبغداد إلى تفويض النفوذ الإيراني في العراق. ويجعل انخراط إيران في سورية وطموحها إلى إقامة طريق إمداد متصل غير منقطع إلى البحر المتوسط من وجود حكومة صديقة في بغداد ضرورة حتمية. كما تحتاج إيران أيضاً إلى حليف في بغداد لتأمين مصالحها الاقتصادية. وعلى النقيض من ذلك، يبدو الموقف الأمريكي الراهن في العراق أكثر تركيزاً على محاربة الإرهاب من تركيزه على بناء تحالف بعيد الأمد، ويبقى السؤال حول مدى النفوذ التي ترغب الولايات المتحدة في تحقيقه - أو تستطيع تحقيقه - في أعقاب انتخابات هذا الشهر، مقارنة بالنفوذ الذي مارسها في العامين ٢٠١٠ و٢٠١٤، مفتوحاً.

حاول رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي انتهاج سياسة توازن ما بين الولايات المتحدة وإيران على مدى السنوات الأربع الماضية، وأعلن مراراً أن العراق لن يصبح مسرحاً للصروب بالوكالة بين الطرفين. ويمكن لنتائج الانتخابات والسيناريوهات المختلفة للتحالفات التي قد تتشكل في ما بعد الانتخابات أن تقود العراق إلى واحد من اتجاهين: استمرار في هذا الطريق "المحايد"، أو تبني سياسات أكثر تطلعاً نحو الشرق.

\*ناشطة سياسية، وسفيرة عراقية سابقة إلى الولايات المتحدة. عملت كزميل رفيع للشأن العراقي في المعهد الأمريكي للسلام، وهي مؤسس مشارك ورئيسة

"المؤسسة العراقية". نشرت هذه القراءة تحت عنوان: An Advance Look at Iraq's 2018 Elections

## العراق بين نيران متقاطعة أمريكية وإيرانية

صحيفة "فاينانشال تايمز": ٢٠١٨/٥/١٩

حذرت صحيفة "فاينانشال تايمز" من أن يعلق العراق في النزاع بين الولايات المتحدة وإيران، وذلك في ضوء الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي أشارت نتائجها الأولية إلى تقدم رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر المعارض لتدخل طهران وواشنطن في شؤون بلده.

مقتدى الصدر، المعارض للتدخل الإيراني في شؤون العراق السياسية، هو الذي حلّ في المركز الأول، يليه العامري، فالعبادي، وذلك في صدمة لشرعية إيران ووكلائها، وكان متوقفاً أن يفوز حيدر العبادي، رئيس الوزراء، كمكافأة له على هزيمة داعش، وأن يحظى هادي العامري، قائد فصائل الحشد الشعبي المدعومة من إيران، بجانب من تلك المكافأة ويحلّ ثانياً في الانتخابات. وحتى نوري المالكي، رئيس الوزراء السابق الذي همشت سياساته الطائفية الأقليات السنية والكردية، كان يتمتع بفرصة، مدعوماً من حزب الدعوة الإسلامي وكذلك من إيران. لكن مقتدى الصدر، رجل الدين الشيعي الشاب المعارض للتدخل الإيراني في شؤون العراق السياسية، هو الذي حلّ في المركز الأول، يليه العامري، فالعبادي، وذلك في صدمة لشرعية إيران ووكلائها، بحسب الصحيفة.

### حملة ضد الفساد

وكان الصدر تزعم قبل سنتين حملة شعبية غاضبة ضد إخفاق الصفوة السياسية الفاسدة في العراق الغني بالنفط في توفير خدمات أساسية للمواطنين مثل المياه والكهرباء، ناهيك عن الأمن في مواجهة الجهاديين السنة وفوضى الفصائل الشيعية المسلحة.

### سيطرة إيران

وفي عام ٢٠١٦، اقتحم متظاهرون يدعمهم البرلمان العراقي. واليوم، اقتحم الصدر البرلمان عبر صناديق الاقتراع. لكن إيران لن تتخلى عن سيطرتها على العراق، خاصة بعد انسحاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من الاتفاق النووي الذي أبرمته طهران مع قوى غربية في عام ٢٠١٥. وقد توجه قاسم سليمانني قائد "فيلق القدس" إلى بغداد في محاولة لتشكيل تحالف بالتعاون مع العامري والمالكي.

### جسر مع السعودية

أما الصدر، الذي يريد خروج الولايات المتحدة وإيران من العراق والذي مد جسوراً مع السعودية، فينظر إليه الإيرانيون بعين الريبة. ولكن الصحيفة تحذر من أن السعي لنيل مزيد من المزايا لفصيل محدد بدلاً من تحقيق المصلحة العامة، والطائفية بدلاً من تداول السلطة سيفتح الباب أمام عودة الجهاديين. وتختتم: "حاربت الولايات المتحدة وإيران على الخط نفسه، دون تحالف، في مواجهة داعش. وبغض النظر عن العداوة بينهما، عليهما البقاء على الخط نفسه وراء استقرار العراق الذي يجاهد ليظل على قيد الحياة".

## المفارقات الانتخابية

\*شيرزاد شيخاني

أيلول: ٢٠١٨/٥/١٩

الانتخابات البرلمانية الأخيرة كانت انتخابات مختلفة عن سابقتها وحملت العديد من المفارقات الغريبة، سواء من حيث الاقبال والمقاطعة، أم من خلال إختيارات الناخبين والتي أعتقد بأن معظمها إستندت الى مزاجية عجيبة غريبة لم يكن بالامكان التنبؤ بها مسبقاً. ففي جانب المقاطعة، كان يفترض أن يكون الاقبال الشعبي على هذه الانتخابات التي تعد مفصلية ومصيرية بالنسبة للعراق، خصوصاً بعد أن وصلت وتائر الفساد فيه الى أعلى مستوياتها، أكبر بكثير مما حصل. ولكن للأسف قاطعت نسبة سبعين بالمئة من المواطنين العراقيين هذه الانتخابات دون أي مبرر موضوعي، قاطعوها بشكل شبه جماعي وكأن مصير البلد لا يهمهم البتة وهم مطحونون بالفساد والمفسدين وكانت الانتخابات تشكل فرصة لمعاقبة الفاسدين وعزلهم عن السلطة! فبحسب المعطيات غير الرسمية كان الاقبال على التصويت يقل كثيراً عن النسبة المقبولة بالقوانين الدولية، وهناك أرقام مخيفة تتحدث عن نسبة المشاركة بحدود ١٠-١٥ بالمئة، في حين أن الأجهزة الرسمية تتحدث عن نسبة ٣٥-٤٥ بالمئة. وحتى لو صدقنا الأرقام الرسمية فإن النسبة ذاتها لاتليق بشعب يعاني منذ سقوط النظام السابق ظاهرة فساد تعم أرجاء بلده وتشمل أعمال الحكومات المتعاقبة بالعراق. كان من المفروض والشعب يئن تحت وطأة الفساد والظلم والجور على أيدي الأحزاب السياسية الفاسدة أن يبادر وتتزاحم الصفوف لكي يحقق الشعب تغييراً لهذه الأوضاع المأساوية بيده وليس بيد عمرو، خصوصاً وأن الخيارات كانت متاحة ووفيرة، وكان بإستطاعة المواطن أن يفرز بين الصالح والطالح ويختار من يتوسم فيه الخير لإخراج البلد من وضعه المأساوي الحالي، وكذلك معاقبة الأحزاب والقوى السياسية التي عاثت الفساد في البلد منذ خمس عشرة سنة الماضية، ولكن للأسف دفن سبعون بالمئة من العراقيين رؤوسهم في الرمال، تاركين نفس الطبقة السياسية الفاسدة تقود العراق الى المزيد من الانهيار والتراجع، فلم يتحقق في هذه الانتخابات إلا تغييراً طفيفاً لايسمن ولا يغني من جوع. أما ما يتعلق بمزاجية الناخبين، فهناك العديد من الاشارات بهذا الخصوص والتي تشكل بعضها ألغازاً لا أستطيع إيجاد تفسير لها، كما حدث في الموصل على سبيل المثال.

ففي الوقت الذي طرح عدد من الأحزاب قوائمهم الانتخابية منها قائمة النصر برئاسة حيدر العبادي، وقائمة أياد علاوي، وقائمة نينوى هويتنا، تقدم الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني بقائمه على مستوى المحافظة وهي محافظة أغليبتها عربية وليست كردية وتلحق بالحكومة الاتحادية وليس بحكومة إقليم كردستان. والغريب أن هذا الحزب الذي دعا قائده قبل ستة أشهر فقط الى تمزيق العراق وفصل كردستان عن الجسد العراقي، وتحدث عن رسم الحدود بالدم، هو الذي حظي بالأكثرية في هذه المحافظة التي كانت تعرف بأنها معقل العروبة والقومية العربية منذ عشرات السنين. ولم يحظ العبادي الذي قاد عملية تحرير هذه المحافظة من يد داعش الارهابي سوى بمرتبة متواضعة!! وفي الحقيقة ان هذا أمر يثير الحيرة والدهشة فيما يتعلق بمزاجية الناخب العراقي ومدى إفتقاده الى الثقافة الانتخابية. عموماً لا يوجد في العراق فهم لدى الناخب بأهمية البرامج السياسية للأحزاب بقدر ما هناك تحكم المزاجية والعلاقات العشائرية للمرشحين بمصير أية إنتخابات تجري في هذا البلد. ومادامنا هكذا لا أتوقع أن ينصلح حال العراق حتى ولو بعد مئتي سنة، وسنظل تحت رحمة انتخابات مزاجية تتحكم بها علاقات عشائرية ومذهبية ودينية، وتنتفي فيها كل فرص النهوض للتيار المدني والديمقراطي الحقيقي الذي يحمل هم المواطن ويسعى لخدمته. هذا قدرنا، فهل نطمح بالتغيير؟ العيب فينا، وفي الحديث " كيفما تكونوا يولّ عليكم ".

## الانتخابات العراقية والمصالح الأمريكية: الرؤية التطلعية

\*مايكل نايتس

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: ٢٠١٨/٥/١٩

على الرغم من الأداء القوي الواضح الذي أظهره تحالف "سائرون" بزعامة مقتدى الصدر في انتخابات ١٢ أيار/مايو في العراق، إلا أن "التعليقات المتسارعة" لا تُعتبر على الإطلاق ذات جدوى بالنسبة للانتخابات العراقية، لأن الشعب بحد ذاته لا ينتخب مباشرة رئيس الوزراء وحكومته، ولأن العملية طويلة ومعقدة. وعضواً عن ذلك، يقوم النواب البالغ عددهم ٣٢٩ نائباً بتعيين رئيس الوزراء من خلال تحقيق أغلبية ١٦٥ مقعداً، بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية والاصطفافات ما قبل الانتخابات. ويعني ذلك أن جميع الاحتمالات تبقى مطروحة في اليوم الذي يلي إقفال صناديق الاقتراع وربما طيلة أشهر قادمة. وإذا استغرق تشكيل حكومة وقتاً طويلاً كما حصل في عام ٢٠١٤، فسيجري تشكيلها في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. أما إذا استغرق تشكيلها ٢٨٩ يوماً كعام ٢٠١٠، فستباشر الحكومة الجديدة عملها في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٩. وقد تقع النتيجة الأكثر ترجيحاً هذه المرة في منزلة بين هذين السيناريوهين حيث قد تتشكل الحكومة الجديدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

ولا يملك أي ائتلاف عراقي أُقيم قبل الانتخابات فرصة لتشكيل الحكومة بمفرده، وعادة ما يكون مزيج يضم ستة إلى ثمانية قوائم ضرورياً، مما يدل على مدى عدم انتظام فرز الأصوات. ومع ذلك، أعلنت "المفوضية العليا المستقلة للانتخابات" في العراق النتائج المؤقتة في ١٤ أيار/مايو، التي أشارت إلى الحجم النسبي للشرائح المتنوعة الأربع والعشرين التي تشكل البرلمان المؤلف من ٣٢٩ مقعداً. ووفقاً للنتائج، فإن القوائم العشر الأولى هي:

- "سائرون" لمقتدى الصدر،
  - "تحالف الفتح" برئاسة هادي العامري التي تضم قوات الميليشيا ذات الميول الإيرانية
  - "ائتلاف النصر" برئاسة رئيس الوزراء حيدر العبادي
  - "الحزب الديمقراطي الكردستاني"
  - "ائتلاف دولة القانون" برئاسة نوري المالكي
  - "إئتلاف الوطنية" برئاسة أياد علاوي
  - "تيار الحكمة الوطني" برئاسة عمار الحكيم
  - "تحالف القرار العراقي" برئاسة أسامة النجيفي
  - "الاتحاد الوطني الكردستاني"
  - قائمة "غوران" (من كردستان)
- وقد تندرج الحكومة العراقية القادمة ضمن صيغتين أساسيتين، مما يطرح تحديات وفرصاً مختلفة أمام الولايات المتحدة:

حكومة تنوع الأغلبية. ستتطلب الصيغة الأولى «الحاجة إلى» بعض الترتيبات التي تشمل عناصر الأغلبية والمتعددة الطوائف والأعراق. إنه مفهوم مقتدى الصدر وقد يشمل ضم بعض الفصائل (من بينها فضيله) إلى الحكومة واستبعاد أخرى منها («تحالف الفتح» و«ائتلاف دولة القانون» - أي تلك الأقرب إلى إيران)، مما يشكل أول معارضة برلمانية رسمية في تاريخ العراق ما بعد ٢٠٠٣. ويجب أن تكون الحكومة بالفعل متعددة الطوائف والأعراق لتحقيق أغلبية ١٦٥ مقعداً. وقد يشجع الصدر صدور بيان عام من نوع ما لهذه التشكيلة الجديدة: حكومة تكنوقراطية، وتركيز على مكافحة الفساد، ونهج شعبي اقتصادي، مزوجة جميعها بكره معتدل للأجانب يحد من التأثيرات الخارجية في البلاد.

حكومة وحدة فوضوية. من المؤكد أن الفكرة المتطرفة أعلاه تثير توتر الكتل الرئيسية وأبرز المسؤولين السياسيين القداماء. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن مقتدى الصدر مستعد لإثارة استياء شركائه في الائتلاف وقد لا يكون العمل معه سهلاً. ومن المرجح ألا تسر إيران إزاء احتمال استثناء وكيلها «تحالف الفتح» و«ائتلاف دولة القانون» من الحكومة. وقد يهدد هذان التكتلان، المرتبطان بميليشيات مسلحة جيداً، بالقيام بتحركات معرقة إذا شعرا بأنه سيتم إقصاؤهما. ولهذه الأسباب، قد تلجأ الكتل العراقية الأكبر إلى العادة القديمة المتمثلة في تشكيل حكومة وحدة وطنية «من الجميع ولا أحد»، مما يعني أنها ستشمل كافة الجهات الفاعلة تقريباً، ولكن أي منها لا تتفق على مجموعة أهداف، باستثناء تقسيم الوزارات إلى إقطاعات سياسية. وقد تسفر النتيجة الأكثر ترجيحاً في حكومة وحدة وطنية قيام «دائرة داخلية» شيعية تضم كافة الفصائل، باستثناء فصائل مقتدى الصدر، الذي قد ينسحب إلى صفوف المعارضة إذا تم رفض نموذجها لتنوع الأغلبية. أما «الدائرة الخارجية» فقد تشمل الكرد والسنة وغيرهم، مما يجعل الأغلبية تتخطى الـ ١٦٥ مقعداً، الأمر الذي يضيف شعوراً بالشمولية.

على العراق اتخاذ القرار - أو بالأحرى إن الخيار متروك للسياسيين العراقيين. ولا يجب أن يتفاجأ أحد إذا اختار هؤلاء الخيار الأخير، الذي يُعتبر مألوفاً أكثر وأقل عرضة لعرقلة شبكات المحاباة السياسية التقليدية. ومهما كانت العناوين الرئيسية، لا يجدر بالولايات المتحدة أن تشعر بخيبة أمل إزاء النتائج المحققة حتى الآن أو بالخوف منها. فتأييد شعبي أقوى لرؤية حيدر العبادي المعتدلة والتقدمية للعراق كان من شأنه أن يُطمئن الولايات المتحدة وحلفاء العراق الغربيين الآخرين، لكن هناك بعض الحقائق يجب أن تؤخذ في الاعتبار. فلا يمكن لنتائج استطلاعات الرأي ولا لأي عملية تشكيل حكومة أن تضمن مصالح الولايات المتحدة في العراق: فحماية المصالح الأمريكية هي عملية لا تنتهي، وليست حدثاً يجري كل أربع سنوات. ويجب الحكم على العبادي - أو أي رئيس وزراء عراقي آخر - استناداً إلى أفعاله وليس إلى هويته. ومن ناحية أخرى، على الولايات المتحدة أن تُبقي تركيزها منصباً على مصالحها الرئيسية في العراق - الاستقرار والانفتاح على الشراكة - التي سيخدمها على أفضل وجه زعيم يطبق سياسة استيعابية شاملة تجاه كافة المجتمعات العراقية، ويعتمد سياسات ذكية لمكافحة الإرهاب، ويدعم إجراء إصلاحات اقتصادية، ويُبقي العراق محايداً وسط التوترات في المنطقة، ويبحث عن الإمكانيات الكامنة في اتفاق «الإطار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق» الموقع عام ٢٠٠٨.

\* مايكل نايتس، زميل أقدم في معهد واشنطن، وكان قد عمل في جميع المحافظات العراقية وقام بتغطية جميع انتخابات البلاد منذ عام ٢٠٠٥.

## رجاء اتركوا العراقيين وشأنهم

\*روبرت فورد

صحيفة (الشرق الاوسط) : ٢٠١٨/٥/١٩

لم تبلغ الانتخابات البرلمانية العراقية في ١٢ الشهر الحالي حد الكمال بحال. وبلغتنا أنباء عن محاولات التزوير وفرض السطوة وغير ذلك من الضغوط. ورغم ذلك، هناك لجنة الانتخابات العراقية التي تضم مجموعة من المواطنين العراقيين الذين ينتمون إلى مختلف الأحزاب والتيارات العراقية، أشرفوا على إجراء الانتخابات، ويبحثون ملياً في المشاكل المتعلقة بها، ويعلنون نتائجها على الملأ. ودائماً ما يكون إعلان النتائج النهائية للانتخابات أبطأ قليلاً نظراً لأنه يتعين على اللجنة الانتخابية النظر في كافة مزاعم التزوير المقدمة إليها. وحتى الآن، لدينا النتائج الأولية فقط ومن شأن النتائج النهائية أن تختلف عنها بعض الشيء. والأهم من كل ذلك، أنه نظام عراقي لصالح الشعب العراقي.

وحتى قبل أن يعرف الشعب العراقي والعالم بأسره بشأن النتائج النهائية للانتخابات، أرسلت دولتان كبيرتان مبعوثين مسؤولين عن الملف العراقي للبدء في الاجتماع مع القادة السياسيين في بغداد" إذ كان السيد بريث ماكغورك في العراق بتاريخ ١٣ مايو (أيار) للاجتماع مع بعض الشخصيات العراقية البارزة من الذين يعرفهم السيد ماكغورك جيداً وعبر سنوات طويلة. وكانت المحادثات تتسم بالمودة وربما لم تتطرق إلى الكثير من التفاصيل الدقيقة.

ومع ذلك، كان حرياً على أي مراقب للشأن العراقي أن يتذكر كيف تدخلت الولايات المتحدة في أعقاب الانتخابات العراقية في أعوام ٢٠٠٥، و٢٠٠٦، و٢٠١٠. ولا يزال الكثير من العراقيين يعتقدون بالتورط الامريكي في إنشاء تنظيم داعش الإرهابي. ولقد انتقد حسن سالم من كتلة

«الصادقون» العراقية وائتلاف «الفتح» في بغداد زيارة ماكغورك، وحذر من أنه يبدو أن الجانب الامريكي يحاول التلاعب في نتائج الانتخابات. وهذا ليس بالتوقيت الجيد، كي يبدأ الامريكيون في صراع جديد ضد مقتدى الصدر لأن كتلته هي الأكبر داخل مجلس النواب العراقي. ولعل الأهم من ذلك هو أن انتقاد نزاهة الانتخابات العراقية يجلب المزيد من الشكوك العميقة بين الكثير من المواطنين العراقيين بشأن نظامهم السياسي. ولم تصوت نسبة ٤٤ في المائة بالفعل من المواطنين العراقيين في الانتخابات الأخيرة، ويرجع ذلك جزئياً إلى دعوة عامة غير رسمية لمقاطعة الانتخابات. ويرغب الامريكيون في استقرار البلاد، وإرساء أسس الديمقراطية في العراق، ولذلك فإنهم في حاجة لأن يتوخوا المزيد من الحذر لئلا يخلقوا مشاكل تتعلق بمصداقية الانتخابات والمفاوضات لتشكيل الحكومة الجديدة.

وبطبيعة الحال، وصل الجنرال قاسم سليمان، قائد «فيلق القدس» المتفرع عن الحرس الثوري الإيراني، إلى بغداد في ١٤ مايو. ووفقاً إلى التقارير الإخبارية الصادرة من العراق، كان قد اجتمع مع تحالف «دولة القانون» بزعامة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، كما اجتمع أيضاً مع زعماء ائتلاف «الفتح». وذكرت وسائل الإعلام العراقية أن سليمان يحاول بالفعل تشكيل كتلة برلمانية تضم ائتلاف «الفتح»، وتحالف

دولة القانون، وتحالف رئيس الوزراء حيدر العبادي. وربما يحاول سليمانى ممارسة بعض الضغوط على مقتدى الصدر للانضمام إلى الكتلة المذكورة كذلك حتى مع أن مقتدى الصدر كان قد لمح إلى أنه لن ينضم إلى حكومة ائتلافية تضم ائتلاف «الفتح» وتحالف دولة القانون. ولقد انتقد مقتدى الصدر الميليشيات المدعومة من إيران في البلاد الكثير من المرات، وهو يحاول إظهار استقلاليته عن الولايات المتحدة وعن إيران.

إن هاجم الصدر الحكومة العراقية الجديدة باعتبارها نتاجاً للتدخل الإيراني، فإن الحكومة الجديدة، والنظام العراقي بأسره، سوف يواجهان مشاكل كبيرة في الثقة والمصادقية بمجرد البدء في العمل. لا شك أن الجانب الإيراني قد لاحظ أنه في الليلة التي أعلنت فيها لجنة الانتخابات عن النتائج الأولية، انطلق الكثير من المواطنين العراقيين إلى الشوارع يهتفون قائلين: «إيران برا برا! العراق حرة حرة!». ولدى إيران نفوذها الكبير في العراق من دون شك، ولكن كل مواطن عراقي شيعي المذهب ممن قابلتهم خلال سنوات وجودي الخمس في العراق كان لديه شعور قوي بالهوية والوطنية العراقية وذلك لأنهم جميعاً ينطقون باللغة العربية، وهناك شعور قوي بالعلاقة الرابطة بالبلدان العربية الأخرى. وكتب ناشر صحيفة «الزمان» العراقية، فاتح عبد السلام، في ١٥ مايو أن هناك مخاطر على إيران إذا ما اتخذ زعيم تحالف «سائرون» العراقي موقفاً معارضاً قوياً ضد الحكومة العراقية الجديدة المدعومة من إيران في بغداد.

وفي نهاية المطاف، ينبغي على الولايات المتحدة وإيران التحلي ببعض التواضع. عندما كنت أعمل في العراق، دائماً ما صنع الساسة العراقيون الذين أيدناهم في انتخابات أعوام ٢٠٠٥، و٢٠٠٦، و٢٠١٠، الكثير من المشاكل الكبيرة. ونحن لم نفهم العراق بصورة جدية للغاية ما أسفر عن ارتكابنا الكثير من الأخطاء هناك. ومارس الجانب الأمريكي الضغوط الكثيرة على الساسة العراقيين في عام ٢٠١٠ لقبول نوري المالكي رئيساً لوزراء البلاد آنذاك. وحذرنا العراقيون من كافة أنحاء البلاد من خطورة هذا القرار غير أننا لم نصغ إليهم ألبتة.

كما مارست طهران هي الأخرى ضغوطاً كبيرة لصالح ترشيح المالكي. ولقد شهدنا نتائج خطوات التدخل الأجنبي في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ عندما لم تتمكن حكومة نوري المالكي الفاسدة من السيطرة على مشكلة تنظيم داعش الإرهابي.

وفي عام ٢٠١٨ الحالي، يجب على الأجانب البقاء بعيداً تماماً عن العراق وترك العراقيين وشأنهم للتفاوض بمعرفتهم في تشكيل الحكومة الجديدة في بلادهم. فمن شأن الصفقات السياسية أن تستغرق الكثير من الوقت. والشعب العراقي يتسم بالذكاء ومفاوضوه صارمون للغاية. (اعتدت أن أقول إن كانت لدي قضية أرفعها في يوم من الأيام سأستعين بمحام كردي درس القانون في مدينة النجف!) فإن كانت الصفقات السياسية العراقية دون المستوى، على الأقل سيتفهم الشعب العراقي مسؤوليته ولا يلقي باللائمة على الأجانب. ويمكنهم القيام بالخطوات الكبيرة بأنفسهم. فإن نجح الشعب العراقي في إبرام الصفقات السياسية الناجحة، ربما ينبغي على الولايات المتحدة طلب المساعدة الفنية من بغداد لمعاونة الكونغرس الأمريكي والحزبين الجمهوري والديمقراطي!



## الانتخابات العراقية والأفق الجديد

\*أمير طاهري

صحيفة (الشرق الأوسط) : ٢٠١٨/٥/١٩

في أثناء النقاش المحتدم في مجلس العموم البريطاني بتاريخ ٢٩ أغسطس (آب) لعام ٢٠١٣ حول جدوى التدخل - من عدمه - في سوريا لوقف المزيد من مذابح الأسلحة الكيماوية من جانب الرئيس بشار الأسد، تفاخر زعيم المعارضة آنذاك إد ميليباند بأنه يمكنه إثبات خطأ قرار التدخل بكلمة واحدة بسيطة، ألا وهي: العراق! على مدى أكثر من عشرين عاماً وهذه الكلمة ذات الأحرف الستة تستخدم من قبل الساسة من مختلف الأطياف والتوجهات السياسية في توصيف العبث، ناهيك عن ذكر الإجرام، المتعلق بالتدخل من جانب القوى الديمقراطية ضد أنظمة الحكم الاستبدادية ذات الصبغة الاستثنائية.

ومع ذهاب الناخبين العراقيين إلى صناديق الاقتراع قبل أيام لانتخاب أعضاء البرلمان الوطني الجديد، ومن ثم انتخاب الحكومة العراقية الجديدة، أدركت أن هذه الكلمة (العراق) التي كان يتلفظها باراك أوباما وإد ميليباند بكل استهانة وازدراء قد حلت مكانها على نحو عجيب كلمة أخرى خماسية الأحرف تسمى: سوريا! فإن كان العراق قد صار رمزاً لما يمكن أن ينجم عن التدخلات العسكرية الخارجية، فإن سوريا تفسر ما يمكن أن ينتج عن الإحجام عن مساعدة الأمة المعرضة للأخطار الداهمة.

وفي الوقت الذي يحاول فيه العراق الخروج من مرحلة عاصفة من تاريخه الحديث، وبعد مواجهة آثار انهيار مؤسسات الدولة، واندلاع الحرب الطائفية في البلاد، والانقسام العرقي المقيت، والصلف والغطرسة التي يمارسها أذعياء الإصلاح من كافة المناحي في الغرب، تبقى سوريا المجزأ الدولي الأكبر حجماً على مستوى العالم ليس فقط بالنسبة لآلة القتل التي يحركها بشار الأسد وأعوانه، وإنما بالنسبة لسلاح الجو الروسي.

وبعد مضي عام واحد على تخلص العراق من براثن الطغيان، كان على طريقه نحو حياة جديدة مع استراتيجية الديمقراطية غير المتماسكة إلى حد كبير. ومنذ عام ٢٠٠٣ شهد العراق الكثير من النجاحات والإخفاقات، وارتكب الكثير من الأخطاء، وغني عن القول، عانى الكثير من الآلام والصعاب الشديدة.

وبرغم ذلك، واصلت الغالبية الساحقة من المواطنين العراقيين التزامها لمبدأين "الحيلولة دون إعادة استحداث آليات القمع الجديدة، وتقاسم السلطة من خلال الانتخابات العامة. واعتقدت أنهم حققوا نجاحاً في الحالتين. ولقد فشلت، على نحو مفتح، محاولات خلق «رجل قوي» جديد تنشأ من تحت عباءته آلة قمعية جديدة، بعد أن بلغت مثل هذه المحاولات ذروتها في عهد نوري المالكي رئيس الوزراء الأسبق.

كما فشلت أيضاً محاولات الاستيلاء على السلطة من خلال الانتفاخ على العملية السياسية عندما فشل لواء بدر التابع للحكيم وميليشيا جيش المهدي التابعة لمقتدى الصدر من تعطيل العملية الديمقراطية بالقوة. وفشلت كذلك محاولة مسعود البارزاني في إجراء الاستفتاء غير القانوني في منطقة الحكم الذاتي الكردي. وكان التحدي الأكثر قوة وشراسة للعملية الديمقراطية التي بدأت حديثاً في العراق قد برز على أيدي تنظيم داعش الإرهابي. ولقد واجه العراق هذا التحدي أيضاً وتمكن من هزيمته، وإن كان بباهظ الأثمان من الدماء والأموال.

والعراق في الآونة الراهنة، والذي شهد التدخل العسكري فيما سبق، بات على طريقه صوب مستقبل أفضل، وإن كان لا يسير على خط مستقيم في هذا الاتجاه. أما سوريا، التي حيل بينها وبين التدخل العسكري بأمر من باراك أوباما والأوروبيين الذين ساروا على نهجه في ذلك، فما من وجهة تذهب إليها، سوى المزيد من المعاناة والمأساة.

والنبا السار هو أن الانتخابات العراقية قد مرت في هدوء من دون أعمال عنف وبالحد الأدنى من الحماقات التي تصاحب أي انتخابات في أي مكان. وكنت أفضل أن تؤجل الانتخابات العراقية لبضعة أشهر أخرى من أجل السماح بوضع ما يقدر بنحو ٢,٣ مليون شخص على قائمة النزوح الداخلي حتى يتم إدراجهم على السجلات الانتخابية العراقية.

وكانت نسبة المشاركة، التي بلغت نحو ٤٥ في المائة، أقل بنسبة ١٧ في المائة من الانتخابات العامة السابقة، ويرجع ذلك في جزء منه إلى عدم قدرة الكثير من النازحين على العودة إلى العملية القانونية. ومن أسباب انخفاض المشاركة الأخرى كان قرار بعض الناخبين في بعض المحافظات العراقية ذات الأغلبية الشيعية لزوم منازلهم وعدم الإدلاء بأصواتهم.

والقائمتان المدعومتان من إيران، قائمة المالكي وقائمة هادي العامري القائد السابق للمليشيا، قد أنفقتا الأموال الطائلة، وأغلب هذه الأموال جاءت نقداً ورأساً من طهران، وانتهى بهما الأمر بالفوز بعدد ٨٧ مقعداً فقط من مقاعد مجلس النواب المقبل من أصل ٣٢٩ مقعداً. وهذا على الرغم من حقيقة مفادها أنهما تمثلان منصات طائفية علنية وواضحة.

كما فشلت قائمة رئيس الوزراء حيدر العبادي الفائزة في تحقيق الكثير من التأثير المتوقع، ويرجع ذلك جزئياً إلى محاولتها بناء الكاريزما الشخصية الكبيرة حول زعيم القائمة باعتباره «الفتاح» الذي هزم «داعش» هزيمة منكرة. وسلطت هذه الانتخابات الضوء على حدود النفوذ الذي يمارسه ملالي النجف. والشخصية البارزة بينهم، آية الله العظمى علي محمد السيستاني، رفض تأييد أي قائمة من قوائم الانتخابات، ودعا الناخبين فقط إلى ملاحقة السياسيين الفاسدين والأنانيين. (وهو لا يملك حق الانتخاب بنفسه لأنه مواطن إيراني وليس عراقياً). والكثير من الملالي الآخرين التزموا الصمت والمراقبة، وهذا من قبيل دور التقية التي يبرع الكثير من الملالي في أدائها وتعبير عن النظام الذي ينظر إليه معظم الشعب العراقي من باب الحيطة والحذر وليس كنموذج يمكن الاحتذاء به.

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الإقبال على التصويت، فلقد تغير المشهد السياسي في منطقة الحكم الذاتي الكردية أيضاً في ظل وجود الأحزاب ذات الدعم الإيراني، التي فقدت مثل هذا الدعم، في حين أنه من المفارقات أن تلك الأحزاب المقربة من تركيا قد حافظت على موقفها. وإجمالاً للقول، برغم كل شيء، لا يزال الكرد العراقيون يمثلون مستودعاً من الدعم والتأييد للولايات المتحدة، شريطة أن ترغب واشنطن أولاً في القيام بدور قيادي في العراق.

وبرغم محاولات بعض وسائل الإعلام الغربية اختراع انتصار خيالي جديد للجمهورية الإسلامية في إيران، أثبتت الانتخابات العراقية أن السواد الأعظم من الشعب العراقي مستأوون من محاولات طهران المستمرة للتدخل في شؤون بلادهم. وأكثر من ثلثي الأعضاء المنتخبين حديثاً في البرلمان العراقي القادم إما من المعارضين علناً للتدخلات الإيرانية في الشأن العراقي أو هم يصرون على ألا تتجاوز العلاقات العراقية الإيرانية حدود حسن الجوار.

وفي يوم الثلاثاء الماضي، طار الجنرال قاسم سليمان، قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني والمسؤول الأول عن تصدير الثورة الخمينية، إلى بغداد في محاولة يائسة لتشكيل تحالف جديد موالٍ لتهران. ومع ذلك، ربما أنه نجح فقط في إضافة حلقة جديدة إلى مسلسل الفشل الذي لحق به في لبنان وسوريا.

وهذا لا يعني انقطاع إيران التام عن السياسات العراقية. فهذا أبعد ما يكون الآن، على الرغم من أنه يمكن تسريع العملية من خلال أزمة خاصة بالنظام الخميني ذاته. وبالتالي، فإن رئيس الوزراء العراقي الجديد، ومجلس وزرائه كذلك، قد يكونون في حاجة إلى بعض إيماءات وموافقات إيران والولايات المتحدة لمتابعة المنوال الذي أرسته إدارات الرئيسين جورج دبليو بوش وباراك أوباما من قبل.

قد يرغب الرئيس دونالد ترمب في تغيير هذا النمط، كما صنع تماماً مع بعض السياسات الأخرى الموروثة عن أسلافه. ويمكنه أن يهدف من وراء ذلك إلى إقصاء إيران بالكلية. غير أن ذلك يتطلب منه التزاماً أمريكياً حقيقياً وقوياً من ذلك النوع الذي ساعد ألمانيا الاتحادية واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، من بين دول أخرى، على تحويل نفسها إلى دول ديمقراطية حديثة.

والدرس الرئيسي في هذه الانتخابات هو أن الغالبية العظمى من الشعب العراقي ترغب فعلاً في التركيز على تأكيد الهوية الوطنية بدلاً من الانقسامات العرقية والطائفية. وقبل نهاية ولاية البرلمان المنتخب حديثاً، سوف يحتفل العراق بالذكرى المئوية لظهوره مرة أخرى كدولة قومية في أعقاب سقوط الإمبراطورية العثمانية. وكل أملي أن يبدأ الشعب العراقي التحضير لهذه المناسبة العظيمة من أجل إثبات خطأ أولئك الذين عارضوا جهود تحرير البلاد.

## المطلوب من التحالفات القادمة

\*محمد صادق جراد

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٥/١٩

الناخب العراقي المؤمن بالديمقراطية ادى دوره وواجبه تجاه وطنه من خلال توجهه الى الانتخابات وبقي على السياسيين الفائزين في الانتخابات ان يلعبوا دورهم في تحقيق ارادة الناخبين وتحقيق طموحاتهم في تأسيس برلمان جديد يكون بمستوى المسؤولية ويساهم في تشريع القوانين المتعلقة بحياة المواطن العراقي. والاهم من ذلك تشكيل حكومة قوية يمكن ان تنجح في تحقيق تطلعات الشعب العراقي.

ان الانتخابات البرلمانية العراقية الناجحة كانت بمثابة صفة بوجه الارهاب وبوجه كل من حاول افشال او تزوير او تأجيل الانتخابات. حيث أجريت الانتخابات في موعدها المحدد ووجه العراقيون من خلال العرس الانتخابي رسالة واضحة للعالم بان الشعب العراقي يريد ان يرسم مستقبله بيده عبر صناديق الاقتراع وعبر آليات الديمقراطية، لأنه شعب حي وصاحب حضارات ومحب للحياة.

ومن جانب اخر وجه العراقيون رسالة تحد قوية للإرهاب التكفيري المتطرف بان العراقيين يرفضون الاجندات الطائفية وتمسكون ببناء بلدهم وإنجاح تجربتهم الديمقراطية بعيدا عن الصراعات والفتن الطائفية التي تريد احراق العراق وإفشال تجربته الديمقراطية، ولهذا كانت الانتخابات خيار الشعب وطريقته في التغيير عبر التداول السلمي للسلطة بعيدا عن الآليات السابقة التي كان يعيشها العراق في انتقال السلطة بطرق غير شرعية.

ولقد واجهت الانتخابات العراقية الكثير من التحديات التي أرادت تعطيلها وتأخيرها عن موعدها، إلا ان إجراءها في موعدها وبالطريقة المثالية التي جرت بها أصبحت التجربة الديمقراطية العراقية مثلا رائعا لانتصار إرادة الشعوب ورغبتها في التغيير السلمي ورفض أجندات الموت والعنف والتدمير.

العالم كله أصبح يتابع النجاحات الكبيرة التي يحققها العراقيون في مجال الديمقراطية ولقد شهدت الكثير من الدول والمنظمات الدولية بنجاح التجربة الديمقراطية وتقدمها الى الإمام فهي خطوة باتجاه عملية ديمقراطية للوصول الى برلمان جديد وتشكيل حكومة جديدة.

ومن خلال الاطلاع على أكثر الطروحات في برامج الكتل والشخصيات المرشحة نجد انها تؤكد ضرورة تجاوز الديمقراطية التوافقية، وإقرار مشروع حكومة الأغلبية السياسية مع التأسيس لمعارضة ايجابية في البرلمان. الا ان الامر متوقف على قبول واقتناع البعض بنتائج الانتخابات والموافقة على لعب دور المعارضة بعيدا عن البحث عن المناصب والمصالح الشخصية، فنحن بحاجة الى درجة كبيرة من الوعي والنضج الديمقراطي الذي يجعل البعض من القوى السياسية تعترف بحجمها الطبيعي وتقبل بالنتائج دون التشكيك بنزاهة الانتخابات وتتوقف عن المطالبة بالمناصب والمكاسب الحزبية والفئوية على حساب مصالح العراق العليا.

نتمنى على التحالفات القادمة التي ستلي مرحلة اعلان النتائج ان تكون باتجاه البحث عن مصالح العراق وليس باتجاه مصالح الاحزاب والشخصيات والمكونات لأننا بذلك لن نجني ثمار الديمقراطية وسندور في حلقة مفرغة ونعود الى مربع المحاصصة مرة اخرى.

## أبعاد موقف مقاطعي الانتخابات

\*عبد الحليم الرهيمي

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٥/١٩

بالرغم من انشغال الرأي العام والسياسيين ووسائل الاعلام بنتائج الانتخابات وحجوم الكتل التي سيقع على عاتق البعض منها تسمية رئيس الوزراء المقبل وبرنامج حكومته المفترض، تبقى مسألة تدني نسبة المشاركة في الانتخابات وعزوف او مقاطعة نحو ٥٦ بالمئة ممن يحق لهم الانتخاب من الأدلاء باصواتهم، هي المسألة التي ستكون حاضرة، بشكل او بآخر، في الحراك الراهن حول التحالفات المحتملة لتسمية رئيس الحكومة وشكل وبرنامج هذه الحكومة، لكن الأمر المهم الذي سيلبي ذلك هو : لماذا العزوف وتدني المشاركة في الانتخابات من نحو ٧٨ بالمئة في انتخابات العام ٢٠٠٦ ونحو ٦٠ بالمئة في انتخابات دورتي العام ٢٠١٠ و ٢٠١٤ بينما هبطت الآن اي في دورة هذا العام ٢٠١٨ نحو ٤٤,٥ بالمئة حسب الاعلانات الرسمية، بينما تشير العديد من الاستطلاعات والحسابات الرقمية الى ان هذه النسبة لم تتعد، خاصة في محافظات الوسط والجنوب، نسبة الـ ٢٠ بالمئة وأن ارتفاع نسبة التصويت في محافظات كردستان وبعض المناطق الغربية هو الذي رفع النسبة العامة للتصويت الى ٤٤,٥ بالمئة !

لقد كانت نسبة العزوف عن التصويت في انتخابات الدورات السابقة والتي تراوحت بين ٣٠ و ٤٠ بالمئة هي نسبة طبيعية ومقبولة في المعايير الدولية، لكن تدنيها الكبير في هذه الدورة ينطوي على أبعاد ودلالات سياسية وأجتماعية مهمة ستؤثر بقوة في طبيعة مسار وتطور الاحداث والعملية السياسية في المدى المنظور للمرحلة المقبلة، غير ان الأمر الأكثر اهمية هو ان تقوم الحكومة والبرلمان الجديدين وكذلك الاحزاب والقوى السياسية التي تحملت مسؤولية الحكم في المرحلة الماضية وحتى التي لم تشارك في الحكم، بمراجعة عميقة وجادة ومخلصة لتحديد ومعرفة اسباب عزوف ومقاطعة نحو اكثر من نصف (وربما ثلثي) من يحق لهم التصويت عن الادلاء باصواتهم، وهي الاسباب ذاتها التي يشاطرهم فيها غالبية الذين شاركوا، لكن على أمل ان تتبدد وتزول تلك الاسباب بالمشاركة بالتصويت وعدم العزوف بينما فقد المقاطعون الثقة وانعدام امكانية الاصلاح بالتصويت.

لقد هبطت نسبة الاقتراع مقابل ارتفاع نسبة العزوف وعدم الاقتراع بهذه الدورة الانتخابية بناء على قناعة الكثيرين من المقاطعين بلا جدوى المشاركة، لكن قسماً كبيراً منهم استجاب لدعوات المقاطعة والعزوف التي أطلقها سياسيون ورجال دين وبعض منظمات المجتمع المدني كتعبير صارخ، حسب قناعتهم، على الاوضاع السياسية والاجتماعية المتردية وعلى الطبقة السياسية المتنفذة التي قادت الحكم والدولة منذ ١٥ عاماً.

وبينما قوبلت دعوات المقاطعة والعزوف عن الاقتراع بتفهم بعض القادة السياسيين وكذلك تفهم مرجعية السيد السيستاني لموقف المقاطعين باعتبار المقاطعة حق دستوري وانساني واخلاقي ودعوة، في الوقت نفسه للتصويت، ووجهت تلك الدعوات وممارسة المقاطعين لحقهم باتهامات بعض السياسيين وبعض وسائل الاعلام بالتحريم والجريمة والخيانة وبالعمالة.. والى غير ذلك من اتهامات هابطة وغير مسؤولة !

في الواقع، فقد اعتبر كثيرون، وجزء كبير من الرأي العام، ان هذا العزوف والمقاطعة للانتخابات انما يمثل (عقوبة) للطبقة السياسية المتنفذة القابضة على السلطة لخمسة عشر عام، وانها صرخة احتجاج مدوية تريد اسماعها (لمن يهمه الامر) والعالم بأن الاوضاع العامة لم تعد تطاق، لاسيما بعد تفشي الفساد وهدر وسرقة المال العام وانعدام الخدمات الاساسية واتساع حالة البطالة والفقر وسيطرة الجهلة وعديموا الكفاءة على معظم مفاصل الدولة وكذلك عجز السلطتين التشريعية (البرلمان) والقضائية عن القيام بدورهما الدستوري ولو بالحد الأدنى حيث لم يستمع الجميع لما طالبت به حركة الاحتجاجات في المحافظات والمدن المطالبة بالتغيير والاصلاح منذ العام ٢٠١١ لكن دون جدوى.

ان عزوف هذه النسبة الكبيرة ممن يحق لهم الاقتراع عن التصويت ومقاطعة الانتخابات ومشاطرة غالبية الذين لم يقاتعوا مواطنيهم الآخرين الذين قاطعوا في اهدافهم وغاياتهم ونظرتهم للاوضاع العامة، انما يمثل جرس انذار قوي من اجل معالجة الخلل في بنية النظام السياسي وفي خلل واداء سلطاته القضائية والتشريعية والتنفيذية، والتي تمثل أهم أبعاد ودلالات تلك النسبة المتدنية من التصويت وما يقابلها من نسبة عالية في العزوف عن التصويت ومقاطعة واحدة من اهم سمات ومعالم النظام الديمقراطي وهي الانتخابات واختيار اعضاء المؤسسة التشريعية (البرلمان).

## النتائج، التزوير، والحكومة المقبلة

\*عبدالمنعم الأعسم

موقع الكاتب: ٢٠١٨/٥/٢٠

سأجمل رأبي في ستة منظورات، هي:  
واحد:

النتائج شبه النهائية زكّت الرأي القائل بان الملايين الغفيرة، المشاركة في الاقتراع وغير المشاركة، و"الساخطة على فساد الطبقة السياسية وما آلت اليه الاوضاع" تمكنت من تغيير معادلات الحكم والسياسة وخيارات المستقبل، وبرز مؤشرات هذا التغيير تصدّر ائتلاف "سائرون" بمشروعه العابر للطائفية وواد عار المحاصصة، والتزام القصاص من الفاسدين وتلبية حقوق ومطالب الشرائح الفقيرة والمهمشة والمقصية.. اقول غيرتها، ولا اقول اسقطتها، بانتظار معارك اخرى في البرلمان والشارع، ربما اكثر ضراوة.

اثنان:

التزوير واعمال الاكراه والتهديد والرشوة واستخدام المال العام والسلطة وقعت وتقع على عاتق مفوضية الانتخابات في المقام الاول، حيث تورط ٦ اعضاء منها، في الاقل (ممثلين للطبقة الفاسدة) بتزوير البيانات والسياقات الالكترونية، الامر الذي ادى الى حرف ما بين ١٠ الى ١٥ بالمائة من النتائج وفسح في المجال لعودة اسماء منزوعة السمعة والنزاهة الى قبة البرلمان، وحرمان مرشحين نزهاء من الفوز.

ثلاثة:

فيما اظهرت النتائج والايام التالية تماسك "ائتلاف سائرون" وحسن ادارته للخيارات والشروط والنأي عن استرضاء القوى الخارجية، برزت الائتلافات الاخرى متشظية، منخورة، متضاربة المواقف، وشهد بعضها تمردات او التلويح بالانقلاب، او التنقل بين المحاور، ويتوقع ان ينهار بعضها حال تشكيل حكومة جديدة، إذ يراهن سياسيون فائزون على العودة الى الامساك بسلطة القرار او التأثير عليه او الحيلولة دون كشف المسؤوليات عن خطايا المرحلة السابقة.

أربعة:

تراجع التأليب الطائفي والقومي والمناطقى وشعارات التخويف من الاخر والكراهية له، وبموازاة ذلك بروز الشعارات الوطنية والترويج للانتماء العراقي والشراكة والمواطنة، والغيرة على الوطن، من اوساط مؤمنة بهذه القيم والخيارات حيث ازدادت بأسا وحضورا، وحظيت بتعاطف الجمهور، واخرى تنافق في التعبير عن حب العراق والوطنية ونبذ المحاصصة، بانتظار ظروف مواتية للانكفاء عليها، واوساط ثالثة لا تزال متشبثة بالخدقة الطائفية والعنصرية، كرصيد سياسي ضامن، ولها في هذا المنهج مناصرون وداعمون ومصفقون خارج الحدود.

خمسة:

في كل الاحوال ستتشكل الحكومة بولاية ثانية لحيدر العبادي مسبوقة بخطوتين (شرطين) الخطوة الاولى نأيه عن حزب الدعوة الاسلامي، والثانية، التزام سياسات وبرامج بتوقيينات معلنه تكون مرجعيتها هيئة متابعة صارمة من "الكتلة الاكبر" اختارت هوية وهياكل حكومة السنوات الاربعة القادمة.

ستة:

العراق الذي تجاوز فتن الاقتتال والتفتت الى تجربة التغيير السلمي في مفاصل ادارة الدولة، ما زال في مفترق طرق، وكل الاحتمالات وارده.

## الحكومة العراقية الجديدة قد لا تكون على هوى إيران

< ستراتفور > ٢٠١٨/٥/٢٠

في حين قد تحتاج نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في ١٢ مايو/أيار في العراق شهورا للتخلص منها، فإن هناك ٣ نقاط أساسية واضحة. ففي أول انتخابات منذ الهزيمة العسكرية لتنظيم «الدولة الإسلامية»، لم يتعرض أي مركز اقتراع لهجوم كبير، ولم يتم الإبلاغ عن أي حادث أمني كبير، مما يمثل إنجازا كبيرا لقوات الأمن في البلاد. وثانيا، كانت هوامش الانتصار بين التحالفات الرئيسية أضيق من أي وقت مضى، ويعني هذا أن بناء تحالف طائفي متقاطع مرصن محتمل في الأشهر المقبلة. وأخيرا، والأهم من ذلك، فإن انتصار التحالف الذي يديره الزعيم الشيعي «مقتدى الصدر» سيدفع الحكومة المقبلة إلى تجاوز السياسة الطائفية، وستجبر وعود «الصدر» بمحاربة الفساد الحكومة على التحرك في هذه المسألة. كما أن رغبة «الصدر» في الاستقلال لن ترضي القوى الخارجية التي تحاول التأثير على العراق، بما في ذلك الولايات المتحدة وإيران.

### الصورة الكبيرة

وفي تقريرها عن الربع الثاني من عام ٢٠١٨، أشارت «ستراتفور» إلى أن إيران ستعتمد على قوات «الحشد الشعبي» الشيعية في العراق والأحزاب السياسية المرتبطة بها لأداء جيد في الانتخابات البرلمانية في مايو/أيار. وقد حققت المجموعة الانتخابية أداء جيدا، وستمنح إيران قناة نفوذ إضافية في بغداد. وقد لاحظنا أيضا أن الأحزاب والفصائل القومية من شأنها أن تحدث انقسام في الأغلبية الشيعية في البلاد. ويبدو أن الجماعة القومية المستقلة الشيعية التي يقودها «مقتدى الصدر» قد فازت بمعظم المقاعد في الانتخابات.

### خيبة أمل

ومنذ الغزو الأمريكي والإصلاح الدراماتيكي للحكومة عام ٢٠٠٣، أجرت العراق ٤ انتخابات برلمانية. تبعت كل منها شهور من المفاوضات لتشكيل الحكومة. ومن خلال الاجتماعات العامة والخاصة، يقرر السياسيون متحدثا باسم مجلس النواب، المكون من ٣٢٩ مقعدا، ورئيسا ورئيسا للوزراء. وتقليديا، وليس بموجب القانون، يكون المحدث سني، والرئيس كردي، ورئيس الوزراء، وهو أقوى دور، شيعي. وتكون هذه العملية صاخبة بسبب الطبيعة الديمقراطية للنظام. ولدى الناخبين قول حقيقي في أي المجموعات التي تتصدر، وفي أي المجموعات التي تؤثر على اختيار المناصب في مجلس الوزراء، بما في ذلك المناصب في وزارات النفط والمالية والداخلية القوية. ومع ذلك، فقد تميزت هذه الانتخابات بأدنى نسبة مشاركة في البلاد على الإطلاق في اقتراع برلماني حيث وصلت إلى ٤٤٪. وفي عام ٢٠٠٥، كان الإقبال ٧٩٪. وفي عام ٢٠١٠، كان ٦٢٪. وفي عام ٢٠١٤، كان ٦٠٪. وعلى الرغم من أن الناخبين في بعض المحافظات ذات الأغلبية السنية واجهوا مشكلة في الوصول إلى صناديق الاقتراع في هذه الانتخابات، إلا أن الوضع الأمني خلال تلك الأعوام السابقة كان أسوأ. وقد يشير الانخفاض في نسبة الإقبال إلى تراجع الثقة في قدرة الانتخابات على إنتاج حكومات يمكنها الوفاء بالوعود وتحسين حياة العراقيين. وعلى الرغم من قدرتهم على اختيار الممثلين بطريقة ديمقراطية، لا يزال العراقيون يرون أن بلادهم تكافح ضد الفساد، وتعاني تراجع النمو الاقتصادي، وعدم الاستقرار المستمر.

ومنذ عام ٢٠٠٣، صارت صرخة الشعب ضد الكسب غير المشروع أعلى جزئياً، لأن البلاد تفتقر إلى اقتصاد فعال بغض النظر عن عائدات النفط، مما أثار استياء الناس حول كيفية توزيع هذا الدخل. وعلى المدى القريب، سيكون كبح الفساد تحدياً لا يمكن التغلب عليه، بغض النظر عن الحكومة.

ويعاني الاقتصاد أيضاً من الدعم المفرط. وتعتبر العراق من بين أكبر الدول تقديماً للدعم في العالم، حيث ينفق القطاع العام نحو ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الدعم. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن ما يقرب من نصف الوظائف في البلاد توجد في القطاع العام أو في الشركات المملوكة للدولة، مما يشير إلى ركود القطاع الخاص. وتواجه الحكومة دورة غير مستدامة من تقديم مزيد من الدعم للسلع في حين لا ترفع الضرائب. ولقد أبقى هذا النظام غير المستقر الناس على حد الكفاف، لكنه أضر بقدرة الاقتصاد على النمو. كما أن قانون الأجور في القطاع العام ينتقص من قدرة الحكومة على الإنفاق على البنية التحتية المعطلة والمستشفيات والمدارس، ويمنع رفع مستوى قطاع النفط والغاز، الذي يوفر ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

### الدفة تتجه نحو <الصدر>

وفي هذا المناخ، قرر العديد من الناخبين أن ينتهزوا فرصة ما يمثله «الصدر». ففي حين لم يتم الانتهاء من الحصيلة النهائية، فإن قائمة المرشحين التي يدعمها «الصدر» فازت بأكثر عدد من الأصوات. واستغل الصدر الاستياء من الحكومة والاعتقاد بأن الطبقة السياسية التقليدية تقصر باستمرار في الوفاء بوعودها. وهو معروف بحمله الشعلة من والده الشيعي الشهير «محمد صادق الصدر» (الذي يعتقد على نطاق واسع أنه قتل عام ١٩٩٩ من قبل القوات الموالية لصدام حسين) في قيادة ميليشياته القاتلة. وقد غذت معارضته العميقة للسماح للولايات المتحدة، أو أي قوة خارجية، بما في ذلك إيران، لتشكيل العراق جاذبيته الشعبية.

ومع ذلك، فقد قلل في هذه الأيام من علاقاته مع الميليشيات، وجعل من مكافحة الفساد رايته الرئيسية، إلى جانب دعم القومية والاستقلال العراقي من التدخل الخارجي. وخلال الأعوام الأربعة الماضية من فترة حكم «حيدر العبادي» كرئيس للوزراء، أيد «الصدر» علانية تشكيل حكومة يديرها خبراء تكنوقراط. وضغط مراراً على «العبادي» للوفاء بوعوده بكبح الفساد المستشري. وقد استخدم «الصدر» قدرته على الاستفادة من المطالب الشعبية والغضب لجلب المتظاهرين إلى الشوارع للضغط على الحكومة.

وخلال الحملة، قام بخطوات مدهشة من خلال التحدث مع الحلفاء غير التقليديين، الشيوعيين والكرديين وحتى المسؤولين السعوديين. وبقيامه بذلك، استغل العديد من العراقيين مطالبه القوية بسياسة تتجاوز الطائفية والانقسامات العرقية. وفي الأشهر المقبلة، سيحتاج بناء التحالف إلى عكس الطلب الشعبي على التعاون بين الطوائف والأعراق، بالإضافة إلى العمل الجماعي اللازم لتشكيل حكومة فاعلة.

### كل شيء معا

وبأصواته، قد ينتهي الأمر بـ«الصدر» بلعب دور صانع الملوك. لكنه سيحتاج إلى حل وسط والنظر فيما إذا كان يريد أن يكون حلفاً جزءاً من الحكومة أو جزءاً من المعارضة. وبعد كل شيء، لا توجد قائمة شيعية لديها أغلبية، وهامش الانتصار ضيق. وفي عام ٢٠١٠، لم تحصل اللائحة التي تضم أكبر نسبة تصويت على فرصة تشكيل الحكومة، وذلك لأن خصومها قاموا بتشكيل كتلة أكبر بعد الانتخابات مباشرة.

ومع ذلك، سيكون للقوائم الرئيسية التي يقودها الشيعة الأثر الأكبر في الحكومة الجديدة التي تستند ببساطة على التركيبة السكانية في العراق ذات الأغلبية الشيعية، ولكن القوائم الأصغر التي يقودها السنة، مثل كتلة الوطنية، والأحزاب التقليدية التي يقودها الكرد، مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، سيكونون حلفاء أساسيين. ورغم أن الكرد والسنة يشعرون تاريخياً بعدم التمثيل الكافي في العراق، إلا أن المقاعد التي يجلبونها إلى الطاولة ستكون أساسية لتشكيل الكتل بسبب الهوامش الضيقة. وبالطبع، فإن الأقوياء في بغداد يدركون أن المجتمعات التي يمثلونها ضرورية في صنع السياسات. وخلاف ذلك قد يدفع بالصراع المدني لتمزيق البلد الهشة مرة أخرى.

وفي الماضي، عمل «الصدر» بشكل عملي مع «العبادي»، الذي يتعاون بشكل علني مع الولايات المتحدة، ومن المتوقع أن يفعل ذلك مرة أخرى. وعلى الرغم من مقاومة «الصدر» لتوحيد قواه مع واشنطن، فقد يدعم «العبادي» لمنصب رئيس الوزراء، وألا يعطل العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق. وإذا نظرنا للاعتماد على القوات العراقية، فمن المتوقع أن يضغط «الصدر» على «العبادي» لمقاومة دعم إضافي لمكافحة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة. وفي النهاية، فإن قائمة «النصر» التي قادها «العبادي»، مع ميله إلى العمل مع الجميع، وسجله الحافل بالفخر بهزيمة تنظيم «الدولة الإسلامية»، يجعله أحد أهم حلفاء الائتلاف القادم.

ومع ذلك، يمكن لـ«الصدر» أن يتحالف مع الفصائل المؤيدة لإيران، مثل تلك التي يقودها «هادي العامري» أو «نوري المالكي»، مما يمنح إيران كتلة كبيرة للعمل في البرلمان. وفي هذا التجمع، فإن شعبية «العامري» و«الصدر» ستعوض الكراهية لـ«المالكي» بين السنة والكرد. وفي بيان صدر بعد الانتخابات، أوضح «الصدر» تفضيلاته بوضوح، مشيراً إلى أنه سيعمل مع الجميع باستثناء الفصائل المتحالفة مع إيران بقيادة «العامري» و«المالكي». وهذا الخيار غير مفاجئ بناءً على التنافس والماضي السيء بين «الصدر» والسياسيين المرتبطين ارتباطاً وثيقاً بإيران.

### التأثيرات الخارجية

وفي حين يتردد «الصدر» في قبول الدعم الخارجي من قبل أي شخص، وهي الرغبة في الاستقلال التي تروق للعراقيين، فهو حتى لا يستطيع تخليص البلاد من جميع العلاقات الخارجية. وتقدم دول الخليج أموالاً للاستثمار في البنية التحتية. وتوفر إيران الأموال لقوات الأمن والأحزاب السياسية. وتقدم تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي المساعدة. وتفتح نقاط الضعف في الاقتصاد العراقي فرصاً هائلة أمام الغرباء من أجل دعم التنمية العراقية والإعمار، لكن مثل هذه المساعدة غالباً ما تأتي بقيود سياسية. وبغض النظر عن مدى التزام الحكومة القادمة بخطة الإصلاح الاقتصادي أو السعي لتحقيق الاستقلال، فإن هناك حاجة إلى بعض المساعدات من الدول والمؤسسات الخارجية.

وفي نهاية المطاف، سيظل النفوذ الإيراني عميقاً في الحكومة العراقية المقبلة، بسبب ما تعانيه واشنطن من غموض، وذلك بسبب تراكم قوي للعلاقات الاقتصادية والأمنية والسياسية. وفي هذه الانتخابات، قاد «العامري» إحدى القوائم التي جمعت أكبر عدد من الأصوات، وكانت تتألف من ميليشيات شيعية مدعومة من إيران. وتغير هذه المجموعات الآن المشهد السياسي للعراق. لكن إذا أقنع «الصدر»، «العبادي» وأحزاب أصغر بالعمل معه ضد أقرب حلفاء إيران في الحكومة، وهو ما تجاهد إيران ضده، فإن إيران، مثل الولايات المتحدة، قد ترى ما لا تهوى من الحكومة المقبلة.



## الانتخابات العراقية نصر مشهود للديمقراطية

\*حيدر العبادي

صحيفة (واشنطن بوست) : ٢٠١٨/٥/٢٠

ترجمة/ انيس الصفار: في يوم ١٢ أيار أجرى العراق انتخاباته العامة الرابعة منذ العام ٢٠٠٣ حين سار أكثر من ١٠ ملايين ناخب، رجالاً ونساءً على حد سواء، الى مراكز الانتخاب كي يدلوا بأصواتهم بكل حرية وهي حالة نادرة في الشرق الاوسط يحق للعراقيين ان يفخروا بها. رغم ان نسبة المشاركة في الانتخابات كانت اوطأ من المتوقع فقد ابدى الناخبون ميلاً اوضح نحو القوائم العابرة للطائفية بدل التكتلات العرقية او تلك القائمة على اسس طائفية كما كان سائداً في الانتخابات الماضية.

انا نفسي خضت حملتي الانتخابية في محافظات العراق الثماني عشرة جميعاً وقد فاز تحالفنا بمقاعد في أربع عشرة منها، وهو ما لم تتمكن القوائم الاخرى من تحقيقه. لقد شابت العملية بعض المخالفات التي سيتعين على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النظر فيها ولكني مع هذا دعوت الاطراف جميعاً الى احترام النتائج النهائية وتوجيه ما لديهم من شكاوى عبر الطرق القانونية.

حكومتي لن تألو جهداً من اجل ضمان سير عملية الانتقال الى الحكومة المقبلة على نحو شفاف مستقر، الامر الذي سيخلق القاعدة المطلوبة لقيام نظام ديمقراطي قوي على اساس حكم القانون. لقد دعوت التحالفات الاخرى الى الحوار لتشكيل حكومة وفق المعايير التالية: أجندة اساسها الاصلاح تتابع البناء على ما احرزته الحكومة الحالية من نجاحات سياسية وتحقيق الرفاه الاقتصادي والحفاظ على موقفنا الدبلوماسي غير المنحاز تجاه الدول الاخرى وفق المصالح المتبادلة وحماية مكاسبنا الامنية وضمان عدم عودة الجماعات الارهابية. لن ارتضي في اي مرحلة من المراحل العمل مع من تلطخت ايديهم بالفساد او الذين عرفت عنهم ممارسة الطائفية. الوزراء القادمون يجب ان يكونوا من طبقة التكنوقراط والحكومة الجديدة يجب أن تكون سمتها البارزة عدم الانتماء الى اي جهات نخبوية وان تكون ممثلة للشعب بدلاً من الخضوع لهيمنة طرف معين او فئة.

هناك ثلاثة هموم يضعها العراقي على رأس اولوياته اياً يكن انتماءه، وهي: محاربة الفساد وتوفير فرص العمل وتحسين الخدمات. هذه الاولويات هي عين ما التزم به وهي تتطلب يداً قوية ثابتة ونظرة ثاقبة مشفوعة بعمق الاطلاع وقدرة الصبر للثبات على المسار. الى جانب تحرير بلدي من الارهاب ومساعدة النازحين من ابناء شعبي كي يعودوا الى ديارهم والارتقاء بالوضع الامني الى اعلى مستوى بلغه منذ العام ٢٠٠٣، واصلت قيادة حكومتي على مدى السنوات الاربع الماضية بكل الكد والدأب اللذين يتطلبهما تحقيق هذه الاهداف، تصدينا للنهوض بهذه الالتزامات رغم الهبوط التاريخي الذي شهدته اسعار النفط، ذلك

الانخفاض الذي فرض اجراءات تقشفية لم يكن منها بد للخروج بنا من الازمة المالية. اما اليوم فإن وضعنا افضل كأمة، حيث هزمت قواتنا الامنية الاعداء الذين كانوا يهددوننا ويتربصون بنا ونحن على اهبة الاستعداد الان للمشروع باعادة بناء بلدنا واقتصادنا.

في تشرين الاول الماضي قلت ان امتنا سوف تبقى موحدة.. وقد بقيت، وتعهدت بأن تجرى الانتخابات في موعدها المقرر في جميع انحاء العراق.. وقد جرت، ووعدت شعبي بأننا سوف نحرر ارضنا من الارهاب.. وقد فعلنا. اليوم اعلن لشعبي اننا سنشهد تحولا هائلاً في العراق خلال السنوات الاربع المقبلة.. إذا ما تولت الشؤون حكومة صالحة. اضع في منظوري ان اصلح اقتصاد بلدنا واقضي على الفساد واوفر فرص العمل لملايين الشبان الذين يشكلون اغلبية سكان البلد، سوف نواصل تطوير الخدمات العامة ونسعى بإيجابية ونشاط لضمان حقوق الانسان وتمكين النساء وتحقيق العدالة للجميع. إذا ما انتخبت رئيساً للوزراء مرة اخرى سوف اناضل لتحقيق هذه التطورات الاساسية في كل يوم من ايام قيادتي لهذا البلد.

لقد كان المجتمع الدولي عوناً للعراق طيلة السنوات الاربع الماضية، ونحن نتطلع الان الى توسيع هذه الشراكة وجعلها صفقة افضل ينتفع منها الجميع عبر التركيز على العلاقات الاقتصادية والتنمية المستدامة. الاقتصاد العراقي متعطش للنمو، وقد اثبت مؤتمر المستثمرين الاخير في الكويت ان هناك استثمارات اجنبية قيمتها عشرات المليارات من الدولارات تقف مستعدة للحالة الى شركات القطاعين العام والخاص. العراق المستقر المتقدم سيكون خيراً لمنطقة الشرق الاوسط بأسرها، كما سيؤدي الى نتائج اقتصادية ايجابية في بلدان اخرى منها الولايات المتحدة، وذلك من خلال المحافظة على الامن الاقليمي وخلق الوظائف والتقدم في مجال الصناعات التحويلية وزيادة الصادرات مستقبلاً. لم يعد العراق محتاجاً الى المساعدات، وهو جاهز للعمل مع الدول الاخرى من اجل تحقيق المنافع المتبادلة لاقتصاداتنا معاً.

من موقعي كرئيس للوزراء سوف التزم ببقاء العراق على مساره الحالي نحو التعافي وبناء مستقبل افضل. اتعهد بحماية الشعب العراقي من خلال الابتعاد به عن الصراعات الاقليمية ورفض التدخل في شؤوننا الداخلية، كما سنحترم من جانبنا سيادة البلدان الاخرى. العراق اليوم بلد حر وشعبه قادر على اختيار قاداته وتوجيه الانتقاد اليهم دون خشية العواقب. لقد استبدل جيل كامل من اعضاء البرلمان والسياسيين الان بوجوه جديدة، وائتلافنا فخور لأنه كان في طبيعة هذا التحول. نحن اليوم مستعدون للعمل مع الاحزاب الاخرى التي فازت بالولاية والتفويض من شعبنا لتشكيل الحكومة الجديدة، والعراق الغني المزدهر سيكون قادراً على لعب دور اساسي في جعل المنطقة والعالم كله مكاناً افضل. كل هذا الجهد يجب ان يلقي المساندة من قبل الشركاء الاقليميين والدوليين الذين نأمل منهم ان يدعموا اجندتنا الاصلاحية لبناء عراق جديد.

\*حيدر العبادي رئيس وزراء العراق/ عن صحيفة واشنطن بوست

## كيف نفهم انتصار الصدر؟

\*كيرك سويل

مركز كارنيغي للسلام الدولي: ٢٠١٨/٥/٢٠

أثارت النتائج الأولية للانتخابات النيابية العراقية في ١٢ أيار/مايو، والتي حلّ فيها ائتلاف مدعوم من الإمام الشيعي مقتدى الصدر في المرتبة الأولى، صدمة في أوساط المؤسسة الحاكمة، وأحدثت تبديلاً في التوقعات بشأن تشكيل الحكومة العتيدة. كان يُتَوَقَّع على نطاق واسع أن يفوز رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي بأكثرية المقاعد، لكن بسبب النتائج السيئة التي حققها ائتلاف النصر بزعامته في بغداد، التي تنتخب أكثر من خمس النواب البالغ عددهم ٣٢٩، يبدو أن النصر حل ثانياً بعد ائتلاف "سائرون" المدعوم من الصدر – ونظراً إلى عدم الانتهاء بعد من توزيع المقاعد، ليس واضحاً إذا كان ائتلاف النصر سيأتي أيضاً بعد تحالف الفتح برئاسة هادي العامري، وهو الائتلاف الأساسي المدعوم من إيران. يعود فوز الصدر، في شكل خاص، إلى إقبال قاعدته على التصويت مع العلم بأن نسبة الاقتراع كانت متدنية في البلاد بصورة عامة.

في ١٧ أيار/مايو، نشرت هيئة الانتخابات في العراق مجموع الأصوات في كل محافظة فقط، ولم تكشف عن توزيع المقاعد، التي تُحدّد وفقاً لصيغة حسابية شبه نسبية. ولا يزال هناك خلافٌ أيضاً حول تعداد الأصوات في كركوك، حيث اتهم الناخبون العرب والتركمانيون الاتحاد الوطني الكردستاني، وهو الحزب الكردي الأساسي في المحافظة، بممارسة التزوير على نطاق واسع. بيد أن القادة السياسيين، ومنهم العبادي نفسه، توجّهوا بتهنئة علنية إلى الصدر لحلول ائتلافه في المرتبة الأولى. المفاجأة الأساسية كانت في بغداد، التي كانت أوضاعها جيدة، في بعض النواحي، في عهد العبادي. فقد شهد الوضع الأمني تحسناً كبيراً: في حين كانت العاصمة تتعرض باستمرار لهجمات إرهابية كثيفة قبل العام ٢٠١٤، تراجع وتيرة هذه الهجمات وأصبحت أكثر ندرة. وقد أتاح ذلك أيضاً عودة النشاط الاقتصادي. لكن خلال الحملة الانتخابية، نُظمت تظاهرات تصاعديّة احتجاجاً على الخدمات العامة غير المناسبة في العاصمة، وبدأت هذه الاحتجاجات العفوية التي عمّت أنحاء بغداد بسلوك مسار تصاعدي في آذار/مارس، بمعزل عن الاحتجاجات التي كان الصدريون ينظّمونها في ميدان التحرير في العاصمة.

نظراً إلى حجم التدهور في الأوضاع الاقتصادية والأمنية جنوب البلاد – حيث اندلعت احتجاجات ضد الحكومة في الجنوب على مدار عام ونيف قبل الانتخابات، ولذلك لم يكن مفاجئاً حصول العبادي على نسبة متدنية من الأصوات هناك – بذل العبادي جهوداً من أجل تحقيق نتائج جيدة في بغداد. وقد استخدم منصبه في موقع رئاسة الوزراء لإصدار مرسوم تنفيذي دراماتيكي في الأول من نيسان/أبريل نصّ على إطلاق "مجهود وطني" تتولى بموجبه الوزارات الحكومية استكمال تنفيذ مشاريع الخدمات التي لم ينته المتعاقدون من إنجازها. على الرغم من أن هذه المبادرة طغت على دورة الأخبار المحلية لبضعة أيام بعد المؤتمر الصحافي الذي عقده العبادي في ذلك التاريخ، إلا أنها اختفت في الأيام الثلاثين الأخيرة من الحملة، ما ساهم في تعزيز الانطباع لدى الرأي العام بأنه لن يفي بوعوده.

قد يكون السبب وراء النتيجة السيئة التي مني بها العبادي، بطريقة مفاجئة، في بغداد، تراكم مشاعر الغضب والإحباط لدى السكان جراء رداءة الخدمات الحكومية والأمال الخاطئة التي أحيها العبادي من خلال المرسوم الأنف الذكر. في بغداد، عادت خسائر العبادي في شكل أساسي بالمنافع على الصدر. وحلّ ائتلاف الفتح برئاسة العامري في المرتبة الثانية، وائتلاف دولة القانون بزعامته رئيس الوزراء السابق نوري المالكي في المرتبة الثالثة، ما يؤشر إلى صمود قواعدهما الناجية، في حين أن الاحتجاجات المدعومة من الصدر وجّهت انتقادات لاذعة إلى الحكومة على خلفية غياب الإجراءات القضائية لمكافحة الفساد، والتلكؤ المستمر في الخدمات العامة.

بيد أن نجاح الصدر مرده إلى آليات تعبئة القاعدة الشعبية وإدارة الائتلاف أكثر منه إلى أي زيادة كبيرة في الدعم بذاته. فعلى مستوى البلاد، تراجع نسبة الاقتراع من ٦٢ في المئة في العام ٢٠١٤ إلى أقل من ٤٥ في المئة في العام ٢٠١٨. تُظهر نتائج بغداد الثمار التي حصدها الصدر من التحالف مع أحزاب علمانية تُعتبر ضعيفة على صعيد البلاد ككل لكنها منظمّة جيداً في العاصمة.

في العام ٢٠١٤، بلغ مجموع المقترعين في بغداد ٢٨٢١٩١٩ ناخباً، في حين أنه في العام ٢٠١٨، وبعد فرز ٩٥ في المئة من الأصوات، لا يزال مجموع المقترعين دون ١,٨ مليون ناخب، أي أقل بنحو مليون صوت. لكن في حين نال ائتلاف "سائرون" برئاسة الصدر، ٤١٣٦٣٨ صوتاً – بفارق كبير عن ائتلاف الفتح الذي حلّ في المرتبة الثانية مع ٢٣٣٢٩٨ صوتاً – لم تسجّل أصوات الصدرين زيادة كبيرة. ففي العام ٢٠١٤، نالت قائمتان إسلاميتان تابعتان للصدرين، ائتلاف الأحرار وتجمع نخب، ما مجموعه ٣٥٢٨١٥ صوتاً. وعلى نحو منفصل، حصلت القائمة العلمانية الأساسية، التحالف المدني الديمقراطي، على ١١٢٥٦٣ صوتاً. في الانتخابات الأخيرة، انقسم التحالف المدني الديمقراطي إلى ثلاث قوائم شاركت إحداها، الحزب الشيوعي

العراقي، في الاحتجاجات التي قادها الصديرون، وترشحت مع ائتلاف "سائرون". تُظهر النتائج الأولية أن الفصيلين الآخرين في التحالف المدني الديمقراطي، نالا منفصلين ٦١٠٠٠ صوت، ما يعني أن ما تبقى من الأصوات العلمانية، وعددها ٦١٠٠٠، صبّت في مصلحة ائتلاف "سائرون" - في حال افترضنا مستوى ثابتاً من المشاركة.

يبلغ مجموع أصوات الصديرين في العام ٢٠١٤ والحصّة التي حصلوا عليها، وفق التقديرات، من عدد الأصوات التي نالها التحالف المدني الديمقراطي، نحو ٤١٣٠٠٠ صوت، ما يعني أن عدد الناخبين في بغداد الذين يدعمون الصديرين أو حلفاءهم العلمانيين ظلّ على حاله في الدورتين الانتخابيتين. لكن نظراً إلى أن مجموع الأصوات في بغداد تراجع بمعدل نحو ٣٦ في المئة، سيحصل الصدر على حصة أكبر بكثير من المقاعد التسعة التي نالها في العام ٢٠١٤، من أصل ٦٩ مقعداً مخصصاً لبغداد. وقد تكرر النمط نفسه في المحافظات ذات الأثرية الشيعية، ولذلك يُتوقع أن يزيد عدد مقاعد كتلة الصدر من ٣٤ مقعداً في برلمان ٢٠١٤ إلى ٥٥ في البرلمان الجديد.

إذاً بدلاً من أن ينطلق العبادي من موقع قوة مع أكثرية ناخبة إلى جانبه، سيجد نفسه مضطراً إلى تقديم تنازلات مهمة من أجل الفوز بولاية جديدة. في أحد السيناريوات، يمكن أن يُعاد انتخاب العبادي عبر تحالفه مع الصدر، شرط أن يكون مستعداً لتقديم التنازلات الملائمة. قبل الانتخابات، أعلن الصدر على الملأ عن تأييده لفوز العبادي بولاية ثانية، ويبدو أن الصديرين تعلّموا درساً من أخطائهم في العام ٢٠١٦، عندما حاولوا استخدام الاحتجاجات الحاشدة من أجل فرض تغيير في التركيبة الحكومية، وانتهى الأمر بتكتل الفصائل الشيعية الأخرى ضدهم. فمنذ انتهاء الانتخابات، يشدد المتحدث باسم الصدر، صلاح العبيدي، على أنه لم تحقق أي كتلة الفوز بفارق كبير، ما يؤشّر إلى أن الصديرين يدركون أنه ليس بإمكانهم السيطرة على عملية تشكيل الحكومة. في حين طرح بعض الصديرين اسم محافظ ميسان، علي دواي لازم، لمنصب رئاسة الوزراء، قال العبيدي لشبكة "إن آر تي" في ١٥ أيار/مايو، إنهم يعتبرون لازم بمثابة نموذج عما يجب أن يكون عليه رئيس الوزراء - لناحية التركيز على احتياجات الشعب - ولا ينظرون إليه بالضرورة كمرشح سوف يتمسك به ائتلاف "سائرون".

كذلك يصطف تيار الحكمة بزعامة عمار الحكيم إلى جانب العبادي، وفي حال الانضمام إلى الصدر، سوف يزيد عدد مقاعدهم مجتمعين عن مئة مقعد. نظراً إلى مقبولية العبادي في أوساط السنة، غالب الظن أنه سيتمكن من جذب عدد كافٍ من الأحزاب السنية الصغيرة إلى ائتلافه للحصول على أكثرية برلمانية من ١٦٥ مقعداً. إنما على الأرجح أن الصديرين سيفرضون شرطاً أساسياً، وهو أن ينسحب العبادي من حزب الدعوة ويؤدّي دوره كرئيس وزراء غير حزبي. سبق أن عبّر الصديرون عن هذا المطلب في الماضي في إطار النداء الأوسع الذي أطلقوه من أجل تشكيل حكومة تكنوقراطية غير حزبية، وهم الآن في موقع يخولهم الإصرار على هذا المطلب.

في سيناريو ثانٍ، قد يتحوّل العبادي نحو العامري والمالكي لتشكيل أكثرية شيعية. لن يكون ذلك ممكناً إلا إذا حصل العبادي على عدد من المقاعد يفوق ما ناله العامري، فإذا حدث العكس، لن تكون هناك أسباب منطقية تدفعهما إلى إشراك العبادي. لقد توقّعت صحيفة "الأخبار" اللبنانية المقرّبة من الشيعة وقناة "الشرقية" التلفزيونية السنية العراقي، أن يتفوق العبادي على العامري بفارق ضئيل، مع ٥١ مقعداً للأول مقابل ٥٠ للثاني، وتقدّم الصدر عليهما ببضعة مقاعد من خلال نيّله ٥٥ مقعداً. غير أنه للعبادي علاقات سيئة مع العامري والمالكي، ما قد يلقي بضغط على أي تحالف محتمل. في حين يتراشق العبادي والمالكي بالكلام والاتهامات منذ حلول الأول مكان الثاني في منصب رئيس الوزراء في العام ٢٠١٤، شهدت علاقة العبادي مع العامري تقلبات، لكنها انقطعت عندما لمح العبادي في العلن، خلال الحملة، إلى أن أشخاصاً مقرّبين من العامري ضالعون في مقتل مسؤول أمني رفيع في نيسان/أبريل على خلفية قضية فساد. إذا ظهر أن العبادي ينظر في هذا الخيار، فقد يكون السبب فقط السعي إلى الحفاظ على ورقة ضاغطة في مواجهة الصدر.

في السيناريو الثالث، يُنشئ العامري والمالكي تحالفاً مدعوماً من إيران يُشكّل تكتلاً مع أحزاب كردية كبرى بغية إقصاء الصدر والعبادي على السواء. إنما يُتوقع أن يحصل العامري والمالكي معاً على ٧٥ مقعداً فقط، أي أقل بكثير من الكتل التي يقودها الشيعة وتروّج لبرامج قومية. وحتى لو نجحوا في استقطاب عمار الحكيم وكسب الدعم من الأحزاب الكردية الأساسية، سيظلّ ينقصهما نحو ٤٠ صوتاً للحصول على أكثرية من المقاعد، ومن المستبعد أن يتمكنوا من حشد دعم كافٍ من القوائم العربية السنية، التي لن توازن على الأرجح مرشحاً مدعوماً من إيران، من أجل التعويض عن الفارق.

سيولد السيناريو الأكثر ترجيحاً، أي انتخاب العبادي لولاية جديدة بدعم من الصدر، دينامية سياسية مختلفة بالمقارنة مع ولاية العبادي الأولى، إنما لن يقود إلى مجموعة من السياسات مختلفة اختلافاً جذرياً. كما في السابق، سوف يفتقر العبادي إلى أكثرية ثابتة في البرلمان من شأنها تسهيل إقرار التشريعات. ونظراً إلى النزعة الشعبوية لحلفائه الجدد، سيصبح إقرار الموازنة والإصلاحات الاقتصادية ذات الصلة، أشدّ صعوبة.

\* تُرجم هذا المقال من اللغة الإنكليزية.

## مقتدى الصدر... أي مستقبل للعراق وأبعد؟

\*نديم قطيش

صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٠١٨/٥/٢٠

في العراق دفنت الشيعة السياسية الإيرانية صورة الحرمان، وانتقلت من صفوف المستضعفين، إلى المستضعفين (بكسر العين). أدبيات الحرمان والاضطهاد حلت مكانها ادعاءات الاستقواء، وممارسات السطوة التي تمتد من الهيمنة الأهلية في الأحياء إلى التهجير السكاني المنظم، والإلغاء السياسي الممنهج للسياسة السنّة وأحزابهم وشخصياتهم. مع ذلك، سيدخل العراق في تاريخ علاقة الشيعة بالدولة في خانة فشلهم المريع في إقامة دولة، مستقرة بالحد الأدنى، وقادرة على توفير منسوب معقول من الخدمات العامة... بدد هذا الفشل، أيضاً، الادعاء الإيراني أن إيران تريد للشيعة العرب خياراً. كان يمكن لتسلمهم قيادة بلاد ثرية كالعراق أن يكون فرصة لتقديم نموذج في الحكم الرشيد والمصالحة الوطنية وصيانة الشراكة، لكن النتيجة كانت، وبرعاية إيرانية، حفلة نهب وتبديد ثروات، وتعميق جراح، وتفتيت الباقي من أواصر تربط العراقيين بعضهم ببعض... وكل ذلك على أنقاض دولة فاشلة بكل المقاييس" ففي عز فورة أسعار النفط، ظل العراق يتصدر تصنيفات الدول الأكثر فساداً في العالم، بلا أي استثمارات في قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية والخدمات... وبلا أمن وأمان.

مقتدى الصدر، المتصدر سابق الانتخابات البرلمانية العراقية، هو في نسخته السياسية الأخيرة، ابن هذا المآل العراقي وانتفاض العراقيين على هذا المآل. قد يكون مقتدى الصدر أكثر السياسيين العراقيين تحولا وانشقاقاً على ذاته. هو من الذين حملوا البندقية باكراً في وجه الاحتلال الأمريكي، ومن ظلوا يستنزفون شرعية النخبة العراقية المغتربة والعائدة من المنافي بعد عام ٢٠٠٣، في مقابل بقائه هو بين العراقيين، عرضة لبطش صدام حسين، كما يشهد تاريخ عائلته المأساوي. وانتقل الصدر إلى خانة القومية العراقية متدرجاً في نقد طهران وواشنطن ومنحازاً لمظالم العراقيين غير الشيعة كسنّة الأنبار، ولاحقاً سنّة سوريا داعياً بشار الأسد للتنحي. واستوى أخيراً" لاعبا محترفاً على أرض شعبية، تستثير الوطنية العراقية وتستثمر في الفشل السياسي والخدماتي والإنمائي الذي ميز أداء الحكومات والأحزاب، لا سيما الشيعة، جاعلاً من نفسه قيصر مكافحة الفساد.

منذ عام ٢٠١٦ قاد تحالفاً مع الحزب الشيوعي ومدنيين مستقلين وسنّة، لتصعيد معركته ضد الفساد التي توجهها باحتلال المنطقة الخضراء، مرسخاً في أذهان العراقيين أنه سياسي من خارج نادي النخبة التي تحترف لعبة المحاصصة وحكم العصابات. وعلى هذه المنصة حل الصدر أولاً في الانتخابات، على الرغم من تدني نسبة المشاركة بالمقارنة مع مشاركة العراقيين في ذروة «سنوات الدم». لم يكن غريباً أن تتوج جماهير الصدر الاحتفال بالنصر الانتخابي، بهتافات: «إيران برآ، بغداد حرة حرة». فالتحالف الذي قاده الصدر إلى الفوز هو نفسه التحالف الذي جاهر السيد علي ولايتي، مستشار خامنئي، بأنه لن يُسمح له بأن يحكم العراق" في أوقح تدخل في كل مسار العملية الانتخابية.

ما تخشاه إيران ليس فقط القدرة الاستقطابية التي تتميز بها حركة الصدر، ونجاحه في تظهير الفشل الإيراني المريع في العراق في بناء دولة تمتلك حداً أدنى من شروط الدولة، ومن موقع متصلب تجاه الأمريكيين... ما تخشاه إيران أكثر أن الإرث العربي في الهوية السياسية الصدرية إرث راسخ وعميق وليس افتعلاً سياسياً، رغم التعرجات التي مرت بها هذه الهوية. وقد شكلت زيارات الصدر إلى الرياض وأبوظبي والقاهرة ومواقفه السياسية من قضايا فقهية شائكة مثل ترخمه على الخلفاء الثلاثة غير الإمام علي بن أبي طالب، مصاديق على الخط الذي ينتهجه.

بالطبع لا نحل زيارة أو زيارتان للصدر خيوط العراق المتشابكة. أضف أن مراقبي ظاهرتة لا يستطيعون أن يجزموا بقدرته على التحول من قوة اعتراض سياسي إلى قوة حكم رشيد، يترجم شعاراته السياسية. فالخشية أن الصدر اعتاد الاعتراض والرفض، ولكن ماذا عن الكفاءة البناءة في الحكم؟ رغم ذلك، فإن الاستنفار الإيراني بين، لأن لخسارة العراق معنى استراتيجياً للمشروع الإيراني الذي ما انفجر وتضخم إلا بعد سقوط صدام عام ٢٠٠٣. وثمة مفارقة لا بد من أن طهران قرأتها جيداً، وهي أن أغلبية من قاطعوا هم ممن يشكون من التهرؤ السياسي والخدماتي وينبذون الطبقة الحاكمة، الإيرانية في غالبها، مما يعني أنه لو نجح الصدر أو غيره في رفع مستوى التصويت، لكانت حصة إيران أقل بكثير مما هي عليه الآن.

وقف العراقيون سابقاً على مفترق الطريق نفسه... عام ٢٠١٠، هزمت «القاعدة في بلاد الرافدين»، وتراجعت أهوال الحرب الأهلية، وكان الرجاء أن تكون الانتخابات العامة ممراً نحو سلام عراقي مستدام. غير أن مزيجاً من حسابات امريكية ومناورات إيرانية أبقى على نوري المالكي في رئاسة الحكومة خلفاً لنتائج صندوق الاقتراع وتصدر إباد علاوي النتائج. وبعدها بأربع سنوات انهارت مرتكزات التعايش الهش وولد «داعش»... واليوم نحن هنا! هل يعيد العراق مرحلة ما بعد «القاعدة» في مرحلة ما بعد «داعش»، أم يؤسس لحكم جديد بشروط جديدة؟

هذا سؤال يلوح في العراق وصدى جوابه يقرر مصير المشرق العربي وأبعد.

## رسالة الناخب العراقي

\*ستران عبدالله

الانصات المركزي: ٢١/٥/٢٠١٨

برغم كل المثالب فإن الانتخابات البرلمانية الاخيرة قدمت مؤشرات ايجابية يمكن البناء عليها اذا ما أحسن اولو الامور واولو الألباب التصرف وعززوا هذه المؤشرات بمبادرات لا تترك الامور الجوهرية للصدفة، وأحد اهم هذه المؤشرات هو سقوط الاستقطاب القومي عراقيا، فكل من عول على جني الاصوات اعتمادا على لغة تحريضية ضد الكرد وملفاتهم المختلف عليها من الاستفتاء الى المادة ١٤٠ والحصة الكردستانية من الموازنة العامة. فقد سقط معظم الرموز السياسية الذين اعتمدوا على لغة قومية متعالية تثير النعرات القومية بحجة اثاره النخوة العربية عند العرب من الشيعة والسنة و لم يحصلوا على ثقة الجمهور سواء لجهة انتخابهم مرة اخرى للبعض منهم او لجهة تأمين كتلة انتخابية تؤمن البعض الاخر منهم التنازع على امتيازات الحكم و مسك خيوط العملية السياسية عن طريق احتكار تمثيل مكونات بعينها او الظهور بمظهر حامي حمى الوطنية. والوطنية الحققة من سير و تحركات البعض منهم براء.

لقد رفع البعض من هؤلاء من منسوب الحقد والشوفينية و اختصروا الوطنية العراقية في اعلان العداء الصريح لقضايا الشعب الكردستاني و لكل شاردة و واردة كردية. وتفننوا في ابتداع الاجتهادات القانونية والادارية امعانا في ايذاء المواطنين الكرد اقتصاديا وسياسيا، وهم فعلوا ذلك اعتمادا على موقعهم في الدولة او في اروقة صنع القرار و ماكنة التجاذبات السياسية. ان عملية شيطنة الكرد وايهام الجمهور العربي بأن الشركاء الكرد ليسوا بشركاء بل الجيب العميل والشوكة التي في خاصرة العرب و غيره من مفردات الترسانة البعثية التي شرعنت لاقصاء الكرد من العملية السياسية رغم ان النخبة الكردستانية وبرغم كل اخطائها السياسية فيما مضى كانوا من فرسان العراق الجديد و مرافق ذلك من تدشين مؤسسات جديدة. ولولا دورهم كصانع ملوك لعملية التغير منذ سقوط الدكتاتورية لما ترسخ العهد الجديد ولما امكننا الحديث عن الانتخابات و تداول السلطة (والذي منه) كما يقول المصريون. ومن ثم ماكان بإمكان هؤلاء ان يمسكوا بخيوط النفوذ والنقود والنفوس في بيئة كانت فيها الثقافة الصدامية تكبس على انفاس الشعب بكل تلاوينه السياسية، بديمقراطيته و بأصحاب الحقوق التاريخية فيه وبأعدائهم من حارقي البخور من سدنة الشوفينية والمركزية المقيتة. لقد اتخذ هؤلاء من خطوة الاستفتاء الكردستاني ذريعة ما بعدها ذريعة من اجل الحد من التطلعات الديمقراطية للكرد في العراق واعتبروه قميص عثمان من اجل تجييش الاستقطاب القومي والمذهبي ضدهم. ويقال ان البعض من الافاقين الذين لا يراعون لاذمة ولا ضمير في تعاملاتهم خلوا الى معابدهم متمنين ان لا يتراجع الكرد عن خطوة الاستفتاء حتى يكون ذلك حجة من اجل لثم المكاسب الكردية في العراق الجديد وتصفير تلك المكاسب في لعبة اواني مستطرقة اقليمية ومحيط من المجاورة العراقية

لاستسيغ المكانة السياسية للکرد في العراق الدستوري أو في بلدانهم. تلك المجاورة التي لم تكن ضد الحضور الكردي فقط بل كانت ضد مجمل التحولات الديمقراطية والدستورية التي صبت في صالح الشعب الراقي منذ سقوط الصنم في ربيع ٢٠٠٣. لقد تورط بعض هؤلاء ممن لفظتهم الانتخابات الاخيرة و عاقبهم الناخب العراقي الواعي بأسقاطهم ديمقراطيا، ارتبطوا بمخططات اقليمية بحجة تحت غطاء الحرص الوطني و وقف المد الكردي المفترض مع ان عناصر من التجاذبات الاقليمية هم أنفسهم ابطال المخططات الارهابية ضد الشعب العراقي و ابطال التنكيل و التهميش الطائفي و دق اسفين الخلافات بين العراقيين.

ولانريد قط ان نذكي الفائزين الجدد وبرامجهم وهم في اول الطريق ولكن من نافلة القول في اللعبة الديمقراطية ان بعض من صور المفاجآت الانتخابية هو ان الجمهور يعاقب المجريين والمعروفين بفشلهم بغض النظر عن من يجني ثمار مصائب القوم الخاسر. والشئ المفرح ان الناخب العراقي صوت لبرامج انتخابية تركز على الهم الخدمي والعمراني والوطني دون اعتبار لخطاب الدم بالدم و ياحوم اتبع لو جرينا وغيرها من الادبيات البعثية التي (ماتوكل خبز) كما يقول العراقيين.

وبعد هذه الرسالة العراقية في عدم الانجرار مع نغمة الجوقة الشوفينية وتغليب القائمة التي تقدم عهد الخدمات والعمران لمدن العراق بدلا من قوائم تتباهى بمحاصرة كردستان وقطع الارزاق عنهم يجب على الكردستانيين ان يتعاطوا بأيجابية عميقة مع هذا الحس الوطني العالي للجمهور الناخب ممن لم ينجروا الى قاع الشيطنة والاستقطاب الطائفي ونبذ الكردي الشريك في المصير. وعلى الكردستانيين أن يرحبوا بهذا المخرج ويبنوا عليه بما يعزز اللحمة الوطنية والحس الديمقراطي والمدني العالي و يبادروا الى الاصطفاف مع دعاوى التجديد والتغيير من اجل انتشار العملية السياسية في العراق من واقع متردي انتج كل هذا الخراب العنصري وعطل روح المبادرة في حل الملفات الكردية المتراكمة كما في حل كل الملفات العراقية الاخرى. ويمثل هذا التعاطي البناء فقط نكشف للعراقيين الشركاء ان بعض من الخطوات الكردية من التورط في التقوقع السياسي الى خطوة الاستفتاء هو نتيجة خوف من تداعيات خطاب الشيطنة ضد الكرد، اكثر مما هو خطوة لممارسة حق تقرير المصير وهو حق تاريخي كان و مازال من الممكن ممارسته في بيئة اقل عدائية من البيئة الاقليمية الحالية التي تعادي ابسط معاني الاستقرار العراقي وحق العراقيين في الامساك بمصيرهم، فكيف لاتعادي مكون منهم لقضيته الكردية امتدادات اقليمية وابعاد تاريخية.

وبعد هذه الرسالة العملية يا جماعة الخير ردوا التحية بأحسن منها.

## رئيس الوزراء.. الأزمة والحل

\*د. عادل عبد المهدي

صفحة الكاتب: ٢١/٥/٢٠١٨

مقارنة بجميع دول المنطقة، يجب ان نفتخر باننا انجزنا انتخابات الدورة التشريعية الرابعة، رغم كل النواقص والتزوير والثغرات.. فالأهم ان تتقدم التجربة، لا ان تكون خالية من العيوب. فلا بد من رؤية الايجابية، كما نرى السلبيات. كتبت في ٢٠١٨/٣/٥ افتتاحية "المشكلة ليست رئاسة الوزراء، بل الشخصية" احببت، بعد اعلان النتائج، والبدء بموضوع الحكومة إعادة نشرها.

(ما زال معظم الاهتمام الداخلي والخارجي منصب على قضية رئيس الوزراء. من سيكون؟ هل سيجدد للاح العبادي؟ ام لا؟ وهل سيبقى المنصب للدعوة؟ ام سيخرج لغيره؟ وهذه اسئلة مهمة، لكنها تشخصن القضايا ولا تسبر اغوارها. فنحن نشخصن ولا نؤسس. فكثيرون منا يتصرفون وكأن البرلمان فوق البرلمان، ورجل الدولة فوق الدولة، والقاضي فوق القضاء، ورجل الدين فوق الدين، وحامل السلاح فوق القانون، وقس على ذلك.

ان الخبرة والكفاءة واستقلالية الدولة لا تؤسس بمجرد العثور على تكنوقراط، حامل شهادة او مستقل. الأهم بناء المؤسسة التكنوقراطية والخبرة العارفة بشؤون عملها والقادرة على انجازها.. باستقلال عن اي تدخل حزبي او خارجي مهما كان. فان جلس على قمتها التكنوقراط، فستتكمال الخبرة بالخبرة.. وان جلس على قمتها غيره فستحملة المؤسسة، وتستثمر توازناته وامتداداته. فقانون المؤسسة او الوزارة هو الحاكم، وليس قرارات الاشخاص اللاقانونية. فالشيخ زايد رحمه الله ليس تكنوقراطياً، لكن تجربته اسست لمؤسسات تكنوقراطية بمستويات عالمية.. والامام الخميني قدس سره ليس تكنوقراطياً، لكن تجربته اسست لمؤسسات تكنوقراطية باتت تنافس دول العالم.. وكذلك بقية دول العالم، فان نجاح تجاربها ليس لان قادتها حملة اعلى الشهادات، بل لان قادتها شجعوا بناء مؤسسات تستثمر اصحاب الشهادات والمعارف والخبرات. بخلافه ستقولب "الاقطاعات الادارية" وشبكات المافيا التكنوقراط وحملة الشهادات والحزبيين والمستقلين، قبل ان يستطيعوا قولبتها.

كثير منا يفكر بطريقة شخصية وابتدائية.. فالرخاء والغني عند اغلبنا هو الاموال تحت اليد، وليس استثمارها وواجه صرفها. لذلك نستسهل الاخذ ونستصعب الحساب والسداد. فلعمود طويلة اخترقت الاموال السهلة عقولنا، وانها ستأتينا نجحنا ام فشلنا.. فالنفط موجود وسيغطي دائماً. فعشنا حلوه ومره.. وامتلات خزاءنا، رغم ذلك لم نتقدم البلاد، وتقدم الفقر والفوضى والحروب والطمع والفساد والصراع. فكثير من الاحزاب تستهدف الدولة بعناوينها النبيلة كاداة لاحتكارها، ومن يبقى خارجها يستخدم السلاح وشتى الضغوطات، بعناوين نبيلة ايضاً، كاداة لاقتطاع حصة من كعكتها. لهذا لا نحارب منظومة الفساد، بل نشخصن الملفات، ونغرق الساحة بكم هائل من الاسماء والملفات، لتضيع وسطها الملفات والاسماء الحقيقية، وليبقى الفساد والمفسدون خارج الاضواء.

قمنا بشخصنة الدستور والقانون، فهما تصوراتنا عنهما، لا خضوعنا لهما.. فالمسؤول يتصرف ولسان حاله يقول، الدولة والقانون والدستور انا، وانا الدولة والقانون والدستور. فلا نؤسس لتشريعات دستورية متناغمة، ولقضاء مستقل، يحكم القضاة، ناهيك عن الحاكم والمحكوم. فنحن في السلطة وخارجها، حزبيون ومستقلون، شعب ومسؤولون نتصرف ونطالب، وفينا شيء قليل او كثير مما ادعينا او ندعي معاداته.. فنحن نقلب الامور ولا نضعها في نصاباتها ومواقعها.. وكثير منا يشرعن لنفسه، ولا شيء يقيد ويضبطه ويحكمه.. وقديماً قال ابن المقفع، "من كان يشرع لنفسه الدين، فلا دين له".

انا شيعي، سني، كردي، تركماني، مسلم، مسيحي، علماني، الخ.. فانا اتعصب لمذهبي وقوميتي وعقيدتي، ولا ارى غيري. هكذا اكسب تأييد أهلي وعشيرتي وجمهوري وطائفتي وقومي وانتخاباتي. اما البلاد فلتحترق، والشعب فليقتاتل.. فنحن نشخصن وطنيتنا، التي لن تشهد وحدتها، ان لم تبني "قواسمها المشتركة"، القابلة للاختلاف، والمؤسسة للوحدة بدون فضلات وبقايا. ف (١) و (٢) و (٣) و (٤) ارقام مختلفة، لكنها جميعها تقبل القسمة على (٢٤).. فنحن ارقام معزولة ضعيفة، ولن نشكل منظومة متشاركة، متحركة يجمعنا قاسم مشترك عالي الرقم والقيمة.

عواطفنا او مفاهيمنا او علاقاتنا تدفعنا - كل من ناحيته - لتبرير مواقفه من امريكا او ايران او السعودية او غيرها.. فنحن نشخصن علاقات بلادنا، فنهاجم ونؤيد وفق ما نحب ونكره، ولا نرى علاقاتنا وفق مصالحنا الوطنية العليا." (



## الصدر بين مطرقة ماكفورك وسندان سليمان

\*عريب الرنتاوي

صحيفة (الدستور) الأردنية: ٢١/٥/٢٠١٨

بخفة بالغة، احتفت وسائل إعلام خليجية بتقدم "سائرون" في الانتخابات العراقية إلى الموقع الأول، وجرى تصوير الأمر كما لو أنه فوز لبعض هذه الدول وانتصار للمحسوبين عليها، مع أن القوائم المدعومة مباشرة من عواصم خليجية، حصدت فشلاً ذريعاً في الانتخابات ذاتها... فوز الصدرين في الانتخابات، جاء تعبيراً عن "الحيثية الشعبية" التي يتوفر عليها التيار ورجل الدين الشاب، مقتدى الصدر، وثمره لسلسلة لم تتوقف من التحولات في مواقف ومواقف هذا التيار من الشأنين العراقي والإقليمي في السنوات الأخيرة.

وأحسب أن المحتفين بالصدر وتياره و"سائرون"، على النحو الذي تابعناه في الفضائيات إياها، إنما يلحقون الضرر بأنفسهم أولاً وبالتيار ذاته ثانياً، وفي ظني أن صمتهم و"نأيهم بأنفسهم" عن مجريات العملية الانتخابية ومشاورات تشكيل حكومة عراقية جديدة، هي الخدمة الأفضل التي يمكن أن يقدمها هؤلاء لمن يصنفون بـ "الشيعة العربيين" في العراق، الذي يعد الصدر والصدرين، أحد أبرز رموزهم وكياناتهم.

الصدر قاتل الأمريكيين، زمن الاحتلال الأمريكي للعراق، في الوقت الذي ذهب فيه "العروبة الجديدة"، التي تروج لها عواصم عربية، إلى دعم هذا الاحتلال والتحريض عليه، وتوفير كافة التسهيلات اللوجستية لطائراته وأساطيله... والصدر قاتل "داعش" في الوقت الذي سمحت فيه "العروبة الجديدة" بتوظيف "داعش" وأخواته، والاستثمار فيها، خدمة لأجندات وأولويات، جعلت من إيران العدو الأول والأوحد للعرب و"العروبة الجديدة" بدلاً عن إسرائيل... بين "عروبة الصدر" و"عروبة" بعض العرب الرسميين "الجديدة"، ثمة بون شاسع.

للصدر خصمان، إن جاز التعبير، يسعيان لتفريغ "نصره" من مضمونه، أحدهما هو بريث ماكفورك، الذي هرع إلى بغداد لضمان سير المشاورات الائتلافية بالطريقة التي تشتهيها واشنطن وتخدم مصالحها و"سفنهما"... وثانيهما، هو قاسم سليمان، الذي لم يتأخر بدوره عن ماكفورك، سعياً منه لإعادة ترتيب "البيت الشيعي"، وبما يعيد الاعتبار والغلبة للقوة المحسوبة على طهران، بعد أن تعرضت لخسارات انتخابية فادحة، وأصابها داء الانقسام الداخلي في مقتل، وتحديداً بين الصدر من جهة وكل من المالكي (دولة القانون) والعامري (الفتح) من جهة أخرى... الأفضل أن يترك الصدر وتياره من دون تدخلات، لضمان السير في طريق تشكيل الائتلاف المزروع بالألغام والشرك.

لن يكون سهلاً على ماكفورك أن يتهم الصدر بالتبعية لإيران وتنفيذ أجداتها، فالرجل ليس دمية بيد طهران، وقد أظهر نزوعاً عربياً ثابتاً، قبل الانتخابات، وبالأخص بعدها (لقاؤه مع سفراء دول جوار العراق من دون إيران)... وعلى واشنطن أن تفكر ملياً بطي صفحة "المقاومة العراقية ضد الاحتلال" إن هي أرادت للعراق أن يسلك طريقاً مستقلاً وسيادياً في المرحلة المقبلة. ولن يكون سهلاً على خصوم الصدر من داخل بيته الشيعي، نعته بـ "شيعية السفارات"، فالرجل قاتل الأمريكيين، عندما كان قادة كتل شيعية كبيرة، قريبون جداً من طهران اليوم، يرتمون في أحضان يول بريمر وزلماي خليل زاد... والمؤكد أن الرجل يستشعر في قرارة نفسه، أنه رجل العراق المقبل، وصانع ملوكة، وضمانة استقلاله ورافعة الحرب على فساد طبقتة السياسية المتهنكة.

موضوعياً، ثمة فرصة حقيقية لنجاح الصدر في تشكيل ائتلاف حكومي من خلال الانفتاح على مروحة واسعة من الكيانات والمكونات العراقية... لكنها ليست مهمة سهلة أبداً، في ظل تضارب المصالح الحزبية والفردية، وفي ظل تباين أولويات المكونات والكيانات العراقية... وموضوعياً أيضاً، قد يفشل الصدر في تحقيق هذه الغاية، ويرتضي الجلوس في مواقع المعارضة... فالصراع على تشكل ائتلاف الأغلبية الأكبر، لم يعد صراعاً عراقياً صرفاً، بعد أن أصبح كل تفصيل عراقي، شأناً إقليمياً ودولياً.

علي أن الدرس المستفاد من نجاح الظاهرة "الصدرية" وتمدها، والذي غاب عن أذهان كثيرين من قادة المشرق والخليج تحديداً، إنما يتمثل في سقوط "نظرية الطابور الخامس"، التي جرى تصوير الشيعة العرب من منظورها بوصفهم "جاليات إيرانية" و"جواسيس" أو "رؤوس جسور" للحرس الثوري في المنطقة... الآن، يُثبت الشيعة العرب مرة أخرى، أنهم عرب أولاً، وأنهم شيعة في المقام الثاني، وأنهم مواطنون لا جاليات، وأنهم "آل البيت" وأهل "المذهب" وآبأوه المؤسسون... وقد آن وأوان اعتماد السياسات والمقاربات المنطلقة من هذا "الدرس/الاكتشاف" إن جاز التعبير، عوضاً عن المضي في احتفالات المناكفة والنكائية، بدءاً بإجراء المراجعات العميقة المطلوبة في السياستين الداخلية والخارجية لعدد من بلداننا، بتأكيد "مواطنة الشيعة العرب" من ضمن رؤية منفتحة على التعددية الدينية والمذهبية والقومية والسياسية والعرقية، بعيداً عن التخوين والتكفير و"التجنيس/ نزع الجنسية، والسياسيين"، وغير ذلك مما عرفنا وسمعنا وقرأنا عنه، خلال السنوات والعقود القليلة الفائتة.

## نجاح الانتخابات انتصار للعراق الديمقراطي

\*د. عبد الخالق حسين

الحوار المثمن: ٢١/٥/٢٠١٨

رغم كل حملات التخويف والتهديد بتفجير مراكز الاقتراع، التي أصدرتها خلايا البعثيين الدواعش النائمة، و النداءات والمقالات الهستيرية من أعداء الديمقراطية، والعراق الجديد، لإقناع الناخبين بعدم المشاركة في التصويت، إلا إن الانتخابات البرلمانية الرابعة التي جرت يوم السبت ١٢/٥/٢٠١٨، قد جرت في جميع أنحاء العراق وخارجه بهدوء وسلام ونجاح، ذلك بفضل القوى الأمنية، ونضج وعي المواطنين، واحترامهم للقوانين والإجراءات المطلوبة. ولعل الشيء الوحيد الذي يؤسف له أن نسبة المشاركة في التصويت ٤٤,٥٪ كانت أقل مما في عام ٢٠١٤ التي بلغت نحو ٦٠٪. ولكن وفق الأعراف والمعايير الديمقراطية في العالم، فهذا الهبوط في نسبة المشاركين في الانتخابات لا يقلل من شرعية نتائجها. فالناخبون لهم الحق في المشاركة أو عدمها. والمعروف أن نسبة المشاركة في دولة ديمقراطية عريقة مثل سويسرا نادراً ما تتجاوز ٣٠٪. ولكن في حالة المقاطعة يكون المقاطعون هم جردوا أنفسهم بإرادتهم من حقهم في تغيير السلطة كما يشاؤون.

وهناك أسباب عديدة لانخفاض نسبة المشاركة، وعلى رأسها، وكما أشرنا أعلاه، الحملة الهستيرية من أعداء الديمقراطية، محاولين بشتى الوسائل إقناع الناخبين بمقاطعة الانتخابات، إضافة إلى تهديدات خلايا الدواعش النائمة، بالانتقام من المشاركين، وكذلك إلى تعقيدات الوضع العراقي ما بعد سقوط حكم البعث، والتركة الثقيلة من المشاكل التي ورثها العهد الجديد من الحكم الساقط الجائر، ومعاناة المواطنين من الفساد، ونقص الخدمات، وارتفاع نسبة البطالة، والفقر والأزمات الاقتصادية.. الخ.

والجددير بالذكر أنه جرت حملة منسقة وبمنتهى الخبث والدهاء والمهنية في الشر، لتضخيم سلبيات العهد الجديد واختلاق الأكاذيب والافتراءات، ونشر روح اليأس والتشاؤم بين المواطنين، والإيحاء لهم أن العهد البعثي هو أفضل عهد عرفه الشعب العراقي. إذ كما جاء في تقرير نشرته (المسلة) بعنوان: (مشروع إعادة إنتاج البعث..)، جاء في مقدمته: (بعد أن رصدت " المسلة " تدوينات و أفكار متفرقة في وسائل التواصل الاجتماعي، حول خطة عملية بإدارة متخصصين وممولة بشكل جيد، لإعادة تأهيل البعث و تشويه العملية السياسية بعد ٢٠٠٣، تأكدت " المسلة " عبر مصادرها الخاصة من صحة المعلومات عن مشروع إعادة إنتاج حقبة صدام من جديد، والعمل على مسح جرائمه من الذاكرة العراقية، مقابل تضخيم حالات الإخفاق والفسل بعد ٢٠٠٣، والتعتيم على إنجازات الديمقراطية والحرية، وإرتفاع المستوى المعيشي، والقضاء على داعش، والإيحاء إلى المواطن العراقي بأن مستقبله "مبيوس" منه وإن لا جدوى من كل ذلك إلا بإعادة إنتاج البعث).

ولذلك يجب أن لا نستغرب من انخفاض نسبة المشاركة في التصويت لهذه الدورة. ولكن يجب أن يعرف المواطن الواعي بواجباته وحقوقه، أن هذه المشاكل المتفاقمة لا يمكن حلها بمقاطعة الانتخابات، لإن المقاطعة تصب في مصلحة أعداء الديمقراطية. فالانتخابات هي الثورة السلمية الحضارية الراقية التي تمارس فيها الجماهير حقها عن طريق صناديق الاقتراع فتستخدم قساصة ورقة لتغيير الحكومة إلى أخرى تلبي لهم طموحاتهم وتحقق آمالهم، بدلاً من الرصاص والدبابة، وبدون سفك قطرة من الدماء.

لذلك نهني شعبنا العراقي البطل، وخاصة أولئك الذين تحدوا تهديدات الدواعش، ولم يتأثروا بالحملات التضليلية، نهنتهم على هذا النصر، كما ونعزي أعداء الديمقراطية والعراق الجديد من البعثيين وأشباه البعثيين

الذين حاولوا في البدء تأجيل الانتخابات، وإقامة حكومة صرف الأعمال من أجل شل عمل الحكومة ومنحهم مجالاً للتخريب. ولما فشلوا في التأجيل، لجأوا إلى طريقة أخرى فقد تصاعدت نداءات من قبل البعض منهم، وعلى رأسهم البعثي السابق أياد علاوي، زعيم إئتلاف الوطنية، بعد أن عرف فشله فطالب بإلغاء نتائج هذه الانتخابات، مع إبقاء الحكومة الحالية لتصريف الاعمال، لحين توفير الظروف الملائمة لإجراء انتخابات جديدة..”.

الملاحظ أن هذه المطالبة سبقتها محاولات بعض كتبة المقالات الذين بذلوا قصارى جهودهم لإفشال العملية السياسية، وعلى سبيل المثال لا الحصر نشر المدعو سيار الجميل نداءً عبر مواقع التواصل الاجتماعي بعنوان: (من أجل تشكيل جبهة الرفض الشعبية العراقية وتأسيس كتلة تاريخية)، جاء فيه: (يا أبناء العراق الغياري، تحياتي الكبيرة لكم، كتب لي قبل قليل الاخ الاستاذ المهندس مصطفى الامارة (اسم وهمي)، الرسالة التالية ونشرها على صفحتي قائلاً: “بعد النتائج المنخفضة والمعلنة للمشاركين في الانتخابات و اعداد المقاطعين الذين يزيدون على ضعف المشاركين.. ندعوكم الى المبادرة لتشكيل جبهة الرفض الشعبية ورص الصفوف تحت قيادة كتلة تاريخية سيفجرها الجمر الذي تحت الرماد وتسعى للتغيير خارج مؤسسات العملية السياسية هذه (الحكومة والبرلمان) وليعلم المحتلون والمتنفذون في أرض الرافدين أن الشعب قد سئم الأعيبهم ومل سياساتهم الفاشلة ويعد بالثورة السلمية للحفاظ على الوطن والشعب والثروة..” وبعد أن طرح الرسالة الملفقة باسم وهمي، يضيف سيار الجميل متظاهراً بالتعقل، قائلاً: “انني اطرح هذا ” المشروع ” عليكم جميعا، سواء كنتم من المقاطعين ام من المشاركين، وبنهج ديمقراطي هادئ واضح، متمنيا معرفة ارائكم خدمة للعراق واهله الكرام،” ثم ينصح: “بعيدا عن التشهير وعن العواطف الساخنة من اجل التغيير الجذري وبناء المستقبل..اخوكم سيار الجميل). انتهى

وهكذا (من هل المال حمل جمال) كما يقول المثل العراقي. وإني أخاطب هؤلاء المخربين، أيها السادة، لقد جربكم شعبنا منذ إنقلابكم الأسود في ٨ شباط ١٩٦٣، الإنقلاب الذي أدخل العراق في نفق مظلم لم يخرج منه إلا بعد سقوط نظامكم البعثي الفاشي يوم ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. ومنذ ذلك اليوم بذلتم كل مساعيكم، وتعاونتم مع الإرهاب والدول التي تمول وترعى الإرهاب، لإفشال العملية السياسية، ووأد الديمقراطية الوليدة، ولكن شعبنا تحمل كل كوارثكم بصبر أيوب، وأصر على إنجاح العملية السياسية والحفاظ على الديمقراطية. وها أنتم يا “فرسان البيان” لقد سخرتم كل إمكانياتكم الكتابية للتضليل، وبدوافع عنصرية وطائفية التي تغلبت على ثقافتكم التي تتباهون بها، ولكن ما ينقصكم هو الضمير والأخلاق والوطنية. فأنتم على استعداد للتعاون مع الشيطان في سبيل إعادة حكم البعث الفاشي، وتحت مختلف المسميات. لقد أثبتتم أنكم لم تأخذوا من الحضارة إلا قشورها واخترتم الجانب الخاطئ من التاريخ وضد الإنسانية، وحقاً ما قاله أفلاطون قبل ألفين وأربعمائة سنة: (الإنسان يحتاج إلى تعليم جيد وطبع جيد، لكي يصبح الأقدس والأكثر تمدناً من بين كل الحيوانات، ولكن إذا ما لم يتثقف، أو تثقف بثقافة خاطئة، سيكون الأكثر وحشية وهمجية من جميع الحيوانات.) لذلك نراكم تعاونتم مع الإرهاب المتوحش في سبيل إعادة حكم البعث المتوحش.

خلاصة القول، لقد نجحت الانتخابات رغم محاولاتكم التخريبية. إن هذه الانتخابات هي عبارة عن دورات دراسية عملية يتعلم فيها شعبنا قواعد الديمقراطية، إلى أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من ثقافته الاجتماعية الموروثة، ويتقبل المواطن نتائجها حتى لو كنت ضد حزبه أو مرشحه. فكما قال حكيم: (الديمقراطية هي ليست الغاية فحسب، بل هي الوسيلة أيضاً لتحقيقها.) وها هو شعبنا بدأ يتعلم الديمقراطية، وأصر على إنجاحها، ولن يتخلى عنها مطلقاً. وموتوا بغيظكم يا أعداء العراق الديمقراطي، فالقافلة تسير ولا يضيرها نبح الكلاب.

[abdulkhaliq.hussein@btinternet.com](mailto:abdulkhaliq.hussein@btinternet.com)

## بعد الانتخابات العراقية... لا مفر من الحل الوسط

مركز كارنيغي للسلام الدولي: ٢٠١٨/٥/٢١

لؤلؤة الرشيد: أجرى العراق في ١٢ أيار/مايو أول انتخابات برلمانية منذ هزيمة ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية. كان التصويت إنجازاً بحد ذاته، باعتبار أنه كان في معظمه تنافسياً وعادلاً وخالياً من أعمال العنف. وفي منطقة تتميز بقابلية التنبؤ بسلوكيات الهيمنة السلطوية، كانت النتيجة غير متوقعة. ثم، وعلى الرغم من التأخر في نشر النتائج النهائية، في ظل وجود بعض الدوائر الانتخابية التي لم تصوت بعد، والادعاءات المتعلقة بحدوث مخالفات في التصويت، ولاسيما في كركوك المختلطة إثنياً والمتنازع عليها، فالواقع الذي تكشف هو إمكانية تبدل السلطة في العراق، الأمر الذي قد يصبح نمطاً سائداً.

سلّطت الانتخابات الضوء على الفجوة الواسعة والخطرة بين الحكّام وبين المحكومين في العراق، من خلال إبراز الرفض الشعبي الكبير للنظام السياسي بعد حزب البعث. فقد أدلى ٤٤,٥ في المئة فقط من الناخبين المسجلين بأصواتهم، في ما يُعتبر أدنى نسبة إقبال منذ انطلاق العملية الانتخابية في العام ٢٠٠٥. وقاطع الانتخابات ما يصل إلى ثلثي سكان بغداد، الذين ينتخبون النسبة الأكبر من النواب في البرلمان المؤلف من ٣٢٩ مقعداً. والجدير ذكره هنا أن نسبة المشاركة في الانتخابات في نينوى، المحافظة المُحررة من قبضة الدولة الإسلامية، كانت الأعلى على مستوى البلاد، لكنها على رغم ذلك لم تتجاوز ٥٣ في المئة.

شكّلت نسبة المشاركة صفة لمؤسسة سياسية استُخفّ بها لعدم كفاءتها، وانقسامها، وفسادها المستشري، وألقي عليها اللوم جرّاء حلقات العنف المتعاقبة التي عصفت بالبلاد منذ إطاحة الرئيس العراقي السابق صدام حسين. وقد خسرت الكتل التي يتزعمها كلّ من إياد علاوي ونوري المالكي، اللذين تولى كل منهما رئاسة الحكومة العراقية لمرة واحدة، نحو ثلثي نوابها، في حين تمّ استبعاد العديد من كبار السياسيين عن مقاعد كانوا يشغلونها منذ فترة طويلة.

كذلك، جاء تحالف "النصر" الذي يقوده رئيس الوزراء حيدر العبادي متخلّفاً عن زعيمة الشيعة الآخرين الأكثر تأثيراً ونفوذاً، مقتدى الصدر وهادي العامري، اللذين احتلّت قائمتاهما المرتبتين الأولى والثانية على التوالي. فقد استفاد العبادي من قتاله الناجح ضد الدولة الإسلامية وردّه على الاستفتاء الكردي حول الاستقلال في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وحظي بشعبية محدودة كزعيم فوق الانتماءات الطائفية والإثنية. مع ذلك، فقد عانى أيضاً من سوء سمعة حزبه السياسي، حزب الدعوة، الذي حكم العراق لأكثر من عقد من الزمن. كما فشل في إقناع الناخبين بأنه يستطيع تحقيق التغيير في جهاز الدولة الذي تمسّ حاجة البلاد إليه، ناهيك عن تحسين البنية التحتية للعراق وتوفير الخدمات العامة واستحداث الوظائف.

يُنظر إلى كل من الصدر والعامري على أنهما يملكان قدرة أكبر على تنفيذ هذه المهام التغييرية. فمقتدى الصدر هو ابن آية الله العظمى محمد صادق الصدر، الذي اغتيل على يد نظام صدام أواخر التسعينيات. وفي أعقاب الغزو الأمريكي العام ٢٠٠٣، شكّل مقتدى وأتباعه مقاومة عسكرية ضدّ القوات الأمريكية والحكومات العراقية المتعاقبة، بينما أثار في الوقت نفسه حنق إيران بسبب تفضيله نموذجاً عراقياً مختلفاً من الإيديولوجيا الشيعية وكذلك بسبب تركيزه على الوطنية العراقية. وقد انخرط الصدر وأنصاره في نهاية المطاف في العملية السياسية، مُستفيدين من كل الامتيازات التي مُنحت لهم لجني الثروات. بيد أنهم لطالما هدّدوا باللجوء إلى الشارع وإطاحة النظام، في حال لم تتم تلبية مطالبهم المتمثلة بإجراء الإصلاحات وقطع دابر الفساد. وقد اعتُبر تحالفهم الانتخابي مع الحزب الشيوعي العراقي ومنظمات المجتمع المدني خطوةً أساسية نحو تحقيق نضجهم السياسي، على الرغم من أنه كان مبهماً وغير متوازن.

أما العامري فقد كان منفيّاً طيلة سنوات حكم صدام في إيران، حيث بنى علاقات وثيقة مع الحرس الثوري الإسلامي. وهو سياسي ووزير سابق ونائب في البرلمان وقائد عدد من الميليشيات التي خاضت معارك ضد تنظيم الدولة الإسلامية. وقد نُظر إليه تارةً بأنه قائد شيعي حرّون، وطوراً بأنه سياسي براغماتي أقام وشائج متينة مع كلٍّ من القواعد الشعبية السنّية في العراق، من جهة، ومع القوى الغربية، من جهة أخرى. الأمر المُشترك بين هذين القائدين أنهما شخصيتان إسلاميتان استمدتا نفوذهما من نموذج حكم ميليشيوي قوامه خزّان لاينضب من الشباب الشيعة الذين تم تجنيدهم من هامش المجتمع، من مناطق ريفية أو شبه ريفية أقصى سكانها من النظام وشبكات المحسوبية والزبائنية التي ولّدها. هؤلاء الشباب ترعرعوا في كنف ثقافة شعبية تشرّع أعمال العنف المروّعة، وتجسّد نموذجاً من التطرّف لا يختلف كثيراً عن تطرّف نظرائهم السنّة الذين حارب العديد منهم في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية.

يواجه الصدر والعامري عند هذا المنعطف مروحةً من الرهانات الكبرى، إذ يتعيّن عليهما استعادة قدرات الدولة العراقية، وبناء هوية وطنية تضمّ تحت جناحها كل الطوائف والإثنيات، وحماية العراق من براثن المواجهة المُحدقة بين الولايات المتحدة وإيران. المُطمئن في الموضوع أن النظام العراقي مصمّم على الحؤول دون سيطرة طرف واحد على النظام برمّته. وبالتالي، أيّاً تكن هوية قائد الميليشيا الذي سيصبح "صانع الملوك" في تأليف الحكومة العتيدة، سيضطرّ إلى مساندة الأفرقاء السنّة والکرد، من جهة، والرعاة الإقليميين والدوليين، من جهة أخرى.

إن التحالفات التي ترسم معالم السياسة العراقية هي ثمرة لعبة حدّقة ومتقلّبة الأطوار، لاتستند بالكامل إلى إيديولوجيات أو برامج. وبانتظار صدور نتائج الفرز النهائي للأصوات، غالب الظن أن تشهد هذه التحالفات جرعة كبيرة من التنازلات، التي ترقص على أيقاع البراغماتية والعلاقات الشخصية واتفاقات توزيع الريع.

## الانتخابات.. أعلنت النتائج، فهل سنشكل حكومة ناجحة؟

\*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب: ٢٢/٥/٢٠١٨

أعلنت النتائج النهائية للانتخابات.. نعم هناك اشكالات كثيرة لكن اعلان النتائج افضل من التردد وفتح المجال للمضاربات. فالاوزان كانت واضحة منذ اعلان النتائج الاولى في ٢٠١٨/٥/١٣، ولم تتغير عدا في مقعد او مقعدين، هنا او هناك. لاشك انه يجب التدقيق في الملفات التي اثيرت حولها شبهات.. ويمكن مراجعتها وفق القوانين، ليتم تصحيح ما يجب تصحيحه عند انعقاد الجلسة الاولى لمجلس النواب التي يتم فيها تصديق صحة عضوية اعضاء المجلس، باغلبية ثلثي اعضائه (المادة ٥٢/٥ اولاً/ثانياً).

لا توجد تجارب مثالية من الخطوة الاولى، فالاهم هو تقدم البلاد. كانت هناك مطالبات لتأجيل الانتخابات وتم تجاوزها.. ومطالبات تتعلق بالنازحين.. واخرى بالمفوضية والنظام الالكتروني وتم تجاوزها.. واخيراً وليس اخراً تأخر اعلان النتائج النهائية لمدة اسبوع بعد اعلان ٩٥٪ منها، وكادت الخيوط ان تفلت.. فهناك دعوات لالغاء الانتخابات، ولحكومة تصريف اعمال.. ولجلسة استثنائية لمجلس النواب.. والمطالبة بالعد والفرز النسبي او الكلي.. وظهرت ارقام غيرت تماماً من نتائج الـ ٩٥٪، وتظاهرات وتهديدات للمفوضية وضغوطات، الخ.. لهذا كان الاعلان عن النتائج افضل من التردد وفتح المجال لشتى التيارات التي يمكن ان تعصف بالبلاد. فالاهم ان نتقدم رغم النواقص، التي نقر بها جميعاً. فالطالب لا ينجح ويتخرج لحصوله على ١٠٠٪، بل لانه يتقدم بمعدلات وسطى، وسيدرك افضل لاحقاً ما لم يحسن ادائه سابقاً.

افرزت هذه الانتخابات معادلات سياسية جديدة، وهذان مثالان: (أ) مع كامل احترامنا للأشخاص والقوى السياسية وتقديرنا لدورها التاريخي، لكن هذه الانتخابات قد تكون بداية إنهاء احتكار الحزب او الاحزاب لمواقع الدولة. فالاحزاب ضرورة لاي نظام ديمقراطي، لكن ما حصل ان الاحزاب صارت تتقاسم الدولة والمجتمع طوياً وعرضاً، متجاوزة مساحات اختصاصها وهي مجلس الوزراء ومجلس النواب.. (ب) قد تكون بداية لانتهاء محورية الطائفية والاثنية في الانتخابات، فالمجاهرة بالقومية والمذهبية كانت سبيلاً للكسب، فاختلفت المعادلة الان واصبحت ادانة الطائفية والاثنية هي السبيل. ان لقاء السيدين "الصدر" و"الحكيم"، و"الحكيم والعامري"، و"الصدر" و"العبادي"، و"الفتح" و"القانون"، الخ، لها عدة دلالات (أ) ان البلاد ممسوكة بقوى واليات من داخلها وليس ضائعة في مهب الريح لكل من هب ودب.. (ب) لابد لهذه اللقاءات ان تتم ابتداءً بالتنغم مع بقية القوائم في الفضاء الوطني، لمنع تكرار وضع الاخرين امام الامر الواقع، ولتكون هذه اللقاءات مفتوحة المسارات لكل توازنات وقوى ووحدة وامن البلاد وليس لحالة ظرفية واحدة سرعان ما ستهتز ويصيبها التداعي امام اول ازمة وانعطاف.. (ج) ان يكون محور هذه اللقاءات تشكيل حكومة ناجحة، وليس اية حكومة تحاصصية، وذلك وفق عدد محدد من الاهداف التي تلتقي مباشرة مع مصالح الشعب، وتحقق وحدة البلاد.. لتقوم حولها الاغلبية السياسية الوطنية.

ان قيام حكومة اغلبية وطنية سياسية تمثل فيها ابتداءً كل الساحات، تتلائم بالضرورة مع قيام جبهة معارضة او اقلية سياسية وطنية تمثل فيها كل الساحات ايضاً. ولتحقيق هذه المعادلة لابد من امرين: (أ) ضمان مصالح جميع المكونات عبر الحقائق وباقي التطبيقات الدستورية.. (ب) توفير كل الحميات والتسهيلات والاحترام للمعارضة. بدون ذلك، سيصعب بناء وحماية الاغلبية.. والا سنضطر للجوء الى ممارستين: (أ) الاقصاء والانتقام والعزل.. (ب) المحاصصة واحتساب النقاط لتوزيع الوزارات واشراك الجميع بغض النظر عن الانسجام والمناهج والكفاءة ووحدة الحكومة والدولة.

ليس الاهم اختيار رئيس الوزراء فقط، فالبحث في الوزراء والوزارات والرئاسات ليس اقل اهمية. وسيرتبط النجاح من جانب الحكومة بالتقيد: (أ) بكفاءة تشكيلتها، فكفاءة المسؤول هي من تحدد موقعه، وليس الانتماء الحزبي والدين والمذهب والقومية.. (ب) وبوضوح منهاجها وليس بتعداد الشعارات الفارغة.. (ج) وبواقعية الادوات والسبل لتطبيق اهدافها، التي تسمح لها في السير بالبلاد في طريق تحسين الوضع الاقتصادي والخدمي، كما سارت الحكومة السابقة في طريق تحسين الوضع الامن.

## الانتخابات دليل جديد.. واشنطن لا تزال تجهل العراق

مجلة "ناشونال إنترست" الأمريكية: ٢٠١٨/٥/٢٢

رأى الكاتب تيد غالين كاربنتر أن نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة في العراق تؤكد أن القادة الأمريكيين كما وسائل الإعلام الأمريكية لا يزالون يجهلون الديناميات السياسية المعقدة في العراق. فقد توقع الخبراء والمحللون فوز حزب رئيس الوزراء حيدر العبادي الذي تدعمه الولايات المتحدة، ولكن من حل أولاً هو التكتل الذي تزعمه رجل الدين الشيعي المتشدد مقتدى الصدر.

لم تتجسد الانتكاسة الكبرى لسياسة الولايات المتحدة في نتائج الانتخابات الأخيرة في العراق وحدها، ولكن ما حدث في كردستان العراق كان أيضاً مثيراً للقلق ويوضح كاربنتر، في مقال بمجلة "ناشونال إنترست" الأمريكية، أن الصدر عدو قديم للولايات المتحدة إذ يعارض أجندة سياسة واشنطن في الشرق الأوسط، وخاصة وجود القوات العسكرية الأمريكية في العراق. وفي أعقاب الغزو الأمريكي للعراق للإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين، اندلعت اشتبكات عديدة بين أتباعه المسلحين والقوات الأمريكية.

### صعود مثير للقلق

ويلفت كاربنتر إلى أن الصعود السياسي للصدر يثير قلق المسؤولين في إدارة ترامب، ولكن الميزة الوحيدة من وجهة نظرهم أن الصدر يعارض النفوذ الإيراني في بلاده بقدر معارضته للنفوذ الأمريكي. ويعكس موقف الصدر أن التضامن الشيعي لا يزال محدوداً، فعلى الرغم من الهوية الدينية المشتركة فإن التوتر التاريخي بين العرب والفرس يبرز من وقت إلى آخر.

أما الجانب الأكثر إثارة للقلق في نتائج الانتخابات، برأي واشنطن، فيتمثل في حصول ائتلاف فتح على المركز الثاني في نتائج الانتخابات. فخلافاً للصدر، تعتبر هذه الكتلة الشيعية (ائتلاف فتح) موالية لإيران التي مولتها بسخاء وزودتها بالأجهزة العسكرية، فضلاً عن مدها إياها بالمتطوعين في بعض الأحيان. وبناء عليه، يبدو أن أقوى فصيلين سياسيين في العراق مناهضان للولايات المتحدة بشدة وأحدهما مؤيد لإيران، الأمر الذي يُعد أسوأ نتيجة للأهداف السياسية لواشنطن.

### حسابات خاطئة

ويعتبر الكاتب أن حصول حزب العبادي على المركز الثالث في الانتخابات قد أصاب المراقبين الغربيين بالدهشة. ويُعد أداء العبادي المخيب للآمال مجرد حلقة أخرى في سجل واشنطن الطويل لاختيار العملاء العراقيين الذين يفتقرون إلى التأييد الشعبي القوي. وعلى سبيل المثال افترضت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش وحلفاؤها من المحافظين الجدد أن أحمد الجلبي، رئيس المؤتمر الوطني العراقي، سيكون القائد الجديد للعراق بمجرد الإطاحة بصدام حسين، وقدمت الولايات المتحدة ملايين الدولارات إلى المؤتمر الوطني العراقي في السنوات التي سبقت غزو العراق عام ٢٠٠٣، ولكن لم يحصل حزب الجلبي إلا على ٠,٥٪ فقط من الأصوات في الانتخابات البرلمانية.

ويضيف كاتب المقال أن العميل الثاني الذي اختارته واشنطن كان نوري المالكي، ولكن فترة ولايته تميزت بتهميش فاضح للأقلية السنية في العراق التي كانت القاعدة السياسية للحزب البعثي الحاكم في عهد صدام حسين. وقد أسفر نهج المالكي الانتقامي ضد السنة إلى جانب الفساد الأسطوري لإدارته، عن تمهيد الطريق لصعود داعش وتحقيق الفصائل المتطرفة فوزاً مذهلاً في الحرب الأهلية العراقية.

### انتكاسة كبرى

وبحسب الكاتب، لم تتجسد الانتكاسة الكبرى لسياسة الولايات المتحدة في نتائج الانتخابات الأخيرة في العراق وحدها، ولكن ما حدث في كردستان العراق كان أيضاً مثيراً للقلق، إذ كانت الحكومة الإقليمية الكردية حليفاً قوياً للولايات المتحدة في الحرب ضد داعش إلى جانب القوات الكردية عبر الحدود في سوريا. واعتبر بعض الخبراء السياسيين أن الكرد من أكثر الحلفاء الأمريكيين الموثوق فيهم في الشرق الأوسط، ولذلك حضوا على تعزيز العلاقات مع حكومة إقليم كردستان حتى وإن كان هذا الأمر يزعج الحكومة المركزية في بغداد. بيد أن قرار رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود البارزاني إجراء استفتاء حول الاستقلال الكامل عن العراق في عام ٢٠١٧ قد أدى إلى تقويض التحالف مع واشنطن، كما أثارت هذه الخطوة غضب كل الدول المجاورة تقريباً، وبخاصة تركيا، فضلاً عن حكومة بغداد. ونتيجة لذلك سحب القادة الأمريكيون دعمهم لحكومة إقليم كردستان، وأطلق الجيش الوطني العراقي حملة قمعية كبرى، وفقد القادة الكرد سيطرتهم على مدينة كركوك الغنية بالنفط والكثير من وضعية الحكم الذاتي التي حصل عليها إقليم كردستان في السنوات التي أعقبت الإطاحة بصدام حسين.

### سياسة كارثية

وينوه الكاتب أن واشنطن تواجه الآن رفض الناخبين العراقيين للعميل السياسي الرئيسي الذي تدعمه على المستوى الوطني (حيدر العبادي)، كما أن التعاون الذي كان واعداً في السابق مع كردستان المستقرة الموالية للولايات المتحدة بات في حالة يرثى لها.

وعلى الرغم من هذه البيئة المتدهورة، فإن إدارة ترامب تميل على ما يبدو إلى الاحتفاظ بالوجود العسكري الأمريكي في العراق إلى أجل غير مسمى، وهي سياسة تفتقر إلى المنطقية وغير قابلة للتنفيذ من وجهة نظر الكاتب، بسبب الافتراضات الخاطئة التي يضعها صانعو السياسة الأمريكية بشأن العراق منذ ما يقرب من عقدين.

ويختتم الكاتب أن الاعتقاد الأساسي الذي تبنته إدارة بوش، ومن بعدها إدارتا أوباما وترامب، بأن العراق سيكون معقلاً مستقراً وموحداً وديمقراطياً ومالياً للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، قد ثبت فعلاً أنه اعتقاد وهمي على مستويات عدد، وحن الوقت للاعتراف بمحدودية نفوذ الولايات المتحدة وإعادة تقييم هذه السياسة الكارثية، وربما تحتاج إدارة ترامب إلى وضع استراتيجية للخروج سريعاً من المستنقع العراقي.



## فرصة نادرة في العراق... قد تضيع من جديد

\*مينا العربي

صحيفة (الشرق الاوسط) : ٢٢/٥/٢٠١٨

تتواصل المشاورات بين القيادات السياسية في العراق حول التحالفات الجديدة التي ستؤمن تشكيل الحكومة المقبلة وسط ضغوط داخلية وخارجية متعددة. فكل طرف يريد أن يؤمن مصالحه والخوف من أن تضيع مصلحة العراق خلال عملية المساومة الجارية. وهي عملية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من العمل السياسي العراقي بسبب النظام البرلماني الذي فرض على العراق بعد حرب ٢٠٠٣ وانقسامات الأحزاب مما يجعل خروج حزب واحد بأغلبية تشكل الحكومة شبه مستحيل. المشاورات الجارية حول قيام ائتلاف جديد لتشكيل الحكومة تعطي رجل الدين مقتدى الصدر الأولوية مع تقدم قائمته «سائرون» بـ٥٤ مقعداً من أصل ٣٢٩ مقعداً في البرلمان. ومن المفارقات أن تعلق الآمال اليوم على الصدر لإخراج العراق من مأزق الفساد وعسكرة المجتمع وتشكيل حكومة تكنوقراط، بعد أن كان من أبرز الداعمين للتسليح خارج الدولة من خلال جيش المهدي المنحل.

اليوم، هل يمثل الصدر رجال الدين أم الشعبويين أم الشيعة أم الإصلاحيين أم المسلحين؟ هناك الكثير من التناقضات قد لا نجد لها إلا بدولة مثل العراق، مما تجعل الصدر قادراً على تمثيل كل هؤلاء، ولو جزئياً. التزامه بخط مكافحة الفساد والهوية العراقية قبل كل شيء جعل شعبيته في تصاعد بين فئات مختلفة ذات توجهات متعددة.

اقتحام البرلمان العراقي والمنطقة الخضراء من قبل الموالين للصدر عام ٢٠١٦ كانت نقطة مفصلية للصدر ومؤيديه، إذ وجدوا إقبالاً شعبياً للتحرك ضد فساد الطبقة الحاكمة حتى وإن كانت عملية الاقتحام نفسها مرفوضة من حيث مبدأ احترام الدولة. ولكن إذا كان المخول لقيادة الدولة فشل في احترامها، من الصعب فرض ذلك على من تضرر منها. منذ ٢٠١٦ أصبح الصدر الصوت الأعلى ضد الفساد والمطالبة بحكومة يقودها المختصون والتكنوقراط. واليوم، الفرصة أمام الصدر لتحقيق وعود مكافحة الفساد وبناء الدولة.

المعارضة تختلف عن الحكم، وينتظر العراقيون من الصدر، ومن يتحالف معه، ألا يفشلوا في اختبار الحكم، كما حصل في السابق.

عاش العراقيون مثل هذه الأجواء قبل ٨ أعوام، عندما فازت قائمة «الوطنية» بزعامة رئيس الوزراء العراقي الأسبق إياد علاوي بأكثر عدد من المقاعد في البرلمان. وكانت «الوطنية» تعد الناخب بتخطي الانقسامات الطائفية. إلا أن المشاورات بين الكتل السياسية، وبدعم من طهران وبتخل من واشنطن، أدت إلى عودة نوري المالكي للحكم وبتأييد من أحزاب إسلامية شيعية مدعومة من إيران. وكانت تبعات ذلك وخيمة على العراق.

اليوم التوقعات بنهوض بغداد من خلال حكومة قادرة على تخطي التحديات الأمنية والخدمية والمالية رهن الائتلاف الذي سيشكله الصدر، والذي يجب أن يفي بوعود التخلي عن الطائفية والاعتماد على الكفاءات في الحكومة. بعد لقائهما الأخير، تعهد الصدر ورئيس الوزراء حيدر العبادي بتشكيل حكومة «أبوية»، أي تكون عابرة للطائفية والاختلافات الداخلية وغير مفسدة، تعتني بالمواطن وترعاه. لكن المجتمعات والاقتصادات المتطورة

تعتمد على أنظمة حكم متقدمة وبرامج سياسية ناضجة للتطور. تعبير «الأبوية» أثار تساؤلات من أن تكون الحكومة تعتمد على شعارات «الإبوة» بدلاً من نظام مبني على حقوق المواطنين ومسؤولياتهم.

من أبرز نتائج الانتخابات التي أحدثت تغييراً في التوازنات داخل الأحزاب الشيعية الإسلامية، فوز لوائح مثل لائحة «النصر» للعبادي العابرة للطائفة، وحصول وزير الدفاع السابق خالد العبيدي، وهو من منتسبي الجيش ومن أبناء الموصل، على أكبر عدد للأصوات في الموصل من خلال لائحة العبادي، الأمر الذي يعد ذا دلالات إيجابية.

لكن هناك مؤشرات تثير القلق، أبرزها محاولة جهات إسلامية شيعية مدعومة من إيران أن تفرض نفسها على الائتلاف الحكومي. وقد فشلت جهود المالكي حتى الآن في تشكيل «حكومة أغلبية» (أي أغلبية شيعية إسلامية)، وهي كانت من وعوده الانتخابية. وقد تراجعت حظوظه مع تراجعته في النتائج الانتخابية.

لا شك أن حصول المالكي على عدد من الأصوات يثير الانتباه، ولكن في الواقع تراجع عدد الأصوات له من عدة مئات الآلاف في الانتخابات السابقة إلى ١٠٠ ألف هذه المرة.

إلا أن إيران لديها عناصر أخرى تدعمها قد تدخل التشكيل الحكومي، وستعمل على فرض الانقسامات الطائفية من جديد. فقد أسرع طهران بإيفاد قائد «فيلق القدس» والمسؤول عن عمليات إيران العسكرية الخارجية قاسم سلیماني إلى بغداد، سعياً لفرض وجود القوى التي تدعمها إيران في المرحلة المقبلة. على رأس القائمة هادي العامري الذي يقود لائحة «الفتح» التي تمثل عناصر «الحشد الشعبي» المدعومة من إيران، والتي حصلت على المرتبة الثانية من حيث عدد المقاعد في البرلمان. وعلى الرغم من التوقعات الأولية بأن يكون تحالف الصدر مع رئيس الوزراء العراقي العبادي وعدد من القوائم التي تمثل تنوعاً سياسياً وعرقياً وطائفيًا، إلا أن خطر الخروج بائتلاف من الأحزاب الشيعية الإسلامية قد يجعل شريحة كبيرة من العراقيين ترفض هذه الحكومة. كما أن السعي للقضاء على الفساد والمحاصصة الطائفية يعتمد على ائتلاف متنوع مبني على برنامج سياسي بعيد عن المسميات الطائفية.

وتحرص إيران على تثبيت موقعها في العراق مع زيادة الضغوط الإقليمية والأمريكية عليها. وبالتزامن مع وجود سلیماني في العراق، يتجول المبعوث الأمريكي الخاص بريت مكغريك بين بغداد ومدن عراقية أخرى سعياً للتأثير على العملية السياسية. إيران ستزيد من جهودها في العراق وستسعى لمحاربة واشنطن هناك، وهذا ما ينذر بفترة عصيبة على العراق إن لم تنجح القوى السياسية العراقية بمواجهة طهران. وفي خطابه عن إيران يوم الاثنين، قال مايك بومبيو وزير الخارجية الأمريكي في خطابه «دعم سيادة العراق ودعم نزع سلاح الميليشيات الشيعية» من المطالب الأمريكية من إيران. وهناك اليوم ١٢ مطلباً أمريكياً تتمحور حول موقع إيران في المنطقة، حيث قال بومبيو إن العقوبات الأمريكية ستفرض لأنه «لا يمكننا أن نواصل تمويل قاسم سلیماني».

سلیماني، الذي برز في العراق ويتجول في أراضيه وأراضي سوريا، لن يفوت فرصة في تثبيت مصالح طهران. المطلوب ألا يفوت العراقيون وجيرانهم العرب الفرصة الحالية لتشكيل حكومة يمكنها أن تثبت الهوية العراقية وتسعى لصد التوسع الإيراني. الفرصة لن تتكرر.

## العراق الجديد: إلى أين سيفوده مقتدى الصدر

"غازيتا رو" الروسية: ٢٢/٥/٢٠١٨

تحت العنوان أعلاه، كتبت إلفيرا كوكايا، في "غازيتا رو"، حول انعكاس فوز كتلة مقتدى الصدر في الانتخابات البرلمانية العراقية على مستقبل البلاد، ومدى قدرة الصدر على الابتعاد عن إيران. وجاء في المقال: في الانتخابات البرلمانية التي جرت في العراق، احتل ائتلاف "سائرون" برئاسة الزعيم الديني الشيعي مقتدى الصدر المعارض المركز الأول.

وفي الصدد، قال سيرغي ديميدنكو، الأستاذ المشارك في معهد العلوم الاجتماعية التابع للأكاديمية الروسية للعلوم والتكنولوجيا: الآن، بات على الكتلة المنتصرة أن تشكل ائتلافاً لعمل مستقر للبرلمان. التطور الأكثر منطقية هو إنشاء كتلة مع حركة (الفتح) المعارضة، التي احتلت المركز الثاني، لتشكيل أغلبية برلمانية. إلا أن الصدر قال إنه لا ينوي التحالف مع أحزاب موالية لإيران، و"الفتح" على صلة مباشرة بطهران.

في الوقت نفسه، ترتبط المؤسسة الشيعية السياسية برمتها مع إيران، على الأقل لأنها الدولة المجاورة الوحيدة ذات الأغلبية الشيعية. وبحسب ديميدنكو، ف"هذا هو السبب في أننا نستطيع القول لا فكاك للصدر عن إيران".

ومع ذلك، فإن مكاسب مقتدى الصدر ترجع إلى حقيقة أنه كان قادراً على النأي بنفسه كسياسي عن إيران، وهناك طلب على هذا الأمر في مجتمع العراق، كما تقول إيلينا سوبونينا، مستشارة مدير المعهد الروسي للأبحاث الاستراتيجية، وتضيف: "الحديث لا يدور عن قطع العلاقات مع إيران، إنما عن سياسات داخلية وخارجية أكثر استقلالية في العراق".

ويشير الخبراء إلى صعوبة التنبؤ بالمسار الذي سيتبعه الصدر. ففي حين قاتل في السابق من أجل "جماعته"، أي الشيعة، فسيكون عليه الآن تحمل مسؤولية الآخرين - الكرد والسنة والمسيحيين. وفي الشأن، يقول ديميدنكو: "لطالما كان الصدر يطمح إلى لقب الثوري الأول "تشي غيفارا"، أعظم المدافعين عن المعوزين والمهائين في العراق".

بالتوازي مع ذلك، لا يتخلى الصدر عن طموحاته في أن يصبح الزعيم الروحي للشيعة. ففي حين لم يكن لديه تعليم ديني في بداية حياته السياسية يتيح له أن يكون عالماً دينياً، فإنه الآن يحمل لقب "آية الله العظمى". إلا أن مكان زعامة الشيعة العراقيين دينياً مشغول من قبل آية الله علي السيستاني، منذ فترة طويلة، ومن الواضح أنه لن يرغب في التخلي عنه.

ولكن، لو لم تكن لدى الصدر الرغبة في الانخراط في السياسة، لما شارك في الانتخابات البرلمانية. مشاركته في النضال السياسي، تعني أنه يضع الحصول على السلطة السياسية هدفاً.

وقد علق عضو مركز الدراسات العربية والإسلامية في معهد الدراسات الشرقية الروسي، بوريس دولغوف، على الأمر بالقول: "يمكنه البقاء زعيماً دينياً والتأثير في أنصاره الذين سيمارسون السياسة. ولكن من الواضح للعيان أنه يريد الحصول على السلطة السياسية".

## دعوة المنتصر

\*د. مظهر محمد صالح

صحيفة (الصباح) : ٢٢/٥/٢٠١٨

الأيام القادمة بلاشك هي التي ستفتح مغالق الأبواب نحو عهد ديمقراطي جديد وبجدارة مذهلة ليمر منها في طليعة الرجال من حمل الزمن على ظهره لحظة بلحظة وعانى الصبر خطوة بخطوة في أيام داكنة مرت بها بلادنا وكانت لاتريدان تستريح. فمفاتيح الانتصار اليوم هي بيده وهاهو يخاطب العالم قائلاً: ((ان العراق هو حر اليوم... ويمكن لشعبه اختيار قاداته وانتقادهم دون خوف من التدايعيات.

فقد استبدل الان جيل كامل من المشرعين والسياسيين بشخصيات جديدة.. ونحن الان على استعداد للعمل مع الأطراف الاخرى التي فازت بتمثيل الشعب لتشكيل حكومة جديدة.. ويجب دعم هذا الجهد من قبل الشركاء الإقليميين و الدوليين الذين نأمل ان يدعموا اجندة الإصلاح الخاصة بنا من اجل عراق جديد مزدهر.

فمن وحي هذه الأسطر المضيئة جاءت دعوة المنتصر مؤكدة ان ديناميكية الحفاظ على بنية الاستقرار التي أفرزها تماسك الشعب والدولة العراقية خلال السنوات الأربعة الماضية دون ان يتجاهل حلم بناء المستقبل قادها هرم السلطة التنفيذية باستعدادات جوهرية ووطنية صلبة أذهلت العدو قبل الصديق. فنجاحات القائد العام للقوات المسلحة رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي وقيادته في توفير مقومات أمن وحماية العراق وتدعيم سياسته الخارجية بذراعي التوازن الإقليمي والدولي وبناء منظومة عيش وطنية مستقرة في ظروف مالية خانقة والتطلع الى مسار قويم في التحري عن فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعمار العراق بجدارة المنتصر، جميعها تتطلب وبدون شك قيادة تنفيذية متمرسة اختبرت ميدان القوة واختبارها الميدان أيضاً وبجرارة لم تفرق قط في تجاوز التحديات وتحقيق فرص النجاح او في صناعة النصر والتطلع الى المستقبل ومن دون ان تشغلهم الشواغل عن بناء الوطن.

فالعراق لا يتحمل المفاجآت الحادة الغامضة في السياسات العامة او الخوض في تجارب مجهولة وهو يبحث عن المستقبل ذلك طالما ان طريق الإصلاح قد تم رسمه في ازمنة وأوقات لم تتجيش بآمال غامضة ولم يضعفها الارهاب بعد اندحاره خارج أسوار مدننا وارضنا.

ختاماً، فالعراق اليوم هو بأمس الحاجة الى مواصلة النجاح وإفرازاته وتراكماته الإيجابية التي خطتها انتصارات حزيران ٢٠١٧ ليستكمل بلوغ الأهداف الوطنية العليا، لاسيما في تنفيذ وثائق الإصلاح الثلاث وهي: محاربة الفساد و اقتلاع جذوره ومكافحة البطالة و اشاعة فرص العمل واخيراً السير في إعمار البلاد بمعدلات نمو متفوقة وعلى وفق رؤية العراق ٢٠٣٠.

## انتخابات العراق: ربما مستقبل أفضل

\*جهاد الخازن

صحيفة (الحياة): ٢٢/٥/٢٠١٨

قبل إعلان الترتيبات النهائية للانتخابات البرلمانية في العراق، بدا أن ائتلاف «سائرون نحو الإصلاح» الذي يقوده مقتدى الصدر ويضم الشيوعيين هو الفائز، فله أكثر من ٥٨ مقعداً في البرلمان الذي يضم ٣٢٨ نائباً.

بعد «سائرون» هناك تحالف «الفتح» بقيادة هادي العامري، ثم «ائتلاف دولة القانون» بقيادة نوري المالكي، ثم «الوطنية» بقيادة أياد علاوي، ثم «النصر» بقيادة حيدر العبادي، و «القرار» بقيادة أسامة النجيفي، وأخيراً «الحكمة» بقيادة عمّار الحكيم.

مقتدى الصدر شاب له من العمر ٤٤ عاماً يريد حكومة جامعة غير حزبية، وتحالفه مع الشيوعيين وقادة وطنيين علمانيين يعود إلى سنة ٢٠٠٥، ولعل شعار تحالفه في الانتخابات يكشف ما يعتبره أولويات فقد كان عن الفساد والإرهاب.

في كردستان العراق تنافست الأحزاب الكردية المعروفة، وحلّ الاتحاد الوطني الكردستاني أول في السليمانية، والحزب الديمقراطي الكردستاني أول في أربيل، وبعده الاتحاد الوطني. رئيس الوزراء حيدر العبادي فاز في الموصل التي حررت من إرهابيي داعش في تموز (يوليو) الماضي.

أكتب وأتذكر الزعيم الكردي البطل جلال طالباني، فقد كان صديقاً عزيزاً قبل سقوط صدام حسين وبعده، وخلال عمله رئيساً للجمهورية. حاولت أن أراه وهو في مرضه الأخير، ومنعتني متطلبات العمل، إلا أن ذكره باقية، فقد كان زعيماً وطنياً كردياً، وزعيماً عراقياً عمل لخير العراقيين جميعاً.

الآن أقرأ أن مسعود بارزاني، زعيم الكرد، ونيجيران بارزاني، رئيس إقليم كردستان، أرسلوا التهاني لمقتدى الصدر لتقدم ائتلافه في نتائج الانتخابات. الصدر تلقى تهنئة أيضاً من عمّار الحكيم.

الناخبون في العراق يتجاوزون ١٨,٢ مليون شخص، وعدد الذين شاركوا في الانتخابات الأخيرة لم يتجاوز ٤٤ في المئة، ما يعني هبوطاً كبيراً عن انتخابات ٢٠٠٥ التي شارك ٧٠ في المئة من الناخبين فيها.

المهم الآن أن إيران موجودة في العراق ومثلها تركيا والولايات المتحدة وأنصار مقتدى الصدر هتفوا ضد إيران بعد إعلان فوزهم، ولا أحد في العراق يريد وجوداً لتركيا أو الولايات المتحدة. حكومة رجب طيب أردوغان تحارب الكرد في تركيا وقد تابعتهم داخل العراق، وأنا أنتصر للكرد في تركيا والعراق وإيران، فهم يستحقون دولة مستقلة، إلا أنني لا أعرف إن كانوا سيحصلون عليها يوماً. هم غالبية في أجزاء من شرق تركيا وشمال العراق وموجودون في إيران ومناطقهم متواصلة جغرافياً ويمكن أن تُربط في دولة جديدة.

ما سبق كله في عالم الغيب، فأقول إن العراق بلد يملك موارد طبيعية لا يوجد مثلها في أي بلد آخر في الشرق الأوسط. هناك دجلة والفرات وسهول توفر إنتاجاً زراعياً يكفي أهل العراق جميعاً ويبقى منه للتصدير. ثم هناك مخزون بترولي كبير للاستهلاك المحلي والتصدير، وهو قادر على إخراج العراق من جميع مشكلاته الحالية لو أحسن استعمله وخلا من أي فساد أو سرقة.

أصدق مقتدى الصدر عندما يتحدث عن مكافحة الفساد، ثم أجد أن موقفه يواجه المنافسة بين الولايات المتحدة وإيران في بلده. كان الرئيس دونالد ترامب وعد بسحب القوات الأمريكية من العراق، وهي محدودة العدد جداً، ثم تراجع. أرى أن قاسم سليمان، رئيس «فيلق القدس» في الحرس الثوري الإيراني، وصل إلى بغداد ليفرض شروطاً على مقتدى الصدر، وهو سيقف في وجه سياسة الصدر وأي إصلاحات يريد أن تجرى في المرحلة المقبلة، لأنها ستكون ضد مصلحة إيران.

أسجل أنني مع شعب العراق، ولست ضد أحد في الشرق الأوسط سوى إسرائيل، فأرجو أن تجتمع دول المنطقة ضد إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة، انتصاراً للفلسطينيين، ودفاعاً عن مصالحها في مواجهة غزو خارجي سافر.

## الحكومة الناجحة القوية.. حكم المؤسسات والدستور والقوانين

\*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب: ٢٧/٥/٢٠١٨

إعلان النتائج الانتخابية النهائية انجزنا مرحلة خطيرة ومهمة.. وتواجهنا الان مرحلة اكثر خطورة وصعوبة. كنا ندرك منذ المعارضة، ان عملية التغيير في اي بلد تتطلب امرين متناقضين، لكنهما متكاملين.. (أ) الانقطاع عن كل ما هو طالح ولم يعد نافعا من الماضي.. (ب) الاستمرارية مع كل ما هو فاعل ونافع وضروري.

لهذا عند اعداد الدستور كانت هذه الرؤية حاضرة، فُحِص الباب الاول للمبادئ الاساسية، والباب الثاني بفصلين، الاول للحريات و اخر للحقوق (الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).. لتخصص باقي الابواب للسلطات والاختصاصات والسياقات، الخ. فهناك مرجعية دستورية توضح علامات الانقطاع عن الفلسفة القديمة، وعلامات الاستمرارية الحاملة لكل ما يتجاوز الظرف والزمان من تراكمات تمثل مكاسب موروثه.

ولعل اغلبيتنا لم تدرك اهمية هذه المعادلة، بل لعل البساطة او حتى التسطح الفكري قاد لمقلوب المطلوب. فحافظنا على الكثير من سلبيات الماضي، ولم نؤسس بعزم لحاضر ومستقبل جديد. فصارت الاشياء تتضارب وتعطل بعضها.. فبقيت تشريعات ومؤسسات الماضي لتتضارب مع دستور ومؤسسات الحاضر.. وتصور البعض ان ادارة الدولة يمكن ان تتم بنفس اساليب وادوات وعقلية ولغة المعارضة. ففي معارضة الاستبداد والنظم اللاديمقراطية، يتوجه الجميع نحو هدف واحد، وهو إضعاف النظام وكسر القانون، لان الهدف هو كسر قيود القوانين والانظمة التي وضعت لاسر الناس واضطهادهم وكبت حرياتهم وانتزاع حقوقهم. فكان يمكن ان تستمر وحدة الحراك، حتى ان اختلف الفرقاء، وتصادموا وادان بعضهم بعضاً، وكانت لكل منهم وسائله وادواته ومواقفه ولغته، التي يعتقد انها الاصلح لضعاف النظام وتغييره. فهذا يحمل السلاح.. وذاك يداهن ويفاوض ويضغط ليخترق النظام.. واخرون يلجأون للحل الخارجي.. وغيرهم للتظاهر والتنظيمات والمطالبات القانونية وحقوق الانسان، الخ. فوحدة الهدف، كانت كفيلة بتحقيق وحدة الحراك، فكان بالامكان التقدم وتحقيق النجاح رغم كل الظروف. اما في ادارة الدولة فالامر يختلف جذرياً. فبدون رؤية موحدة للسياسة والامن والاقتصاد والاجتماع سيكون من المتعذر ادارة الدولة. فلا البرلمان يستطيع ان يتفق على منطلقات وخلفيات تسمح بالتشريع المنسجم، ولا السلطة التنفيذية او القضائية تستطيع ان تعمل على تحقيق اهدافها.

تعني الدولة النظام وتطبيق القوانين التي يحترما الجميع، فلا تقبل خرقاً لا في الوسط الاجتماعي ولا في مؤسسات الدولة ولا في العلاقات الخارجية. فوحدة الحراك ووحدة الرؤى تتطلب هنا احترام القانون والنظام والانصياع له وقبوله، لا الخروج عليه. ووحدة الحراك هنا لم تعد الاختلاف في الفلسفة والخلفيات التي تنظم رؤى الدولة بل في احترامها ووحدها، لا يغير من ذلك الاختلافات الايديولوجية والسياسية في اطار الحريات والحقوق العامة المقررة قانونياً ودستورياً. فلتحقيق التغييرات لا سبيل الا بما يسمح به القانون المتطابق مع الدستور، لتتوقف كل الاعمال خارج القانون او النظام او ضدهما. لهذا نقول ان العملية التاريخية للانقطاع والاستمرارية لم تتحقق. فاستمرت اغلبيتنا تزرع الفوضى والانظام في المجتمع والدولة.. ولم تحدث عملية الانقطاع عن كثير من تشريعات وممارسات الماضي، مما جعل الوضع يبدو لكثيرين وكأن الماضي هو افضل من الحاضر، إذ كان يحقق على الاقل امراً ما، بينما الحاضر مملوء بالفوضى والتناقضات وعوامل الفشل.

هذه امور اساسية لقيام حكومة ناجحة ودولة قوية. فالأهم في العملية اليوم ليس الاشخاص، رغم ان اختيار الاشخاص الذين يفهمون عمل الدولة ويحترمون الدستور والقانون امر ضروري، نقول ان الأهم هو اقرار وتفعيل القوانين والمؤسسات والتشريعات السابقة والجارية المطابقة مع الدستور، لتكون هي محور الحركة.. والتوقف عن جعل عقل وقرارات وسياسات ومصالح الفرد هي المحور الذي تدور حوله الحركة.. فعندما نعرف الحق الذي يجب ان يجسده الدستور والقوانين، يصبح امراً واضحاً وسهلاً نسبياً تمييز المناهج الصحيحة عن الخاطئة.. وتمييز الاكفاء والصالحين عن غيرهم.

## رئاسة الوزراء.. أشكركم، فالشروط غير متوفرة

التقي بكثير من اصحاب القرار.. ويتم في الاعلام والاجتماعات تداول اسمي، مع غيري، لهذا المنصب.. وكتبت مراراً بالخروج من المنافسة والترشيح، ليس نكوصاً او تردداً او عجزاً او زهداً، بل لتقدير اراه.. ومنعاً من اي لبس، ولكي لا ابدو جاحداً، او معرقلاً، أو أكد اعتذاري عن المنافسة، لتقديري -بافتراض حصولي على القبول الان- فأنني سريعاً ما سافقده، واواجه باغليبات لن تسمح بمجموعها توفير الدعم اللازم لاحقاً.

١- ستعارض تلك القوى التي ما زالت تحمل عقلية الدولة الريعية، عند تطبيق اجراءات جديدة للخروج من الاقتصاد الريعي لمصلحة الاقتصاد الحقيقي خصوصاً الزراعي والصناعي والخدمي.. فهناك شرائح قد تتضرر او لن تنتفع، بينما مصلحة الشعب والبلاد تتطلب الاصلاح لمحاربة الفساد والبطالة وتقليل الاعتماد على النفط. كما ستعارض قوى الدولة المركزية المتفردة، عند العمل على تعزيز النظام البرلماني اللامركزي الفيدرالي.. وستعارض القوى التي ترى ان الفساد هو الاشخاص اساساً، وليس المنظومة اساساً، والتي تهدر الاموال العامة، وتعرقل تقدم البلاد.

٢- ستعارض كثير من القوى عند السعي لأن تكون المؤسساتية، وقوانين الوزارات، والانظمة الداخلية، وقانون الخدمة العامة، وسياقات عمل القيادة العليا للقوات المسلحة حاکمة، بعيداً عن اية حزبية او شخصية.. وعند منع التدخل غير المبرر للتنظيمات في مؤسسات الدولة، دون الاخلال باحترام دورها عبر وزراءها ونوابها في مجلسي الوزراء والنواب والنشاطات التي يقرها قانون الاحزاب، لنبني دولة واحدة وليس دويلات متداخلة.. وعند السعي لانهاء نظام المناصب بالوكالة، المتحاييل على القانون والمتهرب من التزامات واصل التعيينات الدائمة.. وهناك كلام طويل حول القضاء والهيئات يصعب طرحه بهذه العجالة.

٣- ستعارض كتل برلمانية او اعضاءها، التطبيق العملي لمبدأ الفصل بين السلطات.. وسيعارض البعض منع التدخل في شؤون السلطة التشريعية، او منع تدخل البرلمانيين غير المشروع مستغلين عناوينهم في اعمال السلطة التنفيذية والقضائية.. فهناك اعداد كبيرة اعتادت اعتبار التدخل حقاً وقوة وليس تجاوزاً.. (وبالمناسبة، لدي معلومة موثقة ان احد الفائزين اتصل بالفعل قبل يومين باحد المسؤولين في احدى الوزارات لتمشية ٨ ملفات خاصة، وذلك حتى قبل اداءه القسم). وستعارض قوى عند منع الممارسة الخاطئة للاستجواب، الذي تحول الى محاكمات، وبات يعطي عكس النتائج في محاربة الفساد وكشف الحقيقة.. بينما الاستجواب هو لممارسة الرقابة وتحقيق الشفافية بتوجيه الاسئلة اولاً باول، للاستيضاح والمحاسبة، وليس بالتصيد ومراكمة المعلومات الصحيحة والخاطئة، فان ثبت الخلل، يصوت بنزع الثقة من المسؤول. كما ستعارض قوى عند تقوية وترشيد عمل النزاهة والرقابة. فالمسؤول والموظف الذي يطبق القوانين والتعليمات مسان وغير مسؤول. والمسؤولية تقع على القوانين والتعليمات، ومن يحاسب ويلاحق هو من يخرق القانون ادارياً ومالياً وسلوكياً ومعلوماتياً، لا من يطبقها.

٤- سيعارض البعض دعم "الحشد" و"البيشمركة" وقوى الشرعية.. وسيعارض اخرون، عند منع "الحشد" و"البيشمركة" وغيرهما من ممارسات خارج القانون والصلاحيات.. كذلك عند منع اي استغلال خاطيء للحقوق المدنية ولحق التعبير خارج القوانين، والاضرار بالمصالح العامة والخاصة، وأمن الدولة.. وسيعارض من يريد السيطرة على بعض المناطق والمنافذ وجعلها امارات له.. وعند السعي لتسوية الكثير من القضايا القضائية والمعتقلين والدفاع عن حقوق الانسان.

٥- ستعارض بعض الجماعات عند الدفاع الدستوري عن حقوق ساحة من الساحات، فتراه محاباة لغيرها. وستعارض اخرى عند محاولة منعها دستورياً من التمدد والتجاوز وتعطيل عمل الدولة الدستورية الضامنة لوحدة البلاد.. وستعارض بعض القوى عند منع المس بثوابت احكام الاسلام وحقوق جميع المواطنين بمختلف دياناتهم ومذاهبهم ومعتقداتهم، او للمس بالحياة الديمقراطية وممارسة الحقوق والحريات الاساسية، وحرية الفكر والضمير والعقيدة.

٦- ستعارض جماعات تمارس العشائرية، عند منع اقتتالها واستخدامها للسلاح والتهديد، ولوقف الممارسات الشاذة بما يتنافى مع القانون وحقوق الانسان والاعراف السليمة، لتفرض على اطباء والمدرسين وعموم الناس انواع الفصل والديات والتهديدات.

٧- الدعوة لشفافية اعلى في اتفاقاتنا الامنية، ولقائمة علاقة الصداقة والتعاون المتبادلة بايران وتركيا وقطر وسوريا ولبنان وفلسطين وغيرهم.. ولدعم الاتفاق النووي الايراني، قد تنعكس سلباً على علاقتنا باخرين، وعلى التداعيات الداخلية.

٨- الدعوة لاقامة علاقة الصداقة والتعاون المتبادلة بأمريكا والغرب والسعودية ودول الخليج والدول العربية، ورفض اي تدخل بالشأن العراقي، ومتابعة ملف المياه مع ايران وتركيا، وطبيعة اي تواجد عسكري، او امني، غير نظامي بدون تنسيق مع الحكومة العراقية، قد تنعكس بدورها سلبا على علاقاتنا باخرين، وعلى التداعيات الداخلية.

ومن معرفتي بمباني وعلاقات القوى الفاعلة، ورغم وجود الكثير من المخلصين والواعين فيها وفي خارجها، ارى -واتحمل مسؤولية الاجتهاد- صعوبة قيام كتلة الاغلبية البرلمانية الوطنية المتماسكة، القادرة على توفير متطلبات الحكومة الناجحة والقوية والمنسجمة والكفاءة نظرياً وعملياً، ودعمها والتصدي للتجاذبات اعلاه.. لهذا -ومع دعمي لكل الجهود المخلصة- اعتذر مسبقاً من المنافسة، والله المسدد.

## رئاسة الوزراء.. الصراع المدمر، فلنعد الامور لنصاباتها

فاجأتني سعة انتشار مقالة "رئاسة الوزراء.. اشرككم فالشروط غير متوفرة" رغم انني لا املك جيوشاً الكترونية وتنظيمات وسلطة للترويج لهذا التأييد والتعليقات الايجابية، فكلي شكر وامتنان للمؤيدين، كما للمعارضين.. نافياً كون الهدف الترويج الشخصي، رغم انه ليس بالامر المعيب. والذين يعرفونني جيداً سيؤكدون انني عند القرار اكون قد عزمت امري، وهذه امثلة: (أ) قال المرحوم الطالباني ساقطع اصبعي إن وقعت على الاستقالة (٢٠١١) كنائب للرئيس، فقدمتها ٣ مرات لينتهي بتوقيعها مع هامش يقول انه يوقع مضطراً.. (ب) وبعد استيزازي للنقط بيوم واحد (ايلول/٢٠١٤) رأيت الواجب زيارة الاخوة المحاصرين من قبل "داعش" في "مصفى بيجي"، فجاءني كبار ضباط القوة الجوية في منتصف الليل وطلبوا التأجيل، لخطورة المهمة بنسبة ٧٠٪، فقلت ان "السمتية" ستحط لا يصلح المؤونة سواء اكنت عليها ام لا، اليس كذلك؟ قالوا نعم.. قلت ان ساكون عليها.. (ج) واتصل الاخ العبادي طالباً مني العودة عن الاستقالة من وزارة النفط قبل استيزاز الاخ اللعبيي، فاعتذرت، مؤكداً دعمي لحكومته.. (د) وعندما خرجت من "المجلس الاعلى" حاول الاخوة ثنيي دون جدوى، وبعد عامين حصلت الانقسامات المعروفة. وفي ذلك كله لم يضغط علي احد، بل العكس تماماً، فالأمر يتعلق بحسن تأدية الواجب وتقدير الموقف. والهدف الدفع لما هو اجدي. فاتخاذ الموقف له اسباب، وما لم تتغير الاسباب لا يتغير الموقف.

لا اقوم بذلك ترويحاً ولا احباطاً او تشاؤماً، فانا متهم بداء التفاؤل. والتفاؤل يجب ان لا يكون لأوهام شخصية، بل لمسببات موضوعية. وان تبيان المعوقات والاطع والرفض جزء من التفاؤل الموضوعي.. ويجب عدم الخلط بين شروط النجاحات وتولي المسؤوليات. فالبلاد قد تتقدم وكثير من الاكفاء خارج المسؤولية، والبلاد قد تتراجع وكثير من الكفاءات في المسؤولية.

١- اؤمن ان مسؤولية اختيار وزراء اكفاء لا تقل اهمية، ان لم تكن اهم من اختيار رئيس الوزراء نفسه. ليس من الصحيح تكرار تجربة الدورات الماضية وجعل الامور كلها بيد رئيس مجلس الوزراء. فالعراق ليس بحاجة لشخص يدور حوله الاشخاص والمؤسسات.. بل بحاجة لمؤسسات قوية يدور حولها الاشخاص والمسؤوليات. وان اعطاء حجم اكبر للمادة (٧٨) حول كون رئيس الوزراء المسؤول التنفيذي الاعلى، قد اساء للدستور، وعطل فاعلية بقية مواد التي في مجملها تعطي الصلاحيات الاوسع لمجلس الوزراء.. وان صلاحيات رئيس الوزراء مستتة من صلاحيات المجلس وليس العكس، الا استثناء.

٢- ان المسؤولية التضامنية والشخصية للوزراء ورئيس مجلس الوزراء (المادة ٨٣)، تقتضي الحرص على تنفيذ قوانين الوزارات واحترامها واعتبارها حاکمة لمجلس الوزراء ولرئيس الوزراء وللوزراء، لا ان تتحول الاوامر الديوانية والامانة العامة الى محور السياسات والقرارات.

٣- لن يجد العراق خلاصه، ان لم يكتشف طريقه الخاص، وتوازناته ومعادلاته الناجحة. ان طريق الرجل الواحد -بكل نسخه- قد جربت وفشلت، ولا مجال لتكرارها. ولا طريق اماننا سوى جعل قوانين الوزارات والمؤسسات ونظمها الداخلية محور عمل الدولة بعيداً عن المواقف "الثورية"، لنؤسس لمنظومة ادارية واضحة متناغمة، في خلفياتها الفلسفية، وفي سياقات عملها واهدافها. لا بد ان نعي جميعاً هذه المعادلة لتصبح هي الضاغطة على القوى السياسية والسلطات الثلاث، لتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات حيث التوازن بين الاستقلالية والتكامل، وليأخذ كل مكانه الصحيح دون تداخل او انفلات، يعطل بعضه بعضاً.

٤- الواقع التعددي للبلاد مع حقيقة محورية النظام البرلماني يجب ان تجد اصداؤها في الاغلبية البرلمانية السياسية الوطنية، كما تجد اصداؤها في التطبيقات التنفيذية، لا ان تترد التطبيقات التنفيذية والقوى السياسية وتتصرف وكأن العراق بلد يمكن ادارته بلون اثني او مذهبي واحد، وبنظام فردي. ولعل التاريخ الطائفي/الفردى لادارة البلاد لعقود وقرون اساساً، قد اخترق وعينا وسلوكنا، وصرنا الوجه الاخر لهذا المسار، بينما المطلوب تقدم الحل المؤسساتي الذي يدور حوله الافراد ويحتوي كل التلاوين، لا ان نجدد البحث عن الفردنة والطائفية والاثنية والمحاصصة لتدور حولها المؤسسات وديناميكيات الحكم.



## الانتخابات العراقية وكشف المستور

\*سوران علي

ايلاف: ٢٠١٨/٥/٢٧

بات في حكم المؤكد أن ما تقوم به بعض الاحزاب العراقية من محاولات للنيل من نزاهة الانتخابات الاخيرة (رغم الملاحظات الكثيرة عليها) عبر كيل الاتهامات والحديث عن وقوع حالات تزوير ماهي الا سعي لتدارك انهيار شعبيتها وتخفيف وقع التراجع المخزي لعدد مؤيديها، فالملاحظ ان العملية فضحت زيف ادعاءات بعض القوى الغارقة في اوهام العظمة كما كشفت المستور واماطت اللثام عن عدد انصارها واصواتها الحقيقيين على ارض الواقع والذي جاء مخالفا تماما للفضاء الافتراضي الذي اعتمدته تلك القوى قياسا لمعرفة مدى شعبيتها.

فالوقائع ان قرئت جيدا تثبت ان هناك اسبابا موضوعية عديدة تقف وراء التراجع الملحوظ لبعض الاحزاب والكتل وليس ما تدعيه من حدوث عمليات تلاعب بالاصوات وما الى ذلك. وكان من الافضل لتلك الاحزاب ان تعترف بالاطع التي ارتكبتها قبل الانتخابات زعزعت ثقة الناخبين فيها لا ان تأتي وتحيك سيناريوهات لا تمت الى الواقع بصلة وتعدد اتهامات مبنية على القيل والقال دون وجود ادلة مقبولة تقنع الجمهور اولا ومؤسسات الدولة والقضاء ثانيا موقعة نفسها في مأزق ليس من السهل التملص منه دون دفع الثمن.

ليس هناك ادنى شك في ان العملية برمتها لم تسلم من شوائب ولم تخل من خروقات وصفت بعضها بالكبيرة اذ لم تأت في عدة جوانب متطابقة تماما للمعايير المعتمدة عالميا الامر الذي طالما اعتبر طبيعيا في الديمقراطيات الناشئة مثل العراق، الا ان بعض القوى وجدت في ذلك فرصة للنجاة بجلدها وبالتالي عمدت الى استغلاله لأخفاء حجمها الحقيقي والتغطية على فشلها الذريع في المعركة الديمقراطية عبر تضخيم الامر اكبر من حجمها وابعاد التركيز عما يتعلق بفقدان ثقة المواطن بسياساتها ووعودها.

ومن المفارقات ان اطرافا سارعت الى الطعن في مصداقية العملية حتى قبل اعلان النتائج الاولية من قبل المفوضية العليا للانتخابات، واطراف اخرى سلكت اتجاهين في آن واحد، فكانت ترسل اشارات عن بحث كيفية تشكيل الحكومة المقبلة وشكلها وبرنامجه من جهة، وتشكك في نتائج الانتخابات من جهة اخرى محاولة اظهار نفسها وكأنها غير راضية لما آل اليه التصويت. وهي بذلك تريد اصابة عصفورين بحجر.

اسباب واضحة نسيتهها الاطراف او تناستها ادت الى هذه النتائج المفاجئة وغير المتوقعة للانتخابات، فقد كانت المرة الاولى عبر التاريخ يجرب فيها العراقيون نظاما الكترونيا للتصويت وبالتالي ادت جودته الى الكثير من الاشكاليات من قبيل توقف الاجهزة وتعطل بعضها في عدد من مراكز الاقتراع وبطنها فياخرى وكذلك حساسيتها في احتساب الاصوات الصحيحة وعدم المام العديد من الناخبين بالطريقة الصحيحة لاستعمال القلم الالكتروني في ختم الورقة الانتخابية واختيار الكيان والمرشح. اضعف الى ذلك ان نسبة كبيرة من المصوتين كانوا من كبار السن والاميين ما جعل تصويتهم بالشكل الصحيح محل تساؤلات جدية.

المفاجأة الكبرى على الاطلاق تمثلت في التدني الملحوظ في نسبة المشاركة في الاقتراع والتي بالكاد وصلت الى (٤٤٪) وهي ادنى نسبة مشاركة في الانتخابات العراقية بعد عام ٢٠٠٥. وهذه النسبة كانت لتتدنى اكثر لو لم تسعفها نسبة المشاركة العالية بعض الشيء في عدد من مدن اقليم كردستان، حتى حاول البعض استغلال هذا المأخذ ذريعة للدعوة الى اعادة الانتخابات، وقد انعكس تدني المشاركة على الانخفاض الواضح في عدد اصوات القوائم والكيانات عموما وصل لدى بعضها الى نحو نصف ما حصلت عليها في الانتخابات السابقة الامر الذي ولد امتعاضا واستياء كبيرين داخل القوائم التي لجأت الى تبرير فشلها عبر التشكيك في الانتخابات بدل تقبلها النتائج كما هي والشروع في مراجعات عميقة لاساليبها التنظيمية وسياساتها العامة تجاه مجمل القضايا.

وكان بروز احزاب وقوائم جديدة على مستوى العراق ككل بما فيه الاقليم ودخولها المعترك السياسي والتنافس الانتخابي للمرة الاولى من الاسباب الاخرى التي ادت الى انخفاض عدد اصوات الكيانات الفائزة اذ ساهم في توزيع نسبة الاصوات القليلة اصلا على عدد اكبر من القوائم لذلك نجد ان عدد المقاعد التي حصلت عليها القوائم المتصدرة متقاربة وفارق المقاعد بينها ليس كبيرا. الاحزاب المتضررة كانت تدرك جيدا ان نزول قوائم جديدة غير معروفة وحديثة المنشأ او منشقة عن احزاب عريقة اخرى في الانتخابات سيقبل عدد اصواتها الا انها لم تولي الامر اهتماما مستخفة بشأن القوائم الجديدة دون الاكتراث الى التأثيرات التي ستخلفها عليها في القريب العاجل.

ولم تنته الاحزاب المتراجعة من مصابها حتى جاء تطبيق نظام سانت ليغو المعدل ١,٧ والذي صادق عليه مجلس النواب ليكمل اسباب تراجعها ويأخذ منها الشيء الكثير ويمنحه للاحزاب الكبيرة فالنظام في الاساس مبتكر لمنفعة الاحزاب الكبيرة على حساب الصغيرة وبالتالي تعمقت جراح الاحزاب المتراجعة. وقد دعم النظام وحجم قاسمه الانتخابي الكبير (١,٧) مرشحي الكتل الكبيرة والمتوسطة للحصول على مقاعد رغم قلة عدد الاصوات التي حصلوا عليها مقابل عدد اكبر من الاصوات التي يحوزها مرشحو القوائم الصغيرة او المنفردة. وقد بدى التأثير واضحا عند اعلان النتائج الاولية ومعرفة كل قائمة لعدد اصواتها وقيام اجهزتها الانتخابية بالعمليات الحسابية لاستحصاها مجمل ما تحصل عليها من مقاعد وهنا كانت الصدمة اكبر، فحاولت الاحزاب المتراجعة ايجاد حجة سهلة لتبرير الخسارة والقاء اللوم على الاخرين متهمه اياهم بالتزوير وسرقة اصوات ناخبها.

مفوضية الانتخابات المكونة من ممثلي معظم الاحزاب فهمت للعبة سريعا واستمرت في اجراءاتها المنصوص عليها في القانون والمتوافق عليها مسبقا من قبل الكتل البرلمانية ولم ترضخ للضغوط الهائلة التي تعرضت لها وان لم تسلم من اتهامات الخاسرين لها بالتواطؤ والفشل حتى اعلنت النتائج النهائية للعملية منجزة بذلك ما اوكل اليها على احسن وجه تستحق الشكر والثناء.

\*كاتب وصحفي من كردستان

## العراق: لماذا أخفق «النصر» في تحقيق الفوز؟

\*حميد الكفائي

صحيفة (الحياة): ٢٧/٥/٢٠١٨

تنافسَ في الانتخابات العراقية الأخيرة ٢٠٤ أحزاب على ٣٢٩ مقعداً برلمانياً، وكان تحالف «النصر»، بقيادة حيدر العبادي، في المقدمة وفق استطلاعات الرأي الرصينة، وكان كثيرون متيقنين من فوزه، لكن النتائج اختلفت كثيراً عن التوقعات، إذ جاء «النصر» ثالثاً، بعد «سائرون» بقيادة مقتدى الصدر و «الفتح» بقيادة هادي العامري، ولأول مرة ينتصر المعارضون على الحاكمين سلمياً في العراق.

وأهم سبب لتراجع «النصر» هو عزوف الناخبين المؤيدين للعبادي عن التصويت، إذ انحدرت نسبة الإقبال إلى ٤٤,٥ في المئة، وهي نسبة متدنية إن قورنت بسابقتها، إذ بلغت ٧٨ في المئة في الانتخابات الأولى والثانية عام ٢٠٠٥ متراجعة إلى ٦٣ في المئة عام ٢٠١٠ و٥٢ في المئة عام ٢٠١٤.

فلماذا يا ترى تقاعس الناخبون عن نصره العبادي، وهو الوحيد الذي يحق له التحدث عن إنجازات حقيقية مثل إنقاذ العراق من تفكك وشيك وشح مالي قاهر وعزلة دولية خانقة؟ لماذا لم يمنح الناخبون العبادي تفويضاً جديداً، علماً أن الجميع، بمن فيهم خصومه، يشيدون بأدائه وإنجازاته ونزاهته؟

يبدو أن هناك قدراً كبيراً من «الرضا عن النفس» بين أنصار العبادي الذين توقعوا أنه سيفوز ولن يحتاج إلى أصواتهم، فبقوا في منازلهم بدلاً من الذهاب إلى مراكز الاقتراع. ويرى آخرون أن العراقيين محبطون بسبب توالي الإخفاقات منذ بدء العملية الديمقراطية، لذلك شعروا بأنهم مهما فعلوا لن يغيروا الوضع القائم لأن «الوجوه القديمة ستعود»، وهذا الرأي سائد بين معظم العراقيين.

لا شك في أن هناك استياءً بين العراقيين من الطبقة السياسية المهيمنة منذ عام ٢٠٠٣ والتي اتسمت بالجشع والنهم والتكالب على السلطة والمال والنفوذ، بالإضافة إلى فساد كثير من قادتها وغياب الكفاءة والنزاهة بين صفوفها، ما تسبب في تفاقم المشاكل وتراكمها. لقد انسحب الاستياء الشعبي على جميع المشاركين في العملية السياسية، سواء في الحكومة أو خارجها، فقد اعتبر الناس كل سياسي فاسداً ومسؤولاً عن التدهور، فلم يصوتوا حتى للداخلين الجدد مثل غسان العطية.

وسائل الإعلام العراقية، معظمها حزبي أو شخصي يدار وفق مزاج المالك، لم تتمكن من نقل الصورة الحقيقية للناخب وإقناعه بأهمية المشاركة. أداء إعلام الدولة ما زال متدنياً، إذ بقيت المؤسسة في فوضى عارمة منذ تأسيسها، ولم يتولَ إدارتها ذو خبرة في الإعلام والإدارة، بل ظلت ضحية للأهواء والتقلبات السياسية. وخلال العام الأخير، تعاقب على إدارة شبكة الإعلام أربعة مديرين، وخلال ثلاثة أشهر، أقيّل المدير وعُين آخر محله ثم أقيّل وعُين ثالث ثم أقيّل ليعود المدير السابق. في العادة، تصطف الشبكة مع الحكومة، لكنها لم تفعل هذه المرة لأن العبادي لم يتدخل في شؤونها.

ظل الفساد الصفة السائدة لأداء الدولة، فلا يستطيع المرء أن ينجز أي عمل أو يحصل على منفعة أو وظيفة إن لم يسلك طرقاً غير مشروعة كتقديم الرشاوى أو الانتماء إلى أحد الأحزاب المتنفذة. لقد استاء

العراقيون كثيراً من هذا الظلم الذي يطابق ما كان يحصل أيام النظام السابق، الذي لم يسمح لأحد بالعمل أو العيش بحرية وكرامة إن لم يكن مالياً لـ «القائد الضرورة» ومنتصياً إلى حزب البعث. وعندما يتولى مسؤول إدارة مؤسسة فإنه يُقصر أو يُهمش كل من لا ينتمي إلى حزبه، ويفرض أتباعه وأقاربه على المؤسسة. في إحدى الوزارات التي عملت فيها، أقصى الوزير الجديد تسعة مديرين عامين، من مجموع (١١)، واستبدلهم بأتباعه وأقاربه، بينما صمت رئيس الوزراء كونه محتاجاً إلى دعمه لاستمرار الحكومة.

ويقع اللوم الأكبر في فشل العملية الانتخابية الأخيرة على مفوضية الانتخابات التي لم تحظ بثقة الناخبين لأنها غير مستقلة بل تمثل الأحزاب التي عينتها. لم تتقن المفوضية عمل الأجهزة الإلكترونية التي يفترض أنها تضمن خلو العملية من التزوير، كما حرمت آلاف الناخبين من التصويت، بمن فيهم مرشحون، كالدكتور أمير المختار، بحجة أنهم غير مسجلين. في البصرة مُنع شيخ قبيلة تميم، مزاحم الكنعان، من الترشح بقرار من هيئة المساءلة والعدالة، لكنه تمكن من إلغاء القرار، ففاز بعد إدراج رقمه من دون اسمه في قائمة التصويت، لكنه استُبدل لاحقاً بمرشح آخر رغم فوزه.

هناك ثورة غضب عارمة في كردستان بسبب فوز حزبي «بارتي» و «يكتي» في الانتخابات على رغم تدني شعبيتهما في الشارع، ما أثار استياء الأحزاب المعارضة الخمسة في الإقليم التي هددت بالتصعيد. وفي كركوك، اتُهمت المفوضية بالتواطؤ مع حزب «يكتي» المتهم بالتزوير على حساب المرشحين العرب والتركمان. كما اتهمها أحد أعضائها، سعيد كاكائي، بالسماح بالتزوير وطالب بالعد اليدوي بنسبة ٢٥ في المئة. الأمم المتحدة هي الأخرى انتقدت عمل المفوضية لتعاقدتها مع شركة «ميرو» الكورية لتوريد أجهزة العد الإلكترونية، التي تحوم حولها شبهات فساد. وقال الدكتور أمير آراين، رئيس الفريق الدولي لدعم الانتخابات، في رسالة إلى المفوضية، إن «ميرو» لم تتعاون في توضيح كيفية عمل الأجهزة، ووصف تعاملها بأنه «لا يبشر بخير ولا يعطي انطباعاً عن صدق وانفتاح الأطر التي تعمل بموجبها منظومة شركة ميرو».

هناك الكثير مما يُلام عليه السيد العبادي أيضاً، فالزعامة السياسية تحتاج إلى الحماس للخدمة والاستعداد لها بكل الوسائل المشروعة، لكنه لم يستعد على ما يبدو، بل افتخر في مقابلة تلفزيونية أخيرة بأنه أبقى على الطاقم الإداري والإعلامي السابق! بينما كان عليه أن يأتي بطاقم كفوء ويبدل جهوداً أكبر للترويج لنهجه السياسي وإقناع المترددين. كما عجز العبادي، ومعه قيادة حزب «الدعوة»، عن توحيد صفوف الحزب المنقسم، ما كلفه الكثير من الأصوات الضائعة التي توزعت بين قائمتين. الكتل السياسية الفائزة عادت الآن للحديث عن التوزيع الطائفي للمناصب ولا نسمع سوى الحديث عن «المكونات» وحصصها في الحكومة المقبلة. لقد وعد العبادي بأنه لن يشارك في حكومة محاصصة، ولكن كيف وهو في حاجة إلى دعم الكتل الأخرى المصرة على المحاصصة؟ عزوف الناخب تسبب في كارثة سياسية وهي إعادة انتخاب معظم الزعامات السابقة، بمن فيها الفاسدة، ومن غير المتوقع أن يتمكن القادمون الجدد من أن يغيروا كثيراً، لذلك من المستبعد أن نرى تغيراً كبيراً في سلوك الطبقة السياسية إن لم تبق حركة الاحتجاج مستعرة للضغط عليها لتغيير سلوكها.

## الانسحاب من الاتفاق النووي يهدد استقرار العراق

<فورين أفيترز> ٢٧/٥/٢٠١٨

وفي نتيجة مفاجئة، كان المنتصر الرئيسي هو رجل الدين الشيعي «مقتدى الصدر»، الذي هزم تحالفه «سائرون» الائتلافات التي يقودها رئيس الوزراء الحالي والمفضل للولايات المتحدة، «حيدر العبادي»، الذي حل في المركز الثالث، بعد تحالف المدعوم من إيران «هادي العامري»، الذي حل ثانياً. ويأتي نصر «الصدر» ضد رغبات كل من إيران والولايات المتحدة، وكلاهما استهدف «الصدر» في حملته الانتخابية الشعبية، التي وعدت، مثلها مثل كل حملات الأحزاب الأخرى، بتخليص البلد من الفساد والنفوذ الأجنبي.

وجاء حليف إيران، «العامري»، في المرتبة الثانية، لكن حزبه يفاوض حلفاء لتشكيل الحكومة. وقد كان وضع «العبادي» في المركز الثالث بمثابة خيبة أمل لواشنطن، رغم أنه لا يزال هناك فرصة له للانضمام إلى «الصدر» في عملية تشكيل الحكومة، وحتى البقاء كرئيس للوزراء. وبالنسبة للولايات المتحدة، هناك سبب للتفاؤل الحذر في هذه النتائج، فمن غير المحتمل أن يكون رئيس الوزراء الجديد، أيا كان، دمية لإيران، حتى لو كان حليفاً لها.

علاوة على ذلك، لم يتم خوض الانتخابات على أسس طائفية، فقد كان تحالف «الصدر» يضم بعض السنة، بالإضافة إلى قاعدته الشيعية الخاصة، ولكن لأجل قضايا مثل مكافحة الفساد، وجاء ذلك في وقت كانت فيه الدولة العراقية، أو على الأقل أجزاء منها، مثل الجيش، تتمتع بشرعية واسعة لأول مرة منذ أعوام. ومع ذلك، فهناك أسباب للتشاؤم، فقد كانت الطائفية دافعا سياسيا ضعيفا هذه المرة، ولكن ممارسات تزوير الأصوات والرشاوى انتشرت على نطاق واسع، ورغم ذلك ظل الإقبال منخفضا.

وعلاوة على ذلك، كان التقدم الذي أحرزته العراق في الأعوام الأخيرة نتاجا لحالة جيوسياسية مواتية، وهي ذوبان الجليد في العلاقات بين واشنطن وطهران منذ توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة عام ٢٠١٥، المعروفة باسم الاتفاق النووي الإيراني.

ومع قرار الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب»، في ٨ مايو/أيار، بالانسحاب من الخطة، فمن شبه المؤكد أن تتدهور العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران، ما يخلق مخاطر جديدة على السلام الداخلي الهش في العراق. والسؤال الحقيقي الذي يواجه العراق الآن هو كيف ستختار إيران الرد على انسحاب «ترامب»، وعلى وجه التحديد، هل سيطر صقور إيران مقاومة إغراء استخدام العراق للتعبير عن غضبهم وخوفهم من انهيار الاتفاق الإيراني، ما قد يجلب العراق مرة أخرى إلى الصراع الطائفي الذي ابتليت به منذ الغزو الأمريكي؟

### أوقات سعيدة

ويعد السبب المباشر للوضع الداخلي المحسن في العراق هو هزيمة «تنظيم الدولة»، التي أعلنتها «العبادي» رسميا في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧.

وقد أصلح انتصار الجيش العراقي في ساحة المعركة ضد «تنظيم الدولة»، ولا سيما في الحملات الكبرى مثل معركة الموصل، الضرر الذي لحق بسمعته بعد أن فر من المدينة عام ٢٠١٤، الأمر الذي منح الجيش درجة عالية من الشرعية بين العراقيين من جميع الخلفيات.

وتتمتع الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران، والمعروفة باسم قوات الحشد الشعبي، بنفس التوهج، ومع نجاح الحملة فقد زادت حدة النزعة القومية العراقية وتعزز المزاج السياسي غير الطائفي.

وقد حفز الاستقرار والأمل في نموذج سياسي جديد للاقتصاد، وقد حظي مؤتمر استثماري في الكويت في فبراير/شباط، والذي التزم بتعهدات لدعم إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع، بقبول كبير من مجلس التعاون الخليجي.

ومما يلفت الانتباه أن العراق استطاع أيضا زيادة إنتاجه النفطي بنحو ٢٥٪ خلال أعوام الحرب، على الرغم من الدمار الهائل، الأمر الذي ساعد في تخفيف الضربة التي أصابت اقتصاد العراق بسبب الانكماش الواسع في أسعار النفط العالمية.

ومع ذلك، فإن الإنجازات التي لا يمكن إنكارها للعراقيين جاءت أيضا عبر بيئة دولية مواتية، وعلى وجه الخصوص، حقيقة التعاون الفعلي بين الولايات المتحدة وإيران في الحرب ضد «تنظيم الدولة»، والتي مكنتها بيئة الاتصالات الدبلوماسية المحيطة بخطة العمل الشاملة المشتركة.

وفي عام ٢٠١٤، على سبيل المثال، عندما استولى التنظيم على مساحات واسعة من العراق بينما كانت الولايات المتحدة وطهران يسعيان إلى إجراء مفاوضات نووية في «فيينا»، فقد اعترف السيناتور «ليندسي غراهام» بأن «الإيرانيين على استعداد للتضحية ببعض الأصول للتأكد من ألا تقع بغداد».

وقد امتد هذا المزاج التعاوني إلى ساحة المعركة، فقد أقامت القيادة المركزية الأمريكية قيادة مشتركة عام ٢٠١٤ للتنسيق بين القوات الأمريكية والعراقية، بما في ذلك الفصائل الرئيسية المدعومة من إيران، وكذلك حصلت القيادة الإيرانية على مهلة لقبول قرار «العبادي» طلب المساعدة العسكرية من واشنطن لمحاربة التنظيم.

ولم يكن الاتفاق النووي هو العامل الوحيد في الحملة الناجحة، لكن العراقيين عبر الطيف السياسي يعترفون بدور الاتفاق المهم في اللحظة الراهنة، ويتفق السياسيون على أن الانسحاب الأمريكي من الاتفاق قد يلحق ضررا بالغا بالعراق.

والسؤال الحقيقي الذي يواجه العراق الآن هو: كيف ستختار إيران الرد على انسحاب «ترامب» من خطة العمل المشتركة.

### التخطيط للحرب

ولا تزال الصدمات السياسية الخارجية تشكل التهديد الرئيسي لتقدم العراق، ويمكن للمنافسة المتجددة بين إيران والولايات المتحدة وحلفائها في الخليج أن تعيد القوميين العراقيين بسرعة للعب بطاقة الهوية الطائفية إذا ما تأزمت الأمور.

وعلى الرغم من أن السياسيين مثل «العبادي» قد أوضحوا أنهم لا يريدون أن تصبح العراق ملعبا للمنافسة بين الأمريكيين والإيرانيين.

وحتى لو لم يندلع عنف مفتوح، فإن التوترات المتزايدة بين الولايات المتحدة وإيران من المحتمل أن تؤثر على تشكيل الحكومة العراقية، وسيعتبر صانعو القرار الإيرانيون السيطرة على العراق أكثر أهمية لإيران من ذي قبل، وسوف ينظرون إلى العراق على أنه مسرح العمليات التي يمكنهم فيه ردع الولايات المتحدة، إما من خلال التهديد بالهجمات المباشرة على الأفراد الأمريكيين، أو بشكل غير مباشر بالضغط على الحكومة العراقية لخفض التعاون مع الولايات المتحدة.

وفي حالة تجدد التوتر، من المرجح بشكل خاص أن تفضل إيران الحصول على المناصب الحكومية العليا للمرشحين من فيلق «بدر»، وهي الميليشيا الشيعية المدعومة من إيران بقيادة «العامري» و«قاسم الأعرجي»، والذين بدورهم سوف يدفعون شبكات المحسوبية الخاصة بهم للأمام.

وإذا أثبت «العامري» و«الأعرجي» أنهما مثيران للجدل للحصول على المناصب الأرفع، فإن نظائر لهم أقل شهرة من الأحزاب والحركات السياسية العراقية الأخرى سوف تنتظر دورها، مثل «محمد الغبان»، وزير الداخلية تحت إدارة رئيس الوزراء الطائفي الشيعي السابق «نوري المالكي»، و«أحمد الأسدي»، عضو البرلمان، الناطق بلسان حزب الجبهة الشعبية، والداعم لـ«قاسم سليمان»، قائد فيلق القدس الإيراني.

وإذا دخل حزب الدعوة الإسلامية، الذي يتزعمه حالياً «العبادي» في ائتلاف حكومي مع «الصدر»، فإن المرشح الوسطي بين «العبادي» و«المالكي» قد يكون «طارق نجم»، رئيس الأركان السابق للمالكي، والذي من المحتمل أن يكون مهما لاحتياجات إيران.

ولا تزال هذه مجرد احتمالات، فالوضع لا يزال سائلاً، وقد يظهر بعض هؤلاء اللاعبين في مناصب عليا، وقد يختفي آخرون، لكن كل هؤلاء المرشحين المرتبطين بإيران تفاعلوا مع الممثلين الأمريكيين في العراق على مدى فترة طويلة من الزمن، ويمكنهم ادعاء أنهم منفتحون على استمرار التعاون، رغم توجيههم المؤيد لإيران. لكن من دون خطة العمل المشتركة الشاملة، فإن مثل هذا التعاون يكون أقل احتمالا، وقد يؤدي البروز القوي لـ«الصدر» إلى مزيد من عدم اليقين، في ضوء توجيهه المناهض لأمريكا. وخلاصة القول، هي أن إيران ستدافع عن تفضيلاتها، وستواصل بحث أفكارها استعدادا للرد على قرار «ترامب».

وفي الوقت نفسه، من المرجح أن تبدأ إيران في الدفع، بطريقة لم تقم بها حتى الآن، ضد محاولة المملكة العربية السعودية الوليدة لتأسيس مجال نفوذ خاص بها في العراق، وهو ما فعلته من خلال مزيج من الاستثمار، من خلال عرض مشروط بمد خط أنابيب من أرامكو السعودية، والكلام المريح حول شرعية الشيعة العراقيين و«عروبتهم». ولا يعني الميل تجاه إيران أن السياسيين العراقيين، أو كبار البيروقراطيين، أو القادة العسكريين، يعطون بلا مقابل، لكن ما يعنيه ذلك هو أن إيران لديها صلات أقوى للحصول على ولائهم من الولايات المتحدة، فضلا عن القدرة على تهريب أو ترغيب الأفراد الذين قد لا يقدمون تعاونهم مسبقا. ولم تكن المكاسب التي حققتها الولايات المتحدة في كسب التعاون العراقي في مجال الأمن مجرد نتيجة لقرار من الأعلى إلى الأسفل من قبل «العبادي» (على الرغم من أن مساعدة «العبادي» كانت لا غنى عنها)، لكن إمكانية ذلك جاءت بقرارات الأفراد ذوي المسؤوليات القيادية في السياسة. وجاءت القرارات لأسباب شخصية أو مؤسسية، ومن الواضح أن إيران في وضع يمكنها من التأثير على هذه الحسابات بطرق تؤدي إلى تدهور التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والعراق.

### المستقبل الغامض

وإلى أن تبدأ التوترات بين الولايات المتحدة وإيران في التصاعد بشكل كبير، فمن المحتمل أن تكون طهران راضية عن مشهد وزاري يشغله العراقيون الذين يميلون نحو إيران، وسيكون هدفهم الرئيسي تأمين دور مستمر للحشد الشعبي ودعم الجماعات المسلحة مثل كتائب «حزب الله».

وسوف ترى طهران هذه القوة كبنية تحتية أساسية للدفاع عن مصالحها في العراق ضد الضغط الأمريكي، وحاجة ملحة لردع العدوان الأمريكي في أماكن أخرى في المنطقة أو ضد إيران نفسها.

وإذا اندلعت الأعمال العدائية في لبنان وسوريا والخليج العربي، أو كنتيجة لضربات أمريكية أو إسرائيلية ضد أهداف مرتبطة ببرنامج إيران للتخصيب النووي أو الصواريخ، فسوف تكون إيران في وضع يمكنها من استخدام وحدات مسلحة داخل العراق لمهاجمة المصالح الأمريكية هناك مباشرة من خلال الأساليب التي استخدموها في الماضي، مثل الكمائن والتفجيرات.

ولن يكون هذا مقبولا بالنسبة للولايات المتحدة، التي يجب أن تزيد من وجودها في العراق للدفاع عن وجودها الحالي، وكذلك للحفاظ على النفوذ الأمريكي على الحكومة العراقية، التي ستكون سلطتها وشرعيتها مهددة بتجدد الصراع بين اثنين من الرعاة.

وحيث من الصعب التنبؤ بهذه الديناميكية، فإن كلا من المتنافسين لديه بطاقات للعب بها في العراق، والسؤال هنا هو: من يلعب أوراقه بشكل صحيح؟ لكن هناك شيء واحد مؤكد، وهو أنه في حال نشوب صراع حقيقي بين إيران والولايات المتحدة، سوف تفقد العراق مسار العودة إلى حالتها الطبيعية مرة أخرى.

## نتائج الانتخابات العراقية.. والآن؟

\*عزيز الحاج

ايلاف: ٢٠١٨/٥/٢٨

في مقالنا عشية الانتخابات العراقية وصفناها بـ(الامتحان العسير) لقوى الإصلاح والتغيير وقلنا ان هذه القوى ستحقق خطوة للامام اذا ما استطاعت تكوين كتلة برلمانية قوية ونشيطة تلعب دورا هاما في المعارضة.

وكانت المفاجأة للجميع في حصول قائمة (سائرون) على المرتبة الأولى، وفي بغداد نفسها، فضلا عن محافظات عديدة أخرى... وهذه القائمة التي يرأسها السيد مقتدى الصدر، تدعمها قوى المجتمع المدني والتيار اليساري العراقي.

الوقت مبكر، والمقالة تكتب، بانتظار ما سيحدث من اتصالات وضغوط وتحالفات، وصولاً إلى رئاسة مجلس الوزراء. الوقت مبكر كما قلنا، وهذا لا يمنع من إبداء بعض الملاحظات. نقول ربما كان اتفاق قائمة الصدر مع قائمة العبادي وقائمة إياد علاوي ونتائج انتخابات كردستان، الحل الأفضل في تشكيل ائتلاف وطني عابر للطائفية والانعزالية القومية، ومناهض للفساد، وقائم على مبدأ المواطنة وحقوق الإنسان وحقوق القوميات والأقليات، حكومة تختار الكفاءات لكل المناصب وليس على أساس الولاءات الحزبية والمذهبية والمحسوية. وبالطبع حكومة تضمن الأمن والخدمات وتحارب الإرهاب بلا هوادة.

أما إذا استطاعت قوائم أعداء الإصلاح ودهاقنة الطائفية والفساد والتبعية حيازة السلطة مجدداً، بطريقة او أخرى، فسيكون لا محالة أمام قوى التغيير من اختيار موقع المعارضة البرلمانية والشعبية النشيطة والواعية لدفع العجلة الى الأمام ولو بخطوات.

هذه ملاحظات بانتظار ما سوف تستقر عليه الأوضاع، أمليين أن يظل السيد الصدر متمسكاً بالمطالب والشعارات والمعايير التي يروج لها اليوم ومنذ سنوات قليلة. أما المالكي فانه وشركائه يحاولون الالتفاف على نتائج الانتخابات كما فعلوا في الانتخابات السابقة التي جاءت لصالح إياد علاوي.



## نتائج الانتخابات وموقف القانون

\*سلام مكي

صحيفة (الصباح) : ٢٨/٥/٢٠١٨

نشرت وسائل الاعلام مسودة قانون يدعو الى الغاء نتائج الانتخابات النيابية التي جرت يوم ١٢/٥ نتيجة للخروقات التي رافقت تلك العملية والتي تستدعي إلغائها وإعادة إجرائها في وقت لاحق، يصادف مع موعد اجراء الانتخابات المحلية. ولكون ان الاسباب الموجبة لتشريع هذا القانون هو الخروقات والتجاوزات التي شهدتها مراكز اقتراع في الداخل او في الخارج، فإن تلك الاسباب لا تستند الى أسس قانونية سليمة، على اعتبار ان الخروقات والتجاوزات والتزوير، وضع المشروع لها طريقا لتلافيها ومعالجتها ولم يكن من بينها الغاء الانتخابات كلها.

وقد بينت المحكمة الاتحادية هذا الأمر صراحة في بيانها الصحفي الأخير الذي حدد الآليات التي يتم من خلالها الطعن في النتائج وصولا الى المراحل النهائية لاعتبار المرشح الفائز نائبا في البرلمان.

حيث بينت ان الطعون والشكاوى تقدم الى مجلس المفوضين في مفوضية الانتخابات استنادا لنص المادة الـ ٨ من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧، وفي حال عدم القناعة بالنتيجة، يمكن للمتضرر ان يطعن بها امام الهيئة القضائية للانتخابات في محكمة التمييز الاتحادية، وان قرارات تلك اللجنة باتة ولا يجوز الطعن بها. وبعد الانتهاء من النظر في الشكاوى والطعون، تحال الأسماء الفائزة الى المحكمة الاتحادية لغرض المصادقة عليها، حيث جاء في النص الدستوري: المصادقة على النتائج النهائية.. بمعنى ان النتائج النهائية التي تتجاوز مرحلة الطعون وفق القانون ١١ لسنة ٢٠٠٧.

وعلى هذا الأساس، فإنه لا يمكن الغاء النتائج كافة بسبب وجود خروقات وشكاوى من قبل جهات سياسية، وان كانت تلك الشكاوى لها سند من القانون، الا ان معالجتها تتم وفقا للآليات المرسومة لها وليس الغاء النتائج كلها.

وعلى المفوضية واللجنة القضائية ان تنظر بجدية واهتمام الى جميع الشكاوى والطعون المرفوعة امامها، خصوصا وان هنالك خروقات موثقة وان بعضها نشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، سواء في المراكز الانتخابية داخل العراق او خارجه، والجميع شاهد على تلك الخروقات.

الجانب الآخر الذي لا ينفصل عن نتائج الانتخابات، هو موقف الحكومة الذي تمثل بتشكيل لجنة عليا لمتابعة الخروقات الناجمة عن العملية الانتخابية، وتلك الخروقات تمت من جانب المفوضية نفسها وليس من قبل المرشحين، تلك الخروقات تتعلق باجهزة العد والفرز الالكترونية التي ثبت التلاعب بها وإمكانية اختراقها حسب ما نشر في وسائل الاعلام. وهذا الأمر بحد ذاته، يمثل تحديا كبيرا للعملية الانتخابية، حيث ان قانون المفوضية لم ينص على هذه الحالة ومدى إمكانية تأثيرها على نتائج الانتخابات، فلو ثبتت لتلك اللجنة صحة المعلومات التي تحدثت عن اختراق تلك الأجهزة والتلاعب بها، وعدم كفاءتها، وان ذلك التلاعب أسهم الى حد كبير في تغيير نتيجة الانتخابات، فهل تتم إعادة الانتخابات؟ ام يصار الى اتباع ذات الآليات التي نص عليها القانون.. الفقرة ٢ من المادة ٨ من القانون ١١ لسنة ٢٠٠٧ التي تنص: ما لم ينص قانون المفوضية العليا على عكس ذلك يملك المجلس السلطة الحصرية لحل النزاعات الناجمة عن إعداد وتنفيذ الانتخابات وطنية إقليمية أو على مستوى المحافظات ويجوز له

ان يفوض الصلاحية للإدارة الانتخابية لحل المنازعات لحظة وقوعها؟ والمقصود بالمجلس هو مجلس المفوضين. ولكن المشكلة ان مجلس المفوضين هو المتهم بالتقصير، فلا يمكن اللجوء الى هذا النص لغرض حل إشكالية الأجهزة الالكترونية. بالتالي، فإن القوانين الجزائية والأجهزة الرقابية هي المختصة بالنظر في خروقات مجلس المفوضين. الطريق القانوني لتلافي مشكلة الأجهزة الإلكترونية في حال ثبوت اختراقها او التلاعب بها هو اللجوء الى العد والفرز اليدوي. ولكن قانون الانتخابات نص في المادة ٥ المعدلة للمادة ٧٨ على ان تجري عملية الفرز والعد باستخدام جهاز تسريع النتائج الالكتروني ويتم تزويد وكلاء الاحزاب السياسية بنسخة الكترونية من استمارات النتائج واوراق الاقتراع في كل محطة من محطات الاقتراع. ولكن اللجوء الى العد والفرز اليدوي، لم ينص القانون عليه، بالتالي، فثمة إمكانية لإجرائه ولكن بشرط ان يتم بموافقة المحكمة الاتحادية، فهي التي تملك صلاحية مدى إمكانية اجراء العد والفرز اليدوي، في ظل عدم النص عليه في القانون وعدم وجود نص يمنع من اللجوء اليه.

ان ما يمنح الشرعية الكاملة للبرلمان هو صعود أعضائه وفقا للآليات القانونية والدستورية، وخلو العملية الانتخابية من اية خروقات، بالتالي، فإن الأسماء التي أعلنت عنها المفوضية ليست نهائية الا بعد الانتهاء من جميع الشكاوى والطعون وتصديق المحكمة الاتحادية على الأسماء المرفوعة من المفوضية وبعد المصادقة يصبح المشروع نائبا في البرلمان بشكل رسمي.

## أزمة وطنية صامتة.. إلغاء النتائج اضطراب وتصديقا تزوير وفساد

المدار : ٢٨/٥/٢٠١٨

فريق التحليل السياسي: مازالت الازمة ضاربة في العمق فيما يتعلق بنتائج الانتخابات البرلمانية الاخيرة حيث انقسم الواقع السياسي العراقي الى قسمين، فائز فرح يرفض الغاء النتائج والمضي قدما في التصويت عليها، وآخر يطالب بالغاؤها ويقدم العرائض للمؤسسات الدولية والاقليمية لكي يحصل على مرادة.

وبين "الالغاء والتصديق" هناك ازمة وطنية فعلية تشهدها الساحة السياسية لايمكن ان يتم تجاوزها بسهولة لانها في كلا الحالتين ستترك جوانب سلبية خطيرة على الشرعية السياسية التي ستمتدع بها الحكومة والبرلمان القادمين.

بكل المقاييس كانت النتائج الانتخابية مفاجئة من العيار الثقيل فهي مضطربة جدا وغير مناسبة لحجوم الكتل والتحالفات الواقعية المتوقعة والتي رصدتها مراكز الاستطلاع والبحث والاستقراء بالرغم من الهامش المقبول في نسبة الخطأ فيها، وبلا شك فان نسبة المقاطعة التي حصلت قد اثرت كثيرا حيث قللت من العتبة المطلوبة للفوز بالخصوص في المدن الكبيرة كبغداد والبصرة والموصل مما ساعد الكتل المنظمة الكبيرة في الحصول على مقاعد كثيرة في مقابل ارقام قليلة.

### خطورة الالغاء:

١ . رفض الصدري والفتح : بعد فوز سائرون والفتح بالمركزين الاول والثاني فهما يعتقدان بانهما قد حصلا على حقهما الطبيعي بدون زيادة، بل ان التيار الصدري يعتقد انها النسبة الحقيقية التي كان يحرم منها تزويرا في الانتخابات الماضية، هنا تبدو عملية الالغاء شبه مستحيلة باعتبار ان هذه الاطراف لن تسلم بسهولة للتراجع عما حققته من نصر كاسح، وان إعادة الانتخابات مرة اخرى سوف لن توفر لهم مثل هذه الارقام مجددا لذلك فهم يعتبران الحديث عن الغاء الانتخابات انما هو ضربة موجه لهم من الاحزاب الاخرى غير الفائزة وربما قد تقود عملية الالغاء الى تصدعات قوية في الشارع العراقي والشيعي تحديدا لايمكن التكهن بنتائجها حاليا.

٢ . فشل التجربة : تبدو عملية الالغاء والتوجه لانتخابات جديدة غير مجدية وغير مقنعة في ظل وجود شارع مقاطع كبير وتيارات حزبية تنتظر الحصاد وعليه فاعادة الانتخابات قد تقود الى مقاطعة اكبر ولاسيما وان الراي العام سيتهم الاطراف السياسية بعدم الاتفاق والنضج السياسي مما يقود الى حالة احجام عن الانتخابات الجديدة قد لا يحمد عقابها.

٣ . وبعض النظر فيما اذا كان الدستور والقانون العراقي يوافق على الالغاء او لا، فان عملية الاعادة لايمكن ان تحصل اذا اريد لها النجاح في فترة قياسية قادمة بمعنى انه لا بد من الالغاء والتوجه الى انتخابات جديدة في فترة لا تقل عن ٦ اشهر او اكثر وهذا يتطلب ايضا تأجيل الانتخابات المحلية في المحافظات مما يقود الى فراغ حكومي وبرلماني ما بعد الشهر السابع، فهل يسمح الدستور العراقي ببقاء الحكومة لتصريف الاعمال لمدة تصل الى السنة بدون غطاء برلماني؟.

٤ . الالغاء والاعادة يتطلب ايضا ابعاد المفوضية الحالية بالكامل وايجاد مفوضية جديدة وقانون انتخابات جديد واستعدادات ومصاريف جديدة وهذا غير متوفر لان عملية اقرار قانون جديدة ومفوضية جديدة تحتاج الى برلمان ليقرها والبرلمان سيكون خارج اطار التغطية بتاريخ الاول من تموز الجاري.

وعليه تبدو عملية الحديث عن الالغاء اشبه بالمستحيلة في ظل الظروف الحالية وفقا لهذه الاسباب وغيرها.

## خطورة التصديق:

في طرف المعادلة الأخرى تبدو عملية المصادقة على نتائج الانتخابات عملية انتحار وطني أخرى للأسباب التالية:

- ١ . التلاعب والتزوير من أطراف كثيرة أصبح أشهر من أن يشار إليه وستكون عملية تصديق نتائج الانتخابات هذه المرة أشبه بمهرامضاء للمفوضية ولكل الأطراف السياسية وبصورة علنية بأن عليها أن تزور وتتلاعب في الانتخابات القادمة وسيجعل من المفوضية الحالية أو القادمة تشعر وكأنها محمية وغير خاضعة للمحاسبة أو المسائلة مهما فعلت ومهما كانت صورة أو طبيعة العملية الانتخابية من حيث قيم النجاح والفشل.
- ٢ . كل الأطراف السياسية ستشعر بأن العملية الانتخابية هي عبارة عن حلبة تزوير وخداع وفرض إرادات للوصول إلى السلطة بالقوة والمال والنفوذ والتأثير وأن الشاطر هو من يستطيع أن يزور بشتى الوسائل لكي يحصل على الحصة المناسبة في البرلمان والحكومة.
- ٣ . أن إقرار النتائج على هذه الوضعية ستجعل من البرلمان القادم والحكومة والمناصب التي ستنتخب عنه مطعوناً بشرعيتها أمام الرأي العام العراقي والعالم وهذا ما يزيد الإزمات العراقية سوءاً ويكون عاملاً نفسياً جديداً يساعد في ابتعاد الشارع العراقي عن العملية السياسية والقنوط من اصلاحها.
- ٤ . إقرار النتائج بعد ما كشف من تلاعب في الانتخابات سيغطي رسالة سلبية للدول الإقليمية والعالمية بأن العملية الانتخابية العراقية عبارة عن سباق قوة لايجاد مساحة نفوذ لها في العراق مما سيدفعها للتدخل والمساعدة على التلاعب لاحقاً لإثبات الوجود والنفوذ والتأثير في الشأن العراقي ناهيك عن سقوط القيمة الاعتبارية للديمقراطية العراقية الفتية.
- ٥ . المصادقة على نتائج الانتخابات يعني قرار واضحاً لكل الأطراف بأن البلد خالي من أية قيمة دستورية أو قانونية أو قضائية قادرة على إيقاف التدهور أو التزوير أو التلاعب بل أن البلد خالي من كل سلطة محترمة دينية أو حكومية أو سياسية أو شعبية أو اعلامية قادرة على ضبط إيقاع تجربة الانتخابات ورسالة واضحة لكل الأطراف السياسية باستخدام القوة والنفوذ لبسطه على عملية التداول السلمي للسلطة مستقبلاً.

## الحل الوطني:

- ١ . لا بد من التفاعل مع اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء أخيراً من أجل التحقيق في العملية الانتخابية عموماً وتقديم كل التسهيلات لها من أجل تصحيح كل المسارات الخاطئة لأن عمل هذه اللجنة هو من سيضفي الشرعية القانونية على نتائج الانتخابات وسيكون تقريرها النهائي وتنفيذه لاحقاً هو المدخل للتصديق الشرعي على نتائج الانتخابات.
- ٢ . على الأطراف الفائزة وفي مقدمتها (سائرون والفتح) أن تقدم نموذج وطني يحتذى به في طريقة التعاطي مع التحقيق والتصديق وأن لا تندفع بهاجس الخوف أو الإلغاء، لأن النتيجة فيما إذا صبت في صالحهم الآن قد تصب في غير صالحهم مستقبلاً آنذاك لن يتمكنوا من الدعوة للتحقيق، من هنا يتوجب على هاذين الفائزين أن يكونوا المبادر الأول للتعاون مع مجلس الوزراء واللجنة المشكلة لانجاز المهمة، لانهما الطرف المستفيد الأول من عملية التحقيق واضفاء الشرعية على الانتخابات لانها بالأصل عملية اضفاء شرعية على نتائجهم وفوزهم وحققهم لاحقاً في الإدارة والمناصب، ناهيك عن أنهم سيكرسان نموذجاً وطنياً جديداً لكل الأطراف الفائزة مستقبلاً من أن يكون بمستوى الوطن والشرعية والقانون والدستور لا أن يتحدثوا بالوطنية قولاً وهم يرفضان أهم أسسها وهو في الوصول إلى السلطة بصورة شرعية وقانونية، والتزوير والتلاعب بنتائج الانتخابات هو أسوأ أنواع الفساد والخراب ودعاة محاربة الفساد والإصلاح لا بد أن يكون مدخلهم سليم قانونياً وقضائياً وأن تكون خطواتهم الأولى صحيحة، وأن دعوات الإصلاح ومحاربة الفساد لا بد أن تنطلق أولاً من عملية اضفاء الشرعية على نتائج الانتخابات.

## رئاسة الوزراء.. إنهاء الفتنة

\*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب: ٢٨/٥/٢٠١٨

رئيس الوزراء منصب مهم، ورغم كل الجهود والنوايا الطيبة، حولناه لفتنة وصراعات ضارة وسلطة مطلقة باتجاهين خاطئين: سلطة شبه مطلقة في الامور اليومية، كالتعيينات والقرارات التنفيذية لادارات.. ومعطلة في السياسات الجوهرية الضرورية لتقدم البلاد، بسبب التعارضات داخل السلطة التنفيذية ومع السلطة التشريعية.. كتبت قبل الانتخابات في ١٦/٤/٢٠١٨ افتتاحية بعنوان "القرارات لرئيس مجلس الوزراء، الا استثناءاً"، اعيد نشرها للمناسبة.

"نظامنا دستورياً برلماني، لكنه تطبيقياً نظام رأسي (ولم اقل رئاسي). ولكشف المقاصد، وزع قانون "ادارة الدولة" السلطة التنفيذية بين "مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ورئيسه" (المادة ٣٥).. اما الدستور فحصرها بـ: "رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.." (المادة ٦٦).

خصص الفصل الثاني الخاص بالسلطة التنفيذية الفرع الاول لرئيس الجمهورية والثاني لمجلس الوزراء.. ولم يخصص فرعاً لرئيس الوزراء. فمجلس الوزراء دستورياً من حيث الصلاحيات هو مرجعية رئيس الوزراء، رغم المواد الحصرية لرئيس الوزراء، كحالة الطوارئ، وطلب حل البرلمان، واختيار الوزراء وسحب الثقة منهم، فان استقلال استقالت الحكومة، والعكس ليس صحيحاً بالضرورة.

وقع الانحراف بالتطبيق المتفرد للمادة (٧٨): "رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، والقائد العام للقوات المسلحة.."، وجمدت مواد كالمادة (٨٠) التي تشكل البناء الاساس لصلاحيات السلطة التنفيذية، ومن نصوصها: "يمارس مجلس الوزراء الصلاحيات الاتية: "تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة".. "اقترح مشروعات القوانين".. "التوصية الى مجلس النواب بالموافقة على تعيين رئيس اركان الجيش ومعاونيه ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق ورئيس جهاز المخابرات الوطني، ورؤساء الاجهزة الامنية".. او المادة (٨٤) التي جعلت ارتباط جهاز المخابرات الوطني بمجلس الوزراء ويخضع لرقابة مجلس النواب. هذه الامور وغيرها صارت تدار حصراً من رئيس الوزراء.. فشخص الموقع واستثنت له صلاحيات واسعة لا يملكها دستورياً، او يملكها بشروط وسياقات.. فذهبنا الى "الواوات"، والادارة بالوكالة، والامور بدل القوانين والسياسات. لذلك كظاهرة وبعيداً عن الاشخاص والاسماء، عطلنا الاركان الدستورية الحقيقية للسلطتين التشريعية والتنفيذية، وبنينا عملياً نظام الرأس الواحد، الذي به ترتبط كل المنجزات، او عليه تسقط كل اللعنات. فصار رئيس الوزراء اقوى من مجلس النواب والدولة والكتلة التي نصبته.

١- تحول الصراع على رئاسة الوزراء لصراع ضار بين قوى "رئيس الوزراء" من جهة وبينها ومع الاخرين من جهة اخرى. مما قاد: (أ) لتصادم مع البرلمان، ورئاسة الجمهورية، والحكومات المحلية، بدل تفعيل مجمل المنظومة بتوازناتها المختلفة.. (ب) ولتشجيع المحاصصة ومنع قيام اغلبية سياسية وطنية حاكمة واقلية برلمانية معارضة.. (ج) وتشجيع التخندق الاثنية والطائفية التي بقيت تنتظر او تناور لاختيار رئيس الوزراء لفرض مطالبها وشروطها بصفقات خاصة.. (د) ولأظهار وكأن القوى التي ينتمي اليها مذهبياً، هي من تتحمل وحدها وزر السلطة واخطائها وازماتها.

٢- وفق المادتين الدستوريتين ٨٥ و٨٦، المتعلقة بقوانين الوزارات والنظم الداخلية التي يجب ان تكون هي الحاكمة، تحولت الامور الى كثير من الفردنة والاجتهادات الشخصية، وقليل من القانون والمؤسساتية. وتحولت "الامانة العامة" لجهاز ضخم بالاعداد والموازنات والصلاحيات، ليلعب غالباً دور الوزارات، ويتجاوز قوانينها. وبدل ان يخضع المسؤول للقانون، اصبح هو القانون بموجب اوامر ديوانية او وزارية غالباً ما تناقضت مع الدستور والقوانين النافذة.. فحصلت فوضى ندفع ثمنها، ومحاسبات واستجابات تستند للاجتهادات الشخصية والمواقف الحزبية والطائفية والاثنية، وما تتناقله مواقع التواصل والقنوات الكيدية، بدون مرجعية وقانونية نستند اليها لنميز بين القانوني واللاقانوني.

ستجري الانتخابات قريباً. ويتكرر المشهد ويكثر الحديث عن رئيس الوزراء وليس الحكومة القادمة، ونحن نواجه ثغرة اساسية. فسيصوت الناخبون وهم لا يعلمون كيف ستسوق (لم اقل ستسرق!!) اصواتهم. فالليات الحقيقية لتشكيل الحكومة ومنهجها وخطها ستبدأ بعد الانتخابات وليس بالانتخابات. فاي من الاحزاب لن يحصل على اكثر من ١٠٪ من المقاعد، وستبدأ -عندها وعندها فقط- الصراعات او الصفقات داخل التحالفات وبينها.. وهذا خلاف جميع الدول الرئاسية او البرلمانية، حيث يذهب الناخبون للانتخابات، الذين عندما يشخصون الاغلبية او شبه الاغلبية التي ستفوز، فانهم يشخصون اسم او اسماء السلطة التنفيذية القادمة." (

## هل ينجح الصدر بتسويق صورته الجديدة؟

صحيفة "نيوزدي" ٢٠١٨/٥/٢٨

عندما كانت قوات أمريكية تحارب مجموعات مسلحة في أبريل (نيسان) ٢٠١٤، أصدر مسؤولون أمريكيون مذكرة اعتقال بحق مقتدى الصدر، رجل دين شيعي قاتل القوات الأمريكية وحلفاءهم من العراقيين. ويومها أعلن بول بريمر، أرفع مسؤول أمريكي في بغداد، أن الصدر "خارج عن القانون"، ووصفه الرئيس الأسبق بوش بأنه عدو للولايات المتحدة. ستكون المناورات السياسية من أجل تشكيل حكومة عراقية جديدة صعبة، لأن لعدد من الساسة والأحزاب العراقية مصلحة في الإبقاء على نظام من المحسوبيات والحصص الطائفية ولذا توارى الصدر عن الأنظار لسنوات، كما يشير محمد بزّي، أستاذ مساعد للإعلام لدى جامعة نيويورك، ومدير سابق لمكتب الشرق الأوسط لدى صحيفة "نيوزدي". وواصل أنصار الصدر حربهم ضد القوات الأمريكية، وفي ٢٠٠٦، نشرت مجلة "نيوزويك" صورته على غلافها تحت عنوان "أخطر رجل في العراق".

ولكن حسب ما كتبه بزّي في مجلة "فورين أفيرز"، ظهر الصدر في صورة جديدة لرجل مبتسم، في ١٢ مايو (أيار)، يوم انتخب العراقيون أعضاء برلمانهم الجديد، بعد ١٥ عاماً على الغزو الأمريكي. فقد رفع إبهامه الممهور بالحبر بعد مشاركته في الاقتراع في مدينة النجف، وحمل بيده اليسرى العلم العراقي.

وبرأي كاتب المقال، يعكس التناقض بين الصورتين الوسيلة اللافتة التي استطاع الصدر من خلالها تحويل نفسه، خلال العقد الماضي، من زعيم لميليشيا طائفية أشرف على قتل آلاف العراقيين إلى وطني شعبي يشن حملة ضد الفساد. وفاز تحالف الصدر السياسي - خليط من إسلاميين شيعية، والحزب الشيوعي العراقي ونشطاء من المجتمع المدني العلماني، ورجال أعمال سنة - بأكثر حصة، ٥٤ مقعداً، في البرلمان العراقي المكون من ٣٢٩ مقعداً. ولكن ما زال الصدر بعيداً عن غالبية ١٦٥ مقعداً لكي يختار رئيساً للوزراء، وليشكل حكومة.

### خبية العراقيين

وفقاً لكاتب المقال، أدهش فوز الصدر كلاً من الولايات المتحدة وإيران والعربية السعودية، وعدداً كبيراً من العراقيين. ولكن نتيجة الانتخاب ليس حدثاً مزلزلاً سيغير السياسات العراقية، والتي تعاني من الفساد والجمود والتدخلات الخارجية. وفي حقيقة الأمر، ساهمت كل تلك العلة في فوز الصدر بعدما خاب أمل العراقيين من طبقتهم السياسية، وحيث تدنت نسبة المشاركة فيها إلى ٤٤٪، وهي الأدنى منذ إجراء العراق أولى انتخاباته الوطنية في ٢٠٠٥. وبرأي بزّي، جاء ضعف المشاركة في الانتخابات الأخيرة لصالح الصدر. فقد تمكن الرجل من بناء تنظيم اجتماعي وسياسي، وتقديم نفسه كوطني عراقي يؤيد حكومة جديدة من التكنوقراط، ويسعى للقضاء على الفساد. وقد استجاب عدد كبير من العراقيين لشعاره "الفساد إرهاب" فنال أصواتهم.

### دعوة صريحة

ومطلع مايو (أيار)، دعا آية الله علي السيستاني، أعلى مرجع ديني شيعي في العراق، أتباعه لعدم الاقتراع على أسس طائفية، وذكرهم بالفساد الذي ينخر الطبقة السياسية. ومنذ ظهور النتائج الأولية للانتخابات العراقية، في منتصف مايو (أيار)، اتخذ الصدر دور الرجل صاحب القرار، وبدأ في التفاوض مع كتل برلمانية من أجل تشكيل ائتلاف حاكم. ألمح إلى أن حليفه الأول سيكون رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي، الذي كان متوقعاً أن يفوز في الانتخابات، لكنه جاء في المرتبة الثالثة.

### مناورات سياسية

وفقاً لكاتب المقال، ستكون المناورات السياسية من أجل تشكيل حكومة عراقية جديدة صعبة، لأن لعدد من الساسة والأحزاب العراقية مصلحة في الإبقاء على نظام من المحسوبيات والحصص الطائفية. كما يتعرض النظام الحالي في العراق لتدخلات أجنبية، وخاصة من جانب إيران، وبدرجة أقل من قبل الولايات المتحدة، والتي لها قرابة ٥٠٠٠ جندي هناك، وساعدت في تدريب وتوجيه قوات عراقية في معاركها ضد داعش. وفيما تجنبت إدارة ترامب التعليق على نتائج الانتخابات، قال أحد كبار مساعدي الصدر أن مسؤولين أمريكيين استعانوا بوسطاء للتواصل مع تحالف الصدر السياسي بعد فوزه.

## نتائج الانتخابات.. مجلسا النواب والوزراء.. تعارض مصالح أم أداء واجب؟

\*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب: ٢٩/٥/٢٠١٨

المفوضية العليا وقانون الانتخابات -بغض النظر عن تقييم طبيعة كل منهما- نافذان وفق تشريعات ساهمت بصياغتها وقرارها السلطان التنفيذية والتشريعية. وإذا كانت هناك خروقات -وهناك فعلاً شكوك بخروقات تتطلب التحقيق- فيجب معالجتها بالسياسات القانونية، ليتسنى للمفوضية رفع النتائج النهائية الى المحكمة الاتحادية للمصادقة عليها. وبدء العد التنازلي لدعوة رئيس الجمهورية البرلمان الجديد خلال المدد الدستورية المقررة.

١- ان عقد الجلسة الطارئة لمجلس الوزراء في ٢٤ الجاري، ودعوة رئيس مجلس القضاء ورؤساء الهيئات كالنزاهة والرقابة المالية ودوائر الاستخبارات والامن واللجنة المشرفة الامنية والفريق الالكتروني، وتشكيل لجان واتخاذ قرارات قد تكون فيها تعارض مصالح ومس باستقلالية المفوضية والقضاء وعوامل ضغط وتداخل. لاشك ان محكمة التمييز مكلفة بموجب المادة ٨/٨ ثالثاً من قانون المفوضية، بتشكيل، الهيئة القضائية للانتخابات المؤلفة "من ٣ قضاة.. للنظر في الطعون المحالة اليها من مجلس المفوضين او المقدمة من قبل المتضررين من قرارات المجلس.."، خصوصاً وان المفوضية اصدرت في بيانها نفياً قاطعاً عن اختراق منظومتها. وان مثل هذه الامور عندما يتم تناولها بهذه الطرق ستثير البلبلة والقلق بدل توفير الاطمئنان وسلامة الاجراءات. ويرى الخبير القانوني الاستاذ جمال الاسدي خطأ "الطلب من مجلس المفوضين البت بالشكاوى ونشرها بالجريدة اليومية، بينما مجلس المفوضين بت بكل الشكاوى التي وصلته واصدر القرار النهائي بنتائج الانتخابات وليس عليه بعد هذا الاصدار النظر في الطعون الا ان يكون واسطة لا يصلح الطعون للهيئة الاستئنافية المشكلة من محكمة التمييز والتي يفترض عليها النظر في الطعون خلال ١٠ ايام، استناداً الى نص المادة ٨/٨ رابعاً وخامساً من قانون المفوضية العليا للانتخابات والتي تنص في رابعاً: لا يجوز استئناف قرارات المجلس النهائية الا امام الهيئة القضائية للانتخابات.. وخامساً: تنشر قرارات مجلس المفوضية في ٣ صحف يومية لمدة ٣ ايام على الاقل وباللغتين العربية والكردية ويجب ان يتم استئناف القرار خلال ٣ ايام تبدأ من اليوم التالي للنشر من قبل الكيان السياسي المعني بالقرار ويقدم هذا الاستئناف الى المكتب الوطني او اي مكتب انتخابي للمفوضية في الاقاليم والمحافظات"

٢- ان عقد جلستين طارئتين لمجلس النواب، دون تحقيق النصاب، والدعوة لثالثة في الساعة الرابعة ليوم الاثنين ٢٨ الجاري، يثير القلق الشديد. فلماذا الاصرار على تحقيق النصاب؟ فاذا كان الهدف كشف التلاعبات، فقد تم توضيح ذلك في الجلسات التداولية، واذا كان الهدف اصدار قرارات تلزم المفوضية بشيء خارج قانونها، فان القرار سيكون خاطئاً ولن يرتب اي اثر.. وماذا تعني مذكرة الـ ١٠٠ نائب في ٢٤ الجاري الى ممثلية الامم المتحدة، التي ان صحت حسب الاعلام، فانها تتضمن مطالبات خطيرة للتدخل الخارجي خارج واجبات وصلاحيات الامم المتحدة، والطعن بشرعية الانتخابات والمؤسسات الناجمة عنها.. خصوصاً ان الموقعين اعضاء في معظم الكتل السياسية الفائزة كدولة القانون (عدد الموقعين ١٨ نائباً).. والنصر (١٦).. والوطنية (١٣).. والحكمة (٨).. والتغيير (٤)، وبواقع ١-٢ نائب للجهة التركمانية، والاتحاد الاسلامي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني.. والجماعة الاسلامية.. ورافدين، والجهة التركمانية.. وتمدن.. وتضامن.. والمجلس الاعلى.. ونيقوى هويتنا، وتحالف بغداد، وصالح الدين هويتنا، والحركة الازدية، والعربية، والقرار، واتحاد القوى، والمستقلون، الخ.. فما معنى ذلك؟ فمعظم هذه القوى تفاوض لتشكيل الحكومة الجديدة، وفي نفس الوقت يتم الطعن من نواب ينتمون لها باجراءات ومطالبات غير قانونية.

٣- هناك أهمية لتقوم النزاهة والرقابة وبقية المؤسسات بواجباتها.. كما ان تدقيق الشكاوى هو امر في غاية الاهمية، ولكن ما هو اهم التوقيعات والاولويات، والبقاء في اطار القوانين النافذة، وعدم تجاوزها الى اجراءات دون سند قانوني.. بخلافه سيتصرف كل طرف حسب اجتهاداته ومصالحه، ولن نضع انفسنا جميعاً تحت حكم الدستور والقوانين والاجراءات التي اقرتها السلطة التشريعية والسلطات المنبثقة منها. حينذاك ستعم الفوضى ونصبح جميعاً فوق القانون، ولن نصحح اخطاءً او تجاوزات، وسيصعب اذا ما تغلبت الاجتهادات الشخصية على السياقات القانونية لملمة الامور وتنظيم سياقات جديدة، مهما كانت النوايا التي تحرك بها.

## ثقافة الفوز والخسارة الانتخابية ديمقراطياً

\*ناصر عمران

صحيفة (الصباح) : ٢٩/٥/٢٠١٨

ثمة مخرجات سياسية واجتماعية أفرزتها تجربة الانتخابات العراقية لعام ٢٠١٨ ومارافقها من تداعيات لا تزال تتفاعل لتشغل الداخل العراقي ومحيطه الاقليمي وهي تداعيات جديرة بالوقوف امامها ودراستها والتعامل معها في ضوء المخاضات الاجتماعية التي سينتجها المجتمع العراقي على هذا الاساس وهو المجتمع المرتهن لحالة التحول والتغيير وان كان بشكل بطيء، فالمقاطعة الانتخابية التي شكلت منتج سلوكي سلبي شكلت ظاهرة سياسية واجتماعية حملت علامة رفض شعبية فارقة لإدارة السياسة العامة للدولة على مدى سنوات التجربة الديمقراطية، فالديمقراطية لا يمكن أن تتواجد في كيان معزول خارج جسم الظروف التاريخية والوجود البشري، وإمكاناتها وحدودها تعتمد على البنى الاجتماعية القائمة وظاهر الوعي، فهي قيمة أو مجموعة قيم لا بد من توافرها حتى ينتج عنها سلوك.

فهي بحسب ما يرى المفكر (عبد الاله بلقزيز) حالة ذهنية يجب أن تدرك وتستوعب مضامينها في العقل البشري كجزء من ثقافته العامة، فلا يمكن للسلوك الديمقراطي أن يكون من دون توفر القيم ذات الطابع الديمقراطي، فحالة التحول المطلوبة من إطار سلطوي إلى آخر ديمقراطي تحتاج لوعي، أو إدراك لجوهر ومضامين القيم الديمقراطية والتي هي متعلمة، ومكتسبة ولها علاقة بالخبرة والممارسة الإنسانية.

وهو ذات الطرح الذي مارسه الطبقة الاجتماعية العراقية التي شكلت الاغلبية الغالبة برسالة رفضها ومقاطعتها الانتخابات والتي شكلت منظومات متعددة للقراءة السياسية والاجتماعية، فالغياب الاكثر لقواعد الاغلبية الحاكمة هي بالتأكيد علامة تصحيح ملزمة لمجلس النواب القادم و استحقاق ملزم يظهر للمرة الاولى ويشكل علامة صحة لجسد التجربة الديمقراطية في حين اعتلت العملية الانتخابية فلم تعكس حالة ايجابية امام تقبل النتائج الانتخابية او الارتقاء بالأداء للمفوضية المستقلة المشرفة على الانتخابات اضافة لغياب واضح لالية الطرح البرامجي القادر على اقناع المواطن المتعزز على تجربة عمرية ليست بالقصيرة مع التجربة السياسية ما بعد سقوط النظام ولعل مواقع التواصل الاجتماعي التي شكلت مناخاً اعلامياً فاعلاً في تشكيل مزاج الشارع العراقي خير مثال على مستوى الادراك المجتمعي يقابله ردة فعل سلبية لا يمكن التغاضي عنها كان له الدور الكبير في ظهور سلوك اجتماعي اخر متطرف في قسوته الانتقادية عكس ماضويته المستمدة من خلطة عفوية بين الاحباط والارتهان السلوكي للواقع الاجتماعي، كل ذلك انعكس سلباً فاستفز مكان من العصبية لدى المرشحين الخاسرين فغابت المراجعة الموضوعية للأداء النيابي وحل محلها التجليب بالتشكي من سرقة الاصوات التي حصل عليها مثلاً أو تضخيم اخفاق عمل المفوضية او عدم وصول قواعده وجمهوره الانتخابي بسبب اداء المفوضية او التنافس الانتخابي السياسي وانعكس ذلك على نتائج التي اخرجته من المجلس النيابي الجديد او لم تشفع له في الوصول لاول مرة الى المجلس ناهيك عن المؤتمرات الصحفية والاعلامية للتحالفات والكتل السياسي التي شعرت بان النتائج لم تكن بمستوى طموحها المستقبلي لحياتها السياسية ولم نجد اي تحالف او كيان فاعل في العملية السياسية يمارس سلوكاً ديمقراطياً في تحمل نتائج الخسارة واعدت بتصحيح الاداء مستقبلاً وفق تقييم موضوعي وبرامج سياسية ترتقي بالعمل والرؤية السياسية مع ان الدستور العراقي يجعل التشكيلة الحكومية بعيدة عن الارتهان للكتل الفائزة ويلزمها التحالف مع الاخرين الفائزين للوصول الى التشكيلة الحكومية التي ستدير السياسة العامة للدولة.

ان ايجاد ثقافة ديمقراطية قائمة على القبول الواعي لنتائج العملية الانتخابية هي مرحلة متقدمة لا بد من سلوكها وممارستها فالنظام الديمقراطي لا يعترف بالانتصارات الواحدة المطلقة والمستمرة لكنه يؤكد ديمومة ونجاح التجربة الموضوعية القادرة على استلهاهم متطلبات الواقع الاجتماعي وانعكاساته سياسياً، وثقافة النجاح والفشل الانتخابي ليست بمعزل عن ثقافة الرؤية البرمجية في ادارة الدولة او في تفعيل المعارضة وتشكيل حكومات الظل القادرة على التوجيه والمراقبة والمحاسبة فالكامل ضمن جزئيات دوره ولكل مرحلة خطاها المفصلية القادرة على التغيير والاصلاح وان اختلفت برامجها السياسية بعد ان اصبح المشترك الثقافي في الطرح البرامجي للانتخابات عام ٢٠١٨ هو مدنية الدولة ومنهج المواطنة.

## الفاسدون يشهرون إفلاسهم السياسي

\*مرتضى عبد الحميد

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٩/٥/٢٠١٨

الفاسدون لا ينقصهم الذكاء، لكنه الذكاء المنقوع بمياه الصرف الصحي، ومسحوق الخبث والحقد على كل الشرفاء في العراق، وبالتالي فهو والغباء سواء، بل أسوأ من الغباء بكثير. مبكراً أنتبه لصوص المال العام وفاقدو الضمير إلى خطورة مشروع "سائرون" الوطني على مصير امتيازاتهم وفسادهم، وحلفهم غير المقدس، فبدؤوا بمحاربتهم وفق خطة مبرمجة، وأساليب غاية في الدناءة. وكان أول الغيث التصدي للحراك الجماهيري الذي انطلق في شباط ٢٠١١ على خلفية الفشل الذريع للدولة ومؤسساتها في جميع الميادين السياسية والاقتصادية - الاجتماعية والأمنية، ومارسوا البلطجة تجاه المشاركين فيه، من أجل كسر معنوياتهم وسلب إرادتهم. لكنهم تفاجؤوا بتجدده في منتصف عام ٢٠١٥، بتنظيم أفضل، ومشاركة أوسع من السابق، وتجدد في الشعارات. فالتحق بمسيرته الظافرة الآلاف من المحتجين الوطنيين والمدنيين الديمقراطيين والإسلاميين المعتدلين، ليتحول في المطاف الأخير إلى حاضنة لاصطفافات وائتلافات جديدة، عابرة للطوائف وعازمة على استعادة الهوية الوطنية، وبناء دولة القانون والمؤسسات، البديل الموضوعي والنقيض لدولة الرجل المريض. قبل انبثاق "سائرون" من رحم الحراك الجماهيري، عمل رجال الصدفة على بث الشائعات الهادفة إلى دق أسفين بين المدنيين والإسلاميين، واستلوا من ترسانة العداة للشيوعية دعايات مهترئة اهتراء أحذية المتسولين، لإيقاف عقارب الساعة والحيلولة دون التقائها في تحالف "سائرون" باعتباره المعول الذي سيهدم البيت على رؤوسهم، ويشعل ذبالات الأمل من جديد في صدور العراقيين، وينهي حقبة تلونت بألوان العتمة والانهايار. ولكي يثبتوا أنهم من رموز الخسة وعدم الوفاء للوطن، استعانوا بالأجنبي ليصب الزيت على النار ويزيدها اضطراباً، بادعائه أنهم لن يسمحوا للشيوعيين والليبراليين بالعودة إلى السلطة، وكأنهم كانوا الحاكمين لفترة ما بعد "صدام حسين".

لقد شخصت عبقرية "ماركس" منذ (١٥٠) عاماً أو يزيد، أن الرأسمالي إذا بلغت أرباحه ١٠٠ بالمائة لا يتورع عن القتل وارتكاب الجرائم، أما إذا بلغت ٣٠٠ بالمائة فهو على استعداد لان يبديد شعباً بكاملها! فما بالك بأناس كان أغلبهم يعيش على فتات المساعدات الاجتماعية في دول المهجر، أو لا يسد الرمق إلا بشق الأنفس. وفي غفلة من الزمن وجدوا أنفسهم يعمون في بحر من الثروات، وان كان مصدرها السُّحت الحرام.

وجاءت نتيجة الانتخابات، صادمة للبعض من هؤلاء، لا سيما وأن "سائرون" تصدر المشهدين الانتخابي والسياسي، وبات لاعباً رئيساً في تشكيل الحكومة الجديدة. كما أن غالبية القوائم والكتل تخطب وده وتريد التحالف معه، مقابل عزلة تتفاقم يوماً بعد آخر، للمتشبثين بالسلطة، المصريين على عرقلة المشروع الوطني بشتى الطرق والوسائل حتى اللاأخلاقية والإجرامية، وآخرها التفجير الذي استهدف مقر الحزب الشيوعي العراقي في ساحة الأندلس مساء الجمعة الخامس والعشرين من هذا الشهر.

كان مردود التفجير عكسياً، وبالضد من أهداف القائمين به، والأميرين بتنفيذه. فلحمة الشيوعيين وسائر قوى "سائرون" ازدادت بمقاييس تدعو إلى الإعجاب وأشاعت الفرح والتفاؤل في النفوس، وأثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن الحزب الشيوعي سائر على السكة الصحيحة، سكة الدفاع عن المصالح الجذرية لكادحي شعبنا وسائر المواطنين، وإلا لما استهدف من قبل المغرضين والمفلسين سياسياً وأخلاقياً.



## تحالف الصديين والشيوعيين.. بهدوء

\*عبدالمعظم الأعسم\*

الصباح الجديد : ٢٩/٥/٢٠١٨

١- لا احبذ توظيف نتائج الانتخابات في هذا التحليل، فان التحالف موضع الجدل يبقى صحيحا، او خاطئا، بصرف النظر عن هذه النتائج.

٢- شأن كل تحالف بين معسكرين سياسيين (كما هو الحال بين الصديين والشيوعيين) ينتمي الى منظومات فكرية وعقائدية مختلفة فانه لا يصح المبالغة في الدواعي والاسباب واختزال النظر في امكانية العمل السياسي المشترك بينهما الى دور فرد معين، او الى تخطيط افراد في الظلام، فان هذا التبسيط يلحق ضررا فادحا بمنهج التحليل الموضوعي لما يسمى بالعلاقة بين تيارى الاسلام السياسي المنفتح واليسار العلماني المعتدل، وهو الموضوع الذي كتب ويكتب فيه كثيرون.

فمنذ ان ظهرت، قبل نحو عام، مؤشرات التقارب بين جناحي الحراك الشعبي، الصدي والمدني الديمقراطي ضد الفساد والمحاصصة والفتنة الطائفية والقومية هرع الكثيرون الى الايديولوجيا وتجارب الماضي في التحالفات والتفاهات، واجمع «الاصوليون» الدينون واليساريون معا، على ان الامر ينطوي على «خيانة» للمبادئ، حيث وضع حوزيون زعيم التيار الصدي مقتدى الصدر امام السؤال الاستفزازي: كيف يمكن لك، وانت ابن الحوزة ان تضع يدك بيد علمانيين «ملاحدة»؟ فيما نعى يساريون وقوميون مصير الحزب الشيوعي الذي، حسبهم، ساوم على عقيدته وتكر للتاريخ، وثمة القليلون لاحظوا هذا اللقاء، الصدي الشيوعي، على ضوء النسبية التاريخية: فهذا التقارب لم يكن ممكنا في أي وقت مضى عندما كان الطرفان يخوضان الصراع السياسي من خندقين مختلفين (الطائفي-الديني، والمدني) وبادوات مختلفة (السلاح من جهة واحتجاجات الشارع السلمية من جهة اخرى) وتحت توجهات ومرجعيات متناقضة.. آنذاك كان مثل هذا الخيار لا ارضية له، ولا مبرر سياسي لدواعيه، ولا أحد يسعى له، أصلا.

وبقدر ما جرى تبشيع قرار قيادة الصديين بالعمل مع الشيوعيين من قبل هيئات وزعامات دينية في العراق وخارجه (ونشرت تصريحات وتهديدات وتذكيرات) فان قيادة الحزب الشيوعي التي نال قرارها بالتحالف الانتخابي مع التيار الصدي دعم «الاکثرية» الحزبية وجدت نفسها تحت نيران «يسارية» صديقة لا ترحم، واتهامات ليس اقلها خيانة الماركسية.

لكن، من بين الاعتراضات التي كانت جدية بالاهتمام، وتحمل قدرا من الوجاهة، هي القول ان الحزب الشيوعي اخفق في اقناع شركائه في التيار المدني الديمقراطي بجدوى التقرب من التيار الصدي والمضي معه قدما الى التحالف الانتخابي، وربما (في رأيي) لم يبذل الحزب جهدا صبوراً في عرض تصوراته عن مستقبل هذه الخطوة، وعمما هو معروف عن الاخطاء والمرارات التي رافقت تجربة التحالف المدني الديمقراطي في انتخابات ٢٠١٤ بالنسبة للشيوعيين، وفي النهاية تصدعت (الآن) الاطر التي عمل فيها الشيوعيون والديمقراطيون والليبراليون، ولم ينفع كثيرا التفاهم ومحاولات ضبط العلاقة عند نقطة حسن الظن والتزام خيار الدولة المدنية مستقبلا، ويبقى المطلوب من الشيوعيين الآن وفي المستقبل، الجمع الديناميكي بين وجودهم في «سائرون» ومجلس النواب وبين محور الشركاء في التحالف المدني الديمقراطي.

٣- اقول، ان نكران الطابع الظرفي لتحالف الصديين والشيوعيين، يوقع في سلسلة تبسيطات للمسؤولية التاريخية حيال وطن تهددة حروب الطوائف والقوميات وينخره الفساد، من جهة، كما يوقع في تعصب ايديولوجي لا يرصد، كفاية، التغييرات في الحالة الشعبية وفي مواقف القوى الفاعلة والمؤثرة في معادلات السياسة والحكم لما بعد ٢٠٠٣، وهذا النكران تقابله من جهة اخرى محاولات تضخيم الامال المعلقة على هذا التحالف وعدم استبصار العوائق امام تنمية وعي العمل المشترك بين تيارين يفرقهما التاريخ وتجمعهما الظروف.

\*\*\*\*\*

المتنبى:

لا خيلَ عندكَ تهديها ولا مالٌ.. فليُسعدِ النطقُ إن لم تُسعدِ الحالُ

## الإعلام العراقي.. إذ لا يجد سوى السياسي يعطيه قبلة "الحياة"

\*صبرائيل الشاهر

هافتكتون بوست عربي: ٢٠١٨/٥/٢٩

على مرور أعوام كثيرة، بدايتها منذ الغزو الأمريكي ونهايتها لم تُحبك بعد، تروى قصة الإعلام في العراق بشكل مثير تارةً للعجب وتارةً للاشمئزاز، فعشرات الطامحين من الشباب الذين يسعون لخلق مستقبل مهني زاهر دائماً ما يصطدمون ببابٍ ما إن يفتحوه حتى يحطمهم هول الواقع من الوهلة الأولى.

سير الإعلام العراقي تغير منذ الغزو الأمريكي للبلاد، شكلياً، بدا كل شيء ممنوعاً في زمن النظام السابق مسموحاً حالياً، لكن التغيير الجوهرى الذي لم يلحظه المتلقي العراقي، هو أن من أعطى قبلة الحياة لقطاع الإعلام هم رجال التجارة أو ما يعرفون بسياسي الصدفة، المارقون في تاريخ الدولة التي نشأت مطلع القرن الماضي.

وفي ظل السحابة السوداء التي اجتاحت ثلث العراق في ٢٠١٤، ومع تصاعد الخطاب الطائفي والتوتر المتزايد داخل البيت الرافديني، أشرقت في الأفق سحابة زرقاء، ظن العراقيون أنها محملة بالغيث، عسى ولعل تجلي ما أصابهم من جفاف في شعورهم بالمسؤولية تجاه مجتمعهم وبلدهم.

انطلقت قناة ناطقة بالعربية كنسخة ثانية لأختها الناطقة بالكرديّة، بدعم من أحد تجار إقليم كردستان والعراق، وتعد بحماية طريقها، فملكيتها هذه ليست كالأخرى، واستطاعت أن تؤسس لمفهوم إعلامي جديد داخل العراق.

عمل الفريق في هذه المؤسسة هدفاً لنشر السلام الذي فارق بلادهم ولم يروه مجدداً، أنتج الفريق سعياً لإنعاش الروح بعد أن عادت الحياة إلى الجسد. لكن بعد مرور عامين استيقظ الفريق على أزمة مالية تعصف بمنزلهم الذي يتقدم يوماً بعد يوم، محققاً ما لم تقدر عليه القنوات الأخرى.

واجهوا الكدر في الأشهر التي تلت، رواتبهم التي يعتاشون منها تعدّ تصلهم، لكن تحقيق الهدف جعلهم يمضون قدماً وهم يتضورون جوعاً أحياناً.

وفي الأيام الماضية، أعلن مالكاها رجل الأعمال الشاب نهاية مشوار هذه القناة بعد تمكن حزبه السياسي الناشئ من الحصول على ٤ مقاعد برلمانية في مجلس النواب العراقي، وهو ما خلق وباء الانهيار الذي تفتش سريعاً بين عاملي القناة، أدركوا أخيراً أن قبلة الحياة هذه كانت أيضاً من فم سياسي، جعلها أسيرة لأهوائه، لا يختلف عن كثير ممن قبله، وحتى طاقم الإدارة في القناة خذلوا فريقهم بعد ما امتلأت جيوبهم من أموال الانتخابات ليتبين أن المشاهد تتكرر، وأن حقوق الطامحين تدوسها نزوات السياسيين.

اليوم هذه القناة، وغيرها العديد من المشاريع الإعلامية التي تغلق بدون سابق إنذار، ويتم تسريح موظفيها بشكل مذل وغير لائق، وهو منظر غير جديد على القنوات والمحطات الإعلامية العراقية، ويتكرر بشكل مستمر لعدم وجود رادع قانوني أو أخلاقي يدفع "المستثمر السياسي" في قطاع الإعلام، لتقدير موظفيه وتوفير "نهاية محترمة" لهم في حال أراد إغلاق مشروعه الإعلامي.

يبدو أن مالك القناة، وصاحب المشروع السياسي المناهض بتغيير الوجوه القديمة واستبدالها بأخرى جديدة، لا يريد لموظفيه أن يعيشوا "صدمة" إغلاق مصدر أرزاقهم وأرزاق عوائلهم، فقام بتسويق نظرية جديدة على الساحة الإعلامية في العراق، وهي نظرية "الصيانة والتأهيل"، لغرض تسويق عملية تسريح العاملين، واعداداً بأن تعود خلال فترة من الزمن.

\*مدير مركز الحقوق لحماية الصحفيين

## ما الذي تعنيه نتائج الانتخابات العراقية للسياسة الأمريكية

\*رنج علاء الدين

(مركز بروكينغز): ٢٠١٨/٥/٢٩

كان من المفترض أن تبشر الانتخابات البرلمانية العراقية الأخيرة التي جرت هذا الشهر بقدوم فصل جديد يمضي فيه البلد قدماً إلى معالجة الفساد المستشري، وعدم الاستقرار العنيف، والاستقطاب الاجتماعي والسياسي. وباعتبارها الأولى التي تجري منذ إلحاق الهزيمة بما تدعى "خلافة" مجموعة "داعش" في كانون الأول (ديسمبر) الماضي، كانت هذه الانتخابات تاريخية بالعديد من الطرق، وشهدت تنافس ٧,٠٠٠ مرشح على ٢٣٩ مقعداً في البرلمان.

لا ينبغي التقليل من شأن انتخابات تعقد في بلد واجه كافة أنواع العنف والفوضى التي شهدتها العراق. ومع ذلك، فإن العراق لن يتحول بعدها إلى فصل جديد، على الأقل بالطريقة التي توقعها الولايات المتحدة. فقد أنتجت الانتخابات كاسبا في شكل الحركة الصدرية المعادية تاريخياً للولايات المتحدة، وإضعافاً حاداً لرئيس الوزراء حيدر العبادي، الذي يوصف في بعض دوائر واشنطن بأنه "رجل أمريكا في بغداد". وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت الانتخابات في تقوية "قوات الحشد الشعبي" (بقيادة مجموعات الميليشيا العراقية القوية المتحالفة مع إيران)، وهو ما يرجح أن يشجع المطالبات بانسحاب أمريكي من العراق.

### ظروف سيئة

على الرغم من هوس الإعلام والآمال الكبيرة المحيطة بفرصه، فقد فشل العبادي في إلهام بداية جديدة -تحفّف التوترات العرقية والدينية، وتفضي في النهاية إلى تشكيل الإجماع الوطني الذي تمس حاجة العراق إليه. وفي وقت كتابة هذه السطور، كان العبادي يأمل، في أفضل الأحوال، في أن يأتي في المرتبة الثالثة. ويمكن القول بأن هذه كانت أيضاً أسوأ انتخابات حتى هذا التاريخ بسبب إقبال الناخبين بنسبة ٤٤,٥٪ (وهي الأدنى منذ العام ٢٠٠٣)، وربما يكون هذا قد عمل فعلياً على تدمير الشرعية الديمقراطية التي تمتعت بها الطبقة السياسية العراقية منذ العام ٢٠٠٣. وتبقى نسبة إقبال الناخبين مهمة بشكل خاص. ففي غياب حكم القانون -وفي وجه المؤسسات الفاسدة والضعيفة- تكون العملية الانتخابية في العراق حاسمة في تحديد قدرة المواطن على المساءلة. والتصويت هو من بين الوسائل القليلة التي ما يزال الجمهور يملكها تحت تصرفه للمساءلة.

لا ينبغي أن يأتي أي من هذا كمفاجأة. ويمكن أن توفر الانتخابات الفرصة لتأسيس بداية جديدة للعلاقات بين المجتمعات، وبين الأعضاء المتنافسين من الطبقة السياسية، وبين المواطن والدولة. لكنها ليست دواء لكل دواء: ما يزال العراق غارقاً في الفساد المستشري، والانقسامات العرقية/ الطائفية، وطائفة من الميليشيات المتباينة التي عززت الآن قبضتها على البلد في أعقاب الانتخابات الأخيرة. كما أن مؤسسات البلد ضعيفة أو مختلة وظيفياً. وهذه ليست المقومات التي تجعل بلداً خارجاً من رماد الحرب أقوى وأكثر وحدة.

كانت الآمال التي علقت على إمكانية أن يقود العبادي العراق في اتجاه تلك النتيجة في أعقاب الحملة العسكرية ضد "داعش"، في غير محلها وغير منتجة. كانت الحرب ضد "داعش" هي الصراع الأكثر دموية ووحشية، والذي يخوضه العراق منذ الحرب الإيرانية-العراقية في الثمانينيات -ولكن، وعلى النقيض من تلك الحرب، كان هذا صراعاً تكشف على خلفية أكثر من عقد من الانقسامات والصراعات العرقية-الطائفية. وبالإضافة إلى ذلك، كان هذا صراعاً داخلياً بين العراقيين، لأن "داعش" كان بشكل عام منظمة إرهابية محلية، وقد أضعف ذلك من تأثير فكرة الالتفاف حول العلم التي عادة ما تتيحها الحروب بشكل عام.

كما استعرت صراعات أخرى على مدى السنوات الثلاث الماضية، في ظل الحرب على "داعش". وشملت الصدامات بين إربيل وبغداد (قبل أشهر قليلة فقط من الانتخابات، بطلب من العبادي وبموافقة الولايات المتحدة)، والفظاعات الطائفية التي ارتكبتها المليشيات الشيعية ضد العرب السنة. وكان يعتقد أنه تم كسب العرب السنة في العراق للقبول بالنظام السياسي الذي يهيمن عليه الشيعة، لكن نسبة الإقبال الضعيفة في انتخابات هذا الشهر، وعدم قدرة العبادي على أن يصبح رئيس وزراء عابر للطوائف بالطريقة التي اقترحتها الروايات الخارجية، يظهر أن السنة كانوا في واقع الأمر أكثر ألماً وإنهاكاً من المتوقع. وبعبارة أخرى، لا تعكس الظروف في زمن الحرب بدقة حالة العلاقات بين المجتمعات، ناهيك عن تقديم بيئة مواتية للمصالحة.

مع ذلك، أذنت الانتخابات العراقية الأخيرة بفصل جديد للحركة الصدرية المنتصرة، التي يقودها رجل الدين مقتدى الصدر، إلى جانب الملايين من مؤيديه المعوزين ومن أبناء الطبقة الدنيا الشيعية في العراق، من الذين فقدوا الإيمان في طبقة سياسية هيمنت، وسلبت، وأساءت إدارة الدولة العراقية ومواردها منذ العام ٢٠٠٣. يُعرف مقتدى الصدر وحركته بالعديد من الأشياء. كان والده، محمد صادق، آية الله المعروف، قد أنشأ التيار الصدري في التسعينيات ليصبح اليوم أكبر وأقوى حركة اجتماعية-سياسية في العراق. وقد تحددت الحركة النظام البعثي، وقدمت الكثير من الغوث والخدمات للطبقة الدنيا الشيعية خلال فترة تميزت بالفقر الهائل، عندما كان العراق مفلساً وتحت العقوبات الدولية.

مع ذلك، سوف يكون مقتدى معروفاً لدى الكثير من الأمريكيين والأوروبيين كقائد لمليشيا جيش المهدي التي حاربت القوى الغربية بعد سقوط نظام حزب البعث في العام ٢٠٠٣، وتلطخت يداها بدماء الأمريكان والبريطانيين. وقد قاوم الصدريون بقوة -وما يزالون يقاومون- وجود أميركا ونفوذها في العراق والمنطقة. ولعب جيش المهدي دوراً مركزياً في إثارة الصراع الطائفي المدمر في العراق، وحارب التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة والقوات العراقية، وانخرط في أنشطة إجرامية.

قلب انتصار مقتدى الصدر سياسة أميركا في العراق رأساً على عقب. وتواجه واشنطن الآن أزمة سياسية حادة في بلد استثمرت فيه دماء وثروات كبيرة. وكان سياسة الولايات المتحدة منذ بدء الحرب على "داعش" قبل ثلاث سنوات تتركز بشكل كبير حول مكافحة الإرهاب وهزيمة "داعش". وسياسياً، راهنت الولايات المتحدة على رئيس الوزراء العبادي لاحتواء الجماعات المتحالفة مع إيران وضمان أن لا يتحول العراق أكثر نحو المدار الإيراني، بل وغضت الطرف عن هجومه العسكري ضد حلفاء أميركا منذ أمد طويل، الكرد، في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي.

كان بإمكان الولايات المتحدة صياغة استراتيجية سياسية قائمة على تحسين علاقاتها مع الكرد، والعرب السنة، والفصائل الشيعية المتحالفة مع الغرب. وبدلاً من ذلك، راهنت بقوة على سياسي في شخص العبادي الذي جاء إلى المنصب من دون قاعدة شعبية (أو حتى قاعدة في داخل حزبه الخاص)، وعلى أساس افتراضات معيبة بعمق بأنه يستطيع أن يكسب العراقيين فقط إذا ادعى أن النصر ضد "داعش" كان من صنعه هو، وأن تتعزز أصدته القومية كرجل قوي عن طريق التحرك بقوة ضد الكرد. وسوف يكون سوء الحسابات هذا محلاً للندم في الفترة القادمة، بينما تحاول الولايات المتحدة إقناع الكرد بدعم ولاية أخرى للعبادي كرئيس للوزراء، وهو ما سيكون -نتيجة لهجوم كركوك- بمثابة انتحار سياسي للقيادة الكردية.

كما أن مقتدى الصدر معروف أيضاً بقوميته العراقية ومواقفه المناهضة لإيران، ومقاومة النفوذ الإيراني كما فعل والده في التسعينيات. لكنه أيضاً معادٍ لأميركا بشدة. وكانت حركته سبباً في نشوء العديد من المجموعات الشيعية التي ارتكبت فظاعات ضد الأمريكيين، والتي تهيمن اليوم على العراق -وكذلك على الخطوط الأمامية للحرب السورية، حيث حاربت ضد القوات الأمريكية. وكانت هذه المجموعات محورية في تأمين بقاء نظام الأسد وكذلك في تعزيز نفوذ إيران في المنطقة.

وحتى تصبح الأمور أسوأ، أبلت المنظمة الرئيسية التي أملت واشنطن في احتوائها خلال ولاية للعبادي كرئيس للوزراء بلاء حسناً، معززة حضورها في المشهد السياسي العراقي: قوات الحشد الشعبي، التي تتكون من نحو ١٠٠,٠٠٠ مقاتل أغلبهم من الشيعة، وتقودها أقوى الميليشيات العراقية الشيعية المتحالفة مع إيران. وفي حين أن انتصار الصدر يعقد الأمور على إيران، فإن الظهور القوي لقوات الحشد الشعبي يعني أن القادة في طهران سوف ينامون قريبي العين.

هكذا كانت الحماقة المتمثلة في دعم العبّادي على حساب أصدقاء أمريكا وحلفائها بينما أدت إيران أداء طيباً خلال فترة ولاية العبّادي، حيث ضمنت مؤسسة قوات الحشد الشعبي ووصولها إلى موارد كبيرة في الحكومة. وسوف تكون واثقة الآن من التعامل مع أول الشؤون: تحقيق انسحاب أمريكي.

ما الذي يمكن أن تفعله واشنطن؟

هل تستطيع الولايات المتحدة التعافي من هذا الوضع؟ نعم، وإنما سيترتب عليها أن تنهي بشكل جدي لعبتها سياسياً. وعلى الصعيد العسكري، لدى الولايات المتحدة قصة نجاح بعد أن خلصت العراق مما تدعى "الخلافة". ومن ناحية أخرى، كانت سياسة الولايات المتحدة في العراق سيئة للغاية وغير متساوقة وبلا شكل: ما هي مبادئ واشنطن التوجيهية لضمان أن يتحرك العراق قُدماً على أساس بعض الشروط التي حددتها واشنطن نفسها على الأقل؟

الآن، أكثر من أي وقت مضى، وبينما تصبح العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران أكثر توتراً، لم يعد بإمكان واشنطن أن تتحمل كلفة الاستمرار في ترك المشهد السياسي في العراق يسير كما هو حاله. يستمر العراق في أن يكون مسرحاً يجري عليه عرض الخصومات الدولية والإقليمية، والتي لا يحددها تزايد النفوذ الإيراني في العراق فحسب (وهو فناء خلفي وقناة حاسمين لالتزامات إيران في سورية) وإنما أيضاً زحف روسيا الأخير. وما تزال الرهانات عالية ويمكن أن تكون للفشل في تبني سياسة شاملة وبنائوية تداعيات على جهود الولايات المتحدة لمنع عودة ظهور "داعش".

تستطيع الولايات المتحدة أن تبدأ بعدم أخذ شركاء مثل الكرد، والعرب السنة، والفصائل الشيعية المتحالفة مع أمريكا، كأمر مسلم به بعد الآن. ويعني ذلك تبني منهج تدخلي بشراسة، حيث تحاول واشنطن موازنة جهود إيران العدوانية نفسها لتشكيل نتائج الانتخابات الأخيرة. وعلى وجه التحديد، تستطيع واشنطن أن تبني كتلة متحالفة مع الولايات المتحدة، والتي تدعمها، أولاً، مخاوف الكرد والعرب السنة من إيران، وترددتهم في ضم القوى مع خصوم العبّادي المتحالفين مع إيران، مثل هادي العامري (الذي يقود قوات الحشد الشعبي)، ونوري المالكي، رئيس الوزراء العراقي السابق المثير للجدل. ثانياً، تستطيع واشنطن أن تدعم كتلة يدعمها اعتماد العبّادي على الدعم الكردي وتاريخه المختلف عن كل من العامري والمالكي. وسوف يتطلب ذلك الضغط على العبّادي لضمان تقديمه تنازلات للكرد والعرب السنة، للإشارة إلى أن واشنطن لا تتخلى عن شركائها وأن الدعم المستمر سوف يكون متاحاً فقط في حال تبني العبّادي تنفيذ اتفاقيات التقاسم العادل والمنصف للسلطة، التي يحتاجها البلد ككل.

خلاصة القول هي أن تحالفاً بين الصدر والعبّادي لن يحقق المكاسب الضرورية، حيث تمتاز بغداد بأنها متقلبة للغاية، وغير قابلة للتنبؤ بتصرفاتها، ومجزأة بحيث لا تستطيع واشنطن الاستثمار في العبّادي كما لو أن الأمور تعمل كالمعتاد. وفي حال تمكن العبّادي من الفوز بولاية أخرى، فإنه سيعود وقد أضعفه وامتصه إلى حد كبير مقتدى الصدر المعادي بشدة لأمريكا، وقوات الحشد الشعبي. ولن يتغير هذا في أي وقت قريب، ولن تعدو أي محاولة لرسمه بطريقة أخرى كونها مجرد أمنيات، إن لم يكن سوء حسابات ستكون له كلف على الطريق بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها.

\* زميل زائر في مركز بروكينغز- الدوحة

## معالجة قانونية ام سياسية؟

افتتاحية صحيفة ( طريق الشعب ) البغدادية، ٢٠١٨/٥/٣٠

كتب المحرر السياسي: اقدم مجلس النواب يوم امس الاول الاثنين على خطوة تثير الاستغراب. فقد صادق على قرار ينص على الغاء جزئي لنتائج الانتخابات التي مضى على اجرائها نحو ثلاثة اسابيع، في خطوة اولى - كما يبدو - نحو اعادة النظر فيها كاملة وإلغائها.

والمستغرب في الامر ان اعضاء المجلس الحاضرين فعلوا ذلك وهم يعلمون ان قرارا كهذا لا قيمة قانونية له في الواقع. فالانتخابات جرت استنادا الى قانون نافذ، ونتائجها لا يمكن الغاؤها.

والاكثر مدعاة للاستغراب ان السيدات والسادة النواب، الذين يعرفون جيدا هذه الحقيقة البديهية، خاضوا طيلة الاسبوع الطويل الماضي، صراعا شديدا من اجل عقد جلسة كاملة النصاب لمجلسهم، حتى يتخذوا هذا القرار عديم الجدوى الى حد بعيد. وقد فشلوا مرتين في ذلك قبل ان يفلحوا في المرة الثالثة. فماذا وراء الأكمة ياترى؟

نقول ذلك ونطرح هذا التساؤل، ونحن لا نريد تزكية العملية الانتخابية بقضها وقضيضها. فنحن ايضا على دراية بما حصل، خاصة في بعض المحافظات وفي مخيمات النزوح وفي بعض بلدان المهجر. لكننا نعرف بالمثل وجيدا من هي القوى التي تستطيع التلاعب والتزوير، ونعني بذلك القوى المتنفذة التي تصول عادة وتجول في كل انتخابات، والتي تتوفر على امكانات تتيح لها ذلك، ويفتقدها غيرها من الكتل المنافسة. لذلك كنا نحن نتضرر من هذه الممارسات قبل غيرنا، وكنا وما زلنا نرفضها وندينها جملة وتفصيلا.

ونحن اذ نؤشر هذا هنا، نؤكد في الوقت نفسه حق المتضررين في تقديم الشكاوى والطعون الى الجهة المحددة قانونا، وهي "الهيئة القضائية المختصة" في المفوضية العليا للانتخابات. وهذا ما جرى في انتخابات سابقة. ولكن يبدو ان ضخامة عدد من أصبحوا اليوم خارج مجلس النواب من اعضاءه الحاليين، أغرت البعض على الاقدام على سابقة غير محمودة العواقب بالنسبة الى مجلس النواب، سابقة نرى انها لا توفر ارضية سليمة وسلسلة لتداول السلطة سلميا، وأنها ستترك اثرأ سلبيا على الحياة السياسية وتزيد من حدة التوتر فيها. وهذا سيترك، كما في مرات سابقة، بصماته على الوضع الأمني في البلد وعلى استقراره، مما كان يمكن تفاديه لو جرى اللجوء الى الطرق القانونية لمعالجة التجاوزات والخروقات التي ترتفع الشكوى منها.

لقد كنّا من أوائل من طالبوا بتهيئة المستلزمات الكافية لانجاح عملية الانتخابات، وبان يعاد النظر في المنظومة الانتخابية، وفي المقدمة القانون الانتخابي الذي فصله المتنفذون على مقاساتهم. كما حذرنا من ان مفوضية مشكلة على أساس المحاصصة والحزبية الضيقة، لن تكون في موقع تستطيع فيه الوقوف على مسافة واحدة من الجميع، ولن يكون في مقدورها الوقوف بوجه التحديات والضغوط التي ترافق العملية الانتخابية. لكن احدا من المتنفذين لم يستمع الى نصائحنا، بل وتمادوا جميعا في مواقفهم. وان ما يحصل اليوم ليس بمعزل في جانب منه عن اليقين لدى هؤلاء المتنفذين، من ان الامور ستحسم لمصلحتهم، ولن يفسح في المجال لغيرهم !

ونعود بعد هذا الى سؤالنا عما وراء اصرار مجلس النواب على اصدار قرار يعلم جيدا انه لا يتمتع بقوة القانون ولن يعالج شيئا بالتالي، لنقول ان الغاية من ذلك سياسية قبل كل شيء. لهذا فمن الحكمة والعقلانية، ومن منطوق الحرص على مصالح الشعب والبلد العليا، ان لا يجري الاقدام على خطوات تزيد الامور تعقيدا، فيما تبقى الوسائل القانونية مسالك آمنة نحو معالجة ما يشار اليه من ثغرات وتقصيرات وحتى حالات تزوير.

## الديمقراطية وخياراتها الصعبة

\*علي حسن الفواز

ضرورة أن يحترم الخاسر الديمقراطي ويتعاطى معه كحقيقة واقعة

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٥/٣٠

ما كشفتها الانتخابات البرلمانية العراقية الجديدة يثير جدلا ولغطا حول التعاطي مع آليات تنفيذ الديمقراطية الانتخابية، فحديث الشكوك والطعون والاعتراضات والتزوير ليس جديداً، وهو ما حدث مع تطبيقات الفرز والعد اليدوي في الانتخابات السابقة، ويحدث اليوم مع تطبيق التقنيات الالكترونية. هذا الجدل له علاقة بالعقل الاداري السياسي العراقي، أكثر من علاقته بالكيفية التي يمكن اختيارها لطرائق الحصول على المقاعد البرلمانية، ليس لأنّ الشكّ سيُفقد النصر طعمه، أو سيجعل من الهزيمة أمراً جلالاً، بل لوجود جملة من المعطيات، منها:

أولاً: غياب الدينامية الحرة للتنافس، وللقبول بالنتائج، وبالخيارات الديمقراطية للجمهور .

ثانياً: ضرورة أن يحترم الخاسر الديمقراطي ويتعاطى معه كحقيقة واقعة.

ثالثاً: هذه المعطيات - رغم أهميتها - في الثقافة الديمقراطية، لكنها ليست بعيدة عن الحاجة الى وجود إدارة مهنية للعملية الانتخابية، ولضرورة معالجات تعقيدها القانونية والمهنية والرقابية، فرفض البرلمان - غير المنتهية ولايته - اختيار مفوضية مستقلة ومهنية للانتخابات، وإبقائها ضمن جردتها الحزبية هو العتبه الأولى لاثارة الشك والارتباب، فضلا عن أنّ محدودية المهارات عند الجهات المعنية بتقانات الرقابة والفرز والعد الالكتروني قد يُعطي هامشا من تعزيز ذلك الشكّ وعدم القبول بالنتائج المعلنة، لاسيما في المناطق ذات التعقيدات الأمنية والديموغرافية.

الحديث عن الديمقراطية ليس قياسيا، ولا توجد هناك معايير دقيقة جدا في تحديد مدى نجاح هذه العملية الديمقراطية أو تلك، ولعل ما حدث في الانتخابات الامريكية، ولأكثر من دورة رئاسية يؤكد طبيعة التعقيدات والحساسيات التي تتعرض لها، لكن هذا لا يعني تخوين العمل في المؤسسة الديمقراطية، وفي فقدانها للأهلية، لاسيما إذا كانت هذه الديمقراطية هي الخيار المثالي لمواجهة اعادة انتاج انماط الحكم المركزية والاستبدادية.

### الديمقراطية وما يحدث في العراق

لقد عاش العراق ومنذ أكثر من نصف قرن مع حكومات مركزية، عسكرية وسياسية وحزبية وعشائرية، والتي فرضت حكمها المركزي بطرق مرعبة وقاسية، وورطت الشعب العراقي في صراعات ايدولوجية وطائفية وحروب عبثية، فضلا عن أنّ استبدالها فرض قمعا داميا على كثير من المعارضين السياسيين، حدّ ان سجناء وضحايا الرأي والمعتقد كانوا أكثر من سجناء الجرائم الجنائية.

خيار الديمقراطية هو الناجع في مواجهة هذا التاريخ الدامي، لكن الديمقراطية تحتاج الى بيئة صالحة، والى ثقافة عامة، والى اجراءات مهنية وادارية وتنظيمية ولوجستية، مثلما هي حاجتها الى العقل السياسي

الديمقراطي، والذي يؤمن بجدوى هذه الديمقراطية واهميتها في بناء دولة مدنية، تؤمن بالتداول السلمي للسلطة، وبحقوق وحرية مواطنيها، وتنزع عن ذاكرتها توحش الانقلابات التي جعلتنا دائما عند حافات الطغيان والاستبداد. ما يحدث في العراق - رغم قسوته - أمر طبيعي، قياسا الى سياق تاريخ السياسة في العراق، وفي طبيعة ادارتها، وهو يتطلب - بالمقابل - جهودا استثنائية لتعزيز مسار العملية الديمقراطية، وبناء مؤسساتها، والثقة بمشروعيتها الوطنية والدستورية والاخلاقية، وعلى وفق سياق عملياتي تتبناه وتعمل به دول العالم الديمقراطي..

الثقة بالمشروعية الديمقراطية، تعني تعلمها، والاستفادة من كل الاخطاء التي يمكن أن تواجهها، أو حتى تقع فيها، وبما يجعلها مصدرا مهما في تنمية الوعي الديمقراطي عند الناس، على مستوى صناعة الخطاب والتداول والممارسة، وهي - للأسف - أمور نفتقدها، ولا نتذكرها، أو لا تقوم بها الجهات المعنية إلا في مواسم الانتخابات..

الديمقراطية ليست تنافسا بين الكتل السياسية حسب، بل هي عملية ذات ابعاد ثقافية وسياسية وتاريخية وانسانية، وهو ما يعني تأطيرها بسياقات عمل مؤسساتية، وثقافية، وبما يجعلها المصدر الاساس لمواجهة تحديات ذاكرة الاستبداد والانقلاب والعنف والكرهية والتكفير، ولحماية وصيانة المشروع السياسي والعملية السياسية، ومعالجة ما يمكن أن تقوم به هذه الحكومة او تلك.

### المهنية والثقة بالديمقراطية

ما اثارته الانتخابات الاخيرة من صراعات، وشكوك كبيرة، تعكس في واقعها الاشكالات المهنية للعمل الديمقراطي في العراق، واهمية الحاجة الى تعزيز الجانب المهني في المؤسسة الديمقراطية، وعبر اختيار مفوضية انتخابات مستقلة بشكل حقيقي، وبالتنسيق مع السلطة القضائية لضمان مستوى عالٍ من الحيادية والرقابة الجادة، وبما يجعل موضوع الثقة بالديمقراطية هو العنوان الأهم في ديمومة شرعيتها، وفي فاعليتها لضمان السلم الوطني والسلم الأهلي، وتوسيع مديات العمل السياسي، وعلى وفق اسس صحيحة، بعيدة عن العشوائيات من جانب، ولضمان وجود مرشحين أكفاء ومؤهلين للعمل البرلماني من جانب آخر، فضلا عن اهميتها الكبرى في وجود برلمان عراقي مهني وقادر على تشريع القوانين التي تخص عمليات التحول الديمقراطي بالدولة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخدماتية والتنموية - في التعليم والصحة - والثقافية، وفي تعزيز دوره في مراقبة عمل الحكومة، وعلى وفق ما قدمته في برنامجها الذي تمت بموجبه اعطاءها الثقة والمشروعية..

إنّ الثقة بالديمقراطية عتبه مهمة لمواجهة المستقبل، لكن العمل على تأصيل مهنية هذه الديمقراطية هو الجانب الاجرائي الذي ينبغي التصدي له، وتأكيد كخيار اساسي للعمل السياسي، ولمواجهة كل ما يتعرض له من صعوبات وتعقيدات على مستوى الاستعداد والاجراء للانتخابات النيابية، أو الانتخابات المحلية، أو أعلى مستوى ترصين مؤسسات الدولة ومراقبة عملها..



## جلسة مجلس النواب الأولى

\*إياد الساموك

صحيفة (العالم) البغدادية: ٢٠١٨/٥/٣٠

مع اقتراب موعد انتهاء الدورة النيابية الثالثة، ينبغي الإشارة إلى الجلسة الأولى لمجلس النواب للدورة الرابعة وما يجب أن تتضمنه من اجراءات وفق ما نص عليه الدستور، واحكام المحكمة الاتحادية العليا ذات العلاقة.

أولاً: - الجلسة الأولى، وهي التي يدعو إليها رئيس الجمهورية خلال (١٥) يوماً من تاريخ مصادقة المحكمة الاتحادية العليا على نتائج انتخابات عضوية مجلس النواب.

وتفتتح هذه الجلسة برئاسة أكبر الاعضاء سناً وفق المادة (٥٤) من الدستور، حيث كانت برئاسة د. عدنان الباجه جي للدورة النيابية الأولى، وفي الدورة الثانية كانت برئاسة د. فؤاد معصوم، أما الدورة الثالثة فقد كانت برئاسة المغفور له د. مهدي الحافظ.

ثانياً: - يدخل الفائزون المصادق عليهم من قبل المحكمة الاتحادية العليا وفق اختصاصها المنصوص عليه في المادة (٩٣/٩٣) من الدستور، إلى الجلسة الأولى ليرددوا القسم المنصوص عليه في المادة (٥٠) من الدستور لكي يصبح الجميع نواباً، ومن بعدها يتم تسجيل الكتل رسمياً لمعرفة الكتلة النيابية الأكثر عدداً المسؤولة عن تقديم المرشح المكلف بتشكيل الوزارة استناداً إلى احكام المادة (٧٦/أولاً) من الدستور، ويكون التكليف خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية بأمل ان يستكمل المكلف بتشكيل الوزارة مهمته خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التكليف، وهذا ما نصت عليها المادة (٧٦/ثانياً) من الدستور.

رابعاً: - أما مهمة رئيس السن الاساسية فهي ادارة الجلسة الأولى، وفتح باب الترشح لمنصب رئيس مجلس النواب ونائبيه بالاقتراع السري والمباشر لعضائه، لكي يسلم الجلسة لمن جرى انتخابهم وبامكانه الترشح ايضاً اسوة ببقية النواب.

هذا يعني أن رئيس السن لا يحق له انهاء الجلسة الأولى كون المادة (٥٥) جاءت صريحة بنصها "ينتخب مجلس النواب في أول جلسة له رئيساً، ثم نائباً أولاً ونائباً ثانياً، بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس، بالانتخاب السري المباشر"، ومن قبلها المادة (٥٤) التي نصت على "...تعقد الجلسة برئاسة أكبر الأعضاء سناً لانتخاب رئيس المجلس ونائبيه، ولا يجوز التمديد لأكثر من المدة المذكورة آنفاً"، هذا يعني وجوب أن ينتخب الرئيس ونوابه في الجلسة الأولى حصراً، وعدم ترحيل العملية إلى جلسات أخرى.

خامساً: - كما لا يحق لرئيس السن أن يقطع الجلسة ويبقيها مفتوحة باي حجة كانت، لأن ذلك يخالف حكم المحكمة الاتحادية العليا -المسؤولة عن الرقابة على دستورية القوانين والتشريعات-، حيث نص حكمها بالرقم (٥٥/اتحادية/٢٠١٠) الصادر في ٢٤/١٠/٢٠١٠، على "ان جعل الجلسة الأولى لمجلس النواب (مفتوحة) والى زمن غير محدد من دون سند من الدستور قد شكل خرقاً لاحكامه وصادر مفهوم الجلسة الأولى ومراميها التي قصدتها المادة (٥٥) منه".

وقد اسهم هذا الحكم في وقتها بانتهاء الجلسة المفتوحة، والزم مجلس النواب بالانعقاد وانتخاب رئيس مجلس النواب ونائبيه ورئيس الجمهورية ومن ثم تشكيل الوزارة بعد أن تعطلت تلك الاجراءات لاشهر.

سادساً: - وبناءً على هذا العرض، نصل إلى نتيجة مفادها أن الجلسة الأولى لمجلس النواب يجب أن تبدأ برئيس السن، وتنتهي برئيس منتخب ونائبيه ولا يجوز رفعها أو جعلها مفتوحة من دون استكمال تلك الاجراءات، وذلك وفق ما نصت عليه المواد الدستورية انفة الذكر، وتوجهات المحكمة الاتحادية

العليا.

\* كاتب في الشؤون القانونية

## من حكومات الصراع الشيعي السني الى حكومات الصراع الشيعي الشيعي

\*د. قاسم حسين صالح

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٠١٨/٥/٣٠

الشائع ان (سائرون) سيشكل مع (النصر) الكتلة النيابية الأكبر التي ستقوم بتشكيل الحكومة القادمة .. وهذا لن يحصل من وجهة نظرنا القائمة على تحليل الصراع من منظور علم النفس السياسي وتحليل شخصية القادة السياسيين العراقيين .. التي تنبؤنا بان الذي سيحصل هو تحالف بين (النصر) و(دولة القانون) و(الفتح) وحزب او كتلة كردية واخرى عربية سنية ليشكلوا الكتلة النيابية الاكبر التي ستقوم بتشكيل الحكومة لتبقى رئاسة الوزراء بيد حزب الدعوة او من يوافق عليه .. وستجبر (سائرون) دستوريا .. قانونيا على القبول بالأمر الواقع لتشكّل مع (الوطنية) الكتلة الأكبر في المعارضة.

### معطيات نتائج الانتخابات

كنا اشرنا الى ان العامل السيكولوجي المتمثل بايصال العراقيين عبر خمس عشرة سنة من حكم احزاب الإسلام السياسي الى حالة العجز من اصلاح الحال وما يصاحبه من الشعور باليأس والتذمر والملل والاغتراب .. كان له الدور الأول في عزوف الناس عن المشاركة في الانتخابات بحسب دراسة استطلاعية نشرت في ١٤ ايار الجاري. وقد اعطت نتائج العزوف والمشاركة ايضا درسا بليغا للعراقيين .. خلاصته: ان صوت المواطن قادر على قلب العملية السياسية لصالحه .. وأن جزع الناس من حكم يعيش على خلق الأزمات وحكام اعتبروا العراق غنيمة لهم، سيتطور مستقبلا الى خلق وعي عام رافض للطائفية والمحاصصة السياسية عبر صناديق الانتخابات، ويمهد لمجيء حكومة وطنية تعتمد الكفاءة والخبرة والنزاهة .. وهذا هو التغيير الحقيقي في هذه الانتخابات، فضلا عن انها وجهت صفة قوية لقوى سياسية طائفية وابعدت عن البرلمان وجوها فاسدة واخرى خاملة (تعدّ اياما وتقضب راتبا!).

### توجهات سائرون

فاجئت (سائرون) ليس بفوزها الكبير بل بتصدرها المرتبة الأولى في هذه الانتخابات. ودفعته نشوة الفوز الى انه سيعمد الى تشكيل حكومة، مرشحا لرئاستها السيد محافظ ميسان، معلنا ان لديه برنامجا يستهدف تحقيق اصلاح شامل للحكومة والبرلمان بحسب القيادي فيه السيد جعفر الموسوي. وكشف السيد مقتدى الصدر في تغريدة له (بمفردات مجازية) عن مكونات الحكومة القادمة لاقت ترحيبا من السعودية عبر عنه وزير الدولة لشؤون الخليج ثامر السبهان بتغريدة مشابهة بقوله: فعلا انتم (سائرون) (بحكمة) (وطنیه) (وتضامن) واتخذتم (القرار) (للتغيير) نحو عراق يرفع بيارق (النصر).

في السياق ذاته اعلن المتحدث باسم السيد مقتدى الصدر (صلاح العبيدي) إن "تحالف سائرون يشترع بفتح الباب أمام جميع الكتل السياسية لتشكيل الحكومة العراقية المقبلة". ويعوز هذا التصريح استثناء ليكون صادقا هو ان السيد مقتدى الصدر لن يتحالف مع السيد نوري المالكي رئيس كتلة دولة القانون. ونضيف الى ما تعرفه من الأسباب عاملا سيكولوجيا هو ان شخصية السيد مقتدى من النوع الحدي القطعي المفعمة الآن بزهو الانتصار على خصم اوجعه واراد أن يذله، وان عليه ان يستثمر النصر بردّ الصاع صاعين، فيما يرى السيد المالكي في شخصيته بأنه القائد الذي حكم العراق ثمان سنوات وانه الأفضل بين السياسيين بدليل حصوله على أعلى عدد من الأصوات في الانتخابات الأخيرة (مع انها انخفضت من سبعمئة الف الى اقل من مئة الف) .. فضلا عن شعوره بالحيف الذي يدفعه الى التآمر من خصم يرى فيه انه دونه بكثير في السياسة.

## التدخل الخارجي

تعدّ أمريكا هي راعية العملية السياسية في العراق، فيما تعدّ إيران اللاعب الرئيس فيها. ما يعني ان تشكيل الحكومة القادمة في العراق لن يحصل بأرادة عراقية صرفة بل بتفاهم بين هاتين الدولتين، وان كانا خصمين لدودين .. وبرغم انسحاب امريكا من الاتفاق النووي الايراني.

ان كلا الدولتين لن توافق على ان تكون رئاسة الوزراء لشخص من التيار الصدري. فامريكا ما تزال تتذكر ما فعله "جيش المهدي" بافراد قواتها التي احتلت العراق عام ٢٠٠٣، وان كانت ترى في (سائرون) اضعافا لدور ايران في العراق. وايران لها موقف عدائي من (آل الصدر) ويغضبها ما يحظى به الصدريون من شعبية بين العراقيين، فضلا عن زيارة السيد مقتدى الصدر الأخيرة الى السعودية التي اغاضتها أكثر.

وكانت امريكا هي التي جاءت بالسيد حيدر العبادي لانها اعتمدت زمن اوباما استراتيجية الصقور باستبعاد (نوري المالكي، اسامة النجيفي ..) والمجيء بالحمام يتصدرهم السيد العبادي الذي وصفه اوباما (بالمخلص والملتزم بدولة عراقية تشمل الجميع) .. وحظي الرجل بسمعة عربية ودولية بعد ان اعتمد سياسة داخلية غير طائفية دعمها دليل عملي لاحق بحصول قائمته (النصر) في انتخابات ٢٠١٨ على المرتبة الأولى في نينوى، المدينة ذات الاغلبية السنّية المطلقة، ومنجم كبار ضباط الجيش العراقي.

## حيدر العبادي

يعدّ السيد حيدر العبادي بيضة القبان في العملية السياسية واللاعب الرئيس في تحديد مسارها. فان تحالفت النصر مع سائرون فان مسار العملية السياسية سيتحول نحو سكة الاصلاح والاعمار، وان تحالفت مع دولة القانون فان مسارها سيبقى على سكة الفاسدين.

ويفيد تحليلنا المنشور في كتابنا الأخير (حيدر العبادي ودونالد ترامب .. تحليل شخصية) ان شخصية السيد العبادي حذرة وتحوطية تخشى اتخاذ قرارات جريئة حتى لو كان يدرك تماما انها لصالح الشعب والوطن. يؤكد ذلك موقفه عام ٢٠١٤، فمع انه اعلن بأنه سيضرب بيد من حديد على الفاسدين، وانه أول رئيس وزراء عراقي يحظى بتأييد شعبي واسع مصحوب بدعم صريح من المرجعية الدينية في النجف، فإنه لم يفي بوعده .. وخذل المرجعية والعراقيين وفرط بفرصة كانت ستدخله التاريخ. ولأن تحالفه مع (سائرون) يعد قرارا جريئا .. فإنه لن يقدم عليه، لأن طبيعة شخصيته ستعده انتحارا بالتحليل السيكولوجي.

## المصير الواحد

تفيد الأحداث التاريخية بأن سيكولوجيا (المصير الواحد) تكون اقوى تأثيرا من المصلحة الشخصية في تحديد موقف الفرد في اوقات الأزمات. فبرغم الحقد الذي يكنه المالكي للعبادي الذي يرى فيه انه غدر به واطاح بطموحاته التي صورت له انه زعيم من نوع فريد . وبرغم ان السيد العبادي شعر يوم اشتدت الخصومة بمخاوفه من المالكي، وصرّح علنا في كربلاء (يريدون يقتلونني .. ما يهمني)، فان المصير الواحد سيجعلهما يلتقيان في موقف واحد. فكلاهما يعلم ان (سائرون) اذا استلمت رئاسة الوزراء، فان السيد مقتدى الصدر سيعمد الى تشكيل محكمة لمحاسبة الفاسدين يكون فيها المالكي اول المتهمين، وسيحذر العبادي بان الدور سيأتيه بعده .. وسيدرك كلاهما ان حزب الدعوة سيخسر السلطة والثروة والجاه والاعتبار وان قياداته ستعرض للانتقام.

في ضوء هذا التحليل السيكولوجي – السياسي، فان الصراع الشيعي الشيعي سينتهي الى ما ابتدأنا به في اعلاه، بان المهمة ستناط الى حزب الدعوة في تشكيل حكومة المستقبل، وستكون (سائرون) في المعارضة .. اذا ما صار شي! .. من قبيل غضب الشارع العراقي المعبأ بروح ثورة.

\* مؤسس ورئيس الجمعية النفسية العراقية

# الربع الثاني يونيو 2018

## حديث التزوير

\*جاسم الحلفي

ابتعاد الناس عنهم هو سبب خسارتهم الحقيقي لكنهم تداولوا كل ما يتعلق بخسارتهم، باستثناء العقوبة التي انزلها الناس بهم، ومعناها ومغزاها!

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٠١٨/٦/٢

لا يمكن ابدا ان نتصور الانتخابات الاخيرة من دون عمليات تزوير، شأنها في ذلك شأن جميع الانتخابات التي سبقتها، والتي رصدت تقارير المراقبة المحلية والدولية الخروقات التي رافقتها، مثلما رافقت انتخابات مجالس المحافظات. لكن المتنفذين لم يعيروا تلك التقارير أي اهتمام، لانهم معنيون فقط وفقط في ادامة وجودهم في السلطة.

لهذا شرعوا قانون انتخابات يكرس هذه الوجهة، وتخاصصوا المفوضية في ما بينهم. في حين كنا نحن ولا نزال نشدد على اصلاح المنظومة الانتخابية، باعتبارها المدخل الدستوري لاصلاح النظام السياسي.

نعم، لم يصغ المتنفذون الى مطالباتنا. وما زلنا نتذكر تصريحاتهم، واستهزاءهم بأنشطة حركة الاحتجاج المتنوعة، التي ركزت على اصلاح المنظومة الانتخابية، بدءا بقانون الانتخابات وقانون المفوضية المستقلة للانتخابات، ومقترحات اعتماد قضاة منتدبين لإدارة العملية الانتخابية، او اختيار مفوضين مستقلين بدل ذلك وبعيدا عن المحاصصة والطائفية، اضافة الى اعتماد تقنيات رصينة للفرز الإلكتروني ولتسريع النتائج.

ويهمنا التذكير ايضا بما نبهنا اليه في وقت مبكر، في شأن التحوط واتخاذ الاجراءات الضرورية والصارمة لدرء محاولات التزوير بأنواعه المحتملة. واشرنا في هذا الخصوص الى ما اتبع من أساليب وطرائق للتلاعب وحرف إرادة الناخب وتزوير خياراته، ومنها على سبيل الحصر استخدام المال السياسي، وشراء بطاقات الناخب، والتصويت المتكرر، والتصويت الجماعي، والتصويت بالإنابة، وانتهاك سرية الاقتراع، والضغط على الناخب، وإعادة توزيع الأصوات ضمن القائمة الواحدة. حيث تجري إضافة أصوات الى هذا المرشح على حساب مرشح آخر، وغير ذلك وغيره.

كذلك شددنا على سجل الناخبين، وشروطه الصارمة، ودعونا الى حصر مراكز الناخبين وفتح سجلات خاصة بهم، وكذا الامر بالنسبة الى المهجرين، وضرورة ضبط تصويت الخارج. وأكدنا ايضا ضرورة المراقبة الدولية والمحلية ودعمهما.

وحيثما تم اعتماد العد الإلكتروني طالبنا بان يتم فحص الاجهزة، واجراء تمرين واسع عليها، يبدأ باختيار عينة عشوائية كبيرة، يصار بعدها الى فحص جميع الاجهزة. كما طالبنا بان ترافق العد الالكتروني عملية عد يدوي بنسبة ٥ في المائة من مجموع صناديق الاقتراع. وباختصار لم نترك شاردة او واردة لضمان نزاهة الانتخابات الا وتحدثنا عنها. لكن المتنفذين لم يعيروا أي اهتمام للملاحظات التي قدمناها، والمخاوف التي عبرنا عنها، والاجراءات الضرورية التي اكدناها وجوب اعتمادها، وكان ذلك في اجتماعات منتظمة ضمت ممثلي جميع القوائم الكبيرة مع ممثلية الامم المتحدة (يونامي). لكن المتنفذين سوفوا كل شيء،

وصرفوه بوثيقة شرف بدت مثل غيرها من الوثائق التي درجوا على توقيعها، وكالعادة جرى انتهاكها قبل ان يجف حبرها.

يتحدث المتنفذون اليوم عن عمليات تزوير رافقت الانتخابات، خاصة في محافظات الانبار وصلاح الدين وكركوك والسليمانية. وهنا نود تأكيد عدم قبولنا بأي حالة تزوير وتحريف وتشويه لإرادة الناخب، ومطالبتنا الجهات المختصة، وفي مقدمتها مفوضية الانتخابات والهيئة القضائية المختصة، باتخاذ كافة الاجراءات القانونية ضد كل من تلاعب وزور وسمح بالتزوير او شجع عليه.

ويحق لنا السؤال: اين كانت هذه الأصوات التي نسمعها اليوم مما نبهنا اليه يومذاك؟ لماذا لم يصرح رئيس مجلس الوزراء بشيء عن عدم فحص أجهزة العد الالكتروني، ويصارع الشعب بذلك، في عملية تخص إرادة الشعب أساسا، وان لا يقتصر الامر على تقديم شكوى للنزاهة؟ اين كان مجلس النواب عن مطالبات حركة الاحتجاج باصلاح المنظومة الانتخابية؟

الم يتصور القادة المتنفذون انهم سيتصدرون في كل الاحوال قوائم الفائزين، ولذلك اهملوا كل ما هو ضروري للحفاظ على نزاهة العملية الانتخابية؟

ولنا ان نسأل ايضا: لو ان التصورات المذكورة للعديد منهم تحققت، وفازوا بمقاعد في البرلمان، فهل كانوا سيتخذون مواقف من هذه الانتخابات كالتي يعلنونها اليوم؟ وهل كانوا سيتحمسون الى هذه الدرجة لحضور جلسة استثنائية؟

هل حقا ان الأصوات التي تصاعدت في جلسة البرلمان يوم ٢٨/٥/٢٠١٨ والتي انتهت الى اصدار قرار يقضي بالغاء نتائج الانتخابات في الخارج والتصويت المشروط في مخيمات النازحين بنسبة ١٠ في المائة، وامكانية اعادة العد والفرز اليدوي للنتائج في جميع المحافظات، هل حقا انها انطلقت من حرص على إرادة الشعب؟

بالرغم من مرارة هذه الأسئلة وغيرها الكثير، لا بد من الوقوف بحرص وصرامة امام كل حالات التزوير والتزييف والتلاعب واقتراف الجرائم الانتخابية الاخرى، والحكم لمصلحة الحق والعدل والانصاف، ومحاسبة المتلاعبين بإرادة الناخب.

ومع كل هذا، ورغم أهمية عدم السكوت عن الغش والتزوير، فلا بد من القول ان المتنفذين انكبوا هذه الايام اولا واخيرا على ما يتعلق بخساراتهم، وتركوا ما هو اساسي. فهم انما يخذلون الناس، ولا يعيرون اهتماما لمعاناتهم. لقد كان همهم وما زال استغلال كل شيء من مواقعهم في السلطة خدمة لأغراضهم الشخصية النفعية، والتصرف على هواهم في ثروات العراق، والاستحواذ على المال العام.

ان ابتعاد الناس عنهم هو سبب خسارتهم الحقيقي. لكنهم تداولوا كل ما يتعلق بخسارتهم، باستثناء العقوبة التي انزلها الناس بهم، ومعناها ومغزاها!

## حرب {الشائعات} ودولة المواطنة

\*وليد خالد الزبيدي

صحيفة (الصباح)؛ ٢٠١٨/٦/٢٤

شاءت الإرادة الإلهية أن تمتحن العراقيين مرارا في اشد المنازلات وأخطرها على حاضرهم ومستقبل أجيالهم، وهذا التزامن والتوافق بين الأحداث التاريخية الحاسمة شكل مفترق طريق بين الخنوع للباطل والقفز عليه لتجاوز أخطاره، وإبعاد آثاره، لتصحيح مسار الحياة وتصويب أحداث التاريخ بما يكفل حياة كريمة ومعيشة زاهرة. والعراق اليوم، يخوض حرب الانعتاق لبلوغ أعلى مراتب التطور والنماء يصطدم بعقبات مصطنعة، والأعياب مفتعلة، من أكاذيب مفضوحة وافتراءات جوفاء لا تعدو كونها (شائعات)، وقد وجدت في وسائل الاتصال التكنولوجي واسطة رخيصة لبث الفرقة بين أبناء الشعب، ومن خلال بعض مواقع التواصل الاجتماعي لتسقيط فئة لحساب فئة أخرى من بين أفراد المجتمع العراقي، فبعض تلك الوسائل قوبلت بنتائج الانتخابات إلى غاية لتمزيق الصف الوطني، فصورات السباق الانتخابي من تنافس سياسي وطني مشروع إلى تقاطع فئوي طائفي مقيت، بينما المنطق السليم يقول إن وسائل الاتصال إذا ما كانت نقية المراد، صافية الغايات، يفترض أن تكون أداة للحفاظ على العلاقات الاجتماعية السليمة والوحدة الوطنية الناجزة، وبعبدة عن كل ما يضع عوسجة في طريق السالكين لمسيرة الصف الوطني بعيدا عن التقاطع والتباعد الذي ما أفضى يوما للتناحر والبغضاء وغلظة القلوب، وما حذرت منه المرجعية الدينية العليا قبل أيام من مغبة الاستماع لأصحاب الشائعات يدخل ضمن إطار منطق الحق الواضح للحفاظ على دولة المواطنة بالضد من الساعين لنشر الأفكار المريضة والمعلومات المغرضة واصطناع الأخبار العارية عن الصحة، بهدف التناحر والتهاجر بين العراقيين ومهما تكن الأسباب، حيث أكدت المرجعية على كل مسلم التحلي بقيم الإسلام ومنطلقات الأخلاق الإنسانية الكبيرة التي بعث من أجل إتمامها الرسول الأعظم (ص)، وان ينطلق من صفات النبي وآل بيته الأتقياء في الحفاظ على العلاقات الاجتماعية السليمة، وصور المحبة الحميمة والانسجام بين أبناء المجتمع بمختلف انتماءاتهم وتنوع عقائدهم وتعدد أفكارهم. إن تلك الدعوة الرشيدة التي نادى بها المرجعية لجديرة بان تكون؛ إحدى مقومات البناء المجتمعي وأساس المواطنة الصالحة، بعيدا عن محاولات التسقيط ومساعي التهميش، لكل عراقي يؤمن بوطنيته ويشعر بانتمائه لبلده، بعيدا عن التأثيرات الخارجية والأهواء والأمزجة غير السوية.

الملاحظ أن الدعوة جاءت متزامنة مع إعلان نتائج الانتخابات. فبمجرد نشر أسماء الفائزين، انبرت بعض وسائل إعلام بمحاولات تسقيط وتشهير ببعض الرموز السياسية والتمجيد بآخرين ولمجرد فوز شخص وخسارة غيره اتخذت من الأكاذيب مسوغا للخروج عن الصف الوطني. المواطنة الحقيقية تفرض على كل محب لشعبه أن ينتمي لروح الجماعة ويحرص على سلامة العلاقات الاجتماعية ويعزز قوة الأصرة بين أبناء كل المكونات التي يتألف منها الشعب العراقي، وان يسهم بشكل كبير في تعزيز اطر التوادد والتراحم ليكون المجتمع قويا متماسكا. إن الشائعات والأصوات النشاز لهي إحدى وسائل التدمير المجتمعي وهي حرب أخرى كغيرها من الحروب التي خاضها العراقيون وآخرها الحرب على الإرهاب الذي انتهج سبل التكفير والتسقيط والكذب وقول الزور لتحقيق غايات ومآرب هي في الأساس بعيدة كل البعد عن روح الإسلام وجوهر العقيدة الدينية الصحيحة. ولهذا فالرأي السديد يحتم على جميع العراقيين أن يتحلوا بأقصى درجات اليقظة من مخاطر الشائعات والحذر من مغبة السماع للأكاذيب، لاسيما مع وجود وسائل التواصل التي ينتهجها المغرضون لغايات غير سوية وأهداف وضيعة حينما تتناول المعلومات المنحرفة.

## هل تقود مفاوضات الكتلة لأغلبية برلمانية وطنية متماسكة؟

\*د. عادل عبد المهدي

صفحة الكاتب: ٢٠١٨/٦/٢

رغم الاختلافات حول نتائج الانتخابات التي لا بد ان تحسم بشكل او اخر، لكن المفاوضات تجري بين الكتلة السياسية لتشكيل الكتلة البرلمانية الاكبر كخطوة اساسية لتشكيل الحكومة والرئاسات الجديدة. فنحن امام طريقتين (أ) اللجوء الى نفس الطرق السابقة، اي تشكيل حكومة محاصصة يشترك فيها جميع الفائزين لنتجربة الحكومات السابقة.. (ب) حكومة اقلية سياسية وطنية تجتمع حول اهداف محددة لتشكيل حكومة ناجحة تستطيع تعزيز الامن ووحدة واستقلالية البلاد ومحاربة البطالة، والتقدم في الملفات الخدمية والاقتصادية، خصوصاً في الحد من احتكار الدولة وهيمنة الاقتصاد النفطي. والامر الثاني امامه صعوبات جمة رغم مطالبة الكثير من القوى به.. (أ) فهو يتطلب اتفاق على الخطوات الجدية لتطبيق منهاج عملي تلتزم به هذه الاغلبية لفترة كافية من الوقت بما يسمح بانجازات ملموسة تتحقق على ارض الواقع. (ب) ان تكون الكتلة البرلمانية المشكلة للأغلبية واعية لاهمية تماسكها ووحدتها وتوفير الاجواء في مجلس النواب للتشريعات اللازمة، ولدعم الحكومة وتهيئة الرأي العام لهذه المشاريع.. (ج) ضرورة تشجيع قيام اقلية معارضة سياسية وطنية ايضاً تحظى بالدعم والاحترام والحماية والتسهيلات، لتمارس دورها ولتحقيق التوازن والاستمرارية المطلوبتين. كتبت افتتاحية بعنوان "ضرورة كتلة الاغلبية السياسية البرلمانية"، في ٢٠١٦/٢/١٧، وكنت يومها وزيراً للنفط، رغم تقديم استقالتي في ٢٠١٥/٨/٩، التي لم تقبل الا لاحقاً.. فبعض التعليقات التي ترد على افتتاحياتنا تتساءل لماذا لم تطبقوا ذلك عندما كنتم من المسؤولين.. والحقيقة ان معظم -ان لم يكن كل- ما اكتبه بعد تركي المسؤولية، سبق طرحه سابقاً والعمل الجاد لتحقيقه رغم كل الصعوبات.. وهو سبب الاستقالات، بعد تقديرنا ان البقاء بات اكثر ضرراً من الاستمرار.. وسيؤكد الامر كل من تابع المواقف طوال السنوات الطويلة الماضية.

﴿كانت احدي اهم الملابسات في تشكيل الحكومات السابقة والحالية، الخلط بين مشاركة المكونات ومشاركة الاحزاب. ففي الوقت الذي بدت فيه مشاركة المكونات امراً ضرورياً لوحدة البلاد - خصوصاً عند تأكيد كل المكونات لرغبتها في المساهمة الجادة، وعدم الذهاب الى سياسات تفرد وتسلط او افتراق ومشاريع خاصة - بدت فيه مشاركة جميع الاحزاب والكتل، في هذه الظروف، امراً معرقلاً لحسن اداء عمل الحكومة. مما قاد الى نتائج سلبية عديدة.. منها اختلاط المفاهيم والمناهج سواء داخل البرلمان نفسه او بينه وبين الحكومة، او حتى داخل الحكومة.. ومنها تضخيم مجلس الوزراء عددياً ومنهجياً بشكل معرقل، وتحوله الى مجلس ترضيات وليس الى مجلس سياسات وخدمات واعمال. وهو ما حاول السيد رئيس المجلس حالياً الى تقليصه.. بل هو ما قاد وبمرور الوقت الى اختلاط اوراق الجميع. فلم يرَ الجمهور في مجلس الوزراء (ومجلس النواب ايضاً) غير نوع من التوافقات والمحاصصات، يقابلها فوضى من الصراعات، فصار يتعامل معها ككل واحد لا يميز فيها بين طرف واخر.

من هنا تأتي اهمية كتلة الاغلبية السياسية البرلمانية.. فهدفها ليس تكريس سلطة احد او منازعة سلطة قائمة.. بل هدفها الثبات والواقعية في عمل البرلمان والحكومة. فخلافاً لما جرى حيث يتسابق الجميع للمشاركة، وحيث تمنح الوعود بدون حساب، لتضمن الحكومة اعلى الاصوات لنفسها، ولو على حساب الجدية وقدرة الايفاء في التطبيق لاحقاً، فان المطلوب اليوم اغلبية سياسية تضمن المقبولية الوطنية الواسعة، والمتفقة على منهاج الحد الأدنى الضروري الذي لا يمكن للبلاد التقدم بدونه. اغلبية تتفق تماماً حول عدد مركز ومحدد من البرامج والخطوات المحورية والاساسية، ولا تتعدها الى كل الامور والجوانب التي قد تبقى مورد خلاف، لكنها لا تعطل عمل الحكومة وسياساتها الاساسية. اغلبية احدي علامات جديتها حماية اقلية سياسية معارضة.. فتشعر الحكومة ان لديها سندا قوياً واكيداً من اغلبية ثابتة وواضحة في البرلمان، وتشعر المعارضة ان لديها مساحات عمل لا تجعل اشتراكها في الحكومة قضية حياة او موت. بدون ذلك ستفقد الحكومة ولي امرها، ومصدر قوتها وتأييدها، وستفتح الباب اما لفرغ سياسي واسع، او لفوضى عارمة واتجاهات خطيرة.﴾



## الصراع الأمريكي الإيراني على تشكيل الحكومة العراقية

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة: ٢٠١٨/٦/٢

شهد العراق خلال الأيام الأخيرة تنافساً واضحاً بين واشنطن وطهران للتأثير على السيناريوهات المطروحة بالنسبة لعملية تشكيل الحكومة العراقية، وذلك بالتزامن مع تكثيف قادة الكتل السياسية التي فازت في الانتخابات من جهودها لصياغة كتلة أغلبية.

### عوامل محفزة:

- ١- أن ٢٧ تحالفاً أو كتلة انتخابية قد شاركت في العملية الانتخابية وشملت ٢٠٥ كيانات انتخابية، ولم يتمكن أي منها من الحصول على أغلبية تسمح له بتشكيل الحكومة. وينص القانون العراقي على أن الكتل المتحالفة بعد نتائج الانتخابات والتي تحوز على ٥٠٪ + ١ من مقاعد البرلمان يكون لها الحق في تشكيل الحكومة.
- ٢- استمرار حضور وتفوق نفس القوى السياسية التي تصدرت المشهد السياسي منذ الاحتلال الأمريكي، وكذلك الشخصيات القيادية التي تولت المناصب الرئيسية في الدولة العراقية، مع تغيير في الإطار السياسي الذي يعبر عنها، حيث فازت القوى القديمة بحوالي ٨٥٪ من مقاعد البرلمان، ولم يتجاوز التغيير ١٥٪ من هذه المقاعد.
- ٣- انقسام القوى الشيعية في تحالفات أربعة رئيسية، وانفراط تحالفاتها حتى الآن، مع استمرار تشتت الكتلة السننية، وعدم وجود كتلة كبيرة تعبر عنها، واستعادة الحزبين الكرديين لنفوذهما على حساب القوى المعارضة لهما في الإقليم.
- ٤- عدم تبلور قائمة واحدة في الكتل الفائزة تعبر عن مكون سياسي معين، ولكنها تضم خليطاً من القوى السياسية، وهو ما يعني وجود تغيير في الخريطة السياسية.
- ٥- رغم تصدر ائتلاف "سائرون" بزعامة "مقتدى الصدر" للنتائج، إلا أنه يحتاج إلى تحالف واسع لصياغة الأغلبية، ومن المهم الإشارة هنا إلى أن هذا الائتلاف يضم الحزب الشيوعي العراقي الذي حصل على ١٣ مقعداً.
- ٦- أن ائتلاف "النصر" بزعامة "حيدر العبادي" يضم داخله عناصر أكثر ارتباطاً بإيران، خاصة بعض قيادات حزب الدعوة (السيد البياتي)، والسيد أراس حبيب المعروف بأنه رجل المخابرات الإيرانية في العراق).

### مؤشرات كاشفة:

- يمكن رصد عددٍ من المؤشرات التي تكشف عن الصراع الأمريكي الإيراني الحالي في عملية تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، وذلك على النحو التالي:
- ١- الزيارة التي قام بها قائد فيلق القدس السيد "قاسمي سليمان" لبغداد مؤخراً، والتي التقى خلالها كلاً من زعيم ائتلاف الفتح "هادي العامري" وزعيم ائتلاف دولة القانون "نوري المالكي"، فضلاً عن زيارته إقليم كردستان، وذلك في محاولة منه لتهيئة تحالف يكون قريباً من طهران، ولا يخرج عن العباءة الإيرانية، ولا يتناقض مع المصالح الإيرانية في العراق، كما شملت الاتصالات الإيرانية كافة الكتل الفائزة في الانتخابات بما فيها ائتلاف "سائرون" والكتل السننية المختلفة والشيعية المنضوية في التحالفات الأخرى.
  - ويُشار في هذا الإطار إلى أن إيران دعمت عملية إنشاء ائتلاف "الفتح المبين" الذي يتزعمه القيادي في الحشد الشعبي "هادي العامري"، والذي يأتي في المرتبة الثانية بعد رئيس الوزراء الحالي "حيدر العبادي" في المنافسة على منصب رئيس الوزراء العراقي بعد التمام البرلمان المقبل. ويُشار في هذا الإطار إلى أن هذا الائتلاف يضم كل فصائل الحشد الشعبي التابعة لطهران، وأهمها "بدر" و"عصائب أهل الحق"، بالإضافة إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وبعض الأحزاب والكيانات الشيعية الصغيرة.

٢- وضع الحرص الأمريكي على التأثير في عملية صياغة كتلة الأغلبية من خلال مجهودات "بريت ماكغورك"، وهو المندوب الأمريكي العابر للإدارات الأمريكية على حسب قول مجلة "الفورين بوليسي"، حيث يقيم في العراق منذ عام ٢٠٠٣، وشارك في كافة ترتيبات الدور الأمريكي في العراق، كما تولى قيادة التحالف الدولي لمحاربة "داعش" عام ٢٠١٥. ويلاحظ بخصوص دوره الحالي في العراق ما يلي:

- أ- أنه هو الذي زكى "نوري المالكي" لدى واشنطن لتولي رئاسة الحكومة السابقة.
- ب- أنه نجح خلال الأيام الأخيرة في إنهاء مقاطعة الأحزاب الكردية للمشاركة في الحكومة الجديدة، والتي كانت تشترط إعادة الانتخابات في محافظة كركوك.
- ج- أنه شارك مع مستشارين فنيين وعناصر من السفارة الأمريكية في بغداد في حوارات مع كافة الكتل السياسية الفائزة.

ويُشار في هذا السياق إلى أن الولايات المتحدة سبق وحذرت في منتصف مارس الماضي على لسان وزير دفاعها "جيمس ماتيس" من نية طهران التأثير على نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية، حيث أشار إلى أن بلاده تمتلك أدلة مثيرة للقلق على أن إيران تحاول التأثير باستخدام أموال طائلة على المرشحين والأصوات في تلك الانتخابات.

٣- التنافس الأمريكي الإيراني الحالي على تحسين العلاقة مع السيد "مقتدى الصدر" بعد فوزه في الانتخابات، خاصة وأنه لطالما كان رافضاً للدور الذي تقوم به كلٌّ من طهران وواشنطن في العراق على مدى السنوات الماضية. ويرتبط بهذا الأمر ما يلي:

- أ- الأنباء التي تم تداولها مؤخراً حول وجود اتصالات بين ائتلاف "سائرون" وواشنطن عبر وسطاء.
- ب- نفي السفير الإيراني لدى بغداد "إيرج مسجدي" وجود خلافات بين "الصدر" وإيران، وإعراب الخارجية الإيرانية عن تفاؤلها بنتائج الانتخابات العراقية وفوز "الصدر" بها، ونفيها أن تكون هناك نوايا من ائتلاف "سائرون" لإخراج إيران من العراق.

#### صراع المحاور:

من الواضح أنه بالنظر إلى ما سبق فإن عملية تشكيل حكومة أغلبية في العراق سوف تكون مجالاً لصراع المحاور والتنافس والعداء الأمريكي الإيراني المتصاعد، وهو ما يمكن أن يدفع إلى مزيدٍ من الاستقطاب. وبهذا الخصوص نشير إلى ما يلي:

- أنه رغم الجهود الأمريكية فإن إيران تمتلك أوراق ضغط ومساومة في مجمل العملية السياسية في العراق تفوق ما لدى الولايات المتحدة بهذا الخصوص.

- أن ما أعلنه وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو" بخصوص النفوذ الإيراني في العراق ضمن الشروط الأمريكية الـ١٢ بشأن التطبيع مع إيران، خاصة شرط التعامل باحترام مع الحكومة العراقية وعدم عرقلة حل التشكيلات الشيعية المسلحة ونزع سلاحها، يتجاهل حقيقة أن هذه القوى العسكرية قد اندمجت في الجيش العراقي وأصبحت كتلة سياسية تشارك في البرلمان.

ويعد الحافز الرئيسي للتنافس الأمريكي الإيراني في عملية تشكيل الحكومة العراقية هو خضوع تلك العملية لتفاهمات وتوافقات طائفية ومذهبية، ولطالما كان هذا الأمر هو المدخل للأدوار الخارجية في الشأن الداخلي العراقي.

ومن المتوقع أن تكتف طهران من صراعاها الضمني مع واشنطن في العراق خلال الفترة المقبلة، خاصة أنها دائماً ما تحرص على توظيف الملف العراقي في ملفاتها العالقة مع الولايات المتحدة وعلى رأسها أزمة برنامجها النووي.

كما ستواصل واشنطن جهودها الهادفة إلى وصول شخصية شيعية معتدلة في رئاسة الحكومة العراقية لمنع تصاعد النفوذ الإيراني في العراق إلى مدى أبعد. ويبدو أنها مقتنعة برئيس الوزراء الحالي "حيدر العبادي"، وتعتبره بعض الأوساط الأمريكية "رجل واشنطن في بغداد".

ويتضح كذلك أن السيد "مقتدى الصدر" وإن كان غير مُرَحَّبٍ به من إيران بدرجة كبيرة، إلا أنه لا يمثل لها خطاً أحمر، خاصة أن الكتل التي ستتحالف معه لن تذهب معه بعيداً فيما يتعلق بالموقف من إيران.

## دولة أم كيان مافياوي..؟!

\*عدنان حسين

صحيفة (المدى) ٢٠١٨/٦/٢٤

قرار مجلس الوزراء بفصل سلطة الطيران المدني عن وزارة النقل وإحاقها بمجلس الوزراء يبدو هروباً إلى الأمام من حلّ مشكلة نشأت بين رئيس مجلس الوزراء ووزير النقل.

في الأيام الماضية علمنا ممّا نُشر في وسائل الإعلام، وبينه كتب رسمية متبادلة بين الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة النقل وتصريحات إعلامية، أن وزير النقل قام بنقل مدير عام سلطة الطيران من منصبه وتعيينه في وظيفة مدير عام مؤسسة نقل المسافرين والوفود وتعيين مدير هذه المؤسسة مديراً عاماً لسلطة الطيران المدني. وزير النقل قدّم ما يبدو أنه سبب منطقي لإجرائه، فمدير عام سلطة الطيران المنقول إلى نقل المسافرين والوفود لا علاقة له من قريب أو بعيد بالطيران، فهو يحمل الدبلوم الزراعي في الإنتاج الحيواني وشهادة بكالوريوس في الآداب، بحسب وزارة النقل، فيما مدير عام نقل المسافرين والوفود المنقول إلى سلطة الطيران هو مهندس طيران.

الوثائق المنشورة (الكتب المتبادلة بين الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة النقل) أوضحت أن الأمانة العامة اعترضت على قرار وزير النقل بإجراء عملية التبادل بين المديرين العامين في وزارته، معتبرة أنّ الأمر من اختصاص الحكومة ورئيسها. الوزير ردّ بأنّ هذا الأمر هو من صلب اختصاصه ووزارته.

يبدو أنّ رئيس مجلس الوزراء وجد نفسه في موقف لا يُحسد عليه، بعدم استطاعته الردّ على منطلق وزارة النقل ووزيرها بمنطق أقوى، فقرر الهروب إلى الأمام بانتزاع سلطة الطيران المدني من وزارة النقل وإحاقها بمجلس الوزراء، أي برئيس الحكومة والأمانة العامة لمجلس الوزراء.

نحن لم نسمع من مجلس الوزراء ورئيسه ما يُقنع بأنّ موقفهما ليست وراءه دوافع شخصية أو سياسية. من الطبيعي أن تكون سلطة الطيران المدني تابعة لوزارة النقل كما هي سلطة الموانئ وسلطة السكك الحديدية وسلطة نقل المسافرين وسواها.

مجلس الوزراء برّر انتزاع سلطة الطيران من وزارة النقل بمنح هذه السلطة صلاحيات أوسع ومنع فرض عقوبات دولية على سلطة الطيران مجدداً.. أمر جيد... لكن السؤال : إذا كان هذا هو السبب الحقيقي وراء قرار مجلس الوزراء، لماذا لم يتّخذ قبل الآن، قبل نشوب الخلاف بين رئيس مجلس الوزراء ووزير النقل بشأن المناقشة بين مديري الطيران المدني ونقل المسافرين ؟

قيل قديماً: حدّث العاقل بما لا يُعقل فإن صدّق فلا عقل له.

برغم كلّ المحن التي مررنا بها نحن العراقيين فإن نسبة كبيرة ممّا لم تزل تحتفظ بعقل سليم.

مجلس الوزراء ورئيسه والأمانة العامة لمجلس الوزراء عليهم أن يدركوا هذا تمام الإدراك، فلا يتعاملوا معنا بعيداً عن الشفافية.

نحن مفترضون أننا نعيش في دولة.. من أولى واجبات الدولة احترام مواطنيها وعقولهم .. في عالم المافيات والعصابات هناك ممارسات أخرى.

أفتونا، مأجورين، هل نحن دولة أم كيان مافياوي..؟!

## مراجعات شاملة !

\*د. علي شمخي

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٦/٣

تثبت الاحداث في العراق حتمية اعادة النظر بحزمة من القوانين التي اقرها الدستور وللاسف فان سنوات طويلة واموالا كبيرة تم صرفها في سبيل انجاز المهام المناطة بلجنة اعادة صياغة الدستور التي تم تشكيلها بعد المصادقة عليه راحت هباء من دون ان تجد التعديلات المقترحة طريقها نحو التطبيق ولربما اسهم الارتجال والتهاون في التعاطي مع الاستحقاقات المهمة التي من شأنها تحديد ملامح العملية السياسية في العراق في احداث شرخ وخلل كبير في منظومة العمل السياسي وتشويه النظام الديمقراطي برمته وبات من الطبيعي ان تكتشف الكثير من الاخطاء وان يتم تشخيص مكانم الضعف والاخفاق في مفاصل عديدة من النظام الدستوري.

مع كل استحقاق ديمقراطي يجري التعامل معه فثمة فوضى واجتهادات تصاحب كل دورة انتخابية انطلاقا من مرحلة الشروع ببدء الحملات الانتخابية ومرورا باختيار اشكال المراقبة على الانتخابات وفوضى اخرى تصاحب طريقة احتساب النتائج واثارة الشكوك والاتهامات حولها وجدل واجتهادات تصاحب كيفية اختيار الكتلة الاكبر داخل قبة البرلمان وتعقيد وتدخلات اقليمية وممارسات خطيرة واتهامات وتهديدات لاتخلو من تسقيط سياسي يصاحب اعلان تشكيل الحكومة واستغلال وتوظيف لبعض مواد الدستور في حرف العملية السياسية وتزاحم وتدافع على المحكمة الاتحادية من اجل الاستنجاذ بها لتفسير مواد وبنود مضى على تشريعها اكثر من خمسة عشر عاما من دون ان يتبين فيها الخيط الابيض من الخيط الاسود وغير ذلك من الاختلافات والتعارضات في فهم القوانين والتشريعات مما اوصل الامور الى مشاهد من الترقب والقلق على مصير التجربة السياسية في العراق.

وقد شكل الاهمال الكبير للاصوات والدعوات التي نادى وماتزال تنادي بتحقيق مراجعات شاملة للكثير من الثغرات ومعالجة بعض المواد القانونية الملغومة التي اجتهدت اطراف في تضمينها في الدستور العراقي بحسابات ضيقة لقد شكل هذا الاهمال تداعيات خطيرة باننت نتائجها في الانتخابات التشريعية الاخيرة.

ويصح القول هنا ان المقدمات تكشف في النهاية صورا واضحة عن خواتيم الامور وما هذا الضجيج والتشابك الواسع والمناكفات العريضة التي يعيشها العراق الاننتاج لمقدمات صنعها الارتجال والاهمال والقفز على جودة ورسانة القوانين والتهاون في مواجهة الانتهاكات ومعالجة الثغرات والاطاء واصرار بعض الجهات على تفصيل القوانين والاجتهاد بتفسيرها وصياغتها بما يتسق ومصالحها الخاصة حتى لو انتهت الامور الى الطوفان وغرق السفينة وفقدان ارواح كل من عليها.

## الانتخابات.. احراق الأخضر واليابس !

\*محمد عبدالرحمن

صحيفة ( طريق الشعب ) البغدادية : ٢٠١٨/٦/٣

ما زالت قضية نتائج انتخابات مجلس النواب ٢٠١٨ تتفاعل، ويتسع الجدل بشأنها خاصة بعد تمسك أعضاء في مجلس النواب لا يزيد عددهم عن النصف الا قليلا - وفق ما أعلنت الدائرة الإعلامية للمجلس - واصرارهم على عقد جلسات استثنائية متتالية. ونظرا لكون معظمهم ممن لم تُجدد عضويته في الانتخابات، فقد ثار كثير من الشك حول الدافع الحقيقي لهذا الاصرار، بغض النظر عما يقال وبصوت عالٍ، انه الحرص على الديمقراطية، وعلى أصوات الناخبين ونزاهة الانتخابات. ومما زاد الامر تعقيدا إقدام رئيس الوزراء على تشكيل لجنة للتحقق من الحصيلة الانتخابية، في اجراء قال العديد من المراقبين والقانونيين ان فيه تجاوزا على القانون وتداخلا في الصلاحيات، حيث ان للقضاء، خاصة المحكمة الاتحادية، صلاحياته في حسم الامر، وهي المخولة في نهاية المطاف بالمصادقة على النتائج. فالتقدير هو انه لا دخل للنزاهة وديوان الرقابة والأمن الوطني والمخابرات وغيرها من الأجهزة التنفيذية، في التعامل مع ما يثار من شكاوى وطعون، ومن تزوير صاحب الانتخابات، ولا يعد الامر من اختصاصها.

نعم، كان لهذه الأجهزة ولمجلس الوزراء مثلا، الحق في التدخل قبل اجراء الانتخابات للتوثق من صلاحية الأجهزة الالكترونية المستوردة، التي ابرم عقد شرائها من قبل المفوضية السابقة وليس الحالية التي شكلت، رغم كل المطالبات الشعبية والجماهيرية، على وفق المحاصصة. وهو ما سبق ان حذر من تداعياته الكثير من الوطنيين المخلصين. لكن احدا لم يسمع صوتهم، ظلنا من المتنفذين ان الطريق مفتوح امام عودتهم مجددا الى مجلس النواب، في قراءة خاطئة لمزاج المواطن وما يريده، سواء من انتخب أو من قاطع، وهو محتج أساسا على سوء الإدارة من جانب من بيده القرار، وفاقد للثقة به، في ظل تدهور اوضاع البلد الاقتصادية والمعيشية، وبؤس الخدمات.

والغريب في الامر ان أعضاء في مجلس النواب الذي قام هو نفسه بتشكيل المفوضية الحالية، فجاءت سليمة له وصار هو من يتحمل كامل المسؤولية عن عدم ادائها مهامها على النحو المطلوب، هؤلاء النواب انفسهم يريدون الآن سحب الثقة منها، في حين تعلن هي تمسكها بالقانون! فهل المصالح هي من يتحكم؟ وأين ما أعده هؤلاء من وعود في حملاتهم الانتخابية بان يقفوا الى جانب المواطن؟ بل وصار البعض منهم يتغنى بالتغيير؟!

والأنكى اليوم ان يجري تقسيم الكتل السياسية الى واحدة تقف مع المزورين، وأخرى حريصة كل الحرص على نزاهة الانتخابات. فهي الغاية والمرجى كما تقول، وجُل أعضائها من الخاسرين في الانتخابات! وفي هذا خلط عجيب للأوراق وتعمية على حقيقة ما يجري، فيما الفاسدون والمزورون معروفون وقد أدمنوا ذلك، ليس في هذه الانتخابات حسب، بل وفي ما سبقها أيضا.

والغريب المكشوف والمفضوح أيضا ان البعض الذي يحضر الجلسات الاستثنائية لمجلس النواب، يواصل التفاوض مع الكتل الفائزة لتشكيل الكتلة الأكبر، ويريد المشاركة في الحكومة القادمة، بل ويسأل عن حصصه؟ فهل ان الغرض مما يثيره من ضجة صاخبة هو تحسين وضعه في القسمة القادمة ان حصلت؟ ربما فات هذا البعض ان مقارنة تشكيل الحكومة كما يعلن عدد من الكتل الكبيرة الفائزة ومنها سائرون، لن تكون نسخة طبق الأصل من السياقات السابقة في تشكيل حكومات المحاصصة والطائفية السياسية.

نعم، لا احد يعطي صكا على بياض بشأن نزاهة الانتخابات، ويدعي ان الامور كانت " صاغ سليمة". فليس بالمستطاع استبعاد حصول اخطاء وثغرات ونواقص، لكنها تختلف في شدتها من منطقة الى اخرى. وهنا من الواجب التحديد وليس الإطلاق توخيا للدقة، ولحفظ حق الناخب ومن هو بعيد عن ممارسة كل الموبقات التي يشار لها الان، فيما جرى السكوت المطبق عنها سالفا.

ونقول ان المنظومة التشريعية والتنفيذية والانتخابية، وتلك الكتل السياسية والشخصيات التي اعتادت على التزوير، مسؤولة بهذه الدرجة أو تلك عما حدث، ولا ذنب للمواطن في ما حصل وهو الذي اصر على الانتخاب ومنح الثقة لمن يعتقد انه سيقود البلد الى وضع أفضل، وسيجنبه المنزلات الخطرة. وهل تكفي أزمة الكهرباء الراهنة لتذكير الفاسدين والفاشلين بما يعانیه المواطن، ولكي يدركوا سبب العقاب الذي انزله البعض بهم حين قرر عدم انتخابهم؟

من جديد.. نعم للاعتراض والشكوى وتقديم الطعون وفقا للسياقات القانونية المعروفة، ولكن لا للفوضى ولاحراق الأخضر واليابس ووضع البلد في مهب الريح، من اجل اشباع الرغبة في الحصول على مقعد!

## الانتخابات في الدولة الفاسدة بسلطانها ونخبها الحاكمة

\*كاظم حبيب

صحيفة (العالم) البغدادية: ٢٠١٨/٦/٣

حين كان الشعب يعيش في ظل الحكم الملكي بالعراق، ولاسيما بالخمسينيات من القرن العشرين كان يمارس عملية الانتخابات البرلمانية بغضب وانزعاج شديدين، لأنه كان يدرك تماماً بأن الحكومات العراقية المتعاقبة تمارس التزوير والتزييف العلنين لصالح مرشحي حزب الاتحاد الدستوري (تأسس ١٩٥١)، الذي كان يتزعمه نوري السعيد (١٩٨٨ - ١٩٥٨م) أولاً، وللحزب المماثل له من حيث الفكر والسياسة الاقتصادية والاجتماعية، حزب الأمة الاشتراكي (تأسس ١٩٥١)، الذي كان يتزعمه صالح جبر (١٨٩٦ - ١٩٥٧م). كان أحدهما يضم في عضويته أكثرية سنية، وقلة شيعية ومسيحية، والثاني كان يضم في عضويته أكثرية شيعية وأقلية سنة ومسيحية. وكان نوري السعيد يتحدى أتباعه وخصومه الذين يترشحون لعضوية مجلس النواب بأنهم لا يستطيعون الفوز بمقعد في المجلس النيابي لولا تأييد الحكومة لهم، وبتعبير آخر لولا تزوير الحكومة لنتائج الانتخابات لصالح من تريد فوزه. ولم يجرب أي نائب في مجلس النواب الرد على هذا التحدي لأنهم كانوا يدركون هذه الحقيقة المرة. لقد كان نوري السعيد في ذلك صريحاً وشفافاً جداً، فهو يعرف ما يجري ويوجه العمل بما يريد وما يرضي نهجه الفكري والسياسي. كان السعيد صديقاً مخلصاً لبريطانيا، وكان يعتقد بأنها الدولة الوحيدة القادرة على حماية العراق من أطماع تركيا وبريطانيا أساساً، ومن غزوات السعودية التي كان يتعرض لها العراقيون في الوسط والجنوب بين فترة وأخرى، ولاسيما في نهايات "الرجل المريض"، الدولة العثمانية. وكان مؤمناً بالرأسمالية على الطريقة التي تشهدها بريطانيا للعراق!!

وحيث فازت الجبهة الوطنية في العام ١٩٥٤ بـ ١١ نائباً لا غير من مجموع ١٣٥ نائباً، استفز هذا النجاح الجزئي النخبة الحاكمة ونوري السعيد والبلط الملكي والاستعمار البريطاني، فتقرر أن يقدم أرشد العمر استقالة وزارته، التي أجرت الانتخابات، وأن يكلف نوري السعيد بتشكيل وزارته الثانية عشر (١٢) في العام ١٩٥٤، وكان شرط نوري السعيد لتشكيل وزارته الجديدة حل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة ليتخلص من النواب الديمقراطيين. وكان له ما أورد. فبعد تشكيل الوزارة أصدر مجموعة من المراسيم الاستبدادية، بضمنها: حل مجلس النواب وحل جميع الأحزاب السياسية، بما في ذلك حزبه، ومنع وحبس من يمارس النشاط الطلابي والشبابي والنسائي والسلام وما شاكل ذلك، إضافة إلى إسقاط جنسية كوكبة من المناضلين الشيوعيين والديمقراطيين العراقيين حينذاك. ثم أجرى الانتخابات في ظل تلك المراسيم والاعتقالات والتوجه صوب عقد حلف بغداد الذي تم له ذلك في العام ١٩٥٥. وحين أجرى الانتخابات الجديدة فاز ١٢١ نائباً بالتركية، وهم من مجموعات النخب الحاكمة الملكية، و١٤ نائباً فازوا بشكل صوري، كما يشير إلى ذلك المؤرخ عبد الرزاق الحسني في الجزء التاسع من كتابه تاريخ الوزارات العراقية، وأغلبهم كان من مؤيدي الحكم. وأصبح النواب الديمقراطيون الـ ١١ خارج قبة البرلمان. وفي العام ١٩٥٦ هتف نوري السعيد في إذاعة وتلفزيون بغداد "دار السيد مأمونة"، وجاءه الجواب في ثورة تموز ١٩٥٨.

لقد أسس الحكم الملكي الأرضية الفاسدة لكل ما حصل لاحقاً من مآسي ونكبات بالعراق، فهو النظام الذي بدأ الإخلال ببنود الدستور العراقي لعام ١٩٢٥ تشريعاً ونهجاً وسياسة، مما أدى إلى بروز كراهية شديدة ورفض تام للحكم الملكي الإقطاعي الرجعي، الذي يحن له البعض حالياً، بسبب ما عانوه لاحقاً وما زالوا، من النظم السياسية الأكثر بشاعة وفاشية!

اما البرلمان العراقي في عهد البعث وأحمد حسن البكر وصادق حسين فكان ألعوبة بيد قوى النظام الشمولي، بيد مجلس قيادة الثورة وقيادة حزب البعث، ولاسيما بيد الدكتاتور صدام حسين. وكان الفوز لقائمة البعث مضموناً أكثر من ١٠٠٪، ولا يمكن أن يترشح شخص ما، ما لم تصدر موافقة عليه من قيادة حزب البعث. وكانت عدد الأوراق

الموضوعة في الصناديق أكثر من عدد من يحق لهم التصويت والمقترعين. وأخيراً تم انتخاب صدام حسين مدى الحياة لرئاسة الجمهورية، وأنهوا بذلك مسرحية انتخاب الدكتاتور السمجة! وكانت الكراهية والحقد والرغبة في الخلاص من النظام البعثي قد وصلت مداها الأقصى، ولكن ضعف المعارضة، التي كان الاستبداد قد قضم ظهرها، لم تستطع إسقاطه، فاستعان أغلبها بمن لا يجوز الاستعانة به لإسقاط الدكتاتورية، فكان لها ما أرادت، فشنت حرب خارجية عبر تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة وخارج إطار الأمم المتحدة وأسقط النظام، وأقيم على أنقاضه النظام السياسي الطائفي المحاصصي الذي مازال يُذيق الشعب العراقي الأمرين.

وبالدولة العراقية الزاخرة بالطائفية والفساد والإرهاب، جرت أربعة انتخابات عامة، ثلاثة منها في ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ و ٢٠١٤ وكانت مزورة ٩٩٪، ومن فاز بشخصه وخلقه كان لا يتجاوز عدد أصابع اليدين. وحين اتهمت المعارضة الانتخابات بالتزوير احتج الحاكمون والفائزون فيها، عدا أولئك القلة الذين فازوا بسبب التزامهم برنامجاً للتغيير، إذ أكدوا على كون الانتخابات مزورة فعلاً. والمزورون السابقون يعرفون كيف تزور الانتخابات من حيث الأساليب والأدوات والتقنيات... الخ.

لم تختلف انتخابات ٢٠١٨ كثيراً أو قليلاً عن الانتخابات السابقة من حيث ممارسة التزوير وتزييف الإرادة وتقديم الرشاوى، ولكن أول من انبرى بالحديث عن التزوير والتزييف هم من شاركوا دوماً بذلك، هم من حكموا البلاد وما زالوا يحكمون، هم من خسر الكثير من قاداتهم الانتخابات الأخيرة، وهم أدري بما جرى ويجري في الانتخابات من تزوير وتزييف لإرادة الناخبين واستغلال فقر الناس وجهلهم ودينهم. هذه الانتخابات التي أظهرت النتائج تغيير ٧٠٪ من أعضاء المجلس الحالي، هي التي جعلت المجلس المزور نفسه يعقد جلسة ليعلن عن قرارات تطالب بإلغاء أو إعادة النظر بصناديق الاقتراع وحساب ما تبقى منها باليد، إضافة إلى إعادة حسابها بالمكائن الحديثة أيضاً.

ما هي الخشية التي تراود المجلس الحالي الذي تنتهي ولايته في نهاية هذا الشهر، حزيران/يونيو ٢٠١٨؟ إنهم يعتقدون، وهم في الغالب الأعم من أتباع أو من مؤيدي الوجود الإيراني الكثيف والحاسم بالعراق، وهم من خسر جزئياً في الانتخابات، لأنه قد تحالف مع إيران أيضاً، كما في حالة رئيس مجلس النواب وقائمته، بأن المجلس مقبل، إذا تشكلت أكثرية من "سائرون" ومن يتحالف معها، ستغير بعض أوجه المعادلة في غير صالح إيران والولايات المتحدة، وهم يستندون في ذلك إلى البرنامج الانتخابي لـ "سائرون". وهم يخشون على مصالحهم الشخصية وعلى ما مارسوه من نهب وسلب لثروة العراق وموارده النفطية والمالية وقوت الشعب. إنهم يعتقدون، بالرغم من خسارة الكثير منهم، إنهم ما زالوا في الحكم وهم يهيمنون على أجهزة الدولة وهم قادرون على الدفع بالاتجاه الذي يريدون، فهل سيغير التحالف الجديد هذا الاعتقاد، ولا يسمح بمجيء الزمر التي قادت البلاد إلى جحيم داعش والموت والخراب والفساد والجوع والحرمان والتشرد والنزوح والهجرة؟

لم تشر الانتخابات إلى تغيير كبير في النتائج، ولكنها أشارت إلى مسألة مهمة، هي أن النظام الطائفي مرفوض بالعراق، فهل سينجح الشعب في وأد حلم الجماعة التي تسببت في آلام الشعب طيلة ١٥ عاماً، ترأس مجلس الوزراء؟ لا يمكن التنبؤ بشيء واضح، فالأرقام مختلطة، والقوى الخارجية، ولاسيما إيران تلعب دوراً سيئاً مستمراً لتشكيل تحالف يحاول أن يغري الكرد وبعض القوى ليعود من سلم العراق إلى داعش، أو من يماثله في النهج والممارسة، إلى رئاسة الوزراء، وهو الأمر الذي سيشكل استمرار نكسة ونكبة العراق الجارية حتى الآن!!

إن ما ينبغي الانتباه له والاهتمام به في هذه الفوضى "الخلاقة!!!" هي أن وحدة وتعاون وتنسيق القوى المدنية والديمقراطية العراقية التي يمكن ويفترض أن تكون الضمانة الفعلية لإقامة الدولة الديمقراطية العلمانية التي تعتمد مبدأ المواطنة الحرة والمتساوية والعدالة الاجتماعية باعتبارها القواعد الثابتة لحكم العراق وبعيداً عن التمييز الديني والمذهبي والقومي أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، التي عاش الشعب العراقي تحت وطأتها وظلمها طيلة ما يقرب من ستين عاماً عجاجاً وبياباً.

## عودة العبادي إلى الحكومة تمر عبر الصدر

\*مصطفى كركوتي

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٦/٣

أياً كان رئيس حكومة العراق المقبل، فإنه لا بد أن يأخذ في الحسبان رؤية الزعيم السياسي الصاعد مقتدى الصدر في إدارة شؤون البلاد.

لقد اكتسب السياسي الشيعي الشاب، زعيم تحالف «سائرون» الجديد، لقب «صانع الملوك»، ليس لحصول تحالفه على الكتلة البرلمانية الأكبر في مجلس النواب العراقي الجديد، بل لما أظهره من نشاط وشجاعة لافتين قبيل وأثناء حملة الانتخابات الأخيرة. الإعلام الأوروبي شبّهه بظاهرة حملة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في قيادته لحزب «الجمهورية إلى الأمام».

وعلى رغم كل هذه الهالة التي أحيطت بالصدر بعد ظهور نتائج الانتخابات، فإن مهمة حراكه السياسي الراهن بالغة التعقيد والأهمية في آن. إلا أن أهم ما يواجهه الصدر هو تمكّنه من الحد من التدخل الإيراني في تسيير شؤون الحكم في العراق. فقد أعلنت طهران قبل حملة الانتخابات عن رغبتها الحؤول دون وصول تحالف الصدر إلى الحكم. قائد العمليات الخارجية لوحدة «الحرس الثوري» الإيراني الجنرال قاسم سليمانبي عبر إلى بغداد عند انتهاء فرز الأصوات والتقى سياسيينها، للتأكيد على أن أي حكومة جديدة في العراق لا بد أن تحصل على رضا طهران.

فسليمانبي رجل إيران الأكثر نفوذاً على صعيد العمليات في طهران وبغداد، بات مصدر سلطة الأمر الواقع في العراق إثر الفراغ القيادي الناجم عن قرار الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما سحب قوات بلاده من العراق قبل نحو ثماني سنوات. واللافت أن الصدر غرد على حسابه مباشرة بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات بان «الإصلاح ينتصر... والفساد ينكمش». واعتبر كثيرون أن التغريدة كانت رسالة مبطنة موجهة إلى قيادة طهران وأتباعها في بغداد.

صحيح أنه ليس لدى الصدر بالضرورة نية لخوض أي مواجهة مع الإيرانيين في العراق، ولكن الأرجح أنه سيلعب دوراً موازناً في صوغ العمل السياسي في بلاده في السنوات الأربع المقبلة، أي عمر مجلس النواب الجديد. فهو يدرك جيداً كم هو العراق حيوي لتقدم ونجاح مشروع إيران في الإقليم. فوفق الاعتقاد السائد، فإن العراق بالنسبة لستراتيجية طهران في الإقليم أهم من سورية أو لبنان أو حتى اليمن. أضف إلى ذلك أن الصدر نفسه لا يمكن أن يصبح رئيساً للوزراء لأنه ليس نائباً في البرلمان، ولكن انتصار تحالفه يضعه في موقع قوي (وقد يكون حاسماً) أثناء مفاوضات تشكيل الحكومة في الأسابيع المقبلة.

تحالف الصدر حلّ الأول في الانتخابات إذ حصد ٥٤ مقعداً من ٣٢٩، بزيادة ٢٠ مقعداً عما حصل عليه في انتخابات ٢٠١٤. تكتل «فتح» الحديث التكوين، بزعامة الجنرال هادي العامري المعروف بروابطه التاريخية مع إيران وعلاقته الشخصية مع سليمانبي، حصل على ٤٧ مقعداً. العامري قائد جيش «قوات الحشد الشعبي» المدعومة بالكامل من طهران، والتي باتت أكبر قوة عسكرية ضاربة في العراق بعد الجيش الوطني. «قوات الحشد» تم تشكيلها على نسق «الحرس الثوري» الإيراني.



تكتل رئيس الحكومة المنتهية ولايته «نصر» حل ثالثاً بـ٤٢ مقعداً، فيما هبطت حصة تحالف «دولة القانون» لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي، من ٩٢ إلى ٢٥ مقعداً. الكتلة الشيعية الخامسة «الحكمة الوطنية» بزعامه الأمام عمار الحكيم، هبط تمثيلها من ٢٩ إلى ١٩ مقعداً. كتلة «الوطنية» العابرة للطوائف بقيادة رئيس الوزراء السابق إياد علاوي حافظت على حصتها السابقة وهي ١٩ مقعداً. الحزبان الكرديان الرئيسيان (الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني) حصداً ٢٥ و ١٩ مقعداً على التوالي، وحصل التحالف السياسي في مناطق السنة بزعامه أسامة النجيفي على ١٤ مقعداً بعدما كان ١٩.

توزع مراكز القيادة الرئيسية في العراق طائفيًا يتمثل تقريباً مع لبنان، إذ تذهب رئاسة الحكومة إلى الشيعة ورئاسة المجلس إلى السنة ورئاسة الجمهورية إلى الكرد.

نجاح مقتدى الصدر قد يشكل منعطفاً مهماً بعد ١٥ عاماً من الكساد السياسي والفساد المالي ومظاهر عنف أليمة. ويرى كثيرون فوزه بمثابة فرصة سياسية قد توفر للعراق الظروف الأساسية لتحسين الأداء الحكومي. ولكن يرى آخرون أن الصدر الذي ذاع صيته إثر قيادته لانتفاضتين عنيفتين ضد القوات الأمريكية، قد نُحِّي جانباً لسنوات عدة من قبل القوى المنافسة والمدعومة من إيران.

لذلك يعتبر فوز كتلته الأخير في الانتخابات بمثابة تحدٍّ مباشر لمنافسيه الشيعة الأقوياء المتربعين على رأس السلطة لمدة طويلة والمتهَمين بنشر الفساد من قبل شرائح واسعة -بما في ذلك الصدر نفسه. في بيانها الانتخابي لكتلته التي ضمت شيوعيين وعلمانيين ومرشحا كردياً مقرباً من مسعود بارزاني، شن الصدر هجوماً عنيفاً على التدخل الخارجي في العراق سواء كان مصدره طهران أو واشنطن.

وبغض النظر عن مسار العمل السياسي قبل وبعد تشكيل الحكومة، فالواقع السياسي الراهن يزيد من صعوبة مهمة الصدر جراء كثرة كارهيه، وهو الشيء الناجم عن حملته ضد النخب الحاكمة ومخاطبته الجمهور العراقي كسياسي مستقل فوق الطائفة. وأن يكون الصدر منتقداً فذاً لتدخل إيران في سياسات العراق وأن يطالب بنهاية نظام الرئيس بشار الأسد ويلتقي في الوقت نفسه مع صناع القرار في الرياض وأبو ظبي فيما هما في ذروة المواجهة مع طهران في حرب اليمن، فهذا يوضح طبيعة مواقف هذا الزعيم من أزمات الإقليم.

والصدر يواجه الآن حالة غير مسبوقة في المشهد السياسي في العراق: إنه احتمال أن يجد نفسه في الموقع الحاسم في تحديد رئيس الحكومة المقبل. والعبادي هو الأكثر ترجيحاً لملء المنصب لكن المتوقع أن يكون العبادي «الجديد» مختلفاً عن «عبادي» السنوات الأربع الماضية، أي أقل إيرانية وأكثر انفتاحاً على دول الجوار الأخرى. والصدر في النهاية ليس عدواً لإيران، مثله في ذلك مثل رؤساء التكتلات الشيعية الأخرى في البرلمان العراقي، ولكنه الأكثر براغماتية الذي يضع مصالح العراق الوطنية في المقدمة. وهو بقدر ما يستطيع المحافظة على هذه السياسة، فإنه ينجح في أن يُبقي إيران على بُعد بوصة أو اثنتين من العراق.

## هل تففز مفوضية الانتخابات من السلم؟!

\*عبدالأمير المجر

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٦/٣

جاء في كتاب "المستطرف في كل فن مستظرف"، ان رجلا نظر إلى امرأته وهي صاعدة في السلم فقال لها، أنت طالق إن سعدت، وطالق إن نزلت، وطالق إن وقفت، فرمت نفسها إلى الأرض، فقال لها "فذاك أبي وأمي، إن مات الإمام مالك أحتاج إليك أهل المدينة في أحكامهم!!"

لاشك ان تلك المرأة الذكية، تخلصت من المأزق الذي وضعها فيه زوجها، بعد ان قدحت في ذهنها (حيله شرعية) انقذتها من طلاق متحقق لامحالة، لكنها بالتأكيد لن تكون سعيدة او مطمئنة للقادم من عمرها مع رجل اراد التخلص منها بطلاق تعسفي، لامناص منه.. وان مأزقها الاكبر سيكون في كيفية تصريف امورها معه بعد تلك الواقعة، التي لاتدري ان كان الرجل، قد اعد لها اخرى مثلها ام لا، لان نية الطلاق المبيتة، لن تنهها قفزتها من السلم، ولن يكون السلم آخر الشراك!

انتخابات العراق لهذا العام، شهدت مفارقات ومواقف كثيرة، بدءا من الدعوات المحمومة لمقاطعتها، والتي تسببت في عزوف الملايين، مروراً بالتشكيك بنزاهتها التي فاق الحديث عنها التجارب السابقة، وصولاً الى المواقف المتناشزة من نتائجها، والتي وضعت المفوضية في موقف يشبه موقف تلك المرأة، مع الفارق طبعاً، لان المطالب، يستحيل تحقيقها كاملة لارضاء الجميع.

لقد طالب البعض باعادة الانتخابات، بحجة كثرة التزوير، لان البرلمان القادم الذي ستفرضه هذه الانتخابات، لن يكون معبرا عن ارادة الشعب، وادعى ان عدم تلبية هذا المطلب قد يتسبب في حرب اهلية! وطالب البعض الاخر، باعادة العد والفرز يدويا لمناطق معينة، وادعوا ان عدم تلبية الطلب يعني اندلاع حرب اهلية! بينما رأى آخرون ان الابقاء على النتائج في بعض المحافظات، قد يفجر حربا اهلية في تلك المحافظات! والطريف في الامر، ان المفوضية نفسها، تلبسها هذا المناخ التصعيدي، وقالت ان تغيير النتائج يعني اندلاع حرب اهلية!! وبذلك وجد العراقيون انفسهم امام خيارات قاسية، وتحديدًا بعد ان نشط مجلس النواب، او عدد غير قليل من اعضائه ضد المفوضية، وراحوا يضعون شكل المعالجة الفنية للمشاكل التي حصلت، ويدعون الى اعتمادها، وفي حال عدم رضوخ المفوضية، فان اجراءات قاسية ستتخذ بحقها! او هكذا صار العراقيون يتلقون هذا السيل اليومي من التصريحات والفعاليات التي غطت على برامج رمضان الترفيهية، منذ اعلان النتائج في الشهر الماضي.

المشكلة ان البعض، اختلطت لديهم الاجراءات الفنية بالاجراءات التشريعية، فصاروا لايفرقون بين الاثنين في تصديقهم لمفوضية الانتخابات، التي ترى ان الاعتراضات والشكاوى لها سياق قانوني، وتسلم وفقا لزمان محدد ويتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها في وقت معين، وبعد ذلك، يترك الامر للمحكمة الاتحادية التي لها الحق في معاينة كل تلك الوقائع واتخاذ الاجراء المناسب وفقا للدستور..

الشيء اللافت ان هذا الحراك ترافق مع محاولات بعض الكتل الفائزة، تشكيل تحالفات لتشكيل الكتلة الاكبر، وان عملية اعادة العد والفرز، التي اذا ما فرضت على المفوضية، فان ذلك يتطلب اشهرا، قبل ان تعلن النتائج، التي لن تقبل بها جميع الاطراف، وخصوصا التي ستخسر بعض مقاعدها، ما يعني اننا سنعيد الكرة وندخل في دوامة جديدة وحلقة مفرغة..

من الصعب القول انه لاتوجد عمليات تزوير او خروقات، تمثل بعضها بحرمان ناخبين من الادلاء باصواتهم، وهذا تزوير من نوع اخر، قد لاتكون المفوضية مسؤولة عنه بشكل مباشر، لكن من الصعب ايضا، تصديق كامل ادعاءات الجميع، لان رفع السقوف جزء من لعبة السياسة، او للضغط على الاطراف الاخرى، ويبقى الاصعب ان تلبية المفوضية جميع المطالب.. ومن هنا عليها ان تستعين بخبرة وذكاء تلك المرأة، للتخلص من المأزق الذي وجدت نفسها فيه، لكن مأزق العراقيين، سيبقى هو الاكبر مع واقع سياسي سيكون افرازا لهذا المخاض العجيب!

## المحلل السياسي بين الوظيفة المهنية والظاهرة الإعلامية

\*حكمت البخاتي

شبكة النبا: ٢٠١٨/٦/٢٠

التحليل السياسي يستند الى مجموعة من القيم والعناصر التي تمهد الى استنتاجات وتوقعات تعادل تنبؤات أو استشرافات مستقبلية في العواقب والنتائج، التي تقود اليها طبيعة وتركيبه الحدث السياسي الذي هو موضوع أو مادة التحليل السياسي، وتقف في مقدمة هذه العناصر الأطر المفاهيمية التي تشكل مرجعيات القدرة في النظر والتحليل السياسي، وتكون تلك الأطر والمفاهيم الساندة لها تعبير مباشر عن حذق النظر السياسي، وتخضع بطبيعة الحال الى اعتبارات المصالح والرغبات وليس بالضرورة تعبير عن نظريات سياسية سواء كانت بعيدة المدى أو متوسطة أو قريبة المدى، وهو دائما ما يطمح المحلل السياسي الى الاستناد اليها واستثمارها.

وكانت قد هيمنت الانساق النظرية اليسارية بعيدة المدى في عالمنا او في منطقتنا على مستويات وقدرات التحليل السياسي في ظل الحرب الباردة والصراعات المتحركة والساكنة بين نظامي القطبين، في الوقت الذي كانت تهيمن فيه النظريات الاقتصادية الكبرى على التحليل السياسي في الغرب، وقد تراجعت تلك الانساق الفكرية عن ادامة استثمارها في التحليل السياسي بعد سقوط المعسكر الاشتراكي والذي تراجع على اثر سقوط الفكر اليساري، وهو ما دعا المشتغلين بالعلوم السياسية الى التفكير باستبدالها بنظريات متوسطة أو قريبة المدى على أثر التحولات والتغيرات الجوهرية والمفاجئة والتي لم تعد تستوعبها الانساق الكلية والشمولية في استراتيجيات النظرية السياسية، مما حدا بالضرورة الى ايجاد السبل والمرتكزات الناشئة عن الحاجة الى ادراك المتغيرات من أجل اعداد التصورات والرؤى والافكار في مواجهة تلك المتغيرات.

وكانت مراكز الدراسات والبحوث التي تفرعت في تخصصاتها بدقة وبكثافة، واحدة من أهم المرتكزات الحديثة في القدرة على انتاج الرأي السياسي ذي السند العلمي والمنهجي، ولقد كانت المدخلات والمعايير أهم اشتراطات عمل هذه المراكز في تيسير البحث والوصول الى النتائج المرجوة وليس المتوقعة فحسب، لاسيما وان هذه المراكز ترتبط بمؤسسات وجهات سياسية دولية واقليمية لا تشكل الموضوعية بالنسبة لها أهمية علمية بالقدر الذي تضمنها لها هذه الموضوعية من صحة المعلومة والاستنتاج من أجل توظيفها في سياسة الدولة أو الجهة المعنية بالعلاقة بهذه المراكز والمعاهد العلمية – السياسية، وبهذا القدر تركز تلك المراكز والمحليلين السياسيين العاملين في نشاطاتها على المدخلات المعدة سلفا والمعايير المشترطة في علاقة العمل بين هذه المراكز والجهات والأطراف الداعمة والمستفيدة.

### ماثلية المحلل السياسي الامريكي

مراكز الدراسات والبحوث الامريكية ذات الخلفية العلمية والتقنية العالية، وزعت اهتمامها في نطاق دعم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية، وكان لها دور مهم في ارساء تصورات الخارجية الامريكية والبيت الابيض حول المتغيرات في العالم، لاسيما عالمنا العربي الذي يعد الآن المادة الاكثر خصوبة واهتماما في الحقل البحثي والدرسي لهذه المراكز، لقد كان واحد من أبرز مدخلات عمل هذه المراكز هي الأصولية الدينية والصدام الثقافي للديمقراطية في مجتمعاتنا وتغليب وجهة النظر الامريكية في حلولها المقترحة لأزمات المنطقة وتركيز وجهة نظر الولايات المتحدة في ما يتعلق بدول الشر وفق التصنيف الامريكي لها.

اننا نشهد في التحليل السياسي الممارس امريكا صياغة ذكية تبعده عن السياسات الرسمية الامريكية من أجل المحافظة على مسافة الفصل ديمقراطيا بين السلطة والرأي السياسي، والغرض منه هو التغليب السياسي للأفكار والتصورات الامريكية على مجموع الرأي العام الامريكي، اننا نشهد انتقادات حادة في الصحف الامريكية للسياسيين الأمريكان وقد طالت رؤساء البيت الأبيض، لكن هذه الصحف تحجم عن نقد السياسة الامريكية الخارجية مما يعكس اجماعا امريكا رسميا وشعبيا في نهايات التحليل السياسي، وهو يرصد قراراته بالشرعية الدستورية بالتأييد الشعبي له، وهكذا نجد المعيار في توجيه التحليل السياسي الامريكي هو مصلحة البلاد العليا أو ما يعبر عنها امريكا بالمصالح القومية العليا للولايات المتحدة أو حتى مصلحة نظام الحكم الرئاسي في الولايات المتحدة، ويعد ذلك المعيار الذي يأخذ بنظر الاعتبار دائما المتغير الجوهري في السياسة هو المتغير المستقل الذي تتحدد بموجبه المتغيرات التابعة، ويستمد هذا المتغير المستقل جوهريته في النموذج المعرفي الامريكي الخاص المتعلق بالخير الليبرالي والسوق الحرة. وهو ما يفسر التواطؤ المستمر بين مراكز البحث والدراسات الامريكية – والتي غالبا ما تتخذ من واشنطن مقرا لها – والادارات الامريكية المتعاقبة تجاه تقييم وتحليل اوضاع العالم والمنطقة.

والمفارقة هو هذا التواطؤ بين هذه المراكز مع استنادها الى الوسائل والتقنيات العلمية والتحليلية تطاؤها وسطحية أفكار ترامب الذي لم ينظر اليه حتى في داخل الولايات المتحدة الامريكية على انه رجل سياسة بل رجل أعمال لا يحسن التفكير والتصرف السياسي.

لكن تظل تلك المراكز البحثية الامريكية تعمل وهي تعي وظيفتها في سياقات التحديات التي تواجه النظام الدولي الذي تستحوذ عليه الارادة والسياسة الامريكية، من هنا تظل ماثلية وظيفية المحلل السياسي الامريكي جاهزة ومتطابقة وغير مرتبكة في التنظيم الوظيفي والتخصصي العلمي والمعرفي، وغير مهيئة للاستباحة من قبل اطراف وافراد غير مصنفين على وظيفة المحلل السياسي اعلاميا وأكاديميا.

### استباحة وظيفة المحلل السياسي

لقد شهدنا في عالمنا العربي استباحات متعمدة لوظيفة المحلل السياسي شأنها شأن كل الاستباحات المتكررة والمتعددة لكل المواقع الاستراتيجية والمهمة في الدولة والمجتمع في عالمنا، وعملية استباحة منظمة لكل الاشياء والامكانات في حياتنا وبواسطة تلك الاستباحات تشكلت واجهات أو وجهات إجتماعية وسياسية، وصرنا نشهد توزيعا غير منضبط لهذه التخصصات والعناوين المهمة والمهنية على واجهات الاعلام.

ولعل الاكثر انتشارا في استباحة المواقع والامكانات وأكثرها تداولا اعلاميا هو موقع او وظيفة المحلل السياسي وغالبا ما تأخذ صفته او محاولته طابعا ايدولوجيا محاييا ومدافعا عن نسق النظام السياسي الذي ينتمي اليه، وسياسات رجال هذا النسق الذي يمتن الدكتاتوريات او تغيب المصلحة الوطنية، ويذهب العمى الايدولوجي بهؤلاء المحللين العرب في مجارة سياسات النسق الدكتاتوري الى تغيب كامل للموضوعية في الطرح والتحليل المعني به هؤلاء المحللون، ويتلخص الهدف في التحليل لديهم هو الدفاع عن قادتهم وكبارهم السياسيين أفرادا أو مجاميع ذات صفة قرابية أو حزبية، وهو خلاف ما يصنعه المحللون الدوليون الذي يمتنون نقد ساستهم وأفراد حكوماتهم، وهم يتفقون معهم في امتناع بعضهم عن نقد سياسات دولهم، لكن المحللين المحليين والاقليميين لدينا يزيدون عليهم في انغماسهم في الدفاع عن سياسات أنظمة الحكم في دولهم.

وبالقدر الذي ينصب فيه جدل المحللين السياسيين لدينا على المتغيرات التي تحدث في المنطقة، وهي متغيرات اكثر ارتباكا في ما تعكسه من ارتباك الانظمة السياسية في المنطقة، فان رؤى وتصورات هؤلاء المحللين تتحول الى متغير تابع الى متغيرات السياسات الحكومية في المنطقة، وهكذا ترتبك قدرة المحلل السياسي لدينا ويرتبك أدأوه المعرفي والبحثي، وهنا نستحضر المحللين السياسيين الاتراك الذين بذلوا أقصى مفرداتهم اللغوية واللفظية المبتورة

عن المعنى في الدفاع عن سياسة حكومتهم في التدخل في الشأن السوري الداخلي، وتأييد القوى المتطرفة وتأمين المعبر الاستراتيجي للإرهابيين من كل أنحاء العالم الى سوريا وحتى العراق، ثم نجدهم يلتزمون الصمت أو عدم حشر أنفسهم في القضية السورية على أثر انسحاب تركيا شبه كلياً من التدخل في سوريا بتأثير روسيا وسياسة بوتين. لقد تحول الهذر الكلامي في ما يطلقون عليه التحليل السياسي باتجاه كرد سوريا وتحركاتهم وادانة حليف الامس الولايات المتحدة حول سياستها وموقفها من قضية كرد سوريا بعد ان سحبت تركيا اذيالها من دمشق باتجاه عفرين، وهي مواقف تحليلية تكشف عن تحول المحلل السياسي الى متغير تابع مما يفقده مصداقية التعويل عليه في توقعاته واستنتاجاته.

وكذلك ينطبق المثال على المحللين السعوديين الذي تحكم تصوراتهم ورؤاهم ليس السياسات العامة للدولة السعودية بقدر ما تحكمه السياسات الخاصة للعاهل السعودي أو ولي عهده، كما يحدث الان مع ولي العهد محمد بن سلمان الذي انقلب على سياسات ورجال الملك السابق عبد الله بن عبد العزيز، وكان يتابعه في ذلك الانقلاب أكثر المحللين السياسيين السعوديين ماعدا جمال خاشقجي الذي غادر الاراضي السعودية الى واشنطن ليستقر فيها، ويصنف خاشقجي في منظومة السياسات السعودية قبل صعود نجم ولي العهد، وتعكس تلك الوقائع تذبذب الرؤية السياسية لدى هؤلاء المحللين السعوديين وعدم اعتمادها على عناصر ومقومات التحليل في النموذج المعرفي الذي يعبر عن البناء النظري والاستراتيجي للدولة وافتقار امكانية الاستنباطات وقدرة الاستقراء على تحديد المتغيرات في المنطقة بما فيها السياسة السعودية، التي كانت تلك المتغيرات تتسبب في ابراز نقيضها الداخلي باتجاه التخلي عن سياسات الدولة السعودية كلياً في سوريا وجزئياً في لبنان، وتخليها عن سياسة الصمت تجاه الدولة الخليجية المنافسة قطر، وهي سياسات لم تكن متوقعة على مستوى التحليل السياسي السعودي أو للمحللين السياسيين السعوديين أو على أقل تقدير لم يدلوا بآراء تتوقع ذلك التغيير، ولعل الظروف القائمة في الدولة السعودية تمنعهم من ذلك.

لكن المحلل السياسي في العراق قد لا يجد ذلك المانع في ظل فوضى الانفلات الاعلامي الذي يعكس فوضى التطبيق الديمقراطي، ومع كل هذا فهو لا يرقى بأفكاره وآرائه الى مستوى ناضج من التحليل السياسي، وتظل تهيمن عليه العواطف العادية للأفراد العاديين في تفكيره السياسي وتحليله المهني، ولذلك لا نجد فارقا كبيرا بين ما يفكر به المحلل السياسي لدينا وما يفكر به المواطن العادي، مما يجعل توقعاته واستنتاجاته يلفها الغموض ويشوبها الارتباك.

ولعل عدم المهنية والتخصص العلمي والاكاديمي في التحليل السياسي هو الذي يمنع هؤلاء الافراد من تصويب وتوجيه التحليل السياسي بما يتفق وسياسات ومصالح الدولة العليا الا بشكل سطحي وعاطفي وانفعالي، ويبدو ان الكثرة غير المنطقية في اعداد القنوات التلفزيونية والاذاعية والتي توزعت على اعداد الاحزاب والتيارات والاشخاص هي التي تتسبب جزئياً وبشكل لافت في تزويد تلك الوسائل الاعلامية ولغرض ذرائعي في الترويج لهذه الوسائل وللجهات القائمة عليها في تزويدها بمبرر اطلاق أسم او عنوان المحلل السياسي على كل ضيوف البرامج السياسية والاذاعية في الاعلام العراقي الرسمي وغير الرسمي، وهكذا يتحول لدينا المحلل السياسي الى ظاهرة اعلامية تتراجع في ظل انتشارها وظيفية المحلل المهنية والاستشارية في السياسات المحلية والاقليمية والدولية وهي تشكل صلب وظيفية المحلل السياسي.

\* يمكن مراجعة كتاب المنهجية في التحليل السياسي، د. محمد شلبي/الجزائر. حيث يتناول المؤلف بشكل موسع منهجية التحليل السياسي لكننا هنا سنكتفي ببعض إشارات لاسيما ما يتعلق منها بالمصطلحات والمفاهيم في التحليل السياسي وذلك لغرض توظيفها في هذه الدراسة.

## .. أين نقف جميعاً من اللادولة ؟

\*د. عادل عبدالمهدي

لم نبذل الجهد الكافي لانجاز بنود الدستور، فبدأ نظامنا اعرجاً يقودنا للأزمات

صفحة الكاتب: ٢٠١٨/٦/٤

بعنوان "تأخرت ياسيد عادل عبدالمهدي"، كتب الاخ السيد محسد ابن الراحل الأخ والشاعر الكبير مصطفى جمال الدين طاب ثراه، الآتي بنصه: "لا يختلف اثنان على براعته وحنكته، واذا ما اردت الاستفسار عن الادمغة السياسية في العراق ما بعد ٢٠٠٣، فإنك لن تتخطاه ابداً انه السيد عادل عبد المهدي. وندخل في الموضوع مباشرة، فلقد تفاجأت كغيري بمقالين بعد اعلان نتائج الانتخابات تناقلتهما مواقع التواصل بقلم السيد عبد المهدي. الاول: "رئاسة الوزراء، اشكركم فالشروط غير متوفرة" والثاني "رئاسة الوزراء، الصراع المدمر فلنعد الأمور لنصابها".

طبعاً المقال الثاني عن معايير الكفاءة في تشكيل الوزارة، ونبذ المحاصصة، وترك الطائفية والاثنية وعن اشياء جميلة..

وهنا لابد ان نسأل، اين كان السيد عادل طيلة ١٥ سنة؟

كان شريكاً فاعلاً في ارساء نهج المحاصصة وتثبيت حصة احزاب الطوائف..

وسؤال بعده: لماذا لم يعتذر السيد عبد المهدي عن انتهاج المحاصصة منذ اقرها الفرقاء، لماذا يعتذر الان؟

عذر بعض المقريين من السيد عادل يقولون: "صوت واحد لا يستطيع التغيير".

ونقول لهم كل الاصوات التي غردت خارج السرب و-لوحدها- كلها غيرت. غاندي غرد لوحدته وغير.. كاسترو غرد لوحدته وغير.. الخميني غرد لوحدته وغير.. وأصوات التغيير عديدة... فلماذا لم يغرد عادل عبد المهدي خارج السرب، ليغير، لماذا؟ ولماذا يغرد اليوم؟ لماذا؟

لماذا يعتذر رجل الدولة عبد المهدي عن ترشيح اسمه لمنصب رئيس مجلس وزراء العراق اليوم ولم يعتذر عن منهجية عهد اللادولة والمحاصصة الطائفية منذ العام ٢٠٠٣.. لماذا؟

ويبقى للمقال سؤال: ما نفع -رجل الدولة المتميز- في عهد اللادولة بإمتياز؟ ما نفعه؟

اشكر السيد "محسد" على الثناء والنقد.. وارجو ان يقيمني عبر كتاباتي ومواقفي، وليس عبر اسقاطات وروايات قد لا اكون مسؤولاً عنها. كتبت مراراً ومفصلاً منذ ٢٠٠٦ ان معادلة ٢٠٠٣ قد انتهت، ويجب الخروج منها. ومشكلتي انني كنت ولا ازال اؤمن بالتغيير من داخل العملية السياسية، ولا اعتقد اننا وصلنا لضرورته من خارجها، ليكون شأننا شأن غاندي وكاسترو والخميني... وموقفي حتى وان اختلف فهو متماهي مع موقف المرجعيات الدينية والمدنية وغالبية الجمهور والقوى الرئيسية في البلاد والضرورات الوطنية والاقليمية والدولية، بخلافه سنعمق مساحات الازمات، ونقلص مساحات الحلول.

لا انفي الاخطاء فهذه ملازمة لأي تصدي، لكنني انفي ان اكون شريكاً للمحاصصة والطائفية والاثنية. بل لعل صراعي معها كان السبب في حملة شرسة ضدي.. وإلا لماذا الاستقالات المتكررة من التنظيمات والمواقع، وانت في اعلاها.

لهذا اتهمني البعض بمسايرة الكرد، وبانني صفوي، واداهن السنة او شوفييني.

وهذه الاتهامات دليل الاستقلالية ورفض المسارات المنحرفة، ما امكن. اللهم الا اذا كان دفاع المرء عن دينه ومذهبه ووطنيته وابناء شعبه ومنطقته تعتبر محاصصة وطائفية واثنية.

دفعتني كتابة السيد "محسد" لمراجعة بعض كتاباتي. وعند فتح الملفات وقعت -دون قصد- على افتتاحيات كانون الثاني ٢٠١٢ في "العدالة".. ووجدت ١٢ منها تتناول مباني بالضد من الطائفية والاثنية والمحاصصة، وهذا مثال لاحداها بعنوان "احتمالان للخسارة.. واحتمال للريح" بتاريخ ٢٠١٢/١/١٧، وسيجد السيد "محسد" ان مبانيها لا تختلف عن المقالين "المفاجئة".

(*"امامنا ثلاثة احتمالات.. المراوحة او التراجع او التقدم.. والحالتان الاولى والثانية تعنيان الخسارة.. والثالثة تعني الريح. فاذا انعقد المؤتمر (دعوة الطالباني يومها) وخرج بنتائج باهتة فمعنى ذلك البقاء في دوامة الازمة.. فاطراف قد لا ترى اية ازمة تستوجب الحل.. وترى اخرى ان الازمة تخدمها فتسعى للتسويق والتصعيد. وهذا سيعني فقدان ارادة الحل.. بل قوى الحل. اما انهيار المباحثات والخروج اكثر تباعداً ونفرة.. فمعناه التعجيل بتداعيات خطيرة، ومنها الاحتراب والتدهور الامني والتدخل الاقليمي بل والتدويل والتقسيم الواقعي او القانوني. سيربح العراق ان انعقد عقد المجتمعين حول المبادئ الدستورية ونصوصه الحاكمة وارتكزوا عليها، والا سيجتهد كل منا.. وسيفسر على هواه.. فينفرط عقدنا.. وتزداد الخصومة لنخرج جميعاً خاسرين.*

ان الارهاب والعنف توقفه الشرعية الشعبية والدستورية وسياساتها التي بها وفي اطارها تتعزز الاجراءات القضائية والقانونية.. ولن نوقف الة الموت بالكلمات، ونحن نشهد يومياً سقوط عشرات الشهداء.. والوحدة الوطنية لا تتحقق عبر سياسات الارضاء والصفقات المتبادلة، فيربح السياسيون والاحزاب ويخسر المواطنون والوطن. عندها لن نتكلم عن المصالحة ونحن نشهد اعلى حالات الشحن الطائفي والاثني.. ولن نتكلم بالتوازن والمشاركة ونجني المحاصصة والاستفراد.. ولن نتكلم عن نظام جديد، بينما يعاد انتاج القديم ويفرض نفسه علينا. فالدستور يعني حكم المؤسسات للافراد والاحزاب، وليس العكس.. وحكم الشعب لا حكم الاجنبي وتدخلاته.. وان لا "بعث" وارهاب بعد اليوم.. ويعني الحريات والحقوق الفردية والجماعية.. والفصل بين السلطات واحترام الصلاحيات.. ومحورية مجلس النواب لنظامنا السياسي.. ومسؤولية السلطة التنفيذية بكامل صلاحياتها.. وان البلاد لا يحكمها حاكم عسكري، بل تحكم ديمقراطياً وقانونياً، حتى عند اعلان الطوارئ وحالة الحرب.. والدستور يعني استقلالية السلطة القضائية وعدم تسييسها والتدخل في شؤونها.. ويعني الفيدرالية واللامركزية وصلاحياتها والتزاماتها.. ومستحقات كثيرة لم نبذل الجهد الكافي لانجازها، فبدا نظامنا اعرجاً يقودنا للازمات.. وهو ما سيستمر ان لم نجتمع على عقد صار مقبولاً للاغلبية الساحقة، يحكمنا ونحكم به." )

## هل يغير الصدر المشهد العراقي؟

مجلة "ذا ناشيونال إنترست" الأمريكية: ٢٠١٨/٦/٤

احتل مقتدى الصدر غلاف مجلة "تايم" في ٢٠٠٥ للمرة الأولى، وكُتب على الغلاف في حينه "جاهز أم لا" في توقع لإنتخابات الجمعية الوطنية في ٣٠ يونيو (حزيران) ٢٠٠٥. وكان الصدر في الخلفية. وهو من أهم الشخصيات التي برزت بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣. واليوم يستعد الصدر ليكون الرجل القوي وراء الحكومة الجديدة بعدما نالت كتلته أكبر نسبة من الأصوات في الانتخابات التشريعية. وولد الصدر في ١٩٧٣ لعائلة نافذة من رجال الدين الشيعة في مدينة النجف. وقُتل العديد من أفراد عائلته بما في ذلك والده على أيدي نظام صدام حسين.

وبعد إعلان النتائج التمهيديّة للإنتخابات زار قبر والده في النجف، ووضع يده على نَقنه وبدأ وكأنه يفكر في المستقبل. وفي ١٩ مايو (أيار) اجتمع مع رئيس الوزراء حيدر العبادي وغطى بقامته المديدة على العبادي قصير القامة.

وكان يرتدي ثوب رجل الدين ويضع عمامة سوداء، وقد إبيضت لحيته بسبب العمر. وفي ١٨ مايو (أيار) استضاف سفراء تركيا، والأردن، والسعودية، وسوريا، والكويت.

ولم يكن الإيرانيون حاضرين، وكان رجلهم إلى العراق الجنرال قاسم سليمان، منشغلاً بترتيب إئتلاف حكومي لا يشارك فيه الصدر. وبدأ أن الصدر الذي شغل الأمريكيين مرة وقاد تحركاً شعبياً ضدهم، يمكن أن يتصدى للإيرانيين في محاولاتهم للسيطرة على العراق بعد إلحاق الهزيمة بتنظيم داعش.

وفي يوليو (تموز) ٢٠١٧، طار الصدر إلى السعودية واجتمع مع ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في جدة. وبدأ إنه يُعد العراق لدور جديد في المنطقة، دور بين الولايات المتحدة وإيران.

وقال سيث جي. فرانترمان في مقال بمجلة "ذا ناشيونال إنترست" الأمريكية إنه عام ٢٠٠٤ كان الصدر يقود ميليشيا يطلق عليها اسم "جيش المهدي". وفي مارس (آذار) حظرت السلطات الأمريكية جريدة "الحوزة" التي كان ينشرها موالون للصدر. وخطت الولايات المتحدة لمداهمات ضد الصدرين. وما حصده كان انتفاضة في أبريل (نيسان).

وسيطر أتباع الصدر على مدينة الصدر في بغداد واستمروا في الهيمنة على معظمها حتى ٢٠٠٨. وخلال المعارك، التي كلفت الأمريكيين والعراقيين أرواحاً، حافظت الولايات المتحدة على اتصالاتها بالصدرين. وكشفت برقيات دبلوماسية سرية أن الكثير من هذه الإتصالات تناولت أفكار الديبلوماسيةيين الأمريكيين وكذلك تطور الاستراتيجية السياسية للصدر.

### احترام لدى السنة والكرد

وأشار فرانترمان إلى أن الصدر يسعى الآن إلى إنشاء إئتلاف مع أشخاص من المعسكر الشيعي ممن يكرهونه أو يخافونه. وهو يحظى باحترام أوسع لدى السنة والكرد، لكن ليس ثمة ما يكفي من النواب الكرد والسنة كي يشكل حكومة معهم. ومع ذلك، فإنه بعد ١٤ عاماً من دخول رجال الصدر مدينة الصدر لمواجهة الولايات المتحدة، ها هو يصل إلى قمة السلطة في بغداد.

وبالنسبة إلى واشنطن، يشكل هذه التطور تحدياً لأن الصدر طالما كان منتقداً للدور الأمريكي في العراق. ودعا إلى إغلاق السفارة الأمريكية رداً على قرار ترامب نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٧.

وفي الوقت عينه هو منسجم مع معارضته للدور الإيراني في العراق، الأمر الذي يجعله متناغماً مع سياسات الإدارة الأمريكية. وهو مد اليد إلى الرياض، الحليف الأساسي للولايات المتحدة.

والسؤال الآن هو هل سيغير الصدر مطالبه المتكررة بأن يغادر التحالف الدولي العراق ويعتمد سياسات جديدة للعراق تهدف إلى دفع النفوذ الإيراني إلى الوراء، ويعمل مع منطقة الحكم الذاتي الكردية في الشمال، التي كانت حليفاً أساسياً في قتال داعش.



## ترميم المعادلة العراقية

\*غسان شربل

صحيفة (الشرق الاوسط) : ٢٠١٨/٦/٤

لائحة طويلة من الملفات الصعبة تنتظر الحكومة العراقية الجديدة التي يبدو أن ولادتها لن تكون سهلة. مثال على تلك المشكلات المعقدة هو ما أثير عن تفاقم أزمة المياه بعد بدء تركيا تشغيل سد «إيسو» على نهر دجلة الذي تحول في بغداد إلى شبه ساقية. ووفقاً لما قاله لصحيفتنا أحمد الجبوري عضو لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي فإن ما يجري «يعد مؤشراً خطراً على حرب مياه مقبلة، الأمر الذي يتطلب من الحكومة العراقية التحرك إقليمياً ودولياً والدخول في مفاوضات جادة مع الأتراك».

مشكلة أخرى تنتظر الحكومة العراقية الجديدة. انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران وقرار الرئيس دونالد ترمب ممارسة ضغوط اقتصادية غير مسبوقة على طهران يفتحان الباب لجولة جديدة صعبة من التجاذب الأمريكي - الإيراني. وواضح أن العراق قد يكون إحدى ساحات هذا التجاذب وإن كان المسرح السوري يوفر فرصة أكبر للتجاذب الساخن هناك.

هذا من دون أن ننسى المشكلات الكبرى المعروفة وفي طبيعتها إعادة إعمار المدن والبلدات التي دمرت أو تضررت بفعل حروب تنظيم داعش والحرب التي انتهت بدمارها. ولهذا الأمر أهمية إذ إنه يتصل بإعادة النازحين إلى أماكنهم. وعدم الإسراع في إعادة الإعمار هذه سيؤدي إلى عودة مشاعر الإحباط والغضب لدى أبناء المكون السني وهي المشاعر التي سهلت سابقاً تسلل المتطرفين إلى الواجهة وارتكابهم مغامرات دموية مكلفة كان أبناء هذا المكون في طبيعة ضحاياها. يضاف إلى ذلك أن الحكومة الجديدة مدعوة إلى معالجة الوضع الاقتصادي المتردي وارتفاع معدلات البطالة والفقر ومكافحة الفساد الذي تسبب في أوسع عملية نهب للدولة منذ إطاحة نظام صدام حسين.

ولا غرابة أن تعقب الانتخابات النيابية العراقية عاصفة من الاتهامات بالتزوير وارتكاب المخالفات. لا بد من أن نتذكر أن الممارسة الانتخابية الفعلية حديثة العهد في العراق الذي أمضى عقوداً في عهدة الحزب الواحد رافقتها سلسلة حروب منهكة في الداخل والخارج. وبديهي أن تحتاج الممارسة الديمقراطية إلى اختبارات متعددة وعمليات تصحيح متكررة في بلد عاش تجربة احتلال صعبة تبعثها مواجهات دامية بين المكونات. يضاف إلى ذلك أن استقرار التجربة الديمقراطية في مجتمع من المجتمعات مرهون بتحقيق مجموعة من الخطوات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يبقى أن العراقيين قالوا كلمتهم في الانتخابات ولا بد من احترامها. أعطوا الموقع الأول لتحالف «سائرون» بزعامة مقتدى الصدر. والموقع الثاني لتحالف «الفتح» الحشدي. وحل ائتلاف «النصر» الذي يتزعمه رئيس الوزراء حيدر العبادي في الموقع الثالث. وتراجع ائتلاف «دولة القانون» الذي يتزعمه رئيس الوزراء السابق نوري المالكي إلى الموقع الرابع.

نتائج الانتخابات كانت لافتة أيضاً في المناطق الكردية. توقع البعض أن يوجه الكرد عبر صناديق الاقتراع رسالة عتاب أو غضب إلى «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي يتزعمه مسعود بارزاني رداً على تولي الأخير قيادة الدعوة إلى الاستفتاء على الاستقلال، وما أعقبه من خسائر كردية لمكتسبات تحققت بفعل مشاركة الكرد في الحرب على «داعش». جاءت الرسالة مناقضة لهذه التوقعات إذ أعطت النتائج حزب بارزاني الموقع الأول بين الكتل الكردية، وهو ما قد يمنحه دوراً بارزاً في لعبة التحالفات لحسم معركة تشكيل الكتلة الأكبر في البرلمان. وسرعان ما تبدل اتجاه الرياح فقد تحركت الكتلة الشيعية المتنافسة لاستمالة الكتل الكردية وخصوصاً الكتلة الأكبر بينها.

لا يستطيع العراق مواجهة المرحلة المقبلة بتجاذباتها الإقليمية - الدولية وباستحقاقاتها الداخلية ما لم ينطلق جدياً في عملية بناء الدولة. لا يمكن مواجهة المشكلات والاستحقاقات بمنطق الفصائل والمكونات ونفوذ السلاح والاستقواء. لا بد من عودة إلى منطق الدولة. لا بد من احترام الدستور لأن من شأن ذلك أن يفتح الباب لترميم المعادلة العراقية وإصلاح ما لحق بالنسيج الوطني بفعل سياسة الإماء والاستنكاف والجنوح نحو الطلاق. لا بد من ترميم العلاقات الشيعية - السنية، لا على قاعدة توزيع المغام والهدايا والرشاوى بل على قاعدة الشراكة الوطنية الحقيقية والتساوي في الحقوق والواجبات في ظل المؤسسات ودولة القانون.

تصحيح العلاقات الشيعية - السنية يضعف أصوات الصقور في المعسكرين ويغلق النافذة أمام احتمال قيام نسخة جديدة معدلة من «داعش». ثم إن عملية الترميم هذه تعطي العراق بمجمله حصانة أمام التدخلات الخارجية كلها وتنتهي حلم إدارة العراق من الخارج أو اعتباره مجرد ساحة للتجاذب. في موازاة ذلك لا بد من ترميم العلاقات العربية - الكردية استناداً إلى الدستور وما أسفرت عنه الانتخابات. لقد أظهرت سياسة تخويف الكرد وقطع الرواتب عن الإقليم فشلها ولا بد من إعادة الكرد شريكاً في بغداد عبر رئيس للجمهورية يعرف العراق والمنطقة والعالم. ترميم المعادلة العراقية يعيد العراق عضواً طبيعياً وفاعلاً في العائلة العربية ويعيده دولة طبيعية في المجتمع الدولي.

ثمة دروس لا بد من تعلمها من التجارب الصعبة التي عاشها عراق ما بعد صدام. أول هذه الدروس أن غياب الدولة يستنزف انتصار المنتصر ويضاعف خسائر الخاسر ويحرم بغداد من حقها في صناعة القرار العراقي. الدرس الثاني أن الإفراط في كسر المعادلة الداخلية يضاعف هشاشة الأوضاع ويبقي باب المفاجآت مفتوحاً على مصراعيه وتجربة سقوط الموصل في يد «داعش» لا تزال طازجة. الدرس الثالث أن العراق المتصالح مع نفسه يستطيع التصالح مع المنطقة والعالم ويمكن أن يشكل عنصر توازن يضبط الشبهات الإيرانية والتركية.

لبنان ينتظر أيضاً حكومة ما بعد الانتخابات. حكومة مدعوة هي الأخرى إلى ترميم العلاقات بين اللبنانيين وترميم فكرة الدولة بعدما تخلعت كثيراً واستبيحت طويلاً. وليس سراً أن اللبنانيين يعانون حالياً من خيبات هائلة من الأحصنة التي راهنوا عليها وخذعتهم.

## مفاجآت الانتخابات العراقية تؤخر تشكيل الحكومة

\* د. أحمد سيد أحمد

الإهرام: ٢٠١٨/٦/٤

شكلت الانتخابات البرلمانية العراقية الأخيرة نقلة نوعية في المسار السياسي العراقي الذي ساد منذ عام ٢٠٠٣، حيث أحدثت نتيجة الانتخابات مفاجآت كبيرة شكلت عاملاً مهماً في تغيير الخريطة السياسية العراقية ونمط التفاعلات السياسية السابقة وتمثلت في عدة أمور:

\* أولاً: أحدثت نتيجة الانتخابات وفوز تحالف «سائرون» الذي يقوده رجل الدين مقتدى الصدر بالمرتبة الأولى، حيث حصل على ٥٤ مقعداً، بزيادة بمعدل ٦٣٪ عن انتخابات ٢٠١٤ التي حصل فيها على ٣٣ مقعداً، انقلاباً واضحاً على العملية السياسية القائمة على المحاصصة الطائفية، حيث كان فوز تحالف الصدر الذي رفع شعار الإصلاح ومحاربة الفساد والهوية العراقية انعكاساً لرفض الشارع العراقي على مختلف طوائفه للنخبة السياسية العراقية الحاكمة وتغلغل الفساد في البلاد الذي جعله يحتل المرتبة ١٦٠ في قائمة الفساد العالمية، حيث جذب الصدر المستقلين واليساريين وكل التيارات التي ترفض الاصطفاف الطائفي.

فقد تراجعت التحالفات الطائفية التقليدية مثل قائمة النصر بقيادة رئيس الوزراء حيدر العبادي للمركز الثالث حيث حصلت على ٤٢ مقعداً، بينما جاء تحالف الفتح بقيادة هادي العامري الذي يشمل الحشد الشعبي الذي لعب دوراً بارزاً في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، في المركز الثاني وحصل على ٤٧ مقعداً، وحل ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي بالمرتبة الرابعة (٢٥ مقعداً) وهو الذي كان شعاره الانتخابي إلغاء المحاصصة والذهاب نحو حكومة الأغلبية، وبالتالي فقد خسر نحو ثلثي المقاعد التي حصل عليها في العام ٢٠١٤ وكانت ٩٢ مقعداً، وحصل تيار الحكمة بقيادة عمار الحكيم على ١٩ مقعداً. بينما حافظ ائتلاف الوطنية بزعامة إياد علاوي على مقاعده الـ ٢١، وحصل تحالف القرار بزعامة أسامة النجيفي على ١٣ مقعداً، بينما فاز الحزبان الكرديان الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني بأغلبية مقاعد إقليم كردستان.

\* ثانياً: التراجع الكبير في نسبة المشاركة حيث شارك في الانتخابات ٤٤,٥٢٪ من عدد الناخبين البالغ ٢٤ مليوناً و٣٠٠ ألف عراقي أي حوالي ١١ مليون ناخب من مجموع عدد سكان العراق البالغ ٣٨ مليون نسمة. وهو ما يمثل تراجعاً كبيراً مقارنة بنسبة المشاركة في انتخابات ٢٠١٤ التي وصلت إلى ٦٠٪ وانتخابات ٢٠١٠ التي وصلت إلى ٦٢٪. وتراجع المشاركة يعكس التصويت السلبي والاحتجاجي للمواطن العراقي الراض للعملية السياسية والنخبة السياسية رغم جهود الحشد الكبيرة التي بذلتها الكتل والتحالفات السياسية لحفز المواطنين على المشاركة.

\* ثالثاً: أوضحت نتائج الانتخابات أنه لا يمكن لكتلة سياسية أو تحالف معين أن يقوم بتشكيل الحكومة الجديدة بمفرده، لكي يتولى تشكيل الائتلاف الحاكم، الذي يحتاج إلى الرقم الذهبي النصف زائد واحد، أي ١٦٦ مقعداً من مجمل أعضاء البرلمان العراقي البالغ ٣٢٩ مقعداً، وهو ما يجعل شكل الحكومة العراقية المقبلة مرهوناً بقدرة التحالفات المختلفة على التحالف فيما بينها، وهنا يبرز دور تحالف «سائرون» كمفتاح رئيسي لتشكيل الحكومة، فبالرغم من أن مقتدى الصدر لا يمكن له تشكيل الحكومة حيث إنه لم يترشح، إلا أن كتلته تمثل الرقم الأساسي في المعادلة العراقية المقبلة، فتحالف سائرون الذي يقوده الصدر الذي اجتمع مع رؤساء الكتل الأخرى خاصة الفتح والنصر والكتل الكردية والسنية يقود التفاعلات السياسية لتشكيل حكومة تتجاوز المفهوم الطائفي والعرقى

والديني والجهوي، وتتجه نحو تشكيل حكومة تكنوقراط لا تستند لقاعدة طائفية وإنما تستند لبرنامج سياسي واضح يتعامل مع قضايا العراق الحقيقية ومشكلاته العديدة، إضافة إلى أن تكون حكومة عراقية معبرة عن العراق وليس عن أجنداث خارجية أو تشابكات إقليمية، وتتسم بمواصفات خاصة للتغلب على تلك التحديات وأبرزها مشكلة الفساد المزمن والمتغلغل في مفاصل الدولة وتوظيف النخبة السياسية للمعادلة السياسية لتعظيم مصالحها الفئوية والطائفية على حساب مصلحة العراق ككل، إضافة إلى تحدي إعادة إعمار العراق وتوظيف ثرواته في إعادة تعمير المناطق والمدن والقرى التي دمرتها الحرب على تنظيم داعش خلال الأعوام الثلاثة الماضية، خاصة في محافظات نينوى وعلى رأسها مدينة الموصل التي دمرت تماما، كذلك محافظات صلاح الدين والأنبار، وتحتاج إلى أكثر من مئة مليار دولار، وقد فشلت كل مؤتمرات الإعمار السابقة في حشد الدعم المالي الدولي في تحقيق هذه المهمة. وبالتالي على رأس الأولويات للحكومة المقبلة هو الاعتماد على الموارد العراقية لإعادة تعمير تلك المناطق وإعادة السكان المهجرين واللاجئين في إطار نظام يتسم بالشفافية والنزاهة وضمان أن تتم عملية الإعمار وفق جدول زمني محدد، كذلك وضع تشريعات قانونية وآليات واضحة لمحاربة مشكلة الفساد، إضافة إلى تحديات كثيرة مثل إعادة اللحمة إلى النسيج العراقي الذي تمزق بفعل نظام المحاصصة الطائفية وبفعل الحرب على «داعش»، كذلك إعادة ترميم العلاقة بين العرب والكرد بعد الشروخ الكبيرة التي أحدثها استفتاء الكرد على الاستقلال في شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

تشكيل الحكومة العراقية الجديدة خارج الاصطفاف الطائفي يواجه بعقبات وتحديات كبيرة، أبرزها مقاومة النخب السياسية التقليدية التي تستند لقاعدة طائفية، لأي تغييرات جذرية في المعادلة السياسية العراقية وهيمنة كتل سياسية بعينها، وهو ما برز في التحركات الكبيرة التي تقوم بها بعض الكتل السياسية ضد كتلة سائرون، وتدعمها بعض الأطراف الإقليمية التي تريد استمرار سيطرة النخب السياسية القريبة منها في ظل اتخاذ كتلة الصدر لمواقف رافضة للوجود الخارجي واستعادة الهوية العراقية واستقلال القرار العراقي.

ومن ناحية أخرى تسعى بعض الأطراف الدولية المؤثرة في المعادلة العراقية مثل الولايات المتحدة إلى إجراء تفاهات مع الكتل السياسية المختلفة خاصة كتلة سائرون لضمان الحفاظ على مصالحها ومسألة استمرار الوجود الأمريكي والذي يتمثل في ٧ آلاف جندي أمريكي يقومون بمهمة تدريب ودعم القوات العراقية، كما أن التحدي الآخر هو تشكيل ائتلاف يضم ١٦٦ مقعدا في البرلمان لتشكيل الحكومة الجديدة وفقا لأجندتها وتوجهاتها الجديدة، وهناك احتمالات وسيناريوهات عديدة منها، تشكيل تحالف من قائمة سائرون (٥٤ مقعدا) مع تيار الحكمة (١٩) مقعدا وقائمة النصر (٤٢) مقعدا، والوطنية (٢١) مقعدا) والقرار العراقي (١٢) مقعدا، لكن إن حصل ذلك التحالف فإنه سيكون نجاحا منقوصا، فهو لن يؤهل هذه القوى مجتمعة لتحقيق الرقم (١٦٦) المقعدا، المطلوب لتشكيل الحكومة.

وهنا قد يلجأ «سائرون» إلى التحالف مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود برزاني (٢٥) مقعدا. وهناك سيناريو آخر يتمثل في تشكيل تحالف يضم قائمة الفتح بزعامة العامري (٤٨) مقعدا مع دولة القانون بزعامة المالكي (٢٦) مقعدا، مع الاتحاد الوطني الكردستاني (١٨) مقعدا. وهذه القوى مجتمعة لن تشكل سوى ٩١ مقعدا فقط. لكن في كل الأحوال فإن نتائج الانتخابات ستفرض على الحكومة العراقية الجديدة أن تسير وفق منهج مختلف مغاير لنموذج المحاصصة الطائفية القديم رغم التحديات والعقبات.

\* خبير العلاقات الدولية في «الأهرام»

## سد إيسو.. خطورته السياسية والاستراتيجية

\*حكمة البخاتي

صحيفة (البيدر) البغدادية: ٢٠١٨/٦/٤

ظلت تركيا دائما تنظر الى دول الجوار الآسيوي على انها المجال الحيوي لها وقد تنوع ذلك المجال جنوبا بين دول عربية وشرقا بين دول طورانية وهي تشكل بقايا جمهوريات الاتحاد السوفيتي المتفتت، ومع صعود نجم اردوغان وحزبه العدالة والتنمية انتقلت تركيا من الجانب النظري في هذا التقييم الى الجانب العملي وسعت في سياستها الخارجية الى استثمار واستغلال هذا المجال بما يتناسب وتطلعاتها العقائدية – السياسية وتطوير قدراتها التجارية والصناعية.

وقد ساعد الموقع الاستراتيجي – الجغرافي لتركيا أن تكون لاعبا إقليميا أساسيا ودوليا ثانويا فتركيا تشكل بوابة آسيا في جزئها الإسلامي الكبير باتجاه أوروبا ومدخل هذا الجزء الأهم من العالم القديم الى العالم الحديث وهي نقطة اللقاء الثقافي والتاريخي بين حضارتين تقاسمتا تاريخ العالم والمنطقة على وجه الخصوص وكان بإمكانها أن تلعب دورا رياديا إسلاميا مؤثرا وقويا وبذلك تستقطب إمكانات وقدرات العالم الإسلامي، لكن تركيا الحديثة التي نزعنت عنها الهوية الإسلامية في تأسيس جمهوريتها العلمانية على يد كمال أتاتورك ظلت على هذا النزوع القومي – العلماني ولم تتخل عنه حتى في لحظتها الاسلامية الراهنة وظلت تسعى باتجاه مصلحتها القومية السياسية والاقتصادية وقد تركز هذا الاتجاه بشكل أقوى مع صعود حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية – الاخوانية وكذلك ظلت على التوجه الذي سنته لها علمانيته المؤسسة لتركيا الحديثة في النزوع باتجاه أوروبا والتصميم الاستراتيجي لها في الانضمام في الاتحاد الأوروبي ولم تختلف في هذا المنحى حكوماتها العلمانية السابقة وحكومتها الاسلامية الراهنة.

ومع ادراكها صعوبة هذا الدخول غير المسموح به أوروبا فان تركيا بدأت بالاهتمام مجددا وبشكل عملي بمجالها الحيوي الآسيوي – الإسلامي وبناء على تنظيرات داوود أوغلو وزير خارجيتها الأسبق ومنظر الاستراتيجية التركية في ظل حكومة تنتمي الى توجهات أصولية وقومية وتعاني من ازدواجية الرؤية الاستراتيجية فقد حاول اغلوا في نظريته ان يبرز الاثر والتأثير العثماني في صياغة المنطقة الاسلامية – الآسيوية ممهدا الى استعادة امجاد الخلافة القومية – العثمانية عبر التيار الاسلامي – الاصولي، وهو مادفع تركيا الى محاولة فرض نفسها زعيمة للعالم الاسلامي – السني في ظل غياب الزعامة العربية – الاسلامية – السنية أو تراجعها الملحوظ بسبب تراكم المشاكل والازمات التي تمر بها المملكة العربية السعودية الزعيمة المفترضة للعالم الاسلامي – السني.

ولم تكتف تركيا أوردغان بطرح الفكرة العثمانية على صعيد المسلسلات التلفزيونية أو الشعارات القومية باحياء الرموز المفترضة للعثمانية مثل نقل جثمان وقبر السلطان سليمان القانوني من حلب الى داخل الاراضي التركية أو سعي أوردغان شخصيا الى اقامة مركز اسلامي ومسجد في ساحة تقسيم في اسطنبول باسم السلطان سليم الاول مما اثار مشاعر الملايين من الطائفة العلوية ذات الجذور القومية التركية والتي تنسب الى هذا السلطان مذبحه مروعة بحقهم في التاريخ العثماني واذا كان هذا يتم وفق الرؤية الاصولية والقومية للعثمانية في الداخل التركي فان امتدادات هذه السياسة الى المنطقة كان واحدا من ابرز اخطار أو افرزات الفكرة العثمانية فقد دعمت تركيا بشكل لامحدود الحركات الاسلامية – الاصولية في حربها في سوريا وتحويل الصراع الدامي فيها الى صراع طائفي يستعيد تاريخية تمثيل تركيا العثمانية للعالم السني في حروبها مع ايران التي وضعت سياسيا في تمثيل العالم الشيعي.

وقد أدت تركيا دورا استعراضيا باذخا ومجانيا في تدهورعلاقتها باسرائيل ودفاعها عن القضية الفلسطينية وكان آخرها الطلب من السفير الاسرائيلي في أنقرة بمغادرة الاراضي التركية ولم تقدم على خطوة واحدة في اعادة النظر بعلاقاتها السياسية والدبلوماسية مع اسرائيل ناهيك عن قطعها حرصا منها على مصالحها المتوقعة من جانبها في الانضمام الى الاتحاد الاوربي من جهة وحرصا على مصالحها التجارية والاقتصادية مع اسرائيل.

واذا كانت تركيا في سياستها الاقليمية تلك تسعى الى استثمار أزمات المنطقة سواء في فلسطين أو سوريا بل حتى في مصر وتونس بسبب ارتباطاتها العقائدية والايولوجية مع الاحزاب والحركات الاصولية في هذه الدول فانها سعت الى استغلال وليس مجرد استثمار الازمة السياسية والاقتصادية التي يمر بها العراق فلجأت الى الضغط المادي والاقتصادي على جمهورية العراق بواسطة قطع المياه عن أراضيه من أجل مقايضة برميل ماء ببرميل نفط عراقي وكان هذا حلم يتحدث عنه الرئيس التركي العلماني – الاسبق تركت أوزول في ايام دراسته الجامعية في امريكا ومع وصوله الى سدة الحكم وضع هذا الحلم على رفوف السياسة أو الدبلوماسية التركية حتى اذا جاء أوردغان – الاسلامي في قبالة العلماني التركي استعاد حلم سلفه العلماني ونفذه عمليا وعلى مراحل من العمل حتى كان آخرها سد اليسو الذي يستغرق املؤه مدة ثلاث سنوات وفق المختصين مما يؤثر بشكل يدعو الى القلق على مصادر ومنايع نهر دجلة ويشكل خطرا على مناسيب مياه هذا النهر الذي تتشكل فيه وفي نهر الفرات هوية وتاريخ وحضارة العراق، مما يضعنا أمام محاولة سياسية تركية في استهداف البنية التاريخية والجغرافية للدولة العراقية ومحاولة محو استراتيجي تمارسه الهوية والاحيائية العثمانية للهوية الاجتماعية العراقية من أجل توثيق اتصال المجال الحيوي التركي بالارادة السياسية للدولة التركية وربط المنطقة بالقرار السياسي التركي من خلال برنامج التعطيش السياسي وهو سعي خطير في تترك القرار السياسي الاقليمي الذي نجد انموذجه الاول والتاريخي في سياسة التريك العرقي الذي مارسته الدولة العثمانية وهنا تكمن خطورة سد اليسو التركي السياسية والاستراتيجية.

## الأزمات التي لا تحل، تراكم وتأتي أعنف لاحقاً

\*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب: ٢٠١٨/٦

بعد انتخابات ٢٠١٠ العراقية، والانتفاضات العربية في ٢٠١١ وقفنا عند مفترق طرق، شبيهه لحد كبير بالحالي بعد الانتخابات الاخيرة والتداعيات الخارجية الكبيرة. وجدت مفيداً إعادة نشر افتتاحيتين لهما علاقة بالموضوع.. الاولى في ٢٠١٢/١/١٩ "لابد من معادلة اخرى.. ما بعد الازمة"، والثانية في ٢٠١٢/١/٢٦ "العراق.. والتيارات الصاعدة؟": ("يعتور العملية السياسية الارتباك والتناقض.. والاقتصاد في خمول.. والاغتيالات والتفجيرات والهجمات المتكررة تبين نقص الاجراءات الأمنية).

انتهت معادلة "الاربعة"، اي "المجلس الاعلى" و"البارتي" و"اليكتي" و"الوفاق/علاوي" في اطار "المؤتمر الوطني/الجلبي" وهي محور التغيير في ٢٠٠٣.. وانتهت معادلة "الائتلاف العراقي/الحكيم" و"التحالف الكردستاني" (التحالف الشيعي/الكردني) والتي انجزت الدستور والانتخابات الاولى.. ونعيش معادلة "التحالف الوطني (الائتلاف الوطني/دولة القانون)" و"العراقية" و"الكردستاني".

ومحور المعادلة "دولة القانون"، لاسيما رئيس الوزراء، فبيده عموماً المبادرة والشأن العام.. بشد حد مع "العراقية"، واقل مع "الكردستاني".. وقلقة مع قوى "الائتلاف الوطني"، كله او بعضه. المعادلة لا تنتج، وطريقها مسدود ومأزوم.. ولا بد من معادلة جديدة تنقلنا لعقل وممارسات ما بعد الازمة.. وعقلنا الجمعي والفردى المبادر والمتلقي يجدد الازمة.. لاستناده لما تراكم -عبر الاجيال- من رؤى وبناءات الدولة، ومستشاريها وعسكرييها وقانونييها واقتصادييها وادارييها وفهمها.. وليس لروح ونص وقيم الدستور بمبادئه الاساسية لعراق جديد.

لم تقد الدولة المحتركة بحزب، فرد او طبقة الى تقدم وسلم اهلي.. بل لخراب واحتكار ندفع ثمنه مراراً. فما زالت السياسة بغالبية قواها وشخصياتها من مدرسة "الدولة" تلك. فالاختلاف والصراع ليس على برامج لتطوير حياة المواطنين ومستقبلهم وحقوقهم، وحكومة يتداولونها اصولياً، بل للسيطرة على "دولة" نكرر تخريبها وندعي إعادة بنائها.. فنعمق ازمانتنا بدل تجاوزها.

ويعزز الاجنبي هذا السلوك.. فما يهمله اتفاقية نفطية، اقتصادية، امنية او سياسية، قبل مصالح الشعب والبلاد. ورجال الدولة -اليوم- مسؤولون عن كسر المعادلة.. التي سترتد عليهم، ما لم تحمم حاكمية الشعب ودور المجتمع ووحدة الكلمة، لتأتي قوة الدولة نتيجة لذلك، وليس على حسابها.

والانتقال لمعادلة ما بعد الازمة، حيث الانطلاق بدل الكبح.. والمصالح بدل المخاوف.. والثقة بدل الريبة.. والاستقرار بدل الاضطراب. وهذا معناه الدستور والمؤسسات القضائية والتشريعية والتنفيذية والمشاريع العامة والخاصة، وفي المدارس والجامعات والمستشفيات والمصارف والاستثمار والاعلام

ومؤسسات الاداب والثقافة والعلوم والشباب والرياضة والمرأة، وكل ما يضح عوامل العدل والحيوية لشعبنا..") ("مر ٢٠١١ بسرعة.. فما ان اندلعت الانتفاضات الا وانتشرت لعموم العالم العربي.. لم تتعداه، فالمشكلة هي في الانظمة ومنظوماتها.. فتهاوت انظمة. وتنتظر اخرى.. فالتغيير حقيقة، وسيشمل الجميع، قسراً او طوعاً.

وما يبدو بعيداً اليوم سيصبح واقعاً غداً.. فرغم التطورات العالمية، لكن الانظمة العربية ومنظومتها تتأرجح بين سيء واسوء.. بين الاستبداد والطائفية.. وشعارات محاربة الاستعمار والصهيونية والخضوع لشروطها.. والاسلاموية والعلمانية.. والقومية والقبلية.. فعجزت عن بناء منظومة فاعلة تنبض بالحياة تواكب تطورات العصر.. والاهم متطلبات الجماهير بتياراتها وشرائحها.

فهل ستنجح التغييرات لترسيخ انظمة تتجاوز الماضي.. ام سترتكز على عقده، لتبني عصبية وذرائع تعفيها من تحقيق المصالح العليا للمواطن والوطن. وهل ستعتمد الجد والمسؤولية، ام ستستهلك نفسها وشعوبها في تهيج الجموع وخداعها. فترتد، وتعود الفوضى والازمات والحروب لتصبح عودة المستبد "العادل" ضرورة ومطلباً.

وهل سيأخذ المجتمع حقوقه ليصبح الاساس، والدولة في خدمته.. وهل ستتطور اقتصادياتنا واجتماعياتنا وانظمة تعليمنا وصحتنا ومناهج علومنا لنستعيد انسانيتنا ومبادرتنا وثقتنا بانفسنا.. وهل ستترسخ تجربة الانتخابات لتصبح الديمقراطية تقاليد واخلاقيات ام مجرد غطاء للتسلط وتجديد السلطة لمن يمسك بمقاليدها.

وهل ستصبح حقوق المواطنة والانسان حقائق يومية ام ستكون مجرد وعود وتقارير كاذبة لاقناع مؤسسات الرأي على نظافة سجلاتنا، رغم السجون والمعتقلات والاغتيالات والتعذيب وانتزاع الاعترافات وعصابات الموت.

وهل ستقوم منظومة اقليمية قوية يمكن ان تحتوي خرائطنا وتبايناتنا في اطار وحدتنا ومحيطنا الاكبر.. فلا تضعفنا وتجزأنا تعددية الالوان -فنتفجر ونضحي بكل شي لابسطة خلاف- بل تجمعنا في حزمة من التنوع والتكامل والمصالح والامور المشتركة.

كثيرون يدفعون شعوبنا لتكرار الماضي.. فهل نحن مستعدون لنضع انفسنا في التيارات الكبرى.. والتيارات الصاعدة حيث المبادئ السامية والتواصل البشري الاوسع، والمحيط الاقليمي والعالمي المتعاون.. وحيث نمتلك رصيلاً حضارياً وتاريخياً يسمح لنا بان نحمل المكانة المرموقة بين الامم وحركة العلوم والحقوق والحريات ورفع الظلم والاستبداد.. ام يراد لنا ان نجدد المآسي التي تقنع نفسها انها منتصرة بالايام والشهور، لتجد نفسها الخاسر الرئيس بالسنين والعقود."()



## حماية الدستور وإنفاذ القانون

\*حسين فوزي

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٦/٦

يتابع المهتمون بالشأن العام المناقشات الجارية بخصوص صلاحيات مجلس النواب ومجلس الوزراء في التعامل مع نتائج الانتخابات الأخيرة، من حيث معالم التزوير، سواء بتعطيل أجهزة التعرف وصناديق تعجيل النتائج، بجانب العديد من مظاهر الضغط والتجاوز، من خلال عدم فتح محطات التصويت في موعدها، و منع مراقبي منظمات المجتمع المدني وممثلي القوائم من حضور التصويت، أو حضور المرشحين والدعاية لأنفسهم حتى داخل محطات التصويت، أو إشهار السلاح بقصد الترهيب كما حدث في نينوى.

وبحكم عملي ضمن شبكة شمس لمراقبة الانتخابات، تحدثنا عن جمع كبير من التجاوزات في تقرير شبكتنا، حد دعوتنا لإلغاء المفوضية مراكز انتخابية كاملة، مثل مركز الحبانية، والإشارة إلى مخاطر استحداث مراكز انتخابية في اللحظات الأخيرة، ومؤشرات التزوير الفاضح في الأنبار وصلاح الدين وديالى والموصل.

بجانب تحفظنا على التصويت المشروط وتقريب محطات التصويت لمن هم متنقلون بمعدل ٥٠ ناخباً في كل محطة. وبالطبع فإن الدستور حدد صلاحيات لمجلس النواب، وللفرع الثاني من السلطة التنفيذية: مجلس الوزراء، وهي صلاحيات واضحة لا تحتمل اللبس، بجانب صلاحية المحكمة الاتحادية في المصادقة على نتائج الانتخابات وفق المادة ٩٣

سابعاً.

ولم أجد على قدر مطالعتي المتكررة للدستور أية صلاحيات لمجلس النواب أو الفرع الثاني من السلطة التنفيذية: مجلس الوزراء، في التدخل في مسار البت في شرعية مسار الانتخابات، بل وكما ذهب الخبير القانوني طارق حرب، فإن ليس من صلاحية حتى المحكمة الاتحادية إلغاء الانتخابات كلية.

لكن من صلاحية المفوضية الإلغاء الجزئي لمراكز انتخابية. ويبدو ان المشرع قدسها عن منح صلاحية الإلغاء الكلي للانتخابات للسلطة القضائية، وهو ما كان يجب ان يكون لضمان صلاحية "المرجع" الأعلى في الدولة في حسم المنازعات. عليه فان الأمر بحاجة إلى متابعة في إطار الدستور والاستعانة بالخبرات الفقهية للدستوريين والقانونيين مجتمعين للفصل في أي إجراءات تأتي من خارج المفوضية.

أما أن تتحول قضية الفصل إلى صراع سياسي يتم فيه تبادل الاتهامات وأكثر، فإنه تصرف غير مسؤول... ولطالما عانى العراقيون من التصرفات غير المسؤولة المنفصلة التي قادت إلى إلحاق أمدح الضرر بفرص البناء من خلال التراكم الكمي، والحرص على اقتناص فرص التحولات النوعية في إطار الدستور والقانون وليس القفز عليه، سواء بفعل تأثير قوى سياسية متنفذة وتحريك الشارع بطريقة تنقل موضوع الفصل الدستوري الفقهى والقانوني إلى غير ذوي الاختصاص، وبالأخص الشارع الذي قد لا يعي الكثير من معنى الالتزام بالدستور والقانون... وهي الظاهرة التي طالما عانينا منها منذ استحوذ النظام الشمولي وتحول أوهاام السلطة والتوسع إلى معيار لإدارة الدولة.

وهي حالة خطيرة تشكل خرقاً خطيراً لمعايير الدولة الديمقراطية المدنية ومنزلقا نحو معالم تبني لغير تمكين مؤسسات الدولة الديمقراطية تحت شعارات تحريض الجماهير الموالية.

## قراءة في أبعاد التخوفات الحزبية من الفورة الصدرية ما بعد الفوز؟

المدار : ٢٠١٨/٦/

**فريق التحليل السياسي:** يسود الساحة السياسية الشيعية حالة تخوفات من تحركات السيد مقتدى الصدر السابقة واللاحقة ربما تقود لاحقا الى عملية تعطيل تشكيل الحكومة الى حين اتضاح الصورة النهائية. وتقوم الفكرة الاساسية بالبناء على خلق حالة تخوف من اندفاع التيار الصدري بالرغم من جود اساس وركائز لهذه التخوفات لايمكن التغاضي عنها فعلا، ولاسيما وان التيار الصدري كان قد اتخذ سابقا عدة خطوات سياسية مفاجئة بطريقة الصدمة للواقع السياسي وهذا ما يقود اطراف كثيرة للوقوف مطولا امام هذه الظاهرة في محاولة لفهمها وقراءة ابعادها ومحاولة رصد ارتدادتها لاحقا.

وقد زادت تحركات السيد الصدر المبكرة والقوية باعتباره الفائز الاول في الانتخابات من حالة التخوف كثيرا ولاسيما وان البعض يشعر بأنه اندفع اكثر من اللازم في فرض هيمنته واطهار نفسه وكأنه السيد الاول في العراق والصانع للملوك والمسيطر على صورة الحكومة القادمة وان كل شيء لابد ان يمضي وفقا لتوجهاته وتطلعاته لاغير، في ظل وجود تقاطعات كثيره له مع اطراف واسماء مهمة لازال بعضها يستذكر قصصا واحاديثا قديمة تعود الى بداية سنوات انطلاق التيار مابعد الاحتلال الامريكى ويعكسها على الواقع الحالي بنظرية "اذا كان الصدر لايمتلك قوة في الفوز سابقا وكان يتصرف بهذه الصورة من التحدي فكيف بالصدر وهو يمتلك الان لجام الفوز وقدرة تشكيل الحكومة وتسمية رئيس الوزراء".

بمعنى ان هناك تخوفات جدية من ابتلاع التيار الصدري للساحة السياسية والحكومية في آن واحد خلال السنوات الاربع القادمة وهذا مايدفع الكثير من الاطراف الشيعية الهامة في تفعيل الكواح السياسية والتركيز على قراءة المشهد القادم. من جانبه فان السيد الصدر . حسب الظاهر . كان مدركا لهذه الحقيقة لذلك حاول من خلال التصريحات الكثيرة . التغريدات والاستفتاءات . في ان يركز على اُبوية الحكومة القادمة وانها ستكون شاملة لكل الاطراف العراقية المؤمنه ببرامجها وغيره من الافكار التي طرحها لتخفيف حدة التوتر والتشنج السياسي من القادم بالرغم من ان الحراك العربي عموما تجاه الصدر والمقالات التي كتبتها الصحافة العربية والغربية بالاضافة الى التغطيات الاعلامية قد سارت بالاتجاه المعاكس وحاولت بان تظهر الصدر وكأنه الرقم السياسي الذي سيغير من توازن القوى الاقليمية داخل العراق مما خلق هالة اعلامية مبالغ فيها ساعدت في تأزيم الموقف.

في نفس الوقت فان كافة الاطراف والشخصيات الشيعية المؤثرة والصانعة للقرار وبمقدار التخوفات المبالغ فيها في قراءة القادم الصدري فأنها ايضا تؤشر وتدرك خطورة اهمال التيار الصدري او ابعاده او القفز على فوزه الاخير في الانتخابات، مما يضع الجميع بين المطرقة والسندان، مطرقة ترك اللجام للتيار الصدري في السير بقوة تجاه الواقع السياسي والحكومي القادم، وسندان ابعاده وايقافه والتجاوز على حقه القانون الانتخابي، والبحث عن مقاربة جدية تكون بين الاثنين خلاصتها ((كبح الفورة واعطاء الحق)).

في مقابل ذلك فان هناك تيار صغير يعتقد ان التخوفات من التيار الصدري مبالغ فيها كثيرا وان مردها هو تشنجات شخصية سابقة بين التيار الصدري وشخصيات شيعية مسؤولة او مؤثرة وان هذه التشنجات تتحول الى سياسيات مؤثرة على الواقع العراقي.

تيار العبادي بالخصوص يرى ايضا ان هناك محاولات لتضخيم الشهوة الصدرية تجاه الواقع السياسي والحكومي وانه بالرغم من كل التحركات والمقولات الصدرية الا انه لم يتجاوز سابقا الخطوط الحمراء المتفق عليها مع التأكيد على ان علاقة الصدر والعبادي خلال السنوات الماضية قد قدمت صورة عراقية متوازنة ولم تولد انحيازا يخلل من قواعد اللعبة السياسية في العراق واستطاع كلا منهما ان يقف عن حدود مقبولة في طريقة تعاطية مع الآخر وفي طريقة تعاطي الاثنان مع الداخل والخارج، وبالتالي فان التخوف منها عند البعض الداخلي او الاقليمي هو مبالغة لا تستحق التركيز عليها مع التجربة السابقة الشدة والجذب حاليا بين التيار الصدري وحالة التخوف المبالغ فيها من قبل الآخرين، والمطلوب من قيادة التيار الصدري ان يكونوا بقدر الفوز والاستحقاق الكبير الاخير وان يركنوا جانبا الكثير من الخلافات والاختلافات فمستقبل العراق كوطن وشعب بحاجة الى سياسية (التغافل) عن احداث الماضي قدر المستطاع وتخفيف سقف الاندفاع بفعل فورة الفوز الانتخابي واشعار الآخرين بقدر من الاطمئنان وعلى الآخرين ان لا يبقوا في ابراجهم العاجية المليئة بالشكوى والتخوف. فالتوازن واخذ الجميع لحقه هي القدر النهائي، والقادم لن تكون فيه مفاجئات ولا صدمات لايمكن السيطرة عليها بوجود شخصية متوازنة في رئاسة الوزراء يمكن ان تقود الدفة الى بر الأمان كما حصل خلال السنوات الماضية.

## حتى دجلة؟

\*مينا العربي

صحيفة (الشرق الاوسط) : ٥/٦/٢٠١٨

حتى دجلة؟! تعودنا على سماع أخبار صادمة ومحزنة من العراق مع الأسف خلال السنوات الماضية، استهدفت المعالم العراقية، من الجسور إلى الآثار إلى شخصيات سياسية واجتماعية بارزة، والآن جاء الدور على دجلة، الذي مع الفرات يشكل صميم الهوية العراقية... "بلاد ما بين النهرين". لقد نهضت حضارة تلو أخرى على ضفاف دجلة، منها آشور ونيينوى، ومن تلك الحضارات انتقلت إلى العالم المعرفة في مجالات عدة مثل الري والزراعة.

اليوم، "بلاد ما بين النهرين" على وشك أن تخسر أحد نهريها، ويبدو أن الثاني على الطريق. "بلاد ما بين النهرين" تحولت من أراض زراعية خصبة تغذي أبناءها إلى بلاد تستورد بالدرجة الأولى احتياجاتها الزراعية من دول عدة، على رأسها تركيا وإيران المستفيدتان من التراجع العراقي. نهر دجلة، مثل كل الأنهر، هو مفتاح التنمية والنمو الاقتصادي والاجتماعي وشريان أساسي لحماية النظم الإيكولوجية. ٥٥ نوعاً من الأسماك تقطن دجلة، ولكن الصيد تراجع مع تراجع أوضاع البلاد وزيادة التلوث البيئي. باختصار دجلة منبع الحياة اليوم يحتضر.

دجلة، وطوله ١٨٥٠ كيلومتراً، ينبع من تركيا يمر بطرف الشمال السوري ويجري في عروق العراق حتى يصل إلى شط العرب. مع تشغيل تركيا لسد "إليسو"، يشهد نهر دجلة أسوأ حالة جفاف شهدها النهر في العراق. صور صادمة تظهر العراقيين يمشون في النهر بعد أن جف على قواربهم.

قرار تركيا تشغيل سد "إليسو"، الذي يخفض مياه دجلة في العراق بنسبة ٥٠ في المائة، لم يأت من دون سابق إنذار، بل منذ سنوات وأنقرة تعلن عن مشاريع جديدة لإنشاء سدود لا بد أن تؤثر على العراق وسوريا. مشروع جنوب شرقي الأناضول يعتمد على بناء ٢٢ سداً، و١٩ محطة مائية مولدة للكهرباء. بدأ العمل فيه عام ٢٠١٠، وها هو يكتمل في موعده ٢٠١٨. تركيا استثمرت ١٠ مليارات دولار في المشروع، على أمل أن يدر المشروع بعد التشغيل ما قيمته ٦,٦ مليار دولار للاقتصاد التركي سنوياً. ولكن هذه الأموال تقوم على قطع حقوق العراق وسوريا من المياه. اجتماعات ثلاثية بين بغداد وأنقرة ودمشق قبل نحو عشر سنوات لم تأت بنتيجة. وانشغال بغداد ودمشق بالأزمات الداخلية، جعل أنقرة تنفرد بالتصرف دون رقيب أو حسيب.

منذ أشهر، أبلغت السلطات التركية، الحكومة العراقية، بمشروع تخزين المياه في "إليسو"، مطالبة العراق ببرنامج مشترك معها. ولكن لم يحدث ذلك، وكل طرف يتنصل من المسؤولية. لقد سمعنا منذ سنوات عن "حروب المياه"، وكانت هذه هي الحروب المتوقعة للمستقبل. المستقبل بات هنا وقد تؤدي إلى حروب إن لم تحل الأمور بالدبلوماسية. تركيا عليها أن تلتزم بالاتفاقات الدولية فيما يخص تقاسم المياه، وإلا ستكون هناك سابقة خطيرة تؤثر على الاتفاقات التي تنظم علاقات الدول التي تشترك في الأنهر والمياه. من جانبها،

انتهزت إيران الفرصة وقامت بتغيير روافد نهر دجلة. وبينما التركيز على تركيا ومشاريعها الضخمة، تستغل إيران الوضع لمصلحتها.

لا شك أن تركيا وإيران تتحملان مسؤولية كبيرة في هذه الأزمة، ولكن هناك أيضاً مسؤولية الحكومة العراقية ووزارة الموارد المائية في حماية المصالح العراقية. لو كان العراق قد عمل على بناء سدود جديدة، مثل سد بيخمة وغيره، لكان حمى الحقوق المائية الوطنية. على العكس، بقي سد الموصل، وهو السد الأكبر في العراق على الضفة الغربية لدجلة، مهدداً بالانهيار من دون تحرك رسمي جدي. وبعد أن كان العراقيون، خصوصاً أهالي الموصل، يخشون من الغرق مع فيضانات قاتلة في حال انهيار سد الموصل، باتوا اليوم قلقين من الجفاف القاتل لنهر دجلة.

الطموحات التركية والإيرانية، أرضاً ونهراً، تهدد العراق من دون شك. من ناحية يجف نهر دجلة، ومن ناحية يتوغل الجنود الأتراك في الأراضي العراقية، ويتجول قائد "فيلق القدس" قاسم سليمان في بغداد. في الحالتين السيادة العراقية مستهدفة والتبعات وخيمة. وعلى الرغم من لقاءات معدودة ومحدودة لمناقشة قضية المياه بين بغداد وأنقرة، إلا أن العراق لم ينجح في الدفاع عن حقوقه. الاعتماد غير المنطقي وغير المسؤول على النفط جعل المسؤولين في العراق لا يبالون لما هو أهم من النفط، فأبار النفط لن تعوضنا عن عذوبة مياه دجلة.

من المؤمل أن تحل أزمة المياه الحالية بتدخل دولي يمنع تركيا من استغلال كونها دولة منبع لدجلة. ولكن هذه الأزمة يجب أن تؤدي إلى تغيير جدي في الموقف الحكومي العراقي، مع التركيز على اعتماد سياسة زراعية وإيكولوجية تحمي البلاد. حالات انقطاع المياه الصالحة، خصوصاً في الموصل التي عانت لسنوات كثيرة من انقطاع المياه، أدت إلى اضطرار الأهالي لحفر عشوائي للآبار للحصول على المياه. كما أن عدم الاهتمام بالموارد المائية يأتي كجزء من الفشل في رسم وتنفيذ سياسة زراعية سليمة. فعلى سبيل المثال، العراق اليوم يستورد أبسط أنواع الخضراوات مثل الطماطم والخيار وغيرها، كما أنه خسر مكانته كمصدر أهم التمور في المنطقة وبات يستوردها. هذا قطاع من أهم القطاعات لنمو العراق اقتصادياً واجتماعياً، فهو اليوم بلد لا توجد لديه صناعات محلية أو اقتصاد مستقل عن النفط - يعتمد بصورة شبه كلية على تصدير النفط الذي ستجف آباره خلال جيلين أو ثلاثة من العراقيين. بوجود نهريين وأرض خصبة كان من المفترض أن تكون هذه السياسة الزراعية من أولويات كل حكومة عراقية لتأمين الحاضر والمستقبل.

أما الماضي، فهو يعتمد بشكل كبير على دجلة والفرات. من المفارقات أن نهر دجلة كان موقع أول اتفاق بين طرفين حول حقوق المياه، فبتاريخ ٢٥٠٠ عام قبل الميلاد، اتفقت دويلتان سومريتان، لجش وأوما، على اتفاقية لإنهاء خلافهما على نهر دجلة، وتوصل زعيماهما إلى اتفاق حول إدارة المياه المشتركة. وتعتبر هذه الاتفاقية الأولى في التاريخ لتنظيم حقوق أكثر من طرف للمياه، وتعتمدها الأمم المتحدة في شرح حقوق المياه المشتركة. هل تراجع العراق إلى أكثر من ٤٥٠٠ عام، وبات غير قادر على حماية ثرواته المائية؟ حتى دجلة سنفقد؟

## الانتخابات.. دوامة وفوضى ام حكومة بعد العيد؟

\*د. عادل عبدالمهدي

صحيفة (العالم) البغدادية: ٢٠١٨/٦/٦

بعد اعلان المفوضية النتائج النهائية للانتخابات في ١٧ ايار الماضي، واعلانها في ٢٧/٥/٢٠١٨ عن سلامة اجراءاتها والتدابير التي اتخذتها في التعامل مع الشكاوى، وطنياً وفي مناطق محددة ككركوك والسليمانية او بعض المحطات، او فيما يخص التصويت في الخارج او الخاص، او عمليات العد والفرز اليدوي وغيرها، وان ٣١/٥/٢٠١٨ سيكون اخر موعد للهيئة القضائية للانتخابات لاستلام الشكاوى لكي تقوم بالبحث فيها، قبل ان يتسنى ارسال النتائج النهائية الى المحكمة الاتحادية للمصادقة النهائية. ليبدأ العد التنازلي، الذي يقضي بان يعلن رئيس الجمهورية دعوة مجلس النواب خلال ١٥ يوماً قابلاً للتجديد مرة واحدة، حينذاك على الكتل السياسية ان تنهي مشاوراتها، لان انتخاب رئاسة مجلس النواب سيرتبط باختيار رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، الخ. صحيح ان هذه السياقات قد اضطرت، بسبب تأخر اعلان النتائج، وكثرة الشكاوى والضغطات، واتخاذ مجلس الوزراء ومجلس النواب سلسلة قرارات اعترضت عليها رئاسة الجمهورية، واحيل الامر الى المحكمة الاتحادية للبحث فيه. فانهاء هذه المسألة بات اولوية، وإلا ستدخل البلاد في دوامة لا تحمد عقباه.

سنفترض ان الامر سيحل هذه الايام، لتعود السياقات الى مجراها بعد تصويب ما يجب تصويبه. فاذا ما تحقق ذلك فسنكون على موعد في نهاية الشهر او بدايات تموز لاجتماع مجلس النواب وموضوعة الكتلة النيابية الاكثر عدداً، والبداية باجراءات الرئاسات والحكومة القادمة. فالكتل تجري المفاوضات، وهناك عقبات وانفراجات تظهر على السطح. والامر الذي يطرحه الاعلام يركز على محورين اساسيين:

١- محور تبدأ خطواته الاولى من "سائرون" و"النصر" و"الحكمة". ولأن القوائم الثلاث تمتلك بالنتائج الحالية للانتخابات اقل من ١٢٠ مقعداً، فستكون بحاجة لحوالي ٥٠ مقعداً لانعقاد الجلسة الاولى وانتخاب رئاسة مجلس النواب، وحوالي ١٠٠ مقعداً للحصول على الثلثين المطلوبة لانتخاب رئيس الجمهورية في الجولة الاولى. لكن ما هو اصعب من الارقام هو مواقف بقية القوى، وكيف ستخوض المفاوضات، وهل ستعطي صكاً على بياض، ام ستكون لها مطالب ومواقف قد يصعب تليبيتها. لنعود الى ضغوطات وممارسات الدورات السابقة.. ووجود "فيتوات" على هذه القائمة او ذلك الشخص، مما يعرقل المفاوضات وانسيابيتها.. اضافة الى ان العديد من الكتل اعلنت مراراً ان مسألة المنهاج ستكون ضرورية لها، فهل ستضحي به من اجل تشكيل الحكومة، ام ستمسك به، وهو ما سيضع امام المفاوضات المزيد من الصعوبات.

٢- محور يبدأ من "الفتح" و"القانون" و"النصر". وفي الحقيقة لن تختلف صعوبات هذا المحور عن المحور الاول لا من حيث الارقام ولا من حيث التفاهات.

وخارج هذين المحورين ستبقى الصعوبة الاكبر -في ظل الظروف الراهنة- في إبعاد أي من "سائرون" او "الفتح"، تماماً كصعوبة إبعاد القوائم الكردية او "السنية" الكبيرة، ذلك اللهم الا اذا شهدنا نزعة للذهاب الى "المعارضة"، وهو امر لم نتلمس له استعدادات كبيرة، حسب تقديرنا على الاقل. فقد لا يكون هناك من طريق للخطوة الاولى الا بوجود "سائرون" و"الفتح" بين القوى المبادرة، ليس فقط لاعتبارات العدد الكافي المطلوب للاستحقاقات الدستورية، بل حتى لحل العقد ولتوفير التوازنات السياسية المطلوبة، داخل القوائم وفيما بينها. بل هو ضرورة حتى للتوازنات الاقليمية والدولية التي ستلعب امام الستار او خلفه دوراً مهماً، تسهيلاً او تعقيداً. لهذا نقول بان هذا الامر بقدر ما يطمأن ان البلاد قد تشكل حكومتها سريعاً، لكنه يشير بان العملية السياسية وقوانين الاحزاب والانتخابات لم تنجح بعد في الدفع باتجاه سياقات يمكنها ان تفرز قوى منسجمة تجتمع حول منهاج وبرنامج عمل واضح لحكومة ناجحة، تشكل اغلبية سياسية على صعيد الوطن كله، لتقابلها اقلية سياسية على صعيد الوطن كله. فاذا كانت الانتخابات لن تقدم تقدماً ملموساً في المحاصصة، او حتى في مقدمات الحكومة الناجحة، لكنها كسرت على الاقل من الكثير من عوامل الاحتكار والتمترس الطائفي والاثني.

## المحكمة الاتحادية العليا

\*احمد فاضل العموري

### تفسير القانون المخالف للمبدأ الدستوري، الشعب مصدر السلطات

موسوعة الثقافة، ٦/٦/٢٠١٨

جاءت دعوى المقاطعين للانتخابات النيابية لسنة ٢٠١٨ أمام المحكمة الاتحادية العليا بعدم تصديق نتائج الانتخابات لأزمة مارستها السلطة القضائية الأعلى في مؤسسات الدولة الاتحادية، عندما قامت برد الدعوى بشكل استفزازي وغير مسؤول وبرت ذلك بعدم توجه الخصومة، حيث نعلم ان تمسك المحكمة بالخصومة وهو من النظام العام يكون في القضاء العادية بين مدعي ومدعى عليه أو طلب دين ولكن عندما يكون هذا الطلب لحق شعبي او حق أمة فإن مبررات رد الدعوى يجب ان تكون خاضعة لجهة تفسير محايدة والتروي والانتظار لتطبيق الدستور، وليس التلاعب بنصوص القانون، حيث جاء دفع وكيل المدعى عليه بعبارة مبتسرة من نص قانون المرافعات المادة (٤) الشق الاول فقط ولم يكمل بقية النص الذي هو يدخل ضمن الاختصاص الوظيفي للمحكمة الاتحادية العليا شكلاً ومضموناً.

وشكلت الدعوى المقامة أمام المحكمة الاتحادية العليا بالرقم ٨٦/اتحادية / ٢٠١٨ والذي صادف موعد نظرها يوم الاحد موعداً للمرافعة بتاريخ ٢٧/٥/٢٠١٨، بعد أن قدمنا للمحكمة ادلة واثباتات وكتب تبين أن الانتخابات النيابية الاخيرة كانت غير قانونية ومخالفة لمواد الدستور، بسبب حجم التزوير الواضح والدليل الغاء نتائج الانتخابات في ١٠٢٢ محطة أي يعني ١٢٪ من حجم الانتخابات والتي اذا صدقنا رواية المفوضية المستقلة للانتخابات بـ (٤٤,٥٢)٪ واذا اطلعنا على تقارير المنظمات غير الحكومية وتقارير الكيانات السياسية المشاركة كانت النسبة لا تتعدى ٣٢,١٩٪ من المحدثه بياناتهم ووفق تقرير مسرب من جهاز المراقبة الملكية البريطانية للانتخابات العراقية، اذا المشكلة كانت سياسية وحزبية ومحاصصة اثارها حجم التزوير في التصويت الخارجي والتصويت الخاص وتصويت محافظة كركوك والنسبة المعلنة من قبل مفوضية الانتخابات وهي ٤٤,٥٢٪ من مجموع المشاركين وهي نسبة غير دقيقة أو حقيقية، إذ كانت النسبة لا تتعدى ١٦٪ حتى قبل ساعتين من موعد غلق صناديق الاقتراع في عموم محافظات العراق . وقد فاجئت النسبة المعلنة من قبل المفوضية خيبة أمل كبيرة للمقاطعين من الشعب العراقي .

تم تأسيس دعوى المقاطعين على ما تملكه المحكمة من حق في التصديق على نتائج الانتخابات بموجب احكام الدستور ولوجود شكاوى بحدود ١٤٣٦ شكوى وأكثر من ٣٣ شكوى حمراء، وكثير من الطعون التي فاقت النسبة المقبولة في الانتخابات وكذلك الغاء أكثر من ١٠٢١ محطة انتخابية، جاء قرار المفوضية المستقلة للانتخابات بالعدد (٣٣٧٤) في ١٨/٥/٢٠١٨، بعدم الموافقة على اجراء عد وفرز يدوي لأوراق الاقتراع لمجموع (٥٪) من المحطات والمراكز للتصويت العام والخاص في المحافظات . وهذا القرار من قبل المفوضية جاء على ضوء صدور أمر أداري بالعدد ٣٤٨٨ بتاريخ ٢٢/٥/٢٠١٨ ائتلاف لمواد الاقتراع الخاصة بالانتخابات الاخيرة لمجلس النواب العراقي، بعد ذلك جاء قرار رئيس مجلس الوزراء من المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء بتشكيل لجنة عليا برئاسة رئيس ديوان الرقابة المالية وعضوية كل من رئيس هيئة النزاهة ورئيس جهاز الأمن الوطني ومستشارية الأمن الوطني ورئيس جهاز المخابرات الوطني العراقي ورئيس اللجنة الأمنية العليا للانتخابات . على أن تقدم اللجنة توصياتها الى مجلس الوزراء ومجلس القضاء الاعلى والمحكمة الاتحادية العليا والهيئة القضائية للانتخابات واتخاذ الاجراءات المناسبة كل حسب اختصاصه . والذي فاجئ الجميع تصريح رئيس المفوضين بان الغاء نتائج الانتخابات سوف تشعل حرب اهلية، وكان المفوضية ناطق سياسي باسم الاحزاب التي جاءت النتائج بصالحهم ورغبتهم دون رغبة الشعب العراقي المقاطع لهذه الانتخابات، الذي يهمنها هو قرار المحكمة الاتحادية العليا أنها امام دعوى خاصة، بعد اطلاعها على كثير من الادلة التي هي دافع في الدعوى يمكن التحقيق بها بعد أن شابها تزوير واضح وتغير كامل بنتائجها، وجاءت ضد رغبة الشعب العراقي، وكيف تتعامل مع هذه الحقائق والارقام والالية .

مثلت الطلبات التي جاءت في الدعوى والتي تتضمن إدخال رئيس الجمهورية /أضافة لوظيفته كشخص ثالث في الدعوى باعتباره حامي وراعي الدستور العراقي، وكان المدعين يأملون بأنصافهم وأخذ المحكمة بعدم التصديق على هذه النتائج الاخيرة والتي هي تزوير لإرادة الشعب العراقي والانتخابات لم تمثل أرادة حرة مستقلة وانما تسييس لحرية وحقوق الشعب الذي اختار طريق الديمقراطية وطريق الاقتراع السري العام المباشرة عبر مؤسساته الدستورية المادة (٥) من الدستور . قدم وكيل المدعين لائحة جوابية تفصيلية على لائحة وكيل المدعى عليه /أضافة لوظيفته بخصوص الاختصاص ولكن وكيل المدعى عليه لم يقدم أي شيء غير التمسك بالمادة (٤) من قانون المرافعات المفسرة من قبل الدعي عليه بالذات وكذلك تقديم لائحة توضيحية بالخروقات وحالات التزوير والشهادات وتقديم الطلبات التكميلية التي هي أساس وجوه الدعوى باعتبار المحكمة هي اعلى محكمة تنظر بأهم واطخر دعوى و تصديق أو عدم تصديق لنتائج الانتخابات التي لم تنظرها وتحتج بالشكلية .

المحكمة تمسكت بدفعها عن طريق وكيل المدعى عليه وهو رئيس المحكمة الاتحادية العليا السيد مدحت المحمود الذي يمتلك الصفة المادية والمعنوية بحكم القانون المنظم وبموجب أحكام الدستور، وقد جاء تعليل رفض الخصومة بعد التمسك وكيل المدعى عليه بالمادة (٤) من قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل، والمدعى عليه هو احد شراح هذه المادة القانونية، وطلبنا من المحكمة انتداب خبراء في الفقه الدستوري لتفسير مواد الدستور التي تخص حق امتلاك التصديق من عدمه والذي يخص المادة ٩٣ /الفقرة (السابعة) من الدستور ولكن المحكمة رفضت ذلك بدون أن تعطي مبرر او سبب مقنع، كذلك طلبنا من المحكمة انتظار الشكوى المقدمة من ١٠٠ نائب في البرلمان العراقي المقدمة الى الأمم المتحدة ولم تستجب المحكمة وكذلك رد الأمم المتحدة على الرسالة التي ارسلها مجموعة (المقاطعون) للانتخابات وهم جزء من هذه الدعوى، ولكن المحكمة كذلك ردت الطلب وجاء ردها لقطع الطريق على اي ليات او احتجاجات غرضها وقف او ابطال او الغاء لنتائج الانتخابات وهي حتى لم تنتظر نتيجة التوصيات التي اوجبتها اللجنة العليا من قبل رئيس الوزراء، فكانت ردود الافعال التي نعتقد أنها كانت المحكمة غير موفقة فيها وهذا تضيق على الحقوق العامة لان الانتخابات هي ممارسة ديمقراطية يمارسها المواطن ويستعمل حقه بها وفق الدستور بالسلب او الايجاب وعلى المؤسسات الاتحادية ان تأخذ بنظر الاعتبار الحقوق العامة ومن ضمنها حق الانتخاب وهو حق مقدسة وغير قابل للمصادرة او الاستلاب الشخصي او المؤسسي، فاصبح قرار المحكمة ملزم وبات لكافة السلطات الاتحادية المادة (٩٤) من الدستور، ولكنها أغفلت حقوق الشعب العراقي الذي هو مصدر هذه السلطة ومصدر السلطات .

جاء رد المتحدث باسم المحكمة الاتحادية العليا اياس الساموك، بتاريخ ٢٧/٥/٢٠١٨، رد دعوى الزام المحكمة العليا بعدم المصادقة على نتائج الانتخابات بحجة وجود خروق . وقال المتحدث الرسمي للمحكمة اياس الساموك أن (المحكمة الاتحادية العليا عقدت جلستها اليوم بتاريخ ٢٧/٥/٢٠١٨ ) ونظرت دعوى أنصبت على الخروقات الانتخابية التي رافقت عملية انتخابات عضوية مجلس النواب التي جرت يوم ٢٥/١٢/٢٠١٨، حيث طلب المدعى عليه رئيس المحكمة الاتحادية العليا /أضافة لوظيفته، بعدم التصديق على نتائج تلك الانتخابات وفق نص المادة (٩٣) /سابعاً) من الدستور .

أخيراً ان هذه الدعوى التي اقيمت من قبل المدعين وهم المقاطعين للعملية الانتخابية ولم يحتجوا بقانون الانتخابات رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣ أو قانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ المعدل بخصوص الطعون لان المقاطعين كانوا ولا يزالون هم مواطنون لا ينتمون لفئة حزبية او كتلوية غير انهم مصدر السلطة وأن المفوضية غير دستورية بشكلها الحالي وقامت وبشكل غير سليم بتطبيق القانون المخالف للدستور، والدعوى التي ردت هي اول دعوى وطنية سياسية بمفهوم الحقوق العامة ومثلت حقوق كل الشعب العراقي بعدم التصديق على نتائج الانتخابات، ولكن حقوق الشعب العراقي اصطدمت بشخصنة المنصب في تفسر القانون المخالف للمبدأ الدستوري، الشعب مصدر السلطات . باعتراف الجميع كانت عملية الانتخابات مشبوهة ومشوهة مثلت فيها ارادة الناخب المصوت والناخب المقاطع أكبر عملية تزوير واحتيال على ارادة الشعب وسرقة أصواته وحقه وهي اباحة لفلسفة الديمقراطية المرهوبة بنظام الحكم الجدد .

## حرية القاضي في التعبير عن رأيه بين الإباحة والتقييد

\*القاضي ناصر عمران

مجلس القضاء: ٢٠١٨/٦/٦

تشكل حرية التعبير عن الرأي مفصلية ذاتية مهمة لم تأت اعتباراً بالمنة والمنح وإنما كانت قرينة الموقف والايان اضطرت البشرية الى تقديم قرابين كبيرة وكثيرة للحصول عليها وممارستها والسعي لديمومة وجودها من خلال تحصيلها بالإلزام القانوني عبر النص عليها في القوانين والدساتير الداخلية والمواثيق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية كخطوات مستقبلية باتجاه الامام حيث تتحقق الانسانية.

فالإنسانية وان كانت هي النقص كما يراها الثائر (نيلسون مانديلا) لكنها الحرية واذا كانت الحرية هي نسخة العدالة فالعدالة هي الحقيقة المتحركة حسب رؤية (جوزيف جويبر) واذا كان هناك من تجسيد موضوعي للعدالة وتطبيقها فان القاضي العادل هو صورتها والناطق الرسمي لها، لكنه يظل في الكثير منه ضمن المساحة الشخصية التي ترتبط بالراهن واليومي وتخضع للرؤى الفردية والامزجة النفسية، وبالخلاصة هو نتاج اجتماعي لبيئة لها خصائصها وصفاتها وهو كائن يدخل ضمن التأثر والتأثير فيها وهذه المنظومة الاجتماعية تمنحه الحق بان يكون له رأي بل ان ما يبديه بحسب المميزات التي يتمتع بها يقترب من الالتزام والتسليم من قبل الآخر.

والسؤال الذي يطرح نفسه في مناخات الحرية والتعبير عن الرأي ما مدى حرية القاضي في التعبير عن رأيه الشخصي بمختلف مجالات الحياة مسلمين بان الرأي الشخصي للقاضي بمناسبة النزاع المعروض امامه لا يعول عليه عند إصداره للقرار القضائي وكذلك الرأي المسبق الذي يبديه في النزاع قبل ان يكون متصدياً له لان بناء قراره القضائي على العلم الشخصي وإبداء الرأي المسبق المعروف لدى الآخرين ومنهم أطراف النزاع يجرح العدالة التي يتمتع بها وهو امر تم النص عليه إلزاماً في قانون الإثبات والمرافعات المدنية..؟ لكننا نقصد الرأي الذي يبديه القاضي في مجالات الحياة المختلفة كأحد افراد المجتمع، فهل يتمتع بالإباحة المطلقة في التعبير اللهم إلا في حدود حرية الآخرين والتجاوز على حقوقهم المثبتة دستورياً وقانونياً أم لا..؟

لقد ضمنت المواثيق واللوائح القانونية الدولية للقاضي الحرية في التعبير عن رأيه لكنها حرية مقيدة فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الفصل الثامن منه على أنه يحق لأعضاء السلطة القضائية، شأنهم في ذلك شأن المواطنين الآخرين، التمتع بحرية التعبير والاعتقاد والانتساب والتجمع، شريطة أن يتصرف القضاة دائماً في ممارستهم لهذه الحقوق على نحو يحافظ على هيبة ووقار مناصبهم وعلى نزاهة واستقلال السلطة القضائية، ولم يخرج الميثاق الأوروبي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة الذي تم إقراره من طرف مجلس أوروبا على ذلك، فقد نص على وجوب امتناع القضاة عن أي فعل أو سلوك أو تعبير من شأنه أن يؤثر على الثقة في حيادهم أو استقلالهم، أما مبادئ (مجلس بيرغ) بشأن استقلال السلطة القضائية الدولية، فقد أكد أن القضاة يتمتعون بحرية التعبير



وتكوين الرابطات أثناء توليهم منصب القضاء بطريقة لا تتعارض مع مهامهم الوظيفية أو قد تنال من حياد ونزاهة القضاء، وأنه يتعين عليهم أن يكونوا متحفظين في التعليق على الاحكام أو أي مشاريع أو مقترحات أو موضوع متنازع عليه، ويتخذون مسلكا يحفظ هيبة منصبهم ونزاهة واستقلال القضاء.

أما وثيقة مبادئ بنغالور بشأن السلوك القضائي، فقد نصت على أن للقاضي كأي مواطن عادي الحق في حرية التعبير بما لا يتعارض مع أحكام القانون ومع واجباته الوظيفية وبطريقة يحافظ بها على هيبة الوظيفة ونزاهة القضاء فلا يجوز للقضاة الإدلاء بتصريحات سياسية أو المشاركة في تظاهرات من هذا النوع ولا يجوز أيضا للقضاة التشكيك في نزاهة السلطة القضائية واستقلاليتها كما أصدر المجلس الأعلى للقضاء الفرنسي سنة ٢٠١٠ ميثاقا يتعلق بمدونة السلوك القضائي تضمن التأكيد على الالتزامات الأخلاقية للقضاة، جاء فيه، (أن القاضي ملزم بالحفاظ على صورة العدالة ويجب عليه دائما، أن يعطي المثال والقُدوة على الاحتران، أثناء ممارسته لحقه في التعبير، وذلك من أجل عدم تعريض نزاهة وصورة العدالة ومصداقيتها للثقة العامة، ويمنع عليه أيضا انتقاد الأحكام والقرارات التي يصدرها زملاؤه، كما يتعين عليه استحضار هذه الضوابط والالتزامات أثناء إصداره لمذكراته الخاصة بمساره المهني، ومنع الميثاق على القضاة إبداء أي مظاهر عدائية ضد الحكومة، أو القيام بتصرفات ذات طبيعة سياسية تتعارض مع واجب التحفظ المفروض عليهم، لكنه من جهة أخرى، نص على أن واجب التحفظ لا يشمل منع القضاة من المشاركة في إعداد النصوص القانونية وتحليل مقتضياتها بكل حرية. فحرية التعبير الخاصة بالقضاة ليست مطلقة، وأنه إذا كان للقاضي الحرية الكاملة لإبداء رأيه، فإنه يتعين عليه دائما أن يستحضر مبدأ الحياد، وأن يكون حذرا أثناء التعبير عن رأيه بشكل لا يظهر موقفه من القضايا التي تكون محل نزاع، كما يتعين أن يتحلى بواجب التحفظ في تعامله مع وسائل الإعلام، ويمنع عليه التعليق على قراراته حتى ولو تم انتقادها من طرف الصحافة أو تم إلغاؤها من طرف المحكمة الأعلى درجة.

ولم يكن الدستور العراقي بعيدا عن رؤى المفاهيم والمواثيق الدولية فقد نص في باب الحقوق والحريات الفصل الأول (الحقوق) وفي الفرع الأول -الحقوق المدنية والسياسية- المادة (١٤) التي نصت على ان (العراقيين متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الرأي او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي ) وان لكل فرد الحق في الحياة والامن والحرية ولا يجوز الحرمان منها او تقييدها الا وفقا للقانون او بناء على قرار جهة قضائية مختصة بحسب المادة (١٥) من الدستور ولكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية بما لا يتنافى مع حقوق الاخرين والآداب العامة كما جاء في المادة (١٧) ايضا، وفي باب الحريات في الفصل الثاني اعتبرت المادة (٣٧/اولا) من الدستور(حرية الانسان وكرامته مصونه ) وفي المادة (٣٨) تكفلت الدولة بما لا يخل بالنظام العام والآداب حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.

## الانتخابات العراقية وفرص تشكيل الحكومة

**وحدة الرصد والتحليل:** شهدت نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية، التي جرت في الـ ١٢ من مايو/أيار الجاري، مفاجآت، تمثل أهمها بتصدر تحالف سائرون بقيادة الزعيم الشيعي مقتدى الصدر، على حساب ائتلاف النصر بزعامة رئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته حيدر العبادي، والائتلافات الشيعية التي تراهن عليها إيران " نظراً لطبيعة علاقتها الفاترة بمقتدى الصدر، التي يشوبها اتهامات الصدر لإيران بالتدخل في شؤون العراق، مقابل تحسن علاقته بالمملكة العربية السعودية، خاصة بعد زيارته الأخيرة لها العام الماضي، فيما لا تزال علاقة الصدر بالولايات المتحدة غير جيدة.

وتكتسب الانتخابات البرلمانية العراقية، في مجتمع متعدد الطوائف والقوميات، أهمية كبيرة " لعدم اقتصارها على تشكيل الحكومة فقط، وإنما تشمل السلطتين التنفيذية والبرلمانية، ويمتد تأثيرها إلى السلطة القضائية، حيث جرى العرف بعد الاحتلال الأمريكي للعراق على محاصصة الرئاسيات (الجمهورية، البرلمان، الوزراء) بين الكرد والسنة والشيعية.

أما على الصعيد الخارجي، فبينما تراهن إيران على الحفاظ على مكتسباتها التي حققتها في العراق، تحاول القوى الإقليمية والدولية إعادة تشكيل منظومة الحكم، في وقت تتوجس المنطقة من تداعيات الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران، بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي (الإيراني)، والتصعيد العسكري في سوريا بين كيان الاحتلال الإسرائيلي وإيران.

تتناول هذه الورقة البحثية نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية، ورهانات القوى الإقليمية، وسيناريوهات تشكيل الحكومة.

## سياقات الانتخابات

تصدرت القوائم الشيعية نتائج الانتخابات على حساب القوائم السنية، حيث جرت الانتخابات بنظام التصويت الإلكتروني الذي يطبق للمرة الأولى، وبعد محطات مفصلية حدثت خلال المرحلة الماضية، أبرزها: إفشال نتائج استفتاء استقلال إقليم كردستان العراق، وما أعقبه من تصدع في العلاقة بين المكونات الكردية، وكذلك بعد هزيمة تنظيم داعش، وتحويل الحشد الشعبي إلى مؤسسة رسمية ومستقلة. وفي وقت تعاني فيه الطائفة السنية الضعف والتشرذم وغياب المرجعية، وتعرض مناطقها للتجريف من جراء الحروب التي شهدتها خلال السنوات الماضية، وتسببت في نزوح مئات الآلاف، واعتقال عشرات الآلاف، وتكلفت هذه الحالة بفوز ائتلاف النصر، الذي ضم في قوائمه شخصيات سنية، بقيادة حيدر العبادي، في محافظة نينوى أحد المعازل السنية لأول مرة.

ومثلت نسبة المشاركة في الانتخابات مؤشراً على تراجع ثقة المواطنين بالعملية الديمقراطية، حيث تراجع نسبة المشاركة - حسب النتائج الرسمية - إلى نحو ٤٤.٥٢٪، مقارنة بالانتخابات الماضية، ففي عام ٢٠١٤ بلغت ٦٠٪، وفي عام ٢٠١٠ نحو ٦٢٪، ووصلت إلى ٨٠٪ في عام ٢٠٠٥، وبمقابل انخفاض نسبة التصويت ارتفعت أعداد الأحزاب والتكتلات والمرشحين.

وقد شكلت قضية الفساد إجماعاً في دعاية مختلف الائتلافات، فيما بقي سلاح المليشيات محل خلاف بين كثير من الأطراف، خصوصاً بعد ترشح بعض قيادات الحشد الشعبي في الانتخابات، وقد شاب العملية الانتخابية تهم التزوير، حيث طالب إياد علاوي (قائمة الوطنية) بإلغاء نتائج الانتخابات وتحويل الحكومة الحالية إلى حكومة تصريف أعمال. بدوره أرجع رئيس البرلمان العراقي السابق، سليم الجبوري، سبب خسارته إلى ما وصفها بالمؤامرة

ضده. من جهتها اتهمت أحزاب كردية (حركة التغيير والحزب الشيوعي والأحزاب الإسلامية) "الحزبين الرئيسيين في الإقليم الوطني والديمقراطي الكردستانيين بتزوير الانتخابات.

## الائتلافات

تميزت هذه الانتخابات بكثرة عدد الائتلافات والأحزاب والمرشحين الذين شاركوا فيها، في مقابل تدني نسبة التصويت إلى نحو ٤٤٪، حيث تنافس في الانتخابات ٢٣ تحالفاً، و٤٥ حزباً، و١٩ مرشحاً مستقلاً، بإجمالي ٦٩٩٠ مرشحاً.

ويتكون البرلمان العراقي من ٣٢٩ مقعداً بينها ٩ مقاعد مخصصة للكوتا (الأقليات)، وربعها (٨٣) للنساء. وعلى الرغم من أن طبيعة الأحزاب طائفية وقومية، فقد حاولت بعض الائتلافات أن تضم فيها من غير الطائفة، لتعزز من فرصها في الفوز، ومن ثم ستكون هذه الائتلافات مجبرة على تجاوز الطائفية من أجل تكوين الكتلة الكبرى القادرة على تشكيل الحكومة ورئاسة الجمهورية والبرلمان. وقد دخل حزب الدعوة، الحاكم للعراق منذ العام ٢٠٠٥، الانتخابات بقائمتين، الأولى بزعامه حيدر العبادي (ائتلاف النصر)، والأخرى بزعامه نوري المالكي (ائتلاف دولة القانون).

## الكتل الشيعية

### تحالف سائرون بزعامه مقتدى الصدر

تصدر تحالف سائرون الانتخابات بـ ٥٤ مقعداً، من أصل ٣٢٩ مقعداً، وهو تحالف يضم أتباع الصدر، والحزب الشيوعي العراقي، وجمهوره من العوام، وعقب إعلان النتيجة تظاهر مؤيدوه ضد إيران، مطالبين إياها بالخروج من العراق.

التطور في خطاب مقتدى الصدر السياسي، وانتقاده للفساد والتدخل الخارجي، وتقاربه مع السعودية، أسهم في فوز ائتلافه، والتحول من زعيم طائفي، تتهم مليشياته (جيش المهدي) بتصفية كثير من أبناء السنة، إلى زعيم وطني.

وبحسب الباحث العراقي رائد الحامد، تُعد قائمة (سائرون) الأعلى صوتاً في تبني خطاب (وطني عروبي)، وفي الحديث عن (العبيور) فوق الطائفية وتجاوزها لتسويق نفسها أمام الناخبين "لكن سائرون لم تحصل على أي مقعد من مقاعد البرلمان في جميع المحافظات السُنّية، وكذلك المحافظات الكردية، ولذلك لا يمكن الركون إلى خطاب التيار الصدري دون وقفة عند خلفياته ودوافعه فيما يتعلق بموقفه من إيران وتدخلها (الضار).

وقال في تغريدته: "إننا (سائرون) بـ(حكمة) و(وطنية) لتكون (إرادة) شعبنا مطلبنا ونبني (جيلاً جديداً)، ولنشهد (التغيير) نحو الإصلاح، وليكون (القرار) عراقياً فنرفع (بيارق النصر)، ولتكون (بغداد) العاصمة (هويتنا)، وليكون (حراكنا الديمقراطي) نحو تأسيس حكومة أبوية من (كوادر) تكنوقراط لا تحزب فيها".

### تحالف الفتح (الحشد الشعبي) برئاسة هادي العامري

حل في المرتبة الثانية بـ ٤٧ مقعداً، ويضم ١٨ كياناً من أجنحة سياسية لفصائل الحشد الشعبي، أبرزها منظمة بدر بقيادة هادي العامري، وجماعة عصائب أهل الحق بزعامه قيس الخزعلي، وقوى أخرى منضوية تحت مظلة الحشد الشعبي، ويعد الخيار الأول لإيران.

## ائتلاف النصر بزعامة رئيس الوزراء حيدر العبادي

يضم التحالف عدداً من الأحزاب الشيعية والسنية، وحاول زعيمه حيدر العبادي خلال الفترة الماضية أن يتبنى سياسة متوازنة في علاقاته مع كل من إيران والسعودية والولايات المتحدة، وعلى الرغم من المراهنة على ائتلاف النصر فقد حل في المركز الثالث بـ ٤٢ مقعداً، وقد يتفق على زعيمه حيدر العبادي رئيساً للوزراء مجدداً.

## ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي رئيس الوزراء السابق

يعد ائتلاف دولة القانون أبرز الخاسرين في الانتخابات بعد فقدانه ثلثي مقاعده النيابية، بحصوله على ٢٦ مقعداً فقط، مقابل ٩٠ مقعداً في آخر انتخابات ٢٠١٤. ويحاول نوري المالكي توظيف علاقته بإيران لتمارس ضغوطها على بقية الكتل الشيعية، لمساعدته في العودة إلى السلطة، لكن أغلب الائتلافات تنهرب من مشاركته، نظراً لسجله في الفساد والإقصاء.

## ائتلاف الوطنية بزعامة إياد علاوي

رفض الائتلاف نتائج الانتخابات، وطالب في ١٧ مايو/أيار ٢٠١٨، بإعادة الانتخابات وإلغاء نتائجها، وتشكيل حكومة تصريف أعمال، مشيراً إلى أن "نسبة المشاركة وفق إحصاءات جهات رسمية هي عشرون بالمئة"، وقال الائتلاف إن "مراكز الاقتراع كانت مخترقة من الكيانات السياسية المهيمنة على السلطة".

## ائتلاف الحكمة بزعامة عمار الحكيم

حصل على ١٩ مقعداً، وقد سارع زعيمه عمار الحكيم إلى زيارة مقتدى الصدر، وأعلن أن ائتلافه مع ائتلاف سائرون يمثلان قاعدة الكتلة الرئيسية القادرة على تشكيل الحكومة.

## الكتل السنية

توزعت الأحزاب السنية المشاركة في الانتخابات على قوائم متعددة، أبرزها (ائتلاف الوطنية) بزعامة إياد علاوي، نائب رئيس الجمهورية، الذي يقدم نفسه باعتباره علمانياً، ورئيس مجلس النواب سليم الجبوري. ويعد السنة الخاسر الأكبر في الانتخابات "بسبب ضعف النخب وصراعتها، وفقدان الحليف الإقليمي، بالإضافة إلى تداعيات الحروب التي جرت في مناطقهم خلال الأعوام الماضية.

## الكتل الكردية

دخلت الأحزاب الكردية هذه الانتخابات بقوائم مستقلة، تنافست فيما بينها، في وقت يشوب علاقاتها الكثير من الخلافات التي ضاعفها إفشال نتائج الاستفتاء على استقلال إقليمها عن العراق. الحزب الديمقراطي فاز بنحو ٢٥ مقعداً في البرلمان الاتحادي، في حين حصل الاتحاد الوطني الكردستاني على ١٨ مقعداً، وحصلت حركة التغيير على ٥ مقاعد، وحراك الجيل الجديد على ٤ مقاعد، ومقعدين لكل من التحالف من أجل الديمقراطية والعدالة، والاتحاد الإسلامي، والجماعة الإسلامية. رهانات القوى الإقليمية والدولية

لا يقتصر الحراك حول تشكيل الكتلة التي ستشكل الحكومة المقبلة، والمناصب الرئاسية بين الائتلافات العراقية فقط، حيث ستعتمد إيران إلى استخدام ثقلها في إعادة تجميع المكونات الشيعية، بزعامة حزب الدعوة أو

الحشد الشعبي، وإشراك ممثلين عن المكونات الأخرى، في حين ستحاول السعودية البناء على ما أحرزته في علاقاتها مع الزعيم الشيعي مقتدى الصدر، ورئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته حيدر العبادي، خاصة خلال العام الماضي، وتستفيد من الضغط الأمريكي على إيران، والحد من نفوذها، والذي يبدأ من تشكيل الحكومة.

## إيران

تشكل نتائج الانتخابات العراقية تحدياً لإيران، وقدرتها على إعادة تجميع الكتلة الشيعية، في تحالف يتقاسم السلطة، مع إشراك ممثلين عن الكرد والسنة، وقد تناقلت المصادر الإعلامية وجود قاسم سليمان في بغداد لإنجازه هذه المهمة.

وكانت إيران - بحسب وكالة رويترز - قالت علانية قبل الانتخابات إنها لن تسمح لكتلة الصدر، التي تمثل تحالفاً متبايناً من الشيعة والشيوعيين وجماعات علمانية أخرى، بتولي الحكم. وتجد إيران نفسها مجبرة على التحكم في النظام الحاكم في العراق، باعتباره خط الدفاع الأخير عن أمنها القومي، في ظل الضغوط الأمريكية عليها بعد الاستراتيجية الأخيرة، والقصف المتكرر لقواعدها في سوريا من قبل كيان الاحتلال الإسرائيلي.

## الرهانات السعودية

في ظل الصراع الإقليمي مع إيران تبنت السعودية إعادة تفعيل علاقاتها بالعراق، وقيادة المكونات السياسية، وخاصة رئيس الوزراء المنتهية ولايته حيدر العبادي، والزعيم الشيعي مقتدى الصدر، الذي تصدر ائتلافه الانتخابات. وقد استطاعت السعودية الحد من قدرة إيران على استغلال نفوذها في العراق وتوظيفه ضد السعودية. وقد تفاعلت السعودية مع تغريدة مقتدى الصدر التي فهم منها ملامح الائتلاف الحكومي "من خلال وزير الدولة لشؤون الخليج، ثامر السبهان، إذ رد على تغريدة الصدر يتغريدة قال فيها: "فعلاً أنتم (سائرون) (بحكمة) و(وطنية) و(تضامن)، وانتختم (القرار) (للتغيير) نحو عراق يرفع بيارق (النصر) باستقلاليتته وعروبته و(هويتته)، وأبارك للعراق بكم".

وكان مقتدى الصدر قد نشر تغريدة على حسابه في تويتر، ١٧ مايو/أيار الجاري: "قرارنا عراقي من داخل الحدود، والجميع شركاء لا أمراء ما داموا غير محتلين لبلدنا.. فكلاً للاحتلال وكلاً للهيمنة"، وقد عدت رسالة موجهة بالدرجة الأولى لإيران.

## أمريكا

يحظى العراق بأهمية استراتيجية لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أعاد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران، وإعلانها استراتيجية جديدة ضد إيران "العراق إلى صدارة الاهتمام الأمريكي، بعد أن كان شهد تراجعاً خلال الفترة الرئاسية الأخيرة للرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما. وتعمل إدارة الرئيس دونالد ترامب على احتواء النفوذ الإيراني في المنطقة، والحد من تهديد كيان الاحتلال الإسرائيلي، وفي سياق فلسفة الرئيس ترامب القائمة على ضرورة جني المكتسبات المالية كثمن للنفقات التي تنفقها على الوجود العسكري.

## السيناريوهات

كشفت الانتخابات حجم الضعف الذي أصاب المكون السني، وحجم التنافس داخل البيت الكردي والشيعي، وغياب تصدر أي من الائتلافات بفارق كبير، ما سيصعب من سرعة تشكيل الحكومة، نظراً لتنوع خلفيات الائتلافات الطائفية والقومية، وتقاطع مصالحها المحلية وتحالفاتها الإقليمية.

وتفرض النتائج على الائتلافات، من أجل تشكيل الحكومة والرئاسيات، اتفاق أربع كتل على الأقل، ومن المرجح أن تكون متنوعة، على أن تتصدرها كتل شيعية، حيث من المتوقع أن يبقى الكرد مشاركين في الحكم، لكن احتمال اتفاق الكتل الكردية على دخول التفاوض مع الكتل الأخرى ككتلة كردية واحدة، مشكوك فيه، وكذلك الحال بالنسبة إلى السنة، ومن ثم فمن المتوقع أن تطول فترة المفاوضات حول تشكيل الحكومة، ومناصب الرئاسيات (الجمهورية والبرلمان والوزراء)، والوزارات السيادية، وفي هذه الحالة ستزداد فرص الائتلافات الصغيرة على المساومة حول عدد ونوعية الوزارات التي ترغب فيها مقابل انضمامها لأي من الكتل التي ترغب في السلطة.

### الأول: سيناريو تشكيل الحكومة

على الرغم من تصدر ائتلاف سائرون، بزعامة مقتدى الصدر، الانتخابات بفارق محدود، فقد تركت النتائج باب التفاوض حول تشكيل الحكومة مفتوحاً لكل الائتلافات، وعلى كل الاحتمالات، ويبدو من مؤشرات مفاوضات الائتلافات أن ثمة فرصاً لتشكل كتلة تجمع سائرون والنصر والحكمة وربما الفتح، مع قوى سنية وكردية.

وتبقى قابلية تكرار سيناريو عام ٢٠١٠ واردة" باستبعاد تكليف ائتلاف سائرون لتشكيل الحكومة" ففي الانتخابات السابقة استبعدت قائمة الوطنية (إياد علاوي) رغم تصدرها المركز الأول بـ ٩١ مقعداً في البرلمان، فقد خسر حق تشكيل الحكومة بعد اتحاد قائمتين شيعيتين" (التحالف الوطني العراقي) و(دولة القانون) التي يتزعمها نوري المالكي، لتجمعا ١٥٩ مقعداً، حينها. وهو السيناريو الذي قد تعتمد إيران للمحافظة على مكتسباتها، خاصة بعد الاستراتيجية الأمريكية التي أعلنها وزير الخارجية بومبيو في ٢١ مايو/أيار.

ويعد ائتلاف الفتح (٤٧ مقعداً) بزعامة هادي العامري، وائتلاف دولة القانون (٢٦ مقعداً) بزعامة نوري المالكي، الائتلافين اللذين تشكل مشاركتهما في الحكومة مؤشراً على مدى تأثير إيران في الحكومة القادمة. بالمقابل ستبذل السعودية وحلفاؤها جهوداً لترجيح تحالف ائتلاف سائرون (مقتدى الصدر) مع تحالف النصر بقيادة رئيس الوزراء المنتهية ولايته حيدر العبادي، وربما تيار الحكمة (عمار الحكيم)، مع المكونات السنية والكردية، من أجل تشكيل الحكومة والرئاسة.

### الثاني: سيناريو إعادة الانتخابات

احتمالية إعادة الانتخابات واردة في مرحلتين" الأولى في حال طالت فترة المفاوضات وتعثر تشكيل الحكومة، من جراء فشل الكتل على الاتفاق على تقاسم المناصب والوزارات، أو التشكيك في نتائج الانتخابات، أو إلغاء بعضها. والثانية، بعد تشكيل الحكومة، حيث تتعرض أعمالها للإعاقة، وتُسحب الثقة منها أو من بعض ممثلي مكوناتها، وهو ما يفك تحالف الحكم. أو بتدخل السلطات القضائية في أي مرحلة.

العوامل المساعدة لهذا السيناريو تتمثل في: تقارب نتائج الانتخابات، وغياب الكتلة (الضامنة) المتصدرة بفارق كبير يمكنها من تجميع الكتل الأخرى حولها، واشتراط موافقة البرلمان على برنامج الحكومة وعلى كل وزير على حدة في تصويت منفصل بالأغلبية المطلقة. بالإضافة إلى صراع الزعامة، بين قيادة الكتل المتطلعة لتشكيل الحكومة، في ظل بيئة استقطاب محلي وإقليمي، وستراتيجية أمريكية تتوعد بالحد من نفوذ إيران في العراق ودول المنطقة.

## السيناريوهات المحتملة حول منصب رئيس الوزراء في العراق

وكالة تسنيم الإيرانية : ٢٠١٨/٦/٩

"حسن رستمي" خبير في الشؤون الدولية: بعد فرز الاصوات في ١٦ محافظة عراقية من أصل ١٨ محافظة وتقدم تحالف سائرون التابع للتيار الصدري في هذه الانتخابات، تزايدت التكهّنات والتحليلات في المحافل السياسية حول اسم رئيس الوزراء لتشكيل الحكومة القادمة.

وأفادت وكالة تسنيم الدولية للأنباء ان الانتخابات البرلمانية العراقية أقيمت في تاريخ ١٢ مايو الحالي حيث نشر الى حد اليوم جزء كبير من نتائج تلك الانتخابات بشكل رسمي.

وبالنظر الى أصوات التحالفات المختلفة في العراق يمكن القول انه لا يمكن لأي حزب لوحده تشكيل الحكومة القادمة لذلك هناك حاجة لدى الاحزاب للتحالف مع بعضها البعض لتشكيل الحكومة القادمة والاتفاق بشأن الخيار المطلوب لاختيار رئيس للوزراء.

ووفق اتفاق التيارات السياسية الذي تم اعتماده على شاكلة النموذج اللبناني، فإن رئيس الوزراء ينبغي أن يكون شيعياً ورئيس الجمهورية كردياً ورئيس البرلمان سنياً.

وبالنظر الى موقف مقتدى الصدر زعيم تحالف سائرون الذي حصل حتى الان على غالبية الاصوات وفي حال عدم حدوث تغيير في نتائج الانتخابات فإنه وفق الدستور في العراق سيكون هذا التحالف بوصفه اكبر تحالف مسؤولاً عن تشكيل الحكومة المقبلة.

ومن المقرر ان يتحالف تيار الصدر مع عمار الحكيم وايااد علاوي والبارزاني لتشكيل الحكومة القادمة وتشكيل حكومة تكنوقراط.

نرى هنا من الضروري ذكر هذه الملاحظة ان التحالف الذي حاز على الاكثريّة ليس إلزاماً ان يتم اختيار رئيس الوزراء من ضمنه، الامر الذي حدث عام ٢٠١٠ ولم يتمكن ايااد علاوي من الحصول على رئاسة الوزراء رغم حصوله على غالبية الاصوات، والتيار الشيعي تمكن عبر التحالف مع التيارات السياسية تشكيل اكبر تحالف في البرلمان وتولي مهمة تشكيل الحكومة.

لذلك ان تحالف هذا التيار مع التيارات السياسية ودور مجموعات الضغط وحتى اللاعبيين الاقليميين والدوليين سيكون له دور مصيري في تشكيل الحكومة.

يرى الكثير من المحللين السياسيين ان رئاسة حيدر العبادي لهذا المنصب تم تثبيتها لهذه المرحلة ايضاً، لكن المجتمع العراقي مجتمع معقد التركيبة حيث لا يمكن بسهولة التنبؤ بمستقبل العراق السياسي، الامر الذي حدث في المرحلة السابقة.

ففي الوقت الذي كان فيه جميع السياسيين يقولون أن نوري المالكي سيكون رئيس وزراء العراق في الدورة الثالثة، فجأة وفي اللحظات الاخيرة طرح اسم حيدر العبادي لتولي منصب رئيس الوزراء وتولى مهمة تشكيل الحكومة.

ينبغي الانتظار الى مابعد الاعلان الرسمي عن نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية لمعرفة ماهو الاتفاق الذي ستتوصل اليه التيارات السياسية خلف الكواليس بشأن المرشح المحتمل لرئاسة وزراء العراق. اذا اعتبرنا على سبيل الافتراض ان تحالف "سائرون" سيكون مسؤولاً عن تشكيل الحكومة، فمن سيكلف هذا التيار لتشكيل الحكومة؟.. مقتدى الصدر كان قد اعلن ان هذا التيار من المقرر ان يشكل تحالفاً مع الحكيم وقائمة اياد علاوي ففي حال حصول هذا الامر سيحذف اسم حيدر العبادي من خيارات رئاسة الوزراء.

بالتأكيد ان الصدر قد دعا قائمة النصر التابعة لحيدر العبادي ايضاً لتشكيل الحكومة ولكن بالنظر الى النتائج غير المتوقعة التي حققها تيار النصر فإن حظوظ العبادي لتولي هذا المنصب قد تضائلت لاسيما وان التيار الخاضع لزعامته حصل على المركز الخامس في بغداد.

الجدير بالذكر هنا ان تيار الصدر يرى "علي دواي" محافظ ميسان مرشحاً لرئاسة الوزراء وذلك بسبب الخدمات التي قدمها للشعب والاجراءات الناجحة التي يقوم بها في هذه المحافظة، فهو يشتهر ببساطته الشديدة وتقديمه العون بيديه إلى العاملين في مشاريع المحافظة، وهو يرتدي بدلة زرقاء اللون تشبه تلك التي يرتديها عمال البلديات.

كما يتم الحديث عن اسم "عبد الحسين عبطان" وزير الرياضة والشباب التابع لتيار الحكمة برئاسة عمار الحكيم كخيار اخر من الخيارات المحتملة لتولي رئاسة الوزراء" لاسيما وان مقتدى الصدر قد اعلن استعدادة للتحالف مع الحكيم، اذ ان هذا الامر يعزز حظوظه في تولي هذا المنصب.

بالتأكيد هناك سيناريو اخر يتم طرحه وهو ان يشكل تيار الفتح مع النصر ودولة القانون بزعامة نوري المالكي وباقي التيارات السياسية تحالفاً شاملاً ومن ثم تشكيل الحكومة، ففي حال حصول هذا الامر سيتم اختيار خيار رئيس الوزراء من بين هذه القوائم، ولكن هذا السيناريو مستبعد وذلك نظراً الى نتائج الانتخابات ورغبة الشعب في احداث تغيير في هيكل الحكومة والقيادة، وبلاضافة الى ذلك ان الخلافات بين العبادي والمالكي ادت الى تشكيل قائمتين منفصلتين في الانتخابات وشرح في حزب الدعوة بعد قرابة ٧٠ عاماً من انطلاقه، حيث ان هذا الامر يعتبر مؤشراً على استبعاد التحالف بين هذين التيارين.

وكما كانت نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية غير متوقعة يجب انتظار النتائج الرسمية ومعرفة أي تيار سياسي عراقي يمكنه ايصال مرشحه المحتمل الى منصب رئيس الوزراء.

وبالعودة الى الذاكرة في التجارب السابقة نرى ان جميع الاحتمالات والسيناريوهات وارده ولايمكن الجزم ومعرفة من سيتولى منصب رئيس الوزراء في العراق.



## العراق.. أزمات تراكم وحلول غير عقلانية

\*د. سعدي الابراهيم

صحيفة (المشرق) البغدادية: ٢٠١٨/٦/٩

الفرق ما بين الدولة الناجحة والفاشلة هو في مدى قدرتها على حل مشاكلها وتخفيف معاناة شعبها، والا فإن الغاية من وجود الدولة تكون غائبة وغير مفيدة. العراق بعد عام ٢٠٠٣، واجه سيلا عارما من المشاكل والازمات وعلى مختلف الصعد: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية والثقافية، فضلا عن المشاكل الخارجية المتولدة من طبيعة علاقته مع الدول الاخرى.

كان من المفترض ان تجزئ هذه المشكلات الى عدة اصناف، بعضها لا يشكل خطرا كبيرا او في الاقل في الوقت الراهن، وبعضها الاخر يعتبر مشكلة وجودية لا تتحمل التأجيل. وبناء على هذا التصنيف يتم التعامل معها، ومعالجتها.

لكن المشكلة ان هذا الأمر لم يحدث، او لنقل لم تتمكن الدولة من ان تجزئ المشاكل وتضع حولا منفردة لكل منها، فتم التغاضي عن بعضها وعدم فهم البعض الاخر، والعجز عن حل البقية، لذلك تراكمت هذه المشاكل والازمات، وتداخلت بعضها ببعض، وصار الفصل بينها امرا شبه مستحيل، الامر الذي جعلها تشكل ضغطا كبيرا على الشعب بأسره، وتربك مؤسسات الدولة، وتجعل عملها دون اثر ملموس. امام هذا السيل غير المحدود من الازمات، فإن الحكومة العراقية لا بد ان تفعل شيئا ما، وان لا تقف مكتوفة الايدي، فيستمر غليان الازمات وانشطارها غير المحدود، ومن الامور الممكن فعلها، الآتي:

### • حل المشاكل القاعدية :

نقصدُ بالمشاكل القاعدية هنا، هي المشاكل التي تكون قاعدة لغيرها، او منطلق لمشاكل اخرى، وبالتالي فإن تصفيرها وحلها، لن يخلص البلاد من شرها فحسب، بل سيخلصنا من مشاكل اخرى مرتبطة بها. ومن امثلة تلك المشاكل هو الركود الاقتصادي، الذي يؤدي الى البطالة والفقر والارهاب، وشعور المجتمع وحتى الحكومة باليأس والقنوط.

### • ايقاف تأثير المشاكل الصعبة :

هناك مشاكل تحتاج الى وقت طويل لمعالجتها، وبالتالي فإن ايقاف تأثيراتها السلبية هو الخطوة الاولى، لأن الانشغال بها سيكون غير نافع، وعلى حساب مشاكل اخرى قد تكون اكثر اهمية منها. ومن تلك المشاكل هو الفساد المالي والاداري، فهذه الآفة تتعلق بثقافة المجتمع، والثقافة تحتاج الى فترة زمنية طويلة لتغييرها.

### • تأجيل التعامل مع المشاكل المكلفة :

هناك مشاكل مكلفة أو هي مستحيلة الحل في الوقت الراهن، وذلك لتعقيدها، وتداخلها وتشابكها وكثرة حلقاتها. وهنا ينبغي الاكتفاء بالتشخيص، ورصد التغيرات التي تطرأ عليها، حتى يحين الوقت المناسب لحلها. بدون هذا التصنيف فلن يتمكن العراق من ان يحل مشاكله، وسيبقى يراوح في مكانه، فليس من المنطقي ان تهدر طاقة البلاد في سبيل حل المشاكل دفعة واحدة، وبعده سنوات نجد ان النتائج قليلة الفائدة، او هي معدومة ولا تكاد تظهر للعيان.

## العراق يتجه نحو مستقبل غير متوازن

صحيفة (الراي) الكويتية: ٢٠١٨/٦/٩

**الكاتب: ايليا ج. مغناير:** أرسلت الولايات المتحدة وإيران ودولة خليجية ممثلاً لكل منها الى العراق لدعم إعادة انتخاب حيدر العبادي كرئيس للوزراء. وهذا الهدف بعيد عن رؤية عراق مستقرّ ويحافظ على بلد ضعيف مقسم سياسياً بين أكبر المجموعات المسيطرة، وفقاً لما أكدت مصادر عراقية مطلعة لـ «الراي». علاوة على ذلك، فإن قرار البرلمان العراقي بإلغاء أصوات الناخبين في الخارج، والنازحين العراقيين، وإلغاء أكثر من ٩٥٤ صندوق اقتراع في ١٠ مقاطعات وإعادة فرز انتخابات ١٢ مايو يدوياً، سيؤدي الى ردة فعل قاسية متوقعة ولا سيما من التيار الذي يقوده السيد مقتدى الصدر الذي - على ما يبدو - يحتفظ بأكثر عدد من النواب (٥٤ مقعداً رغم ان هذا الرقم غير رسمي). وهو سيعتبر إعادة النظر بنتائج الانتخابات ضربة موجّهة ضده بشكل مباشر. ويبدو ان هناك كلاماً كثيراً في العراق عن مسؤولية مجموعته - وغيرها - عن عمليات التزوير التي حصلت وخصوصاً في المناطق الجنوبية.

وحسب المصادر، يجول ممثل امريكا السفير بريت ماكغورك وممثل ايران اللواء قاسم سليمانى ومبعوث خليجي، على كل الأحزاب والمجموعات للترويج لحيدر العبادي رئيساً للوزراء المستقبلي. ورغم ان كل طرف له أسبابه وجدول أعماله الخاص، إلا أنهم على ما يبدو التقوا على هدف واحد: ان يظل العراق ضعيفاً، ومقسماً سياسياً في ظل حكومة غير متجانسة ورئيس وزراء عاجز عن استخدام القوة لإخراج البلاد من حالتها البائسة.

لقد حارب العراق - ولا يزال - ضد أحد أخطر التنظيمات الإرهابية التي عرفها العالم: «الدولة الاسلامية» (داعش). وقد سيطر هذا التنظيم في المناطق السنية في شمال ووسط البلاد. وعانت المحافظات السنية من دمار هائل وأجبر عشرات الآلاف على النزوح. علاوة على ذلك سببت الحرب دمار البنية التحتية التي كانت بالأصل تعاني من الاحتلال الامريكى للعراق العام ٢٠٠٣ وكذلك بسبب الفساد المنتشر بين القادة السياسيين. وقد أفرغت الحرب خزائن الدولة وجعلتها ترضخ لديون خارجية مهمة.

وكما يبدو ان العبادي غير قادر على السيطرة على البلاد - بسبب طبيعته شخصيته - بقبضة من حديد. وهو ينحني لإرادة العديد من الجماعات السياسية، لا سيما الشيعة، الذين لهم ثقل سياسي أكبر من «حزب الدعوة» الذي ينتمي له العبادي.

وحتى المرجعية في النجف الأشرف تعتقد ان العبادي «يستطيع ان يكون رئيساً لوزراء دولة أوروبية ولكن ليس دولة مثل العراق تحتاج الى التصميم للوقوف ضد الفساد والتدخل الخارجي في شؤون البلاد»، وفقاً للمصادر.

وعلى الرغم من قرار البرلمان العراقي إلغاء الفرز الالكتروني بسبب الخرق والتجاوزات في المحافظات والأمر بإعادة الفرز يدوياً، إلا ان السيد مقتدى الصدر وقّع تحالفاً مع السيد عمار الحكيم وايداع علاوي ليصبح لهؤلاء أقل من نصف المطلوب لاختيار رئيس الوزراء المقبل بغض النظر عن جدوى او عدم جدوى الانتخابات ونتائجها.

وإذا لم يتفق العراقيون على نتائج الانتخابات بعد الفرز اليدوي فسيدخل العراق نحو المجهول، لان البرلمان سيُعتبر مستقيلاً ومنحلاً حيث لا يوجد مَنفَذ في الدستور يخول البرلمان التمديد لنفسه. وتالياً ستبقى الحكومة الحالية وتصبح حكومة تصريف أعمال ويستمر بالتالي العبادي رئيساً للوزراء في حكومة ضعيفة أصلاً بصلاحيات أقل.

ولن يقبل الصدر، الذي يعتبر نفسه أكبر المنتصرين، بأي نتيجة تقلل من حصته في البرلمان بشكل ملحوظ على الرغم ان هذا لا يغيّر شيئاً في التحالفات لأنه يبدو ان من الصعب جداً ان تتحد مجموعة من الكتل والأحزاب لتحصل على ١٦٥ مقعداً ضمن كتل واحد لان الكتلة الشيعية نفسها على خلاف حاد في ما بينها.

وحسب المصادر، يبدو ان الساسة العراقيين التقوا مع امريكا وايران ودولة خليجية على إبقاء العراق ضعيفاً حتى ولو كان لكل طرف أسبابه:

- فالعراقيون يريدون السلطة لأنفسهم. ولن يتحالف العبادي مع السيد مقتدى الصدر لأنه يخشاه ويخاف ان يسجنه بالخيانة كما سبق له ان سجن نائب رئيس الوزراء (من التيار الصدري). ومقتدى دفع سابقاً ميليشياته نحو المنطقة الخضراء ليعبث فيها فقط «ليشد أذن العبادي».

ولن يقبل نوري المالكي حكم العبادي مرة اخرى خصوصاً بعدما اعتبر ان رئاسة الوزراء كانت له وسرقها منه العبادي بدعم من المرجعية وأحزاب شيعية اخرى تأمرت عليه.

أما زعيم «بدر» هادي العامري فقد اقتنع ألا يكون مرشحاً لرئاسة الوزراء شرط إرضاء نوري المالكي. والمرجعية الدينية في النجف تعتبر أنها لا تريد الأشخاص أنفسهم في الحكم، حتى أن أقرب المقربين لها لم ينتخبوا بسبب «الإشكال الشرعي في الانتخاب».

- امريكا لا تريد للعراق ان يصبح قوياً داعماً «لمحور المقاومة» يقوي ايران، خصوصاً انها تعتبر ان طهران تملك سيطرة كبيرة على العراقيين (وهذا بالطبع مفهوم خاطئ تماماً).

- أما إيران فتخشى ان يرتقي العراقيون في أحضان امريكا ودول الجوار في ظل وجود تيار عدائي داخل العراق يسيطر على السياسيين وقد انتقلت العدوى الى الشارع.

وتخلص المصادر الى القول إنه حكم على العراق ان يبقى ضعيفاً وهو ذاهب الى حكومة ضعيفة او حكومة تصريف أعمال والى سيطرة الميليشيات على برلمانها او حكومتها بما يتناسب مع كل اللاعبين الخارجيين ولكن بتواطئ واضح من العراقيين أنفسهم.

## الانتخابات والبرلمان الديمقراطي جداً

\*د. مهند البراك

الحوار المتمدن: ٢٠١٨/٦/١٠

تعمل البرلمانات في الدول الدستورية على لمّ شمل شعوبها و توحيدها من اجل الرفاه و التقدم الإجتماعي و من اجل السلم و السير على طريق تحقيق الرغد و السعادة لمكوناتها بتلبية مطالبها اليومية و ايجاد حلول لما تعانيه.. اما برلماننا الديمقراطي جداً فقد سد اذنيه و عينيه عمّا جرى و يجري، و بقي غالبية اعضائه و اعضاء كتله الحاكمة مشغولين بتحقيق مكاسبهم و ارباحهم الأثنية، التي ازكمت روائحها الانوف و جرى عرضها في الاعلام الداخلي و الخارجي و رغم انواع المناقشات و التنبيهات الاعلامية التي شارك فيها عدد من اعضائه المخلصين لقضية الشعب..

وازدادت مطالبات الحشود الاحتجاجية للبرلمان بضرورة وقوفه بوجه الفساد و اناثية الحكّام و لأباليتهم التي قادت الى مذابح كما جرى في سبايكر و سقوط الموصل و السبي الدموي و العرقي للمكوّن الايزيدي و اضطهاد و تهجير المكونات المسيحية و سقوط ثلث البلاد بيد داعش الإرهابية الإجرامية، و غيرها الكثير التي تسببت بخراب شامل في البلاد، و لا يتسع المقال لتعدادها.. التي لم يلعب البرلمان دوره لإيقافها و محاسبة المسؤولين عنها. حتى انفجر الغضب الجماهيري في انحاء البلاد بهتاف " باسم الدين باكونا الحرامية " الذي وحد البلاد من اقصاها الى اقصاها و حتى اجتاحت الحشود الشعبية المتنوعة المنطقة الخضراء و دخلت بناية البرلمان مطالبة بالإصلاح و محاسبة الفاسدين و انقاذ البلاد، يوم هرب عدد من البرلمانيين ممن تواجدوا هناك، مذعورين خائفين من قصاص الشعب.

وانسحبت الحشود توافقاً و كي لا تؤذي المسيرة التي رُسم لها ان تكون ديمقراطية توافقية مؤسساتية، بعد ان تشظى البرلمان و بعد ان وعدت الحكومة و كتله بالاصلاح و بمحاسبة الفاسدين و معاينة كبار المذنبين.. الا ان البرلمان طوى صفحات الفساد و استمر سكوته عنها بتصورات متنفذي اعضائه بان انتصار الشعب و قواته المسلحة بكل انواعها و فصائلها على داعش الاجرامية، سيحميه من المسائلة و من عقاب الشعب، و ان الشعب مشغول باحتفالات النصر.

والآن، و للتهيئة لانتخابات ٢٠١٨، و منذ عام مضى تواصلت انواع النشاطات و المطالبات الجماهيرية و الإعلامية و دارت انواع الفعاليات التي راح بسببها عشرات الضحايا بين قتيل و مختطف و موقوف قيد التحقيق ممن لا يعرف اين و ماذا عن مصيرهم.. التي طالبت البرلمان بالغاء سانت ليغو ١,٧ اللاديمقراطي الذي يقطع الطريق امام الكتل الصغيرة و النزوية في زمان تغول كتل الفساد، و طالبت بقانون انتخابات عادل قائم على المواطنة و الغاء المحاصصة التي صارت اساس الفساد.

وتصاعدت المطالبات باعادة تشكيل مفوضية الانتخابات على اساس تشكيل الهيئات المستقلة دستورياً و على اساس النزاهة و الكفاءة و ابعاد مفوضية الانتخابات عن هيمنة المحاصصة، بعد ان اثبتت في المرات السابقة عن خضوعها للكتل الحاكمة الطائفية التحاصصية و طالتها انواع الاتهامات بالفساد، و التي اغلقت و وضعت على الرف حينها.

ثم تصاعدت الصيحات مطالبة بتدقيق قوانين العفو الجديدة التي شملت اعداداً من الارهابيين و الصداميين، و منعهم من الترشيح للانتخابات اضافة الى منع ترشيح من تطولهم الاتهامات و الاحكام بسبب الفساد و نهب المال

العام، و المطالبات بتوضيح و كشف الذمة المالية للمرشحين لانتخابات ٢٠١٨ و التي لم يلتزم بها بعدئذ سوى مرشحي قائمة " سائرون "، و غيرها من المطالبات المتعددة و التفصيلية لضمان انتخابات نزيهة. لقد اهمل البرلمان كل ذلك و بقي صامتاً تابعاً للكتل الطائفية الحاكمة و مشغولاً بصرف مخصصات مليونية جديدة لأعضائه، اضافة لإنشغال العديد من اعضاءه بإعداد الترتيبات لترشيحهم و فوزهم في انتخابات ٢٠١٨، و بكيفية حماية ممتلكاتهم و ما ربحوه من الدورة البرلمانية السابقة في حالة رفع الحصانة عنهم.

وأخيراً أجريت الانتخابات وسط انواع التنبيهات و الجهود لضبط نزاهتها و كانت نتائجها، و كأنها نتائج استفتاء على رفض المحاصصة و الفساد، بعد ان كانت نسبة عدم المصوتين ممن يحق لهم التصويت اكثر من ٥٠٪ بسبب السخط و الكراهية للحكام الجالسين في مؤسسات الحكم و لخططهم، الذين اهملوا الشعب.. وفيما فازت " سائرون " بأعلى عدد من المقاعد البرلمانية و سقط العديد من كبار البرلمانيين فيها، ممن لهم الحول و القوة و الذين نحوهم تُوجّه انواع الطعون و الاتهامات.. و تحركت "سائرون" سريعاً لتشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر، كما كان يجري بعد كل اعلان عن نتائج الانتخابات رغم الطعون كما في كل انتخابات سبقت، متفاوضة على البرنامج الداعي الى التحول من المحاصصة الى المواطنة، كمرحلة انتقالية للتغيير..

تحركت دوائر و شخصيات إيرانية في مقدمتها الجنرال سليمان، تحت غطاء التهئة بنجاح الانتخابات.. تحركت مثيرة انواع الإغراءات و التهديدات و كأن البلاد ملكها، و حركت معها انواع البرلمانيين الخاسرين من الكتل المتنفة، للاعتراض على نتائج الانتخابات بكل الطرق.. من الغاء نتائج و الغاء محطات، و وصولاً حتى الى الغاء الانتخابات ككل كما يطرح بعضهم، رغم اهمال البرلمان و كتله المتنفة باعضائها الخاسرين ذاتهم، كل المطالب الأتفة الذكر في اعلاه لضمان نزاهة الانتخابات، فيما يصف حريصون مستقلون الاعتراض، بكونه اعتراض على فقدانهم السلطة بتلك النتائج، اي فقدانهم المال و الحصانة و الارباح..

في وقت.. قطعت فيه دوائر إيرانية الكهرباء و الماء، علماً بأن كهرباء العراق الآن و خاصة في الجنوب في غالبية إيراني مدفوع الثمن، و يحذر فيه مراقبون من مخاطر صراع خفيّ تسوقه الجهات و الافراد الاكثر تطرفاً من عراقيين و إيرانيين من اجل الوصول الى بناء دولة اسلامية في البلاد.. ناسين و غير مباليين بأن (المشروع الإسلامي العراقي) قد شوّهه و سرقه الحرامية عندما جرى تعيينهم على مقاعد الحكم.. كما عبّر عنه شعار مئات آلاف المحتجين نساء و رجالاً و بغالبيةهم الشيعية " باسم الدين باكونا الحرامية".

و بعد حالة الاغماء التي اصابت البرلمان من النتائج، اجتمع البرلمانيون الخاسرون في محاولة لعقد جلسة لمجلس النواب و من جلسة المداولة الى الجلسة الإستثنائية قرروا اعادة الفرز و العد اليدوي و اغلاق صناديق، في حالة تثير القلق من حصول فراغ دستوري لامخرجاً دستورياً له في حالة انتهاء اعمال مجلس النواب الحالي في ٣٠ حزيران القادم.

لأن الاسئلة الاساسية بقيت قائمة، و التي هي : من سيضمن نزاهة العد و الفرز اليدوي؟ من سيختار القضاة التسعة المشرفين على العملية؟ و من سيقوم بها فعلا غير ذات موظفي المفوضية الموزعة ولاءاتهم على المحاصصة و على من جاءوا بهم؟ في وقت دبّ في التحرك السريع لتكوين الكتلة البرلمانية الاكبر، الفتور.

[ahmedlada@gmx.net](mailto:ahmedlada@gmx.net)

## البيان رقم واحد للبرلمان العراقي

\*صبحي ساليبي

ايلاف: ٢٠١٨/٦/١٠

بداية لا أحد يستطيع أن ينكر وجود التزوير في الانتخابات، ليس في العراق وحده، بل في جميع بلدان العالم، ولست في وارد الدفاع عن مفوضية الانتخابات العراقية، لأنه ليس من المعقول وجود مؤسسة نزيهة في بلد ينخره الفساد وينتشر في كافة مفاصله كالسرطان. ولكن يمكن القول أن نتائج الانتخابات الأخيرة كشفت المستور ورفعت القناع عن وجوه الغارقين في الأوهام والذين انهارت شعبيتهم وتراجع عدد مؤيديهم وإنكشف زيف إدعاءاتهم بحيث لا يستطيعون معها إخفاء أحجامهم الحقيقية، والتي باتت تهدد مستقبلهم السياسي وباتوا معها في مرمى العدالة، لذلك كان لا بد لهم من محاولة للتغطية على فشلهم والنجاة بجلدهم خوفاً من المساءلة والمحاسبة والتحقيقات القضائية بشأن شبكات فساد والتورط بالارهاب، عبر النيل من الانتخابات وكيل الإتهامات للفائزين، والإشتراك في السيناريوهات المبنية على القيل والقال، دون أن يدركوا أن ذلك يوقعهم في مأزق ليس من السهل التملص منها دون دفع الثمن، وربما تحولهم إلى طرائد تلاحقهم القضاء في منازلهم ومقراتهم وحتى في بلدانهم البديلة.

بعض الخاسرين ركب موجة إرادة تعطيل العدالة عندما قرروا تعطيل التفكير وانخرطوا في العجالة البرلمانية المتلهفة لتمير التوتر دون تعقل أو تفكير في النتائج، أو في الظرف الذي كان يستدعي التريث واستحضار الحكمة وحسن النيات، والتأمل في أبعاد تأثيراتها على الاستقرار المجتمعي وعلى مناخ التوافق. فحرموا أنفسهم من الاستماع إلى الرأي الناصح، ونفذوا على عجلة ما في أذهانهم، فعدوا ثلاث جلسات سريعة ومتتالية في أسبوع واحد، خلال العطلة التشريعية، جرت فيها القراءتان الأولى والثانية لتعديل قانون الانتخابات وإتخاذ قرارات سياسية وغير دستورية بحثة تستهدف الأحزاب الفائزة، تؤدي إلى تجميد العملية السياسية في العراق وتوتيرها.

تلك الجلسات أثارت أسئلة سياسية وقضائية كثيرة لا توجد لها أجوبة شافية، ودفعت الكثيرين إلى التشكيك في نزاهة القرارات وعدالتها وتسميتها بالإنقلاب، بالذات عند النقطة التي طالبت بإلغاء التصويت الخاص في كردستان، النقطة التي تعادي البيشمركة وقوات الأمن الكردستانية التي ضحت بأكثر من ألفي شهيد وأكثر من عشرة آلاف جريح في الحرب ضد داعش، دون أن أتطرق إلى أصوات الحشد الشعبي والجيش العراقي.

تلك العجالة التي يمكن تسميتها بالانقلاب على الدستور والوضع الموجود، والبيان رقم واحد الصادر من البرلمان العراقي، سيزيد من مساحة المشاكسات المسكونة بالحساسية، ومن النعوت الغليظة التي تطلق في الفضاء السياسي عبر مشاريع خاصة لافتعال الازمات، وستزيد من التباعد بين أفكار الخاسرين وبين تطلعات الفائزين، وستصبح الأولوية لحشد المزيد من السهام وتخزينها في ترسانات يمكن اللجوء إليها في الوقت المناسب وفي اللحظات الضرورية سواء لفرض النفس بعيداً عن مبادئ وروحية التوافق والعمل السياسي المشترك، أو للدفاع عن الحق المكتسب من خلال صناديق الإقتراع.

العراقيون لا يستفيدون من هذه الاضافات الغامضة والسريعة والغريبة وغير المناسبة التي جاءت في أوقات غير مناسبة، والتي صعدت الاحتقان في وطن تستلزم ظروفه وطبيعته تواجد الرصانة والاطمئنان وحسن النيات، ورسم الصور المريحة. بل سيخسرون بعضاً من محتوى أمانهم ومبتغياتهم التي ينشدونها. وربما عندما يتم تبليغهم كل الحقائق والاحداث، فإنهم لا يستطيعون ضبط أنفسهم عن الانفلات المؤذي. أما المستعجلون المجادلون، الذين اعتدوا بشكل صارخ على كل الأعراف والقيم والمبادئ دون استيعاب الحقائق، ومارسوا اللاعقلانية السياسية، فإنهم سيعيشون في بيئة الوهن الفكري ويحملون أثقال أحلامهم الكبيرة وأوهامهم الكثيرة ويفكرون في التآمر والانقلاب حتى لو تطلب ذلك التحالف مع الشيطان.

لذلك لا بد من الجهات المختصة وبالذات القضاء العراقي، مراجعة هذه الخطوات والمواقف الانفعالية التي لا تمت للقانون والدستور بصله، ولا بد من إلغاء القرارات اللاقانونية واللدستورية بأسرع وقت حرصاً على الدستور والمصلحة العامة، لأنها بداية خطرة نحو المزيد من التعقيد والتصعيد وعدم الإستقرار.

## إرادة التغيير أقوى !

\*محمد عبدالرحمن

صحيفة ( طريق الشعب ) البغدادية : ٢٠١٨ / ٦ / ١٠

الكثير الكثير ظهر في الأيام الاخيرة، والتطورات أكدت بما لا يدع مجالا للشك أو حتى الاقتراب منه، ان البعض لا هم له الا البقاء في موقعه سواء كان تنفيذيا أم تشريعيًا أو قضائيا. وامتد هذا الى " وعاظ السلاطين"، فالتطورات عرت أيضا مواقف البعض حد النخاع، كونهم منحازين الى أولياء النعمة الناهين الأمرين مهما اعتمد " الوعاظ " من رصانة التعبير، ولبسوا جلباب الموضوعية والحيادية وعدم الانحياز والحرص على الوطن والوطنية وصيانة الديمقراطية وشفافية الانتخابات وحفظ صوت الناخب.

ولم نلاحظ مثل هذا الحماس في مرات سابقة بُحَّت فيها الحناجر وهي تقدم البراهين على حصول تزوير هنا وهناك. فيما يلاحظ اليَوْمَ، في واحدة من مفارقات هذا الزمن الرديء، ان افرادا صدمهم الناخب بعدم التصويت لهم عقابا على سوء فعلهم وفشلهم، وهم يتحملون الكثير من وزر ما يعاني منه المواطن العراقي رغم إغداقهم الوعود، ويحوم حولهم الكثير من شبهاة الفساد، هم من يعلو صوتهم ضد الفساد والتزوير وخرق القوانين والتعليمات وهدر المال العام! والبعض يعرف حق المعرفة، خاصة من المتابعين الجادين، ومنهم الاعلاميون والقانونيون، ان التعديل الثالث لقانون الانتخابات الذي أقره مجلس النواب بنسبة ٥٢،٥ في المائة والعهد على مصادر مجلس النواب ذاتها، وحفز عليه وحرص على اتخاذه عدد من رؤساء الكتل السياسية ومواقع متنفذة في الدولة لغايات ودوافع لا حاجة للكثير من العناء لكشفها، سوف لا يغير كثيرا من نتائج الكتل الكبيرة الفائزة وخصوصا تلك التي اقترع ناخبوها أساسا في بغداد والمحافظات الوسطى والجنوبية. واذا كان هذا معروفا جيدا فلماذا هذا الازدراء والتقليل من جهد عدد من الكتل السياسية، للوصول الى تفاهات بشأن تفسير المحكمة الاتحادية لـ "الكتلة النيابية الأكثر عددا"، الذي ابتلينا به وهو من دون شك يتطلب مراجعة وتدقيقا حتى لو تطلب الامر تدخلا في نص المادة ٧٦ من الدستور النافذ!؟

وواضح ان هذا البعض كان يريد ان تعلن كتل معينة وصولها الى تفاهم بشأن الكتلة البرلمانية الأكبر ويمني النفس بذلك، بل هو لا يريد أساسا ان يتوافق عدد من الكتل ومن بينها تحالف " سائرون " بما يعلنه من برنامج وطني للتغيير والإصلاح، وما يتوافق عليه مع آخرين من الحريصين على وقف مسلسل التدهور وبدء العد الإيجابي لإنقاذ الوطن والقطع مع الماضي بما يمثله من منهج اداء وسياسيات عرجاء وفشل ورموز. ولكن نقول: فات هؤلاء وربما غيرهم في خارج الحدود ان عجلة التغيير قد دارت وإن ببطء، فاستمرار الحال من المحال وكرة الثلج اذا تدرجت كبرت.

ككيف اذا كان هناك اصرار من جانب المصلحين بان لا عودة الى ما كان. ومن هنا نستطيع ان نتوقع حجم المعارضة والتمنع والإعاقة، التي تنتظر مشروع الإصلاح خصوصا وان بداياته فقط اثارته كل هذا الهلع والخوف عند الفاسدين والفاشلين.

ان لسان حال الإصلاحيين الصادقين مع أنفسهم ومع شعبهم يقول لهؤلاء البعض: خذوا راحتكم، دققوا في نتائج الانتخابات، فنحن أساسا نرفض كل شكل من أشكال التزوير وايا كان مصدره وعنوانه. ألغوا العد الالكتروني الذي أنتم من قرر اعتماده على مرأى ومسمع من الحكومة وكل اجهزة الدولة، التي أعدت تقريرها الخاص عن الانتخابات بتكليف من رئيس مجلس الوزراء، وأنتم كما مجلس النواب والمفوضية السابقة وربما الحالية، تتحملون كامل مسؤولية الهدر بالمال العام الذي حصل.

بل حتى وان ذهبتم في " مؤامرة " داخلية - خارجية الى اعادة الانتخابات، فلن ولن تستطيعوا قتل روح و ارادة التغيير عند شعبنا، طال الزمن أم قصر!

## ديمقراطية الدكتاتورية الحديثة

\*كفاح محمود كريم

أيلول: ٢٠١٨/٦/١٠

يقول علماء النفس في إحدى نظرياتهم حول علم نفس الطفل إنه يرى نفسه مركزا للعالم الذي يشعر بدورانه حوله، بل وفي خدمته وتحت تصرفه، وبوجود بيئة تساعد على نمو هذا الشعور وتعملقه ودلال أسرته يتحول هذا الكائن المدلل تدريجيا إلى دكتاتور لا شريك له في هذا العالم، ابتداءً من تحوله إلى رب أسرة ينتج سريرته ويكافئها في أبنائه أو بناته، أو مدير دائرة يُشعر معيته بأنه فيلسوف عصره وأن استبداله سيوقف حياة وتطور تلك الدائرة، ولك أن تقيس أخي القارئ كلامنا هذا على مدير العادي وصولاً إلى من يتولى إدارة المنكوبين من العباد، فيصبح رئيساً عظيماً وضرورة أو حتمية تاريخية، يتطلب من بقية الكائنات الدوران حول كوكبه الذي!

للبيئة أعلاه بيئة أخرى معاكسة لها في كل التفاصيل وتكمن في تربية هذا الطفل وتعديل تلك المشاعر وتقليمها وفق أسس تقلب المعادلة، فيتحول من كوكب تدور حوله كل الكواكب، إلى نجم يدور هو حول كوكب اسمه المجتمع، ويشعر بأنه جزء من عالم وعليه خدمته لإثبات انتمائه له دونما شعور بالفردية الطاغية، ومن هنا تبدأ حكايتنا حيث يستمر هذا الطفل باعتبار كل العالم يعمل لأجل تنفيذ رغباته أو العكس، فإذا جمعنا طفلنا المدلل واعتبرناه في جمعه يمثل مجتمعاتنا الشرقية، ندرك ونكتشف حقيقة اللبنة الأولى في بناء الديمقراطية أو الدكتاتورية.

لقد ابتليت منطقتنا بأنماط من هذه السلوكيات والثقافات المتوارثة عبر أجيال وحقب زمنية ليست قصيرة، ابتداءً من الأسرة ودكتاتورية الأب أو ولي الأمر، وانتهاءً بالقائد الضرورة، مروراً بكل من تسلط على عباد الله وإن كان عددهم اثنان فقط، لكي يمارس عليهما نرجسيته وتفرد، فإذا كانت البداوة مرحلة من مراحل تطور مجتمعاتنا وما زالت تتمركز في كثير من مفاصلنا التربوية والاجتماعية، مضافاً إليها إكسسوارات قروية وقبلية كرسست تفرد الشيخ والأغا، الذي تطور كمفهوم للتسلط والأحادية في من يتولى إدارة أي مؤسسة أو حركة أو حزب في حياتنا، فإنها اليوم تتجلى في الكثير من سلوكيات أولئك الذين يحملون شعارات الديمقراطية في زمن الربيع العربي الذي صيغ بلدان البداوة السياسية بألوان الدماء والدموع منذ سنوات على أنقاض أنظمة أوحث لنا جميعاً، أن دكتاتورياتها أفضل بكثير من ديمقراطية البداوة الجديدة، تلك الدكتاتوريات التي أنتجت مشروع داعش مختصرة كل أفكار وتوجهات من أرادوا بناء دولة الوحدة العربية أو الإسلامية وصهر وإذابة كل ما هو خارج مفهومي الانتماء لغير العرب أو الإسلام في بوتقة هذا المشروع.

إن تنظيم ما يسمى بالدولة الإسلامية وقبله القاعدة ومجمل الحركات العنصرية والدينية والمذهبية وخاصة داعش ليست طارئة أو وليدة الربيع البائس، بل هي نتاج ثقافة وسلوك متراكم من مئات السنين، وخبطة معقدة من الثقافة الدينية البدائية والسطحية والسلوك البدوي وعقلية القرية وبنائها الاجتماعي والتربوي، وهي بالتالي الحلقة الأخيرة في سلسلة الأحزاب العنصرية القومية أو الدينية التي تطمح لبناء دولة أيديولوجية، أساسها العرق العنصري أو الدين المتطرف والمتشدد، وما يتبعه من مذاهب وطوائف، ببناء فكري متعصب أحادي التفكير، لا يقبل الآخر إلا عبداً مطيعاً أو ملحاً مذاباً في بوتقته الفاهية، وعلى ضوء ذلك ولأن دورة تربية مجتمع بأكمله من الطفولة حتى النضج تستدعي زمناً ليس قصيراً، بل حقبة طويلة لسبب بسيط هو أن المرابي ذاته هو الذي أنتج هذه السلوكيات، ولأن الكثير الكثير يؤمن بان مجتمعاتنا لا تتحمل هذا النمط من النظم الاجتماعية والسياسية، وهي سعيدة جداً بوجود الفارس والرمز، بسبب تراكمات هائلة من العادات والتقاليد والتركيب النفسي والاجتماعي والتربية الدينية الأحادية الاتجاه، عليه وجب البحث عن حلول وخيارات أخرى غير هذه النظم، أو أن يتحول الجميع إلى دكتاتوريين لكي لا يُتهم أحد بأنه قد تفرّد بالآخرين!؟

[kmkinfo@gmail.com](mailto:kmkinfo@gmail.com)



## السلم المجتمعي ومبدأ التسامح

\*القاضي زهير كاظم عبود

الانصات المركزي : ٢٠١٨/٦/١١

بعد سقوط النظام الدكتاتوري في العراق برزت الحاجة الضرورية لكتابة مسودة دستور عراقي يوضح الأسس التي تقوم عليها مرتكزات السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، مثلما يرسم شكل الدولة ويثبت حقوق وواجبات المواطن التي غابت في نصوص الدساتير السابقة، ويؤكد هذا الدستور على التساوي بين العراقيين بغض النظر عن الدين أو القومية أو الجنس أو المعتقد السياسي فعلا لا قولاً.

فالدستور يرسى دعائم العملية القانونية للسلطة بشكلها العام وفق الاطر التي تؤمن بها السلطة، ويرتب أمور البيت العراقي الذي امعنت السلطات المتعاقبة في تخريبه وتهديم اجزاء مهمة منه، واستخفت بنصوص القوانين وبنصوص الدساتير المؤقتة، والعبرة كما نفهم ليست في النصوص الواردة في الدساتير إنما في التطبيق والالتزام. وحتماً تناخى كل اهل العراق من أجل بذل الجهود للخروج بصيغ متنوعة للدستور يتم طرحها على الاستفتاء العام لأقراره بصيغته النهائية والشرعية حتى تم اقرار الدستور.

ومع كل النقائص والنقائص التي وردت في عدد من النصوص في الدستور النافذ، الا ان الامل كان في ان تنعكس التجربة والحاجة الموضوعية لتشيديه وتصحيح ما اعتراه من خلل، اعتماداً على فقرات المادة ١٤٢ التي تتيح لمجلس النواب اصدار التوصيات بشأن تعديل نصوص الدستور، الا ان حالة الأرياك وعدم الثقة بين المكونات العراقية والحذر ضمن المرحلة الزمنية التي عاشها العراق بعد كنس سلطة الدكتاتور وبقاء شرذم النظام وبعض الزمر المأجورة طليقة ومنفلتة، مع عدم إنكار وجود فئة قليلة فهمت أن أسلوب القتال بالسلاح هو الطريق المناسب لرحيل القوات المحتلة ومارافق وجودها من قرارات مجلس الأمن الدولي، مما زاد المشكلة تعقيداً وإرباكاً وامعن في زيادة التباعد، وهذا ما أدى بالتأكيد الى أطالة أمد فترة الاحتلال التي سعى الجميع الى أختزالها ببناء أسس الدولة والدستور في ظل السيادة الوطنية.

وقبل كل هذا كان النظام البائد قد ارتكب العديد من الجرائم الإنسانية والوطنية، وخسر العراق الملايين من خيرة أبناءه ورجاله، وأرتكبت زمر معروفة ومشخصة لعدد من هذه الجرائم مما استوجب أن تتم محاكمتهم وإنزال العقاب القانوني العادل بحقهم بمحاكمات أصولية يتولاها القضاء العراقي، إلا أن إرباكاً أخر تجسد في ربط المحكمة الجنائية العراقية العليا برئيس الوزراء وهو موظف تنفيذي في حين نصت المادة (٩٥) من الدستور نفسه على حظر انشاء محاكم خاصة او استثنائية، وكل محكمة مهما كان اسمها تخرج عن نطاق تكوين السلطة القضائية تعد غير مؤهلة لأن تكون جزء من جسد القضاء العراقي. وطيلة السنوات العجاف التي مرت على العراق كان الطاغية يزيد الخناق على أعناق العراقيين عن طريق أصابع وأيدي يستخدمها الجلاذ وسائل للإطباق على رقابهم فيسهم حياتهم ويعقد ايامهم ويزرع الخوف والرعب في جدران بيوتهم، هذه الأصابع والأيدي من بين أبناء شعبنا العراقي نفسه وأن كان القليل منهم من الأشقاء العرب، البعض منهم أتكا عليه الطاغية وعده معبراً والبعض الآخر وظفه للترويح والتطليل والآخر أيضاً للدفاع عنه بشتى الأسباب والأساليب.

سنقف أمام حالة لا بد من أن تكون رؤيتنا نافذة وثاقبة ومستلة من واقع معاناة شعبنا العراقي، وكذلك مصحوبة بالشجاعة والجرأة والأرتفاع على الجراح العراقية، تلك هي حالة العفو والمصالحة مع العناصر التي لم يصل فعلها الى ارتكاب الجنايات أو من الأفعال التي يمكن قبول المصالحة فيها، ويقيناً أن الملفات الخاصة بالضحايا هي التي ستشير الى خصوصيتها الوطنية مما يجب الانتباه الى ضرورة عدم تسييس ملف الضحايا، وأن ندعو جميع أهلنا في

العراق أن يتناسوا جراحهم والأمهم قدر الأماكن من أجل أن نخلق طريقاً جديداً يستطيع فيه من أخطأ أن يجد له محلاً في الحياة الجديدة وأن يتعرف على فداحة الخطأ المقترف وابتعاده عن طريق الخير بعد أن يعتذر ويطلب الصفح من شعبه وأهله. التجارب في هذا المجال عديدة وقريبة، ولعل هذه التجارب تكون دروساً يمكن الاستفادة منها وإيجاد الوسائل التي تنهي معاناة الناس في بلد ممتليء بالجراح والقهر والبؤس مثلما يمتليء بالثروات المستباحة.

أن ضرورة التفكير في قانون للمصالحة الوطنية كان يفترض ان يكون قبل أعداد مسودة الدستور حتى يمكن أن يجعل الماء الراكد صافياً، وأن يجعل الأخوة تتعانق وأن تسمو المقدره وفعل الخير على فعل الشر والأحقاد والضغائن والاتهامات الجاهزة والبعيدة عن الوجدان والمروءة، فثمة من يحتاج لهذه اللمسة وثمرتها من يحتاج لإطفاء تأجيج النار في صدره او تخفيف لهيبها، وثمرتها من يستطيع أن يتفهم العفو ويتنازل عن حقوقه الشخصية وثمرتها من يقدر على الارتفاع والتصافي من أجل الوطن والمستقبل وصولاً الى أجواء عراقية خالصة نستطيع معها أن نبدأ خطواتنا الأولى في الديمقراطية والمجتمع المدني والسلم الأهلي.

ويمكن أن تكون المآثرة التي سجلها الزعيم الشهيد عبد الكريم قاسم في العفو عن القتل والغادرين مع اقتداره وقوته على الاقتصاص منهم، وعدم قدرة الصغار والقتلة على ممارسة هذه الأخلاق معه عند إقتدارهم بسبب قدرته على الارتفاع وعدم قدرة الآخرين على أن يصلوا لمصاف وقدرة الشهيد على السمو بالنفس الى حد العفو وإطلاق مبدأ (عفا الله عما سلف).

وبدلاً عن ذلك أصر القائمون على كتابة الدستور تضمين نصوص حظرت على شريحة من الناس العمل ضمن العملية السياسية (المادة ٧ من الدستور)، وكالت السلطة بمكيالين حين رفعت الحظر عن شخصيات مشمولة بالأجتثاث لتدخل العملية السياسية لأسباب لم تعد خافية على المدقق والمتابع الحصيف، واللافت للنظر انها تجاوزت الكيانات ذات النهج الطائفي او العنصري او التكفيري واكتفت بالبعث الصدامي وهي لاتقل عنه خطورة. كما ضمنت المادة ١٣٥ من الدستور اعتبار هيئة الاجتثاث ومن ثم المسائلة والعدالة باعتبارها هيئة مستقلة وربطتها بمجلس النواب، بمعنى استمرارها بالعمل وفق الضوابط التي وردت في قانون الهيئة، ولم تنزل تستمر بعملها حتى اليوم مع ان نص الفقرة ثانياً من نفس المادة منح مجلس النواب الحق بحل هذه الهيئة بعد انتهاء مهمتها وأن يكون الحل بالأغلبية المطلقة، غير ان القانون والدستور لم يبينا الالية والفترة الزمنية والضوابط التي تنهي مهمة هذه الهيئة، كما لم يناقش مجلس النواب خلال دوراته المتعاقبة هذه الناحية خشية من الاتهامات الجاهزة التي تكال لشخص المقترح.

نحن بأمس الحاجة الى التصافي وحقن الدماء وفتح الصفحة الجديدة للعراق الجديد حيث كانت مشكلة العراق الطغيان والاستبداد وليس ثمة مشكلة في أفكار ومذاهب وقوميات واديان يعتنقها شعبنا، مشكلتنا الأساس في مخلفات الدكتاتورية التي رحلت دون رجعة، وتركت اثارها وندوبها في ارواحنا وعلاقاتنا، ولذا اصبح لزاماً علينا أن نعالج أوضاعنا الداخلية قبل اوضاعنا الاقتصادية، وان لانغرق في وحل الطائفية المقيتة التي تتعزز عليها أحزاب وشخصيات، وأن لاننشر ثقافة الكراهية والثأر بين اجيالنا القادمة، وحل الوقت الذي نتعايش فيه بأخوة حقيقية وبمحببة وبتصافي يصل الى مستوى الفجيرة التي حلت بالعراق، وبمستوى المحنة التي طحنت كل أهل العراق، حتى نتفرغ على الأقل للمساهمة الجادة والحقيقية في بناء أسس عراقنا الجديد.

مع ان الدستور العراقي نص في الفقرة اولا من المادة (٤٥) على حرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها ودعم استقلاليتها وبما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لتلك المنظمات، فأن الدور الفاعل والمؤثر لم يزل لايلقى الدعم والأهتمام الكافي.

## الاحتكام الى الدستور والقانون

\*صادق كاظم

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٦/١١

من حق الكتل السياسية التي لديها مرشحو خاسرون في الانتخابات تقديم شكاوى وطعون الى الجهات المعنية في حال ظنها او اعتقادها بحصول خروقات اثناء عملية التصويت، ضمن إطار قانوني ودستوري مسموح للجميع العمل به، اما الذهاب الى وسائل وإجراءات أخرى تصعيدية بعيدة عن هذا الإطار فانه يؤسس لازمة سياسية متواصلة ومستمرة ويعطل من عملية المصادقة على نتائج البرلمان ومن ثم الشروع بتشكيل التحالفات الكبيرة وصولا الى تشكيل الحكومة. الدخول في إجراءات الطعن والتهامات بالتزوير من بعض الكتل المعارضة على النتائج وعدم انتظار صدور الأحكام القاطعة من قبل المؤسسات المخولة من قبل الدستور سيعني إضاعة وقت ثمين في الصراعات والخلافات وعدم إتاحة الفرصة للبرلمان الجديد بالانعقاد، فضلا عن ان استمرار هذه الخلافات وتشعبها ستكون لها انعكاسات وتداعيات أمنية وسياسية خطيرة.

البلاد وفي هذا الوقت بالذات بحاجة الى إقامة حكومة جديدة وانتخاب الرئاسات الثلاث، الا ان ذلك لا يبدو متاحا أو قريبا حاليا بسبب الخلافات الحادة بشأن النتائج وعدم قبول بعض الأطراف بنتائجها واستمرارها في مسلسل الطعون وإشراك البرلمان الحالي في العملية الاعتراضية مما سيعني عدم إمكانية مصادقة المحكمة الاتحادية على النتائج ما لم يتمحسم الشكاوى بكل نهائي من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

هناك تقاطع حاصل بالفعل بين البرلمان والمفوضية وربما قد يؤدي اتساع هذا التقاطع الى قيام البرلمان بحل المفوضية مما يعني فراغا دستوريا وقانونيا واعادة للأوضاع الى المربع الأول ومفاومة متصاعدة للخلافات. وفي دوامة هذا الجدل وهذه التقاطعات هناك فان استمرار هذه الخلافات وعدم حسم ملف النتائج النهائية فان هناك مخاوف من ان ينعكس ذلك سلبيا على الوضع الامني والاستقرار الذي تحقق بفضل الانتصارات الكبيرة التي حققتها القوات الأمنية على عصابات داعش الارهابية وطردها من جميع المناطق المحتلة التي كانت تسيطر عليها سابقا.

الاعتراض على نتائج الانتخابات حق يكفله الدستور والقانون للجميع، لكن الخروج عن هذه المعايير والمحددات والإجراءات القانونية الرسمية أمر غير صحيح ويشكل انتهاكا صريحا لمواد الدستور وتجاوز على المؤسسات القانونية المكلفة بالفصل في مثل هذه النزاعات.

تقديم الطعون وفق الأسس القانونية الصحيحة الى مفوضية الانتخابات التي تعتبر الجهة الوحيدة المخولة قانونيا في النظر بها يمثل الأسلوب الصحيح والسلوك المتوقع من قبل الكتل السياسية المعارضة والالتزام بالأراء والأجوبة والإجراءات التي تقدمها المفوضية مع مراعاة الجوانب القانونية فيها يمثل الإطار المقبول والمتوقع من قبل الجميع. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قامت بعدة إجراءات ضمن واجبها وصلاحياتها. والتي منها قيامها بإلغاء النتائج في المحطات التي ثبت لديها حصول تجاوزات وخروقات، إضافة إلى قيامها بتسليم الكتل والأحزاب وسائل الكترونية تسمح لها برؤية ومتابعة نتائجها بكل مباشر، إضافة إلى اعتراض رئاسة الجمهورية على جلسة مجلس النواب الأخيرة، والتي وجدت فيها تجاوزا على المادة ٦١ من الدستور والتي لا تمنح المجلس صلاحية إلغاء النتائج او المطالبة بإعادة الانتخابات وضرورة الاحتكام إلى السلطة القضائية للفصل في الأمور الخلافية واصدار الاحكام النهائية التي يجب أن تكون ملزمة للجميع.

التنازع والاختلاف أمران ليسا في صالح البلاد وشعبها والالتزام بنصوص الدستور والقوانين التي تنظم العمل السياسي الذي يمثل المسار المطلوب لتلافي وقوع البلاد في أزمات خانقة قد تكون لها ارتدادات سلبية لاحقة على أمن البلاد واستقرارها وهذا لن يتحقق من دون وجود طبقة سياسية واعية تؤمن بمصالح البلاد اولا وتلتزم بالقانون والدستور وتلجأ الى الحلول الممكنة، بدلا من التصعيد والتأثير في الوضع الأمني الاستراتيجي للبلاد بشكل عام.

لقد عرفت الولايات المتحدة خلال انتخابات العام ٢٠٠٠ الرئاسية أزمة حادة بشأن عد الأصوات وإعادة فرز بطاقات الاقتراع في ولاية فلوريدا بعد تقارب النتائج مما أدى إلى نقل الخلاف إلى المحكمة الامريكية العليا التي أصدرت حكما لصالح الجمهوري جورج دبليو بوش ضد منافسه الديمقراطي آل غور وقتها.

## العراق في خطر..

\*مقتدى الصدر

موقع التيار الصدري: ٢٠١٨/٦/١١

أستحلفكم بالله

أستحلفكم بدماء الشهداء

أستحلفكم بصرخات الثكالى

أستحلفكم بأهات الأسرى

أستحلفكم ببكاء الأطفال

أستحلفكم بتراب العراق

أستحلفكم بمقدسات العراق

أستحلفكم بالأم الفقراء

أستحلفكم بأنين الجوعى

أستحلفكم بأوجاع العمال

أستحلفكم بحنين الأمهات

أستحلفكم بشرف الأجداد

عراقكم جريح

عراقكم لازال جرحه لم يندمل

عراقكم بحاجة للتعاون والتكاتف

عراقكم مازال يأن من وطئة الإحتلال والإرهاب والفساد

عراقكم مليء بالفقراء والمظلومين واليتامى والجرحى والثكالى والأرامل والمسنين والمعوزين والمعاقين

عراقكم بلا ماء ولا كهرباء ولا زراعة ولا صناعة ولا مال ولا بنى تحتية ولا خدمات ولا بيئة صالحة ولا

حدود أمينة والأعداء تتكالب عليه من كل حذب وصوب

عراقكم لا زالت بصمات البعث وظلمه ودكتاتوريته واضحة عليه

عراقكم عراق الأولياء والأنبياء والصالحين والعلماء العظماء والمفكرين الأعلام والمثقفين الأفاضل

فكفاكم صراعاً من أجل المقاعد والمناصب والمكاسب والنفوذ والسلطة والحكم.

أما آن الأوان لايقاف الاحتلال والنفوذ الخارجي؟

أما آن الأوان لايقاف المفخخات والتفجير والإرهاب؟

أما آن الأوان لإيقاف الصراعات والاعتيالات ؟

أما آن الأوان لأن يجمعنا العراق بشرف وعفة وأخوة وسلام؟

أما آن الأوان لأن نقف صفاً من أجل البناء والإعمار بدل أن نحرق صناديق الاقتراع أو نعيد الانتخابات من

مقعد أو اثنين؟

أما آن الأوان لأن ننزع السلاح ونسلمه بيد الدولة بدل ان نخزنه في المساجد والحسينيات فينفجر ويحصد

ارواح الابرياء؟

أما آن الأوان لان نحصر على اموالنا وحقوقنا ونقوم بواجباتنا إزاء الوطن وحب الوطن من الإيمان؟

.. الى متى يبقى العراق في قعر الخوف ونقص الأموال والأنفس؟

الى متى يبقى البعض خاضعاً ذليلاً أمام إرادة الأجنبي ومن هم خلف الحدود؟

آه يا عراق أمنيتي أن أراك سالماً منعماً غانماً مكرماً.. هل أراك؟!

آه يا عراق.. أمنيتي أن أرى الشعب ينعم بخيراته آمناً

آه يا عراق.. أمنيتي أن أرى الطاقات الشبابية تتفتق لتبني الوطن بكل عطاء ومحبة ومن غير طمع

ليت العراق يعود يوماً فأخبره بما فعل الفساد

ليت العراق يعود يوماً فأخبره بما فعل الإحتلال والإرهاب

.. عراق كان لي خيمة

عراق كان لي أباً

عراق كان لي حضناً

عراق كان لي شمعة أضاءت لي الدرب أأحرقه ؟ إذن أنا اللئيم

عراق كنت له معيناً فأعانني بعد الله فانتصر الإصلاح.. فهذه إرادة شعب

لكن لا أن تكون كما أرادها بائعو ثلثي العراق بداية لحرب أهلية.. كلا لن أكون طرفاً بها فقد قلتها: خذوا

المناصب والمكاسب وخلولي الوطن

لن أبيع الوطن من أجل المقاعد ولن أبيع الشعب من أجل السلطة فالعراق يهمني وأما المناصب فهي

عندي أهون من عفتة عنز.

## مآهات مابعد الانتخابات من أجل هدف مخفي

\*عماد علي

الحوار المتعدد: ٢٠١٨/٦/١١

وصلت الحال لما نراه من التعقيد و عدم الاهتمام بالاھم مع فقدان الاحساس بالمسؤولية لدى من رفعهم الصدفة الى مواقع عليا دون ان يفكروا بلحظة واحدة في المصالح العليا و كل ما هم غارقون فيها حتى ما يمكن ان تؤدي الى اختناقهم هي مصلحتهم الشخصية فقط و على حساب الجميع. بيع الذمم و عدم النظر الى اي واجب يقع على عاتق من يعتلي المنصب لحد اللعب بالنار و وصلت شرارتها حتى الى من اشعلها دون ان يرف له الجفن.

ما يھمنا هنا مستقبل من يھمنا من شعوبنا المختلفة اي بالاحرى مكوناتنا، نعم بعد الحاق الظلم و السير على الغدر الدائم المستمر منذ نحو قرن على شعب مغدور، ما يجري يمسننا رغما عنا، ما يحصل يصيبنا في الصميم على الرغم من اننا ليس لنا ناقة و لا جمل فيه، فيما لو حققنا ما يؤمن به الاكثرية المطلقة من الشعب الكرديستاني. انهم يفرضون علينا احتلالهم و تنعكس كل سلبياتهم على حياتنا نحن ايضا، انهم منذ قرن يسلبون و ينهبون ما لدينا دون ارادتنا واليوم تمتد شرارة نيرانهم الينا و تمتد خياساتهم و افرازات ما تنتجه ايدهم على هذا الشعب الامن و يلحق به الاجحاف و هو مظطر للتعامل مع ما يحدث له بيد من ليس لهم المستوى المطلوب من الانسانية التي هي سمة العصر والحداثة في العقلية التقدمية التي يفتقدونها. يغشون و يزورون و يزيفون و يخدعون و يقلبون التاريخ و من ثم يلعبون بمصير من فرضت عليه الظروف ان يكون ضعيفا و تحت امرتهم، سواء لهدفهم الخاص او نتيجة متطلبات و مصالح الدول المصلحية الاستعمارية الراسمالية الجشعة التي تتسيدهم. نعم يغدر بالشعب الكردي من ليس له التاريخ يُذكر علاوة على الغدر المزدوج من تلقي غدر من يغدر بهم ايضا، ان كل ما يلحق به هو ظلم و غدر و اجحاف و احتلال و تزيف و خداع و غيره من ما لا يحدث في اي مكان اخر، و الاخطر انه بالنسبة للسعب الكردي هو مزدوج التأثير و الوقوع. انهم يزورون التاريخو فكيف لا يزوروا الانتخابات و هي الية لمفهوم غربي غير ملائم للعقلية البدوية المتوارثة الوافدة من الصحاري القاحلة و التي فرضت على الشعوب الاصيلة و دمرتها لا بل افنتها و ازلت حتى تركيبتها الجسمية و ليس التاريخية و الجغرافية فقط.

لندع كل ذلك جانبا، و ندخل في حسابات ما يحصل كما نحن فيه من المرحلة غير المستقرة لمابعد الانتخابات العراقية و التي فرضتها مصالح الدول الجشعة المتنفة اقليميا و عالميا. هل حصل التزييف، من قام به، هل وصل نسبته لحد لا يمكن تفادي افرازاتها، ام سيمر دون ان يتم التقويم و التقييم، هل يمكن ان يصل العراق الى مستوى يمكن ان يُقال له بانه ديموقراطي ام التشغيل و النصب و الاحتيال الراسمالي الغربي هو الذي يفرض ما يمكن ان نسميه مفهوما و عملية و هدفا حقا من اجل هدف اخر ضمني او مخفي وستخرج منه نتيجة باطلة تقع لصالح هؤلاء اللاعبين الذين صار لهم اكثر من قرن يلعبون بهذه المنطقة، و في كل مرحلة يبدعون شي يتحججون به من اجل بقائهم متعاليين كما يتم من الاحتكاكات الذاتية بين شعوب المنطقة نفسها باثارهم و مؤامراتهم و خططهم، و ما يجري في حقيقته من عمل يد هؤلاء ايضا.

بعد ثلاث دورات للبرلمان العراقي و امريكا تدعي نشر الديموقراطية و في كل مرحلة نلمس تراجع اكثر من قبلها، و منذ ثلاث دورات انتخابية لم نحصل الا تشويها و خلطا للاوراق باسم الديموقراطية التي يبيعونها لشعوب المنطقة باسم السلعة المناسبة و هي لا يمكن ان تداوي جراح المنطقة بوصفة و شكلها الغربي الراسمالي المثالي. نرجع الى الانتخابات العراقية و ما حصل اخيرا و نتكلم عنها كمراقب لا يھمه ما يحصل بقدر ما يهدف الى بيان ما يجري و لماذا و من المستفاد و لماذا هذه اللعب الخطرة.

عندما اعلنت المفوضية نتائج الانتخابات تبين انها على الوجه العام متقاربة بين القوى و بشكل يختلف كلياً عن سابقاتها، و تسببت في ابعاد ما روج له من قبل من الاعتماد على الاغلبية السياسية بدلا من التوافق و مشاركة الجميع السائد منذ عقد و نيف ( و هذا ما يفيد جهة دون غيرها ) الا ان تعالي الاصوات حول التزييف، اجبر الناس على الابتعاد اكثر من هذا المفهوم منذ الان و على المدى البعيد و به حققت الدول الغربية هدفهم و هو فرض ما يريدون باسم الديموقراطية و في جوهرها بعيد تماما عما هو مفيدانيا للشعب و حكمه. اي ديموقراطية مصالح الشركات العالمية التي تحلب البقرة العراقية الحلوبة الان و ما في هذا البلد من الثروات النفطية و غيرها، كي يضمنوا مصادر ثرواتهم و يسلبوها بطرق ملتوية كما فعلوا من قبل اثناء استخراج النفط في دول الخليج و السعودية بالذات و استغلوا السلطة القبلية البدوية الصحراوية كي يفرضوا عليها ما يشتهون من محاربة الشيوعية بالاموال التي تدر عليهم من عائدات

النفط. و اليوم اصبح العراق بشكل متقارب جدا لما كانت عليه السعودية ابان كشف النفط و انشاء مملكة العائلة و المستفيد الاول و الاخير هو الراسمالية العالمية. اي ان البقرة تاكل من كردستان و الجنوب العراقي و تُحلب في بغداد و تخرج روثها في المنطقة الغربية.

اليوم، العولمة و الصندوق النقد الدولي و البنك الدولي و المنظمات الخيالية و المافيات و الصراعات الكبيرة تكاثفت في العراق كي يخرجوا بنموذج يضمنون تحقيق اهدافهم لقرن اخر كما فعلوه قبل قرن في الخليج من تثبيت السلطات الموالية لهم، و لكن هذه المرة بتغييرات طفيفة وفق ما يتصف به العصر من ما ورد الى المنطقة من منتجاتهم بما يفيد الانسان الذي اصبح عائقا امام تحقيق مهمات القوى و اهدافهم البعيدة المدى لحد هذه الساعة.

يريدون في العراق ان تنقل السلطة الى اكثر شيئ يفكرون فيها هو قوتين او اكثر تكون في مساحة معينة او ضمن اطار لا يمكن ان يخرج من لعبة ضمان المصالح البعيدة المدى للغرب و امريكا بالذات، و بشكل ما مشابهة من حيث الجوهر لعمل العائلة المالكة السعودية في حينه و لحد اليوم مع ما فعلته تركيا اتاتورك و اردوغان اليوم بما يخدمهم لمدة طويلة. و اليوم يريدون ان يخرجوا بحزبين او عدد معين في العراق يمكن ان يمثل العراق و يهدف ما حققته لهم السلطة السعودية في حينه و لكن بشكل و تركيب الاحزاب الموالية ضامنة لاهدافهم و كذلك ما يفعله اردوغان و حزبه اليوم ليس ببعيد عن التجربة الملكية السعودية و باختلاف ليس بكثير.

اي الخلل الديموقراطي او الفوضى هدفها تقليص الامر على من يمكن ان يكون مواليا لاقبل شي قرن من الزمن، و يكون في الجهة الصحيحة للمعادلة و التفاعلات الحاصلة، و ليس الصراع الحالي مع ايران الالعبة مظهرية الهدف منها التشويش او الخداع على انه خلافات بين النظامين الاسلامي و الراسمالي و في حقيقتها لا يختلفان بشي عن البعض الا مظهريا.

العراق سيستقر على سيطرة قوة او قوتين مواليتين للغرب بعد انتهاء صراع امريكا - ايران، ان لم تقم ايران بقلب الطاولة و تعلم بانها تقلبها على نفسها ايضا ان تطاولت، و تبقى ضمن ما تفيد مصلحة الغرب و امريكا بواقعها الحالي، و يمكن ان تلعب على المواقف السرية مع الغرب لبناء سور او مساحة معينة في العراق و سوريا مستقبلا لمن يمكن ان يلعب فيها القوى التي تفيد ايران ان تمكن من ذلك باتفاق مع امريكا او تطول اللعبة لحين تطمئن امريكا بانها اعادت ما فعلته في السعودية بشروط القرن الجديد و بالتوافق من المتغيرات و متطلبات العصر الجديد، وليس التزييف او الغش في الانتخابات كما يدعيه العراقيون الال جزء بسيط من اللعبة بين البلدان المتنوعة و منها ايران و امريكا و الموالين لهما و ستستقر الحال مستقبلا و في الانتخابات المستقبلية على ما يمكن ان يلعب اللعبة بما يهمهم و يجيد ما يضمن لهم كما فعلت العائلة السعودية من قبل و اليوم و بعد ان تاكدت القوى الغربية استحالة سيطرة عائلة معينة في العراق كما في السعودية، فانهم يلعبون بالاحزاب كبديل للعائلة، و عليه لا يهم ما يحصل في العراق، و ما نراه في كردستان ليس ببعيد عن هذا التوجه، فهناك عائلة حاكمة و ربما يمكن ان تنافسه مستقبلا عائلة اخرى و لكن الشرط هو عدم الخروج من المساحة المحددة من قبل الغرب و ربما دخلت ايران في اللعبة و توافقت معها، و ان تعنتت سوف نرى نهايتها باسهل ما يمكن في حينه.

لذلك، لا تهتموا بما يجري في العراق من ما بعد الانتخابات لانه ضمن المخطط الغربي و سوف نرى الدوامه تستقر على حالة و ليس الاحزاب الال الممثلين على المسرح دون ان يحسوا بما يجري و ما نصل اليه، و ان اراد العراقي فهم ما يجري يفترض ان يضرب في الاصل و يمنع مصدر المشكلة من تحقيق اهدافها الجهنمية و هي امريكا بذاتها اولاً و الغرب بشكل عام ايضا.

خلاصة القول، الهدف المعلوم هو بروز احزاب ضامنة للمصلحة الامريكية الغربية الراسمالية لمدة طويلة شبيهة لعائلة آل سعود التي ضمنت مستقبل الراسمالية و ضربت الشيوعية باموال النفط. و سوف نرى كثيرا لحين الاستقرار في سوريا و كيف يمكن ان يتوافق ايضا ما يحصل هناك مع الهدف الالهم و هو ضمان السلام مع اسرائيل و عدم توقف تدفق النفط و منع اي فكر او فلسفة معادية للراسمالية، و سيكون العراق منبع او راس الحرية لذلك، لضمان الهدف الذي يلعب عليه الغرب و امريكا بالذات كمثل للراسمالية العالمية، لذلك على العراقيين ان لا يغضبوا او ينقهروا لما يجري ان علموا بان التكتيكات الحاصلة ليس الال جزء بسيط جدا من افعال اضخم و اعظم لمصلحة الغرب و باسم الديموقراطية و الانتخابات و ما شابه ذلك.

و عليه يمكن ان نقول ان المتاهة بدأت تتوضح معلمها و استهل العراق فكرا و تطبيقا للعب للدخول فيها، و لا يمكن ان نعتقد بان النفق المظلم قد انتهى الان و قبل تحقيق تلك الالهداف و في مقدمتها رفع كل عائق امام العولمة و الفكر و الفلسفة الراسمالية بمراحل و اليوم نحن في بدايتها.

## احذروا.. حرائق الصناديق جزء من "الدمار الذاتي"

\*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب: ٢٠١٨/٦

حريق مخازن المفوضية يوم الاحد، وقبله انفجار مدينة الصدر، حدثان كبيران قد يكونان بتدبير او لعوامل اخرى.. لكن سلبياتهما ستكون واحدة في هذا الجو الساخن، وازدياد التوتر وعدم الثقة وتبعثر القرارات وتفكك العروة الماسكة للمنظومة. لم تبدأ المشكلة بالتزوير، الذي هناك ادلة بحصوله على الاقل في تصويت الخارج والخاص والنازحين، وبعض المحافظات وفي بعض المراكز والمحطات. بدأت المشكلة مع امور اخرى منها قانوني الاحزاب والانتخابات واختيار المفوضية الجديدة وقرار آليات وسياقات الانتخابات. صدرت تحذيرات كثيرة باهمية ايقاف احتكار القوى السياسية، التي منها تتشكل تركيبة السلطتين التشريعية والتنفيذية. فهموم الحصول على اكبر عدد من المقاعد تقدمت على هموم الاصلاح، واحترام رأي الشعب والمرجعيات الدينية والمدنية، والحكومة الناجحة وتوفير الخدمات والامن والعمالة والاقتصاد، ومحاربة الفساد والمحاصصة والطائفية والاثنية، وجعل عملية الانتخابات فرصة لافضل المرشحين ولحماية الصوت الانتخابي، واستكمال الاستعدادات الفنية والالكترونية، الخ. جرت الانتخابات، وبادرت الفعاليات والقيادات الرئيسية خلال اليومين الاولين بتهنئة الشعب بنجاح الانتخابات، وكل يرى لنفسه اعلى النتائج.. ثم ظهرت النتائج الاولى الصحيحة والمغلوبة، فحرب بها "الفائزون" ورفضها "الخاسرون". فربط كثيرون موقفهم -القابل بالنتائج والرافض لها- بالمرجات، وليس بالقوانين او الحقائق، لهم او عليهم. بدأت الضغوطات والحقائق والشائعات، مع ارقام تضعها كل قائمة لنفسها، وتصريحات وتهديدات بحروب اهلية وحرائق، فكانت تلك اولى شرارات النار.. وتفجر الموقف بعد الاعلان النهائي للنتائج. وحصلت انقسامات حادة ليس بين الائتلافات والقوى فقط، بل اساساً داخل كل ائتلاف وقوة وبين مرشحي القائمة الواحدة، واتهامات متبادلة بسرقة الاصوات.

نصف يفاوض لتشكيل الحكومة، ونصف يتخذ قرارات في السلطتين التشريعية والتنفيذية والقضائية لوضع سياقات جديدة تتجاوز السياقات التي رسمتها القوانين التي اقترتها نفس السلطات. فوصل الامر ببعضهم لطلب التدخل الاجنبي، وكأننا تحت احكام الفصل السابع!!.. وظهر الانقسام واضحاً في جلسة السبت الماضي في رئاسة الجمهورية.. (أ) ففريق يتخوف على مستقبل البلاد، إن لم تطبق السياقات القانونية المقررة اساساً لمعالجة الخروقات.. (ب) وفريق يؤيد تجميد "المفوضية المنتخبة" وتنصيب جديدة، ويقبل بتعليمات وسياقات مبتكرة للتدقيق في نتائج الانتخابات، وفق نسختين مختلفتين من قانون التعديل.. الاولى منشورة على موقع مجلس النواب بـ ٨ مواد، وتبدأ المادة الاولى بكلمة "تلغى المادة ٣٨" الخ، وثانية مرسله لرئيس الجمهورية للمصادقة بـ ٧ مواد تبدأ المادة الاولى بكلمة "تعديل المادة ٣٨" الخ.. (د) وفريق يعلن قرارات "انقلابية" تصل لالغاء الانتخابات، وتمديد فترة عمل مجلس النواب، وحكومة تصريف اعمال مفتوحة التوقيتات. وهكذا يُفتح الباب لشتى الاحتمالات، ويستمر صب الزيت على نار مشتعلة، دون الاجابة على من سيطفىء هذه النار؟ وما هو التالي؟ ومن سيقبل بالمرجات ومن يرفضها؟ فاذا كانت السياقات التي اسستها شرعية الحكومة والبرلمان والقضاء سابقاً -رغم كل الملاحظات والثغرات- قد طعن بها عن حق او باطل، فمن يضمن القبول بشرعية تؤسس وسط هذا الانقسام وهذه الاساليب، التي يسميها البعض تاريخية، ويسميها اخرون بالادستورية واللاقانونية؟

اذا استمرت التداعيات الحالية، فستتكرر الحرائق والتفجيرات المقصودة او بالصدفة.. لا فرق، لأن كلاهما سيصيبان الزيت على النار في ظل هذا الهلع والتسرع في المواقف والقرارات والاتهامات.. فإن وصل التدمير الذاتي لنقطة معينة، فانه سيصعب بعدها السيطرة على أي حريق.. فالنار التي لا تطفىء سريعا ستصل الى الاساسات التي يقف عليها كل شيء. حينذاك لن نقف امام نتائج انتخابات، بل امام نتائج منظومة كاملة. ففي السابق كان نظام التداول هو الانقلاب العسكري، الذي هدفه -في عمقه- الكرسي والسلطة، رغم نوايا كثيرة طيبة، ورغم شعارات خدمة الشعب والوطن ومحاربة الاستعمار والصهيونية.. فحصلت انقلابات دموية واخرى سلمية.. واليوم، سيشجع الصراع غير المنضبط على الكرسي والسلطة، لمزيد من الانقسام والتدخل الاجنبي والاجتهادات الشخصية والسياسات "الانقلابية"، رغم كل النوايا والشعارات المطروحة. فلا سبيل لاصلاح القوانين والديمقراطية الا بالقانون والديمقراطية نفسها.



## الانتخابات العراقية.. ٣ سيناريوهات لتشكيل الحكومة الجديدة

المركز الكردي للدراسات: ٢٠١٨/٦

**كتب: علي ناجي:** مع إعلان النتائج الأولية للانتخابات البرلمانية العراقية، أظهر المرشحون الخاسرون بالسباق الانتخابي حالات تزوير والتلاعب بالنتائج، ما أدخل البرلمان العراقي على مسار التشكيك فيه باتخاذ قراراً باعتماد عمليات العد والفرز يدوياً بدلاً من العد الإلكتروني، مما دفع مفوضية الانتخابات إلى الطعن على القرار لدى السلطة القضائية.

التهامات بتزوير نتائج الانتخابات أبطأت سير مفاوضات الكتلة السياسية، خاصة داخل البيت السياسي الشيعي الذي يخرج منه مرشح لشغل رئاسة مجلس الوزراء لا يخلو من لمسات بأصابع دولتي إيران وأمريكا للاتفاق النهائي على تشكيله، مع المناصب الأخرى مثل رئاستي الجمهورية والنواب والهيئات غير المرتبطة بالوزارات.

### اقتراع الداخل والخارج

شارك نحو ١٠,٧ مليون ناخب في التصويت بالانتخابات البرلمانية التي أجريت ١٢ أيار/مايو الماضي، أي بنسبة شكلت ٤٤,٥٢٪ من ٢٤ مليون مواطن يحق لهم انتخاب مجلس نواب عراقي جديد (١) يبلغ عدد مقاعده ٣٢٩، وتنافس عليه ٦,٩٠٤ مرشح ينتمون لـ ٢٠٤ حزب وبعض المستقلين. وقد توزع المتنافسون على التحالفات المشكلة على أساس القومية العربية والكردية والتركمانية والكلدانية الآشورية، والمذهبية شيعية وسنية وأخرى مدنية والبعض إسلامية بمرشحين علمانيين.

وراقب سير عمليات الاقتراع في الداخل والخارج والصناديق الخاص للاقتراع (المنتسبين للأجهزة الأمنية) والصناديق المشروطة (الخاصة بالنازحين ونزلاء السجون والراقدين بالمستشفيات)، نحو ٦٠ ألف مراقب منهم ٩٠٠ دولي من المنظمات والهيئات الدولية والسفارات، والآخرين محليين عراقيين.

وكلفت هذه الانتخابات، الدولة العراقية ٢٩٦ مليار دينار عراقي (٢٤٩ مليون دولار) وتم تدريب ٣٠٠ ألف موظف على استخدام ٥٩ ألف جهاز إلكتروني يدخلون الخدمة في العراق لأول مرة.

وبانتهاء يوم الاقتراع، بلغت نسبة العزوف الانتخابي أكثر من ٥٥٪، وهي أعلى نسبة للعزوف بالانتخابات العراقية التي حصلت بعد تغيير نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣.

كانت هذه النسب متوقعة، خاصة مع اقتراب موعد التصويت، لأسباب كثيرة منها فقدان الناخبين الثقة بالوعد الانتخابية للمرشحين وفشل الحكومات المتعاقبة في توفير الخدمات للمواطنين ومخاوف الناخبين من تزوير والتلاعب بالانتخابات، فضلاً عن قيام الكثير من النخب والمثقفين بقيادة المقاطعة التي كانت قيادتها غير منظمة أو تتبع لجهة معينة.

### نتائج مفاجئة

شكلت النتائج الأولية للانتخابات، مفاجأة للشعب العراقي والمراقبين للوضع العراقي بحصول قائمة "سائرون" بزعامة رجل الدين "الشيعي" مقتدى الصدر المتحالف مع الحزب الشيوعي على المرتبة الأولى بفوزه بـ ٥٤ مقعداً من أصل ٣٢٩، وجاء الفوز للكبير للقائمة بسبب جماهير "الصدر" المعروفين باسم التيار الصدري وإطاعته على أي

قرار يتخذه، كذلك تأكيده على الإصلاح وتغيير الوضع العراقي المتردي وانتقاداته للدول المتدخله بالشأن العراقي، كما أن حلفائه الشيوعيين كان لهم دور في جلب الأصوات من خلال تظاهراتهم المستمرة بـ "بغداد" وعدد من المحافظات المنددة بتردي الخدمات والمطالبة بمحاسبة الفاسدين وهدر المال العام.

فيما حل بالمرتبة الثانية تحالف "الفتح" الذي يقوده هادي العامري بحصوله على ٤٧ مقعداً موزعة على فصائل الحشد الشعبي التي تُعرف بقربها من إيران وتقليدها الديني لمرشد الثورة الإسلامية الإيرانية علي خامنئي. والكثير من هذه الفصائل تشارك لأول مرة بالانتخابات أو تحقق فوزاً كبيراً نسبة للمقاعد التي حصلت عليها سابقاً. وجاء ثالثاً ائتلاف النصر برئاسة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بـ ٤٢ مقعد، وهو عكس ما كان متوقفاً بأن يحصل على أعلى الأصوات والمقاعد، لشغله أهم منصب تنفيذي وخلال فترة حكمه تمكن العراق من دحر تنظيم "داعش" الإرهابي.

فيما حصل ائتلاف "دولة القانون" بقيادة رئيس الوزراء السابق ونائب رئيس الجمهورية الحالي نوري المالكي على ٢٦ مقعداً، ثم تلاه الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة الرئيس السابق لإقليم كردستان العراق مسعود بارزاني ٢٥ مقعداً، وائتلاف "الوطنية" بزعامة رئيس الوزراء الأسبق ونائب رئيس الجمهورية الحالي إياد علاوي على ٢١ مقعداً.

فيما كسب "تيار الحكمة" بزعامة عمار الحكيم ١٩ مقعداً، والاتحاد الوطني الكردستاني ١٨ مقعداً، وتحالف "القرار العراقي" بزعامة نائب رئيس الجمهورية أسامة النجيفي على ١١ مقعداً. وهناك كتل سياسية متنوعة بين المدنية والقبلية والحكومية ببغداد والمحافظات السنية فازت بخمسة أو ستة مقاعد إلى مقعدين أو مقعد واحد.

وحصلت الأقليات على ٩ مقاعد ضمن نظام الحصص الذي نص عليه قانون الانتخابات البرلمانية، فنال المكون المسيحي خمسة مقاعد ذهب اثنان منهما لحركة "بابليون" المقربة سياسياً من تحالف "الفتح"، ومقعدين آخرين ينتمي مرشحيهما الفائزين للحزب الديمقراطي الكردستاني، ومقعد لحزب مسيحي مستقل. أما المكونات الأخرى التي تعرف بالأقليات، فحصل كل واحد منهم على مقعداً مثل الشبكي والإيزيدي والصابئي، والكردي الفيلي الذي يتبع حزب الفضيلة الإسلامي المنضوي ضمن ائتلاف النصر.

### اعتراضات نيابية

قوبلت نتائج الانتخابات البرلمانية، باعتراضات شديدة من مختلف الكتل السياسية ومن مرشحين خاسرين وفائزين، بسبب جهاز فرز الأصوات الإلكتروني الذي اتهمت مفوضية الانتخابات بأن من خلاله تم التلاعب بشفراته المبرمجة، ما حول النتائج من قائمة إلى أخرى وداخل القائمة نفسها من مرشح لآخر.

تركزت الاعتراضات في منطقتي الشمال، كمحافظات إقليم كردستان وكركوك ونيوى، والمنطقة الغربية مثل الأنبار وصلاح الدين. وكذلك هناك اعتراض على نتائج بغداد والمحافظات الجنوبية، لكن بصوت منخفض جداً.

في مساء ١٢ أيار/مايو الماضي، وبعد إعلان نتائج أولية للانتخابات البرلمانية في بعض مراكز الاقتراع بإقليم كردستان، التي لاقت تشكيكاً من قبل عدد من الأحزاب الكردستانية مثل حركة التغيير والاتحاد الإسلامي والجماعة الإسلامية، تجمهر أنصار الحركة أمام مقرها في "السليمانية"، معترضين على عمليات التزوير، لكن تعرض المحتجين

إطلاق نار اتهم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بأنه وراء إطلاق النار هذا، لأنهم المتهمين بعمليات التزوير لصالحهم في المحافظة، بحسب ادعاءات حركة "التغيير".

أما في كركوك، فالاتحاد الوطني أيضاً تصدر قائمة الاتهامات بالتزوير من قبل الكيانات الانتخابية العربية والتركمانية، ما جعل مؤيدي العرب والتركمان للاعتصام لأقل من شهر أمام مبنى مفوضية الانتخابات في المحافظة، للمطالبة بالعد والفرز اليدوي بدلاً من الجهاز الإلكتروني.

أما في اقتراع الخارج، فالوضع مختلف حسب ما أظهر مقطع فيديو مسرب لجلسة البرلمان العراقي (٢٤ آيار/مايو ٢٠١٨)، حيث يظهر اعتراف أحد النواب والمرشح الخاسر بالانتخابات، بالمشاركة في التزوير من خلال قيام مدير المفوضية في الأردن وسوريا ببيع ثلاثة مراكز انتخابية فيها ١٢ ألف صوت، وهم من ناخبي محافظتي الأنبار وصلاح الدين (الغالبية السنية).

كذلك في هاتين المحافظتين ظهر ابتكار جديد يستخدم لأول مرة لتزوير الانتخابات يسمى "القبان"، وبموجبه يفوز المرشح الخاسر ويخسر المرشح الفائز عن طريق صناديق ومراكز انتخابية كاملة في المحافظات السنية تضم أسماء ناخين من النازحين في أماكن متفرقة من داخل المحافظة، وبعض هؤلاء رجع لمنطقة سكنه الأصلية، بينما لا يزال البعض الآخر مهجراً خارج المحافظة، وهذه المراكز كانت تدار من مكاتب بعض المرشحين (ذات النفوذ بمحافظاتهم) الذين كانوا يمتلكون قاعدة بيانات الناخين.

حصلت أيضاً في بغداد والمحافظات الجنوبية عمليات تزوير للانتخابات وتلاعب بنتائج الاقتراع، لكن عبر الطرق الكلاسيكية المعروفة، وهي حث الناخين عن انتخاب مرشح معين أو الترويج للمرشحين قرب مراكز التصويت. لكثرة ودلائل الاتهامات للتزوير في المحافظات الغربية "السنية" والشمالية ومنها مناطق الإقليم، لجأت مفوضية الانتخابات إلى اتخاذ قرار بإلغاء أكثر من ١٠٠٠ محطة انتخابية في مراكز داخل العراق وخارجه، من أصل ٥٤ ألف محطة، كما أنها شكلت لجاناً تحقيقية لمحاسبة المقصرين من موظفيها.

وبعد تعقيد المشهد الانتخابي والسياسي بسبب التشكيك بنتائج الانتخابات، أقر مجلس الوزراء العراقي في ٥ حزيران/يونيو الجاري، بوجود تلاعب في نتائج الانتخابات واتخذ جملة قرارات منها تواجد مسؤولي مفوضية الانتخابات من درجة معاون مدير عام فما فوق، تقرر وجوب الحصول على موافقة رئيس مجلس الوزراء قبل سفرهم خارج العراق.

لم يكتفِ البرلمان الذي لم تفرز أغلبية أعضائه بالسباق الانتخابي بإجراءات الحكومة، وعقد جلسته الاستثنائية في ٦ حزيران/يونيو الجاري، وذهب إلى ما لم يكن متوقعا بإلزام المفوضية المستقلة للانتخابات بإجراء عد وفرز لأصوات الناخين يدويا في كل العراق، وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق بشأن الانتخابات التي أجريت في ١٢ آيار/مايو الماضي، كما صوت على تعديل قانون الانتخابات الصادر، ومنها إلغاء المادة ٢٨ المتعلقة باعتماد جهاز إلكتروني لعد وفرز أصوات الناخين وانتداب تسعة قضاة يتولون الإشراف على عمل المفوضية حتى المصادقة على نتائج الانتخابات الأخيرة.

وأصبحت كرة حسم التشكيك بنتائج الانتخابات لدى ملعب القضاء العراقي، من خلال تشكيل لجنة قضائية رفيعة المستوى تضم رئيس جهاز الادعاء العام ورئيس هيئة الإشراف القضائي وأحد القضاة، وانتقل عملها لمبنى مفوضية الانتخابات لتنفيذ المهمة الموكلة للقضاء بموجب قانون التعديل الثالث لقانون الانتخابات الذي أقره البرلمان، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للمحافظة على صناديق الاقتراع والاجهزة والأليات الخاصة بعملية الاقتراع.

كما أمرت السلطة القضائية بتوفير عمل إحدى هيئاتها المختصة بالنظر في الطعون المقدمة على نتائج العد والفرز الإلكتروني لحين حسم إجراءات العد والفرز اليدوي وتقديم الطعون الجديدة بخصوصها.

## تشكيل الحكومة

أوضح الدستور العراقي آلية تشكيل الحكومة عبر تكليف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً من قبل رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتخاب الأخير، وقد حدث اختلاف سياسي سابقاً بشأن تفسير المفهوم الدستوري للكتلة النيابية الأكثر عدداً، لكن أوضحت المحكمة الاتحادية العليا بأن الكتلة هي التي تتكون من نواب في تجمع معين يعلن عنه في مجلس النواب، أي ما يعني أنها ليست الكتلة الفائزة صاحبة أكثرية المقاعد بالانتخابات. ووفق الأعراف في العملية السياسية بأن البيت الشيعي (الأكثر عدداً بالبرلمان) هو الكتلة التي تختار مرشحاً لتشكيل الحكومة، فإن هذا الأمر جعل الكتل الأخرى تعقد جولة استطلاعية سطحية لمعرفة أوضاع بعضها البعض للخروج بالمكلف لمنصب رئيس الوزراء.

وقد رسمت النتائج الأولية للانتخابات ثلاث سيناريوهات لتشكيل الكتلة النيابية الأكبر، وبالتأكيد ستكون بتدخل للدول محصور بين إيران وأمريكا، كما يسبقه رضا المرجعية الدينية "الشيعية" في محافظة النجف العراقية: ١- تشكيل تحالف يضم كل الكيانات الشيعية (سائرون، الفتح، النصر، دولة القانون، الحكمة)، مما يشكل أغلبية مريحة لتقديم المكلف بتشكيل الحكومة، بالإضافة إلى تأييد الكتل الأخرى من السنة والکرد لتقسيم بقية المنصب. لكن هذا الأمر يعقد توزيع مناصب مجلس الوزراء بسبب كثرة القوائم التي تضم عدة كتل سياسية داخل كل قائمة.

٢- انضمام (سائرون، النصر، دولة القانون، الحكمة) في ائتلاف مع كتل سياسية أخرى، وهذا ما ترغب به الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك دول الخليج العربي، لأن كتلة الفتح المقربة من إيران ستكون معارضة بالبرلمان. ٣- انضمام (الفتح، النصر، دولة القانون، الحكمة) إلى ائتلاف مع "سائرون" وربما يكون هذا السيناريو الأضعف، لإصرار الكتل على ضم التيار الصدري "العمود الفقري" (سائرون) إلى الحكومة، لأنه يخشى من جماهيره المليونية المنتشرة في بغداد والمحافظات الأخرى، لاستمرارهم في الخروج بالتظاهرات المنددة بالأعمال الوزارية والبرلمانية.

## الخاتمة

يبقى حسم التشكيك بنتائج انتخابات البرلمان العراقي، في يد مجلس القضاء الأعلى من خلال طلب الطعن الذي تقدمت به مفوضية الانتخابات بقرار مجلس النواب باعتماد العد والفرز اليدوي بدلاً من الإلكتروني. أما تعيين الكتلة الأكبر التي يتم اختيار رئاسة الحكومة منها، وهي التي تعتبر أهم من رئاسة الجمهورية، فيكون عبر المفاوضات بين الكيانات السياسية الشيعية وموافقة الكتل الأخرى من بقية المكونات، وموافقة دولتي أمريكا وإيران، وهو ما ظهر مؤخراً من خلال زيارات مكوكية للمبعوث الرئاسي للتحالف الدولي بريت ماكغورك وقائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليمان إلى العراق، كما أنه يجب أن يكون رضا ومباركة للمرجعية الدينية على المكلف بتشكيل الحكومة، لتعطي أمل للمواطنين بتوفير الخدمات وتحقيق مطالبهم التي تتجدد المطالبة بها في كل انتخابات.

\* صحفي وكاتب مقيم في باريس

## ما أشبه الليلة بالبارحة

\*مرتضى عبدالحميد

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٠١٨/٦

في انتخابات عام ١٩٥٤، استطاعت القوى الوطنية والديمقراطية، ومن ضمنها حزينا الشيوعي العراقي، الفوز بأحد عشر مقعداً في مجلس النواب العراقي، المصنّع آنذاك في دهاليز الحكومة والسفير البريطاني. إلا أن "نوري سعيد" رئيس مجلس الوزراء لم يستطع تحمل هذا العدد من ممثلي المعارضة الوطنية في البرلمان، على ضآلته، ورغم أن بقية أعضائه كانوا من الامعات والتابعين للحكومة وأسيادها. فقام بحلّه بعد الجلسة الأولى اليتيمة، وأعاد "الانتخابات" المرسومة سلفاً، لتخلو هذه المرة من أي ممثل للقوى والأحزاب الوطنية.

يبدو أن "ديمقراطية" نوري السعيد هذه، حظيت باعجاب العديد من قادة وأعضاء الكتل المتنفذة اليوم، وبالتحديد من قبل الذين تجاوزهم قطار الفوز، وتركهم في محطات مهجورة.

لا أحد يجادل في أن الانتخابات البرلمانية الأخيرة، كما هو حال كل الانتخابات السابقة، شابها التزوير، وشراء الذم، والتلاعب بالأصوات، وهو ما يجب معالجته، ووضع حدّ له.

لكن السؤال الذي يريد البعض تجنبه، من أجل نحر الحقيقة على مذبح الأطماع الفردية، هو: هل أن هاجس "انتلاف الخاسرين"، إحقاق الحق فعلاً، وقطع دابر التزوير والمزورين، كما يدعون، أم أن وراء الأكمة ما وراءها؟ القاصي والداني من العراقيين يعرف أنها كلمة حق يراد بها باطل، لان هؤلاء المعارضين، وحماسهم الملفت للنظر، لا سيما تحقيق النصاب الكامل في الجلسات المفتوحة لمجلس النواب، لا هدف لهم سوى العودة اللاميمونة الى البرلمان والحكومة، لأنهم أدمنوا السلطة والتمتع بمزاياها الاستثنائية على حساب الشعب والوطن، بينما لم يحضر منهم سوى خمسين نائباً الى الجلسة الخاصة بمناقشة أزمة المياه الخطيرة والمصرية.

والسؤال هنا يلد السؤال: من الذي شرّع قانون الانتخابات الجائر، وشوه نظام "سانت ليغو" الانتخابي؟ ومن رفض إشراف القضاة على العملية الانتخابية، وأصرّ على إعادة تشكيل المفوضية العليا للانتخابات على أساس المحاصصة الطائفية والحزبية؟

ومن رفض العد والفرز اليدوي، وأصرّ الآن على العودة اليه؟، وأمر بصرف عشرات الملايين من الدولارات، إن لم تكن بالمئات لشراء أجهزة العد والفرز، وتسريع النتائج؟

هل الذي قام بكل ذلك هم عمال المسطر في ساحة الطيران؟ أم فلاحو ناحية سيد دخيل، أم النازحون في مخيمات الذل وهدر الكرامة؟

أستم أنتم أيها النواب "المحترمون" من فعل ذلك مع سبق الإصرار والترصد؟ فماذا عدا مما بدا؟ ولا نريد التذكير بأن العديد منكم كان بارعاً في التزوير في الانتخابات السابقة، وربما في هذه الانتخابات أيضاً، لكن الحظ لم يحالفكم! أن من أهم الأسباب التي أدت الى خسارة البعض في هذه الانتخابات، هو أن الناس لم تعد تثق بهم، لفشلهم في الوفاء بأصغر الوعود وأكثرها تواضعاً، ولأنهم سرقوا أموالهم، وأوصلوهم الى حافة الهاوية، فجرت معاقبتهم بمقاطعة الانتخابات، وهذا أضعف الإيمان، أو بعدم انتخابهم ودفنهم في مقبرة النسيان.

أن التدقيق في نتائج الانتخابات، وإدانة التزوير الذي حصل فيها، ومعاقبة المزورين، مطلوب من الجميع، على أن تكون النوايا صادقة، وليست لغاية في نفس يعقوب أو عبيوب.

## ما هو المستقبل الذي ينتظر العراق؟

صحيفة (كيهان) الإيرانية: ٢٠١٨/٦

**ابورضا صالح:** تعديل قانون الانتخابات البرلمانية وإعادة الفرز اليدوي للأصوات في الانتخابات العامة الأخيرة بإشراف قضائي وإلغاء نتائج تصويت الخارج لجميع المحافظات، فضلا عن انتخابات التصويت المشروط في مخيمات النازحين والحركة السكانية لمحافظة الأنبار وصلاح الدين ونيوى وديالى، والفترة القصيرة المتبقية من عمر الحكومة والبرلمان الحاليين والتي تبلغ حوالي عشرين يوما، جميع هذه الأمور أدت الى تعقيد الأوضاع المستقرة التي كانت تسود العراق بعد الانتخابات الأخيرة.

ففي حين اقيمت الانتخابات في اجواء هادئة وبعيدا عن اي توتر لتعزيز الآمال بوجود عراق سياسي - اقتصادي في المستقبل، حدثت بعض الأمور مثل فشل واستياء بعض الخاسرين في الدخول الى البرلمان الجديد ومن ثم المساس بنزاهة نتائج الانتخابات الالكترونية في خارج هذا البلد المحرر قريبا من دنس "داعش" لتتفجر أزمة جديدة تحت عنوان أزمة الاستفتاء خلال الايام الأخيرة وبدعوة واصرار من بعض النواب الحاليين تمت الموافقة على اجراء تعديلات على قانون انتخابات عام ٢٠١٣ في العراق. وشملت مواد التعديل إلزام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بإعادة العد والفرز اليدوي لكل المراكز الانتخابية في عموم العراق، وانتداب تسعة قضاة لإدارة مجلس المفوضية يتولون صلاحيات مجلس المفوضين بدلا من مجلس المفوضية الحالي.

وبعيدا عن ابداء اي رأي بشأن احقية او عدم احقية موقف من يطالبون باعادة فرز الاصوات، فان هذه الخطوة ستكلف الشعب العراقي مائة مليون دولار كتقييم اولي وهو المبلغ الذي تم صرفه لاجراء الانتخابات الكترونيا. وفي ذات الوقت فان عدم ثبات قانون الانتخابات في العراق سيترك بلا شك تأثيره السلبي على القوانين الجارية في هذا البلد وهو ما سيبرز في المستقبل لامحالة.

هذا فضلا عن ان الفترة المحدودة المتبقية امام البرلمان والحكومة العراقيين لحسم موضوع اعادة فرز الاصوات هي من القضايا الاخرى التي يواجهها ساسة وحكام العراق. فالمجتمع العراقي يواجه تساؤلات عدة حاليا منها لو افترضنا جدلا بانه يتم حل موضوع اعادة فرز الاصوات يدويا خلال الفترة الحرجة المتبقية، فما هو المستقبل الذي ينتظر العراق في ضوء عدم تقديم القوانين العراقية لاي حلول في هذا الخصوص. لن تنهار الحكومة والبرلمان وتتبعهما رئاسة الجمهورية في ظل الأوضاع الناتجة عن الفراغ القانوني لعدم وجود البرلمان؟ هل الحكومة والبرلمان العراقيان لديهما سيناريو خاص للتمديد المؤقت؟ او ان الفوضى ستعم العراق الذي يعيش اجواء الامن والاستقرار بعد "داعش"؟ لاشك ان المتضرر الاول والاخير في ضوء تحقق اي من السيناريوهات المحتملة السابقة لن يكون سوى الشعب العراقي.

ويرى مراقبون ومحللون داخليون واجانب انه من المستبعد ان تشهد نتائج الانتخابات تغييرا كبيرا فيما لو تم اعادة فرز الاصوات يدويا، ولكن لو على سبيل المثال لو حصل مثل هذا التغيير فما هي الضمانة بان لا تبادر جماعة اخرى للتعبير عن عدم رضاها حيال نتائج الانتخابات وهلم جرى.

في الواقع انه وفي ظل الظروف الراهنة والى جانب الوقت الحرج المتبقي امام البرلمان والحكومة العراقيين فان الائتلافات البرلمانية ايضا تسودها حالة من الضبابية ولذلك لا نرى خلال الفترة الأخيرة اي جهود جادة لتشكيل ائتلافات على الساحة العراقية كما كان الحال في الايام السابقة. وفي هذا الاطار فحتى الاخبار التي تم نشرها حول الائتلاف الجديد بين ائتلاف الصدر والحكيم وعلوي ايضا لم تستطع كسر جمود البازار السياسي في العراق، لذلك نرى ان الانباء عن الانفجارات التي طالت بغداد وكركوك هي التي تصدرت عناوين الاخبار في العراق وليس الائتلافات.

المشاركة العامة للشعب العراقي في الانتخابات البرلمانية وان لم تكن بمستوى التوقعات الا انها حملت في طياتها عدة رسائل، الاولى هي ان الشعب العراقي يتطلع الى مكافحة الفساد في كافة مفاصل البلاد. ثانيا ان ثقة الشعب العراقي تميل اكثر الى الشخصيات التي لديها سجل ناصع ولا مع على الصعيد العملائي مقارنة بالآخرين. واخيرا ان الشعب العراقي يشعر بعدم الرضا حيال انعدام الامن والاحتلال والتدخل الاجنبي في شؤون بلاده ويتطلع الى عراق عامر وآمن وخال من اي تدخل. وبالطبع فان من ضرورات ترجمة مثل هذا التطوع على ارض الواقع وبلورة مثل هذا البلد بخصائصه المنشودة هو وجود قانون ثابت والتزام الحكام به، بعبارة اخرى فان اي اجراء يؤدي الى سوق العراق الى خارج هذه الاطر سيعارض مع المستقبل الذي يتطلع اليه الشعب العراقي.

## الثورة الشعبوية العالمية وصلت إلى العراق

\*مايكل جيه. توتن

(وورلد أفييرز جورنال) ٢٠١٨/٦/١٢

ترجمة: علاء الدين أبو زينة: أخيراً، وصل الانقلاب الشعبوي العالمي الذي أطاح بالسياسيين التقليديين في الولايات المتحدة وأوروبا وحتى الفلبين إلى العراق. وقد افترض معظم الغربيين الذين ما يزالون يتابعون السياسة العراقية أن حزب الدعوة الذي يتزعمه رئيس الوزراء الحالي، حيدر العبادي، سوف يفوز بسهولة في الانتخابات البرلمانية العراقية، لكن ذلك لم يحدث" جاء حزب الدعوة في المركز الثالث، وجاء تحالف رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر في المركز الأول.

تتذكرون مقتدى الصدر. إنه الرجل الذي شن تمرداً شيعياً مدعوماً من إيران ضد الولايات المتحدة والحكومة العراقية وجيرانه المدنيين السنة في الفترة ما بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٨. لكنه أصبح شخصاً مختلفاً جداً اليوم. إنه ما يزال يرفع قبضته ويهزها في الهواء، لكنه يهزها اليوم في وجه النخب المعوجة، وفي وجه رعاته الإيرانيين السابقين.

أعلن الصدر: "إذا بقي (المسؤولون) الفاسدون ونظام الحصص، سوف يتم إسقاط الحكومة بأكملها ولن يُستثنى أحد". وبعبارة أخرى، سوف يتم تجفيف المستنقع.

يمثل الصدر نسخة العراق من الشعبويين المدهشين: أصولي، مناهض للمؤسسة، ومعاد للأجانب. وهو بطل للطبقة العاملة وعدو معن للأفكار الغربية الليبرالية. بل إن قائمته تضمنت منتظر الزيدي، الصحفي صاحب الحادثة المشهورة الذي ألقى حذاه على الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش خلال مؤتمر صحفي في بغداد في العام ٢٠٠٨.

بالطبع، ما كان الصدر ليصل أي مكان من دون الغربيين الذين يزدريهم. فبعد كل شيء، كان الأمريكيون هم الذين أسقطوا نظام حزب البعث الاستبدادي للرئيس العراقي الراحل صدام حسين، وأقاموا النظام الانتخابي الذي جلب الصدر إلى القمة. وما كان ليصل أيضاً إلى أي مكان من دون إيران. كان حلفاؤه السابقون في الجمهورية الإسلامية المجاورة هم الذين سلحوا ميليشيا جيش المهدي التي يتزعمها وأعطوه ملاذاً عندما جاء الأمريكيون في طلبه.

والآن بعد أن ذهبت الولايات المتحدة (في معظمها) من العراق، وبعد أن كانت إيران تعيثُ فساداً في السياسة العراقية إلى حد مدمر لأكثر من عقد من الزمان، أصبح الصدر مناهضاً لإيران بقدر ما هو معاد لأمريكا. وهو ليس سعيداً مطلقاً بعاصمة أجنبية تستخدم حكومته العوية، سواء كانت هذه العاصمة واشنطن أو طهران.

ما من سبب للمفاجأة هنا. فالكثيرون في الأغلبية الشيعية في العراق يشعرون بقرابة طبيعية مع الأغلبية الشيعية الأكبر في إيران، لكن التوتر العرقي بين العرب والفرس كان سمة من سمات الجغرافيا السياسية في

الشرق الأوسط طالما كان العرب والفرس يسكنون المنطقة، وكان التوتر القومي بين إيران والعراق حاضراً طوال كل تاريخ العراق (ولو أنه تاريخ قصير) كدولة قومية حديثة. ومع أن العراقيين الشيعة والإيرانيين الشيعة هم حلفاء طبيعيين، فإن العرب العراقيين والفرس الإيرانيين هم أعداء طبيعون في الوقت نفسه أيضاً. يظل الصدر شخصاً رجعيّاً ويشكل خطراً ليس بالقليل. وهو شخص معقد أيضاً. فهو طائفي شيعي قامت ميليشياه "بتطهير" السنة بوحشية من الأحياء في بغداد وحولها، لكنه أيضاً ما يمكن أن يعتبر الآن قومياً عراقياً، يتنصل من العنف ضد كل العراقيين ويعارض كل نفوذ أجنبي. ويقول عضو الحركة الصدرية جمعة باهادلي عن الحرب الأهلية السورية: "لن نسمح للعراقيين بأن يكونوا ضحايا جانبية لحروب الآخرين، ولن يُستخدموا في حروب بالوكالة خارج العراق".

كما أقام الصدر تحالفاً مع الشيوعيين - في خليط إيديولوجي مروع من وجهة نظر أي غربي صاحب عقلية ليبرالية، لكن هناك - للأسف - عدد قليل من الديمقراطيين الجيفرسونيين في بلاد ما بين النهرين القديمة. ومع ذلك، ثمة بعض الإصلاحيين العلمانيين والتكنوقراط، الذين شكلوا هم أيضاً تحالفاً مع الصدريين. وقد لاحظت طهران ذلك وهي ليست سعيدة به. ويقول علي أكبر ولايتي، المستشار الرفيع للحاكم الإيراني آية الله خامنئي: "لن نسمح لليبراليين والشيوعيين بأن يحكموا في العراق".

سوف تستمع قلة قليلة من الأمريكيين بالعيش مع حكومة يديرها الصدريون. وحتى مع ذلك، فإن انقلاب الصدر على إيران ليس شيئاً يمكن تجاهله. فقد استاء الغربيون والعرب على حد سواء من نفوذ إيران المتصاعد في العراق بعد الإطاحة بصدّام، والذي عاد الفضل في جزء كبير منه إلى جيش المهدي التابع للصدر.

ومع ذلك، ليس هناك أحد يقاوم النفوذ الإيراني في العراق بنجاح الآن كما يفعل الصدر. ومن المؤكد أن الأحزاب السنيّة تحاول أن تقاوم كما تفعل دائماً، لكن السنة يشكلون أقلية صغيرة. ويأتي كل النفوذ الإيراني في العراق من خلال الشيعة. وهم الذين يستطيعون فقط مقاومة طهران بنجاح لأنهم وحدهم الذين يستطيعون تمكين طهران في المقام الأول. ومع وجود الحركة الصدرية في موضع القيادة، فإن إيران تواجه أكبر عقبة في بغداد منذ كان صدام يتنقل من قصر إلى قصر.

لن يكون الصدر رئيس الوزراء العراقي المقبل. فقد فازت قائمته بأكثر عدد من الأصوات، لكنه هو نفسه لم يرشح نفسه في الانتخابات. ويمكن أن يكون صانع الملوك التالي في البلد، إذا جاز التعبير، لكن هذا نفسه يبقى غير مضمون. فبينما فاز حزبه بمقاعد أكثر من الآخرين، فإنه لم يفز بالأغلبية. وما يزال من الممكن أن يتحد الآخرون في تحالف ضده. لا أحد يعرف بعد.

مهما يكن ما يحدث في نهاية المطاف، فإن الخلاصة النهائية هنا يجب أن تكون كما يأتي: ليس العراق في المنطقة الزمنية نفسها التي تسكنها الديمقراطيات الليبرالية عالية الأداء مثل نيوزيلندا وفرنسا، لكن بإمكاننا أن نحلل النتيجة، وأن نخمن الحاصل النهائي لانتخاباته الرابعة على التوالي كما لو أنه كان فيها.



## الانتخابات تنهك العراق بمزيد من الأزمات

\*كامران قرداغي

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٦/١٨

بدايةً لا يسعى هذا المقال إلى تبرئة المفوضية العليا «المستقلة» للانتخابات في العراق. فهي ليست هيئة مستقلة ولا نزيهة كما ينص قانونها، وبالتالي فإن اتهامها بالتلاعب بنتائج الاقتراع له ما يبرره تماماً. نقطة على رأس السطر.

لكن ما سلف لا يعني تبرئة البرلمان العراقي المنتهية ولايته من مسؤوليته عن أزمة ما بعد الانتخابات التي يواجهها العراق وتهدد بخطر فراغ دستوري، فيما لا يبدو في الأفق ما يشير إلى قدرته على الخروج منها سالماً. فهذا البرلمان نفسه هو الذي أقر تشكيل المفوضية وصادق على تسمية أعضائها الذين لم يتم اختيارهم على أساس الخبرة القانونية والاستقلال، بل على أساس انتمائهم إلى الجماعات التي رشحتهم وولائهم لها. وهذا البرلمان نفسه أقر فرز الأصوات بالعد الإلكتروني وعاد ليصر على ضرورة إعادة الفرز بالعد اليدوي بعدما خسر غالبية أعضائه مقاعدهم البرلمانية. إلى ذلك رفض البرلمان وقتها بشدة إشراف القضاة على العملية الانتخابية، فأذ به الآن بعد هزيمته يقرر اعتماد مشروع قانون لحل المفوضية وتعيين قضاة بدلاً من أعضائها لإجراء عملية إعادة الفرز.

كيف يمكن لبرلمان منحل أن يواصل أعماله على رغم انتخاب برلمان جديد؟ من غرائب قوانين العراق التي تتسبب عادة في خلق الأزمات بدلاً من حلها أن دستور البلاد يسمح ببقاء برلمانه وممارسته مهماته لفترة قد تصل إلى أشهر بعد انتخاب برلمان جديد، إذ تنص المادة ٥٦ من الدستور على أن «تكون مدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب أربع سنوات تقويمية، تبدأ بأول جلسة له، وتنتهي بنهاية السنة الرابعة». هذا يعني أن البرلمان الحالي باق حتى نهاية الشهر، ومن السخرية أن يستمر برئاسة سليم الجبوري على رغم أنه ونائبه الأول همام حمودي وغالبية نوابه خسروا مقاعدهم البرلمانية في الانتخابات.

في الديموقراطيات البرلمانية يصبح البرلمان منحلًا ويفقد شرعيته حالما يُعلن إجراء انتخابات جديدة وفقاً للقانون. في بريطانيا مثلاً يعتبر البرلمان منحلًا قبل إجراء انتخابات جديدة بخمسة وعشرين يوماً. ويوضح القانون البريطاني أنه بحل البرلمان فإن جميع مقاعده تصبح شاغرة، وبالتالي لن يكون هناك أعضاء فيه فيفقدون حصانتهم وامتيازاتهم مما يتمتع به النائب ويعودون مواطنين عاديين. ويمنح القانون أعضاء البرلمان المنحل فرصة لا تتجاوز بضعة أيام للدخول إلى مكاتبهم داخل البرلمان لغرض إخراج أوراقهم الخاصة، لكن من دون الحق في استخدام خدمات البرلمان اعتباراً من الساعة الخامسة مساءً يوم حله.

في الأثناء يسعى الجبوري مدعوماً من بقية الخاسرين إلى استخدام كل وسيلة، قانونية وغير قانونية وحتى تآمرية، لإلغاء نتائج الانتخابات، كلياً أو جزئياً، بأمل الاحتفاظ بكراسيهم أطول مدة ممكنة، مع ما تتيحه هذه الكراسي من امتيازات سخية، والأهم التأثير في القرار السياسي وفقاً لمبدأ المحاصصة الطائفية. وفي تطورات ما بعد الانتخابات، وبعضها يبدو كأنه جزء من مسلسل فيلم خيالي، نشوب حريق غامض في مخازن تحوي صناديق الاقتراع انتظاراً لتدقيقها في جانب الرصافة من بغداد، ويبلغ تعداد الناخبين فيها نحو ثلاثة أرباع

إجمالي الناخبين في محافظة بغداد. ويعتقد أن الحريق التهم أيضاً معدات لعد الأصوات تبلغ قيمتها ملايين الدولارات.

المهزلة في ما سلف أن البرلمانين الخاسرين الفاقدين للشرعية يحالفهم النجاح بعدما تبني القضاء مشروع قانون أقره البرلمان المنتهية ولايته بإلغاء النتائج وإعادة الفرز بالعد اليدوي في مناطق عدة، فيما يبدو موقف رئيس الوزراء حيدر العبادي مهزوزاً بعدما جاءت قائمته الانتخابية «النصر» في المركز الثالث، وهي نتيجة خيبت أمله بالحصول على المركز الأول معتقداً أن ارتباط هزيمة «داعش» بشخصه من شأنه أن يضمن له النتيجة المرجوة.

فوق ذلك سارع القضاء إلى تنفيذ مشروع القانون من دون أن يصدر به مرسوم جمهوري يصادق عليه كي يصبح قانوناً، إذ هو لا يكتسب الشرعية إلا بعد نشره في جريدة «الوقائع» الرسمية كما ينص عليه الدستور. في غضون ذلك ينشط بازار الصفقات بين القوائم الانتخابية في مساع لتقاسم المكاسب والكراسي على أساس المحاصصة التي تبرأت منها الجماعات السياسية زوراً خلال الحملة الانتخابية. حتى كتابة هذه السطور أعلن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، راعي قائمة «سائرون» التي حصلت على أعلى الأصوات، تحالفه مع قائمة «النصر» التي جاءت في المركز الثاني ويتزعمها قائد الحشد الشعبي القريب جداً من إيران هادي العامري. الصدر هو نفسه الذي هاجم حيدر العبادي عشية الانتخابات لتحالفه، الذي لم يعمر طويلاً، مع قائمة «الفتح» ملحماً إلى طائفيتها!

تفاقم أزمة ما بعد الانتخابات بات يهدد بلجوء تشكيلات «الحشد» التي تخضع لمراجعتها السياسية وتحتفظ بأسلحتها الخفيفة والثقيلة، إلى استخدامها لتحقيق أهداف سياسية. وكان العبادي اعترف في أحدث تصريحاته قبل أيام بوجود «نحو ١٠٠ فصيل» مسلح في بغداد «تدعي أنها حشد شعبي وهي ليست حشداً شعبياً». جاء تصريحه في أعقاب انفجار أكداش للعتاد قبل أيام، تعود لمجموعة مسلحة في مدينة الصدر شرقي العاصمة، وهي معقل الصدر الذي كان بين أوائل الجماعات الشيعية التي شكلت فصائل مسلحة بعد إطاحة النظام البعثي في ٢٠٠٣، ابتداءً بـ «جيش المهدي» الذي لم يرفع السلاح ضد الاحتلال الأمريكي فحسب بل استخدمه في الوقت نفسه لترسيخ معاقله ضد خصوم التيار، وانتهاءً بـ «سرايا السلام» في إطار «الحشد الشعبي». خطورة السلاح خارج سيطرة الدولة أنه، على ما لاحظ الزميل مشرق عباس في مقال له في «الحياة» تعليقاً على انفجار مدينة الصدر، أنه يتم خزنه في أماكن سكنية مكتظة ومساجد وحسينيات ووسط المدن لا خارجها»، وهنا تحديداً يجب التنبيه إلى «مدى خطورة ظاهرة التسلح وتعاضلها، إلى درجة أن مدن العراق بمثابة قنابل موقوتة بإمكانها أن تنفجر بطريقة حسينية مدينة الصدر لتهدم عشرات المنازل وتودي بالضحايا».

في ضوء ما سلف ينشأ في العراق وضع سياسي - أمني غير مسبوق من شأنه أن يقضي على آمال اعتقد العراقيون أنها قد تتحقق أخيراً بعد الهزيمة العسكرية لتنظيم «داعش» وتسويات محتملة بين بغداد وأربيل التي عمقتها تداعيات الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان. وهي آمال بنيت على أن هذه الانتخابات ستؤدي إلى فتح «صفحة جديدة» في تطور العراق وتبشر ببداية جديدة لبناء دولة مؤسسات مدنية. لكن ما حدث أن الانتخابات ونتائجها المختلف على نزاهتها أدت إلى إنهاء العراق والعراقيين بمزيد من الأزمات.

## ما حدث.. وما سيحدث؟

\*عبد المنعم الاعسم

صفحة الكاتب: ١٨/٦/٢٠١٨

اولا: ما حدث بكل وضوح هو تصدع الحلقة الاساسية في نظام المحاصصة الطائفية والاثنية والفساد والفسل (اقول تصدع لا إنهيار) وذلك بفعل عوامل كثيرة كانت قد فجرتها العملية الانتخابية، وأضهرت حشوتها البغيضة، وقد عبر هذا التصدع عن نفسه في مشهدين، الاول، ما نراه من مآزق خانقة داخل التحالفات السياسية في البيوت الثلاثة، الشيعية والسنية والكردية، وثانيا، في الغضب والغليان الشعبي بين ابناء المكونات جميعا ضد الساسة والزعامات التي تعطي لنفسها حق تمثيلهم، والحال، فلم يعد هناك تكتل (زعامات واحزاب وقاعدة) في منجى من التآكل والتناحر وانعدام الثقة، فيما اخفقت (حتى الآن) كل الجهود والتدخلات المباشرة الامريكية والايرائية والخليجية في انقاذ وترميم نظام المحاصصة، وفي محاولات احياء التحالفات القديمة او إطفاء بؤر التوتر في صفوفها.

نتائج الانتخابات، باختصار، فاقت الصراع بين جماعات المحاصصة والفساد والفسل واوصلتهم الى حالة من التخبط والشراسة والفوضى، واحسب ان النتيجة الاكثر دراماتيكية، بالنسبة لهم تتمثل في ما يلي :

الكل صار اعداء الكل، والكل يحتاج الى الكل.

في تفاصيل ما حدث، هناك حالات تزوير شنيعة، متوقعة، وفاقت كل توقع، ارتكبتها سياسيون ومسؤولون في المفوضية، ووكلاء محترفون بالتلاعب والتزوير، الامر الذي برر اعتراضات مبكرة طالبت باستبدال مفوضية الانتخابات (الممثلة للكتل) بفريق من القضاة وقد عارضت واحبطت هذا الخيار زعامات المحاصصة نفسها التي تفتح الآن النار الآن على مفوضية الانتخابات، وتتهمها بالتحيز والتواطؤ، وتحض على تجريمها وتخوينها، ويدخل حلبة العويل سياسيون ونواب لفظتهم قواعدهم وصناديق الاقتراع، واظهر الكثيرون (ممن يأملون اعادة عقارب الساعة الى مربع المحاصصة) غير ما يبطنون من المواقف خلال اجتماعات مجلس النواب، وطهي الحصا، وبعد حريق الصناديق.

ما حدث بوجيز الكلام هو انهيار دفاعات المحاصصة، غير ان البديل (اقامة دولة المواطنة) لم يكن مهيناً لاقتحامها وتفليش منظومتها التحتية عبر العملية الانتخابية او من خلال التعبئة الشعبية السلمية، وكانت المقاطعة العفوية المليونية مظهر من مظاهر الخلل الذي حال دون هزيمة ناجزة للمحاصصين والفاستين، وربما اعطتهم المقاطعة فرصة للبقاء في معادلات السياسة او اعطتهم فرصة لالتقاط الانفاس.

ثانيا: السؤال الملح الآن هو ماذا سيحدث في لاحق الايام، وقد تجمعت مفاتيح العبور وحزمة الاحتقانات والارادات عند نقطة مصير المطاعن بالعملية الانتخابية، والصورة النهائية لنتائج التصويت؟.

يحتاج السؤال، لكي ينفتح على مقاربة واقعية، الى اعادة صياغة على الوجه التالي: هل ان حربا اهلية ستندلع يصحب معها العراق "امارات حرب" ويتقاسم امراؤها المحاصصون الدماء والارض والثروات؟ ام ان ثمة انتقال سلس ودستوري الى حكومة جديدة على وفق ما يُعلن من تعهدات وتفاهمات: حكومة كفاءات وخدمات؟.

استجبل القول، ان لا هذا ولا ذاك سيحدث، فان حربا اهلية مستبعدة، لأن زعامات المحاصصة فشلت في تأجيج المكاره والخوف بين اتباع الطوائف والقوميات ودفعها الى حمامات الدم واعمال التصفية والاستئصال.

ان ارضية الحرب الاهلية (الفتنة الطائفية والعداء القومي والديني) لم تتوفر بجانب الاستياء الشعبي العارم على السياسة الذين يعطون لأنفسهم موصوف تمثيل طوائفهم.

والى ذلك، فانه من المستبعد الانتقال الدستوري الهادئ والسلس الى حكومة جديدة غير مكبلة بقاعدة المحاصصة البغيضة، او ببعض تخريجاتها، فالمحاصصون الفاسدون لن يستسلموا طواعية (وبروح رياضية) لمنطق الحق، و في رأيي: ان مخاضا عسيرا سيضعنا، في نهاية المطاف، امام حكومة من الكفاء والنزيهين، اذا لم يحدث اختراق ما في حلقة ما من المعادلة.. وهو العاقبة لنيات سوداء تعمل للقبض على عقارب الساعة.. وما أدراك ما العاقبة.

### تحالف الصدر- العامري: تأشيرات على مسؤوليتي

١-التقارب بين الصدر والعامري، وفق ما أعلن، هو استجابة لنصائح مرجعية السيستاني، وليس ايران، مسبقا بفكرة "الحكومة الابوية" التي تتساقق مع جملة مفردات الخطاب النصائحي لائمة جمعة المرجعية.

٢-التقارب شطب على خيار الولاية الثانية للعبادي، وعلى كل ما قيل عن اتفاق على هذه الولاية، وفتح الاحتمالات على مصراعيها بشأن رئيس الوزراء القادم، كما اصبح حظ المالكي بمنصب رئاسة الوزراء مستبعدا تماما حيث انتهى احتكار حزب الدعوة لرئاسة الحكومة.

٣-بهذا التقارب وما سبقه من "تفاهم" مع علاوي والحكيم، وبدعم غير معلن من مرجعية النجف، اصبح مقتدى الصدر مركز (ومقرر) ادارة ترتيبات وخيارات الحكومة المقبلة، الامر الذي لم يُفرح طهران تماما، وهي تتابع هذا التطور (من منظوري ومتابعتي) بحماس فاتر، وبشيء من عدم الرضا، فيما يدفع الامريكان اربيل الى الانضمام للقارب، ويبدو انهم لا يضعون العقبات حيال هذا المنحى من التطورات.

٤-الشيء المقلق ان الصدر رفع خيار "حكومة التكنوقراط" من مداخلته وحل بدلا منها الحكومة الابوية ثم حكومة الفضاء الوطني، كما غابت مفردات التغيير والاصلاح وزجر الطائفية والمحاصصة ورؤوس الفساد من التداول.

٥-لا احبذ الاستعجال في بناء توقعات قاطعة.. الاحتمالات مفتوحة.. المراقبة والمتابعة المتأنية مطلوبة ممن تهمهم الاحداث، ويعنيهم الحاق الهزيمة بنظام المحاصصة والفساد.

## تغيب إرادة الشعب !

\*د. علي شمخي

ثمة أحزاب وكيانات تريد فرض رؤيتها وغير مستعدة للتخلي عن هذه المهمة ولا حتى الاعتراف بفشلها

الصباح الجديد : ٢٠١٨/٦/١٩

ثمة احزاب وكيانات تريد فرض رؤيتها ومنهجها في ادارة البلاد ويبدو انها غير مستعدة للتخلي عن هذه المهمة ولاحتى الاعتراف بفشلها في التجارب السابقة.

وإذا كانت الديمقراطية في معناها الحقيقي تعني اشاعة ثقافة التداول السلمي للسلطة فان الديمقراطية بمفهوم هذه الاحزاب والكيانات تعني القدرة على ابتكار الطرق والاساليب التي تمكنها على البقاء في السلطة مهما كانت النتائج.

ويمكن القول ان مشهده العاصمة بغداد من أحداث خطيرة خلال الايام القليلة الماضية يبعث بدلالات خطيرة تؤكد اصرار المنتفعين الذين افقدتهم الانتخابات صفتهم الشرعية في التحكم بمقاييد الامور على حرف المسار الانتخابي واحلال الفوضى محل الهدوء والاستقرار وتعميق الانتهاكات في مفاصل العملية السياسية التي تمكن الشعب العراقي من استعادة عافيته وثقته بإدارات الدولة ومؤسساتها ونهجها في تقديم الخدمات، فالتفجير الذي طال مدينة الصدر وراح ضحيته العشرات من الشهداء والجرحى والحريق المتعمد الذي استهدف صناديق الاقتراع وبعض المواد العينية العائدة الى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات يرتبط ارتباطا وثيقا بالارادات المشبوهة لمجموعات مناصرة لتلك الجهات النفعية التي اشرفنا عليها وهي تتغذى على اجواء الشحن الطائفي وخلق الفوضى وبث مظاهر الخوف والقلق من اجل الاقتراب من اهدافها.

لذلك ليس من الصحيح التهاون بمواجهة مثل هذه الاطراف التي عبثت وتريد العبث بالمزيد من ممتلكات الشعب والدولة وعرقلة عملية تداول السلطة كما انه ليس من الصحيح تغيب ارادة الشعب العراقي في اقتلاع جذور هذا الفكر المريض والمنهج الخطير من خلال السماح لاحزاب وكيانات ثبت تورطها في ممارسة الفساد والاساءة للوطن والشعب بالمشاركة مجددا في تولي المسؤوليات والمناصب داخل السلطة التنفيذية وشمولها بأية صفقات وتحالفات تمكنها من العودة مجددا الى المشهد السياسي بما يثير السخط والنقمة على النظام السياسي برمته.

وليس من المعقول ان توجه الدعوة من خلال تصريحات لممثلي التحالف الجديد الذي يسعى لتشكيل الكتلة الاكبر الى جميع الاحزاب والكيانات للانضمام الى هذا التحالف من دون تمحيص وتدقيق بملف من فشل في الاداء او خان الامانة التي اوّتمن عليها او تطلخت سمعته وسيرته في الحكم بنهب المال العام وفرط بوحدرة العراق وسيادته مما يعني سعي مثل هذه التحالفات الى تغليب ارادتها على ارادة الشعب وسلب محاسن الديمقراطية وتغيب عناوينها ومظاهرها والطعن بمضامينها.

## كل الطرق تؤدي إلى الإتحادية

\*عبدالستار رمضان

صحيفة (الزمان) : ٢٠١٨/٦/١٩

الطريق في العراق طويل غير مبطل بأي وسيلة من وسائل السلامة والامان، ولا توجد فيه ايه اشارات اوعلامات لتخفيف الاضرار والآثار التي تحد من حوادث التصادم والانقلابات التي تنتج مآسي وكوارث تتعدى الفرد الى عموم المجتمع والوطن والدولة بشكل عام، فكل أزمة في العراق تبدأ بمشكلة صغيرة لا تلبث ان تتحول الى انفجار ويتشظى الى عدة ازومات في واقع متشنج متصادم مع بعضه بعضاً وفي غياب أي آلية او مرجعية متفق عليها ويثق بها الجميع للرجوع والاحتكام اليها. أزمة نتائج الانتخابات العراقية الأخيرة يمكن تسميتها أم الازومات او التحدي الكبير والخطر لوجود الدولة في العراق وشرعية النظام السياسي فيه، والذي فقد شرعيته الشعبية بسبب العزوف الهائل للناخبين الذي وصل الى حد المقاطعة، ونسبة المشاركة المتدنية اصلا فيها، فضحت الصورة المشوهة للديمقراطية العراقية التي يبدو انها ديمقراطية عرجاء وكسيحة وصمّاء لا تسمع ولا تهتم باصوات الناخبين ومعاناة العراقيين الذين انهكتهم واهلكتهم اخطاء وخطايا التغيير الذي حصل بعد عام ٢٠٠٣. انتهى الصراع والسباق الانتخابي يوم ١٢مايس ليبدأ صراع ومعارك تستعمل فيها كل الاسلحة من اجل النتائج التي لم ولن تُرضي احداً وهو ما يمكن ملاحظته في:

١- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والتي طالتها تهم التلاعب وخرق وتزوير النتائج وصولا الى تهم حرق مخازن الصناديق الانتخابية في الرصافة.

٢- قرارات الحكومة العراقية وتشكيلها لجنة على مستوى عال لتقصي الحقائق بنتائج الانتخابات وقراراتها بمنع سفر بعض الاشخاص.

٣- مجلس النواب العراقي وجلسته الاستثنائية المفتوحة بتشريع قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣، وقرر اعادة العد والفرز اليدوي وبإشراف مجلس القضاء الاعلى والغاء نتائج انتخابات الخارج والتصويت المشروط في مخيمات النازحين وتنفيذه من تاريخ التصويت عليه.

٤- قرارات مجلس القضاء الأعلى بوضع آليات تنفيذ قانون التعديل وتكليف قضاة للقيام بمهام مجلس المفوضين و مدراء المكاتب في مفوضية الانتخابات.

٥- مصير الطعون المقدمة من اطراف عديدة في نتائج الانتخابات والتي لم تحسمها مفوضية الانتخابات الموقوفة عن العمل، وكذلك الطعون المقدمة من المفوضية نفسها واحزاب وكيانات سياسية في القانون الذي اصدره مجلس النواب ومدى شرعية الجلسة الاستثنائية المفتوحة.

كل هذه المشكلات والطرق المختلفة الاهواء والغايات التي تسير بها القوى العراقية لا بد لها ان تلتقي اخيرا عند المحكمة الاتحادية العليا التي امامها اليوم مهمة كبيرة وخطيرة وحاسمة ايضا من اجل اعادة الامن والسلام والحياة للمجتمع العراقي المههد بالحرب الاهلية والنزاعات المسلحة بسبب اطراف سياسية لها اجنحة عسكرية وميليشيات مسلحة لا تقبل أي تغيير في النتائج المعلنة، واطراف خاسرة تتشبث وتفعل كل ما يمكنها فعله من اجل السلطة وبريقها وامتيازاتها.

كل الطرق والطعون تؤدي الى المحكمة الاتحادية التي نص الدستور العراقي في المادة(٩٣) تختص (بالرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة وتفسير نصوص الدستور والفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين والمصادقة على النتائج النهائية للانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب) وقراراتها (الباتة والملزمة للسلطات كافة) حسبما تنص المادة(٩٤) الدستورية، وهو ما يتوجب على الجميع اتباع الاجراءات القانونية التي يجب ان تبقى هي الحكم والفيصل بين جميع الفرقاء السياسيين ومن ثم يجب عليهم ان ينتظروا قرارات المحكمة الاتحادية وعدم القفز على نتائج الانتخابات.

## تجاهل الكرد فتيل النار المؤجلة

\*د. ماجد السامرائي

صحيفة (راي اليوم) اللندنية: ٢٠١٨/٦/١٩

الأحزاب الشيعية تحاول الخروج من أزمة من يستلم السلطة التنفيذية في العراق من بين تلك الأحزاب المتنافسة للأربع سنوات المقبلة، في وقت أظهرت نتائج الانتخابات الكثير من الشكوك حول التزوير والتلاعب والنسب المتدنية من حضور الجمهور للاقتراع، كما تلاشت الآمال بمشروع مقتدى الصدر في محاولة إخراج العملية السياسية من مأزقها الحالي، رغم أنه الفائز الرقمي الأول الذي أتاح له تمرير هذا المشروع وأخرج من أجله خلال السنتين الأخيرتين عشرات الألوف من الشباب إلى ميدان التحرير واقتحموا قلاع المنطقة الخضراء ببرلمانها ورئاسة وزرائها. وكان بإمكان الصدر ترتيب الحوارات والتحالفات الرصينة مع من رفع صوته ضد الفساد والمحاصصة الطائفية، حيث هناك قوى سياسية قد هيأت نفسها لمثل هذا المشروع الطموح وكانت مستعدة على قلة أحجامها للتخلي عن الكثير من المكاسب الخاصة سواء من بين العرب أو الكرد وكذلك التركمان.

وكان الكرد بشكل خاص لديهم استعدادات أكبر لدعم هذا المشروع الانتخابي لأنه سيزيح سيطرة حزب الدعوة عن رئاسة الحكومة لما لاقيه منه من نكث للوعود في عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤، ويبعد إمكانية عودة حالة الاستئثار الشيعي بفكره المنغلق، وإمكانية توفر الفرصة لقيام نظام وطني لا يميّز الشعب على أسس طائفية وعرقية.

لكن التحول العلني المفاجئ في تحالف الصدر – العامري قد غيّر من المعادلات السياسية الظاهرية، إضافة إلى ما عرف عن قادة أحزاب كتلة الفتح من ولاء فكري عقائدي لنظام ولاية الفقيه قد يعرقل انسيابية التحالفات ويضعها أمام حالة الارتباك السياسي ظاهرياً، ولا تعرف بواطن الروابط والعلاقات الخارجية خلف هذا التطور، لكن الكرد اختاروا التريث في تقرير مصير علاقتهم ببغداد، ومدى إمكانية المغامرة بتحالف لا يعطيهم ما يطلبون. لكن خطاباتهم الأخيرة تشير إلى إصرارهم على التمسك بحقوقهم الدستورية بالدولة الفيدرالية وتفريعاتها الخاصة بالمادة ١٤٠ المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها والكثير من قضايا الثروة والمال. ولا يتوقع للكرد أن يوقعوا اتفاقاً أو برنامجاً سياسياً يمهد لولادة الحكومة من دون أن يتضمن بنوداً واضحة للعلاقة المستقبلية ما بين بغداد وأربيل.

هناك اعتقاد واهم لدى سياسيي بغداد الشيعية بأن كلا من الكرد والسنة لا يدخلون الآن في حساباتهم حتى الخروج من الأزمة الحالية والانتها من عقدة رئيس الوزراء، وأن هذين المكونين سيلتحقان لا محال بركب القاطرة الشيعية. ولكن الوقائع والمعطيات السياسية تقول بأن تجديد هذا النمط الاستعلائي بالحكم لا يتوافق مع مبدأ الديمقراطية الذي خضعوا لمشيئته، فالكرد كان لهم دورهم الصانع للحكومات السابقة في بغداد، كما لم يكن لأي من الحكومات أن تقوم دون الضلع السنّي وفق تقديرات المحاصصة. صحيح أن السنة هم أضعف الحلقات في العملية السياسية بسبب الظروف القاسية التي واجهتهم من ظلم وتعدّ على حقوق المواطنة ومبدأ تكافؤ الفرص السياسية، إضافة إلى حالة التشطي والتبعثر والانقسام بين سياسيينهم، لكن وضع الكرد مختلف، فرغم جميع الظروف ظلوا جبهة رصينة في تعاملهم مع بغداد، وهذا شأنهم حيث تتقدم الحقوق والمطالب القومية على غيرها من المصالح الخاصة.

ما يدور حول العراق من حركة مصالح الدول يفوق حساباتهم المحلية الضيقة، فهناك مخططات إيرانية وتركية مشتركة تملو وتفوق تفكير السياسيين في بغداد، حيث أن وجود القوات التركية وبناءها لقواعد عسكرية شمال العراق قد تما برضا إيراني وأمريكي

كما أن الحزبين الكرديين الرئيسيين (الاتحاد والديمقراطي) ظلا محافظين على قيادتهما للعملية السياسية الكردية داخل إقليم كردستان وعموم العراق. ووجود قوى أخرى معارضة مثل كوران أو بعض الجماعات الإسلامية الكردية فهو يدخل في مجال المعارضة المقبولة، وهذا ينطبق على برهم صالح المنشق عن حزب الاتحاد الوطني قبيل الانتخابات، وهو شخصية سياسية معتدلة لكن طموحه الشخصي يتغلب على الانسجام مع حسابات "الجهة الكردية" وحاول المناورة في قصة الاستفتاء الكردي للحصول على مكاسب مستقبلية من بغداد. لكنه لم يكن متوقعا أن السياسيين الشيعة لم يتمكنوا من النجاح في مشروع "البدائل الكردية" الذي اشتغلوا عليه في الربع الأخير من عام ٢٠١٧. مثلما راهنوا على حالة الضعف السياسي للکرد بعد استفتاءهم على دولة كردية وما سببه ذلك القرار المستعجل وغير المدروس من تداعيات محلية وإقليمية ودولية، لكن أولئك السياسيين الشيعة في بغداد وجدوا أنفسهم بحاجة إلى الكرد لعبور فاصلة دورة الحكم الجديدة، فأخذوا يغازلونهم عن طريق رئيس الوزراء في الارتخاء وتخفيف الكثير من الإجراءات القاسية المستعجلة في غلق المطارات أو موضوع المعابر الحدودية.

كما أن ما يدور حول العراق من حركة مصالح الدول يفوق حساباتهم المحلية الضيقة، فهناك مخططات إيرانية وتركية مشتركة تملو وتفوق تفكير السياسيين في بغداد، حيث أن وجود القوات التركية وبناءها لقواعد عسكرية شمال العراق قد تما برضا إيراني وأمريكي وبقبول من قيادة مسعود البارزاني، وهناك تسريبات تحدثت عن كون دخول قوات الشرطة الاتحادية العراقية إلى مدينة تلعفر وتحريرها أواخر عام ٢٠١٧ من دون قتال وهروب فلول تنظيم داعش قد تم أيضا بدعم أمريكي تركي إيراني كردي.

موضوع شراكة الكرد في حكم العراق ليس مطلباً قومياً كردياً معزولاً عما يدور وعما يخطط للوضع العراقي خارج حدوده، فعلا تبحر قيادات الأحزاب الشيعية إلى عواطفها وإلى المجاملات المؤقتة لمسؤول الملف العراقي في طهران قاسم سليمان عام ٢٠١٧؟ في إيران اليوم في ضائقة وصعوبات في مواجهة تداعيات سياسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المتصاعدة، وتخشى على مواقعها وهيمنتها في العراق، ولهذا فهي تلجأ الآن إلى المرونة في التعاطي مع مختلف شؤون العراق، وقد توصي أصحابها من السياسيين العراقيين حتى وإن كانوا في خانة المقاومة المزعومة والتشدد، بأن يرخوا الحبال مع الكرد الذين لم تنقطع علاقاتهم الدولية والإقليمية وحتى مع الخط العربي والأمريكي، وقبول التنازلات الجزئية في التعاطي السياسي والإعلامي.

كما أن طبخة تشكيل الحكومة ورئيسها وباقي المناصب الرئاسية ستنتهي، وتبدأ الجديدة من عدمها في تنفيذ البرامج وعندها ستبرز أولى المشاكل مثل قضية الكرد ومسألة العرب السنة التي امتزج فيها الإنساني بالسياسي. لهذا فلا بد من وضع الاعتبار لدور الكرد في تشكيل وقيادة السلطة والتوقف عن تجاهلهم، ففي عالم المصالح تبدو قصة الحصول على توزيع سلطة الحكم المحلية مسألة جزئية، فلا الأمريكان ولا الإيرانيون تهمهم كثيرا الاختلافات بين هذا المرشح أو ذاك سواء أكان عقائديا جدا أو مرنا، فالجميع يخضع للعبة الدولية والإقليمية وحتى العربية. فلا تبخسوا الكرد في مطالبهم إن كانت في حدود الوطن ولا تتجاهلوهم مثلما تجاهلتم السنة فتخسروا.

\*كاتب عربي عراقي



## ليس مقتدى الصدر في ٢٠٠٤

مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية: ٢٠١٨/٦/١٩

كتب الكولونيل الأمريكي المتقاعد مايكل د. سوليفان الذي زار العراق خمس مرات بين ٢٠٠٤ و٢٠١٨ في مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية، أنه قاتل ضد الميليشيا الشيعية التي كان يقودها مقتدى الصدر، وواجه خطر صواريخ أطلقها جيش المهدي وفقد أصدقاء بعبوات ناسفة زرعها كتيبة "اليوم الموعود"، ولكنه استدرك قائلاً إن مقتدى الصدر في ٢٠١٨ الذي تصدر تحالفه "سائرون" نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة، ليس مقتدى الصدر في ٢٠٠٤.

الصدر الذي رأته يقود تحالف سائرون في ٢٠١٨، ليس مؤيداً للولايات المتحدة، لكنه في الوقت نفسه مؤيد للعراق ومناهض لإيران. وهذه نقلة كبرى عن ٢٠٠٤ فالرجل الذي قاد ميليشيا جيش المهدي لقتال القوات الأمريكية في النجف وبغداد، تغير للأفضل.

كان الصدر يتصرف ضد مصالح الولايات المتحدة في الماضي، لكنه صار أكثر انسجاماً مع المحاولات الغربية للسيطرة على النفوذ الإيراني والتطرف السني. كان الصدر، وفق وجهة نظره، دائماً براغماتياً. لكن توجهه البراغماتي تحول من محاولة تغيير الوضع في العراق بالعنف المادي من ٢٠٠٣ و٢٠٠٨ إلى فهم قوة السياسة والنشاطات المدنية من ٢٠١١ إلى ٢٠١٨.

واليوم، بات الصدر يدرك الحاجة إلى دعم التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لتعزيز القوات الأمنية العراقية، وبالتالي منع انهيار آخر، يسمح لمجموعة متطرفة مثل داعش بالظهور.

### "ألم نقاتل هذا الفتى؟"

وأوضح سوليفان أنه قرأ مقالات مليئة بالكآبة، وتلقى بواسطة البريد الإلكتروني رسائل مذعورة ورسائل عبر فايس بوك وتطبيق الواتساب من أصدقاء خدموا في العراق، وجميعهم يتساءلون "هل هذا هو الصدر فعلاً؟ ألم نقاتل هذا الفتى لسنوات؟ كيف يمكن أن يحدث هذا؟" وهؤلاء أيضاً فقدوا أعزاء في القتال ضد ميليشيا الصدر في النجف وحي الدورا في بغداد وعلى طول الطريق ذي السمعة السيئة من المنطقة الخضراء في بغداد إلى المطار. وقال: "أنفهم مخاوفهم لأنني شاركتهم مرة القلق نفسه. ورغم ذلك، فإن رحلات قتالية عدة إلى العراق وخلال الانتخابات البرلمانية التي أجريت الشهر الماضي، كونت لدي رأياً أكثر إيجابية مما كنت أتخيل عن هذا البلد. فالصدر الذي رأته يقود تحالف سائرون في ٢٠١٨، ليس مؤيداً للولايات المتحدة، لكنه في الوقت نفسه مؤيد للعراق ومناهض لإيران. وهذه نقلة كبرى عن ٢٠٠٤".

وهذه المرة الأولى التي تجرى فيها انتخابات منذ هزيمة داعش والخامسة منذ خلع صدام حسين. وكان سوليفان في العراق في انتخابات ٢٠١٠، ويتذكر التقارير التي كانت تتوالى عن عبوات ناسفة وصواريخ وإطلاق نار وسقوط إصابات في مراكز الإقتراع، أما هذه السنة فلم يسجل أي تقارير من هذا النوع، لا تفجيرات ولا سقوط صواريخ ولا سيارات مفخخة.

### بغداد هادئة

وأشار إلى أن قوات الأمن العراقية وشركاءها في التحالف الدولي، من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا ومن ٨٠ دولة أخرى، وفرت أمناً صلباً للسكان. وبينما كانت هناك تقارير عن حوادث بالحد الأدنى في مناطق متفرقة، فإن بغداد كانت هادئة في يوم الانتخاب.

وخلافاً لـ ٢٠١٠ عندما هيمن إئتلافان شيعيان على غالبية الأصوات، بينما في ٢٠١٨ توزعت الأصوات على أحزاب شيعية وسنية وكردية. وفي مثل هذا المناخ حقق الصدريون أداءً قوياً بعدما كانوا بالكاد يحصلون على ما بين ٣٠ و٤٠ مقعداً في الانتخابات السابقة.

## رؤية: هدف كبير

\*ساطع راجي

صحيفة (المدى) : ٢٠١٨/٦/٢٠

في ٥/٢٢ قلت في هذه الزاوية إن أفضل حكومة يمكن الحصول عليها في العراق ستكون نتاج تحالف بين قائمتي سائرون والفتح، وفي ٦/١٢ أعلن الطرفان عن تحالفهما فعلاً، ورغم أن ميدان السياسة العراقية هو بحر رمال متحرك لكن الطرفين يبدوان (حتى الآن) ثابتين على تحالفهما الذي لم ينتج بدعوة إيرانية كما يقول كثيرون بل بوساطة إيرانية طلبها أحد الطرفين وربما كلاهما، فالتحالف بين سائرون والفتح هو ضرورة أمنية أولاً وأخيراً ولا يتوقع منه الكثير اقتصادياً، هذا التحالف لا يرجى منه تحقيق انتصار عسكري وإنما إبعاد شبح الحرب التي تحدثت عنها أطراف عدة منذ الانتخابات وزاد الحديث سخونة مع تبعات تهم التزوير وتعديل قانون الانتخابات وتفجير كدس الأسلحة في مدينة الصدر وإحراق صناديق انتخابات الرصافة، هذه الأحداث عجلت بالتحالف بين سائرون والفتح لكن منذ إعلان النتائج الأولية ظهرت ظلال البنادق ثقيلة في كل التصريحات.

التيار الصدري رد بسرعة على ما تعرض له من انتقاد لتحالفه السريع مع الفتح بعدما كانت الهوة بين الطرفين واسعة خلال الحملة الانتخابية، ولو بصورة موارية، فقد تعهد التيار بأن يكون نزع السلاح أولويته في التحالف الجديد ومشهداً على أن هذا التحالف وحده القادر على تحقيق حلم بعيد المنال، تعهد الصدريين ممكن التنفيذ لو تمسكوا به واعتبروه شرطاً دائماً لإستمرار تحالفهم مع كتلة الفتح التي ألمحت أيضاً إلى دور التحالف في الابتعاد عن الحرب الأهلية، في هذا التعاطي تم تثبيت امتلاك القوى السياسية وفي مقدمتها التيار ومكونات الفتح للسلاح واحتمالية استخدامه لأغراض سياسية، هاتان الحقيقتان يعرفهما كل عراقي لكن القوى السياسية تنكرهما وتحديداً بهذا الترابط المباشر، واعتراف قوى تستلم الحكم بإنها تمتلك سلاحاً خارجاً عن إطار الدولة يضعها في مواجهة مصيرية فإما أن تفتت الدولة رسمياً أو تبنيها.

نزع السلاح لو تحقق سيكون إنجازاً كبيراً على أن يكون متساوياً وعادلاً مثلما طالب به السيد الصدر نفسه بعد انفجار قطاع ١٠، لكن يبقى هدف آخر كبير يمكن لتحالف سائرون والفتح تحقيقه بعدم استعادة التحالف الوطني أو تجميع الكتل الشيعية تحت أي مسمى أو عنوان، فالتحالف القائم يمتلك حتى الآن حجماً برلمانياً جيداً ويمكنه أن يجذب نواباً شيعة منفردين أو حتى قائمة أخرى واحدة فيما لو أوصل رسالة حازمة بعدم استعادة التحالف الشيعي ثم يذهب لإستكمال تفاهماته مع قوى سنية وكردية وهذه سواء جاءت موحدة أم لا فإنها لن تؤثر على منجز عبور البيوت الطائفية حتى لو استمر الشغب الإعلامي للخاسرين من الخطوة فهذا التحالف بسبب الانضباط الحزبي لأعضائه مقارنة بالحضور الضعيف المعتاد للنواب في جلسات البرلمان يمكن أن يكون سندا قوياً للحكومة المقبلة التي ستكون الفرصة الأخيرة للنظام السياسي لإصلاح نفسه ولإثبات قدرته على الحياة.

## البلاد نحو الدكتاتورية، ام نحو الديمقراطية

\*د. عادل عبد المهدي

صحيفة (العالم) البغدادية : ٢٠١٨/٦/٢٠

تجري لقاءات واتصالات بين مختلف الاطراف لصياغة المواقف المطلوبة في مواجهة الاحداث السياسية الجارية. وهناك على الطاولة مبادرة لاقت قبولاً طيباً، دعا اليها السيد رئيس الوزراء لاجتماع رؤساء الكتل السياسية، والتي نأمل ان تحلح الاوضاع والعودة للسياقات القانونية والدستورية.. فالتلاعب بضوابط المؤسسات والسلطات لاتخاذ قراراتها، لا يقل خطورة عن تزوير الانتخابات، بل قد تفوقها.. لانها تدمر الاساسات، وليس فقط المخرجات.. التي يمكن تصحيحها، إن احترمت الاساسات. لذلك المؤمل العودة للسياقات القانونية بمساندة كافة الكتل لتدقيق المخالفات، سواء بقرار من مجلس القضاء و/او المحكمة الاتحادية.. او بقرار من مجلس النواب و/او مجلس الوزراء.. فالبلاد امام مفترق طرق.. اما ان تمزقها الاختلافات والخصومات والرؤى الضيقة التي مصيرها جميعاً الفوضى وفتح مجالات التدخل الخارجي والعودة الى التفرد والدكتاتورية، او ان يتم الاستفادة من الاخطاء والسلبيات للخروج من قوقعة الانوية التي ترى نفسها مصيبة دائماً، والاخرين مخطئين دائماً. فعندما نتكلم عن العملية السياسية فان جميع من يعلن الالتزام بها -موالياً او معارضاً- يجب ان يكون مساهماً في بناء الديمقراطية، متمتعاً بحقوقها.. فجهة الشعب كجبهة الحرب، تختلف الاسلحة لكنها تتحد كلها لتحقيق النصر ودحر العدو. صحيح هناك افعال اجرامية في التفجيرات والحرق والقتل والتزوير وتعطيل العملية الديمقراطية، لكن المسؤولية تقع علينا جميعاً.. فالديمقراطية لا يبنيها طرف ليبنى الدكتاتورية طرف اخر.. والاعمال الاجرامية لا يتحمل مسؤوليتها المجرمون فقط، بل ايضاً من يوفر لهم الظروف والدوافع.. في ١٠/٩/٢٠١٤، بعد يومين من اداء اليمين الدستورية كوزير للنفط، كتبت افتتاحية "فوضى الديمقراطية وبناءاتها.. بناء الدكتاتورية وفوضاها"، ارى فائدة في اعادة نشرها.

﴿الديمقراطية تبدأ بفوضى وخلافات، ويعتمد نجاحها على تحولها الى نظام يصرف وجهات النظر المتعددة، كما تصرف القنوات والسدود، السيول القادمة لتصبح نافعة وغير ضارة، ليقام نظام متين له اسسه وتقاليده.. والدكتاتورية تبدأ بنظام مدروس متكامل، له ايدولوجياته المطلقة، ثم تتحول الى فوضى، وسيول مدمرة. الديمقراطية لا تظهر فجأة وتحتاج لاجيال وعقود لتبني نفسها، اما الدكتاتورية فهي امر واقع، او تأتي فجأة، ولا تحتاج سوى الى سنوات لترسخ اركان نظامها الظالم.. الديمقراطية تظهر تناقضات الواقع والمرض وتضعه تحت المجهر فيصبح العلاج ممكناً.. والدكتاتورية تخفي تناقضات الواقع وتتكبر وجود المرض، فيزداد التناقض ويستفحل المرض. الديمقراطية طبيعتها الاختلاف والمعارضة فتتبعثر الاصوات ولا تظهر قوة الكل.. والدكتاتورية طبيعتها الرأي الواحد ومنع الرأي الاخر، فيبدو الصوت الواحد وكأنه كل الاصوات. الديمقراطية، كالطبيعة، تصحح نفسها بنفسها، وتتعلم من تجاربها، فتراكم ببطء المنجزات.. والدكتاتورية عجولة تنكر تجارب من سبقها او غيرها، وتفرض شروطاً غير طبيعية، فلا اصلاح ذاتي بل اصلاح يقرره، او يعطله القائد فقط. الديمقراطية هي التداول السلمي للسلطة، وهي ليست الانتخابات التي تخيف الحكام، فقط، بل ايضاً التقاليد والمؤسسات واولوية الشعب وحكم الدستور.. والدكتاتورية هي التداول العنيف للسلطة، وقيمومة القائد على الشعب والدستور وتقاليد وضوابط العمل والمؤسسات، والانتخابات فيها، مضمونة النتائج ٩٩,٩٪ للحاكم، لكنها ترعب الجمهور، ان لم يشارك فيها. الديمقراطية تبدو ضعيفة، وكأنها ستنهيار قريباً، لكنها اصلب واقوى مما تظهر عليه.. والدكتاتورية تبدو جبارة وقوية، باقية وابدية، لكنها اضعف بكثير مما هي عليه، وتنهار فجأة كأى بنيان منحور اسسه. الديمقراطية عند انهيارها، لسبب او اخر، فخياريات الجمهور السقوط مجدداً في الدكتاتورية او الفوضى، لهذا غالباً ما سيتشبث الشعب بخيار العودة للديمقراطية.. اما الدكتاتورية، فلا يتشبث بها سوى من لم يعش مآسيها، او لديه مرض الحنين الكاذب، كحملة الفكر النازي او النظام السابق او الفترات المظلمة من تاريخنا، فان انهارت فلا طريق سوى الفوضى او العودة الى الديمقراطية.

وفي العراق، ونحن وسط التناقضات والحريات التي تقترب من الفوضى، نقف بين نظام ديمقراطي مؤسساتي دستوري حقيقي يحفظ لنا ثوابتنا الدينية والوطنية.. او الفوضى المدمرة التي تأكل الاخضر واليابس، والتي لا مال حقيقي لها سوى العودة للانظمة الدكتاتورية والاستبدادية.﴾

## العراق: ديموقراطية أم تواطؤ لتقاسم السلطة؟

\* حميد الكفائي

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٦/٢٠

لم تكشف الانتخابات المتلاحقة في العراق عن فهم عميق لمعنى الديموقراطية الحقيقي، ألا وهو تحقيق مصالح الناخبين وصيانة الحريات العامة وحقوق الأفراد وسيادة القانون، بل بقيت خاضعة لأمزجة شعبية وأنماط علاقات تنتمي إلى عهود سحيقة، دينية كانت أم عرقية أم طائفية أم قبلية.

في الانتخابات الأولى عام ٢٠٠٥، هرع الشيعة والكرد بملايينهم وصوتوا على أسس طائفية وعرقية، ولم يفكر سوى القليل بالمصالح الاقتصادية أو تماسك الدولة والمجتمع، فجاءت الجمعية الوطنية بمجموعة أفراد ادعوا أنهم يمثلون الشعب، لكنهم كانوا غرباء عنه، فلم تكن أسماؤهم مألوفاً ولم ير الناس حتى صورهم إذ اختبأ كثيرون منهم خلف صور المرجع الشيعي علي السيستاني. لقد صوت الناخبون الشيعة لمن ظنوا أنهم يمثلون الطائفة، بينما صوت الكرد لمرشحين اختارهم «الزعيمان التاريخيان» مسعود البارزاني وجمال الطالباني. أما السنة، الذين لم يُبق لهم صدام زعيماً خارج حلقة الضيقة، فقد قاطعوا الانتخابات حتى شكّل انخفاض تمثيلهم مأزقاً للنظام الجديد.

وفي الانتخابات الثانية انضم السنة إلى الركب «الديموقراطي» وساروا على نهج الشيعة والكرد فانتخبوا ممثلين للطائفة، معظمهم حديثو العهد بالسياسة لكنهم بزوا الشيعة والكرد تطرفاً وتعصباً. انتخب ممثلو الشيعة الشيخ جلال الصغير رئيساً للكتلة البرلمانية الشيعية، بينما انتخب السنة الشيخ عدنان الدليمي. كان الدليمي يعترف على رؤوس الأشهاد، بأنه طائفي وكان يشير إلى الشيعة بـ «الصفويين والقرامطة». أما الصغير فهو اسم على مسمى، إذ كان متناهيماً في الصغر ولا يرى أبعد من أنفه. أخبرني نواب بأن عيون الشيخين الجليلين لم تلتق طوال عملهما في البرلمان، فكلما تكلم الصغير، أشاح الدليمي بوجهه إلى الجانب الآخر، وكذلك فعل الصغير، الذي واصل موقع إلكتروني تابع لمسجد يديره، نشر الأكاذيب التي لا تصلح مادة حتى للأفلام الهندية الموهلة في الخيال.

كنت مرشحاً في الانتخابات الأولى والثانية ورئيساً لقائمة انتخابية آلت على نفسها أن تكون مستقلة عن أحزاب الطوائف والأعراق، وكان خطابها يهدف إلى إعادة الناس، الذين اختطفهم المتطرفون، إلى مناقشة القضايا المهمة، من خدمات متدهورة وبطالة منتشرة وأمن غائب وتماسك اجتماعي مفقود ودولة قانون ومؤسسات غير موجودة سوى في الأحلام. جُبت البلاد طويلاً وعرضاً، في وقت كانت فيه احتمالات التعرض للقتل والاختطاف عالية جداً، وقد تعرضت فعلاً لمحاولات اغتيال وخطف نجوت منها بأعجوبة، حتى قال عني سياسي مخضرم إن أهم إنجاز حققته هو «البقاء على قيد الحياة»! قتل الآلاف في تلك الفترة حتى من قادة الأحزاب والميليشيات، وكنت أتوقع القتل في أي لحظة، فلم تكن لي حماية حقيقية ولم تكن آرائي محبذة لدى معظم الناس، فلا أحد يريد أن يسمع رأياً عن المصالح الوطنية والدولة والقانون والمؤسسات والحريات المدنية، والخطاب الرائج هو مظلومية الطائفة والقومية والمنطقة. ظل الشيعة خائفين من السنة والسنة من الشيعة والكرد من العرب والترکمان من الكرد والمسيحيون من الجميع. وفي

هذه الأجواء المشحونة بالكراهية والجنون، حزمت حقائبى ورحلت بعيداً عن العراق، إلى أوروبا ثم أمريكا ثم أفريقيا.

أدرك الناس بعد فوات الأوان أن «أبطال» الطائفية والقومية والمناطقية ليسوا أبطالاً حقيقيين، إنما هم محتالون وانتهازيون، مهمهم الأول هو الكسب المادي وملء المناصب بالأتباع والأقارب وسرقة الأموال العامة باسم الطائفة والديموقراطية. وبدلاً من أن يقدموا خدمة للمساكين الذين انتخبوهم، أوغلوا في الفساد وتعيين الأقارب والأتباع في مواقع ليسوا أهلاً لها. امتلأت دوائر الدولة بالجهلة والمتملقين، وعُيِّن مئات المديرين والمستشارين والضباط والسفراء والوزراء من دون خبرة أو مؤهلات، وأُضيعت أموال النفط على الهبات والعمولات والتحويلات الخارجية والشركات الوهمية. لم تتحسن الخدمات، بل تدهورت إلى حدودها الدنيا، وساء الأمن إلى درجة أن كل فرد أصبح مسؤولاً عن أمنه! فأصبحت الشوارع تعج بمواكب المسؤولين والمتنفذين وأتباعهم المدججين بالسلاح، وأضحى منظر الشوارع المغلقة بجذوع النخيل وكتل الكونكريت منظرًا مألوفاً وأخذت كل عائلة أو مجموعة عائلات على عاتقها نصب مولدة لتزويد المنازل بالكهرباء، بينما اضطر كل من يصاب بمرض خطير إلى أن يبيع أثمن ممتلكاته ليجمع ما يستطيع من مال ويبحث عن العلاج في الهند وإيران. هاجر مئات الآلاف من الشباب عبر زوارق مكتظة بهم تمخر عباب البحار أو في ناقلات الفواكه مختبئين بين صناديق البطيخ والخيار أو بطرق أخرى أقرب إلى الخيال منها إلى الواقع، فمات من مات ووصل من وصل عبر طرق مبتكرة سلکوها للهجرة بعيداً عن بلادهم «الديموقراطية». أصبحت الانتخابات إجراءً روتينياً يعيد تدوير الأشخاص أنفسهم، فرئيس الوزراء الفاسد يكافأ بمنصب نائب رئيس الجمهورية ووزير الخارجية الفاشل يصبح وزيراً للمالية! وأحياناً يُستجاب لـ «ضغط الشعب» فيؤتى بوزير «تكنوقراط» خبير في الخرافات وقصص «المركبات الفضائية السومرية»، بينما يتفاقم الفشل في كل مرافق الحياة. في الانتخابات الأخيرة احتدم التنافس بين الوجوه القديمة الفاشلة نفسها، ولكن تحت مسميات جديدة، فلم يخرج الناس للتصويت لأنهم لم يعودوا يثقون بأصل العملية السياسية، فانتهى الأمر إلى مزيد من التشرذم، فأكبر كتلة برلمانية لديها ٥٤ مقعداً فقط بينما يتطلب تشكيل الحكومة ١٦٥ نائباً كحد أدنى.

صفقة الأجهزة الإلكترونية التي جهزتها شركة «ميرو» الكورية تحوم حولها شبهات فساد حتى قبل استخدامها في حساب النتائج، وقد نبهت الأمم المتحدة إلى هذه الحقيقة قبل الانتخابات. ويرى خبراء أن مزورين يعملون لمصلحة جماعات سياسية فاسدة قد استخدموها لتزوير النتائج وأن هذه الجماعات حصلت على تمثيل لا يتناسب مع حجمها الحقيقي. كان عراقيون كثير يأملون في أن بقية شرف أو حكمة سوف تدفع المشتغلين في السياسة إلى الإدراك بأن الإيغال في الفساد والتزوير سوف يؤدي إلى غرق المركب. لكنهم على ما يبدو لا يتمتعون بالحد الأدنى من الوعي البشري، فعادوا إلى أساليبهم الملتوية كي يبقوا في السلطة ويحموا أنفسهم من المساءلة. العراق الآن في مأزق كبير، فلم يعد أحد يثق بالعملية السياسية، وحتى لو أعيد حساب الأصوات يدوياً، فإنه لن يعيد الثقة المفقودة. التوازنات الدولية في عصر دونالد ترامب لا يمكن التنبؤ بها، بينما إيران، التي تدعم بعض الكتل «الفائزة»، هي الأخرى تمر في ظروف غامضة.

\* كاتب عراقي

## العراق أمام أربع سنين عجاف مقبلة

\*د جواد بشارة

الإلاف: ٢٠١٨/٦/٢٠

منذ عام ٢٠٠٣، أي سنة سقوط النظام الصدامي، إثر الغزو الأمريكي للعراق، وهذا الأخير يتخبط ويبحث عن بصيص أمل لكي يكون بلداً طبيعياً كباقي البلدان، لكن سلطة الاحتلال ارتأت عكس ذلك وأغرقت البلد في بحر من الأزمات والكوارث ليس اقلها توفير التربة والأرضية الخصبة لمجيء تنظيم القاعدة الإرهابي بزعامه المجرم السادي المقبور أبو مصعب الزرقاوي الذي وضع البلد على حافة حرب أهلية طائفية مدمرة بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، ومن ثم اختلاق داعش الإرهابية واحتلالها لثلث أراضي العراق وإعلانها لدولة الخلافة المزعومة سنة ٢٠١٤، ومن ثم محاربتها خلال أكثر من ثلاث سنوات مع ما ترتب على ذلك من تضحيات ومآسي وخسائر في الأرواح والأموال وضياح الوقت، ولم تنته المشكلة بعد. إلى جانب فرض نظام المحاصصة الطائفية والعرقية والقومية، وتهيئة الظروف لانتشار وتغلغل الفساد في كل خلايا الجسد العراقي المنهار والمريض. كل ذلك تحت غطاء مظهر فضفاض من الديموقراطية المزيفة التي اختزلت بممارسة الاقتراح الانتخابي كل أربع سنوات ظاهرياً، وممارسة التزوير السري والعلني، لفرض النتائج المطلوبة سلفاً بغض النظر عن نتائج الاقتراح الشكلي أو نسبة المقترعين مهما كانت مرتفعة أو متدنية، وهذه حقيقة لا يتجرأ أحد على دحضها أو الاعتراض عليها. لقد وضعت الطبقة السياسية الحاكمة للعراق هذا البلد على منحدر الانهيار والتحول إلى دولة فاشلة. فالسراقات والنهب بلا حدود وبمئات المليارات من الدولارات، والأمن متدهور والشارع العراقي بيد الميليشيات والقوى المسلحة من كافة الانتماءات والاتجاهات. والخدمات شبه معدومة، لا كهرباء في حر الصيف اللاهب، ولا ماء صالح للشرب، ولا زراعة ولا صناعة، والاعتماد على الاقتصاد الريعي ومداخيل النفط، أي تحت رحمة ارتفاع وانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، والأزمات المجتمعية متفاقمة والفقر يزداد يوماً بعد يوم في أغنى بلد في العالم. لقد حولت الطغمة الحاكمة أرض الرافدين إلى ساحة للصراعات الإقليمية والدولية وتوغل كل دوائر المخابرات العالمية والإقليمية في الداخل العراقي وتحكمها بمصير البلد وشعبه. لقد بات واضحاً أن الدول المجاورة لا تريد للعراق الاستقرار وهي تحارب بعضها البعض بالوكالة على أرض العراق كالصراع الدائر بين أمريكا وإيران، بعد أن تغلغلت هذه الأخيرة في كافة مفاصل الدولة العراقية ومؤسساتها، العسكرية منها والمدنية، وصارت تتحكم بكل صغيرة وكبيرة فيه وتفرض أتباعها حكماً على العراق شاء من شاء وأبى من أبى.

عاش الشعب العراقي طيلة خمسة عشر عاماً على في جحيم وقع التفجيرات الإرهابية والاعتقالات وعمليات الخطف والتهجير والقتل على الهوية، وكلما حدثت أزمة سياسية بين المتناقمين للسلطة والنفوذ، بسبب خلل ما في عملية توزيع المغام، تعود التفجيرات الإرهابية وإرسال رسائل العنف فيما بينها والضحية دائماً هو الشعب.

لقد ماتت الوطنية والإنتماء الوطني عند أبناء الشعب العراقي وحلت محلها الانتماءات الطائفية والمذهبية والدينية والقومية والجهوية والعشائرية، إلى درجة تغولت فيها سلطة العشائر وهيمنتها على المجتمع المدني وتدخلها في كل مناحي الحياة اليومية، على حساب سلطة الحكومة وهيبتها، ناهيك عن سلطة العناصر والقوى والميليشيات المسلحة من جميع الألوان والتوجهات، التي تحدت ومازالت تتحدى سلطة الدولة الشرعية وتضع نفسها فوق القانون. هذه هي اللوحة المأساوية التي يعكسها عراق اليوم للعالم الخارجي والخلفية التي دارت فوقها الانتخابات الأخيرة في ١٢ أيار ٢٠١٨.

ولم يبق أمام العراق الآن سوى أن يعيد تكرار الطبخة السياسية القائمة منذ خمسة عشر عاماً بعناوين أخرى فتارة تحت مسمى "التوافق الوطني" وأخرى "حكومة المشاركة الوطنية الواسعة"، أو "الحكومة الأبوية" أو "حكومة الفضاء الوطني"، وهي تسميات تعني شيء واحد لا غير ألا وهو "نظام المحاصصة" والبديل هو الحرب الأهلية: الشيعية - الشيعية، و الشيعية - السنية، و العربية - الكردية الخ.. وكل جهة في العراق يقف وراءها دولة

إقليمية تمويلها وتحركها، كإيران وتركيا والسعودية وقطر والإمارات العربية والأردن والكويت. ولكل واحدة من هذه الدول أجندتها ومصالحها الحيوية والأمنية والاقتصادية والاستراتيجية التي تتقاطع حتماً مع عراق قوي مستقل ومعافى.

التيار الصدري كان موجوداً في صلب العملية السياسية ومشاركاً فيها ويتحمل جزءاً كبيراً من مسؤولية فشلها وتدهورها لكنه حاول في الظاهر إعلامياً في الأونة الأخيرة، تغيير خطابه وركوب موجة الاحتجاجات وتبني مطالب المحتجين والمتظاهرين واحتواء حركة المجتمع المدني بتريديد نفس الشعارات كمحاربة الفساد وإنهاء نظام المحاصصة والدولة لحكومة مدنية والحد من نفوذ الإسلام السياسي المتسلط على مقدرات البلاد والسارق لثرواته. ولكن ما أن انتهت مسرحية الانتخابات وفاز التيار الصدري تحت لافتة "تحالف سائرون" بأغلبية طفيفة " ٥٤" مقعداً برلمانياً لا أكثر، هاهو يضرب عرض الحائط برنامج الانتخابي الذي وضعه بالاتفاق مع الحزب الشيوعي وبعض القوى المدنية الصغيرة الأخرى في التحالف، وبدأ يناور، ويخضع لإملاءات إيران ويحترم خطوطها الحمراء، ويتباحث في أمر تشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر التي ستشكل الحكومة القادمة، وتحول زعيم سائرون مقتدى الصدر إلى صانع الملوك وصاحب الكلمة الفصل في تحديد مصير النظام القادم وإسم رئيس مجلس الوزراء القادم ولكن عليه أن يقدم التنازلات المطلوبة منه وإلا ستكون نهايته عنيفة ولقد تلقى الرسالة بوضوح من خلال تفجير مخازن الأسلحة التي كدسها تنظيمه المسلح " سرايا السلام" في مدينة الصدر ومما لاشك فيه أن خصومه هم من قاموا بتفجيرها لإحراجه وتبليغه الرسالة.

فما كان من سوى ابتلاع الحبة المرة وقبوله بالتفاوض مع تحالف "فتح" الإيراني الهوى والذي يضم خصمه المنشق عنه قيس الخزعلي رئيس "عصائب أهل الحق" التي وصفها مقتدى الصدر بالميليشيات الوقحة، وهذا يعني أن هناك تفاهم ممكن بين الميليشيات المؤدبة والميليشيات الوقحة تحت راية إيران وتحالف الفتح الذي يقوده هادي العامري رئيس منظمة "بدر" التي أسستها إيران في طهران أيام الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينات القرن الماضي. كما تقبل الصدر أن يتحالف مع باقي الحيتان ممثلة بتيار الحكمة الذي يقوده عمار الحكيم وتحالف النصر الذي يقوده رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي ويضم الكثير من الفاسدين، ولائحة الوطنية التي يقوده اياد علاوي، وربما سيقبل على مضمض أن يتحالف مع تحالف دولة القانون برئاسة رئيس الوزراء السابق وخصمه اللدود نوري المالكي كما تشير الأخبار والمعلومات الإعلامية المتواردة باستمرار حول هذا الموضوع. فكيف سيقوم التيار الصدري بتحقيق الإصلاحات ومحاربة ومحاسبة الفساد والفاسدين ومنهم هؤلاء الفاسدين؟ أليس هم أنفسهم بأسمائهم الصريحة وشحمهم ولحمهم، المتواجدين حالياً ضمن تركيبة وطبخة الحكومة القادمة، حكومة "الفضاء الوطني الأبوية"؟ إن هذه الديمقراطية الهجينة التي ابتدعتها الأمريكيون ووضعوا لها القوانين والدستور لا مثيل لها في العالم، فهي عراقية محض ولا توجد إلا في العراق، يكفي أن نلقي نظرة فاحصة على مفوضية الانتخابات وتركيباتها الطائفية وقانون الانتخابات الغريب والعجيب والدستور الغامض والقابل للتأويل كل حسب مبتغاه، لذا فهي ديموقراطية إسمية لا أكثر، أنتجت برلمان وضع لا يهتم سوى بمصالح وامتيازاته وسرقاته وصفقاته وقومسيوناته الهائلة، ويسكت عن كل الخروقات والانتهاكات والسرقات لأنه جزء منها ويضفي عليها الشرعية اللازمة. العراق اليوم أمام مفترق طرق. فإما أن يلغي نتائج الانتخابات المزورة ويعرض البلاد لإعصار مدمر سوف يأكل الأخضر واليابس لأن القوى الفائزة في الانتخابات لن تقبل بسهولة أن تحرم من انتصارها وآفاقه الاقتصادية والسلطوية، أو إعادة العد والفرز بالطريقة اليدوية وهذا بات شبه محال بسبب حرق صناديق الاقتراع ووثائقها، أو القبول بالأمر الواقع رغم التزوير الذي يزكم الأنوف، وحياسة توافقات جديدة وإبقاء الأوضاع على ما هي عليه حالها، وحياسة صيغة "محاصصاتية" قديمة - جديدة" بصياغة وتسمية ملطفة ليس إلا.

## ماذا بعد قرار المحكمة الاتحادية؟!

\*محمد عبدالرحمن

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٤/٦/٢٠١٨

وأخيرا نطقت المحكمة الاتحادية وقالت كلمتها، التي ستحترم في جميع الأحوال وبغض النظر عن مضمونها. فبعكس ذلك ستحل الفوضى، وهو ما لا يريده المخلصون على اختلاف مشاربهم ومنطلقاتهم، رغم وجود من يريد الدفع في اتجاه الفوضى هذا، تطبيقا للمقولة المشؤومة "علي وعلى اعدائي"، حيث الهاجس هو المصلحة الضيقة والنفعية القبيحة. منذ اعلان نتائج الانتخابات من قبل المفوضية ولحد اليوم، اتخذ الكثير من الإجراءات من قبل مجلس النواب (جُلّ أعضائه الحاضرين في الجلسة الاستثنائية هم من الفاقدين لمقاعدهم النيابية)، ومن قبل الحكومة بإجراءاتها التي تماهت فيها الحدود بين السلطات على حد قول الكثير من المتابعين، ومن طرف القضاء (يتوجب التذكير ان مجلس القضاء باشر تنفيذ التعديل الثالث لقانون الانتخابات حتى قبل ان تقول المحكمة الاتحادية كلمتها). وما من شك في ان هذه الإجراءات اختلط ما هو قانوني فيها بما هو سياسي على نحو جليّ تماما.

لابأس، والآن وقد قالت المحكمة كلمتها.. ماذا بعد؟ هل انتهى الامر عند هذا الحد؟ هل يعاد الفرز والعد اليدوي، سواء في الصناديق المستهدفة المطعون فيها أم في كل المحطات الـ ٥٢ الفا في جميع أنحاء العراق؟ لا شك ان ما حصل، وبغض النظر عن النتائج النهائية التي لا يبدو انها ستتغير كثيرا، يؤشر العديد من الامور الخطرة الان وفي المستقبل، ومنها:

• ان مجلس النواب رغم قرار المحكمة الاتحادية برد الطعن في التعديل الثالث لقانون الانتخابات الا في مادة واحدة، قد اقدم على سابقة خطيرة وادخل البلد في مأزق قانوني وسياسي، ستكون له اثاره المستقبلية مهما كانت النوايا. فلأول مرة في التاريخ ربما، يعدل مجلس نواب قانونا انتخابيا خسر بموجبه ما يقرب من ثلثي أعضائه مقاعدهم.

• اشكالية تدخل السلطة التنفيذية في العديد من الإجراءات، التي كان يفترض ان تكون قبل الانتخابات وليس بعدها، خصوصا وان رئيس الوزراء هو احد المتنافسين ويتأس قائمة انتخابية. وقد سهلت تلك الإجراءات لمجلس النواب أو لمن حضر الجلسة مهمته.

• الاربك الحاصل ولّد شكاً في صدقية الالتزام بمبدأ التداول السلمي للسلطة، وقبول نتائج الانتخابات وما تفرزه صناديقها.

• ما حصل من اربك، وبعضه مقصود وعن اصرار، ترك انطباعات عميقة لدى المواطن عن حجم تأثير الدولة العميقة والخارج، وهو ما تجلى في هذا الصراع الضاري على السلطة والتمسك بها.

• هناك خطأ كبير ارتكب عند إعدام ما حصل من حالات فساد وتزوير على كل مناطق البلد، فيما الطعون تركزت في غالبيتها على مناطق معينة، وكان يمكن معالجتها بموجب القوانين السارية التي شرعها مجلس النواب نفسه، وهو نفسه من هللتشكيله المفوضية رغم الاحتجاجات والمطالبات بان تتم على نحو مختلف. ومن المستغرب تماما هذا الحماس الراهن ضد التزوير، وهو الذي رافق كل الانتخابات السابقة، وكان وما زال مرفوضا في كل الأحوال ومهما صغر أو كبر.

• ما حصل ليس بعيدا عن الصدمة التي أصيب بها البعض بنتيجة الانتخابات وما افرزته من ارهاصات تغيير ما زالت في بدايتها، ومن مساع لوأدها في مهدها. والصدمة هي أساسا بسبب الفوز الملحوظ لسائرون، وما احدثه من اربك في صفوف المصريين على مواصلة السير في ذات النهج السابق، ويتشبهون به وبما طرح من مقاربات لتشكيل الحكومة الجديدة.

• هناك قلق كبير على حالة الأمن والاستقرار في البلد، خصوصا وان السلاح ما زال منتشرا على نحو واسع، وان شعار حصره بيد الدولة بقي شعارا مجردا.

ان ما حصل حتى الان يشير الى ان مهمة التغيير والإصلاح تبقى مهمة وطنية ملحة غير قابلة للتأجيل، وتتطلب المزيد من التماسك والتكاتف بين القوى الداعية لها، والاصرار على إرادة التغيير التي يحملها المواطنون الذين صوتوا في الانتخابات. وحتى من قاطع منهم ساهم موضوعيا في دعم هذا التوجه، عبر عدم انتخاب الفاسدين والفاشلين والتمسكين بالمحاصصة.



## الانتخابات.. قرار المحكمة الاتحادية والحل

\*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب: ٢٤/٦/٢٠١٨

يقول البعض إن القرار ميسس، ويقول آخرون انه دستوري، وبغض النظر عن قناعاتنا لكننا جميعاً ملزمون به. نرى ضرورة شكر المحكمة لاجتهادها، فالقرار يلبي ضرورة الكشف عن التزوير، لكنه يحمي أيضاً الاصوات الصحيحة، ويفتح المجال للبدء بالاستحقاقات الدستورية.

١-القرار بـ١٨ صفحة.. الـ٩ الاولى لعرض القضية.. و٦ صفحات لمناقشة مواد التعديل.. والـ٣ الاخيرة لقرار الحكم النهائي. وضعنا النصوص الاساسية بالاسود المائل، وهذا نصه بعد حذف الاحالات للاختصار:  
("من كل ما تقدم قرر الحكم ب: اولاً- عدم دستورية نص المادة (٣) من قانون التعديل الثالث.. واشعار مجلس النواب لاتخاذ ما يلزم.. واشعار المفوضية العليا بمكوناتها في المادة (٣) من قانونها.. ومراعاة ذلك عند ممارسة صلاحيتها في المادة (٨) من قانونها عند النظر في الشكاوى الواردة.. وفي المخالفات الواردة في التقارير الرسمية المرفوعة عن المخالفات، وكذلك إشعار (الهيئة القضائية للانتخابات) بما ورد في قرار الحكم هذا لمراعاته عند ممارسة صلاحياتها ومهامها المنصوص عليها في المادة (٤) من قانون التعديل الثالث والمادة (٨/ثالثاً) من قانون المفوضية، وذلك بالغاء الاصوات في المراكز الانتخابية في عموم العراق وخارجه التي رفعت او سترفع بشأنها الشكاوى، او ما ورد ذكره من مخالفات في التقارير الرسمية ذات العلاقة اذا ثبت وجود مخالفات في الحصول على تلك الاصوات كالتزوير وغيره من اوجه المخالفات المؤثرة في حرية الانتخابات وفي حرف ارادة الناخب، وذلك بعد اجراء عملية العد والفرز اليدوي المنصوص عليها في المادة (١) من قانون التعديل الثالث بالنسبة لهذه الاصوات فقط دون غيرها وعدم المساس باصوات المقترعين التي تحصلت بشكل قانوني سليم ودون اي مخالفات ولم ترد بشأنها شكاوى او يرد ذكرها في التقارير الرسمية ذات العلاقة بالمخالفات، ودون وجود حاجة لاجراء عملية العد والفرز يدويا عليها سواء تحصلت هذه الاصوات داخل العراق او خارجه.. احتراماً لارادة الناخب وحقوقه في المشاركة في الشؤون العامة وعدم اهدار صوته الذي جاء دونما اية مخالفة.. ثانياً- رد الطعون الواردة.. المتعلقة بالجوانب الاجرائية في اصدار القانون او في نفاذه وكذلك الطعون الواردة على مواده للاسباب المبينة ازاء كل طعن او مادة وذلك لعدم استناد هذه الطعون على سند من الدستور. ثالثاً- صدر قرار الحكم باتا وملزماً للسلطات كافة..").

٢-بموجبه، سيشمل العد والفرز فقط المحطات والمراكز التي اثرت او ستتثار حولها الشكاوى المستندة لادلة قانونية معتبرة خلال المهلة القانونية، مما سيعني ان ٨٥-٩٠٪ من النتائج (٢٨٠-٢٩٧ مقعداً) صحيحة. وان المبدأ الذي اعتمده "الاتحادية" شامل يخص الانتخابات العامة والخاصة والنازحين وفي الخارج، ويبدو ذلك واضحاً في الصفحة (١٣-١٤) ونصه: "اما بالنسبة للنتائج التي شابتها المخالفات كالتزوير وغيره والتي رفعت بشأنها الشكاوى الى المفوضية وفق احكام المادة (٨) من قانون المفوضية او تلك المخالفات التي وردت في التقارير الرسمية والتي تستند على ادلة قانونية معتبرة، فيمكن ارجاء اعلان نتائجها لحين البت فيها سلباً او ايجاباً وذلك بهدف السير ببقية مراحل العملية الانتخابية بشكل قانوني وشفاف واعلان النتائج النهائية وارسالها الى المحكمة الاتحادية العليا للمصادقة عليها بعد التحقق ووفق اختصاصها المنصوص عليه في المادة (٩٣/سابعاً) من الدستور". وهو ما ذهب اليه بيان الممثل الاممي السيد "كوبيش" منوهاً عن ثقته بان "مجلس القضاة سيضع طرائق اعادة الفرز التي تمكنه من الاضطلاع بالعمل باسرع ما يمكن وبطريقة شفافة بالكامل، من شأنها زيادة ثقة الجمهور في العملية الانتخابية وتعزيز نزاهتها وتحقيق العدالة الانتخابية والمساهمة في شرعية نتائج الانتخابات. وسيسمح ذلك بتعجيل المصادقة على النتائج النهائية التي من شأنها ان تُفضي الى تسريع التثام مجلس النواب المقبل وتشكيل الحكومة المقبلة".

٣-وبانتظار بقية النتائج يمكن السير قدماً بتصديق النتائج الصحيحة (٢٨٠-٢٩٧ نائب) والبدء بالعد التنزلي للاستحقاقات الدستورية.. ففي جميع الدورات السابقة انعقد مجلس النواب واستكمل واجباته دون ان يكون بكامل اعداده، سواء لتغيب البعض او لعدم الجمع بين النيابة والوظيفة السابقة لحين الاستقالة، او بسبب اجراءات شكلية.

## الإصلاح الانتخابي: هو ما يحتاجه العراق حقا

\*لينا الموسوي

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى : ٢٤/٦/٢٠١٨

إلى جانب الاتهامات بالاحتياال الانتخابي وحرقت موقع تخزين يضم نصف صناديق الاقتراع الخاص بمحافظة بغداد، يبدو أن مصداقية العملية الانتخابية في العراق قد واجهت تحدياً كبيراً. ومع ذلك، يعود استياء الناخبين العراقيين من العملية الانتخابية لزمن طويل، حيث عبر المواطنون صراحة عن نيتهم في مقاطعة العملية الانتخابية إلى جرت في أيار/ مايو الماضي، حيث شهدت مواقع التواصل الاجتماعي حملة كبيرة تحمل هاشتاغ "#مقاطعون". وقد شكك الكثيرون في مصداقية نسبة التصويت المعلنة في عموم العراق والتي وصلت إلى ٥٤.٤٤٪، بكون أن النسبة الحقيقية يمكن أن تكون أقل بكثير. وفي ظل انخفاض معدلات المشاركة في الانتخابات الأخيرة، قد تحتاج الحكومة العراقية إلى إجراء إصلاح حاسم في النظام الانتخابي وفي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من أجل استعادة ثقة الناخبين ومشاركته في العملية الانتخابية.

بعد عام ٢٠٠٣، تبني العراق النظام الديمقراطي النيابي، مع الأخذ بالتعددية السياسية والحزبية، وذلك بغية التحول التدريجي للوصول إلى نظام ديمقراطي صحي وسليم. ومن حيث المبدأ، يتم تداول السلطة بالطريقة السلمية عن طريق صندوق الاقتراع، التي يجب أن تكون السبيل الوحيد للتغير.

ومن أجل تيسير عملية الإصلاح هذه، أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة القانون الانتخابي رقم ٩٦ لعام ٢٠٠٤، الذي اعتمد نظام (التمثيل النسبي) واعتبار العراق دائرة واحدة. كما أقر القانون طريقة انتخاب مجلس النواب عن طريق الاقتراع العام والسري المباشر. في عام ٢٠٠٥، تم إلغاء القانون الانتخابي رقم ٩٦، بحيث تكون العملية الانتخابية أكثر تمثيلاً للناخبين العراقيين من خلال فصل العراق إلى ١٨ منطقة حيث ينتخب الناخب قائمة، مع إمكانية إعطاء الناخب الأفضلية لمرشح واحد من قائمة.

يشوب هذا النظام الانتخابي العديد من السلبيات والعيوب الفنية، حيث يعزز المنافسة -الغير مقبولة- بين الأعضاء في القائمة الواحدة مما يولد صراعات ومنافسات وصلت إلى درجة استخدام المال السياسي من أجل الترويج للحملات الانتخابية الخاصة برؤساء الكتل والقوائم الانتخابية. والأهم أنه يشجع الكتل الصغيرة على التقدم للانتخابات والتسبب بإهدار الأصوات لصالح شخصيات لم يختارها المجتمع ولم يسمع عنها. فمثال على ذلك أن نسبة الأصوات المهذورة في انتخابات ٢٠١٨، والتي تخطت المليون صوت، قد ذهبت لصالح شخصيات وقوائم لم تنل أي مقعد في البرلمان. وتشكل تلك الأصوات الضائعة ضربة مباشرة للديمقراطية التي تهدف إلى تمثيل كل جزء من المجتمع.

كما أصدرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مؤخراً استطلاع رأي حول تقييم النظام الانتخابي الحالي، وقد أظهرت نتائج تلك الاستطلاع إن الغالبية العظمى من المستطلعين ليست راضية عن النظام الانتخابي القائم، حيث قالت نسبة (٦٨،٦٪) أن النظام الانتخابي الحالي لم يحقق الاستقرار السياسي المنشود. كما أشار الاستطلاع إلى أن نسبة (٧٥،٧٪) من المستطلعين يرون أن النظام الانتخابي الحالي لم يخلق أي نوع من أنواع المعارضة

السياسية الحقيقية، ورأت نسبة (٨٧٪) أن النظام الحالي لم يساهم في خلق كتلة عابرة للطوائف. أخيراً، طالب (٦٨، ٩٤) من المستطلعين بتغيير النظام الانتخابي المعمول به في العراق، إضافة لـ مطالبة (٦٥، ٧٤) بـ اعتماد آلية الدوائر المتعددة داخل كل محافظة.

وبالرغم من ذلك، يمكن إصلاح النظام الانتخابي من خلال تبني طريقة "سانت ليغو" لاحتساب الأصوات نظراً لأن تلك الطريقة تعيد توزيع الأصوات لصالح القائمة ككل وليس للشخصية التي اختارها الناخب. كما أن اعتماد نظام متعدد الدوائر داخل المحافظة الواحدة، وإتاحة الفرصة للترشيح الفردي الذي لا يشترط وجود قائمة أو حزب ينتمي إليه المرشح، يمثل خطوة رئيسية نحو المزيد من التمثيل الديمقراطي الحقيقي. ومن شأن تلك الإجراءات أيضاً أن تزيد من مستوى الرقابة الشعبية، وتفتح باب المنافسة بين المرشحين في الدائرة الانتخابية ذاتها، كما ستقلل من عملية تشتيت الأصوات التي تذهب هدرًا في العديد من المحافظات والتي يكون المستفيد منها الأحزاب الناشئة التي لا تمتلك جماهير حقيقية تمكنها من كسب مقاعد في البرلمان. وأخيراً، وفي حال تطبيق تلك الإصلاحات، سيتمكن المرشحين من استمداد قوتهم الانتخابية من علاقاتهم مع الناخبين بدلاً من علاقاتهم مع الأحزاب. ونظراً لأن الدوائر العراقية الثماني عشرة لا تمثل الناخبين العراقيين بدقة، هناك ضرورة لتقسيم الدوائر الانتخابية على عدد المقاعد في مجلس النواب، أي أن يكون هناك ٣٢٩ مقعداً يرافقه ٣٢٩ دائرة انتخابية، على أن تتناسب الدوائر داخل المحافظات مع عدد السكان في تلك الرقعة الجغرافية.

وبالمثل، هناك ضرورة لإجراء بعض الإصلاحات المتعلقة بمن سيسمح له بالتصويت، حيث يجب العمل على إلغاء الاقتراع لعناصر الأجهزة الأمنية داخل العراق، ذلك لتحبيدها سياسياً وعدم إمكانية فرض الولاء عليها من أية جهة مستفيدة. وهناك أيضاً ضرورة لإجراء تعداد سكاني حديث من قبل وزارة التجارة، حيث يوجد عدد من المقيمين غير المسجلين على قوائم الناخبين والذين توجد بينهم مصلحة مشتركة تمكنهم من انتخاب الأجر والأكثر تمثيلاً لهم داخل البرلمان. أخيراً، يمكن تطبيق النظام المقترح على مستوى مجالس المحافظات في بادئ الأمر لقياس مدى إمكانية تطبيقه ونجاحه بشكل أولي على المستوى الفيدرالي.

هنالك عدة معوقات محتملة يمكن أن ترافق تطبيق النظام المقترح منها أن تبني طريقة الانتخابات الفردية، سيجعل النظام عرضة لصعود نواب الخدمات ورجال الأعمال الذين يستطيعون بعلاقاتهم ونفوذهم في الدولة أن يعطوا وعوداً للإصلاح وتقديم الخدمات عبر العلاقات وليس عبر القانون. كذلك، لا تحقق الانتخابات الفردية التمثيل الأمثل للأقليات. من المحتمل أيضاً أن تواجه فكرة تضييق الدوائر الانتخابية رفضاً من الأحزاب السياسية التي لا ترى إن النظام الانتخابي المقترح يصب في مصلحة الحزب. وفي بداية التطبيق من المحتمل أن يروج هذا النظام لصعود وجهاء المناطق وشيوخ العشائر إلى البرلمان، الذين قد لا يكون لديهم خلفية معرفية بالسياسة الفيدرالية. لذلك إن الاستمرارية هي شرطاً لنجاح النظام المقترح، ولن نستطيع ضمان نجاحه عبر دورة انتخابية واحدة.

ومع ذلك، أثبتت الدورة الحالية للانتخابات أن النظام الانتخابي الحالي يعاني من عيوب جسيمة ويعمق عدم الثقة بين المواطنين العراقيين. ومن ثم يحتاج العراق إلى التغيير الذي قد يتم تحقيقه على وجه أفضل من خلال وضع نظام انتخابي أفضل.

\*لينا الموسوي هي باحثة سياسية متخصصة في الشؤون العراقية، ونشرت العديد من المقالات المتعلقة بالشأن العراقي في الصحف العراقية الرئيسية.

## قرار المحكمة الاتحادية بين التخريب والبناء !

\*د. محمد أبو النواعير

صحيفة (العالم) البغدادية: ٢٤/٦/٢٠١٨

مخاض عسير هو ذلك الذي أصاب العملية الانتخابية (ولا أقول العملية السياسية) التي جرت مؤخرا في العراق، فما هو ظاهر للعين المجردة يقودنا إلى صورة تشاؤمية سوداوية، قد تكون أحد أهم عوامل ضعف وتفكك أي حس وطني، أو إرادة وطنية شعبية، يتأمل أي مراقب للحدث، أن تنمو أو تنشط في بلد كالعراق. ما شاب الانتخابات الأخيرة من عمليات تزوير، وتضليل، وتسفيه للأراء، وتشكيك، وتكذيب، وتفسيق، وترهيب، وتسويق، وتغيير للحقائق، إنما تصب كلها في حراك وصراع اختلط فيه السياسي مع النفعي المجتمعي، على الأقل هذا ما هو ظاهر للعيان، وما يدعم هذا القول، هو أن لكل جهة اعتراضاتها الأخلاقية قبل الاعتراضات القانونية أو السياسية على الانتخابات الأخيرة، وعلى الرغم من تضخيم الصرة السلبية للسلبيات التي رافقت هذه العملية، إلا أن هناك تمييزا واضحا يجب الانتباه له في تقييمنا لهذه الانتخابات. يعتقد الكثيرون أن التزوير في هذه الانتخابات يمثل السمة الأبرز، لكي يتم الطعن بشرعيتها، ولكن التفكير المتسلسل الهادئ سيقودنا إلى وجود جرائم أكثر فداحة من جريمة التزوير بحد ذاتها: حرق صناديق الإقتراع، شراء بطاقات التصويت، محاولة شراء الأصوات بشكل مباشر من أمام مراكز الإقتراع، ممارسة الترهيب والتهديد بالقتل من قبل بعض الجهات لضمان حصول تصويت الأفراد لقائمتهم، محاولة التأثير على البرلمان الذي يمثل الجهة التشريعية العليا في البلد، من أجل:

١- إلغاء الأجهزة الإلكترونية للعد والفرز.

٢- اقالة المفوضية.

٣- إعادة العد والفرز اليدوي.

٤- وأخيرا الغاء الانتخابات)، محاولة التأثير على المحكمة الاتحادية من أجل تمرير بعض قوانين البرلمان،

التصعيد الإعلامي المتسلح بالتكذيب والتخوين.. الخ.

لعبة السياسة بشكلها العام، وفي العراق بشكل خاص، لا يمكن تحليلها من خلال تناول الحدث الآني، دون الرجوع لمهينيات أو مسببات تكميلية للحدث، تكون سابقة له، ونتيجة تتمخض عنه "عدم وجود الثقة في عملية التنافس السياسي، وإدراج التسقيط السياسي، كإحدى أدوات العمل السياسي المقبولة أخلاقيا وقيميًا في مجتمع أغلب أفراد يدعون الإسلام الذي نهى عن التسقيط بدون بينة! إضافة لصراع الولاءات التي ساهمت دول الخارج في صياغة أكثر أبعاده، هي من أهم المسببات التي قادت لهذه النتيجة الانتخابية التي يرى البعض أنها مزرية، والبعض يرى أنها مقبولة نوعا ما في إطارها الديمقراطي الصرف. جاءت قرارات المحكمة الاتحادية (التي تعتبر السلطة القضائية والقانونية العليا في هذا البلد) لتقطع نزاع القوم، فهي لم تقل بعدم شرعية الانتخابات، بل أقرت بوجود تزوير قد حدث فيها نتيجة سوء استخدام أجهزة العد والفرز الإلكترونية، لذا جاء قرارها مؤيدا لقرار البرلمان الذي ضرب هذه الأجهزة، وشكك في قابليتها على أن تكون أدوات للنزاهة في هذه العملية، وأيد البرلمان في إعادة العد والفرز اليدوي، مع ما لهذا النمط من سلبيات قد تكون أكثر من سلبية الأجهزة الإلكترونية.

إلى الآن كل ما حصل هو شيء طبيعي، لا يقود إلى خواتيم سيئة سوداوية كما يعتقد البعض، وإن كان البعض يستغرب كلامي هذا، لأنني اعتقد أن من حسنات الديمقراطية، هو وجود أمثال هذا الصراع، والذي يقود دوما وأبدا إلى عدم تمكن أي جهة من الاستحواذ على مقدرات الحكم في البلد، بل إن مبدأ التنافس بين المكونات السياسية، سيكون هو الخنجر المسموم ضد أي دكتاتورية تريد أي جهة، أو شخص، أو طرف (داخلي أو خارجي) إقامتها في هذا البلد. قد يعترض علي الكثير، ويقولون ماذا حصلنا من هذه الديمقراطية، ولكنني أقولها وأنا مطمئن، أنه لولا هذا الحراك الديمقراطي، لصعدت إلى سدة الحكم وحوش دكتاتورية، لا قبل لأحد بعد ذلك بإزاحتها، لأنهم سيملكون حينها كل عوامل التأثير والنفوذ والسيطرة: المال الكثير، والسلاح، والعسكر، شراء مكونات المجتمع، الحصول على التأييد والدعم الغربي الكامل.. الخ

وحينها ولات حين مندم.

نحن مع المحكمة الاتحادية، إحتراما لقدسية القانون، مع إننا نرى أن في إجراءاتها الكثير من الأخطاء!

\* دكتوراه في النظرية السياسية/ المدرسة السلوكية الأمريكية المعاصرة في السياسة.

## لماذا يُمارس التخوين بديلاً عن النقاش السياسي الديمقراطي؟

\*البروفيسور كاظم حبيب

الحوار المتعمد: ٢٤/٦/٢٠١٨

سياسيون يعيشون واحدة من الحالات السلوكية السيئة والموروثة في الحياة السياسية العراقية غير العقلانية، ولاسيما غياب ثقافة الحوار والنقاش الديمقراطي والموضوعي الهادف، أو حتى الحق في امتلاك رأي آخر أو مخالف لرأي الأكثرية. وغالباً ما تنشأ، بسبب وجود وجهة نظر أو رأي آخر، جفوة بين الأصدقاء، أو حتى بين رفاق الحزب الواحد. وبها تبدأ الكراهية والأحقاد تنخر في العلاقات لتنشأ عنها عداوات وتبادل اتهامات ما أنزل الله بها من سلطان. وغالباً ما تعود على صاحب الرأي الآخر عواقب سلبية مؤذية، منها الإساءة له ولتاريخه النظيف، أو اتهامه بالتحريفية أو حتى تخوينه. هذه الظاهرة ليست جديدة في العراق بل قديمة حقاً وبرزت في العهد الملكي ولا تزال فاعلة في المجتمع وبين السياسيين العراقيين عموماً، ولاسيما بين القوى المدنية والديمقراطية، وأخص منها القوى اليسارية. إنها مشكلة تعاني منها جميع المجتمعات المتخلفة اقتصادياً واجتماعياً، وحيث يكون الوعي الفردي والجمعي لا يزال ضعيفاً ومرتبباً بطبيعة علاقات الإنتاج السائدة ومستوى تطور القوى المنتجة.

السياسة، على وفق المفاهيم الحديثة، علم وفن، فهو علم يفترض أن يمارس التقدميون المنهج العلمي الجدلي لتحليل الأوضاع السياسية السائدة في البلاد، وعلى صعيدي المنطقة والعالم، ومدى تأثيراتها على الوضع الداخلي من جهة، وميزان القوى السياسية والاجتماعية من جهة ثانية، وقدرات المجتمع وقواه المدنية والديمقراطية واليسارية في التأثير الإيجابي على مجمل الوضع السياسي في البلاد من جهة ثالثة، مع الأخذ بالاعتبار الخبرات المتراكمة للقوى الديمقراطية والتقدمية في التعامل مع الواقع العراقي العام، للخروج باستنتاجات تسهم في رسم السياسة على وفق استراتيجيات وتكتيك مناسبة. والسياسة فن، تعني فن الممكنات في رسم الاستراتيجيات والتكتيك وسبل ممارستها وتنفيذها وتجنب التطرف الاحتمالي شمالاً أو يميناً.

وفي ممارسة المنهج العلمي في دراسة الأوضاع واستيعاب مفردات الواقع وتحليلها، يمكن لهذا الشخص أو ذاك، أو لهذا الحزب أو ذاك، أن يخرج باستنتاجات صائبة ويضع السياسات المدققة والسليمة، كما يمكن أن يرتكب الأخطاء، سواء كانت كبيرة أم صغيرة، ولأسباب عديدة، بما في ذلك هيمنة الرغبة الذاتية في طرح الحلول المعدة سلفاً بدلاً من الاعتماد على نتائج التحليل. واحتمال ارتكاب الأخطاء أمر قائم للأشخاص والأحزاب. وتجاربنا في هذا الصدد ليست قليلة، من حيث صواب التحليلات والسياسات أو ارتكاب الأخطاء. ولكن السؤال المهم هو كيف يفترض فينا أن نواجه أخطاء بعضنا أو أي حزب من الأحزاب؟ علينا ممارسة النقد البناء والعقلاني في مواجهة قناعة هذا الطرف أو ذاك بوجود أخطاء في سياسات الأحزاب أو فيما يطرحه الأفراد من سياسات. والنقد الهادف والبناء يساعد على قبول الآخر بالنقد والاستفادة منه، والعكس صحيح أيضاً حين تمارس الإساءة وإشاعة الكراهية والحقد ضد هذا الشخص أو هذا الحزب. أرى إن من لا يستطيع نقد الخطأ، فلا يصفق له! كما نعيش هذه الحالة في الكثير من الأحيان.

السياسة جزء من البناء الفوقي في المجتمع، وتنبتق من القاعدة الاقتصادية، من طبيعة علاقات الإنتاج السائدة في البلاد، ومن مستوى تطور القوى المنتجة، وما ينبثق عنهما من وعي فردي وجمعي ومن ممارسات سياسة فعلية من جانب أفراد المجتمع أو أحزابه. وحين نقول إن السياسة علم وفن، فكلاهما يحتاج إلى وعي بدور السياسة وأهميتها في حياة المجتمع وتأثيرها عليه وعلى الدولة وسلطاتها الثلاث. ونحن نعرف بالوقائع طبيعة علاقات الإنتاج المتخلفة السائدة حالياً في العراق، والمستوى المتخلف للقوى المنتجة، وبالتالي فوعي الفرد والمجتمع بشكل عام

هما من هذا الواقع وعلينا إدراك ذلك والقرار بوجوده، وهو لا يعبر عن مستوى وعي الطليعة أو الفئات المثقفة والواعية لواقع العراق الفعلي. ومن هنا أيضاً علينا أن نتوقع خروجاً عن المستوى الحضاري في ممارسة النقد، خروجاً عن مبدأ الحوار والنقاش الموضوعي والسقوط في حالة الإساءة والتخوين.

الوضع السياسي في العراق معقد إلى أبعد الحدود وصعب التكهن بتحولاته السريعة وتحولات القوى السياسية فيه، سواء كان فيما يخص الأحزاب، أو (والأفراد)، عن مواقعها وسياساتها أو عن مواقفها ووعودها. وبالتالي، فليس غريباً أن ترتكب أخطاء في رسم السياسات، بل الغريب والممتاز حين لا ترتكب أخطاء.

لقد دخل الحزب الشيوعي العراقي في تحالف "سائرون" عن قناعة معينة، واستشار الحزب كوادره الأساسية فوافقت الغالبية على الدخول في هذا التحالف، بأمل الفوز بفرصة تحقيق الإصلاح من داخل المؤسسة الدينية وبدعم من القوى الديمقراطية. هذا رأي قابل للخطأ والصواب. رفضت كواد حزبية أخرى، أقلية، هذا التحالف، وهو رأي قابل للخطأ والصواب أيضاً. ولكل منهم الحق في تبني ذلك والدفاع عنه دون الإساءة للآخر. كما أبدى أصدقاء الحزب الشيوعي آراء متباينة منهم من أيد سياسة الحزب ومنهم من رفضها. ولهم الحق في ذلك أيضاً.

وعلى وفق قناعاتي الشخصية، وقع الحزب الشيوعي بخطأ في تحليله للأوضاع والقوى السياسية وقدراتها الفعلية أولاً، وفيما وصل إليه من استنتاج اسهم في مشاركته في تحالف "سائرون" ثانياً، وربما ستبرهن الأيام على ذلك أكثر مما حصل حتى الآن. ولكن كان هناك احتمال آخر، احتمال ألا يتراجع مقتدى الصدر عن الوعود التي قطعها على نفسه أمام الشعب في محاربة الفساد والطائفية والمحاصصة والسعي للإصلاح والتغيير في النظام الطائفي القائم، وألا يدخل في تحالف مع القوى الطائفية والفاصلة والتابعة لإيران في العراق. إلا إن الاحتمال الأول هو الجاري حالياً، بسبب طبيعته والدور الإيراني المتفاقم في البلاد. وعلينا أن نواجه الحقيقة بكل تبعاتها والسعي لإصلاح الوضع في صفوف قوى التيار الديمقراطي العراقي، حيث يشكل الحزب الشيوعي العراقي عمودها الفقري وسلامته سلامتها وسلامتها سلامته. أكرر الشعار الذي اقترحته منذ سنوات على الحزب، شعار "قوا تنظم الحركة الديمقراطية يتقوى تنظيم الحزب الشيوعي" أيضاً.

علينا أن نبتعد عن الإساءة للحزب الشيوعي العراقي أو للأفراد الذين اقترحوا التعاون والتحالف مع "سائرون"، علينا ألا نخون الأشخاص بسبب أفكارهم ومواقفهم السياسية، إذ إن هذا السلاح ذو حدين. علينا احترام الرأي والرأي الآخر، وحين نعتقد بوجود خطأ ما علينا الإشارة إليه وانتقاده بروح بناءة وعقلانية بهدف المساعدة على التصحيح وليس التخوين والتخريب والتهديم. كما ينتظر الإنسان من الحزب الشيوعي ألا يعتمد إلى التشكيك بالنقد والناقدين وبالملاحظات التي تقدم له أو تنشر علناً، بل أن يهتم بها ويدرسها بعناية وتمحيص، ويرفض من يحاول المساس باستقلاليتها في اتخاذ المواقف السياسية أو الإساءة المتعمدة له.

لقد جرى لقاء بين قيادتي الحزب الشيوعي العراقي والحزب الاجتماعي الديمقراطي، وأرى ضرورة تكثيف هذه اللقاءات مع قوى التيار الديمقراطي الأخرى أيضاً بهدف تعزيز العلاقات وأحياء تحالف "تقدم" ثانية، فهي الأداة المناسبة للنضال من أجل دولة ديمقراطية علمانية ومجتمع ديمقراطي علماني حديث. وبإمكان "تقدم" أن تدخل بتحالفات مع قوى أخرى حين تلتقي الأهداف والمقاصد، وهي مسألة طرحتها في كتابي الموسوم "ساعة الحقيقة: مستقبل العراق بين النظام والمعارضة" في العام ١٩٩٥، أي نحو إقامة تحالف بين أقوى الديمقراطيات (ولاً، ثم التحري عن أي تعاون وتنسيق أو حتى تحالف ممكن مع القوى الأخرى على وفق الظروف المستجدة. التحالف مع القوى الإسلامية السياسية، وهي في المعارضة أو في السلطة، مع واقع ضعف وتفتت القوى الديمقراطية، يجعلها تفكر في أمر واحد هو كيف يمكنها الاستحواذ على قاعدة القوى الديمقراطية أو احتوائها وتبويضها!!

## مخرجات الحوار الوطني !

\*د. علي شمخي

الصباح الجديد: ٢٠١٨/٦/٢٤

تثبتت الاحداث المتوالية في العراق حاجة البلاد الى منظومة متكاملة تحيط بالمشهد السياسي وتتسق مع تفرعاته وحركته المتغيرة واذا كان هناك ثمة عمل مهم يجب انجازه في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها العراقيون فالاولى ان تتداعى السلطات الثلاث للجلوس حول مائدة حوار وطني بهدف البحث في بنود الدستور العراقي وترتيب المهام والاوليات لانعقاد مؤتمر وطني عام يكون شعاره الاساس اعادة النظر بكل المتعلقات التي اسهمت في تكريس الاخفاق بالعملية السياسية وشوهت معالم الديمقراطية في العراق.

فالاداء السياسي ليس هو المسؤول وحده عن هذا الفشل فهناك مجموعة من الانظمة والقوانين التي قيدت حركة واداء العمل السياسي واسهمت في وصول العملية السياسية الى الفشل والشلل وهذه الانظمة بعضها مرتبط باجتهادات وقناعات كانت سائدة في في السنوات الاولى لمشاهد التغيير في العراق وان مرور اكثر من خمسة عشر عاما عليها ادى الى ظهور مساوئ وانكشاف عيوب كثيرة في بعض بنودها ولا يعقل ان تبقى السلطان التشريعية والقضائية رهينة بما يخرج من هذه المساوئ بين حين وآخر من دون مراجعة ورصد مثالب وعيوب النظام الدستوري من خلال لجان مهنية تدرس بشكل معمق نقاط الضعف والقوة في التجربة العراقية.

لذا فان الدعوات التي اطلقها رئيس الوزراء حيدر العبادي للجلوس على مائدة الحوار الوطني والاطراف التي ايدها ستبقى قاصرة من دون استكمالها بعمل مهني يستهدف الاجابة على سؤال محدد ومهم مفاده: ما هي المخرجات التي يمكن ان تثمر عن هذا الحوار الوطني؟ بما يؤدي الى تحقيق عمل مهم وانجاز تاريخي يمكن ان يخفف عن الشعب العراقي معاناة مستمرة ويعيد الثقة الى الشارع العراقي بالاداء السياسي، فكل التوقعات تشير الى ان هذا الحوار سيكون مثل سابقاته التي لم تتناول سوى مصالح الاحزاب والكتل السياسية وتوفير السبل المطلوبة لتشكيل حكومة توافقات وطنية مؤطرة بالمحاصصة السياسية وهذا ما لا يمتناه احد بعد كل هذه المشاهد من التوترات والتقطعات وبعد كل هذه الريبة وسوء الظن بقدرة الدولة على الخروج من هذا الواقع السيئ.

مانحتاجه فعلا اليوم هو حوار وطني تؤول فيه الامور الى مجموعة خبراء وحكماء يعيدون رسم خارطة السياسية والعمل السياسي في العراق من خلال الدفع باتخاذ قرارات حاسمة ومصيرية تلغي حزمة من القوانين المرتجلة التي صدرت من غير دراسة ووعي وطني ومن دون تقدير للعواقب الوخيمة التي جلبتها والشروع باصدار قرارات واقتراح مشاريع قوانين جديدة تطمئن الشارع العراقي بوجود تغيير حقيقي ينسجم مع مفهوم الوطنية وتنطبق في مضامين العمل فيه مع تطلعات الشعب العراقي بوجود منظومة سياسية تملك الارادة الحقيقية والنوايا الصادقة والمخلصة لانتشال العراق من هذه الفوضى.

## الانتخابات والتداول.. الطريق اوضح اليوم مما بالامس

\*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب: ٢٥/٦/٢٠١٨

أصدر مجلس القضاة في ٢٤/٦/٢٠١٨، بياناً واضحاً لتنفيذ قرار المحكمة الاتحادية في إعادة العد والفرز في المحطات والمراكز التي قدمت حولها الشكاوى والمخالفات فقط، وان تحفظ الاصوات التي لا شبهاً حولها.. واتخذ قراراً تنظيمياً بان تجري العملية في العاصمة، ليتم ارسال النتائج النهائية الى المحكمة الاتحادية للتصديق عليها، والبدء بالعد التنازلي للاستحقاقات الدستورية.

١- برهن الدستور انه العروة الوثقى الذي يمكن ان يجتمع حوله الجميع رغم خلافاتهم.. فاذا استثنينا اعداء الوضع الداخليين والخارجيين من قوى الارهاب وداعش والبعث الصدامي وعدد من القوى والدول التي لا تريد خيراً للعراق، وهي قوى رغم امكانياتها لكنها هشة وسريعة التفكك، اذا ما قورنت بالاجلبية الساحقة الحاملة للوضع.

هذه الصورة لن يصيبها الغبش والتشويش الا من خلال القراءات الخاطئة لسلسلة امور متشابكة: (أ) الاداء الضعيف لعمل الدولة وتناقضاتها وتعثرها في تقديم انجازات حقيقية خصوصاً في ملف حكم القانون والأمن والعنف والخدمات والاقتصاد والعمالة، الخ.. (ب) تنازع وتنافس القوى السياسية وتسقيط بعضها للبعض الاخر عبر جيوشها الكترونية، بل وترويج اية اشاعة او اكذوبة يطلقها اعداء الوضع على خصومهم، معتقدين انهم بذلك يضعفونهم، غير مدركين ان هذا كله سيرتد عليهم ايضاً وعلى مجمل الوضع العام.. (ج) ازدياد الاحتجاجات ومظاهر الغضب في صفوف الشعب، فتحسبه القوى المعادية والقراءات السطحية رصيماً لها، بينما الأمر ليس كذلك اطلاقاً. مع التنبيه ان الغضب الشعبي عندما يصل الى نقطة اللاعودة فانه قد يتحول فعلاً من قوة موالية او محايدة الى قوة تهز اركان الوضع بمجمله، وهو ما على مختلف القوى ادراكه وایقاف تداعيته.

٢- رغم كل الانتقادات والتناقضات والقرارات التي قد تكون خاطئة بنظرنا او بنظر غيرنا، لكننا نستطيع القول اننا نمتلك مؤسسات تستطيع الحسم.. فها هي القوى والمؤسسات تتوالى بقبول وتأييد قرار المحكمة الاتحادية، وهذا ما يعزز النقطة السابقة بان نص الدستور على ان قرارات المحكمة باتاً وملزماً هو النقطة الجوهرية لهذا الاحترام وطنياً واقليمياً ودولياً.

٣- رغم ثغرات الدستور ونواقصه لكنه يبقى وثيقة الشرعية السياسية الأهم التي يلتف حولها المتنازعون. فالدساتير تكتب في ظروف محددة، ووسط مخاوف الماضي واللحظة وآمال المستقبل.

(أ) فمن السهل تعليق كل شيء على شماعة الدستور، لأن كل منا يريد دستوراً يصاغ بمقاساته ومزاجه، بينما لا خير بدستور لا يجمع المضادات. فالدستور هو ليس لجمعية او حزب او نادي، بل هو لمجتمع تملؤه التناقضات والتجاذبات.. فالدساتير بطبيعتها حمالة اوجه في مواقع كثيرة منها، لياتي دور المؤسسات المناط بها الامر لتقديم التفسير المناسب في ظرف وزمان محددين..



ب) قبل الحكم على الدستور لابد من تدقيق اسلوب الفرقاء في قراءة نصوصه وروحه. فالبعض ينحاز لنفسه وينسى الاخرين، فيقرأ مادة وينسى بقية المواد، او يفسر المواد وفق هواه، وهو ما يعمق الفوضى والتشويشات لدى الرأي العام والنخب والقوى المختلفة..

ج) يتوهم من يعتقد ان الدساتير تكتب كاملة وتامة. فالدساتير الحية تشهد تعديلات مستمرة لتتكيف مع تطورات الحياة، او لتزيل الثغرات والنواقص التي تكشفها التجربة. لهذا اقترحنا مراراً وضع صندوق للتعديلات الدستورية مع كل انتخابات تشريعية او محلية تجري.. فهناك الكثير من المبادئ والمفاهيم والسياقات التي بات متفقاً عليها، وما على مجلس النواب سوى التوصية بها ليتم قبولها او رفضها بالاستفتاء العام.

٤- في قضية الانتخابات والتزوير والتدقيق وتمديد عمل مجلس النواب وغيرها من امور لابد من الوصول الى رأي وسلوك يمكن ان يحقق الاجتماع الفاعل. وهذا قد يكون اما بقبولنا رأي الاخر، او بقبول الاخر لرأينا، او بقبولنا والاخرين لرأي ثالث نجتمع عليه، ذلك ان اردنا هزم الظلم والعدوان ونزعنا التزوير والاستبداد والتفرد والفساد، ووضع قاطرة البلاد على سكة التقدم والاصلاح.

### مجلس النواب.. التمديد خطأ كبير

مع كامل احترامنا للذوات الموقعين على التمديد ولرئاسة المجلس والمؤسسة البرلمانية التي انهدت القراءة الاولى للتعديل الرابع لكننا نعتقد ان التمديد ان حصل سيكون خطأ وتجاوزاً على المسؤوليات والصلاحيات الممنوحة للبرلمانيين والبرلمان، حتى لفترة تصديق نتائج الانتخابات. فليس من طلب الحق فاخطأه، كمن طلب الباطل واصابه. فالمطلوب اليوم ايجاد مشتركات جامعة وفاعلة وقيادة البلاد نحو بر الأمان، لا تعميق الانقسامات وقسر الخلافات. فالدورة التشريعية الثالثة تنتهي بانتهاء الشهر. وجرت انتخابات شارك فيها حوالي ١٠ مليون ناخب، ورغم الطعونات، لكنها اسست لشرعية الدورة الرابعة، شأنها شأن الدورات السابقة. فالشرعية لا تعني الكمال، بل احترام الدستور والقوانين والسياقات النافذة. فالانتخابات الامريكية الاخيرة اتهمت بتلاعبات اجنبية، واحترم الجميع المخرجات، رغم استمرار التحقيقات. فالتصويبات ممكنة مع استمرار العملية، وليس بتعطيلها والانقلاب عليها. فان حصل تمديد كاساءة تفسير المادة ٥٨/ثانياً التي تسمح بتمديد الفصل التشريعي لمدة ٣٠ يوماً، والتي تتعارض مع انتهاء صلاحيات مجلس النواب اساساً كما يرد في تفسير المحكمة ادناه.. واذا عطلت مخرجات الانتخابات الحالية بعد تدقيقها، فسنكون كمن يعالج اخطاء باخطاء اكبر واخطر.

١- ان اشتراط الدستور اجراء الانتخابات ٤٥ يوماً قبل انتهاء الدورة التشريعية (٥٦/ثانياً)، فمعنى ذلك ان موعد الدورة التشريعية نهاية لا يمكن التلاعب بها. وانه يجب عدم الخلط فيما بين المهمة التشريعية والرقابية وبين سير الانتخابات ومراقبتها بعد ان شرع البرلمان قوانينها وسياقاتها. فلو ان ظروف استثنائية

حصلت، وانهارت كافة السلطات، عدا السلطة التشريعية بأغلبية تمثيلية واضحة، وطلب منها الشعب والمرجعيات الدينية والاجتماعية والسياسية الممثلة لارادة الوطنية، ولم يكن من خيار اخر سوى الاستمرار، كنا سنقف امام امر واقع لا بديل له.. لكن شيئاً من ذلك غير موجود، فالشعب اعطى -رغم الملابسات- تفويضاً جديداً، مما يجعل التمديد قراراً "أنوياً" لسلطة انتهت شرعيتها، وليس تفويضاً من اصحاب الحق اطلاقاً.

٢- حددت المحكمة موقفها في ٢٠١٨/١/١٧ من التمديد، وقالت: ("ان موضوعه تحكمه الفقرة (اولاً) من المادة ٥٦ ونصها: "تكون مدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب اربع سنوات تقويمية، تبدأ بأول جلسة له وتنتهي بنهاية السنة الرابعة" ومن استقراء هذا النص وجد انه نص حاكم.. وبنهايتها تنتهي ولاية الدورة، ويصبح كل اجراء يتخذ خارجها لا سند له من الدستور، وتعتبر آثار هذا الاجراء ونتائجه معدومة، لان الناخب حينما اعطى صوته لمن اختاره ممثلاً له اعطاه تخويلاً محدداً من حيث المدة، وينتهي هذا التخويل بنهاية مدته المخصصة في الدستور.. ولا يجوز لأية جهة تخطيها، لأن تخطيها يعني تخطي ارادة الشعب، الذي ثبتت هذه المدة ابتداء وانتهاء حينما وافق على مواد الدستور من خلال الاستفتاء العام.. والشعب هو مصدر السلطات وشرعيتها كما تقضي بذلك المادة (٥) من الدستور، ولا يجوز مخالفة ارادته الدستورية. كما لا يجوز تخطي هذه المدة والاستناد الى اي نص في قانون ما لأن ذلك يتعارض مع احكام المادة (١٣) من الدستور.

وان النص الوحيد الذي اجاز التمديد هو نص المادة (٥٨/ثانياً) وهي جواز تمديد الفصل التشريعي لدورة انعقاد مجلس النواب بما لا يزيد على ٣٠ يوماً، لانجاز المهمات التي تستدعي ذلك، بناء على طلب من رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء، او رئيس مجلس النواب، او ٥٠ عضواً من اعضاء مجلس النواب، وان تمديد الفصل التشريعي يلزم ان لا يتخطى مدة الدورة الانتخابية، لان ذلك يتعارض مع احكام المادة (٥٦/اولاً) الوارد نصها آنفاً")

٣- وللمقارنة، يقوم البرلمان البريطاني بحل نفسه ٢٥ يوماً قبل اجراء الانتخابات، وتلغى كافة الصلاحيات والامتيازات والحصانات الممنوحة للنواب.. رغم ان البرلمان البريطاني يعتبر برلمان سيادي Parliamentary sovereignty، اي انه بتشريعاته يصنع الدستور البريطاني، الذي يشار اليه بانه دستور غير مكتوب، لانه غير موجود في وثيقة واحدة، بل في مئات المجلدات.

فالبرلمان عندما يكون محور النظام فان استغلاله للتشريع والرقابة بعد استنفاد مدته، يكون كحرمانه منهما خلال مدته.

## المناصب تطلب ولا تُطلب

\*سالم مشكور

صحيفة (الصباح) : ٢٥/٦/٢٠١٨

في تراثنا الديني الكثير مما يشير أو ينص على عدم تولية المناصب لمن يسعى اليها، فالرسول الكريم (ص) ردّ على رجلين جاءاه مع أبو موسى الاشعري يطلبان منه توليتهما بالقول: إنّنا لا نوليّ هذا الأمر من سألته، ولا من حرص عليه"، والامام علي (ع) يقول: "والله إنّ خلافتكم هذه لا تساوي شسع نعلي إلا أن أقيم حقاً أو أدفع باطلاً". استحضرت هذين النصين وأمثالهما الكثير وأنا أتابع تقارير عن إنفاق مرشحين ملايين الدولارات من أجل مقعد نيابي لا تساوي مجموع رواتب وامتيازات من يشغله خلال أربع سنوات الا جزءاً يسيراً مما ينفقه هذا البعض في حملاته الانتخابية.

هو هنا يسعى بحماس وينفق بسخاء من أجل المقعد النيابي بما يثير شبهات حول هدفه من ذلك. المرشح قد يكون ثرياً ويريد الواجهة وبريقها بعدما شبع من بريق المال؟

ربما، وربما أيضا يريد النيابة لأجل الحصانة التي تغطي عمليات مراكمة المزيد من المال عبر طرق تحتاج الى الحماية مقابل الملاحقة القضائية، والتجربة أثبتت أن أغلب الأثرياء يريدون هذا أكثر من حرصهم على المصلحة العامة وخدمة البلاد. الشبهات تزداد عندما يكون المرشح فقيراً لكنه ينفق الكثير من أجل الوصول الى المقعد النيابي.

مصدر ماله هنا هو إما الاقتراض وهذا نادر وإن حصل يثير سؤالاً حول كيفية وفائه، أو أن يكون دعماً من أصحاب مصالح اقتصادية أو غيرها، وهنا تقع الشبهة حول هدف هؤلاء وما ينتظرونه من هذا المرشح في حال فوزه من "خدمات" لمصالحهم. لا يتوقف الامر عند بعض المرشحين للبرلمان، بل يشمل كل من ينفق مالا وفيراً من أجل الوصول الى منصب تنفيذي أو تشريعي أو قضائي، فالوزير الذي يدفع ملايين الدولارات لزعيم كتلته مقابل ترشيحة لمنصب وزاري، لن يكون نزيهاً في عمله قطعاً، بل سيسعى الى تحصيل أضعاف ما دفعه، من خلال منافذ الفساد المتاحة والعصية على الحصر.

هذا الفساد نفسه ينزل الى مستويات أدنى أيضاً، إذ ان الكثير من المواقع العسكرية والمدنية تشتري بئمن يعتمد على ما يدرّه من مردود حرام. كل هذا لا يعني أن لا يوجد بين الساعين الى موقع معين من يريد فعلاً تقديم انجاز وترك أثر بدوافع إنسانية أو دينية دون التفكير بالمكاسب الشخصية، لكن هؤلاء يوضعون - في ظل تفشي الفساد - أمام خيارين: الانخراط في عملية الفساد، أو الاقالة، وهذا ما يدفع الكفوئين النزيهين الى التهرب من الضغوط عليهم لتوليتهم. إذا أردنا البناء فعلاً فلا مناص من حملة شاملة ومستمرة لمعالجة ظاهرة الفساد ولو على مدى سنوات، مع جلب الكثير من أصحاب الخبرة والكفاءة ممن يعملون بدافع الضمير ولا يخشون إقالة، لان قيمة المنصب عندهم كقيمة شسع نعل الامام علي عنده، إذا لم يستطع تسخير المنصب لخدمة البلاد والعباد وليس خدمة الذات أو الحزب.

## برلمان الجبوري يجعل من الدستور ممسحة!

\*عدنان حسين

أسوأ برلمان في تاريخ العراق منذ ١٩٢٥ حتى اليوم هو البرلمان الحالي

صحيفة (المدى) : ٢٥/٦/٢٠١٨

أسوأ برلمان في تاريخ العراق منذ ١٩٢٥ حتى اليوم هو البرلمان الحالي (برئاسة سليم الجبوري ونيابة همام حمودي وآرام شيخ محمد) الذي ستنتهي ولايته في غضون خمسة أيام (٣٠ حزيران الجاري) بحكم الدستور. من دون تركية أي من البرلمانات السابقة، لم يحصل أبداً أن تحوّل الدستور إلى ممسحة وأحكامه إلى "الاستيكة" مثلما حصل في عهد هذا المجلس الذي احتشد فيه أكبر عدد من الفاسدين (أحدهم اعترف علناً بأنه وسائر زملائه يقبضون الرشى، ولم يحتج أو يشتكي عليه أحد منهم) وعديمي الكفاءة الذين فشلت الأغلبية العظمى منهم في الانتخابات الأخيرة، وهو فشل كان في الواقع عقاباً من الشعب لهم عن فسادهم وعدم كفاءتهم وفشلهم في النهوض بالمهمة التي انتدبوا إليها.

في آب ٢٠١٥ طرحت الحكومة برنامجاً إصلاحياً استجابةً لمطالب أكبر وأقوى حركة احتجاجية في تاريخ العراق (تواصلت بعد ذلك لأكثر من ٣٠ شهراً لتسجل رقماً قياسياً عالمياً). مجلس النواب هذا زايد يومها على الحكومة وطرح من جانبه برنامجاً إصلاحياً مكملاً.. بيد أن المجلس لم يف بتعهداته في تشريع القوانين اللازمة لتنفيذ برنامجه الإصلاحي.. أكثر من هذا أنه لم يدفع الحكومة لتحقيق تعهداتها المماثلة، فظل ما طرحته الحكومة والمجلس حبراً على ورق وهواءً في شبك وأكاذيب أريد بها الضحك على ذقون الشعب.

مجلس النواب هذا لم يمدّ يداً إلى التعديلات الدستورية المتوجبة منذ عهد البرلمان الذي سبقه، ولم يشرع قوانين بناء الدولة التي ألزم الدستور بسنها والعمل بها منذ ٢٠٠٦ لوضع أسس النظام الديمقراطي ودولة المواطنة (قانون الاتحاد، قانون النفط والغاز، قانون الخدمة المدنية، المادة ١٤٠.. الخ)، مع أن سليم الجبوري تعهد للإعلاميين في بداية عهد هذا البرلمان بأن هذا الأمر سيكون من أولويات برلمانه.

والبرلمان العراقي في عهد سليم الجبوري ومام حمودي وآرام محمد سجل سابقة بعدم التثبيت من التصويت على القوانين والقرارات التي يصدرها، فقد مرّ عدداً غير قليل منها بأقل من عدد الأصوات اللازمة.. سليم الجبوري يقرّر أن التصويت كان بالأغلبية فتدعن أغلبية الأعضاء – الإمعات، وتضيق أصوات المعارضين الذين غالباً ما تعمد الجبوري ونائباه عدم الاكتراث باعتراضاتهم.

وفي عهد هذا المجلس فقط ارتكبت الجريمة الكبرى بالعفو العام عن الإرهابيين (السنة في غالبهم) والفاسدين (الشيعة بأكثريتهم) بتشريع قانون العفو العام منذ سنتين، بل إن القانون مكن الكثير منهم من العودة إلى مناصبهم السابقة ليستأنفوا فسادهم ودعمهم للإرهاب.

الآن، يريد السيد الجبوري ونائباه وسائر الفاشلين في الانتخابات التي زورتها القوى ذاتها التي جاءت بهم إلى البرلمان وشكلت مفوضية غير مستقلة، أن يحولوا الدستور من ممسحة أحذية إلى ممسحة تواليت، بالانقلاب عليه كلفة بالتمديد لبرلمانهم برغم أنف المادة ٥٦ الناصّة صراحة وبوضوح تام على أن البرلمان عمره أربع سنوات فقط ابتداءً من عقد أول جلسة له من دون زيادة أو نقصان.

ما يريد أن يفعله السيد الجبوري ونائباه وسائر الأعضاء الذين سحب الشعب ثقته منهم، لا ينبغي السماح به في أي حال من الأحوال، لأنه سيسجل سابقة مدمرة.. هذا البرلمان قد ساهم في تدمير حياة الشعب العراقي على مدى سنواته الأربع ويريد لهذا التدمير أن يتأبد من بعده.

لا يجب القبول بهذا أبداً.. يجب مقاومته بكل الوسائل، بما فيها العودة إلى الشوارع والساحات العامة في ثورة شعبية سلمية عارمة.

## رؤية إيرانية: أمريكا لا تخفي عداؤها للعراق

افتتاحية صحيفة (كيهان) الإيرانية: ٢٥/٦/٢٠١٨

منذ الاحتلال الأمريكي البغيض للعراق واسقاط الطاغية صدام لاهداف بيتتها الادارة الأمريكية لمصالحها اللامشروعة في نهب عراق ونفطه، اعتقد بعض السذج والمراهنين على أمريكا وشعاراتها المزيفة في الديمقراطية والدفاع عن حقوق الانسان انها ستعمل على ذلك في العراق، لكننا شهدنا العكس ولو لا تدخل المرجعية الرشيدة للتعجيل بكتابة الدستور واقارره ولولا حركة المقاومة الاسلامية في العراق لمناهضة الاحتلال ومقاومة السياسيين الشرفاء لاجرا المحتل لكان الاحتلال جاثما ليومنا هذا على صدر العراق.

وذهب البعض مفرطاً في تفاؤله بأنه يمكن للعراق وبغالبية الشيعة ولسنا من يستخدم هذه اللغة الطائفية، ان يتحالف مع أمريكا ويوقع معها تحالفات استراتيجية ودفاعية مشتركة يمكن الركون اليها وهذا الامر كان اشبه بالمستحيل، لان أمريكا الاستكبارية والمكابرة المعجونة على الهيمنة والسطو، لا يمكن ان تتماشى او تدعم بلدا ديمقراطيا حرا مثل العراق ينشد الاستقلال بهويته الوطنية والمبدئية لان الثوابت التي يتمسك بها الطرفين متناقضتان تماما ويستحيل جمعهما.

والاحداث الماساوية التي شهدها العراق في ظل الاحتلال الأمريكي البغيض والمتاعب التي خلقها اثناء وجوده وبعد خروجه وفي المقدمة ايجاد داعش كانت كارثية للعراق وشعبه بما نزل به من دمار وخسائر لا تعوض.

أمريكا بعد ان فشلت بتحقيق اهدافها في العراق جلبت "داعش" الى هذا البلد بمساعدة السعودية واعراب المنطقة للاطاحة بالعملية السياسية الجديدة وبعد سقوط الموصل كان الخطر يومها يحرق ببغداد وكانت على وشك السقوط لكن ساسة العراق لم يسيئوا الظن بعد بأمريكا بانها ستقدم لهم المساعدات وفقا للاتفاقية الاستراتيجية الموقعة لكن أمريكا المجرمة والناكثة للعهد سرعان ما تخلت عن جميع ما وقعته بحجج طائفية مقيتة، صعقت المسؤولين العراقيين وقتها وكانت هذه اول تجربة مريرة للعراق مع الأمريكان حيث اثبتوا انهم ليس اصدقاء للعراق فحسب بل هم اعداؤه.

لكن العراق عض على جرحه العميق واستمر في علاقاته مع أمريكا لدفع الشر والاذى وتجنب المزيد من التآمر عليه املا بان يعدل الأمريكيون من مواقفهم الخبيثة تجاهه، لكن مع مرور الزمن لن يحصل اي تغيير ايجابي في الموقف الأمريكي تجاه العراق بل استمر في مؤامراته وتدخلاته السافرة وخاصة في الانتخابات.

واذا ما فتحنا ملفها الاسود في دعمها لداعش ميدانيا واستثمارها لمصالحها اللامشروعة فحدث ولا حرج وقيادات الحشد الشعبي والمشاهدات الميدانية لها تثبتت اكثر من مرة بان القوات الأمريكية كانت ترمي من الجو مساعداتها العسكرية واللوجستية على داعش لمنع انهيارها. وبعد سنوات من التجارب الأمريكية المرة مع العراق في دعم داعش عادت بالامس لتقصف مواقع الحشد الشعبي في قضاء القائم غرب الانبار في عملية مفضوحة هدفها فتح ثغرة تسمح لداعش العبور الى الاراضي العراقية لانها لم تعد قادرة على مواجهة الجيش السوري.

ان أمريكا وخوفا من ردة فعل الشارع العراقي حاولت اولاً اتهام اسرائيل بقصف مواقع الحشد الشعبي لكن سرعان ما افتضح امرها لتعترف بانها هي من قصفت المواقع لكن خارج الاراضي العراقية وهذا ما ادخل غرفة العمليات المشتركة في بغداد في خطأ فادح لتكرر ما تقوله أمريكا وتحدث شرخاً في الشارع العراقي وهذا ما استدعى رد فعل من ابومهدي المهندس نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي بان بيان العمليات المشتركة كان مستعجلاً ومرتبكاً وان من قصف مواقعنا هم الأمريكان وهذا استدعى رد فعل مناسب من الحكومة العراقية تجاه أمريكا وقد هدد ابو مهدي المهندس باننا لن نسكت عن الاستهداف الأمريكي للحشد وسنرد بالاساليب الممكنة.

## تزوير الانتخابات.. ادعاء يحتاج لقرار قضائي

\*سلام مكّي

الصباح الجديد: ٢٦/٦/٢٠١٨

لا أحد ينكر وجود خروقات ومخالفات بل وحتى جرائم تزوير رافقت العملية الانتخابية التي جرت مؤخرا لاختيار مجلس نواب جديد، وان المشرع، افترض حدوث تلك الحالات، لذلك تم وضع آليات قانونية لمعالجة تلك الخروقات، من خلال ما نص عليه قانون مفوضية الانتخابات. المشرع افترض ان تلك الآليات كفيلة بأن تعالج جميع الخروقات والجرائم التي ترقق العملية الانتخابية، وهذا الافتراض يتم اثباته من خلال التطبيقات العملية والقضائية لها. ما حدث هو ان مجلس النواب الحالي، وبناء على قرارات مجلس الوزراء الأخيرة بخصوص الانتخابات، أصدر قانونا جديدا وهو قانون التعديل الثالث لمجلس النواب، أبرز ما جاء في ذلك القانون، هو الغاء نتائج الانتخابات، من خلال إعادة العد والفرز بطريقة العد اليدوي، بعد ان ثبت فشل العد والفرز بواسطة الأجهزة الإلكترونية، اما التعديل الآخر فهو استبدال أعضاء مجلس المفوضين بقضاة يتم انتدابهم من قبل مجلس القضاء الأعلى. وهذا يعني اعتراف المشرع بفشل تلك الآليات، في معالجة الخروقات، ولكن المشكلة انه لم يتم تطبيق نصوصها حتى يتم الحكم عليها! حيث ان البرلمان صوت على القانون الجديد، قبل ان تباشر المفوضية بالنظر في الطعون والشكاوى المقدمة من قبل المتضررين من الكتل السياسية والمرشحين.

اما بخصوص حالات التزوير التي شهدتها العملية الانتخابية، فبداية، نأتي الى مفهوم التزوير في القانون، فقد ورد في المادة ٢٨٦ من قانون العقوبات تعريف التزوير على انه: هو تغيير الحقيقة بقصد الغش في سند او وثيقة او أي محرر آخر ياحدى الطرق المادية والمعنوية التي بينها القانون، تغييرا من شأنه احداث ضرر بالمصلحة العامة او بشخص من الأشخاص. وحيث ان نص هذه المادة ينطبق تماما في حالة تم تزوير ورقة الاقتراع، خصوصا وان القصد منه هو تغيير الحقيقة المتمثلة بانتخاب مرشح معين ويقوم المزور بتغيير اسم المرشح. كذلك في حالة ملء أوراق فارغة ووضع أسماء مرشحين لم ينتخبهم احد فهذا أيضا يعتبر تزويرا. مجلس القضاء الأعلى لفت النظر من خلال بيانه الأخير الى مسألة مهمة وهي ان من حق الذي يدعي وجود تزوير مراجعة محكمة التحقيق المختصة لتقديم الادلة التي تثبت وجود التزوير ونسبته الى من قام به وعند ذلك يتخذ القضاء القرار المناسب بحق من ارتكب جريمة التزوير وفق احكام قانون العقوبات التي تعاقب اما بالسجن او الحبس بحق من ارتكب هذه الجريمة. كما ان المادة الثامنة من قانون المفوضية نصت: يتمتع المجلس بسلطة حصرية فيما يتعلق بالتنفيذ المدني لإجراءاته وأنظمتها ويجب على المجلس إن يحيل أية قضية جنائية إلى السلطات المختصة إذا وجد دليلا على سوء تصرف بنزاهة العملية الانتخابية.

والمقصود بالقضية الجنائية هنا هو التزوير، حيث ألزم القانون مجلس المفوضين بإحالة اية قضية تتعلق بتزوير أوراق الاقتراع او أي من مستلزمات الانتخابات والتي من شأنها ان تغير نتائج الانتخابات، وأشار بيان مجلس القضاء الى مسألة مهمة وهي في حالة عدم قيام المجلس بواجبه المتمثل بإحالة حالات التزوير الى القضاء، فيمكن طلب الشكوى واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم. والتزوير لا يمكن اثباته الا بموجب قرار قضائي مكتسب درجة البتات، فليس من المعقول ان نؤمن بوجود تزوير لمجرد تصريحات صحفية واخبار تتناقلها وسائل اعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، وبالتالي، فإن أي اجراء يتخذ بناء على وجود تزوير، ليس قانونيا، لكون انه يستند الى أساس غير قانوني أصلا. ان كيف يصار الى الحكم بوجود تزوير ولم تحال اية قضية الى محاكم التحقيق للبت في الادعاء؟

الملاحظ انه لم يتم لحد لحظة تشريع قانون تعديل قانون الانتخابات، اللجوء الى الآليات القانونية التي تنص عليها القوانين ذات العلاقة، ولم يقل أحد من النواب او المختصين بالقانون، انها آليات غير فاعلة ويستلزم تدخل تشريعي لتعديلها او الغائها. فهل ان تجاهل مجلس النواب لتلك الآليات وإصدار قانون يتجاوزها الى آليات جديدة متمثلة بالعد والفرز اليدوي، هو اجراء قانوني سليم؟ هل ان ما قام به مجلس النواب يصب في خانة الدعوة الى تنقية العملية الانتخابية من الشوائب التي رافقتها؟

### بين الخاسرين والفائزين

ما يلاحظ في مواقف النواب والكتل السياسية ان هنالك فريقين، احدهما يؤيد إجراءات مجلس النواب وآخر يرفضها، المؤيدون اغلبهم من الذين خسروا في الانتخابات، والرافضون من الفائزين، رغم ان كتلة رئيس الوزراء والتي صوت لصالح التعديل تتضمن نوابا فائزين. ولكن بصورة عامة فإن الاتجاه العام لمواقف الكتل السياسية هو الذهاب الى ما يحقق المصالح الخاصة والضيقة لتلك الكتل وبناء المواقف على أساس هذا الاتجاه، وكل طرف يسند رأيه بالنصوص القانونية والدستورية التي تؤيد ما ذهب اليه. لكن بالنهاية، فإن الرأي الأول والأخير هو للمحكمة الاتحادية التي عليها مسؤولية تطبيق الدستور بشكل سليم، وهو ما سيحدث في الأيام القادمة، خصوصا وان ثمة جهات متعددة قدمت طعونا في التعديل الأخير لقانون الانتخابات، ومنها المفوضية نفسها.

### قانون الانتخابات ومبدأ الفصل بين السلطات

يرى بعض المختصين بالقانون، ان التعديل الأخير لقانون الانتخابات، هو خرق لمبدأ الفصل بين السلطات الذي نص عليه الدستور العراقي، باعتبار ان النص على تكليف مجلس القضاء الأعلى بانتداب قضاة كي يحلوا محل أعضاء مجلس المفوضين ويمارسون الاختصاصات المنصوص عليها في قانون المفوضية، يؤدي الى ان تتولى السلطة القضائية وظيفة تنفيذية في حين ان وظيفتها الأصلية هو تطبيق القانون والقيام بالواجبات المنصوص عليها في قوانين السلطة القضائية.

بدءا، علينا معرفة صلاحيات مجلس المفوضين التي نصت عليها المادة ٤ من قانون المفوضية، وهي صلاحيات تتمثل بالإشراف على سير عملية العد والفرز إضافة الى المصادقة عليها والإجراءات التي تتعلق بسجلات الناخبين وإعلان النتائج النهائية وغيرها من الصلاحيات. حيث ان عمليات العد والفرز وهي الأهم يقوم بها موظفون مختصون من المفوضية. كما ان تولى قضاة لهذه المهمة، يساهم بمنح مزيد من الثقة للمواطن العراقي بأن الإجراءات ستكون سليمة، خصوصا وان القضاء مازال يحظى بثقة غالبية الشعب العراقي، عكس السلطة السياسية التي فقد الثقة بها. وهذه ليست المرة الأولى التي يتم انتداب قاض للعمل الإداري، حيث نص القانون ١٦ لسنة ٢٠١٠ وهو قانون تعويض ممتلكات المتضررين جراء سياسات النظام البائد، اذ ان احد أعضاء اللجنة المركزية قاض من الصنف الأول، وهو أمر يفترض معه ضمان سلامة الإجراءات المتخذة من قبل اللجنة، و الأمر نفسه ينصرف الى عمل المفوضية التي سيكون القضاة أحد أعمدتها الرئيسية.

## الشكوى والضمان في القانون العراقي

\*علي خليل الجنابي

الصباح الجديد : ٢٠١٨/٦/٢٦

الشكوى هي الوسيلة التي تحرك بها الدعوى الجزائية امام المحاكم وتكون الشكوى اما تحريرية او شفوية تقدم الى قاضي التحقيق او المحقق او اي مسؤول في مركز الشرطة او اي من اعضاء الضبط القضائي، ويجوز تقديم الشكوى في الجريمة المشهوده الى من يكون حاضرا من ضباط الشرطة ومفوضيها .  
تقدم الشكوى الى من تقدم ذكرهم من المتضرر من الجريمة او من يقوم مقامه قانونا او اي شخص علم بوقوعها او بإخبار يقدم الى اي منهم من الادعاء العام مالم ينص القانون على خلاف ذلك. (المادة الاولى من قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل).

والشكوى قد تتضمن الدعوى بالحق الجزائي اي المطالبة بمسائلة المتهم عما اسند اليه ومعاقبته بالحبس او السجن او الغرامة وقد تتضمن الشكوى التحريرية الدعوى بالحق المدني اي التعويض عن الضرر وما فات من الكسب اضافة الى الادعاء بالحق الجزائي ولا تنظر المحكمة في الدعوى بالحق المدني الا تبعا للحق الجزائي ...  
الحق في الشكوى حق كفله القانون ويحق لأي شخص ممارسته وبأية صورة وان كان قد بني على الشك او الظن اذا استعمل هذا الحق استعمالا جائزا ولا يضمن اي ضرر ينشأ عن استخدامه هذا الحق، وفق قاعدة (الجواز الشرعي ينافي الضمان).

(الجواز الشرعي ينافي الضمان، فمن استعمل حقه استعمالا جائزا لم يضمن ما ينشأ عن ذلك من الضرر) المادة السادسة من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١.

هذه القاعدة من القواعد الفقهية التي وردت في الشريعة الاسلامية واقرها فقهاء القانون وتشابه هذه القاعدة قاعدة الشافعية (الرضا بالشيء رضا بما يتولد عنه) فمثلا لو حفر انسان بئرا في ملكه الخاص المسيح ودخل شخص الى الملك ووقع في البئر هنا لا يضمن حافر البئر شيئا لان عمله مباح.

### التطبيق العملي للقاعدة :

كثيرة هي التطبيقات العملية قضائيا الا انه نذكر اهمها وهي الدعوى المنظورة امام محكمة بداءة القاسم بالرقم ٢٢٨ /ب / ٢٠٠٧ وتضمنت ان هناك اتهاما بالتزوير للمدعي وادع التوقيف عشرة ايام بعدها لم يثبت عليه شيء مما جعل اعماله التجارية تتوقف وسمعته شوهت وسبب له الاتهام اضرارا مادية ونفسية مطالبيا بالتعويض فردت محكمة بداءة القاسم الدعوى حسب قاعدة الجواز الشرعي و ايدت الحكم محكمة استئناف بابل الاتحادية بالدعوى ٣٣٩ س ٢٠٠٧ و صادقتها محكمة التمييز بالقرار ٥٤٠ هيئة استئنافية منقول ٢٠٠٨، مبينة ان حق الشكوى كفله القانون ومن يستعمل هذا الحق استعمالا جائزا لا يلزم بالضمان الا اذا استعمله استعمالا غير جائز يقصد منه الاضرار بالغير وان ذلك يكون اذا استحصل المتضرر على حكم جزائي يكون فيه ان الشكوى التي رفعت عليه كانت كيدية القصد منها الاضرار به.

وهذا هو التطبيق لقاعدة الجواز الشرعي في المادة ٦ قانون مدني وكذلك المادة ٧ قانون مدني التي بينت متى يكون الاستعمال للحق غير جائز:

- ١ - من استعمل حقه استعمالا غير جائز وجب عليه الضمان.
- ٢ - ويصبح استعمال الحق غير جائز في الاحوال الاتية:
  - ١ - اذا لم يقصد بهذا الاستعمال سوى الاضرار بالغير.
  - ب - اذا كانت المصالح التي يرمي هذا الاستعمال الى تحقيقها قليلة الاهمية بحيث لا تتناسب مطلقا مع ما يصيب مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها.
  - ج - اذا كانت المصالح التي يرمي هذا الاستعمال الى تحقيقها غير مشروعة.

\*مشاور قانوني



## فوز اوردغان.. جوار قوي.. عراق قوي

\*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب: ٢٦/٦/٢٠١٨

لاشك ان لدينا خلافات متباينة مع دول الجوار.. ومثلها داخل الساحة الوطنية. ومما يؤسف له ان الاغلبية الساحقة بيننا من حكومات ودول وقوى سياسية وثقافة عامة تؤسس سياساتها الوطنية والاقليمية انطلاقاً من هذه الخلافات، فالعدو العثماني والبوابة الشرقية والوهابية والصفوية مفردات اخذت معاني حربية وليس مجرد خلافات عقائدية او سياسية.. لذلك ترى منجزاتنا، ان تحقق شيئاً منها، هشة متقلبة سرعان ما ستنهار. فهذه النظرة هي التي حكمتنا طوال القرن الماضي والحالي، فما ان نفرح لنجاح وانتصار الا ونحزن لسلسلة من الانكسارات والهزائم.. وما ان ينهض بلد الا وينهار غيره. فهناك جدار سميك نفسي وتعبوي يفصل بيننا وطنياً واقليمياً، وهناك ثقافة لا ترى المشتريات الكبرى، بل تشغلها امور جارية وموروثة جدية وغير جدية، وهذا ما يبقينا جميعاً ضعفاء كدول، وكمنطقة لها ديناميكيات مشتركة من حيث النهضة والانحطاط.

نهنيء الرئيس اوردغان على فوزه، ليس لانعدام الخلافات حول السياسة الداخلية، او حول سوريا والعراق والقضية الكردية، الخ.. بل لاننا نجد ان حصوله على ٥٣٪ من الاصوات، في انتخابات بلغت نسب المشاركة فيها ٨٧٪ تقريباً، هو ترسيخ لقوة تركيا، وتوجهاتها المشاركة والاسلامية، بعد تراجع توجهاتها المتغربة. فكل بلد اسلامي تقدم تركيا لنا اليوم نموذجاً اخرًا لدولة مدنية بقيادات اسلامية، والتي حققت في ظل هذه القيادة نجاحات اقتصادية وادارية كبيرة.. وواجهت -بكلف عالية- محاولات القوى الداخلية والخارجية واسرائيل لضعافها والتآمر عليها.. مؤكداً ان اضعاف تركيا او اية قوة اقليمية، هو اضعاف للعراق، واية قوة لتركيا او اية قوة اقليمية هي قوة للعراق.

لاشك ان للعراق علاقات تختلف من دولة لاخرى، وهناك روابط وتفاصيل كثيرة تقربنا اكثر لهذا الطرف او ذاك، لكننا كسياسة وكرؤية عامة لا بد ان نتعلم كيف نتغلب على اية رؤية تريد اضعاف اي طرف اقليمي.. فنحن لا نعيش في جزيرة معزولة.. وان كل ما يحصل حولنا سينتقل اليها اجلاً ام عاجلاً.. وكل ما يحصل لدينا، سينتقل الى محيطنا بشكل او باخر. بهذه النظرة نتعامل مع الجارة ايران، ونعمل على تعزيز وتقوية علاقاتنا بها، ونرى في قوة ايران قوة لنا، وفي ضعفها ضعفاً لنا.. والأمر نفسه بالنسبة للسعودية ودول الخليج وسوريا والاردن وبقية الدول العربية. لهذا نتمنى ان ينتهي مسلسل الحرب والتدخل في سوريا، وان يصل النظام والمعارضة المناهضة للارهاب لاتفاقات دستورية تخرج سوريا من ازمته، وتجعلها حصينة ضد كل التدخلات الخارجية.. وان تتوقف الحرب في اليمن التي اضعفتها بكل مكوناته، كما اضعفت السعودية والامارات وغيرهما.. ونتمنى ان تتفق المعارضة والحكومة في البحرين ويطلق سراح المعتقلين ويعود السلم الاهلي والسياسات الدستورية. لا بد ان ندرك بان المنطقة ان لم تتخلص من اسر قيود وترتيبات سايكس-بيكو واتفاقات سيفر وفرساي ووعد بلفور وتداعياتها والتاسيسات اللاحقة القائمة عليها، فان اي خلاص جزئي ستطوقه مفاهيم خاطئة نشأت في ظل هيمنة كلية.

نهنيء الرئيس اوردغان ونهنيء عبره منافسيه.. فنحن نرى تركيا كلاً واحداً.. فالمنافسون فازوا ايضاً وحققوا نسباً عالية من التأييد، وخرجت الملايين للتصويت لهم، وهو ما لا يمكن تجاهله.. بل ان قسماً منهم فاز وهو في السجن. فالنجاحات الكبرى لا تخلو من تناقضات وسلبيات، بل هي افضل طريق لمعالجتها وتجاوزها.

سينزعج كثيرون ليس من فوز شخص الرئيس فقط، بل اساساً من الزخم الجماهيري الهائل الذي عكسته الانتخابات، ومن ان تظهر تركيا بهذا العنفوان والقوة. لهذا قد تتراجع الليرة، ويتراجع عدد السواح وتوضع العقوبات الاقتصادية والسياسية امام تركيا، وتبدأ الحملات اللئيمة ضدها.. لكن تركيا ستتقدم، وسيساهم تقدمها في تقدم المنطقة ومنها العراق، وان ميزاننا وبوصلتنا في ذلك كله هو الانطلاق من ديناميكياتنا المشتركة والتمسك بها عند معالجة خلافاتنا.. بهذا فقط نستطيع ان نكسر المعادلات التي فرضت علينا جميعاً بعد الحربين العالميتين، والتي لا خلاص لشعوبنا في تحقيق مطامحها وحقوقها، دون التخلص منها.

## الفرصة الأخيرة لإصلاح الذات

\*مرتضى عبد الحميد

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٦/٦/٢٠١٨

لا يخفى على أحد أن الحياة السياسية في العراق معقدة وغريبة إلى حد الخيال في الكثير من معطياتها، ولا تجد أملك أحياناً شيئاً أسمه سياسة بالمعنى المعروف ولا نقول بالمعنى العملي للكلمة، وإنما هي ممارسة هجينة تتقاسمها مفاهيم السير بين الجثث، وامتلاء الذات بالخواء، وانزياح الرؤية الجمعية لصالح الأنا المتورمة، والمبتلية بكل ما هو شائن وعقيم. ولهذا يقال أن الإناء ينضح بما فيه، فممارسة من هذا النوع لا يمكن أن تنتج غير الفشل، والفساد، وتهديم أحر أسوار العفة والشرف والضمير.

فهل يستطيع حاملو هذا الفايروس، أو المصابون به، إصلاح ذواتهم والتصدي له بنجاح، وبالتالي التخلص من نتائج الكارثية؟ أم أن نقص المناعة، سيجعلهم أسرى أذليين لهيمنتهم على صعيد الفرد والجماعة؟ بصرف النظر عن أن جميع هؤلاء المرضى يعلنون على رؤوس الإشهاد وعلى مدار الساعة، أنهم بصدد القضاء عليه مرة واحدة وإلى الأبد.

لكن آفة النسيان ينبغي أن لا تلتهم ما تبقى من ذاكرة العراقيين، فالهوة بين الادعاء والتنفيذ بلغت من العمق حداً يستحيل ردمها بالأساليب القديمة، المتهرئة، التي لا تقنع حتى المنادين بها. وهو ما عكسه هذا الإصرار المرضي والتشبث اللامعقول بالسلطة، والرغبة العارمة في العودة إلى مقاعد البرلمان والحكومة من قبل أناس لم يقدموا شيئاً ذا فائدة ولو بنسبة ضئيلة إلى ناخبهم، وعموم الشعب العراقي، بل لم يتمكنوا من الاحتفاظ بسمات الإنسان السوي القادر على العيش بكرامة ومراعاة حقوق الآخرين.

إن هؤلاء الخاسرين، الذين عاقبهم الشعب، بعدم انتخابهم، لأنهم أذاقوه الأمرين، حاولوا ويحاولون الآن وبكل الطرق والوسائل الشرعية منها وغير الشرعية، العودة من الشباك، بعد أن طردوا من الباب، متعكزين على عمليات التزوير الواسعة التي مارسوها هم قبل غيرهم، ولم يحققوا فيها ما أرادوا، لأن مستوى الوعي الجماهيري بدأ يطل برأسه من الحفرة التي دفنوه فيها طيلة السنوات الماضية، وهالوا عليه أطناناً من تراب الدجل والخداع والطائفية وسواها من الأمراض الاجتماعية.

أن التزوير مهما كان محدوداً، مرفوض جملة وتفصيلاً، ويجب معاقبة الذين مارسوه سوية مع مشتري الذمم، ومستغلي مؤسسات الدولة لصالحهم، ومؤججي الفتن وزارعي بذور التفرقة بين أبناء الشعب الواحد.

لقد كان قرار المحكمة الاتحادية واضحاً وضوح الليل والنهار بعدم إلغاء نتائج الكوتا والخارج وتصويت النازحين والتصويت الخاص في كردستان، وكذلك تأييدها لانتداب قضاة لإشغال مهمة مفوضية الانتخابات، والأهم من كل هذا عدم دستورية المادة (٣) من قانون التعديل الثالث للانتخابات وإلغائها، وأن المحكمة الدستورية كما ورد على لسان رئيسها القاضي مدحت المحمود تقرر عدم المساس بأصوات المقترعين التي تحصلت بشكل سليم ولم ترد بها شكاوى.

فهل ينصاع الخاسرون؟ أم أن في جعبتهم، المزيد من عمليات الالتفاف، والتشويش وإشاعة الفوضى في العملية السياسية المعوقة أصلاً، وإطالة أمد تشكيل الحكومة التي يعدها العراقيون حاجة ماسة، لعلها تكون عوناً لهم في مداواة بعض من جروحهم الكثيرة.

## تحليل: قريبا.. لن تترسخ الديمقراطية في العراق

The weekly news: ٢٠١٨/٦/٢٦

يكافح العراق مرة اخرى لتشكيل حكومة جديدة بعد خمسة عشر عاماً من الغزو الامريكى، فهل تترسخ الديمقراطية؟

لا شك ان هناك علامات مميزة للتقدم وسط بغداد المزدهمة، فالعنف في العاصمة بادنى مستوياته منذ ما يقرب من فترة، واعادة مدن وبلدات العراق تنضم الان الى انتاج النفط كواحد من اكبر قوى الاقتصاد. في الموصل التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش لعدة سنوات حتى هُزمت الصيف الماضي، تخلصت النساء من لباسهن المتشدد، وصار بإمكانهن الاختلاط بالرجال بحرية في المرافق العامة. لكن بعد ١٥ عاماً من الحرب والعنف الطائفيين والارهاب وضعف القيادة تركت آثاراً عميقة على العراق وسكانه البالغ عددهم ٣٧,٢ مليون نسمة.

الفساد المستشري، اصاب ما يقرب ربع العراقيين الذين يعانون الفقر، و ١٠ في المئة لا يزالون نازحين عن ديارهم. وفي الرمادي، يعيش الآلاف في خيام بجوار انقاض منازلهم. وكثير من العراقيين يشعرون بالغبطة والغضب الشديدين من حكومتهم.

يقول ابراهيم الجنابي المسؤول الحكومي، "لاحظ الشباب يجلس بلا مال ولا منزل ولا عمل، ويبدو انه من المستحيل انه لن يبدأ بالبحث عن شخص ينقذه، ولا احد يلومه". وعلى إثر ذلك، تراجعت نسبة المشاركة في الانتخابات التي جرت في ١٢ أيار وهي ادنى مشاركة يسجلها العراقيون منذ عام ٢٠٠٣. السياسة في العراق مجزأة، فكان هناك حوالي ٧٠٠٠ مرشح من ٨٧ حزباً يتنافسون على ٣٢٩ مقعداً في البرلمان لكنها لا تزال لا تنتج فائزين واضحين سوى مقتدى الصدر الذي قاد في يوم من الأيام فصيلاً مسلحاً ضد القوات الامريكية.

أعاد مقتدى الصدر وضعه الوطني بوصفه شخصاً يريد تخليص العراق من كل التدخلات الايرانية والامريكية. وعلى هذا النهج، حصلت كتلته على ٥٤ مقعداً الى جانب الشيوعيين والسنة.

في المرتبة الثانية بعد الصدر، حلّ هادي العامري وهو زعيم إئتلاف الفتح، حارب العامري الى جانب القوات الامنية ضد تنظيم داعش، وحصل على ٤٧ مقعداً في الانتخابات الاخيرة، فيما حلّ بالمرتبة الثالثة حيدر العبادي الذي جاء تحالفه "العلماني" بـ ٤٢ مقعداً، وهو ما يدافع عنه بقوة ليبقى رئيساً للوزراء.

اعادة فرز الاصوات التي من المتوقع ان تستغرق شهوراً، تمر بأزمة حقيقة. ويرجع ذلك الى حريق مستودع في بغداد يحتوي على ما لا يقل عن مليون بطاقة اقتراع. ومعظم الاوراق كانت بمنأى، لكن المعدات لحسابها دُمرت، حتى قال الصدر لخصومه انهم كانوا يحاولون إفساد انتصاره "تحاول احزاب معينة جر العراق الى حرب اهلية".

هناك الكثير من المرشحات الجدد بفضل حصة الـ ٢٥ في المائة بالبرلمان. لكن الرجال الذين يسيطرون على السياسة العراقية منذ الاطاحة بنظام صدام حسين، لا يزالون يؤسسون لمجتمع بعيد عن الديمقراطية،

لذا لم يتمكن المعتدلون العلمانيون من انشاء حركات سياسية قوية. وفي اماكن مثل الموصل يقول ريناد منصور "من المرجح ان يحكم مرة اخرى نفس القادة الذين حرضوا على الخلل السياسي قبل سيطرة داعش على المدينة". فإن ثلث العراقيين العاملين يعملون ببيروقراطية عالية ويمكن القيام بمختلف الامتيازات لصالحهم. ولهذا السبب يقول المحلل حسين إيبش إن "جميع الاطراف تحاول الانضمام الى اي حكومة تُظهر نية الحصول على حصتها من الكعكة".

كان للكرد العراقيين انتكاسات كبيرة في العام الماضي. وأدى استفتاء سبتمبر على استقلال إقليم كردستان الذي يتمتع بحكم شبه ذاتي، إلى فوز مدوي للحركة المؤيدة للاستقلال.

في الشهر التالي، سيطرت القوات العراقية على مدينة كركوك التي كانت كردستان تقول إنها من حصتها نظراً لحقولها الغنية بالنفط. وفي انتخابات ايار الماضي، فاز الحزبان الرئيسيان الكرديان بمقاعد بالبرلمان مجموعها ٤٣ مقعداً.

ويقول البنتاغون ان حوالي ٥٢٠٠ جندي امريكي يخدمون في العراق، والسجلات العسكرية تظهر ان وجود ٩٠٠٠ جندي امريكي يقومون حالياً بمساعدة وتدريب الجيش العراقي في مكافحة الارهاب وامن الحدود والشرطة.

ويحاول الصدر هنا، ان يلعب صانع الملوك بالحكومة القادمة مروجاً لرسالة مفادها "العراق اولاً". ومن هذا المبدأ يريد الصدر إخراج القوات الاجنبية، لانه يعتقد ان لا بناء لعراق تكنوقراطي بوجود قوات اجنبية وليس سياسيين بادارة وزارات حكومية. والهدف - بحسب رأيه - إنهاء نظام المحسوبية الطائفية التي ابقت العراق منقسماً فاسداً.

ويقول حارث حسن الباحث العراقي "لكل فصيل سياسي تقريباً له جناح عسكري، وهنا تبدو عملية السلام محفوفة بالمخاطر، ومازال الوقت مبكراً للاحتفال بالديمقراطية".

مدينة الموصل وغيرها تحولت الى مدن ركام في الحرب ضد داعش، ولايزال مئات الالاف من سكانها يعيشون في المخيمات بينما ينتظرون وصول الاموال لاعادة بناء البنية التحتية لان اكثر من ٧٠٪ من الموصل مدمرة.

في شهر شباط الماضي، طلب العراق من مؤتمر المانحين الدولي مساعدات بقيمة ٨٨ مليار دولار، لم يحصل من هذا المبلغ سوى ٣٠ مليارات معظمها من الدول العربية على شكل قروض.

وتحت قيادة نائب الرئيس مايك بنس، قامت الولايات المتحدة ايضاً بإعادة التفاوض على تمويلها برنامج الامم المتحدة للتنمية هذا العام، مما تطلب الحصول على مبلغ ٦٠ مليون دولار من شريحة قدرها ١٥٠ مليون دولار تذهب الى السكان المسيحيين البسطاء في العراق.

وقال بنس "المسيحيون يتعرضون لهجوم غير مسبوق على تلك الاراضي، واذا لم يتم اعادة بناء الموصل قريباً فإن سكانها سيشعرون بأن الحكومة الجديدة قد تخلت عنهم وسيؤدي هذا الحال الى ظهور الارهاب مجدداً".

\* الترجمة/ صحيفة (العالم) البغدادية

## التزوير.. الانتخابات.. المحاصصة.. الفساد

\*د. عادل عبد المهدي

صفحة الكاتب: ٢٠١٨/٦/٢٧

عندما تُعطل القوانين وتصبح الاوامر الوزارية والديوانية والقرارات المتعجلة هي الحاكمة، وعندما يصبح الاستجواب محاكم تفتيش يسهل فيها الابتزاز..

وعندما تباع المناصب باموال طائلة، ويصبح الحصول على مقعد برلماني مسألة حياة او موت تدفع فيه اثمان باهضة، ويستخدم بها السلاح، يصبح التزوير والمحاصصة والفساد من الليات عمل النظام التي يصعب معالجتها ما لم يعاد للنظام صرامة تطبيق دستوره وقوانينه وضوابطه.

كتبت مراراً، واعيد الان نشر مقتطفات من افتتاحيتي "المحاصصة سرطان يجب استئصاله"، و"المحاصصة والفساد علة ونتيجة، ام شيء اخر" في (٢٠١١/٤/١٣) و(٢٠١٦/٦/١٣) على التوالي:

جاءت ﴿المحاصصة كرد فعل على التفرد والاحادية.. فزيدت اول وزارة لـ"مجلس الحكم" الى ٢٥ بدل ٢٣.. ليختار كل عضو وزيراً يمثله بانتماؤه المعروفة.. وسرت للوكلاء والهيئات والسفراء والقضاة والجيش والموظفين.

فالمحاصصة بدأت نبيلة، واستهدفت التمثيل الاوسع، لكنها افرزت واحدة من المظاهر السلبية والخطيرة للاستحواذ على المواقع على حساب الكفاءة وحقوق المواطنين.

فرغم المبررات الاولى، لكنها اليوم سرطان يجب استئصاله.

ساعدت المحاصصة احياناً بدفع التصادم الاجتماعي، رغم استمرارها في فرز سلبياتها.

فارتفع عدد الوزارات الى اكثر من ٤٣.. ونواب رئيس الجمهورية الى ثلاثة، ومثلهم لرئيس الوزراء.. وكذلك عدد الوكلاء والمستشارين والملاكات العليا.. ومعظمها بهدف الارضاء..

وقادت المحاصصة الى تعطيل اي تصويت دستوري على الدرجات الخاصة، لعدم تحقق شروط الصفقات اللازمة..

فصار الاساس التنصيب بالوكالة.. وامتدت المحاصصة للملاكات الادنى وقادت الى ممارسات ضارة في تردي الكفاءة وفي التوسط والتودد الى اصحاب القرار والقوى السياسية، فحجز طريق المواطنين الذين لا يجيدون هذا الفن او الذين لا حزب لهم.

كما قادت المحاصصة لتعيينات مفروضة، ترافق مجيء هذا المسؤول، لتليها اعفاءات مريكة مع اول تغيير، وهو ما زاد المشاحنات والكيديات وتعطل الاعمال. فساحة الاحزاب يجب ان تنحصر بالبرلمان والقمم العليا للحكومة، وهي حصراً المواقع التي تستحدثها الانتخابات او يتم تداولها بسببها..

اما الدولة بنظام خدمتها وامنها وقضاءها فلا بد من حمايتها من اية محاصصة.. ومن اي احتكار او تمييز. ﴿

﴿المحاصصة هي تقاسم احزاب وجماعات محددة مواقع الدولة من ابسط موقع الى اعلاه..

بل وتقاسم المجتمع مناطقياً واجتماعياً واقتصادياً، والتحكم بحياة الناس. فلا تعتبر محاصصة حكم حزب او ائتلاف احزاب..

فهذه ممارسة ديمقراطية لا غبار عليها، ما دام الحزب او الائتلافات تحترم مساحاتها المخصصة حصراً في البرلمان والحكومة والعمل السياسي، وتحترم حرية الانتخابات ونزاهتها وتداول السلطة والفصل بين السلطات.

الفساد اكثر من السرقة بمعناها المعروف.. الفساد ظاهرة اجتماعية ادارية بنيوية مفاهيمية، تضيع فيها الحدود الفاصلة بين الحقوق والواجبات والمسؤوليات والحقائق.

فيصبح الفاسد مصلحاً والمصلح فاسداً، والصواب خطأ والخطأ صواباً.. فلا يميز الناس والعاملون بين ما لهم وما عليهم.

انه الدولة المترهلة، مقابل عمل لا يعادل ١٧ دقيقة يوم/فرد، تقابلهم اعداد مماثلة من العاطلين لانهايا النشاطات..

انه الفضائيون والمطلبيات والموارد غير المبررة..

انه الانفاق والعقود المضخمة بعشرات المرات، عن كلفها الحقيقية..

انه المشاريع غير المنجزة، والبالغة قيمتها في ٢٠١٥، حوالي ٣٠٠ مليار دولار..

انه الرواتب والامتيازات المفرطة للمسؤولين والهدر العام للاموال والموجودات.

انه التشريعات المتضادة والمتراكمة من عهود المركزية والاستبداد والاقتصاد الموجه، والدعاوى

الكيدية والتي تسمح بتبرأة المجرمين وادانة الابرياء..

انه الاحباط الذي يشعر به المخلصون الذين يقومون بواجباتهم بهمة وابداع، ليلاحقوا لخطاء تافهة

تلازم كل عمل.. انه "الاقطاعات الادارية" والشبكات المستفيدة داخل الدولة وخارجها، والبارعة في الغش والتزوير والرشاوي، وتكليف اوضاعها ومعاملاتها مع كل عهد وتغيير..

ليتحول الانتهازيون الى شرفاء والشرفاء والمضحون الى انتهازيين..

انه تعطيل التجديد والابداع والمشاريع المثمرة والناجحة، مما يفقد البلاد فرص التقدم والمكاسب

والارباح....

انه ضعف الحوكمة والعصرنة والنظم الالكترونية..

انه سرعة قلب التعليمات، وعدم تعريف وتطبيق شروط كل واجب وعمل وحق ليعرف اصحاب العلاقة

ما لهم وما عليهم..

انه باختصار فساد نظام ومنظومات ومفاهيم يقود لفساد الدولة والمجتمع والافراد." ❁

## العراق... المصري والملا والمليشيا والطاهي

\*أمير طاهري

صحيفة (الشرق الأوسط) : ٢٧/٦/٢٠١٨

«كيف حال العراق؟». سؤال طرحناه على صديق لنا عاد لتوه من بغداد.

فأجاب: «سيئ» سيئ للغاية يا صديقي. حتى الطاهي الخاص بي صار له رأي حول كيفية تشكيل حكومة البلاد الجديدة».

وصديقنا العراقي من كبار المصرفيين الذين أمضوا شبابهم في المنفى ببلاد الغرب ثم عاد إلى موطنه بعد الإطاحة بنظام صدام حسين. ومع ذلك، يبدو أنه زال محتفظاً بالعقلية الشرق أوسطية التقليدية التي تهيمن على عقليات ومعتقدات كثيرين منا الذين يرون أنفسهم ضحايا الاستبداد ورغم ذلك فإنهم يخشون تماماً أي نظام يكون للطهارة رأي مباشر فيه.

وإنصافاً لصديقنا العراقي، فإن المشهد السياسي الحالي في بغداد لا يبعث على الارتياح أو الاطمئنان بحال إذ فشلت الانتخابات التشريعية العامة الأخيرة في تحقيق أغلبية واضحة، ومن ثم فإن تشكيل الحكومة الجديدة قد يستغرق أسابيع إن لم يكون شهوراً. ولطالما اعتدنا في منطقة الشرق الأوسط أن نرى «نخبة محدودة» من المرشحين المعتادين الذين يرقصون على أنغام الكراسي الموسيقية داخل المناصب الوزارية وخارجها.

وفي نظام كهذا، يكمن التعامل مع أي عقبة من عقبات تشكيل الحكومة في إطلاق النار على الوزراء كما كان صدام حسين يصنع في أوج أيامه، أو نفيهم إلى الخارج في صورة مناصب دبلوماسية رفيعة مع مصافحات حارة وودية.

وليس الطاهي الخاص بصديقنا المصري هو من يملك رأياً خاصاً بمفرده في كيفية تشكيل الحكومة العراقية المقبلة... ففي الصورة الكبرى نجد عدداً من الشخصيات الذين لا تحتل سيرتهم الذاتية السياسية نصف صفحة على الأكثر. فهناك مقتدى الصدر، رجل الدين الشيعي، الذي أعاد تصوير نفسه محاوراً ومناوراً سياسياً فذاً وبارعاً، محاولاً قيادة فريق من الشيوعيين الساخطين ذوي النزعات العتيقة من ناحية، مع رجال الميليشيات الشيعية الغامضة من ناحية أخرى.

ثم هناك دزينة أو أكثر من السياسيين والعسكريين أصحاب الأصوات الجهورية الذين يصدحون بالمواقف التي يملئها عليهم سادتهم من واشنطن وطهران.

وهناك في الخلفية نرى شيوخ العشائر والملالي من كبار آيات الله الذين يحركون الجنود في الميدان يمناً أو يسرة. وتساءل صديقنا المصري قائلاً: «ما الذي يصنعه الشيوعيون مع مقتدى الصدر؟ وما علاقة كل منهما بهادي

العامري قائد الميليشيات؟»

والإجابة أن هناك على الأقل ثلاثة قواسم مشتركة تجمع بينهم.

أولاً: أنهم جميعاً عراقيون، تماماً كمثل الطاهي صاحب الآراء السياسية الفذة.

ثانياً: أنهم جميعاً يقبلون بأن الحكومات العراقية لا بد من أن تستند إلى نتائج الانتخابات العامة.

ثالثاً: أنهم جميعاً مضطرون للاعتراف بالتنوع العرقي، والديني، والطائفي في العراق، الأمر الذي يعني أنه لا يمكن لفصيل أو مكون بعينه أن يحتكر السلطة بمفرده تحت اسم الدين أو الأيديولوجيا.

وفي بيانه المنشور أوائل ستينات القرن الماضي، أعلن الحزب الشيوعي العراقي، الذي كان يضم أغلبية شيعية من الأعضاء في ذلك الوقت، أن هدفه المعلن هو إقامة الديكتاتورية البروليتارية والقضاء على الدين في السياسة العراقية تماماً. واليوم، فإن ذلك الحزب، في عيده الحالي على أقل تقدير، صار يتحدث عن تقاسم السلطة، والتعددية، والعلمانية، والتحالف، وهي المصطلحات التي كانت غائبة تماماً عن القاموس العراقي السياسي حتى عام ٢٠٠٣.

وللوفاء بالجميل الذي أداه إليهم الشيوعيون من قبل، دعا علماء المذهب الشيعي العراقيون مراراً وتكراراً إلى فرض الحظر الكامل على الماركسية وتعاليمها في العراق بأي شكل من الأشكال، وصاحوا هاتفين ومؤيدين عندما شن الديكتاتور الراحل صدام حسين حملته الشهيرة على اليسار العراقي في تلك الأوقات.

أما اليوم، ورغم كل شيء، فإن العلماء يدركون أن أي محاولة لحظر الأحزاب السياسية التي لا تروق لهم، لن تسفر عن قبول أو تأييد الرأي العام العراقي الحالي. وكان العقل المفكر والمدير في عائلة الصدر الدينية البارزة هو والد زوجته آية الله محمد باقر الصدر الذي أسس حزب الدعوة على أمل إخضاع العراق تحت هيمنة رجال الدين الشيعة. ومع ذلك أيضاً، فإن خصوم مقتدى الصدر الحاليين هم من أعضاء حزب الدعوة مع ألد أعدائه المتمثل في شخصية رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي.

ورغم ذلك، فإنه حتى المالكي نفسه لا يجروء على التبشير بتعاليم نظام الحزب الأساسي القديم خشية سخرية واستهزاء طاهي صديقنا المخضرم الكبير. وتتحصل جوقة شبان التكنولوجيا الملتفة حول مقتدى الصدر اليوم على أفكارها، لا سيما الاقتصادية منها، من نصوص ميلتون فريدمان أكثر من كتاب «اقتصادنا» من تأليف الزعيم الأسبق محمد باقر الصدر. وقد يكون العراق من أكثر مجتمعات المنطقة تنوعاً حتى اللحظة، وهو الأمر الذي تسبب بكثير من المآسي والأحزان تحت حكم الطغاة، ولكنه يمكن أن يتحول إلى رصيد كبير في المستقبل.

وتدرك قطاعات كبيرة من المكونات العرقية، والدينية، والطائفية، التي تشكل في مجموعها المجتمع العراقي الكبير، أن أياً منها لا يمكنه بمفرده تولي السلطة وممارستها بكل فعالية. وينبغي للخطوة الثانية أن تكون قبول التنوع الأيديولوجي والسياسي في البلاد. وأعتقد أنه خلال السنوات الـ ١٥ الماضية، أحرز العراق تقدماً ملحوظاً على هذا المسار. ومن السابق لأوانه كثيراً التخمين بالنتيجة النهائية لمباحثات الائتلاف الجارية حالياً بين كبار الفائزين بأصوات الناخبين في الانتخابات العامة الأخيرة. ومن شأن قرار مقتدى الصدر مشاركة هادي العامري في محادثات الائتلاف أن يعد خطوة سياسية ذكية...

فإن الحكومة العراقية المقبلة، التي سوف تجابه مشكلات داخلية وخارجية هائلة، لا يمكنها السماح للعامري بالظهور زعيماً معارضاً في البرلمان الجديد، ومن ثم إمكانية استغلال أي نكسة قد تحدث في العراق على مساره المتعرج نحو تحقيق الديمقراطية المستدامة في البلاد. ويشكك كثير من المواطنين العراقيين في أن هادي العامري هو «رجل إيران» في العراق ودمية طيعة بين أصابع الجنرال الإيراني قاسم سليمان.

ويرجع جزء من هذه الرؤية إلى آلة سليمان الدعائية نفسها. فإن الجنرال الإيراني من أساتذة الترويح الذاتي، وهو متلاعب حاذق بوسائل الإعلام الحديثة. ومع ذلك، فإن هادي العامري وثيق الصلة بالجانب الأمريكي وعمل وسيطاً مباشراً بين الجنرال ديفيد بترايوس، قائد القوات الأمريكية الأسبق في العراق، وبين مختلف الفصائل الشيعية في البلاد.

حتى وإن كان شديد الحرص على الدفاع عن المصالح الإيرانية في بغداد، فإن ذكاء العامري لن يخونه بدرجة كافية في إدراك أن الترويح لنظام سياسي على الطراز الإيراني في العراق اليوم يساوي الانتحار السياسي من دون شك. وانضوائه تحت المظلة نفسها قد يقلل من مقدرة طهران على إساءة التصرف من خارج المظلة.

وعلى أي حال، حتى مع بعضهما بعضاً، فإن مقتدى العامري لا يملك الأعداد اللازمة التي تمكنهما من تشكيل الحكومة العراقية المقبلة. وسوف يضطران للالتجاء إلى جزء من الكتلة الكردية بالإضافة إلى عناصر من الجماعات العربية السنية، على الأقل، بغية تشكيل الائتلاف السياسي الموثوق به. وهذا من شأنه أن يترك كتلة من الأحزاب الشيعية والسنية والكردية الصغيرة لتشكل فيما بينها المعارضة. ومع الائتلاف الحكومي الغالب الذي يتجاوز حدود العرقية والطائفية، سوف تتحرر المعارضة كذلك من القيود نفسها" الأمر الذي من شأنه أن يتيح للسياسة العراقية أن تتحول إلى منتدى للبرامج السياسية المتنافسة، وليست مجرد هويات دينية أو عرقية متناحرة أو ممثلة للانقسامات الأيديولوجية المجردة في الواقع السياسي العراقي.

وفي نظام السياسة الواقعية الراهن، من شأن العراق أن يتحرر من الأوهام الطوباوية الحاملة التي كانت السبب في المأساة الكبيرة الحالية، ويتحول التركيز بدلاً من ذلك صوب القضايا الحيوية ذات الأهمية الوثيقة الصلة باهتمامات ومخاوف صديقنا المصري وطاهيه المحترف.



## البطالة آفة اجتماعية خطيرة

\*فراس زوين

صحيفة ( طريق الشعب ) البغدادية : ٢٧/٦/٢٠١٨

ان الكثير من القنوات الاعلامية الداخلية وحتى الاعلام الدولي في الفترة السابقة سلط الاضواء باتجاه سد اليسو وما يشكله من خطر على مناسيب مياه دجلة في الوقت ان هذا السد هو جزء من مجموعة سدود على حوضي دجلة والفرات، وان اي دراسة لهذا الخطر يجب ان تشمل كل جوانب الموضوع ولا تكتفي بجزء منه لوضع حلول جديّة تتناسب وحجم الخطر الذي يتربص بالبلد.

يرى الاتراك ان بلدهم من الدول الغنية بالموارد المائية، ووفقاً الى الخارطة المائية لبلادهم نجد عشرات الانهار ما بين كبيره ومتوسطة وصغيرة تروي الاراضي التركية، لهذا ادركت الحكومة التركية خلال ١٠٠ سنة الاخيرة ان مستقبل تركيا يقوم على تنمية دور المياه السياسي في الشرق الاوسط، لذا عمدت الى سلسلة من المشاريع المائية على حوضي دجلة والفرات كان اخرها سد اليسو الذي باشرت الحكومة التركية بملائه في مطلع شهر حزيران الجاري.

لقد سعت تركيا الى السيطرة على نهري دجله والفرات والبحث من خلالهما عن دور اقليمي يحقق قدرا كبيرا من الهيمنة مستقبلا من خلال استخدام المياه كقاعدة ضغط سياسي، وكان ذلك عن طريق خطة مشاريع الري ونتاج الطاقة على دجلة والفرات، والذي عرف بمشروع جنوب شرق الاناضول والمتكون من ٢٢ سدا و ١٩ محطة لتوليد الطاقة منها ١٤ سدا على نهر الفرات اهمها سد اتاتورك، و ٨ سدود على نهر دجلة اهمها سد اليسو.

ان ازمة المياه في العراق لها امتداد تاريخي ترجع جذورها الى سبعينيات القرن الماضي حيث بدأت تركيا العمل بمشروع ( GAP ) والذي اعتبرته الحكومة التركية برنامجا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لتطوير قطاعات الري والطاقة والزراعة، وابتداء من ثمانينيات القرن الماضي ويغطي منطقة المشروع ٩ محافظات تركية ويمتد الى مساحه تقدر بـ ٣٠٠٠٠٠٠ ميل مربع على حوض دجلة والفرات.

ان الأهمية الاقتصادية لهذا المشروع بالنسبة للأترك تتمثل في انه سيضاعف الانتاج الزراعي ويوفر ٢٧ مليون كيلواط / ساعة من الكهرباء سنويا ويزيد من دخل الفرد في المنطقة بنسبة ٢٠٠ في المائة، كما انه من المتوقع ان يضاعف الانتاج المحلي الزراعي والحيواني بنسبة اربعة اضعاف ويوفر فرص عمل لمليون شخص تقريبا.

ان السياسة التركية الحديثة ادركت الأهمية الكبرى للجانب الاقتصادي في التعاملات الدولية وامكانية استثماره في رسم استراتيجياتها بالمنطقة، وعمدت الى تسخير ورقة المياه في هذا الوقت الحرج بالنسبة للمنطقة بالضرب في اتجاهين رئيسيين، فانه من جهة يعمل على تدعيم الاقتصاديات التركية من خلال خلق بيئة عمل عملاقة تمكنها من رفع حجم الانتاج الزراعي، بالإضافة الى دورها في تدعيم واقع الانتاج الحيواني وبما يمكن استثمارها لمعالجة نسبة كبيرة من البطالة داخل المجتمع ليشكل عاملا للاستقرار في منطقة مهمة من الاراضي التركية شهدت اضطرابات ولعقود من الزمن، ومن جانب اخر فان النقص الحاصل في المياه يمكن ان يعمل بقسوة على تدمير الواقع الزراعي والصناعي والحيواني ويخلف اثارا كارثية قد يكون لها اثر سلبي على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للعراق وسوريا لكون النقص الحاصل في المياه سيعمل على تلف الاف الدونمات من الاراضي الزراعية التي من المفروض ان ترفد المجتمع العراقي باحتياجاته من المنتجات الزراعية والحيوانية.

لقد اعلنت تركيا في عام ٢٠٠٨ عن خطط مستقبلية لرسم السياسة الغذائية في منطقته الشرق الاوسط تحت اسم مركز سلة غذاء الشرق الاوسط والذي من خلاله تقوم بتصدير الأغذية بقيمة عشرات المليارات من الدولارات الى دول المنطقة، بالإضافة الى زياده الانتاج الحيواني من خلال تأسيس مركز انتاج وتصدير اللحوم ومنتجات الالبان وان العمل على هذه المشاريع التنموية التركية لا يمر الا من خلال سلسلة السدود والخزانات المائية التي ترفد الزراعة التركية بكل ما تحتاجه من مياه لإرواء اراضيها وادامة زراعتها.

ويكمن الخطر الحقيقي لهذا المشروع في انه يحرم العراق من حقوقه الطبيعية من المياه والتي وهبها الله له، فان العراق وعلى مر التاريخ كان يحصل على ما يقارب ٣٠ مليار متر مكعب من مياه الفرات، وقرابة ٢٠ مليار متر مكعب من نهر دجلة، مضافا اليها مياه الروافد التي تصب في نهر دجلة داخل العراق، ليصل الى ما يقارب ٤٠ مليار متر مكعب، تروى به الاراضي الزراعية في العراق طوال تاريخ ممتد لأكثر من ٧٠٠٠ سنة.

وفي الوقت الحاضر تراجعت مناسيب المياه بحيث وصلت الى ما يقارب ١٠ مليارات متر مكعب لنهر دجله، و١٢ مليار متر مكعب لنهر الفرات، ويمكن للقارئ الكريم ان يتخيل حجم الكارثة التي تهدد العراق عند النظر الى هذه الارقام.

ان الواقع المائي الذي افرزه البدء بملء سد اليسو في مطلع شهر حزيران الجاري يفرض على الحكومة القادمة البحث الجاد عن إجراءات سياسية واقتصادية رادعة لاستعادة ما هو حق طبيعي من مياه دجلة والفرات على حد سواء ، والتلويح بالورقة الاقتصادية حيث يعتبر العراق المورد النفطي الأول للترك ان يزودهم ب ٣٠ في المائة من احتياجاتهم النفطية، كما انه يعد الشريك التجاري الثالث لتركيا بعد المانيا والمملكة المتحدة ان بلغ حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا من ١٠-١٥ مليار دولار سنويا ، كما ان قيمة التبادلات التجارية تجاوزت ٣٠ مليار دولار في عام ٢٠١٧ بحسب البيانات الصادرة عن مجلس المصدرين التركي، وان التلويح الجاد بخسارة هذه الامتيازات الاقتصادية لصالح دول أخرى بالإضافة الى التهديد باستثمار أوراق أخرى تتعلق بالنسيج الاجتماعي والتوافق الداخلي التركي قد يجبر الاتراك على ابداء مرونة كبيرة وتقديم تنازلات تتناسب وحجم التبادل التجاري الضخم يصب في صالح الموقف العراقي المطالب بحقه.

ان الخطر الذي يتربص في العراق يمكن ان يتجاوز التهديد الاقتصادي الى خطر اجتماعي وسياسي والذي يتلخص بمضاعفة الجنبه الاستيرادية للمنتج الزراعي والحيواني بعد نضوب الارض وعزوفها عن الانتاج، كردة فعل حتمية لشحة المياه الامر الذي يدفع الى الاعتماد الكلي على الجانب التركي تحديدا في سد هذا الفراغ الحاصل، الامر الذي يجعل الاقتصاد العراقي تحت رحمة الابواب التركية التي ان اغلقت بوجهنا فأنا قد لا نملك سوى ابداء التنازلات على حساب النفط العراقي الذي اصبح الحديث عن مقايضته بالماء يظهر علنا حيث صرح دورسن يلدز مدير منظمة هايدروبولتيك التركية (Hydropolitic Academy Turkeys) في لقاء معه ان النفط هو احد الموارد الطبيعية الأساسية وان الموردين الطبيعيين الأساسيين هما المياه والطاقة ويمكن ان يسهما في تطوير التفاعل بين العراق وتركيا ومنحه بعدا جديدا، فلم يبق سوى ان نفرط بنفطنا بعد ان استنزفنا ما تحت ايدينا من عملة صعبة لملء بطوننا.

ان النتائج السلبية لمشروع جنوب شرق الاناضول على الواقع العراقي عديدة ولا يمكن اختزالها بهذه السطور بل انها قد تحتاج الى دراسات وندوات وعلى اعلى المستويات لأنها تؤثر سلبي على كل مفاصل الدولة العراقية والمجتمع العراقي، ولكن سأوجز بعض النقاط التي تمثل جزءا من الافرازات السلبية لهذا المشروع.

• انحسار الاراضي الزراعية في العراق وخسارة الملايين من الدونمات بسبب الجفاف من جهة وارتفاع نسبة الملوحة في التربة من الجهة الثانية.

• زياده معدلات البطالة بين العمالة العراقية نتيجة توقف الزراعة وبما يشكل من عبء اضافي على الاقتصاد العراقي الذي يعاني اصلا من ارتفاع نسبة البطالة الى ما فوق ٣٠ في المائة وحسب الاحصاءات الرسمية.

• انخفاض مستويات المياه الصالحة للشرب بسبب ارتفاع مستوى الملوحة في المياه في جنوب العراق نتيجة انخفاض واردات نهر دجلة والفرات في الفترات الأخيرة.

• ازدياد معدلات التصحر وارتفاع المعدلات العامة لدرجات الحرارة بسبب انخفاض مساحة المسطح المائي في البلاد وبدرجة تشكل خطرا على الاهوار في العراق.

• التأثير السلبي على الثروة الحيوانية والتراجع الحاد في الثروة السمكية بسبب ارتفاع ملوحة المياه.

• الاثار الاجتماعية السلبية وزيادة الخصومات العشوائية بسبب الاختلاف على نسبة توزيع المياه بين المزارعين في المناطق الجنوبية خصوصا والتي تعتبر الاكثر تضررا من شحة المياه.

ان الحلول السريعة والمباشرة اصبحت ضرورة ملحة تفرض نفسها وبصورة لا يمكن التغاضي عنها، ولا يمكن للحكومة القادمة مهما كان شكلها وتوجهاتها الفكرية والايولوجية ان تصرف النظر عنها او تؤجل التعاطي معها لما تمثله من خطر على العراق، ومن كل الجوانب الاقتصادية والزراعية والاجتماعية والصناعية.

ان للعراق فسحة من الحلول والبدائل التي يمكن ان تخرجه من ازمته التي تهدد الامن المائي للبلد كله لكن ما لا يملكه هو عامل الوقت، لذا فإن عليه الاسراع بجملة من الامور منها:

١. الاستفادة من مياه شط العرب واقامة محطات تحلية المياه وإيقاف هدر ما بقي من مناسب دجلة والفرات.

٢. ايجاد بدائل من المياه الجوفية للإرواء الزراعي واتباع وسائل الري الحديثة وهجر الاساليب القديمة والموروثة منذ الاف السنين.

٣. العمل على انشاء خزانات استراتيجية للمياه يمكن الاستفادة منها في اوقات الوفرة المائية.

٤. الضغط على الجانب التركي لاطلاق مناسب مياه دجلة والفرات والاستفادة من الواقع التجاري باعتبار ان العراق الشريك التجاري الثالث لتركيا.

٥. تطوير البنى التحتية العراقية من خلال العمل على تأسيس شبكات تصريف مياه الامطار والاستفادة منها في تعزيز الخزين المائي للانهار بالإضافة الى دوره في العملية الاروائية.

٦. تكثيف العمل الدبلوماسي لتوقيع اتفاقية بين العراق وتركيا وبأشراف اممي تبين مفهوم نهري دجلة والفرات مابين مياه متشاطئة او انهار عابرة للحدود (كما يعتبرها الاتراك) وفق التعريف الدولي، وتحديد حصة العراق من المياه الإقليمية وضمان حقوق الاجيال القادمة.

• باحث اقتصادي

## محاضرة نصف دسم

\*عبدالمنعم الأعسم

الصباح الجديد : ٢٠١٨/٦/٣٠

هل يمكن ان يتحقق التغيير المنشود في هياكل دولة المحاصصة من خلال التزام الكتل السياسية بتقديم مرشحين الى المناصب يتمتعون بالكفاءة والتخصص والخبرة، وبتشكيل فريق حكومي غير موزع الولاء والانتماء والهوية على الكتل السياسية تبعاً لحجومها وكمشة المقاعد التي تملكها؟.

المتفائلون يقولون «نعم» والمتشائمون يقولون «لا» والواقعيون، وأزعم انا من بينهم، يجيبون بالقول «لعم» بالمعنى الذي يعطي للنوايا والصدقية والتدخلات الخارجية دوراً ما، فيما الجميع موزعون بين ذلك وذاك وهذا، وسط اجماع على هجاء كورالي تشارك فيه اصوات مختلفة، وعلى مدار الساعة، لنظام المحاصصة وذم تجربة السنوات الخمس عشرة الماضية المليئة بالكوارث والذنوب مسجلة على مسؤولية المحاصصة والمحاصصين.

من زاوية معينة يبدو ان خيار المحاصصة تصدع الى حد كبير، مع هزيمة (أو انتكاسة) اركان دولة المحاصصة في انتخابات ١٢ ايار، لكن تفكيك هذه الدولة ليس سهلاً اذا اخذنا بالاعتبار ان عقداً ونصف العقد من البناء المشوه للسلطات وشبكات الادارة خلق ملاكات و«حراسات» ارتبطت عضويًا بالكتل المتنفذة، لا بالدولة، وانها ستقاوم بضراوة عملية الانتقال الى دولة المواطنة وتكافؤ الفرص والمساواة والنزاهة، واللافت، ان المحاصصين صاروا يتحدثون الان عن «الاستحقاق الانتخابي» وتحميل المعنى حشوة المحاصصة مع بعض التواهل والمحسنات.

لا نتحدث عن «حقوق» الكتل الفائزة في تشكيل وادارة الفريق الحكومي ورسم سياساته وبرامجه ومراقبة ادائه، فانها فروض انتخابية، وواجبات تتصل بالتعهدات امام الناخبين، وتعليها اشارات وفيرة في الدستور، والاعراف الديمقراطية.

لقد جرت المحاصصة (تحويل المسؤوليات الى امتيازات ومكاسب) السلطة التشريعية وهياكل الدولة والمجتمع كله الى تناحر مصالح فئوية (طائفية واثنية ومناطقية) شرسة، وصار الزعماء السياسيون مرجع الوزراء وكبار المسؤولين، وشهدت المرحلة تداخلات وتناقلت في المواقف اساءت لمعايير المسؤولية والولاء ومرغت سمعة الوظيفة بالوحل، وفتحت مصاريع البلاد امام فساد واعمال نهب واهدار غير مسبوق، ولدينا أمثلة لا حصر لها عن موظفين كبار غضبت عليهم كتلهم فاضطروا الى تبديل ولائهم الى حيث يتقون إملاءات ولأتهم وتغيير، خيمتهم الى حيث يأتمنون الحساب.

لكن الخطيئة التي ضربت نظام العدالة وشوّهت قيم النزاهة والمساءلة وسمعة الوظيفة والمسؤولية تتمثل في تمتع الموظف «المحاصصي» الذي يرتكب مخالفات وشنائع وتجاوزات ادارية ومالية بحماية الكتلة التي اختارته للمنصب، واحياناً تتداخل كواليس الكتل النافذة لتتبادل التغطية على الموظفين الفاسدين كما يتبادل المحاربون الاسرى، او كما يحدث في العالم السفلي للمافيات

\*\*\*\*\*

رسول حمزاتوف

«لا يغرنك سهولة الصعود إذا كان المنحدر وعراً».

## "الفراغ الدستوري" .. ما هو؟ وهل له وجود حقيقي؟

\*د. عادل عبد المهدي

صفحة الكاتب: ٢٠١٨/٦/٣٠

لا يوجد "الفراغ الدستوري" اصلاً في الدستور.. ولم يعرفه الادب السياسي العراقي سابقاً. فالبلاذ لم تعرف انتخابات كثيرة او مجالس نيابية حرة معقولة منذ تأسيسه المعاصر وليومنا. فاول انتخابات جرت في عام ١٩٢٤ لانتخاب المجلس التاسيسي، وجرت لاحقاً انتخابات متقطعة لمجلس النواب، كما ان الانتخابات كانت في معظمها اقرب "للمجمعات الانتخابية" منها لكل مواطن صوت.. اما في الفترة الجمهورية، فلم تجر انتخابات لا في الفترة القاسمية ولا البعث الاولى ولا الفترة العارفية. وفي فترة البعث الثانية جرت بعض الانتخابات، في اطار هيمنة الحزب الواحد، ونسب الفوز بـ٩٩٪.

١- مع ازمتنا المزمنة، يستخدم كثيرون، ومنهم الاعلام والمواقع خصوصاً المدعومة من دول لم تعرف الانتخابات والمجالس النيابية، او من قوى لم تؤمن يوماً بالدستور والديمقراطية، تعبير "الفراغ الدستوري" خطأ او للاساءة، لظهار البلاد وكأنها على وشك الانهيار.

٢- لاشك ان النظام البرلماني هو محور النظام السياسي عندنا.. لكن حل البرلمان سواء بانتهاج الدورة التشريعية، او بقرار من البرلمان نفسه، كما ينص الدستور لا يمثل "فراغاً دستورياً". فالغياب المؤقت لا يعتبر فراغاً ما دامت سياقات التداول وآلياته مرعية. والا لاعتبرت "العطلة التشريعية" Parliamentary Recess لمدة ٤ اشهر سنوياً فراغاً دستورياً، على اساس ان مدة الدورة السنوية فصلين تشريعيين امدهما ٨ اشهر (المادة ٥٧). فالكلام عن "الفراغ الدستوري" يصح فقط عند انهيار البرلمان وفقدان اية امكانية لانعقاده بدعوة استثنائية عند "العطلة التشريعية" او تعطل اليات الانتخابات والتداول. بخلافه لا يعتبر حله قبل انتخاب البرلمان الجديد (في بريطانيا يُحل قبل ٢٥ يوماً من الانتخابات) ولا تغييره لفترة مؤقتة "فراغاً دستورياً".. ويقدم الفقهاء الدستوريون حججهم: (أ) عدم تأثير البرلمان على الانتخابات.. (ب) تسمح العطلة التشريعية باعداد قوانين مدروسة ومتكاملة، لان القوانين التي تشرع بعجلة تكون عادة مملوءة بالاطع والهشاشة والارتباكات وهذه خطرهما واثارها عظيمة، ولعل تكرار الازمات سببه الهشاشة الدستورية السائدة وتضارب التشريعات.. (ج) تسمح العطلة التشريعية للنواب بالتفكير والعمل مع ناخبهم، ذلك ان اردنا التمسك بالمبادئ السليمة، وعدم الاستسلام للمفاهيم السوقية والواقع المؤلم، الذي لا اصلاح له بدون هذه المبادئ.

٣- الفراغ المقصود هو "غياب السلطة" power or authority vacuum.. وفي لبنان عندما يتأخر انتخاب رئيس الجمهورية يتكلمون عن "شغور الرئاسة".. وعندنا -عند حل البرلمان- نسميها حكومة "تصريف امور يومية". لذلك اشترط الدستور ان تجري الانتخابات قبل ٤٥ يوماً من انتهاء مدة الدورة الانتخابية (المادة ٥٦)، كما اشترط ان تجري الانتخابات خلال ٦٠ يوماً عند الحل المبكر للبرلمان (المادة ٦٤/ثانياً).

٤- ولعل من ابلغ ما قيل بهذا الشأن قول امير المؤمنين عليه السلام عندما خرج عليه الخوارج بكلمة لا حكم الا لله. فقال "كلمة حق يراد بها باطل، نعم انه لا حكم الا لله، ولكن هؤلاء يقولون لا امره، فانه لا بد للناس من امير بر او فاجر". واقرب مثال لـ "غياب السلطة" وللـ "الفراغ"، هو بعد انهيار سلطة النظام السابق في ٩/٤/٢٠٠٣ واعلان، "سلطة التحالف المؤقتة" Coalition Provisional Authority في ١٦/٥/٢٠٠٣، التي فرضت سلطة الاحتلال بقوة الاجتياح والقرار الاممي.

٥- ان وجود البرلمان ضرورة اساسية، لأي نظام ديمقراطي. فقط غيابه المطول والمعطل سيقود لـ "فراغ دستوري" يتمثل بـ "غياب السلطة"، او تاكلها. وهذا احد اسباب اتجاه الكثير من الدول (والعراق منها دستورياً، وغير منفذ عملياً) لنظام المجلسين.. فعند حل مجلس النواب يستمر عمل الاخر (مجلس الاتحاد)، او التوجه لاسلوب الانتخابات الجزئية - كالولايات المتحدة- فتجري الانتخابات لجزء، ويحافظ البقية على مواقعهم، ليأتيهم الدور بانقضاء مدتهم، وهكذا.

٦- استُخدم "الفراغ الدستوري" بشكل خاطيء، ولا بد من وضع الامر في نصابه. فواجب البرلمان الاساس هو حسن التشريع والرقابة، وان يعرف الحدود الفاصلة بينه وبقيه السلطات.. تماماً كاهمية معرفة بقيه السلطات للحدود الفاصلة بينها وبين الشأن التشريعي.

## نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية وتحولات الممارسة السياسية وإشكالاتها

\*د. باسل حسين

مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨/٦/٣٠

رغم أن شهراً ونصفاً مضيّاً على إجراء الانتخابات البرلمانية في العراق، إلا أن مصير النتائج لم يُحسم بعد برغم إعلانها بشكل مبكر نسبياً حيث تأكد حدوث عمليات تزوير ضخمة، وفشل أجهزة العد والفرز الإلكتروني التي استُخدمت لأول مرة، مما تسبب في أزمة سياسية ما زالت قائمة، زاد منها صراع الأجناس الحزبية، وغياب الأغلبية الحاسمة، وطغيان الائتلافات المتحولة والمتقلبة، بل وحتى الأحداث المريبة التي أكدت وجود قوى تريد الفوز بأي ثمن، مثل حريق مخزن صناديق الاقتراع في بغداد/الرصافة، وتحطم الأجهزة الإلكترونية ومقتل أحد العاملين في بغداد أيضاً، فضلاً عن الاعتداء المسلح على منزل موظف في مفوضية الانتخابات وقتل أفراد عائلته في محافظة ديالى (شمال شرق).

وكانت انتخابات مجلس النواب العراقي قد جرت في ١٢ مايو/أيار ٢٠١٨ بمشاركة ٨٧ حزباً وائتلافاً (٢٣ ائتلافاً، و٤٥ حزباً، و١٩ قائمة فردية)، تنافس فيها ٦٩٩٠ مرشحاً (٤٩٧٩ ذكراً، ٢٠١١ أنثى) للتنافس على ٣٢٩ مقعداً (٣٢٠ مقعداً عاماً، ٩ للأقليات)(١).

وبلغ عدد الناخبين الذين يمتلكون حق التصويت ٢٤,٣٤٩,٣٥٧ منهم ١٠ ملايين و٨٠٧ آلاف و٢٤٨ ناخباً مسجلاً بايومترياً بما نسبته ٤٤٪. فيما بلغ عدد مراكز الاقتراع ٨٩٥٩ مركزاً ضمت ٥٥٢٣٢ محطة اقتراع. بينما شارك ١٣٣٤١٥ مراقباً محلياً فضلاً عن (٩٦٣) مراقباً دولياً(٢). وتميزت هذه الانتخابات بضعف الإقبال وقلة نسبة المشاركين التي بلغت حسب الإحصاءات الرسمية أقل من ٤٥٪، وهي النسبة الأقل على الإطلاق منذ إجراء أول انتخابات عامة في عام ٢٠٠٥، رغم أن قوى وشخصيات سياسية عراقية أكدت أن نسبة المشاركة الحقيقية لم تتعد ٢٠٪.

### أولاً: البيئة الانتخابية

أهم ما اتسمت به انتخابات مجلس النواب العراقي (٢٠١٨) هي غياب الائتلافات الكبيرة التي كانت تُبنى عادة على أساس الهويات المكونانية العرقية أو الطائفية أو الدينية، إذ لم يعد بالإمكان الحديث عن كتلة شيعية صلبة أو ائتلاف انتخابي سُني كبير أو كيان كردي واسع. فالقوى السياسية الشيعية انقسمت إلى خمس (النصر، وائتلاف دولة القانون، وسائرون، والفتح، والحكمة)، والعرب السنة إلى (القرار العراقي، والوطنية -أغلبية سنية برئاسة إياد علاوي-)، وكتلة الحل -فضّلت النزول في قوائم عدة تحت أسماء مختلفة-، وائتلاف التضامن، وقوائم محلية)، فضلاً عن توزيعات أخرى في قوائم شيعية أو مدنية، والكردي إلى (الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني، والتحالف من أجل الديمقراطية والعدالة، وحركة التغيير "كوران"، والجماعة الإسلامية، إضافة إلى حركة الجيل الجديد والاتحاد الإسلامي علماً بأن أحزاب (التحالف من أجل الديمقراطية والعدالة، والتغيير، والجماعة الإسلامية) قد دخلوا في (المناطق المتنازع عليها) في ائتلاف وطن (ليستي - نيشتمان).

وتنافس كل هؤلاء مع قوى سياسية أخرى ذات تنوع ما بين المدني والإسلامي أو ذات طابع محلي، وكانت فرصها صعبة منذ البداية أمام التحالفات الرئيسية، ولم تتمكن إلا من تحقيق اختراقات محدودة حصلت فيها على بعض المقاعد.

## ثانياً: قراءة في نتائج الانتخابات

أسفرت نتائج الانتخابات، كما أعلنتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، عن فوز ائتلاف "سائرون" بالمركز الأول وبواقع ٥٤ مقعداً ويليه ائتلاف الفتح بـ٤٧ مقعداً، ثم ائتلاف النصر ثالثاً بـ٤٢ مقعداً، فيما حصل ائتلاف رئيس الوزراء السابق، نوري المالكي، على ٢٦ مقعداً، فالحزب الديمقراطي الكردستاني ٢٥ مقعداً، وائتلاف الوطنية ٢١ مقعداً، ثم ائتلاف الحكمة ١٩ مقعداً، فالاتحاد الوطني الكردستاني ١٨ مقعداً، وائتلاف القرار العراقي ١٦ مقعداً، وكتلة "الحل" التي دخلت بقوائم متعددة في ست محافظات ١٤ مقعداً، وحركة التغيير الكردية ٥ مقاعد، وتوزعت بقية المقاعد بين أحزاب صغيرة وقوى محلية ٣٢ مقعداً، فضلاً عن الكوتة التي حُصصت للأقليات ٩ مقاعد (٣).

ليس من قبيل المبالغة القول: إن ثمة تحولات مهمة طرأت في هذه الانتخابات لعل من أهمها توزع المقاعد أفقياً ما بين القوى السياسية، وهي حالة لم نكن نألها سابقاً في المشهد الانتخابي العراقي " إذ إن أعلى قائمة وهي "سائرون" حصلت على ٥٤ مقعداً فقط، وهو ما يعادل ١٦,٤٪ فقط من مجموع المقاعد، وشمل ذلك الأفراد داخل القوائم" إذ لم تحصل القيادات السياسية التقليدية على أرقام كبيرة كما في الانتخابات السابقة، وتصدر رئيس الوزراء السابق، نوري المالكي، قائمة الأعلى حصولاً على الأصوات على المستوى الوطني بـ١٠٢ ألف صوت في حين حصل عام ٢٠١٤ ٧٢٢ ألف صوت و٦٥٠ ألف صوت في انتخابات ٢٠١٠ (٤).

التحول الآخر الذي يمكن ملاحظته، هو المقاطعة الكبيرة للانتخابات" إذ بلغت نسبة المشاركة كما أعلنتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ٤٤,٥٢٪ وهي أدنى مشاركة مسجلة منذ عام ٢٠٠٥ (٥)، ويذهب كثير من الآراء لباحثين ومهتمين بالشأن العراقي ومنظمات المجتمع المدني، بل وشخصيات سياسية رسمية مثل نائب رئيس الجمهورية، إياد علاوي، إلى أن هذه النسبة سياسية وغير حقيقية، وأن نسبة المشاركة أقل بكثير ولا تتعدى ٢٠٪. واعتُبرت هذه المقاطعة نوعاً من الاحتجاج السياسي ورغبة من الجمهور العراقي بمختلف تنوعاته في إرسال رسالة واضحة مفادها أن لا ثقة بالصدوق الانتخابي وقدرته على التغيير ورفض لسوء إدارة الطبقة السياسية وفسادها.

ومن التحولات الأخرى في هذه الانتخابات، أننا نلاحظ اختراقاً من قوائم "شيعية" ولأول مرة للساحة السنية التقليدية، وإن كان من خلال شخصيات سنية" إذ تصدرت قائمة النصر النتائج في محافظة نينوى وحصلت هناك على ٧ مقاعد وترأسها في المحافظة وزير الدفاع السابق، خالد العبيدي، متفوقة بذلك على قائمة القرار العراقي التي نالت ٣ مقاعد فقط هناك، رغم أن الموصل تعتبر المعقل التقليدي لرئيس القائمة، أسامة النجيفي.

أيضاً هنالك سابقة حدثت لأول مرة تتمثل بفوز شخصيتين كرديتين على قوائم عربية في بغداد، الأولى هي آلاء الطالباني، على قائمة تحالف بغداد (قائمة عربية سنية)، والثانية هي فوز آزاد حميد، من خلال كتلة سائرون (قائمة عربية شيعية). في المقابل، فاز مرشحان عربيان عن قائمة الحزب الديمقراطي الكردستاني في نينوى، وهما: طعمة عبد الله حنضل، وصباح خضر حسين. يضاف إلى ذلك فوز مرشح ومرشحة من المكون العربي الشيعي في قوائم سنية، الأول: يونس شغاتي عن قائمة تحالف بغداد التي يرأسها محمود المشهداني، والثانية: منار عبد المطلب عن قائمة ائتلاف قلعة الجماهير في صلاح الدين التي يرأسها محافظ صلاح الدين، أحمد الجبوري.

أما بالنسبة إلى النتائج على صعيد الائتلافات، فلا يزال يتصدر المشهد الانتخابي من يستند إلى مكونات طائفية، بالرغم من غياب واضح للصراع الطائفي والعراقي في الحملات الانتخابية ولأول مرة منذ بدء العملية الانتخابية بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣" فعلى المستوى الشيعي تصدرت أربع قوائم شيعية رئيسة بنتائجها على المستوى الوطني، وهي على التوالي: (سائرون، الفتح، النصر، دولة القانون) فيما احتل تيار الحكمة المرتبة السابعة على

المستوى الوطني. وسجل تصدراً ائتلاف سائرون الذي يتزعمه رجل الدين الشيعي، مقتدى الصدر، نتائج الانتخابات، وهو ائتلاف مكون بصفة رئيسة من (التيار الصدري، والحزب الشيوعي، ومدنيين) مفاجأة كبيرة، وعُزي سبب هذا التقدم إلى القدرة العالية للتيار الصدري على حشد مناصريه ودفعهم للخروج إلى الانتخابات مقابل عزوف جماهيري عام، مع عدم امتلاك المنافسين له -لاسيما وسط الكتلة الشيعية- لهذه القدرة مما مكنه من تحقيق هذه المفاجأة، فضلاً عن تحالفه مع المدنيين والحزب الشيوعي، الذي أضاف إليه كتل تصويت جديدة لم تكن تُحسب عليه سابقاً.

وكانت المفاجأة الثانية فوز ائتلاف الفتح بالمرتبة الثانية عراقياً وشيعياً، وهو ائتلاف مكون من ميليشيات وفصائل الحشد الشعبي برئاسة هادي العامري، الذي دخل الانتخابات كزعيم لقوة سياسية جديدة بدأت تنافس القوى السياسية الشيعية التقليدية، ويعود فوزها لعوامل عدة، منها: تراجع أدوار الشخصيات والقوى الشيعية التقليدية، واستثمار شعار مقاتلة تنظيم الدولة، والدعم الإيراني القوي، وتوظيف قوة السلاح في بعض المناطق من أجل الدفع باتجاه التصويت لها.

أما ائتلاف النصر، وهو ائتلاف يقوده رئيس الوزراء، حيدر العبادي، ومكون من حزب الدعوة (الجناح المؤيد له، وأحزاب سياسية صغيرة شيعية وسنية ومن قوى مدنية)، فإن احتلاله المرتبة الثالثة شكّل خسارة لطموحات العبادي شخصياً وللقوى المؤيدة له، فكثير من التريجات كانت تميل إلى تصدده النتائج بفوارق كبيرة، ويبدو أن غياب استراتيجية انتخابية واضحة، والارتباك الذي ساد عملية تشكيل ائتلاف النصر، كان من بين أبرز أسباب فشله في الحصول على نتائج متقدمة، فضلاً عن فشله في استثمار طرد تنظيم الدولة، وما وفره له من تأييد داخلي وخارجي، ناهيك عن عدم قيامه بتشكيل كتلة حقيقية عابرة للطوائف.

أما ائتلاف دولة القانون، الذي يقوده رئيس الوزراء السابق، نوري المالكي، وهو مكون من حزب الدعوة (الجناح المؤيد له، فضلاً عن أعضاء في دولة القانون من خارج حزب الدعوة، بالإضافة إلى بعض القوى السياسية الشيعية الصغيرة) فقد كانت النتيجة متوقعة وفقاً لاستطلاعات الرأي وعبرت عن عدم ثقة الشارع الشيعي أو العراقي بهذا الائتلاف بعد تجربة حكم فاشلة امتدت لثمان سنوات.

في حين جاءت نتائج تيار الحكمة برئاسة رجل الدين، عمار الحكيم، متوافقة مع التوقعات أيضاً، والأصوات التي حصل عليها هي تقريباً نفس الأصوات التي كانت تصوّت، تقليدياً للمجلس الأعلى على مدار سنوات مضت والذي انشق عنه تيار الحكمة. فيما توزعت بقية المقاعد الشيعية على أحزاب صغيرة أو ائتلافات محلية.

أما على صعيد المكون العربي السني، فقد احتلت قائمة ائتلاف القرار العراقي برئاسة أسامة النجيفي المرتبة الأولى سنياً والتاسعة عراقياً بحصولها على ١٦ مقعداً (وهو ائتلاف مكون من حزب متحدون وحزب المشروع العربي برئاسة خميس الخنجر)، يليها حزب الحل برئاسة جمال الكربولي والذي دخل بأكثر من قائمة في عدة محافظات "في الأنبار (الأنبار هويتنا)، وفي بغداد (تحالف بغداد)، وفي نينوى (نينوى هويتنا)، وفي صلاح الدين (صلاح الدين هويتنا)، وحصل على ١٤ مقعداً.

وتوزعت بقية المقاعد السنية بين ائتلاف الوطنية (١٧ سنياً من أصل ٢١)، وائتلافات أو أحزاب صغيرة أو محلية مثل (عابرون، بيارق الخير، حزب الجماهير الوطني، ائتلاف قلعة الجماهير الوطنية)، فضلاً عن العرب السنة الذين تمت الإشارة إليهم في قائمة النصر أو في الحزب الديمقراطي الكردستاني.

ولا شك في أن الظروف غير الطبيعية التي عانى منها المجتمع السني طوال أكثر من عقد ونصف من الزمن وسياسات التهميش والإبعاد السياسي وظهور تنظيم الدولة في المحافظات السنية، والعمليات العسكرية لطرده التي تسببت بنزوح الملايين من سكان هذه المحافظات وتدمير كبرى مدنها وبنائها التحتية، مثلت عوامل ضاغطة على



الطبقة السياسية السنية وحدت من نطاق فاعليتها، وعزوف الجمهور السني (مثل نظيره الشيعي) بشكل عام عن المشاركة الفاعلة في الانتخابات بعد فقدانه الثقة في العملية السياسية، وفي الطبقة السياسية الممثلة له، برغم مشاركة قوى جديدة في الانتخابات كانت تقاطع العملية السياسية سابقاً.

أما على صعيد الكرد، فقد جاء ترتيب الحزب الديمقراطي الكردستاني بالمرتبة الخامسة وطنياً والأولى كردياً بحصوله على ٢٥ مقعداً (١٩ في الإقليم و٦ في نينوى من بينهم ٢ من العرب السنة). في حين جاء حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني في المرتبة الثامنة عراقياً والثانية كردياً بحصوله على ١٨ مقعداً (١٠ في الإقليم فضلاً عن ٦ في كركوك و(١) في نينوى وآخر في ديالى)، فيما حصلت حركة التغيير على ٥ مقاعد، والجبل الجديد ٤ مقاعد، والاتحاد الإسلامي مقعدين (٢)، والجماعة الإسلامية أيضاً مقعدين (٢)، والتحالف من أجل الديمقراطية كذلك مقعدين (٢).

وقد دخل الكرد الانتخابات وهم منقسمون على نحو غير مسبوق تأثراً بتداعيات الاستفتاء والخلافات البيئية حول قضايا عدة منها أحداث كركوك وتقاسم السلطات والثروة والنفوذ.

أما الأحزاب المدنية فلم تحقق أي اختراقات مهمة، برغم ما أوحى به البيئة الوطنية من انحياز لهذه الأحزاب كبديل للقوى السياسية التقليدية في الفترة التي سبقت الانتخابات، ومعظمها حصل على أرقام تتراوح بين (١ إلى ٢) مقعد.

### ثالثاً: التوزيع الرقمي الكلي من حيث المكونات

جرى التوزيع الطائفي والإثني للمرشحين الفائزين على النحو الآتي: العرب الشيعة ١٨٧ مقعداً، والعرب السنة ٧٠ مقعداً، والكرد ٥٨ مقعداً، والتركمان ٤ مقاعد، والأقليات ٩ مقاعد. وهذه النسب تقريباً هي نفس توزيع مقاعد البرلمان السابقة، مع خسارة الكرد ٥ مقاعد. في حين حافظ العرب السنة على نفس الرقم، في حين زاد عدد العرب الشيعة (٤) مقاعد.

### رابعاً: الاعتراض على نتائج الانتخابات وآلية العد والفرز الإلكتروني

سبق موعد الانتخابات اعتراضات من باحثين ومهتمين بالشأن الانتخابي العراقي على اعتماد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات آلية العد والفرز الإلكتروني وتسريع النتائج بسبب تساؤلات عدة من بينها عدم رصانة هذه الأجهزة ومدى اختصاص الشركة المجهزة واحتمالية اختراق منظومة الانتخابات وفشلها في إنجاز ما ينتظر منها، فضلاً عن عدم توفير شركة فاحصة عالمية من أجل فحص هذه المنظومة وتقديم شهادة بذلك (٦).

ومع بدء العملية الانتخابية برزت عدة اعتراضات على أداء هذه الأجهزة سواء في التصويت العام أو الخاص، كما وجّهت اتهامات عدة بالتلاعب في تصويت الخارج والنازحين والحركة السكانية في المحافظات السنية إضافة إلى كركوك، في حين اعترضت أحزاب كردية (التغيير، الجماعة الإسلامية، التحالف من أجل الديمقراطية) على أحزاب كردية أخرى منافسة لها (الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني) بدعوى التلاعب بالأجهزة سواء في الإقليم أو في كركوك (الاتحاد الوطني تحديداً) (٧).

وزاد الأمر اضطراباً مع تأخر المفوضية في إعلان النتائج لمدة قاربت ٨ أيام بعد أن تعهدت قبل الانتخابات بأنها ستعلنها خلال ساعات، ومع إعلان النتائج، ازدادت الاعتراضات حدة من شخصيات وأحزاب خاسرة ادعت تعرض أصواتها للتلاعب وانضم إليها أصوات أخرى من فائزين وازدادت زخماً مع تشكيل لجنة مشتركة من قبل مجلس رئاسة الوزراء، وجهاز المخابرات، والأمن الوطني، والمدعي العام للتحقق من الاختراقات والشكاوى، ونُشرت وثيقة من الأمم المتحدة تحذر قبل إجراء الانتخابات من مخاطر جمة نتيجة ظهور عيوب في المنظومة الانتخابية (٨).

وعقد البرلمان جلسة استثنائية، وأصدر تعديلاً لقانون الانتخابات، تضمن إلزام المفوضية بإلغاء العمل بأجهزة تسريع النتائج الإلكترونية واعتماد النتائج على أساس العد والفرز اليدوي لجميع المحافظات. كما ألغى التعديل، تصويت الخارج، فيما عدا ما يتعلق بالكوته، فضلاً عن نتائج ما يسمى بالحركة السكانية في المحافظات ذات الأغلبية السنية (الأنبار، وصلاح الدين، ونيوى، وديالى) وانتخابات النازحين في المخيمات وانتخابات التصويت المشروط، وانتخابات التصويت الخاص في إقليم كردستان. كما جمّد التعديل عمل مجلس المفوضين وطلب من مجلس القضاء الأعلى إدارة مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على أن يتم العمل بهذا القانون من تاريخ التصويت عليه(٩).

وقد تعاملت القوى السياسية والرسمية مع قرار البرلمان حسب النتائج التي حصلت عليها، فالمستفيدون من النتائج، اعترضوا على القرار وطعنوا به، والخاسرون، رحبوا به واعتبروه منجزاً وطنياً، وفي النهاية قررت المحكمة الاتحادية وهي صاحبة القول الفصل في الخلاف الموافقة على قرار البرلمان مع تعديلات في مضمونه، ووازنت هذه التعديلات بين المعترضين والمؤيدين، فظهر أن كلاً من الطرفين حقق بعضاً من مطالبه، لكن الأهم كان إقرار إعادة فرز النتائج يدوياً(١٠).

وبعد تجميد عمل المسؤولين في مفوضية الانتخابات، تولى قضاة هذه المهمة، وقرروا أن يكون الفرز اليدوي جزئياً، ويشمل الصناديق المقدمة بحقها الشكاوى فقط أو التي ورد بشأنها تقارير رسمية من دون أن يبينوا ما هي التقارير الرسمية ومن أية جهة صادرة، وإن كان أغلب الظن أنها تشير إلى تقرير اللجنة المشتركة المشكّلة من مجلس الوزراء، كما يمكن أن نضيف إليها تقرير اللجنة البرلمانية(١١).

### خامساً: السيناريوهات المتوقعة

١. السيناريو الأول: يتلخص في أن تسفر إعادة العد والفرز اليدوي جزئياً عن تغيير طفيف في النتائج، وتحافظ الائتلافات والأحزاب السياسية على الأوزان الانتخابية التي حصلت عليها.

٢. السيناريو الثاني: يتمثل في أن تسفر إعادة العد والفرز الجزئي عن تغيير كبير في خارطة السنية والكردية باعتبار أن معظم الصناديق المشكوك بدقة نتائجها أو التي وردت في التقارير الرسمية تخص الساحة الانتخابية في مناطق الأغلبية السنية والكردية مع بقاء خارطة الفائزين للعرب الشيعة.

٣. السيناريو الثالث: يتمثل في إعادة العد والفرز الجزئي لكنه سيأخذ مساحة أكبر إذا تم الأخذ بالتفسير الموسع للشكاوى أو التقارير الرسمية مما يسفر عن تغيير في خارطة الكلية للفائزين.

### سادساً: مستقبل التحالفات

حال إعلان نتائج الانتخابات، بدأ زعيم ائتلاف "سائرون"، مقتدى الصدر، باستقبال قادة الائتلافات المتعددة لبحث إمكانية تشكيل الكتلة الأكبر داخل البرلمان من أجل تشكيل الحكومة طبقاً لتفسير المحكمة الاتحادية في عام ٢٠١٠، فضلاً عن استخدامه التغريدات عبر تويتر بقصد إرسال رسائل سياسية إلى الداخل والخارج(١٢).

وعلى الرغم من أن كل الاتجاهات كانت تتوقع نشوء تحالف يضم سائرون والنصر وقوى أخرى شيعية وسنية وكردية، كما بيّن مقتدى الصدر في إحدى تغريداته، مستبعداً الفتح ودولة القانون، فإن الإعلان عن التحالف بين سائرون والفتح شكّل مفاجأة وصدمة لدى الكثير من السياسيين والمهتمين بالشأن العراقي.

وذهبت تحليلات إلى أن هذا التحالف هو نتيجة ضغوط إيرانية قادها قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليمانى(١٣)، فيما ذهبت تحليلات أخرى إلى أن مقتدى الصدر استبق بمحاولة الاتفاق، بقيام رئيس الوزراء السابق، نوري المالكي، بالتحالف مع الفتح وتشكيل الكتلة الأكبر في البرلمان التي تتولى تشكيل الحكومة، في حين رأت أطراف أخرى أن هذا التحالف ليس إلا إعادة تشكيل التحالف الوطني الشيعي تحت اسم الفضاء الوطني. ولم يلقَ هذا التحالف ترحيباً كبيراً من أطراف شيعية سواء داخل الفتح نفسه، أو من أحزاب شيعية أخرى رأت فيه تهديداً لزعامتها الشيعية، لاسيما من قبل حزب الدعوة الذي سيطر على السلطة منذ العام ٢٠٠٥، ووجدت هذه القوى أن مركز القيادة وأسباب القوة ستتمركز في كتلتي سائرون والفتح، وهو ما يعرضها للتهميش، ولن يوفر التحاقها بهذا التحالف دوراً قيادياً لها. بينما تحفظت معظم القوى السنية والكردية على هذا التحالف.

ومع الاضطراب الذي حصل نتيجة التشكيك بالانتخابات، شهدت المفاوضات بين الائتلافات والأحزاب المختلفة تراجعاً كبيراً انتظاراً لما ستؤول إليه الاعتراضات وقرارات المحكمة الاتحادية وإجراءات العد والفرز اليدوي، ولم يقطع حالة الجمود هذه سوى زيارة رئيس الوزراء، حيدر العبادي، للنجف ولقائه بمقتدى الصدر والإعلان عن تحالف تضمن ثمانى نقاط رئيسية تتعلق بقيام تحالف عابر للطائفية، وبناء الدولة، وحكومة تكنوقراط، وحصر السلاح بيد الدولة... إلخ. بيد أن الواقع يقول: إن جميع هذه التحالفات ليست إلا تحالفات ذات صبغة طائفية ولم تصل بعد إلى حالة العبور من الهوية المكونانية إلى الهوية الوطنية، وهذا أمر صعب المنال أمام نظام سياسي بُني في الأصل على أساس فكرة التوافق والمحاصصة.

سُنياً، لا زالت التحالفات متعثرة ولم تُفض المفاوضات بعد إلى تشكيل كتلة سنية كبيرة، رغم أن هناك محاولات جادة لتشكيل جسم سياسي سني من أجل الدخول بمفاوضات مع الأطراف الأخرى.

أما الكرد، فهم عادة لا يأتون مبكراً إلى التحالفات بل يحاولون الالتحاق كطرف أخير من أجل الحصول على أكبر قدر من المكتسبات، وهذه سياسة لن يُقدموا على تغييرها في الحالة الحالية. وعلى إطار موازن، هناك محاولات من أجل عقد تحالف ثلاثي بين الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني والاتحاد الاسلامي وهو تحالف يضم ٤٤ مقعداً، للتفاوض مع بقية الأطراف الشيعية والسنية.

ولا غرو من القول: إن التحالفات الحقيقية لن تبدأ فعلاً إلا بعد تصديق المحكمة الاتحادية على نتائج الانتخابات. حينها يمكن التحدث عن تحالفات حقيقية، أما الآن فجميع التحالفات تجري على رمال متحركة يمكن أن تتغير في أية لحظة.

من جهة أخرى، ينبغي التأكيد على حقيقة مفادها، أن منصب رئيس الوزراء لا يتحدد وفقاً للحزب الفائز في الانتخابات، بل تحدده عوامل أخرى، وأهمها تجاوز فيتو ثلاثية: النجف-طهران- واشنطن.

وكلنا يتذكر أن فوز القائمة العراقية في انتخابات العام ٢٠١٠، لم يؤد في النهاية إلى تشكيل الحكومة من قبل القائمة أو أن يرأس زعيمها آنذاك، إياد علاوي، الحكومة، بل إن الفيتو الإيراني والموافقة الأمريكية، فرضت تكليف رئيس الوزراء، نوري المالكي، لولاية ثانية، كما لم يشفع للأخير فوز ائتلافه وحصوله هو شخصياً على ٧٢٢ ألف صوت للتجديد له لولاية ثالثة، بسبب اعتراض من مرجعية النجف والفيتو الأمريكي، وتم اختيار العبادي الذي لم يحصل في انتخابات ٢٠١٤ إلا على خمسة آلاف صوت فقط، لكن التفاهم الثلاثي قاد في النتيجة الأخيرة إلى توليه هذا المنصب. وبمعنى آخر، فإن هوية رئيس الوزراء ستحددها توافقات داخلية وخارجية، قد تكون بعيدة عن الاستحقاق الانتخابي.


\*د. باسل حسين، باحث ومحلل سياسي عراقي.



 [www.pukmedia.com/ensat](http://www.pukmedia.com/ensat)

 Facebook: **ensatpuk**

 [ensatmagazen@gmail.com](mailto:ensatmagazen@gmail.com)

 Mobile: **0770 156 4347**